

المركز القومي للترجمة

أنتونى جورمان

المؤرخون والدولة والسياسة في مصر القرن العشرين

حول تشكيل هوية الأمة

ترجمة: محمد شعبان عزاز

مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق

2257



وضح هذا الكتاب العلاقة بين تراث الكتابة التاريخية والسياسة فى مصر فى القرن العشرين، كما يناقش الأدوار المتغيرة للمؤرخ الأكاديمى ونظام الجامعة وعلاقة الدولة بالكتابة غير الأكاديمية والتوتر بينهما، وعلاقة كل ذلك بتشكيل تاريخ مصر الحديث.

تفصيلياً، تحلل هذه الدراسة وتناقش طبيعة التفسيرات المختلفة والمتعارضة للأدبيات السابقة، كما تعرض أمثلة من كتابات الأقباط والمقيمين الأجانب، لإلقاء الضوء على التحديات المتنافرة التى واجهت تشكيل الخطاب القومى، هذه التحديات التى تثبت حدود وعيوب وصمت هذا الخطاب.

تصميم الغلاف: عبدالحكيم صالح



المؤرخون والدولة والسياسة

فى مصر القرن العشرين

حول تشكيل هوية الأمة

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2257
- المؤرخون والدولة والسياسة فى مصر القرن العشرين: حول تشكيل هوية الأمة
- أنتونى جورمان
- محمود شعبان عزاز
- أحمد زكريا الشلق
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:
Historians, State & Politics in Twentieth Century Egypt:
Contesting the Nation
By: Anthony Gorman

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

المؤرخون والدولة والسياسة

فى مصر القرن العشرين

حول تشكيل هوية الأمة

تأليف: أنتونى جورمان

ترجمة: محمود شعبان عزاز

مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق



2014

جورمان، أنتونى.

المؤرخون والدولة والسياسة فى مصر فى القرن العشرين حول تشكيل هوية الأمة/ تأليف: أنتونى جورمان؛ ترجمة: محمود شعبان عزاز؛ مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.

٤٤٠ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ٦ ٧٣١ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ التاريخ.

٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث.

٣ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.

أ ـ عزاز، محمود شعبان (مترجم)

ب ـ الشلق، أحمد زكريا (مراجع ومقدم)

ج ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٧٣/ ٢٠١٣

I. S. B. N 978 - 977 - 448 - 731 - 6

ديوى ٩٠٧،٢

محتويات

تقديم المُراجع

يكتسب هذا الكتاب أهمية خاصة بحكم طبيعة موضوعه، وهو تقييم الكتابة التاريخية للمؤرخين المصريين خلال القرن العشرين، فلا تزال المكتبة التاريخية تعانى من نقص شديد فى هذا المجال، فلم تعط هذه الكتابة ما هو جدير بها من الدرس والفحص والتقييم، فباستثناء بعض المؤلفات التى وضعها أساتذة أجانب مثل: جاك كرابس جونيور، ورول ماير، وآرثر شميت وإيمى جونسون وباراك سالمونى، لا نكاد نرى لكتَّابنا فى مصر سوى بعض الكتابات القليلة، منها كتابنا "نهضة الكتابة التاريخية فى مصر" (٢٠١١)، فضلاً عن ندوتين إحداهما عن الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر، عقدت بالقاهرة عام ١٩٨٧، صدرت فى كتاب حرره أحمد عبد الله، والأخرى عن المدرسة التاريخية المصرية عقدها "السيداج" عام ١٩٩٥، وحررها محمد عفيفى صدرت عام ١٩٩٧، بالإضافة إلى ذلك بعض المقالات والدراسات نشرت بالدوريات.

وهذا العمل الجديد للأستاذ أنتونى جورمان، الذى صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠٣، يتميز بكونه يهتم بزوايا خاصة تتناول موقف هذه الكتابات من الدولة، وموقف الدولة من المؤرخين بطبيعة الحال، كما يفحص مواقفهم السياسية، وإلى أى مدى تأثرت كتاباتهم بها، فضلاً عن طبيعة نشاطهم السياسى العام، وكذلك يولى هذا الكتاب اهتمامًا خاصًا لموقف التيارات المختلفة للكتابة التاريخية من قضية الأمة والقومية المصرية، وطبيعة الجدال أو التنافس بين هذه التيارات

لإثبات رؤاها المختلفة بشأن هذه القضية، وهو ما ألمح إليه فى العنوان الفرعى للكتاب.

وسنلاحظ أن جورمان صنف أجيال المؤرخين منذ القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين إلى مدرستين متعاقبتين، وإن تداخلتا أحيانًا، فوصَف مدرسة المؤرخين التى سادت خلال القرن التاسع عشر بأنها "المدرسة البيروقراطية" وأحيانًا يصف مؤرخيها بأنهم من الهواة، واستند فى هذه التسمية إلى أن هؤلاء المؤرخين خدموا فى مواقع حكومية ووظائف إدارية عليا جعلتهم على اتصال وثيق بأمور الدولة وسياساتها، ومن ثم فإن مصالحهم الشخصية والمهنية كانت مرتبطة بالسلطة السياسية (القصر) ومعتمدة عليها، وربما جاءت فكرة وصفهم بأنهم هواة من أنهم لم يكونوا منتمين لمؤسسات أكاديمية، أو لم تكن الكتابة التاريخية حرفتهم الأساسية.

واستمرت هذه المدرسة، التى كانت مصرية بالدرجة الأولى، تقوم بدورها حتى العشرينيات من القرن العشرين، عندما ظهرت مدرسة جديدة ضمت مجموعة من المؤرخين ممن أطلق عليهم " المدرسة الملكية" والتى ضمت عددًا من المؤرخين الأوربيين الذين استقدمهم الملك فؤاد إلى مصر، وعملوا تحت رعاية القصر الملكى، وبرزت أعمالهم فى فترة ما بين الحربين العظميين، وإن انضم إليهم بعض المصريين، وقد أرخ كتاب هذه المدرسة للتاريخ المصرى على نحو يمدح أسرة محمد علىّ ويساند الملكية بشكل عام، فضلاً عن قيامهم بتعزيز خطاب الدولة ومركزية الحاكم، وبطبيعة الحال وفر القصر سجلات الدولة، وكذلك السجلات الأجنبية من خارج مصر لهؤلاء المؤرخين كما هو معروف. وقد وصفت هذه المسألة باستئجار الأجانب لكتابة تاريخ مصر، ومن ثم كان عليهم تبرير شرعية الدولة أو الملكية، ومنح الأولوية لمؤسساتها على حساب المصريين الذين تجاهلت تاريخهم تقريبًا. ورأى المؤلف أن هذه المدرسة الملكية تتفق مع المدرسة البيروقراطية فى إهمالها لتاريخ المصريين أنفسهم على نحو كبير.

وقد تتبع المؤلف مناخ نشأة المدرسة الأكاديمية المصرية التى برزت منذ العشرينيات أيضا، وتواكبت مع المدرسة الملكية، وارتباط هذه النشأة بثورة ١٩١٩ ونشاط البعثات وبروز دور الجامعة المصرية بعد ضمها للدولة منذ عام ١٩٢٥، وعلى الرغم من أن مؤلفنا أشار، وهو يتحدث عن العلاقة بين المدرسة البيروقراطية والسلطة السياسية، إلى أن هذه العلاقة أثرت بدورها على تطور المؤرخين الأكاديمين، فإن هؤلاء الأكاديميين الأوائل كانوا أقل اعتمادًا على رعاية القصر وأكثر ابتعادًا بسبب الاستقلال النسبى للجامعة، بينما ظلوا جزءًا من عملية تأسيس وترسيخ الخطاب الوطنى المتحور حول دور الدولة، بل مارسوا النشاط السياسى والحزبى، وكانوا أصحاب مناصب حكومية أو مشاركين فى الحياة السياسية العامة.

وغنى عن الذكر أن جورمان ركز على الجيل الأول من الأكاديمين ورواده الثلاثة (محمد رفعت ـ شفيق غربال ـ محمد صبرى) ثم انتقل إلى الجيل التالى ورواده مثل (أحمد عزت عبدالكريم ومحمد فؤاد شكرى وإبراهيم عبده وغيرهم) ممن نشأوا قبيل عام ١٩٥٢، واستمروا بعد ثورة يوليو، التى لعبت دورًا مهمًا فى تمصير الكتابة التاريخية، بمعنى إنهاء سيطرة المؤرخين الأوربيين ولغاتهم على الدراسة المصرية الحديثة، وفى هذا الصدد أبرز على نحو خاص دور أحمد عزت عبدالكريم، الذى سمَّاه "مؤرخ الوطن المتوج" باعتباره أبًا روحيًا لمدرسة تاريخية ليبرالية استمرت لثلاثة عقود. كما ألقى المؤلف الضوء على نشأة وبروز "المدرسة الاشتراكية" التى أسسها أكاديميًا محمد أنيس، الذى اعتبره، مع عزت عبدالكريم، ألمع المؤرخين فى عصر عبد الناصر.

ونلاحظ أن جورمان أَوْلى عناية خاصة للتأريخ لظهور المؤرخات فى إطار حركة تعليم وتطور المرأة المصرية، لأنه سوف يناقش، فيما بعد، الكتابة التاريخية النسوية، ويحاول أن يجيب عن سؤال طرحه ـ فى الفصل الرابع ـ بشأن وضع المرأة داخل الأمة المصرية وإلى أى مدى تتكامل أو تتنافر؟ المهم أنه يرصد التطورات التى حدثت على نحو خاص خلال الثلاثينيات، وأفضت فى النهاية إلى

تولى المرأة مهام التدريس والمناصب الأكاديمية، فكتب عن درية شفيق، أول من حصلت على الدكتوراه فى التاريخ من السوربون، ثم زينب راشد، أول سيدة تشغل منصبًا أكاديميًا باعتبارها مؤرخة عام ١٩٤٩، وأشار إلى مجايلتها سيدة الكاشف. ثم أشار إلى الجيل التالى، حيث كانت ليلى عبداللطيف أول مصرية تحصل على الدكتوراه فى التاريخ الحديث فى مصر من جامعة عين شمس عام ١٩٧٥.

ومن الفصول المهمة فى هذا الكتاب؛ دراسته لكتابات واتجاهات المؤرخين غير الأكاديميين فى مصر، ومناقشة ما سمَّاه المؤلف ـ فى الفصل الثالث ـ "التاريخ فى الشارع " حيث ذكر أن هذا الفصيل من المؤرخين ظهر منذ نهاية القرن التاسع عشر من فئات غير المهنيين، كالصحافيين والمحامين والمعلقين السياسيين أو المفكرين أو رجال الأحزاب، ممن لا ينتمون لجامعة أو مؤسسات أكاديمية وقد اعتبرهم المؤلف علميين من الدرجة الثانية، ومع ذلك رأى أنهم لعبوا دورًا مؤثرًا فى الدوائر الأكاديمية، وأنهم تحرروا من القيود الأكاديمية أو السياسية، ووصف كتاباتهم بأنها تتسم بالمرونة، وأنها نابضة بالحياة، تعالج قضايا أكثر حساسية فى الموضوعات التاريخية، رغم معاناتهم من الرقابة ومن المضايقات السياسية أكثر من الأكاديميين.

وقد صنف جورمان تيارات الكتابة التاريخية إلى ثلاثة تيارات هى: التيار الليبرالى ـ التيار المادى ـ التيار الإسلامى، ثم أضاف إليها الجهود النسوية التى لعبت دورًا محدودًا فى تطور الكتابة التاريخية. وجعل يتتبع نشأة وتطور هذه المدارس وصلاتها بالحركات السياسية وما آلت إليه نتيجة ذلك، وصور ديناميكيات التغيير نتيجة ارتباط هذه المدراس بسلطة الدولة.

ورأى أن "المدرسة الليبرالية " والتى سماها المدرسة الوطنية، ظهرت بعيدة عن سلطة الدولة من جانب فئات المهنيين الذين استفادوا من استقلالهم عن القصر لتقديم تفسير أكثر وطنية للتاريخ المصرى، تضمن مفهومًا للمجتمع تجاوز مجال الحاكم ومؤسسات الدولة. وضرب أمثلة بكتابات مصطفى كامل ومحمد فريد وجورجى زيدان، وإن أفرد جزءًا مهمًا لكتابات عبد الرحمن الرافعى الذى رآه

يمثل مكانة مركزية بين أعمدة المدرسة الليبرالية، ذلك أن أعماله ظلت مرجعا مهما ونقطة انطلاق لأى نقاش فى التاريخ المعاصر، ونلاحظ أنه ربط بين هذه المدرسة الليبرالية وصعود الحزب الوطنى المصرى ثم حزب الوفد فيما بعد.

أما "المدرسة المادية" فى تفسير التاريخ فقد ظهرت فى مصر منذ أواخر الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضى مع صعود الفكر الاشتراكى وازدياد النشاط الشيوعى والحركة العمالية، فصور خلفية ذلك والمؤسسات والجامعات والصحف التى خلقت مناخ هذا التيار، وأبرز أهمية كتابات شهدى الشافعى وإبراهيم عامر وفوزى جرجس وغيرهم.

أما "المدرسة الإسلامية " أو التيار الإسلامى فى الكتابة التاريخية، فقد بدأ المؤلف بتصوير المناخ العام الذى أفضى إلى ظهوره، وصنف الذين أسهموا فى إعاده كتابة التاريخ المصرى الحديث من منطلق إسلامى إلى مجموعات أولاها مجموعة المؤرخين المثقفين الذين قدموا إسهاماتهم فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، وسماهم "مثقفو الحداثة العائدون إلى الإسلام" ممن جعلوا التوجه نحو الشرق أساسًا للهوية القومية لمصر، وثانيتها الإخوان المسلمون الذين أقاموا كيانًا سياسيًا يمكنهم من تجسيد أفكار هذا التيار والتمكين له. وثالثتها مجموعة من مثقفين كانوا علمانيين سابقين، ورغبوا فى إدخال الإسلام فى تفسيراتهم الخاصة، واقترحوا منظورًا إسلاميًا أكثر حداثة وتطورًا.

ولعلنا سنلاحظ أنه ركز، فى حديثه عن هذا التيار، على كتابات الإخوان وخطابهم التاريخى والسياسى، وخاصة كتابات زعمائهم الذين لم يكونوا مؤرخين بالمعنى المعروف، خاصة كتابات حسن البنا وسيد قطب ومحمد الغزالى وعمر التلمسانى، ومحمد عبدالقدوس وعادل حسين، ومقالات مجلة "الدعوة" وإن أولى طارق البشرى اهتمامًا خاصًا باعتباره مؤرخًا كبيرًا، وأحد أبرز المؤيدين لفكرة مركزية الإسلام فى التفسيرات التاريخية.

وقد ناقش جورمان فى - الفصل الرابع - الجدل الذى ثار بين هذه المدارس التاريخية بشأن تشكيل هوية الأمة المصرية، فأقر بأن هذه التيارات المتنافسة

التى حاولت تشكيل الكتابات التاريخية من منظور كل منها، كان يجمعها مشروع واحد مشترك شكل رواية قومية متماسكة للتاريخ، كما أنها باعتبارها خطابات قومية تشترك فى موضوع رئيسى يتمثل فى التحرير القومى لمصر وصراعها ضد الاستعمار، وأنها مع ذلك كان لكل منها نمطه الخاص طبقًا لمفهومها عن مجال التنافس والصراع السياسى وشكل الهوية الوطنية داخل المجتمع المصرى، ورأى أن هذه المفاهيم المختلفة كشفت عن اتجاهات متناقضة عبر مراحل مختلفة من التاريخ المعاصر، كما أبان المؤلف كيف قدمت تقييمات متعارضة، وتمثيلات للأحزاب والقوى السياسية والاقتصادية فى تنوعها، لتوضيح معنى الهوية الوطنية، وتصنيف العناصر التى يتألف منها المجتمع المصرى، تلك التى أسهمت فى التنافس أو الصراع بشأن تشكيل هذه الهوية.

وقد رأى الكاتب أن التفسيرات المتصارعة للعوامل السياسية التى طرحتها هذه المدارس الثلاث كانت انعكاسًا للجدل السياسى الأساسى، كما أنها تمثل دليلاً على الصراع الدائر بشأن هوية الأمة فى الكتابات التاريخية المصرية المعاصرة، ورأى أنها، على النقيض من ذلك، تقدم تفسيراتها باعتبارها خطابات قومية، تنبنى على افتراض ضمنى يقر بأن المجتمع متجانس بشكل أساسى؛ وأنه يتسم بهوية اجتماعية مشتركة، حتى وإن ضم بعض العناصر الأجنبية أو المهمشة، ومن ثم فإن طبيعة صراع السياسة القومية وتنافر بعض جوانب المجتمع المصرى، يدلان على أن الحديث عن تيار "يمثل كل المصريين هو ضرب من الوهم، وأن تلك هى المشكلة الأساسية للمؤرخ المصرى"!

وفى فصلين مثيران للجدل عن الأقباط والمتمصرين فى الكتابات التاريخية المصرية، قدم المؤلف آراء ورؤى تحتاج إلى مراجعة، منها؛ أنه رأى أن ثورة يوليو عملت على تضييق نطاق الهوية الوطنية، ولم تعمل على تكوين مجتمع متعدد العرقيات. وأنه نتج عن ذلك، مع مرور الوقت، أن تعرض مفهوم الوحدة الوطنية لأزمات كبيرة، وأن عمليات تضييق الهوية القومية المصرية، وجعلها شوفينية

تغالى فى الوطنية، كانت نتاجًا للقوى السياسية والأيديولوجية، والتى ظهرت فى الكتابات التاريخية المعاصرة.

ومنها كذلك أن التيارات والتفسيرات السابقة كانت تنبنى على عملية تشخيص هددت الأمة المصرية التى كانت تحاول جمع شمل العناصر المفككة فى المجتمع المصرى، وتوجهيها نحو نواة أساسية فى خطاب وطنى، غير أن هذه الكتابات أكدت على إيضاح رؤية قومية قامت بتهميش، بل وإسكات، دور قوى فاعلة فى المجتمع المصرى من سجل التاريخ معتبرة إياها غير ذات أهمية.

ومن هنا تحدث جورمان بالتفصيل عن "مجموعتين ثانويتين" فى المجتمع المصرى رآهما ضحية للكتابات التاريخية، هما الأقباط والمتمصرون، ولذلك عكف على فحص طريقة تصوير كل من "هذين الكيانين غير القوميين" فى المدارس التاريخية الثلاث، الليبرالية والمادية والإسلامية. وإننا إذ نخالفه فى اعتبار الأقباط جماعة غير قومية، لأنهم مكون أساسى وتاريخى ممتد داخل بنية ونسيج المجتمع المصرى، وإن كان المتمصرون ليسوا كذلك، قد نفهم أن يسلط الضوء على ما كتب عن الأقباط، أو ما كتبه الأقباط عن أنفسهم باعتبارهم جزءًا من التاريخ المصرى العام. ولكن ليس باعتبارهم مجموعة ثانوية ومهمشة وضحية للكتابات التاريخية، حسب تعبيراته، فالأقباط جزء من كيان قومى واحد وليس ثمه تاريخ منفصل، وتاريخ مصر يعنى تاريخ الأقباط والمسلمين معًا، إلا إذا كان هناك تاريخ كنسى أو لاهوتى.

وقد أشار جورمان إلى قلة المؤرخين" الأكاديمين الأقباط داخل الجامعات، واعتبر ميخائيل شاروبيم أول مؤرخ حديث ذا خلفية قبطية، وأضاف أنه يصعب أن تجد قبطيًا يكتب التاريخ الحديث، وبالطبع فى النظام الجامعى حتى أوائل الستينيات من القرن الماضى. وهذه فى تقديرى أحكام تحتاج إلى تروٍ ومراجعة، حيث إن مؤرخنا قفز على كتابات الشوام والمتمصرين، مثل جورجى زيدان وسليم نقاش ونعوم شقير وعزيز خانكى وجاك تاجر، ثم كتابات المصريين مثل وليم سليمان وميلاد حنا وسليمان نسيم ونسيم مقار وشوقى الجمل وعطية سوريال

وجميل عبيد ويونان لبيب رزق ورمزى ميخائيل ويواقيم رزق، ومعظمهم كتبوا عن مصر الحديثة والمعاصرة.

وإذا كنا نتفق مع جورمان حين ذكر بحق "إن التاريخ القومى المبنى على وحدة الأمة وعدم انقسامها قلما يميل للحديث عن التمييز بين المسلم والقبطى فى المجتمع المصرى" فلسنا معه عندما يرى أن الحالة المتردية للعلاقات الطائفية جعلت التطرق إليها أمرًا حتميًا، وإلا فإننا سنكتب تاريخًا طائفيًا لمصر وليس تاريخا قوميًا لأمة واحدة.

أما عن المتمصرين، فلا يعنى بهم المستعمرين من الإنجليز والفرنسيين، ولا حتى الشوام بالدرجة الأولى، وإنما يقصد جاليات اليونانيين والإيطاليين والأرمن والمالطيين واليهود غير المصريين، وقد رأى المؤلف أن عناصرهم تفاعلت مع المجتمع المصرى بدرجة عالية وصاروا جزءًا مألوفًا منه، لكنهم لم يندمجوا فيه اندماجًا كاملاً، لم يكونوا مصريين ولكن صاروا متمصرين، ويذكر مؤلفنا أنهم عرفوا لدى المؤرخين المصريين بالأجانب بشكل عام، وعرفوا "بالخواجات" لدى رجل الشارع. ويضيف المؤلف أنهم أنفسهم كانوا بعيدين عن كونهم جماعة متجانسة، فهم ذوو جنسيات ووظائف ولغات وانتماءات دينية مختلفة، كما كانت لهم انتماءات ثقافية وقانونية مميزة فصلتهم إلى حد ما عن غالبية الشعب المصرى، لم يحملوا الجنسية المصرية وإن حملوا وثائق إقامة، وأنهم تمتعوا بحماية الامتيازات الأجنبية وبحماية السلطات البريطانية..

وأشار إلى أن وجودهم فى مصر تعرض لمحو فاعل بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة حركة القضاء على الاستعمار من ناحية، وبروز مفهوم القومية المصرية من ناحية أخرى، وكانوا ضحية عمليات التمصير والتأميم فيما بعد. والجديد هنا الذى يقدمه المؤلف هو؛ إشارته إلى ضرورة دراسة "أصوات المتمصرين" بمعناها الأوسع والأكثر شمولية، وتقديم صورة أكثر تكاملاً للتنوع الاجتماعى لمصر، وأنهم قدموا منظورًا، ربما يكون متنافرًا أو تكميليًا، للشخصية التاريخية لمصر بدرجة عالية أكبر من تلك التى طرحها الخطاب الوطنى الأكثر تشددًا.

وربما لم يقدر المؤلف، كيف أن المصريين عبر تاريخهم الحديث والمعاصر كانوا ينظرون لمجتمعات الجاليات على أنها مستعمرات من قبل الدول التى ينتمون إليها (دخلاء)، وأن الحركة الوطنية المصرية ظلت تناضل لإلغاء الامتيازات التى يتمتعون بها، وإن كنا نتفق معه فى ضرورة دراسة الأعمال الأكاديمية والذكريات الشخصية والقصص التاريخية التى كتبوها، ليس لإعادة تقييم فئات القومية المصرية ـ كما يرى المؤلف ـ وإنما من زاوية أنهم لعبوا دورًا له أهميته فى تطور المجتمع المصرى فى سياق وجودهم فى إطار تاريخه.

بقى أن نشير إلى بعض الملاحظات المنهجية، منها أن مؤلفنا عندما كتب عن مؤلفات محمد صبرى "السوربونى" لم يشر إلا إلى كتابه عن ثورة ١٩١٩، ولم يولِ اهتمامًا كافيًا لمؤلفاته المهمة مثل كتابه عن نشأة الروح القومية المصرية الذى أصدره عام ١٩٢٤، كما لم يحفل بكتابيه الكبيرين عن الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على، والإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل، اللذين صدرا عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٣، وله رؤية خاصة على قدر كبير من الأهمية بشأن نشأة الروح القومية وتوسع مصر الإمبراطورى فى القرن التاسع عشر. كما لم يتوقف عند كل من نعوم شقير ويوسف نحاس وهما من كبار المتمصرين، حيث قدما أعمالاً تاريخية على جانب كبير من الأهمية فى النصف الأول من القرن العشرين.

كذلك يصف المؤلف نظام ثورة يوليو السياسى بأنه نظام مستبد وفاشى، ويصب جام غضبه على عبد الناصر "وانقلابه" فى أكثر من مناسبة، وربما لغير ضرورة ودونما بيان لسبب ذلك، وأكثر ما يتضح هذا عندما يخلط بين المؤرخين ومن يكتبون مقالات ذات طابع سياسى وأيديولوجى عن مراحل تاريخية عاشوها وكانوا من خصومها. فيستشهد بنصوص مقالاتهم رغم أنهم ليسوا مؤرخين (على نحو ما اقتبس من كتابات محمد عبد القدوس وعمر التلمسانى).

وقد لاحظنا أن المؤلف لم يرجع إلى بعض النصوص العربية التى استشهد بها، وإنما اعتمد على الاستفادة غير المباشرة ممن تعاملوا مع هذه النصوص من الأجانب، وأخذ مضمونها وأحال لمراجعه فى الهوامش، وقد حاولت قدر المستطاع

الرجوع إلى المصادر والمراجع العربية فى أصولها عند مراجعة الترجمة، بينما لم أتمكن من مراجعة بعض النصوص التى استفاد منها الكاتب بشكل غير مباشر بسبب ذلك.

وربما لا يتفق البعض مع مؤلفنا فى أسلوب معالجته لموضوعات كتابه، خاصة وهو يعالج الموضوع أو التيار الواحد فى أكثر من فصل، قد يكون لذلك تبريره فى أنه يتناول إشكاليات متعددة بشأن السياسة والقومية والدولة، وموقف كل تيار منها، مما يضطره إلى تكرار الحديث عن جهود كل تيار أو مدرسة، وفى ظنى أنه لو التزم المؤلف بخطة إجمالية مسبقة لضمن تماسك الموضوعات، وابتعد عما يبدو تفتيتًا وتكرارًا فى هذا الكتاب المهم.

وأخيرًا لابد من الإشادة بهذا الجهد الكبير والخلاق الذى استطاع به الأستاذ جوزمان أن يسهم فى تقديم قراءة فاحصة نقدية، وأن يضع إطارا مهما للكتابة التاريخية فى مصر القرن العشرين فى مجال التاريخ الحديث والمعاصر، وأن يبرز تناولها لموضوعات وإشكاليات على درجة كبيرة من الأهمية، تفتح آفاقًا جديدة لمراجعة مسيرة مدارسها، ولعلها تنبه لقضايا وإشكاليات لها امتداداتها فى المستقبل.

وأود فى النهاية أن أثنى على الجهد الكبير الذى بذله الصديق محمود شعبان فى ترجمة هذا العمل، الذى عكف عليه فى صبر وأناة وإخلاص، فله كل الشكر، كما أشكر أخى وصديقى الكريم الأستاذ الدكتور مصطفى رياض، الذى استشرته فى عدد من الصياغات والمصطلحات، مما أفاد هذا العمل فائدة جمة، فله كل التقدير والعرفان.

والله المستعان؛

أحمد زكريا الشلق

القاهرة - يونيو ٢٠١٢



أهدى هذا الكتاب إلى والديّ: موريس ودولى جورمان

كما أهديه إلى ذكرى أختى چودى

تصدير

ما كان بإمكانى استكمال هذا الكتاب لولا مساعدة الكثيرين وتشجيعهم. فأنا مدين حقًا لوالدىَّ للعون المادى والمعنوى اللذين قدماهما لى لسنوات طويلة، كما أشكرهما أيضا على غرس معنى الإنجاز الحقيقى بداخلى. ولذلك فإننى أهدى لهما هذا الكتاب كما أهديه إلى ذكرى أختى چودى.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان لأستاذى بوب سبرنجبورج، الذى أشرف على رسالة الدكتوراه التى قدمتها، فقد أسدى لى النصح والتشجيع، كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى للعديد من المؤرخين المصريين الذين أعطونى الكثير من وقتهم ومن أفكارهم، فرءوف عباس قدم لى الكثير من العون، كما سهل لى الاتصال بالكثير من زملائه العاملين فى نفس المجال. كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى لأحمد عبد الرحيم مصطفى، وعبد المنعم الجميعى وعاصم الدسوقى وعفاف لطفى السيد مارسوه، وعبد العظيم رمضان والمرحوم صلاح العقاد، فجميعهم ساعدونى على أن أفهم هذا الموضوع حق الفهم، فأنا مدين لهم ولغيرهم من المؤرخين المصريين الذين ساعدونى، وهذا سوف يظهر جليا فى ثنايا النص. فعلى الرغم من أن بعضهم قد لا يتفق معى فيما خلصت إليه، فإننى آمل أن ينظروا لهذا العمل على أنه اعتراف بإسهاماتهم فى حقل الدراسات التاريخية.

ولقد أنجزت الجزء الأكبر من البحث الميدانى فى هذا المؤلف أثناء وجودى باعتبارى طالبًا فى برنامج التبادل الثقافى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فى عامى (١٩٩٣، ١٩٩٤) واستكملته أثناء قيامى بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى الفترة بين (٢٠٠٠، ٢٠٠١) وأثناء عملى باحثًا بالجامعة الأمريكية ساعدنى أيندهيل ومحمد فرج كثيرا، فقد تغلبا على كثير من التعقيدات البيروقراطية. كما أتوجه بالشكر لأساتذتى وخاصة سامية محرز ووليد قزيحة، كما أشكر المسئولين فى إدارة المكتبة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة على توجيههم لى طوال الوقت.

ولا يمكننى أن أنكر المساعدة والتشجيع اللذين قدمهما لى زملائى وأصدقائى. وأخص بالذكر منهم ماريا فارفريسوس وتشونل ماريا، ديدير منكيود، كاترنا ترمى. كما أشكر زملائى بالقاهرة على دعمهم لى وصداقتهم وسعة أفقهم وأتوجه بالشكر خاصة لميكل كارتر الذى قدم لى كثيرا من النصائح. كما أشكر سمير رأفت وماجد كامل بدار الكتب. وفى الإسكندرية لا أنسى المساعدة التى قدمها لى أليكوس فلاكوس الذى يعمل أمينا بمكتبة ميكاليديس بالقنصلية اليونانية، كما أود أن أشكر العاملين بالمكتبة اليونانية والأرشيف التاريخى على توجيههم ومشاعرهم الطيبة، وأشكر أفنيوميوس سوليوفيس على سعة معرفته وكرمه الزائد، كما أشكر مكتبة نورديك بالإسكندرية.

كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى لروبرت سبرنج بورج وكرستين أسمار وديفيد كرستين على تعليقاتهم البناءة بعد قراءة المسودة الأولى من الكتاب، كذلك أشكر دان كريسيليوس وديفيد والدنر وبام ستافروبولس وجيرالدين هيرالد براون. ولا أستطيع التعبير عن تقديرى لدون ريد وريتشارد بانل ونانسى جالير، وأوليرك فرى تاج الذين قدموا لى نقدا بناءً حول مسودات هذا المؤلف، ولا أنسى أن أتوجه بالشكر لنيفين جبران التى ساعدتنى فى التراجم العربية.

وفى النهاية فإنه على الرغم من الرؤى التى قدمتها فى هذه الدراسة، أود أن أوضح أن الدراسة الأكاديمية التاريخية هى نتاج قوى سياسية كثيرة، ونتاج تأثيرات اجتماعية وتراث فكرى وضغوط مؤسساتية، كما أنها فى الواقع نتاج لاعتبارات اقتصادية. وأود أن أقول: إن أى خطأ فى هذا الكتاب هو خطئى الشخصى.

وقد استخدمت نظاما فى نقل حروف لغة إلى لغة أخرى اعتمادا على النظام المتبع فى الدراسات المنشورة فى "المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط". وأود أن أقول؛ إننى لم أستخدم أى علامات للأصوات المتحركة والأصوات الساكنة المفخَّمة. ومن المهم أن ألفت النظر إلى أن (') تمثل حرف العين و(`) تمثل حرف الهمزة فى هذا النظام، وتجنبت استخدامها فى بداية الكلمات. وقد استخدمت هذا النظام مع أسماء الأشخاص والأماكن بدقة بالغة باستثناء حالات معينة استخدمت فيها النظام الإنجليزى فى صياغة بعض الكلمات مثل "ناصر" والقاهرة. وهذا يعنى أن الباحث عندما يتعامل مع أكثر من لغة قد لا يبدو متسقا. وأود أن أوضح أن إشاراتى وملاحظاتى فى قائمة المراجع، أن وضع بعض الملاحظات على قائمة المراجع هو بمثابة إزالة للغموض (بهدف إزالة الغموض). وفى النقل الحرفى لليونانية اعتمدت على النظام الذى تستخدمه مجلة "الدراسات اليونانية الحديثة".

* * *

قائمة بالاختصارات

ASU	الاتحاد العربى الاشتراكى
Barakat, QF	على بركات: "التاريخ والقضية المنهجية فى مصر المعاصرة"، مجلة قضايا فكرية، ١١، ١٢ (يوليو ١٩٩٢) ٧٣ ـ ٩٠
CPSS	مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
Crabbes, WH	جاك أ. كرابس (الابن): كتابة التاريخ فى مصر القرن التاسع عشر، دراسة فى التحول القومى"، ديترويت: جامعة ولاية (Wayne) والقاهرة: مطابع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٨٨٤.
EAHS	الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
HADITU	الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى
HAMITU	الحركة المصرية للتحرر الوطنى
HISS	المعهد العالى للدراسات الاشتراكية
IJMES	المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
JQO	جمعية الأمة القبطية
MTM	المجلة التاريخية المصرية
RCC	مجلس قيادة الثورة
Reid, CU	دونالد م. ريد: "جامعة القاهرة وتشكيل مصر الحديثة"، القاهرة: مطابع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩١.
RGS	الجمعية الجغرافية الملكية

مقدمة

يتسم تاريخ مصر فى القرن العشرين بالصراع السياسى والتقلبات الاجتماعية و(السياسية) وتغير التوجهات الوطنية. ففى أقل من خمسين عاما، وفى غضون ثورتين، انتقلت مصر من النظام الملكى عندما كانت رسميا جزءًا من الإمبراطورية العثمانية – وإن كانت فى الواقع تحت سيطرة القوات البريطانية – إلى جمهورية مستقلة يحكمها نظام عسكرى يدعى أنه يحكم باسم كل المصريين. وقد صاحبت هذا التحول السياسى تغيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية رئيسية، وبمرور الوقت أصبحت صورة مصر، التى كانت بوتقة جامعة لعناصر إسلامية وعربية ومصرية ومتوسطية وأوربية عند بداية القرن؛ تتوارى وتختفى ـ خاصة بعد عام ١٩٥٢ ـ ليحل محلها على نحو متزايد تصور محدد ـ وأحيانا شوفينى ـ وبالطبع تنافسى حول الهوية الوطنية المصرية.

وتتناول هذه الدراسة؛ تطور المعرفة التاريخية فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين، وذلك على خلفية الصراع من أجل الاستقلال والنزاع بين القوى الداخلية لبناء هوية وطنية. ومن خلال مناقشة ظهور التقاليد التاريخية الأكاديمية، وتأثير المؤسسات العامة ودور الكتابة التاريخية غير الأكاديمية؛ تجمع وتؤلف الدراسة بين العناصر المهمة فى الصراع بين السلطة السياسية والتفسير التاريخى والتنوع الاجتماعى داخل الإطار الوطنى. وتشير الدراسة إلى أن الدولة والنخبة الأكاديمية مثلتا قوى التشكيل

الرئيسية لاتجاه التدوين التاريخى؛ فإنها كانت تواجه دائما تحديا من أعمال المؤرخين غير الأكاديميين، والتوجهات التاريخية المنشقة على نحو يعكس الجدال الدائر فى الساحة السياسية. والأكثر من ذلك أن القيود المفاهيمية للخطاب القومى قد تلاشى صداها، كما أنها حجبت واستبعدت الكثير من الأصوات التاريخية فى الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصرية. ولذا فإن الدراسة تسلط الضوء على التوتر الأساسى بين المثقفين والسلطة السياسية فى بناء الأمة، والدلائل التى تحملها التصنيفات القومية المحددة الخاصة بفهمنا لتركيبة النسيج الاجتماعى المعقد.

وقد سيطرت على الدراسات الخاصة بتطور المعرفة التاريخية مدرستان أساسيتان، الأولى تؤكد أن وصول عملية التدوين التاريخى إلى مرحلة النضج؛ جاء باعتباره جزءًا من عملية التحديث، وهو المدخل الذى يفضله عامة المؤرخين. وفى ظل التأثير المتنامى للثقافة الغربية، يؤكد هذا المدخل أهمية الدراسة العلمانية باعتبارها مؤشرًا على التقدم الفكرى والثقافى[١]. ويتمحور هذا المنظور حول النموذج الليبرالى للمؤرخ باعتباره فردًا مستقلاً محايدًا على الأقل، إن لم نقل منعزلاً عن البيئة الاجتماعية والسياسية [٢]، ويجسد هذا التوجه رموزًا تتبنى النزعة الحداثية، فالمؤرخ هو عامل من عوامل التحديث؛ إذ إنه يسهم فى التطور الفكرى للدولة ويلعب دور المربى أو التكنوقراط الثقافى[٣]. والتعبير المؤسسى عن ذلك هو النظام الجامعى الحديث وأعضاؤه من المؤرخين الأكاديميين. وهناك رؤية أحدث فى المدخل الحداثى تركز بشكل أكبر على البيئة السياسية وخاصة عملية بناء الدولة والسياق والبيئة الاجتماعية التى ينتج فيها المؤرخون[٤]. ورغم الاعتراف بوجود تداخل بين الدراسة التاريخية والقوى السياسية؛ فإن هذا المنظور متأثر إلى حد بعيد بالنموذج الغربى للتقدم الفكرى، الذى وظف صورا نمطية ثقافية فى سياقات غير غربية[٥]. وعلاوة على ذلك، فإن التيارات التى اتخذت اتجاها معارضا لسيطرة الدولة أو المجتمع الوطنى قلما ركزت فى تحليلها على بناء التاريخ الوطنى.

والمدخل الثانى، والذى يطبقه عادة علماء السياسة، يركز على النفعية السياسية للدراسة التاريخية فى خدمة نظام حكم ما. فالمؤرخ هنا هو خادم لسلطة الدولة، كما أن التدوين التاريخى هو مجرد تسخير لأداة فكرية للحفاظ على شرعية النظام السياسى، ومن هذا المنطلق فإن التركيز سينصب على دور سلطة الدولة التى قد تعمل على نحو متسلط، بفضل مواردها المالية والرعاية والدعم الرسمى لترويج رؤية تاريخية معينة، أو بشكل إكراهى قسرى بانتقاد أو كبت الآراء "المنشقة" الهدامة. وبعيدا عن فكرة المؤرخ المستقل، نجد أن هذه المدرسة تولى اهتماما بالغا بالعلاقة بين الطبقة المثقفة وسلطة الدولة. وقد تم تطبيق هذا النموذج على نحو شائع فى الدول المتسلطة مثل الاتحاد السوفيتى السابق[٦] وأفريقيا[٧] وجنوب شرق آسيا[٨] ، وظل هذا النموذج مؤثرا فى النقاشات حول الدراسة التاريخية فى الشرق الأوسط، خاصة فى مرحلة ما بعد الاستعمار؛ حيث سعت الأنظمة إلى رعاية تدوين تاريخى وطنى، وذلك لدعم مشروعيتها السياسية وصورتها الإقليمية[٩].

ومع أن هذين المدخلين يسلطان الضوء على أوجه مهمة لممارسة الدراسة التاريخية؛ فإنه يشوبهما بعض أوجه النقص، فالتركيز على المؤرخ باعتباره مفكرًا مستقلاً؛ وعلى التاريخ باعتباره تسجيلاً غير متحيز للأحداث؛ من الممكن أن يتجاهل العمليات الاجتماعية والسياسية التى تعتبر المؤرخ والدراسة التاريخية جزءًا لا يتجزأ منها. كما أن التركيز على الدور الوظيفى للتاريخ لخدمة سلطة الدولة هو أمر يحجِّم دور المؤرخ باعتباره عضوًا فى الطبقة المثقفة المتخصصة التابعة للسلطة، ويستبعد أولئك المؤرخين الذين هم خارج دائرة تأثير الدولة، أو من يتبنون خطابا منشقا ومعارضا لها.

وقد شهدنا أخيرًا اهتمامًا متزايدًا بالعوامل الأخرى التى تؤثر على نموذج وتطور الدراسة التاريخية، مثل الثقافة المؤسسية للنظام الجامعى والحياة الشخصية والعامة للمؤرخ[١٠]. كما أن اهتماما أكبر أصبح يتوجه للقوى المحركة

للتفاعل بين التاريخ والأيديولوجيا السياسية، أى البعد السياسى فى الدراسة التاريخية وتأثير السياق السياسى المعاصر على التفسير التاريخى[11]. ورغم زيادة الاهتمام والإقرار ببعض الحوادث السياسية، فإن التركيز على مصالح الدولة ونظيرها الأكاديمى ـ النظام الجامعى ـ قد شهد إهمالاً وتجاهلاً نسبيين للقوى المجتمعية الأخرى التى قدمت تفسيرات ورؤى منافسة مختلفة. وقد ركزت المناقشات فى طابعها العام على النموذج الأمثل للمؤرخ الأكاديمى باعتباره دارسًا ذا شرعية، فى مقابل الطبيعة المتحيزة لغير الأكاديمى.

وللأسف ظل هناك إخفاق دائم فى تقدير الإسهامات الإيجابية للتدوين التاريخى غير الأكاديمى، والقوى الاجتماعية والمؤسسات التى دعمته ونشأ فى كنفها. والخلاصة هى: أن الاعتراف بكون التدوين التاريخى مسئولية مشتركة للأكاديميين وغير الأكاديميين، ظل اعترافا هزيلا. وتؤكد الدراسة التى بين أيدينا أن المؤرخين غير الأكاديميين كانوا أقل تعرضا لعوامل سياسية معينة، ونجحوا فى تقديم صورة وتمثيل دقيق للشخصية المركبة للمجتمع، وذلك لانتشارهم وتنوعهم. ولا شك أنهم شكلوا تحديا للطبقة الأكاديمية وكانوا روادا فى تقديم رؤى وتفسيرات تاريخية جديدة.

إن الأولوية التى حازها المؤرخ الأكاديمى؛ تعكس الأولوية التى اكتسبتها الأمة باعتبارها هدفًا رئيسيًا فى الخطاب. وهكذا أصبح تدوين التاريخ الوطنى رمزا للهوية السياسية والشرعية، وأداة لتجميع عناصر متفرقة لتشكيل تراث مميز يتم استدعاؤه دائما لتأكيد رؤية اجتماعية وسياسية معينة. وقد ظهر هذا جليا فى الدول التى فُرض عليها الإرث الاستعمارى، وتنازع فيها الولاء الطائفى والقبلى، وتنوعت فيها أشكال التراث الثقافى، وآثار التمدين، وقد وفرت العوامل السابقة مرجعيات مختلفة ومتنازعة. لكن الأمة ظلت فى الدراسة التاريخية المصرية لا تتزحزح عن موقعها باعتبارها عنصرًا أساسيًا. وعمل الباحثون على بناء شخصية الوحدة الوطنية، ووظّفوا مصطلحات مثل "الوعى المعيارى أو العرفى"

(سافران) و"مجتمع الخطاب" (جرشونى وجانكوفسكى) و"الوعى الجماعى" (كرامر: Krämer) و"المصرية" لاستخلاص الوحدة من التنوع [١٢].

ويغلب على مفهوم الوحدة هذه؛ السعى نحو التحرر، وسيادة مفاهيم الصراع للوصول للاستقلال الوطنى؛ لكن ذلك أصبح يمثل فى سياق السياسة المحلية ممارسة غامضة باعتباره مجالاً للصراع السياسى وأداة قسر. كما أن طبيعتها العمومية الكلية تجاهلت دوما أو همشت من المستويات الأخرى للهوية الاجتماعية ودوائر النشاط الاجتماعى. فالعناصر السياسية والاجتماعية والثقافية التى تعكس التنوع مثل؛ الانتساب لطوائف اجتماعية مختلفة، والمنظمات العرقية والجماعات الدينية والإقليمية، كانت دوما موضع تجاهل وعدم تقدير. وحتى لا يكون هناك اعتراف بها فإنه ينظر إليها باعتبارها أشياء فى داخل الأمة، وليس رعايا أو عناصر منها، وفى أحسن الأحوال ينظر إليها على أنها مظاهر عارضة غير ذات صلة، أو أنها آثار من عهود سابقة، أما فى أسوأ الأحوال فهى عقبات غريبة فى طريق الاندماج الوطنى.

وعلى مدى العقدين الماضيين كانت هناك محاولة لكسر هذا الاحتكار للخطاب الوطنى المهيمن. وقد جاء مشروع "دراسات التابع: The Subaltern Studies" الذى بدأ عام ١٩٨٢، لمقاومة الآثار القمعية للخطاب الوطنى، وذلك بوضع التدوين التاريخى غير المهيمن على قدم المساواة مع التدوين الأكاديمى[١٣]. وقد جذب خطاب الأقلية الانتباه إلى وجود أنماط بديلة من التفكير والهوية، كانت تعانى القهر والكبت والتهميش فى الخطاب الوطنى السائد[١٤]. وقد اعتبرت هذه المشروعات الخطاب الوطنى السائد أيديولوجية مستبدة تحاول إخفاء وتهميش الأقليات بدلا من أن تكون أساسا للوحدة. كما أنها تتهم هذه الثقافة المهيمنة، والمتمثلة تحديدا فى السياسة الحكومية، بأنها أشرفت على عملية من التنكر والتناسى المؤسسى لإخماد وإخفاء ذاكرة ثقافة الأقليات، ومحو وجود بعض الجماعات والموضوعات من سجل الأحداث التاريخية. وتأتى هذه الدراسة لتسليط الضوء على أطر بديلة تتحدى

الأيديولوجيا المسيطرة، وذلك باستكشاف البدائل المطروحة والناتجة عن تفكيك تلك الرؤية الكلية المنفردة بالساحة وتسليط الضوء على الطبيعة المعقدة والمركبة للثقافة والمجتمع والهوية.

ولعل أبرز الحقول التى أفصحت عن الإمكانات الواعدة لهذه المداخل الجديدة على نحو جلى، كانا حقلى التاريخ الاجتماعى والدراسات الثقافية، إلا أنهما لم يحققا نفس النجاح فى حقل التاريخ السياسى، حيث كانت هناك رؤى الدولة والتعصب القومى التى قاومت بشدة تفكيك السلطة السياسية إلى ما وراء الحدود المرسومة للخطاب الوطنى وما يقابله من هياكل ومؤسسات فى الدولة. ويصدق هذا تماما على التدوين التاريخى فى الشرق الأوسط، حيث إن الحاجة للوحدة الوطنية سياسيا ظلت شاغلا قويا ومارست تأثيرا بالغا لا نشك فى أثره على الدراسة التاريخية، فقد كتب ألبرت حورانى بعد ظهور كتابه " الأقليات فى العالم العربى"، بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يتذكر رد الفعل المعادى لما كتبه، حيث قال:

"فى ذاك الوقت واجهت انتقادًا شديدًا من القوميين العرب الذين كانوا يقولون لى: لا يجدر بك أن تكتب عن هذا، إنك تشتت الصفوف فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الحديث عن الوحدة وليس الانقسام، فكان الشعور العام ضد ما كتبت"[١٥].

وبعد ثلاثين عاما ظل هذا الاعتقاد السياسى المقدس حاضرا، ويضيف حورانى:

"عندما يتعلق الأمر بمشكلات الأقليات والديمقراطية المحلية، فإن (المفكر العربى) لابد أن يتوقف عن انتقاد ذاته خوفا من أن يعرض للخطر تلك الوحدة الوطنية الظاهرة. لقد رحب المفكر الثورى العربى لفترة طويلة بالدعوة للوحدة، فى نفس الوقت الذى كان يتقبل فيه، بل ويبرر، التفكك السائد على أرض الواقع"[١٦].

فالوطنيون المصريون، على الأقل منذ اللورد كرومر، يؤكدون على تماسك النسيج الوطنى ووحدة الأمة المصرية[١٧]، وقد سعت التجمعات المتنافسة من قوى سياسية واجتماعية لتعريف وتنقية وإعادة تشكيل كلية لشخصية الهوية الوطنية الجمعية، كل طبقا لمنظورها الخاص. وقد أكدت التوجهات السياسية المتنافسة من اليمين واليسار والقوى الدينية والعلمانية وأصحاب الإرث الثقافى المتنوع - وما زالوا يؤكدون - رؤيتهم الوطنية الخاصة، كما شكل ظهور وممارسة الدراسة التاريخية فى مصر الحديثة، جزءا لا يتجزأ من هذه العملية، ومساحة اندلعت فيها معارك لا تقل فى ضراوتها عن المعارك السياسية المعتادة لفرض الوصاية على التراث الوطنى وامتلاكه. وتمثل مصر بتراثها الثقافى والسياسى المركب، وشدة تنوع طبقاتها الاجتماعية والانتماءات المجتمعية والدينية والقومية؛ مثالا نابضًا قويًا لهذا التفاعل المعقد بين الخطاب التاريخى والسلطة السياسية والتنوع الاجتماعى.

وقد حاول بعض الباحثين، وخاصة فى الغرب، انتقاد بعض الأوجه الجمعية فى الخطاب الوطنى بالتركيز على مرجعيات بديلة، فالأعمال المتنامية التى تؤرخ للمرأة فى تاريخ الشرق الأوسط، أثبتت أنها اختراق مهم لحصن الخطاب الوطنى الذكورى، وقد سعت هذه الأعمال إلى تقويض وهدم الصورة النمطية السائدة عن النساء فى الحياة العامة، منتقدة بذلك التيار السائد من التدوين التاريخى لقناعته بدور المرأة الهزيل فى الحركة الوطنية[١٨]. فكان إنتاج دراسات مفصلة عن الحركات النسائية وتسليط الضوء على إسهامات بعض الناشطات فى هذا الصراع، ظل عبئا متروكا للمؤرخات النساء يحملنه على عاتقهن[١٩]. وقد ظهرت توجهات جديدة فى حقول أخرى مثل الحركة العمالية[٢٠] والطبقة الرأسمالية[٢١] والفلاحين[٢٢]، وذلك بغرض التفكيك، حتى لو كان بقدر محدود، وكذلك لفصل الوعى الطبقى عن الخطاب الوطنى المهيمن، ومع ذلك كانت التحركات فى حقول الهوية الثقافية والعرقية محدودة[٢٣].

إن هذه المداخل الجديدة لم تسلم من التحدى؛ فلو قال أحد الباحثين بلهجة حاسمة "بما أن التاريخ الوطنى هو شىء شديد الندرة، فإن أفضل ما نتوقعه هو كتابة تاريخ وطنى موثق تدعمه الحجة"(٢٤)، فسنجد آخرين، مثل فاتيكيوتيس، يقاومون بشدة هذا التحدى لهيمنة الدولة، ويؤكدون مركزية الأمة فى التدوين التاريخى(٢٥). ويرى المؤرخون الأكاديميون فى مصر، أن الإمكانات والمفاهيم المترتبة على هذه الدراسات الجديدة كان لها أثر محدود. إن تشكيل خبرة وطنية مصرية (صريحة أو ضمنية) قد شهد رفضا عاما لإدماج رؤية تاريخية متعددة الزوايا تتعدد فيها الأعراق، محتفظة بقبضة حديدية على صناع الهوية الوطنية(٢٦). أما تلك الآراء التى تحدت هذه الهيمنة الوطنية ودافعت عن منظور أكثر ارتباطا بالمجتمع والعالم؛ فإن محاولات إخمادها لم تنجح، ولكنها نبعت من داخل المجتمع المدنى المصرى أو من طبقة المتمصرين المشتتة، ولم يكن ذلك من الأكاديميين.

وتقدم الدراسة نموذجا أكثر تعقيدا للتفاعل بين الدراسة التاريخية والدولة والمجتمع، وذلك فى سعيها لفحص التطور التاريخى الأكاديمى وغير الأكاديمى، وبدلاً من قصر المؤرخين على أدوار أحادية الجانب بوصفهم مفكرين من الصفوة أو مانحين للشرعية أو ممثلين لطبقات بعينها، فإن الدراسة تنظر للمؤرخ على أنه يمثل شريحة عريضة من الأصوات الثقافية والسياسية والاجتماعية المتنوعة. وترى أن الدراسة التاريخية هى نتاج منظومة من القوى السياسية والمؤسسية والاجتماعية والفكرية غير المرتبطة بالدولة؛ فالدراسة التاريخية تتداخل مع المجال العام فى تفاعله مع الأفكار السياسية تجاه سلطة الدولة والعلاقة العضوية مع التنوع الاجتماعى. إن التفسير التاريخى بوصفه خطابا يستهدف التمثيل، متضمنا عددا من المتغيرات السياسية يقدم تنوعا فى الاستجابات تقوم على تقييمها للقيم السياسية التى تعبر عن صورة مركبة هى موضع نقاش للهوية الوطنية وغير الوطنية.

ومع أن كل الدراسات التاريخية تعكس بعضا من، أو كل هذه السمات، فإن التاريخ المصرى المعاصر يقدم نموذجا لساحة خصبة لاستكشاف هذه الموضوعات[٢٧]. فالتنوع المشهود فى الأعمال الأكاديمية وغير الأكاديمية يدل على تنوع كبير ومؤثرات سياسية وفكرية، وعلاوة على ذلك فإن الفترة المعاصرة، تمثل أوضح صورة للعلاقة الحرجة بين السياسة والتدوين التاريخى، ذلك لكونها الأقرب من حيث الصراعات السياسية، والتفاعل الاجتماعى فى الحاضر، حيث تكون لصالح الدولة شديدة الحساسية، كما أن التوجهات السياسية المعارضة تكون على درجة من الحدة والحماسة. وتنطلق هذه الدراسة من قراءة واسعة للتدوين التاريخى المصرى المعاصر. وقد تم جمعها من خلال عدد كبير من اللقاءات مع مؤرخين مصريين أكاديميين وغير أكاديميين، وذلك لتقدير قيمة العمل التاريخى وفهم الظروف الاجتماعية والسياسية[٢٨].

وتسعى الدراسة لبلورة الالتقاء بين القوى السياسية والتفسير التاريخى بدراسة عدد من المدارس الوطنية أو التيارات الفكرية المؤثرة فى حركة التأريخ المصرية المعاصرة، وهى تشمل تحديدا التيارات الملكية والمادية والإسلامية والنسوية[٢٩]. ويعبر كلٌ منها عن مفهوم خاص عن الأمة ويضع السلطة السياسية والقوى الاجتماعية والهوية الثقافية فى ترتيب متمايز ذى جذور فى المنافسة على السيادة الوطنية بين القوى السياسية. ولا تقتصر هذه المنافسة على الجانب الأيديولوجى الفكرى أو السياسى الحزبى؛ ولكنها تعكس توجهات فكرية أعمق وأوسع تتصل بالدولة وسلطات مؤسساتها، وعندما تكون هذه القوى مؤثرة فإنها تحظى بالدعم الكبير من موارد الدولة. أما أشكال الخطاب المعارض فقد استمرت على نطاق أضيق بكثير من خلال الأحزاب السياسية والمؤسسات الفكرية الخاصة والمؤسسات الدينية والمؤسسات الأخرى، وأحيانا يكون ذلك فى مواجهة قمع الدولة. ومع ذلك فإن الخطاب المعارض قد حاول، بوصفه خطابًا وطنيًا، أن يطبق إطارا عاما لكشف أسس التغير التاريخى فى المجتمع المصرى.

ويعاصر هذه التيارات آخرون يحاولون تمثيل أصوات فى المجتمع المصرى، ولكنها منشقة عن التوجه الوطنى العام. فالتدوين التاريخى لدى الأقباط المعاصرين والحركة النسائية والمتمصرين، والذى تولد عن مؤسسات وقوى اجتماعية بديلة؛ قد أدى إلى استكمال الصورة التاريخية، كما أنه تحدى دعاوى الروايات القومية الأعم والتى تزعم تمثيل شخصية الأمة المصرية والقوى المحركة للتحول التاريخى على نحو كامل. ولا شك أن توضيح هذه الخطابات غير القومية بتعدد أشكالها؛ يسلط الضوء على التنوع والتنافس على التمثيل التاريخى والطبيعة المركبة والمعقدة للهوية المصرية[٣٠].

ونظرا لذلك التنوع فى منطقة الشرق الأوسط، فإن مؤرخى هذه المنطقة كانوا حريصين دوما على وحدة الخطاب الوطنى، واستخدموا الأمة باعتبارها رمزًا أيديولوجيًا فكريًا لوضع وتأسيس معايير وحدود ما هو مشروع سياسيا وتاريخيا، وهو ما أدى إلى تهميش بعض عناصر الهوية الاجتماعية لخرقها وانتهاكها للأهداف الوطنية والقضايا الحساسة، أو قد تم تضمينها فى التاريخ العام للأمة، رغم أنه قد غطى أو تجاهل وجود دعاوى مستويات أخرى من الانتساب والهوية، وذلك بفرض دعاوى معممة وقاصرة. أما التصور الأوسع والأكثر شمولا للمؤرخ والخطاب التاريخى فإنه يمتد ليشمل التاريخ المشروع الذى يتجاوز حدود الرمز الوطنى السائد ويقر ويعترف بالنموذج الذى يقبل التعددية وتنوع المراكز فى التفسير التاريخى، حيث تتوزع السلطة على المجتمع ويكون تطوره متعدد الأبعاد وليس خطيا. إن الوعى بوجود تصورات متعددة للتدوين التاريخى المصرى يدل بشكل واضح على العلاقة العضوية بين الخطاب السياسى والتاريخى، الذى يعمل فى الإطار الوطنى وخارجه. وتسعى الدراسة لتقديم بعد مهم لهذا الصراع السياسى بالجمع بين اعتبار السياق ونصوص الدراسة التاريخية فى مصر.

وسأتناول فى الجزء الأول من الدراسة الاقتصاد السياسى للتدوين التاريخى وتشكيل الخطاب الوطنى. وتتناول الفصول الثلاثة الأولى التطور السياسى

والاجتماعى للدراسة المصرية التاريخية الحديثة من خلال ثلاثة مواقع مختلفة للإنتاج، وهى طائفة الأكاديميين، والدولة، والدراسة غير الأكاديمية للمجتمع المدنى. ويتتبع الفصل الأول ظهور التراث الأكاديمى من المؤرخين البيروقراطيين فى القرن التاسع عشر وحتى المؤرخين الأكاديميين المحترفين فى القرن العشرين، ويشير هذا الفصل، إلى أنه رغم تنامى التخصص والحرفية للمؤرخ بعيدا عن نموذج الدارس غير السياسى المحايد، فإن المؤرخين كانوا مفكرين يندمجون فى غمار الحياة السياسية ويشاركون فى التيارات المختلفة للسياسة القومية، ويلعبون دورا فى ترسيخ وتدعيم عملية بناء الدولة. أما الفصل الثانى فإنه يتفحص العلاقة بين الدراسة التاريخية والدولة، ويقول بأن السلطة الحكومية فى المجتمعات المتعلمة فى القرن التاسع عشر والجامعات والمعاهد الأكاديمية فى القرن العشرين، قد لعبت دورا محوريا فى توجيه وتشكيل وفرض قيود على الدراسة التاريخية. ويستعرض الفصل الثالث أهمية التاريخ غير الأكاديمى فى مناقشة الجذور السياسية وتطور التيارات الليبرالية والمادية والإسلامية والنسوية فى الفكر التاريخى. ودائما ما ينظر للمؤرخين غير الأكاديميين على أنهم أصحاب منزلة أدنى ومتحيزون، غير أنهم استغلوا ميزة موقفهم غير المرتبط بمؤسسة معينة لتقديم تدوين تاريخى متشعب الاتجاهات، ذى صدى قوى كان دائما له أثر مبدع على الأفكار التاريخية داخل الجامعات. ويؤكد الفصل أنه كلما كان التاريخ غير الأكاديمى أكثر تنوعا كلما كان ذلك أكثر تمثيلا وانعكاسا لتنوع المنظور السياسى والتاريخى فى المجتمع. أما الفصل الرابع فإنه يقارن بين أشكال الخطاب المعاصر فى مصر وبين التوجهات الإسلامية والمادية والليبرالية، ويرى كل منها العناصر المشكّلة للأمة على نحو مختلف، مع إعطاء الأولوية لبعض عناصر المجتمع المصرى بوصفها عناصر فعلية ممثلة للأمة، تعطى الصدارة لبعض القيم الاجتماعية والسياسية. وقد كان التدوين التاريخى للمرأة المصرية مكملا، بل إنه قدم صوتا قد لا يتوافق مع الرؤى الأخرى ويصطدم معها.

أما الجزء الثانى فسوف أتعرض فيه بالدراسة للتدوين التاريخى من مجموعتين بدتا ثانويتين أو غير وطنيتين فى تكوين المجتمع المصرى تم تهميشهما وإقصاؤهما فى الخطاب التاريخى السائد وهما: الأقباط أو سكان مصر المسيحيون، والأجانب المتمصرون الذين استقروا فى مصر. وستتم دراسة كل مجموعة منهما بعد تقديم خلفية تاريخية مختصرة من خلال رؤى التيارات المادية والليبرالية والإسلامية، وسيتم فحصهما فى ضوء بعض ما قدمته. ولا شك أن إهمال الأكاديميين للكتابة التاريخية عن هاتين المجموعتين لأنهما لا تحفلان، وأحيانا تعارضان الدعاوى الفكرية والمصالح السياسية للدولة، هو مما يعزز علاقة التواطؤ القائمة بين المؤرخين الأكاديميين ومؤسسات الدولة والسلطة السياسية.

* * *

الهوامش

١ ـ من بين القدر الكبير من آداب كتابة التاريخ بالشرق الأوسط التى تتبنى هذا المدخل، انظر "مؤرخى الشرق الأوسط" لبرنارد لويس وبى إم هولتز (محررون)، لندن: صادر عن مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٢، وعمل محمد مصطفى زيادة "كتابة التاريخ المصرى الحديث" فى مجلة "شئون الشرق الأوسط" (أغسطس ـ سبتمبر ١٩٥٣) ٧١- ٢٦٦، وعمل سلامة موسى "التيارات الثقافية بمصر"، مجلة شئون الشرق الأوسط (أغسطس ـ سبتمبر ١٩٥١) ٧٢- ٢٦٧، وعمل هاليل إينالسيك "بعض الملاحظات عن دراسة التاريخ بالدول الإسلامية"، "مجلة الشرق الأوسط" ٧ (١٩٥٣) ٥ - ٤٥١، وعمل نبيه أمين فارس "العرب وتاريخهم" مجلة الشرق الأوسط" ٨ (١٩٥٤) ٦٢- ١٥٥، وعمل برنارد لويس "كتابة التاريخ وإحياء القومية فى تركيا"، مجلة "شئون الشرق الأوسط" ٤ (١٩٥٣) ٢٧- ٢١٨، وعمل أنور جورج تشيجن "استخدام التاريخ من قبل الكتاب العرب"، "مجلة الشرق الأوسط" ١٤ (١٩٦٠) ٩٦- ٣٨٢، وعمل أنور جورج تشيجن "مفهوم التاريخ بالعالم العربى الحديث، "مجلة دراسات فى الإسلام" ٤ (١٩٦٧) ٣١-١. كتابات عن التاريخ الآسيوى والأفريقى، وعمل جيفرى باراكلوف، "الاتجاهات الرئيسية فى التاريخ"، نيويورك ولندن: هولمس وماير، ١٩٧٩، ٧ ـ ١٤١.

٢ ـ ظهرت هذه الفرضيات أيضا فى أعمال موسوعية مثل عمل جون كانون (محرر) "معجم بلاك ويل للمؤرخين"، أوكسفورد: بلاك ويل، ١٨٩٩ وعمل لوشيان بويا (محرر)، "المؤرخون العظماء للعصر الحديث"، نيويورك: صادر عن مطبعة جرينوود، ١٩٩١.

٣ ـ أكدت سلسلة المقابلات الشخصية لجالجور، هذا الجانب من المؤرخ باعتباره شخصا وعالمًا مدركًا بذاته، نانسى إى جالجور(محرر)، "مدخل إلى تاريخ الشرق الأوسط: مقابلات شخصية مع مؤرخين رائدين من الشرق الأوسط"، قراءات، إيثاكا، ١٩٩٤.

٤ ـ مثال على ذلك، عمل جاك أيه كرابس جيه آر، "كتابة التاريخ فى مصر القرن التاسع عشر، دراسة فى التحول القومى"، ديترويت: صادر عن مطبعة جامعة ولاية وايان وجامعة القاهرة

والجامعة الأمريكية، ١٩٨٤: عمل جمال الدين الشيال" تاريخ علم التاريخ المصرى بالقرن التاسع عشر "، كلية الآداب، رقم ١٥ صادر عن مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٦٢.

٥ - للنقاشات الخاصة "بالمفكر العربى" انظر سمير خلف، "الآلام المتزايدة للمفكرين العرب"، مجلة ديوجين" ٥٤ (١٩٦٦) ٥٩ - ٨٠، عمل هشام شرابى، "أزمة أهل الفكر بالشرق الأوسط"، مجلة العالم الإسلامى ٤٧ رقم ٣ (يوليو ١٩٥٧) ٩٣-١٨٧. وبوصفه نقيضًا لهذا النمط، قارن وصف إحسان عبد القدوس للمفكرين المصريين باعتبارهم " الفئة الأكثر انفصالاً وتفرقًا وعداءً لبعضهم بعضًا فى البلاد"، فى عمل نسيم رجوان "الأيديولوجية الناصرية مناصروها ونقادها"، القدس، صادر عن مطبعة جامعات إسرائيل، ١٩٧٤، ٧٨.

٦ - انظر عمل جورج إم إنتين " بيروقراطية العلماء السوفيت، إم إن بوكروفيسكى وجمعية المؤرخين الماركسيين"، صادر عن مطبعة جامعة بنسلفانيا، ١٩٧٨: وعمل شهران أكبر زاده "بناء الدولة فى أوزباكستان"، تقرير آسيا الوسطى ١٥ رقم ١ (١٩٩٦) ٢٣ - ٣٢: وعمل دايفد كريستيان "قومية مرات دوردياف ووالتركمان"، ٥٧ - ٨١، فى عمل الكساندر وبافكوفيك وآخرين (محرر)، "القومية وما بعد الشيوعية"، وهى عبارة عن مجموعة مقالات، الديرشوت: ديترماوث، ١٩٩٥.

٧ - عمل بوجوميل جوسيويكى وديفيد نيوبارى (محرر)، "علم كتابة التاريخ الأفريقى، أى تاريخ يناسب أى أفريقيا"، بيفرى هيلز، كاليفورنيا: ساج، ١٩٨٦، وعمل أرنولد تيمو وبونافينتشر سواى "علم كتابة التاريخ والتاريخ الأفريقى: نقد علم كتابة التاريخ فترة ما بعد الاستعمار"، لندن، صادر عن مطبعة زد، ١٩٨١.

٨ - عمل أنتونى رايد وديفد مار (محرر)، "إدراك الماضى بجنوب شرق آسيا"، سنغافورة، كتب هينيمان التعليمية، ١٩٧٩.

٩ - عمل يوسف إم شويرى، "التاريخ العربى والدولة القومية، دراسة لعلم التاريخ العربى الحديث"، ١٨٢٠ - ١٩٨٠، لندن: روتليدج، ١٩٨٩: وعمل ليزا أندرسون، "شرعية وهوية وكتابة التاريخ فى ليبيا"، ١٧ - ٩٠، وفى عمل إيرك دايفس ونيكولاس جافريليدز (محرر)، "أصول الحكم فى الشرق الأوسط، البترول والذاكرة التاريخية والثقافة العامة"، ميامى صادر عن مطبعة فلوريدا الدولية، ١٩٩١: وعمل أماتزيا بارام، "الثقافة والتاريخ والأيديولوجية فى تكوين العراق البعثى" ١٩٦٨، ٨٩، نيويورك: صادر عن مطبعة سان مارتين، ١٩٩١: عمل سبيروس فريونيس جى آر، "الدولة التركية والتاريخ، سيليو يقابل الذئب الرمادى"، معهد سالونيكى للدراسات البلقانية، ١٩٩١، وعمل جاك أيه كرابس جى آر، "السياسة والثقافة فى مصر الناصرية"، المركز الدولى لدراسات الشرق الأوسط ٦(١٩٧٥)، ٣٨٦ - ٤٢٠ وعمل آر هراير ديكميجان، "مصر تحت حكم عبد الناصر"، وهو

دراسة عن ديناميكية السياسة، صادر عن مطبعة جامعة لندن، ١٩٧٢، ٦٤ ـ ٨١، وعمل توماس ماير، "الماضى المتغير وكتابة التاريخ المصرى للثورة العرابية"، ١٨٨٢، ١٩٨٢، جاينسفيل: صادر عن مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٨٨، وعمل أوليرك فريتاج، "كتابة التاريخ العربى: البحث عن قومية"، "المجلة البريطانية للدراسات الشرق الأوسط".

١٠ ـ انظر على سبيل المثال دونالد ريد، جامعة القاهرة وتشكيل مصر الحديثة، القاهرة: صادر عن مطبعة الجامعة الأمريكية، ١٩٩١؛ وعمل عبد المنعم الدسوقى الجميعى، "الجمعية المصرية للدراسات التاريخية،" صادر عن مطبعة الجبلاوى، ١٩٨٥.

١١ ـ عمل أحمد عبد الله (محرر) : "تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى"، القاهرة: دار شهدى للنشر، ١٩٨٨؛ وعمل على بركات، "التاريخ وقضايا المنهج فى مصر المعاصرة"، مجلة قضايا فكرية١١، ١٢ (يوليو ١٩٩٢) ٧٣ ـ ٩٠ وعمل رول ماير " التاريخ المصرى المعاصر لفترة ١٩٣٦-١٩٤٢؛ وهى دراسة لشخصيته العلمية والسياسية"، امستردام، ١٩٨٥، وعمل أوليرك فريتاج التأريخ فى سوريا ١٩٢٠-١٩٩٠، وبين العلم والسياسة، هامبورج، ١٩٩١.

١٢ ـ عمل ناداف سافران، "مصر تبحث عن المجتمع السياسى، تحليل للثورة الثقافية والسياسة المصرية"، ١٨٠٤-١٩٥٢، كمبريدج، ماس: صادر عن مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦١و ١٢٨ وعمل إسرائيل جيرشونى وجيمس بى جانكوسكى، "مصر والإسلام والعرب، البحث عن القومية المصرية، ١٩٠٠- ١٩٣٠ " صادر عن مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٦، وعمل جودرن كرامر،"التاريخ والشرعية: توظيف التاريخ فى الأحزاب السياسية المصرية المعاصرة"، عن النزعة المصرية انظر عمل فاتيكيوتيس، "العرب والسياسات الإقليمية"، لندن: كروم هيلم، ١٩٨٤، ٢٥٢، للتعرف على قائمة المفاهيم، انظر عمل شيمون شمير،"نظرة ذاتية على علم كتابة التاريخ المصرى الحديث"، فى شيمون شمير (محرر)، "نظرة ذاتية على المنظور السياسى بمصر وإسرائيل"، جامعة تل أبيب، ١٩٨١.

١٣ ـ انظر مقدمة إدوارد سعيد فى عمل ر. جحا وج. سسبيفك (محررون) "دراسات مختارة عن المهمشين"، صادر عن مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٨. يشير مصطلح المهمشين بمفهوم جرامشى إلى الطبقة أو الطبقات غير المهيمنة. ولمعرفة التقييم النقدى للمشروع انظر عمل جيم ماسيلوس، "اختفاء وظهور المهمشين: وهى قراءة لعقد من الدراسات عن المهمشين"، جنوب آسيا ١٥ رقم ١ (١٩٩٢) ٢٥-١٠٥.

١٤ ـ عمل عبد الرحمن جان محمد وديفد لويد (محررون)، "طبيعة ومضمون خطاب الأقلية"، نيويورك، أكسفورد، مطبع جامعة أكسفورد، ١٩٩٠، ٦.

١٥ ـ عمل جالجر، "نظرات إلى تاريخ الشرق الأوسط"، ٢٦.

١٦ - عمل عبد الله العروى، "أزمة المثقفين العرب"، صادر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا،١٩٧٦، ١٧٦.

١٧ - عمل إيرل كرومر، "مصر الحديثة"، المجلد الثانى، لندن: ماكلميلين ١٩٠٨، ٢٠-١٢٦.

١٨ - على سبيل المثال عمل جوديث إى تاكر، "بعض المشاكل فى كتابة تاريخ المرأة بالشرق الأوسط: وضع مصر فى القرن التاسع عشر"، المجلة العالمية لدراسات الشرق الأوسط ١٥ (١٩٨٣)، ٣٦ - ٣٢١. وبشكل روتينى تساءلت جالجر فى أحد الأحاديث عن دور المرأة فى التاريخ، "مداخل إلى تاريخ الشرق الأوسط".

١٩ - عمل مارجو بدران ومريم كوك (محرران)، "فتح الأبواب، كتابة المرأة العربية على مدار قرن"، صادر عن مطبعة جامعة أنديانا،١٩٩٠، صاحب ذلك عدد كبير من الكتابات المختارة من قبل المؤمنين بمساواة الجنسين عند العرب ؛ كعمل نيكى أر كيدى ويث بارون (محررون)، النساء فى تاريخ الشرق الأوسط، الجنة الجديدة ولندن: صادر عن مطبعة جامعة ييل، ١٩٩١ وعمل بث بارون، "يقظة النساء فى مصر"، نيو هايفن ولندن: صادر عن مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٤، وعمل مارجوت بادران، المؤمنون بمساواة المرأة والإسلام والقومية والجنس وإقامة مصر الحديثة، صادر عن مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٦.

٢٠ - عمل جويل بينن وزاكارى لوكمان، العمال على النيل: القومية والشيوعية والإسلام والطبقة العاملة المصرية، ١٨٨٢-١٩٥٤، لندن: آى بى تاورس، ١٩٨٨، ٣.

٢١ - عمل روبرت تيجنور، "الدولة والعمل الحر والتحول الاقتصادى فى مصر"، برنستون نيوجرسى، صادر عن مطبعة جامعة برنستون، ١٩٨٤، وعمل روبرت فيتاليس،" عندما يصطدم الرأسماليون، تضارب المصالح ونهاية الإمبراطورية فى مصر"، بركلى: صادر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٥.

٢٢ - عمل ناثان جيه براون، "سياسات الفلاح فى مصر الحديثة، الصراع ضد الدولة"، نيو هايفن ولندن: صادر عن مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٠، وانظر أيضا عمل تيموثى ميتشيل، "اختراع الفلاح المصرى ثم إعادة اختراعه" المجلة العالمية لدراسات الشرق الأوسط ٢٢ (١٩٩٠)٥٠-١٢٩.

٢٣ - ولكن انظر إلى عمل توماس هج (محرر) " الثقافة النوبية القديمة والحديثة "، ستوكهولم: الماكفيست وويكسل الدولية، ١٩٨٧، وعمل توماس فيليب، "السوريون فى مصر" ١٧٢٥-١٩٧٥، شتوتجارد: ستينر فيرلاج فيسبادن جيم أتش، ١٩٨٥ عمل الكسندر كيتروف، "اليونانيون فى مصر، ١٩١٩-١٩٣٧: الانتماء العرقى والطبقة الاجتماعية"، لندن: إيثاكا، ١٩٨٩.

٢٤ ـ كرابس، "تاريخ العالم"، ١٨.

٢٥ ـ بى جيه فاتيكيوتس، "الدولة والطبقات فى مصر: وهى مقالة استعراضية" فى سى إى بوثورث وأماكن أخرى. (محررون)، "العالم الإسلامى، من العصور الكلاسيكية إلى العصر الحديث"، مقالات على شرف برنارد لويس، برينستون نيوجرسى: صادر عن مطبعة داروين ١٩٨٩، ٨٩ ـ ٨٧٥ ، وانظر أيضا المراجعة العدائية، "علم كتابة التاريخ الغربى الجديد عن مصر الحديثة"، "مجلة دراسات الشرق الأوسط" ٢٧ أبريل ١٩٩١، ٨ ـ ٣٢٢.

٢٦ ـ حول تدهور النظرية العالميّة فى مصر، انظر الفصول التى أعدها كل من أحمد عبد الله ومحمد سيد سعيد فى عمل روول ماير (محرر)، "النظرية العمالية والهوية والأصالة فى الشرق الأوسط"، ريتشموند: كيرزون، ١٩٩٩.

٢٧ ـ من خلال النص قمت بتوظيف المصطلح "التاريخ المعاصر" للإشارة إلى الحقبة التى تبدأ من ثورة ١٩١٩، حتى الوقت الحاضر. وكذلك تم استخدام مصطلح " الفترة الحديثة" بشكل مكثف للإشارة إلى وقت وصول الفرنسيين وبداية حكم محمد على فى بداية القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر وذلك على الرغم من استخدام بعض المؤرخين المصريين هذا المصطلح للإشارة إلى وصول العثمانيين إلى مصر فى عام ١٥١٧.

٢٨ ـ إن اختيار بعض النصوص التاريخية بعينها لمناقشتها تأتى من قبل الضرورة لذلك، ولكن تم اختيارها لتكون ممثلا عن صورة علم كتابة التاريخ. وكنت أستعين بالمصدر الأصلى متى كان ذلك ممكنا ولكن فى بعض الحالات كنت أعتمد على بعض المناقشات الرائعة المنقولة سواء من الأدب العربى أو الغربى.

٢٩ ـ وبعيدا عن المدرسة الملكية، فإن أسماء هذه المدارس التاريخية تتطلب بعض التوضيحات. ولقد استخدمت مصطلح "المدرسة الليبرالية" بشىء من التحفظ لما كان معروفا فى الأدب المصرى "بالمدرسة الوطنية". وبما أن كل من هذه المدارس يعد وطنيا لحد ما، كما سيكون واضحا من النقاشات التى طرحتها، فإن هذا بّدا من المُستَحسن لتَفادى التشويشِ غير الضرورى. ويعد مصطلح "المدرسة المادية" مظلة تحوى تحتها التوجهات التاريخية المرتبطة بفكر اليسار الذى عادة ما كان يطلق عليه وصفا مغايرا وهى "المادية التاريخية" أو المدرسة الاشتراكية والتى أطلق عليها مصطلح "الماركسيون الوطنيون " من قبل بعض العلماء الغربيين. وتم تبنى مصطلح "الاتجاه الإسلامى أو التيار الإسلامى" عوضا عن مصطلح "مدرسة" للاستخدام المصرى لكى يصف تيارا أكثر تباينا فى التأويل. كما تشير مدرسة مؤيدى المساواة بين الجنسين إلى الاتجاه العام فى المحتوى الثقافى الذى يتعلق بالدور التاريخى للمرأة. لا بد من فهم كل مصطلح من هذه المصطلحات باعتباره ممثلا عن مدرسة تاريخية عامة وليس متخصصا على النحو المهنى.

٣٠ - بينما كانت بؤرة الاهتمام فى هذه الدراسة منصبه على السياق التاريخى، وكذلك تأسيس الثقافة التاريخية فإن وجها آخر لم يتم التطرق إليه بشكل مباشر وهو؛ إشكالية القراءة (التى تتطلب مزيدا من البحث). وبوضوح فإنه لم يتم توجه جميع الكتابات التاريخية لنفس الجمهور، ولم تكن مكتوبة لنفس الغاية. وأن الأعمال الأكاديمية والكتب المدرسية وأبحاث السياسة الحزبية المشاركة وطرق التعليم والعناصر المؤيدة بأحجامها المختلفة أتت بناء على رغبة الكاتب. كما أن اللغة والمستوى الأدبى، وكذلك اعتبارات التوزيع والاعتبارات الاقتصادية كلها متغيرة، بحيث تؤثر على إمكانية الحصول على العمل أو على تأثيره. من خلال هذه المناقشة هناك مفهوم ضمنى للجمهور، ولكن التركيز الأساسى كان على تنوع إنتاج الثقافة التاريخية بدلا من الاحتفاء بها.

الجزء الأول

المؤرخون والخطاب القومى

الفصل الأول
ظهور التراث الأكاديمى

أكد لى هذا العمل، الرأى الذى اعتنقته منذ فترة طويلة
هو أن التاريخ يؤخذ من المؤرخ مثلما يؤخذ من الوثائق

أ. ج. ب. تايلور[١]

يعتبر ظهور المؤرخ الأكاديمى فى مصر، فى الفترة التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى، إيذانا بعهد جديد فى تطور التدوين التاريخى المصرى. ومنذ ذلك الحين ونموذج المؤرخ البيروقراطى، الذى ساد القرن التاسع عشر، يتراجع ليحل محله نموذج المؤرخ الأكاديمى فى القرن العشرين، عندما دخلت الدراسة التاريخية المصرية، طوراً جديداً من النضج، وبدأت فى تطوير إرث مهنى، سليم علميا ومحايد سياسيا[٢].

إلا أن هذا الرأى لا بد من تفنيده، فعلى الرغم من أن المؤرخين الأكاديميين عادة لا يسبقون تأسيس النظام الجامعى الحديث، فإن هذه الدراسة تؤكد أن المؤرخين البيروقراطيين فى مصر، الذين عرفوا بالهواة، فى القرن التاسع عشر، كانوا طلائع للمؤرخين الأكاديميين فى القرن العشرين، من حيث علاقتهم بالسلطة السياسية. فقد خدموا فى مواقع حكومية مهمة جعلتهم على اتصال وثيق بأمور الدولة خاصة فى مجال السياسة التعليمية، أى أن مصالحهم الشخصية والمهنية كانت تعتمد وترتبط بالسلطة السياسية الرئيسية المتمثلة فى القصر. ولا شك أن طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والدراسة التاريخية، قد أثرت على تطور المؤرخ الأكاديمى فى القرن العشرين. ومنذ فترة العشرينيات، أى مع تأسيس النظام الجامعى الحديث، بدأ التراث الأكاديمى يتطور، وهو ما أنتج مؤرخين.كانوا عادة يشاركون؛ بل يغرقون فى الحياة العامة. رغم أنهم

أصبحوا أقل اعتمادا على الرعاية الشخصية من القصر وأكثر ابتعادا عنه، نظرا للاستقلال النسبى للجامعة. وظل المؤرخون الأكاديميون فى القرن العشرين جزءا من عملية تأسيس وترسيخ الخطاب الوطنى المتمحور حول الدولة، ولم يكتفوا بدور المراقبين والرواة التاريخيين. وشاع بين المؤرخين الأكاديميين ممارسة النشاط السياسى فى الأحزاب والعمل باعتبارهم إداريين حكوميين أو ممثلين سياسيين أو مفكرين يشاركون فى الحياة العامة.

التدوين التاريخى فى مصر فى مطلع القرن العشرين

من المناسب أن نبدأ بنظرة عامة على تطور الدراسة التاريخية فى القرن التاسع عشر؛ لتقييم موقع هذا الحقل والبيئة التى نشأ فيها فى بدايات القرن العشرين. ولا شك أن نقطة البداية ستكون بأعمال عبد الرحمن الجبرتى، التى تشكل مرجعا مهمًا، فكتابه الذى يتناول الفترة من (١٦٨٨- ١٨٢١) "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" لقى استحسانا واسعا لكونه إنجازا بارزا فى جودته وشمول موضوعاته. فقد كان هذا العمل بمثابة سرد فريد وتتبع دقيق لفترة حرجة فى التاريخ المصرى، وأفضل شاهد على نهاية فترة حكم العثمانيين ووصول الفرنسيين عام ١٧٩٨، وثبات أركان حكم محمد على. حتى إن أحد الباحثين وصف الجبرتى- الذى كان رجلا ألمعيا منعزلا فى فترة انحطاط. فى اقتضاب جامع بأنه "أحد أعظم مؤرخى العالم الإسلامى على مدى العصور، بل إنه.بلا منازع أعظم مؤرخ فى العالم العربى فى العصر الحديث"[٣].

والواقع أن تواتر المعلومات حول كون الجبرتى مدينا بصورة كبيرة لمصادر القرن الثامن عشر، قد قلل من الدعاوى الكبيرة عن عبقريته باعتباره مؤرخًا[٤]، إلا أن مكانته الراسخة باعتباره رمزًا يفرض نفسه فى كتابة تاريخ مصر والعالم الإسلامى، ما زالت وطيدة[٥]. فقد ولد فى أسرة عريقة ميسورة الحال من شيوخ الأزهر، وكان أحد أعضاء النخبة الثقافية والاجتماعية، وله صلات وطيدة بمشاهير عصره. ورغم أنه لم يتبوأ أى منصب حكومى؛ فإنه خدم لفترة باعتباره عضوًا فى أحد مجالس الحكم (الدواوين) التى أنشأتها قوات الاحتلال

الفرنسى[٦]. ويبدو أنه قد انسحب من الحياة العامة ووصف نفسه بأنه "منعزل فى ركن من الإهمال والنسيان، فقد اعتزل الوظيفة على عكس الآخرين[٧]. وقد استثمر هذا الوقت ليجمع سردا نابضا وحيا لفترة شهدت فيها مصر تقلبات سياسية، اعتمد فيها على ملاحظاته الذاتية والأوراق الرسمية وسجلات المجالس والمحاكم التى استطاع الوصول إليها من خلال علاقاته.

قد يبدو من المستغرب أن نقول: إن الجبرتى لم يتم الترويج لمدرسته التاريخية سواء فى منهجها أو روحها، خاصة إذا علمنا التقدير الكبير الذى يحظى به بين المؤرخين المعاصرين. ولكن أسباب ذلك ليست بخافية، فقد انفرد الجبرتى على عكس كل مؤرخى القرن التاسع عشر، والكثير من مؤرخى النصف الأول من القرن العشرين الذين جاءوا بعده، بمعارضته الصريحة لحكم محمد على. والحق أن "عجائب الآثار" حمل نقدا لاذعا لحكم محمد على، حتى إن المحكمة أمرت بتدمير كل النسخ ولم يطبع الكتاب كاملا إلا فى (١٨٧٩ -١٨٨٠)[٨]، ولم يقتصر عداء الجبرتى للحاكم المصرى على الكتابات التاريخية، فقد نفر من وحشية وبشاعة حكم محمد على، ورفض التوقيع على مناشدة شيوخ الأزهر التى تدعو محمد على للبقاء على عرش مصر[٩]؛ كما أن شائعات قد ظهرت، لا أساس لها من الصحة، تقول بأن الجبرتى قتل بواسطة محمد على[١٠]. وعلى النقيض نجد أن المؤرخين الذين أعقبوا الجبرتى، ساندوا شرعية الأسرة الحاكمة، وقد كتب هؤلاء فى فترة سيطرت فيها أسرة محمد على تماما على شئون الحكم، وكانوا يتقلدون مناصب رسمية حكومية وعملوا كأدوات فكرية وإدارية فى تشكيل التماسك السياسى والإدارى للدولة. ومن ثم كان سيتعارض منظورهم هذا ومصالحهم الشخصية بوجهة النظر الناقدة لسلطة الدولة، ولا شك أن تصويرهم الإيجابى لنظام الحكم المصرى قد ضمن طباعة أعمالهم دون أية عوائق.

وأفضل نموذج لهذا النوع من المؤرخين الجدد، هو رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) ذو الأصول المتواضعة الذى حقق مكانة كبيرة وثروة طائلة، وتلخص حياة

الطهطاوى العامة الكثير من سمات المؤرخ البيروقراطى، فقد كانت أولى وظائفه، باعتباره واعظًا دينيًا لأول بعثة علمية يرسلها محمد على إلى فرنسا عام ١٨٢٦، بمثابة التأسيس لنموذج سيثير ويلهب مخيلة كثير من الدارسين المصريين الصغار، ويصبح مصدر إلهام لهم؛ فبعد عودته إلى مصر بعد ٦ سنوات، شرع فى عمل طويل مميز فى الخدمة الحكومية، فعمل محررًا فى الجريدة المصرية الرسمية "الوقائع المصرية" ومديرا لمدرسة الألسن؛ حتى جاء الوقت الذى أصبح فيه العضو الوحيد الدائم فى مجلس التعليم المصرى، وأشرف أيضا على تحرير جريدة "روضة المدارس" التى تخصصت فى اللغة والثقافة العربية[١١].

وقد كتب الطهطاوى من بين عدد كبير من الكتب والترجمات: "مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية" الذى كان بمثابة تاريخ غير منتظم وعشوائى لمصر من فترات بعيدة وحتى عصره[١٢]، وقد وصف كتابه هذا بأنه "معالجة لقضية التقدم الوطنى" ودفعه لذلك تصميمه على أنه "واجب على كل مواطن أن يساعد مجتمعه، وأن يفعل كل ما فى وسعه لتدعيم مصالح بلده"[١٣]، والمجتمع فى نظر الطهطاوى هو الدولة، وتقدمه لا يكون إلا بدعم تمدد مؤسساته وترسيخها. والمهمة الخاصة التى تقع على عاتق التعليم هى؛ غرس الوطنية التى هى خير سبيل لتشكيل هذا الشعور والإحساس بالجماعة الوطنية[١٤]، فقد رأى الطهطاوى أن مصالح الدولة من مصلحة الأسرة الحاكمة، ولذا كان من المقبول لديه هذا النفاق المعتاد والحذر المتحفظ تجاه الحاكمين ـ سعيد وإسماعيل ـ من أسرة محمد على[١٥]. ولذا يمكننا القول: إن الطهطاوى كان أول مصرى يرى مصر بوصفها أمة بعيدا عن الجسم العام للمجتمع الإسلامى"[١٦]، حيث اعتمدت هذه النظرة لمصر على مفهوم الدولة كما يراها الطهطاوى.

واستمر نموذج المؤرخ البيروقراطى مع على مبارك (١٨٢٣- ١٨٩٣) الذى تمتع بوجاهة اجتماعية أعلى شأنا من تلك التى تمتع بها الطهطاوى[١٧]؛ فقد استفاد ـ مثله فى ذلك مثل الطهطاوى ـ من الفترة التى قضاها فى باريس أثناء بعثته

التعليمية، وما إن عاد إلى مصر حتى شغل الوظائف العامة بوصفه سياسيًا وتكنوقراطيًا وتقلد العديد من المناصب المهمة، وبعد تعيينه وزيرا للمعارف أسس مؤسستين مهمتين للتعليم العام، وهما دار الكتب (المكتبة الوطنية) ودار العلوم. ولا شك أن فترة عمله وزيرًا للأشغال العمومية والأوقاف، قد تركت آثارا خالدة لا تمحى فى مدينة القاهرة. وعلى الجانب السياسى نجد أن مبارك قد تحالف مع المعسكر المعادى لعرابى، وهو موقع ضمن استمرار نجاحه وعلو نجمه فى العقد الأول من حكم الاستعمار البريطانى عندما كان ضمن مجلس النظار لأكثر من مرة [١٨].

ويعكس إسهام على مبارك الضخم فى حركة التأريخ المصرية، والمتمثل فى كتابه " الخطط التوفيقية"، والذى خرج فى عشرين مجلدا، ارتباطه الوثيق بالسلطة[١٩]. وقد جاء الكتاب موسوعيا ثريا فى عرضه للتفاصيل التاريخية، بدلا من أن يكون سردا تاريخيا عاما، فكتاب الخطط ينتمى إلى نوع أدبى يركز على جمع المعلومات لأغراض إدارة الدولة. وكما تقول سامية محرز: "كان واضحا منذ البداية أن هذا النوع من التدوين التاريخى، (تحديدا الخطط)، يرتبط على نحو مباشر بالسلطة، فقد نشأ لأغراض إدارية، ولذا كان من المنطقى أن يكون ذلك فى ظل رعاية ملك أو راع رسمى، ويكون هذا التدوين خادما لمصالحه وممثلا لها"[٢٠]، بل إن بعض الأجزاء فى كتاب "الخطط" تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فتكيل المديح لمحمد على وأسرته على نحو يدفعنا لوضع على مبارك بلا تردد فى خانة "المؤرخ الذى يمثل المصالح السياسية والأيديولوجية للسلطة فى المدينة"[٢١].

وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، بات نموذج المؤرخ البيروقراطى الذى أسسه الطهطاوى وعلى مبارك راسخا، وقد تبعهما آخرون حتى ممن كانوا أقل ظهورا فى الساحة العامة، مثل يعقوب آرتين (١٨٤٢- ١٩١٩) المصرى الأرمنى الذى كرس حياته لقضية الخدمة الحكومية، فقد بدأ معلمًا لأطفال الخديو

إسماعيل عام ١٨٧٣، ثم ارتقى إلى منصب نائب سكرتير وزارة المعارف عام ١٨٨٤، وكان فاعلا رئيسيا فى الشئون التعليمية حتى تقاعده عام ١٩٠٦، ثم تقلد منصب رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية الأهلية[٢٢]. ويشمل إسهامه فى الدراسة التاريخية المصرية عملين رئيسيين الأول "التعليم العام فى مصر": - Instruction publique en Égypte الذى كتب بالفرنسية (ترجم بعدها مباشرة إلى العربية)، و"الملكية العقارية فى مصر": "La Propriété fonciére en Égypte"، بالإضافة إلى عدد كبير من المقالات لمجلة المعهد المصرى[٢٣]. ورغم أنهما قد كتبا فى شكل عصرى أحدث من كتابات مبارك، فإنهما كانا يشتركان فى الاعتماد الكلى على التوثيق الرسمى والتركيز على التفاصيل الإدارية ومركزية مؤسسات الدولة[٢٤].

وقام إسماعيل سرهنك بدور مماثل للتاريخ البحرى المصرى، تماما كالدور الذى قام به آرتين لتاريخ التعليم العام فى مصر، والذى قام به جرجس حنين لنظام الضرائب[٢٥]. وقد اعتمد كل منهما على خبرته الشخصية فى الموضوع الذى اختار الكتابة عنه. فقد شغل سرهنك عددا من المناصب فى وزارة البحرية، وكان جرجس حنين مديرا سابقا للخزانة المصرية، إلا أن جهودهما قد بدت ضئيلة أمام أكثر المشروعات طموحا لأمين سامى، وهو "تقويم النيل" والذى كان بمثابة تتبع لتاريخ مصر منذ وصول الإسلام وحتى حكم إسماعيل فى ستة مجلدات[٢٦]. وكان سامى يتمتع بخبرة إدارية عريضة؛ حيث كان رئيسا لدار العلوم بين (١٨٩٥ - ١٩١١) ومديرا لمدرسة المبتديان الإعدادية الشهيرة لما يزيد على ٢٤ عاما[٢٧]، وقد اعتمد كسابقيه على كم كبير من الملفات الرسمية والإحصاءات والقوائم، حتى إن بعض أجزاء "التقويم" كانت أقرب ما تكون إلى سجلات[٢٨].

لقد شكل المؤرخون البيروقراطيون العمود الفقرى للكتابة التاريخية فى القرن التاسع عشر فى مصر، ولا شك أن البيئة السياسية التى نشأوا فيها تصبح

ضرورية لفهم أعمالهم، فقد أكدت تحليلاتهم على صدارة مؤسسات الدولة، كما أنهم كانوا يكتبون من منظور الموظفين الرسميين، ومن خلال الإجراءات الإدارية والسلطة الحكومية، مما عزز اعتمادهم الكبير على أرشيف وسجلات الدولة وكذلك المعلومات الإحصائية، وهى سمة مميزة لهذا النوع من الكتابات فى مراحلها اللاحقة من حيث الاعتماد على شرعية وسلطة الجهاز الإدارى للدولة. ولأن حياتهم اندمجت بشكل كبير فى حقل الإدارة العامة؛ فإن وظائفهم قد اعتمدت على استمرار رعاية القصر الملكى لهم؛ أى أن دراساتهم التاريخية كانت انعكاسا لمشاغلهم المهنية ووسيلة للترقى. فقد كانوا بناة للدولة، مهتمين بالواجبات العامة، وكانوا فى كتاباتهم مهتمين بنشأة الدولة الحديثة ووصفها والتأكيد على مؤسساتها. وعلى الرغم من أن كتاباتهم قد أضفت الشرعية على العائلة الحاكمة وكانت متضامنة معها، فإن هذا لا يعنى أنهم كانوا يتناولون كل أفعال الحاكم بالثناء والفخر - وإنْ كانت هذه هى القاعدة العامة - وكان لموقفهم هذا ما يبرره، وهو: أن زيادة قوة الدولة ومؤسساتها هو تقدم مرغوب فيه وطبيعى[٢٩]. وقبل كل هذا فإن ذلك قد عكس البيئة السياسية التى كانوا جزءا منها، فكانت الموضوعات المسيطرة هى التمدين والتركيز على وحدة الأمة، وكان مركز السلطة السياسية هو القصر، والإطار المؤسسى هو الدولة.

المدرسة الملكية

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وتفكك الإمبراطورية العثمانية، واصل الوطنيون المصريون مطالبتهم بالاستقلال الوطنى وانسحاب البريطانيين. إلا أن أهداف ثورة ١٩١٩، لم تتحقق فى النهاية؛ إذ لم تثمر المفاوضات مع بريطانيا إلا عن منح مصر قدرًا محدودًا من الحكم الذاتى عام ١٩٢٣(*)، مع الاحتفاظ

(*) الصواب عام ١٩٢٢، بموجب التصريح البريطانى فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الذى أعلن إلغاء الحماية ومنح مصر استقلالاً صوريًا متحفظًا عليه. (المراجع).

بالسلطة المطلقة فى أيدى الاحتلال، إلا أن هذا التنازل كان كفيلا بشغل الساحة السياسية الداخلية وتهيئتها لمنافسة ثلاثية بين حزب الوفد، الذى يستند إلى القاعدة الشعبية العريضة؛ والقصر المتآمر مع الأحزاب الصغيرة والسياسيين المستقلين؛ والحكومة البريطانية، واقتصرت العناصر المصرية فى هذه الثلاثية على طبقة أصحاب الأملاك الكبيرة، وكانت نتيجة ذلك سلسلة من المناورات والائتلافات السياسية العقيمة غير المجدية؛ التى تدعى أنها تحكم باسم الأمة.

وفى ظل هذه الظروف، كان الملك فؤاد قد أحاط برعايته مجموعة من الباحثين (المدرسة الملكية)، الذين سيطرت أعمالهم فى الفترة ما بين الحربين، وقد انضم إليهم مؤرخون مصريون وغير مصريين، أكاديميون وغير أكاديميين، أرخوا للتاريخ المصرى على نحو يحابى ويمدح أسرة محمد على التى تضمنت الملك فؤاد بالطبع[٣٠]. وكان الملك يبدى إعجابا شديدا وانبهارا بمزايا الدراسة فى أوربا، حيث تعلم فى سويسرا وإيطاليا، وأبدى اهتماما كبيرا بشئون التعليم. وقد كان أحد رؤساء الجامعة المصرية (الأهلية) عام ١٩٠٨، وكان يحاضر فيها قبل أن يصبح رئيسا للدولة[٣١]. والأكثر من هذا؛ أن فؤاد حَمَلَ تقديرا شخصيا عميقا للثقافة، وكان يدرك الفائدة السياسية الجمة التى تنتج عن رعايتها[٣٢]. وفى عام ١٩١٥، وفى الخطبة الافتتاحية التى ألقاها بصفته رئيس الجمعية الجغرافية الملكية ألمح فؤاد إلى نيَّاته عندما قال:

"ينبغى الآن أن نلتفت إلى العمل، وأن نضع برنامجًا على أساس منهجى. كما ينبغى أن يقوم هدفنا على أساس منح الجمعية دفعة جديدة قدر ما تسمح طاقتنا به، دفعة تليق بالأسماء الكبيرة التى تمثل تلك الجمعية"[٣٣].

كان أحد الأجزاء المحورية فى هذا البرنامج؛ تنمية وترويج الدراسة التاريخية المتعاطفة والمساندة للملكية، وعندما اعتلى فؤاد العرش عام ١٩١٧، بعد وفاة أخيه السلطان حسين كامل، كان فى وضع أفضل وأقوى لدعم هذه الرؤية، فمنذ فترة العشرينيات وحتى وفاته عام ١٩٣٦، ظل يرعى كلَّ نشاطات الثقافة والمعرفة

التى تتلاءم مع مصالحه ومصالح أسرته: من دعم للمطبوعات ورعاية للمؤتمرات ومنح من حاز رضاه حق الاطلاع الاستثنائى على الأوراق الرسمية للدولة.

وقد لعبت السجلات الدبلوماسية الخاصة دورا كبيرا فى دعم المدرسة الملكية؛ إذ إنها عززت من خطاب الدولة وأكدت مركزية الحاكم، وقد كانت السجلات المصرية الملكية أهم السجلات على الإطلاق فى السجلات المملوكة للحكومة المصرية، وكان يشرف عليها "جوزيف جيلا بك: Joseph Gélet Bey" الذى كان مديرا للقسم الأوربى فى مجلس وزراء الملك[٢٤]؛ بل إن فؤاد كان حريصًا على الاستفادة من السجلات الرسمية الأجنبية خاصة سجلات القنصليات الأوربية، ففى يناير١٩٢٩، خاطب السفير اليونانى ميتاكساس وزير الخارجية فى أثينا لإعلامه بأنه قد قدم إليه طلبًا من الحكومة المصرية للسماح بطباعة سجلات القنصلية اليونانية فى الفترة من١٨٣٢ إلى ١٨٧٠، وقد طلب ميتاكساس منح هذا الترخيص والإذن؛ ليس فقط لأن ذلك سيكون أمرا مهما لليونان، ولكن لأن ذلك أيضا سيكون مصدر سعادة لجلالة الملك فؤاد الذى يبدى اهتماما كبيرا بالأمر"[٢٥]، وقد ظهرت دراستان اعتمدتا على الملفات المرتبطة بالسنوات الأخيرة من حكم محمد على[٢٦]، كما أن عددا كبيرا من الأعمال التاريخية ومجموعات من الملفات والوثائق المرتبطة بأسرة محمد على، قد تم التصريح بطباعتها خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين اعتمادا على هذه المادة التاريخية.

وقد برز نجم الدارسين الأجانب فى هذا المشروع، وكان الفرنسيون أصحاب النصيب الأكبر من المشاركة، إلا أن الإيطاليين والبريطانيين واليونانيين والأمريكيين شاركوا أيضا، وخير مثال على ذلك "أنجلو ساماركو: Sammarco"[٢٧]، الذى ولد فى نابولى عام ١٨٨٣ وجاء إلى مصر عام ١٩٢٢، ليشغل وظيفة معلم تاريخ فى المدرسة الإيطالية فى القاهرة فى ذلك الوقت، ثم كرس حياته لدراسة التاريخ المصرى وكتابة الأبحاث وإلقاء المحاضرات فى الجمعيات المتخصصة مثل

المعهد المصرى والجمعية الجغرافية الملكية. وفى عام ١٩٢٥ فى أعقاب وفاة يوجينيو جريفنى، عرض الملك فؤاد على ساماركو منصب "مدير مكتبة قصر عابدين" وطلب منه أن يواصل عمله فى إعادة هيكلة تاريخ مصر المعاصر، وفى عام ١٩٢٩، أصدر ساماركو خططه الطموح للشروع فى عمل ضخم عن التاريخ المصرى الحديث فى ثلاثين مجلدا (لم يخرج منها للنور إلا أربعة). واستمر يكتب بقلم غزير خلال الثلاثينيات، وركز على فترة حكم محمد على وإنشاء قناة السويس. وبعد مبادرة أخرى من الملك فؤاد بدأ ساماركو فى تجميع عمل من أربعة مجلدات باسم: "تاريخ مصر الحديث من عهد محمد على وحتى الاحتلال البريطانى"(١٨٠١- ١٨٨٢)[٣٨]، "Histoire d' Égypte moderne depuis Mohammed Ali jusqu' à l'occupation britannique (1801-1882)" ـ إلا أن الحرب العالمية الثانية قد حالت دون استمرار هذه الخطة، حيث عاد ساماركو إلى إيطاليا وتوفى عام ١٩٤٨.

ومع أن ساماركو كان يمتلك خلفية أكاديمية، فإن سيرة جورج دوان ـ "Georges Douin (1884- 1944)" ـ تذكرنا بصورة أكبر بالنموذج السابق للمؤرخين البيروقراطيين. فقد ولد فى فرنسا عام ١٨٨٤، والتحق بالأسطول الفرنسى فى عمر مبكر، وفى أثناء توقف الأسطول فى الصين، ذاع صيته باعتباره دارسًا للغة الصينية[٣٩]، وفى عام ١٩١٩، عمل بقناة السويس فى التحكم الملاحى، ثم رُقى إلى منصب الوكيل الأول فى بورسعيد عام ١٩٢٧، وكان قد بدأ فى طبع كتاباته التاريخية منذ عام ١٩١٧، ولكنه لم يحظ بانتباه الملك فؤاد إلا بعد ظهور كتابه عن أسطول بونابرت فى مصر عام ١٩٢٢، وقد أعد دوان مجموعة كبيرة من الوثائق من عهد محمد على للطباعة بناءً على رغبة الملك، خاصة مراسلات ممثلى القنصليات المكتوبة بالفرنسية والإنجليزية والنمساوية والألمانية والروسية، وظل خلال السنوات الأربع اللاحقة، يصب اهتمامه على عهد محمد على، وألف عددا من الأعمال عن حملاته العسكرية فى سوريا. وفى

الثلاثينيات وجه دوان اهتمامه إلى الخديو إسماعيل الذى أهمله المؤرخون حسب زعمه: "الكل، تناسوه أو أنكروا له الجميل، كما تراءى لهم، حتى وإن لاحت ذكراه لهم"(٤٠). وأخذ هذه المهمة على عاتقه، وبدأ فى تغطية إنجازاته فى ثلاثة مجلدات تحت عنوان "تاريخ حكم الخديو إسماعيل" وقد كُرِّم لهذه الجهود فى كل من مصر وفرنسا، حتى إنه منح وسامًا من الخديو إسماعيل.

وقد كان الخديو إسماعيل بالذات علَما بارزا للمدرسة الملكية، لأن العجز الاقتصادى المزعوم فى عهده قد استخدم ذريعة لتبرير التدخل البريطانى وغزو واحتلال البلاد عام ١٨٨٢، كما أن "بيير كرابيتس: Pierre Crâbités" (١٨٧٧ - ١٩٤٣)، وهو قاض أمريكى فى المحاكم المختلطة فى القاهرة، وأصبح لاحقا كبيرا للقضاة؛ قد شرع فى دفاع مماثل عن إسماعيل(٤١)، وقد انتقد فى كتابه المعنون باسم "إسماعيل الخديو المفترى عليه" اللورد كرومر واللورد ملنر لتصويرها السلبى للخديو باعتباره رجلاً "مسرفًا وفاجرًا ولصًا"(٤٢)، وكان هناك سبب آخر للدفاع عن الخديو، وهو أنه كان والد فؤاد، ولم تغب هذه النقطة عن منظور مراجع معاصر للكتاب، حيث قال: "إن هذا الكتاب لا يتعلق بالخديو إسماعيل بمفرده، ولكن بإسماعيل باعتباره وريثًا لسلالة من الملوك لا يجوز إلا الدفاع عنهم"(٤٣). وتبع ذلك أن كتب كرابيتس سيرة إبراهيم باشا والد إسماعيل وجد الملك فؤاد(٤٤)، ورغم ذلك فقد ظل محمد على مؤسس الأسرة ومؤسس مصر الحديثة هو الموضوع المفضل. وقد كتب "هنرى دودويل: Henry Dodwell" (١٨٧٩ - ١٩٤٦) بعد مسيرة طويلة فى الخدمة التعليمية فى الهند، وكان أستاذا للتاريخ والثقافة فى مناطق السيطرة البريطانية فى آسيا، كتب سردا تاريخيا نابضا لفترة حكمه، وقد تمت ترجمة ما كتبه إلى العربية لاحقا، وكوفئ بمبلغ ٥٠٠ جنيه(٤٥).

ولم يكن فؤاد ممن يفوتون الفرص السانحة؛ ولذا فقد استغل مناسبة المؤتمر الدولى الخامس عشر للبحرية فى القاهرة عام ١٩٢٦، لطباعة مجلد آخر يمدحه

باسم "مصر: لمحة تاريخية وجغرافية، حكومة، ومؤسسات، وحياة اقتصادية واجتماعية" ـ (L'Égypte, AperÇu historique et geographie gouvernement et instititions vie économique et Sociale) ـ والذى أشرف على إخراجه السكرتير العام للمؤتمر يوسف قطاوى (١٨٦١- ١٩٤٢) الذى كان مقربا من الملك فى هذا الوقت، ووزيرا للمالية عام ١٩٢٤، ثم عين فى مجلس الشيوخ عام ١٩٢٧[٤٦]. وقد شرح قطاوى فى المقدمة غاية الكتاب قائلا: "استجابة لرغبته الملكية، فان كتيبة من المهرة البارزين تكرموا بالمساعدة فى إعداد هذا المخطط عن مصر المعاصرة"[٤٧]، ولم تكن الشخصيات البارزة غير مؤهلة تماما للمهمة؛ ولكنهم كانوا فى الأغلب من مسئولى الحكومة والقصر، وقد افتتح قطاوى أعمال المؤتمر بمسح تاريخى، ثم كتب على باشا جمال الدين، سكرتير وزارة الداخلية، عن رحلة الحج إلى مكة، وقدم أحمد لطفى السيد جزءا عن أصول وتنظيم الجامعة المصرية التى كان رئيسا لها، وتناول إسحاق ليفى[٤٨] التجارة والصناعة، كما شارك فيه أيضا جورج دوان، وكذلك جاستون بيت؛ الذى عين فى ذلك الوقت رئيسا لمتحف الفن العربى بتوجيه شخصى من الملك فؤاد[٤٩].

ثم استكمل العمل بتأليف عمل تعاونى آخر أكثر طموحا، وهو "مجمل تاريخ مصر: Précis de l' histoire d' Égypte" من ثلاثة مجلدات، ثم تم توسيعه ليكون أربعة مجلدات فى بداية الثلاثينيات[٥٠]. وقد جمع هذا العمل مواهب عدد من الدارسين الأوربيين فى مسح للتاريخ المصرى منذ ما قبل التاريخ وحتى عصر الخديو إسماعيل، فكتب فيه "إدوارد درياولت: Edward Driault"، الذى كان أحد رموز المدرسة الملكية وله أعمال تاريخية كثيرة باسمه[٥١]، بالإضافة إلى ساماركو؛ الذى أسهم بكتابة الفصول التى تناولت عصر محمد على وخلفائه، وقد جاءت المقدمة المغرقة فى الإطراء فى المجلد الأول على المستوى المطلوب، والتى كتبها محمد زكى الإبراشى باشا، وهو من مسئولى الحقانية وواحدٌ من الموثوق فيهم والمقربين من القصر، حيث مدح كلا من محمد على وإسماعيل وفؤاد، ووصفهم

بأنهم "ثلاثة أمراء أصحاب الفضل فى رقى الإنسان المصرى" ـ "Le trios principaux artisans de la restauration égyptienne" ـ وشكر الملك على كرمه البالغ: "inépsable générosité" [٥٢].

وقد كان هذا المجهود مقدمة لعمل أعظم بكثير وهو "تاريخ الأمة المصرية" الذى كان تتويجًا لأعمال المدرسة الملكية، حيث وصل تمويل هذا المشروع إلى ٨٠٠٠ جنيه مصرى، وحصل على رخصة الطباعة والموافقة على النشر من الأكاديمية الفرنسية، وقد حرره جبرييل هانوتو، الذى كان وزيرًا سابقًا للخارجية وعميدًا للأكاديمية فيما بعد[٥٣]، وقد ذكر هانوتو فى المجلد الأخير توجيهات الملك الذى قال:

"لقد أكثر مؤرخو التاريخ المصرى الحديث الكلام عن تاريخ الفراعنة القديم، ولكننا الآن فى العصور الحديثة. فتاريخ جدى محمد على ما زال مستمرا: فالروايات التى قصت عن عبقرية إبراهيم العسكرية، وتلك عن المواصلات التى أقيمت فى عصر سعيد، وإسماعيل، أبى، حملت بلادى، وأخذتها إلى قمة التوهج، بإرادتها القوية، وروحانياتها، وإنجازاتها فى الوقت الحاضر، كل هذه الأعمال كان حريًا بها أن تروَى، ويتم تفسيرها، فهل اتضح لنا الأمر جليا الآن؟ أعلنوها، لقد أقررنا العدالة فى الحقيقة، هذا العمل الطيب سأوكله إليكم أيها الأستاذ هانوتو، ولن أقول المزيد"[٥٤].

وقد خرج هذا العمل الضخم على غرار "تاريخ الأمة الفرنسية"[٥٥]، على أيدى عدد من العلماء الفرنسيين وقدم الكتاب مسحًا تاريخيًا شاملاً على نطاق أوسع منذ أقدم العصور وحتى مؤتمر مونتريه عام ١٩٣٧. وقد كانت الفترة الحديثة ـ التى عالجها "فرانسوا شارل روا" السفير الفرنسى لدى الفاتيكان ـ بمثابة تقرير دبلوماسى نموذجى ركز بشكل رئيسى على دور الحكام، رغم أنه كانت هناك بعض المناقشات عن الحركة الوطنية المصرية بقيادة مصطفى كامل وظهور الوفد. وفى حين طبع الكتاب فى حياة فؤاد، وعالج فقط فترة ما قبل وفاة إسماعيل، فإن

صدور المجلد الأخير من كتاب تاريخ الأمة المصرية، جاء بعد وفاة فؤاد بأربعة أعوام، حتى أن افتتاحية الكتاب خُصص فيها جزءٌ لتأبين الملك، كتبَهُ هنرى ديريان: Dehérain، بعنوان "راعى الآداب الملكية: Une mécène royale".

ورغم أن المدرسة الملكية فقدت أفضل رعاتها؛ فإنها استمرت على الرغم من تراجع التمويل المالى والاعتماد على الدارسين الأوربيين، وكان الرمز البارز لهذه الفترة هو "جاك تاجر: Jacques Tagher" (١٩١٨ - ١٩٥٢) الذى ولد فى القاهرة من أصل سورى وتخرج فى جامعة باريس، وأضاف إلى التأريخ الملكى عمله عن محمد على عام ١٩٤٢[٥٦]، وبحلول عام ١٩٤٦، تم تعيينه أمينًا لمكتبة الملك الخاصة، وقد أشرف فى نفس العام، مع "جورج جندى بك" رئيس السجلات التاريخية لمجلس الملك، على تحرير مجموعة من الوثائق من عهد إسماعيل فى الذكرى الخمسين لوفاة الخديو، وظهرت الترجمة العربية لها فى العام التالى[٥٧]، واستمر فى الكتابة فى العديد من جوانب التاريخ المصرى فى القرن التاسع عشر على مدى عدة أعوام متتالية، كما أنه قام بتحرير مذكرات "كلوت بك" وألف كتابًا عن المسلمين والأقباط[٥٨]، وفى عام ١٩٤٨، أصبح "تاجر" السكرتير العام والمؤسس لجريدة جديدة باسم "دفاتر التاريخ المصرى" وكان الاحتفال الملكى بذكرى وفاة إبراهيم باشا الدافع لإصدارها[٥٩].

تخصصت الجريدة فى شئون التاريخ السياسى والدبلوماسى المصرى، بالإضافة إلى العلاقات بين أوربا وأمريكا مع الشرق قديمًا وحديثًا، وكان التمويل متنوعا بين التبرعات من السفارة الفرنسية وشركة قناة السويس وبعض الأفراد، بالإضافة إلى عوائد الاشتراكات فى المجلة، ونظرًا لتوجهها إلى الجمهور الأجنبى وطباعتها بالفرنسية أو الإنجليزية؛ فقد كانت هيئة التحرير تعكس هذا التوجه الدولى؛ حيث ضمت متخصصين محليين وأجانب، وهو أمر انعكس فى المشاركات المنشورة على مدى السنوات اللاحقة، ورغم وفاة تاجر المفاجئة عام ١٩٥٢، فإن الجريدة ظلت تصدر بشكل دورى منتظم خلال الخمسينيات، واتسمت أعمالها بالتوجه المحافظ[٦٠].

ولا شك أن الفترة التالية - وحتى قبل عام ١٩٥٢ - شهدت انتقادات لاذعة وصريحة للمدرسة الملكية من الكتاب المصريين والمؤرخين، وكانت إحدى التهم الرائجة، هى أن أعمال هذه المدرسة هى نتاج عمولات ورشاوٍ وليست أعمالاً تاريخية جادة تتمتع بالنزاهة الأكاديمية[٦١]، كما أن الشكل النمطى للكثير من هذه الأعمال التاريخية عزز من هذا الانطباع، ففى المقدمة دائمًا صورة للملك وإهداء خاص له، وكثيرًا ما كان المؤلفون يشكرون "الرعاية الحكيمة" والأيادى البيضاء للملك، وأحيانًا "السعى الشجاع بحثًا عن الحقيقة التى ميزت اهتمام جلالته بتاريخ أسرة محمد على"[٦٢]. وبغض النظر عن الدوافع الشخصية للمؤرخين أنفسهم، فإن نيَّات الملك فؤاد كانت جلية واضحة، فقد دعم وشجع ورعى نمو مدرسة تاريخية تتغنى بأمجاد وثمار حكم أسلافه المباشرين، أكثر من الأسرة الحاكمة ككل، وهم أبوه (إسماعيل) وجده (إبراهيم) وجده الأكبر (محمد على) وقد حصل هؤلاء المؤلفون فى مقابل هذه المساندة على حق الاطلاع على أوراق رسمية وخاصة عديدة، لم يكونوا ليطلعوا عليها، وحصلوا على أموال طائلة مقابل مجهوداتهم[٦٣].

والأهم من ذلك؛ أن مؤرخى المدرسة الملكية قد اتهموا بالفشل فى تقديم صورة صادقة عن التاريخ المصرى[٦٤]، فقد كانت كتاباتهم تتناول بالأساس جوانب دبلوماسية وعسكرية تختص بالعلاقات بين مصر والحكومات الأجنبية، أو تتناول الإنجازات من وجهة نظر القصر الملكى، أى أنها كانت تحابى فى تحليلها السلطة، وتتجاهل دور اللاعبين الآخرين خاصة غالبية الشعب المصرى، وما أساء من وضع منظور الصفوة، أن بعض المؤرخين كتبوا عن إسهامات المجتمعات الأجنبية فى مصر فى الفترة الحديثة، فقد كتب ساماركو عن الإيطاليين وكرابيتس عن الأمريكيين وبوليتيس عن اليونان[٦٥]، فى وقت كانت الامتيازات القانونية والاقتصادية ووضع الجاليات الأجنبية عامة، يحفز ويوغر صدر الحركة الوطنية؛ مما رسخ الانطباع بفشل حركة التدوين التاريخية فى تقديم التاريخ الوطنى.

ومع ذلك فإن التهمة الأكثر شيوعًا، كانت هى؛ استئجار الأجانب لكتابة التاريخ المصرى، خاصة منذ فترة الأربعينيات(٦٦) وما بعدها، علمًا بأن هذا الكلام ليس دقيقًا تمامًا، فقد كتب مصريون موثوق فيهم، من دوائر مقربة للقصر، فى صالح القصر أيضًا، مثل أحمد شفيق (١٨٦٠ ـ ١٩٤٠) الذى استمر لفترة طويلة فى البلاط الملكى وبرز على نحو خاص خلال حكم عباس حلمى الثانى(٦٧)، وقد ولد أحمد شفيق لأب مصرى وأم أجنبية. وكان نشطًا فى الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى، حتى إنه غادر إلى إسطنبول بعد إعلان بدء العمليات العسكرية عام ١٩١٤، ولم يُسمح له بالعودة لمصر حتى عام ١٩٢١، وفى عام ١٩٢٤ ظهر المجلد الأول من عشرة مجلدات من "حوليات مصر السياسية" وهى سجل تاريخى للفترة من (١٩١٤- ١٩٣٠)(٦٨)، كما أصدر شفيق دراسة أخرى بالفرنسية عام ١٩٣١، ناقش فيها الفترة من بداية حكم إسماعيل حتى وقته؛ مادحًا الرؤية السياسية للخديو ومهاراته المالية، وكانت أحكامه عن سعد زغلول وعرابى متضاربة(٦٩)، كما أن أمين سامى، الناشط فى حركة التعليم العام منذ عهد إسماعيل وعضو مجلس الشيوخ فى العشرينيات، قدم عمله الأخير بعنوان "مصر والنيل من فجر التاريخ إلى الآن" عام ١٩٣٨، وعرض فيه صورة إيجابية عن الأسرة الملكية، ويبدو أنه كلف بهذا من القصر(٧٠)، كما أن ليوسف قطاوى إسهامات بارزة للمدرسة الملكية، وكتب إبنه رينيه (١٨٩٦- ١٩٩٤) أيضًا عن فترة حكم محمد على(٧١)، وأخيرًا يجب أن نذكر الأمير عمر طوسون، عضو الأسرة الملكية وابن عم الملك فؤاد، الذى قدم تاريخًا محترمًا لثورة عرابى بالإضافة لأعمال أخرى(٧٢).

وقد ترجمت العديد من الأعمال الملكية المكتوبة بلغات أجنبية إلى العربية، ومما يدعو للدهشة هنا؛ أن الانتقاد الموجه إلى المدرسة الملكية لكونها قدمت دراسات أجنبية، قد تجاهل الأعمال المكتوبة بالعربية، ربما لكونها كانت أقرب لقراء العربية(٧٣)، ومع ذلك فإن الاتهام ما زال قائمًا بالأفضلية الممنوحة للدارسين الأجانب، حتى إن كريم ثابت، وهو من رجال القصر، قد وجد نفسه

مضطرًا للاعتراف بهذه النقطة فى مقدمة كتابه عن محمد على، وقد لفت النظر إلى أن الدافع الإنسانى لمشاركته هو عدد الأعمال الضخمة التى كتبت باللغات الأجنبية وندرة الكتب العربية، ووعد بإلقاء أضواء جديدة على هذا الموضوع القديم، وانتهى الأمر بالثناء على فاروق ووالده(٧٤).

فإن الحملة ضد المدرسة الملكية لم تكن تتعلق بالأرقام، وإنما كانت فى المقام الأول تركز على هوية المؤرخ والتوجه السياسى لدراسته، وقد عبر عن ذلك محمد رفعت، أحد مؤرخى الجيل الجديد، حين قال "أرى أن الوطنيين فى دولة ما هم الأقدر على التعبير عن المشاعر الحقيقية وردود أفعال شعبهم تجاه الأفكار والأحداث التى تواجههم(٧٥)، فالانطباع العام عن المدرسة الملكية كما هى الحال مع المؤرخين البيروقراطيين فى القرن السابق؛ هو أنها تشكل مجموعة أعمال تسعى فى المقام الأول لتبرير شرعية الملكية ومنح الأولوية لمؤسسات الدولة فى المقام الثانى على حساب المصريين أنفسهم. وقد أثبتت الأيام أن هذا الخلل فى التوازن التاريخى، والذى أثار فى المرحلة الأولى من القرن العشرين ردود أفعال من كتاب المدرسة الليبرالية، كان عاملاً وحافزًا مهمين للأعمال الأكاديمية فى الأربعينيات والخمسينيات.

الآباء المؤسسون: رفعت وغربال وصبرى

منذ عهد محمد على والطلبة المصريون يتوافدون من أوربا بمؤهلات فى العلوم العسكرية والقانون واللغات ومواد أخرى، ورغم التحسن المستمر والمتنامى فى المهارات التقنية، فإن نظام التعليم المصرى، ظل عاجزًا عن إخراج مؤرخين محليين على مستوى المعايير الأوروبية للدراسة التاريخية حتى بداية القرن العشرين، وأخذ التراث الأكاديمى المحلى يرسخ أقدامه فى العشرينيات، عندما بدأت عودة المؤرخين الجدد منذ بداية القرن العشرين الذين تلقوا تدريبًا فى التخصص الأكاديمى، ومع إنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٢٥، التى كانت بمثابة القاعدة المؤسسية، وبمرور الوقت نجحوا فى إرساء أسس منظور بديل أقل

انجذابًا وارتباطًا بمصالح القصر، وقد عبروا، واندمجوا فى عراك المشهد السياسى المصرى وكانوا بحق فاعلين ومشاركين فى المؤسسة وفى نشر خطاب تاريخى وطنى.

وليس هناك ثمة اتفاق حول تحديد أول مؤرخ أكاديمى مصرى فى مصر الحديثة؛ إلا أن هذا اللقب لا يعدو أن يكون لأحد ثلاث شخصيات وهم محمد رفعت بك ومحمد شفيق غربال ومحمد إبراهيم صبرى[٧٦]، وقد درسوا جميعًا فى أوربا وعادوا إلى مصر ليلعبوا أدوارًا مهمة، ولكنها مختلفة حيث تنوعت بين عملهم باعتبارهم مدرسين وإداريين ودارسين، وقدموا أفكارا تاريخية جديدة، وأسهموا فى تشكيل سياسة التعليم العام فى مصر. ومن المفارقة أن رفعت، الذى قد يكون الأقل حظًا من هذا اللقب، هو الوحيد الذى بدأ الكتابة، منذ البداية، بالعربية[٧٧].

كان محمد رفعت (١٨٨٩- ١٩٧٥) من أسرة أصولها تركية أرستقراطية، وسبق كلاً من غربال وصبرى فى الحصول على مؤهلات عليا من الخارج، فقد أرسلته وزارة المعارف إلى إنجلترا قبل الحرب العالمية الأولى، وحصل على درجة الماجستير فى جامعة ليفربول تحت إشراف السير تشارلز وبستر، وإن تم ذلك على نفقة أسرته الخاصة[٧٨]، ولدى عودته إلى مصر عمل أستاذًا للتاريخ فى كلية المعلمين[*]، وكتب المجلد الأول من كتابه "تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة" وهى دراسة للفترة من عام ١٧٩٨ وحتى عام ١٨٤١، وطبع الكتاب عام ١٩٢٠، وخرج الجزء الثانى عام ١٩٣٢، استكمالاً للأول حتى عام ١٨٨٢[٧٩]، وظهر هذا العمل فى ثلاثة إصدارات والعديد من الطبعات، حتى أصبح نصًا أساسيًا فى كليات المعلمين العليا من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٥٢[٨٠]. كما أنه قد درَّس فى جامعة الإسكندرية، وكان يكتب بانتظام خلال الأربعينيات والخمسينيات متناولاً موضوعات إقليمية ودولية عديدة؛ إلا أن تأثيره الأعظم كان فى مجال السياسة

(*) وهى مدرسة المعلمين العليا.

التعليمية، فقد أصبح المدير العام للتعليم الثانوى عام ١٩٤٦، وذلك بعد أن تقلد العديد من الوظائف فى وزارة المعارف. وبحلول عام ١٩٥٢ نال لقب "باشا"، وفى نفس العام عين وزيرًا للمعارف فى عهد وزارة أحمد نجيب الهلالى(*). وبلغ من تكريسه لمهمة تعريب كتب التاريخ؛ أن جمع بين دورى المؤرخ والإدارى البيروقراطى[٨١]، وقد كان ذلك بمثابة رد فعل لكتابات المدرسة الملكية التى كتبت بلغات أجنبية، وقد أفصح عن قرار الكتابة بالعربية قائلاً: "شعرت أن من واجبى أن أترجم ما أكتبه إلى العربية مع الاكتفاء ببعض المقالات بين الحين والآخر بالإنجليزية"[٨٢].

أما محمد شفيق غبريال (١٨٩٤- ١٩٦١) فقد كان بلا شك عَلَمًا بارزًا فى وضع التاريخ المصرى الحديث على قاعدة أكاديمية راسخة[٨٣]، ولد غربال فى الإسكندرية لأسرة تجارية، وتخرج فى كلية المعلمين العليا فى القاهرة عام ١٩١٥، وظهرت مواهبه عندما منحته وزارة المعارف منحة للدراسة فى جامعة ليفربول، حيث حصل على البكالوريوس بمرتبة الشرف عام ١٩١٩، وبعد ثلاثة أعوام من التدريس فى مدرسة ثانوية فى الإسكندرية؛ عاد إلى إنجلترا وسجل لدرجة الماجستير فى الآداب فى جامعة لندن، تحت إشراف أرنولد توينبى فى معهد لندن للدراسات التاريخية[٨٤]، وكان البحث الذى أنجزه فى هاتين الدرجتين العلميتين أساسًا لكتابه الأول الذى طبع بالإنجليزية عام١٩٢٨، وهو "بدايات المسألة المصرية وصعود محمد على"[٨٥].

وبعد عودته إلى مصر عام١٩٢٤، درّس لبعض السنوات فى كليته القديمة، قبل أن يعين أستاذًا مساعدًا للتاريخ الحديث فى الجامعة المصرية فى أكتوبر عام ١٩٢٩، وقد نشأت هذه الجامعة باعتبارها مؤسسة خاصة (أهلية)؛ إلا أنه

(*) اصبح رفعت وزيرًا للمعارف العمومية فى هذه الوزارة التى لم تستمر فى الحكم أكثر من أربعة شهور (مارس - يونيه ١٩٥٢)، ثم شارك فى وزارة الهلالى الثانية (٢٢ - ٤٢) التى انتهت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢. (المراجع).

قد تم تأميمها من الحكومة عام ١٩٢٥، ومنذ إنشائها كانت الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس بها من الأجانب الأوربيين، وكان وصول غربال بمثابة تغيير للحرس القديم؛ وبدأ الأساتذة البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون يفسحون أماكنهم للمصريين الذين كانوا يحملون فى الغالب مؤهلات من جامعات أوروبية. وقد أصبحت الجامعة فى ظل رئاسة أحمد لطفى السيد معقلاً ورمزًا لقوة الحركة الوطنية المتنامية، وفى عام ١٩٣٥ خلف غربال البروفيسور الإنجليزى آرثر جرانت، وأصبح أول أستاذ مصرى للتاريخ الحديث، وكان ذلك حدثًا مهمًا ليس لمجرد كونه مصريا، فقد انتهت فترة جرانت بعد مسيرة طويلة من تدريس التاريخ الأوربى فى القرن التاسع عشر(٨٦)، فقد كان غربال مؤرخًا يتمتع بقدرات واعدة رغم صغر سنه، وظل لمدة ثلاثين عامًا ذراع جرانت الأيمن، وكان متخصصًا فى تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر. وهكذا مثل هذا التعيين خطوة مهمة للأكاديميين المصريين والتدوين التاريخى المصرى الحديث، وقد سعت الجامعة منذ ذلك الوقت لتثبيت قاعدة تعيين المصريين فى هيئات التدريس للتاريخ الحديث.

وقد عمل غربال من موقعه باعتباره أستاذًا للتاريخ الحديث وعميدًا لكلية الآداب، على رعاية جيل من الطلاب المصريين، وكان له تأثير كبير فى التعليم العام، وبعد أكثر من عشرين عامًا فى الجامعة - من الثلاثينيات وحتى الخمسينيات - كان غربال مصدرًا للمعرفة والإلهام لكثير من خريجى أقسام التاريخ، وفضل أن يركز جهوده وقدراته الأكاديمية على الإشراف على الطلاب، وكان تأثيره ملحوظًا بصورة أكبر فى أعمال طلابه الذين أشرف عليهم، أكثر من أعماله الشخصية(٨٧)، ومن بين هؤلاء أحمد عزت عبد الكريم وأحمد الحتة وعلى الجريتلى وأمين مصطفى عفيفى وأبو الفتوح رضوان، وإبراهيم عبده، الذى كان له إنتاج رائد ومتميز فى حقول التاريخ المصرى السياسى والاجتماعى والاقتصادى(٨٨). وقد أشار تأبين غربال فى جريدة "التايمز" إلى أن تأثيره الكبير

معلمًا ومرشدًا يتجاوز إنتاجه كباحث حين قالت: "لقد كان شفيق غربال أفضل وأكثر رموز مؤرخى مصر فى العصر الحديث الذين يحظون بالاحترام، وإن لم يكن أكثرهم إنتاجًا"(٨٩).

ولعل أحد أسباب تواضع عدد مطبوعاته نسبيًا؛ كان اندماجه فى مسيرة العمل العام خارج الجامعة، ففى عام ١٩٤٠، تم تعيينه وكيلاً مساعدًا فى وزارة المعارف العمومية وكان ذلك بداية استمرت أكثر من عقد من الزمن فى إدارة التعليم العام، وأضحت هذه الخطوة - والتى تذكرنا بمسيرة المؤرخين البيروقراطيين فى القرن الماضى - مؤشرا على مهارات غربال الإدارية وتكريس نفسه للخدمة العامة، بالإضافة إلى علاقاته السياسية(٩٠)، وقد ابتليت الوزارة فى ذلك الوقت بالتقلبات السياسية والبيروقراطية، حتى إن طه حسين قد علق على ذلك الوضع المشين قبل عامين قائلاً: "أقول جازمًا وأعلم أن رأيى هذا لن يرده أحد؛ إنه ليس فى مصر وزارة قد ابتليت بالمنافسات الشديدة والأحقاد والشكوك والمؤامرات مثل وزراة المعارف، وقد أصبح ذلك مرآة للحياة السياسية فى مصر التى تتغير فيها الآراء كل يوم، اعتمادًا على الوزير ومتطلبات الحزب"(٩١).

ولذا فإن تعيين غربال من قبل حكومة معارضة للوفد هو أمر ذو دلالة، فرغم أنه لم يكن عضوًا فى حزب سياسى قط، فإن مسيرته فى الوزارة تشير إلى تعاطفه الوثيق مع السعديين(*)، وهم جماعة انشقت عن الوفد، وكان حزب الوفد يُكن لها كراهية شديدة، وقادها أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وإبراهيم عبد الهادى، وكانت هذه المجموعة تحتفظ بروابط وعلاقات قوية مع القصر(٩٢). وفى فترة الأربعينيات عبَّر غربال عن مساندته للملكية فى عدد من المقالات، واعترف بأنه مع وجود المشكلات فى البلد، فإن أفضل السبل للتعامل مع هذه المشكلات هو الإصلاح بالتدريج(٩٣)، وقد بات واضحًا أن غربال ليس صديقًا

(*) وهم الذين كونوا حزب الهيئة السعدية (١٩٢٨ - ١٩٥٣) (المراجع).

للوفد، وبعد عودة مصطفى النحاس لمنصبه بدبابات القوات البريطانية فى فبراير ١٩٤٢، انسحب غربال إلى الجامعة فى ديسمبر بعد أن حدث نوع من الخلاف والشقاق مع الحكومة(٩٤)، ومع سقوط حكومة الوفد فى أواخر عام ١٩٤٤، وتعيين أحمد ماهر رئيسًا للوزراء، عاد غربال إلى وزارة المعارف فى يناير ١٩٤٥، باعتباره مستشارًا فنيًا، ثم خدم فى عهد حكومتى إسماعيل صدقى والنقراشى، وشغل منصب نائب السكرتير العام لوزارة الشئون الاجتماعية لفترة، ثم عاد إلى وزارة المعارف فى النهاية نائبا لمحمد رفعت عندما كان الأخير وزيرًا، وظل بها حتى عام ١٩٥٤ . حين وصل إلى سن المعاش، وقد منح لقب "بك" خلال الأربعينيات(٩٥). وبالإضافة لكل هذه الأعباء كان غربال عضوًا فى العديد من الجمعيات العلمية وشارك فى عدد ضخم من اللجان، شهدت بدوره الكبير، ليس فقط فى أمور الدراسة الأكاديمية، ولكن بوصفه مفكرًا عامًا نشطًا(٩٦).

أما العلم الثالث فى التراث الأكاديمى المصرى فى التاريخ الحديث، فهو محمد إبراهيم صبرى (١٨٩٠-١٩٧٨)(٩٧)، وعلى عكس رفعت وغربال، فقد كان صبرى مؤرخًا منتميًا للمدرسة الفرنسية؛ حيث حصل على درجة الليسانس (١٩١٩) ثم الدكتوراه (١٩٢٤)، من جامعة السوربون، وقد أُطلق عليه لقب "صبرى السوربونى" نسبة لذلك(٩٨)، وهو كاتب غزير الإنتاج له مؤلفات عديدة تراوحت موضوعاتها بين العديد من مجالات التاريخ المصرى فى القرنين التاسع عشر والعشرين، كما أنه تناول النقد الأدبى من فترة ما قبل الإسلام وحتى العصر الحاضر(٩٩).

ورغم تمتعه بمؤهلات أكاديمية أرقى من مؤهلات غربال ورفعت؛ فإنه لم يحظَ بنفس التقدير والمكانة بين زملائه ومعاصريه، ولم يمارس تأثيرا مماثلا على طلابه، والواقع أن سيرته باعتباره مؤرخًا تقف على الطرف النقيض من مسيرة غربال؛ إذ إنه كان كاتبا بالدرجة الأولى قبل أن يكون معلمًا، ويبدو أن ذلك كان لأسباب شخصية ومؤسسية، ورغم أن كتبه التى طبعت مبكرًا خرجت بالعربية(*)، فإن دراساته التاريخية فى النصف الأول من حياته كانت

(*) يقصد مؤلفاته الأدبية عن الشعر والشعراء المعاصرين له. (المراجع).

بالفرنسية[١٠٠]. ولا شك أن هذا المسلك الذى كان شائعًا بين المؤرخين المصريين حتى الحرب العالمية الأولى قد قلل من قراء صبرى فى مصر[١٠١]. ولم يقرر الكتابة بالعربية إلا عام ١٩٤٨؛ معللاً ذلك على حد قوله "بالوفاء بدين مصر عليه".[١٠٢] ولم يتمتع صبرى بنفس الدعم والاستقرار المؤسسى الذى حظى به غربال، فقد عاد كلاهما إلى مصر عام ١٩٢٤ ودرّسا فى كلية المعلمين العليا، ويبدو أن صبرى فضل أن يقبل فى البداية منصبا عرض عليه فى الجامعة المصرية الجديدة، ولكن خلافاته مع الملك فؤاد عجلت بمغادرته، وسرعان ما انتقل إلى دار العلوم عام ١٩٢٧[١٠٣]. وفى العام التالى تم استبعاد كتابه عن تاريخ مصر الحديث من مناهج كلية المعلمين العليا واستبدل به كتاب محمد رفعت، وفى عام ١٩٣٧ تم تعيين صبرى مديرًا لبعثة التعليم فى جنيف، ثم عاد إلى مصر عام ١٩٤٦ نائبًا لمدير دار الكتب، ودرّس لفترة قصيرة فى جامعة القاهرة عام ١٩٥٠ وفى العام التالى تم ترشيحه مديرًا لمعهد الوثائق والمكتبات[١٠٤].

وقد أظهر صبرى توجهات قومية أكثر من معاصريه الأكاديميين، فقد كان تلميذًا وحواريًا للكاتب القومى المنفى "يعقوب صنوع" (أبو نضارة) واعتنق شعاره الشهير "مصر للمصريين"[١٠٥]. ولم يخرج صبرى بتطبيق عملى لهذا الموضوع إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كان كتابه" الثورة المصرية" هو أول تفسير وطنى لأحداث عام ١٩١٩[١٠٦]، وقد حمل الكتاب سمتين بارزتين من التأثير، الأولى فكرية والأخرى سياسية، فقد كان تأكيد الكتاب على الثورة بوصفها موضوعًا تاريخيًا، وإدراكه أن دراسة التاريخ لها أهمية خاصة فى رفع الوعى العام للناس؛ يحمل طابع تأثير "ألفونس أولار"، وهو مؤرخ شهير للثورة الفرنسية، وكان مشرفًا إلى صبرى فى السوربون[١٠٧]. أما التأثير السياسى فقد كان وفديًا، فقد تعرف على أعضاء الوفد أثناء إقامته فى باريس، وكانت له لقاءات كثيرة مع سعد زغلول، حيث عمل مترجمًا له وسكرتيرًا خلال الفترة الحرجة بين عامى (١٩١٩-١٩٢١)[١٠٨]. وأوجه التقييم المتضاربة للكتاب تعكس هذين الجانبين؛ فمن المؤرخين من يراه "بداية التدوين التاريخى المصرى الأكاديمى"[١٠٩]. بينما يراه

آخرون كتاب دعاية يسعى لإقناع عامة الأوربيين بحق مصر في الاستقلال الكامل"[١١٠]، وأيًا كان تقييمنا لأعمال صبرى، فلا شك أنها شكلت بداية مسيرة جاوزت أربعين عامًا كان لها تأثير كبير على الدراسات التاريخية المصرية.

إن امتزاج السياسة بالبحث، كما رأينا في سيرة كلٍ من غربال وصبرى ورفعت؛ لم يكن انحرافا عن الاتجاه العام في هذه الفترة، فقد شارك أيضًا المؤرخون الأكاديميون في الجيل اللاحق في عالم السياسة المعاصرة باعتبارهم نشطاء ومستشارين ومعلقين ونقاد وخبراء، وقد جمعت سيرة محمد فؤاد شكرى (١٩٠٤-١٩٦٣) بين دورى الأكاديمي والسياسي؛ حيث تخرج في كلية المعلمين وذهب إلى جامعة ليفربول، مثلما فعل محمد رفعت وشفيق غربال، وحصل هناك على الدكتوراه عام ١٩٣٥، في بحث تناول الخديو إسماعيل والرق في السودان[١١١]. ولدى عودته لمصر تولى شكرى تدريس التاريخ الحديث في كلية الآداب في الجامعة المصرية، ويبدو شكرى شخصية مكملة لرفيقه شفيق غربال، الذى كان دارسًا ومؤرخًا أفضل؛ إلا أن شكرى قد أظهر مهارة كبيرة في التعامل مع الوثائق، خاصة المراسلات الدبلوماسية ووضعها في الإطار الدولى، ولم تكن العلاقات الشخصية بينهما وثيقة، خاصة وأن شكرى انتقد وجهة نظر غربال في محمد على، وقد أسهم شكرى بكتابات غزيرة عن التاريخ المصرى والعربى والأوروبى الحديث، حتى أصبح، على حد تعبير على بركات، أول مصرى متخصص في التاريخ الحديث بالمفهوم الدقيق للكلمة[١١٢]. وقد كانت أعماله التى ركزت بشكل رئيسى على التاريخ السياسى لمصر ودول الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر أكثر غزارة من غربال، وظلت إسهاماته علامة بارزة في حقل التدوين التاريخى المتنامى في تعقيده يومًا بعد يوم[١١٣].

وفي أواخر الأربعينيات حصل شكرى على إجازة من الجامعة ليعمل مستشارًا سياسيًا وقانونيًا منتدبًا للزعيم الليبى القومى بشير السعداوى[١١٤]، الذى كانت مصر والجامعة العربية تدعمانه، وقد أصبح عنصرًا أساسيًا في المفاوضات

المطولة التى قادت إلى استقلال ليبيا، وشارك شكرى لمرتين، على الأقل، فى البعثة الليبية للأمم المتحدة[١١٥]، علمًا بأن أساس تعيينه هذا لم يكن واضحًا. وكانت رسالته للدكتوراه قد وضعت أساسًا لسمعته باعتباره متخصصًا فى التاريخ السودانى؛ إلا أن أعماله اللاحقة عن ليبيا والتى ظهرت فى الخمسينيات كانت انعكاسًا لاهتمام نشأ عن خبرته الشخصية[١١٦]. وبغض النظر عن ذلك، فإن اختيار شكرى يدل بلا شك على الثقة البالغة التى أولتها الحكومة المصرية له، وقد تحدث مفوض الأمم المتحدة "أدريان بيلت" فى حديثه عن المفاوضات الليبية فوصف شكرى بأنه "أبرز وجوه الجامعة العربية أو على الأقل لليبيا" ونسب إليه دورًا نشطًا فى ضم السعداوى إلى الجانب المصرى. وفى مايو ١٩٥١، طردته الإدارة البريطانية بحجة تحريضه للمظاهرات ضد الأمير إدريس[١١٧]، واستأنف حياته الأكاديمية بعد ذلك فى نفس العام، وأصبح أستاذًا للتاريخ الحديث فى جامعة القاهرة بعد تقاعد غربال.

وفى المقابل، نجد أن إبراهيم عبده (١٩١٣) قدم نموذجًا للمؤرخ الأكاديمى الذى لعب دور الناقد للحكومة، ولكن ذلك لم يكن إلا بعد أن طرده من منصبه فى الجامعة، وقد حصل عبده على ليسانس الآداب عام ١٩٣٥، وتتلمذ على يد غربال، ثم حصل على الماجستير عام ١٩٤٠، قبل أن يشغل منصبًا فى معهد الصحافة فى الجامعة المصرية، وكان ذلك بمثابة بداية لمسيرة طويلة وحافلة، كتب فيها المرجع الرئيسى لدراسة تاريخ الصحافة فى مصر، بالإضافة إلى كتابات أخرى[١١٨]، وفى أوائل عام ١٩٥٢، تم تعيينه مراقبا بوزارة المعارف، ولم يمض زمن طويل حتى استولى الضباط الأحرار على السلطة وطُرد عبده من منصبه الجامعى. واستمر فى كتابة التاريخ فى نفس الوقت ليثبت أنه مدافع صلب عن القيم الديمقراطية ومصدر للنقد السياسى اللاذع لحكم ناصر والسادات[١١٩].

إن سير حياة كل من رفعت وغربال وصبرى ومن تبعهم؛ تدل على أن أولئك المؤرخين الأكاديميين الرواد لم يكونوا دارسين منعزلين أو محايدين، ولكنهم

شاركوا فى المشهد السياسى المعاصر. ولهذا السبب فإن ظهور إرث أكاديمى لم يكن ببساطة تطويراً مؤسسيًا أو دراسيًا؛ ولكنه كان جزءا من صراع السياسة الوطنية التى كانت تركز على مركزية الدولة القومية، حتى وإن مثلت اتجاهات مختلفة فى هذا الإطار. وقد صور أرنولد توينبى فى مقدمة كتاب غربال "بدايات المسألة المصرية" أكاديمية غربال حيث "يتمتع بحيادية تامة تجاه العواطف والميول المتعصبة التى تدخل إلى هذا الحقل من الدراسة. حتى إنه يصعب أن نخمن من الأدلة الداخلية ما إذا كان المؤلف إنجليزيا أم فرنسيا أم مصريا أو غير ذلك"(١٢٠). إلا أن غربال نفسه قد أقر بمشاعره لأداء الواجب الوطنى القومى حين كتب قائلا: "إن كتابتى هى كتابة مواطن مصرى يطمح أن يرتقى للأفضل، وأن تكون له القدرة على التقييم والتمييز(١٢١). لقد ميز هذا الإحساس بالهدف الوطنى الجيل الأول من المؤرخين الأكاديميين فى مصر.

وبحلول عام ١٩٥٢، أصبحت قواعد التراث المحلى للتدوين التاريخى راسخة، ولعبت دورا فى جعل الجامعة ملاذا لمدرسة حرة فى التأويل التاريخى كان شعارها الأساسى هو تمصير التاريخ، وكانت هذه الدعوة قد ترددت فى حقول أخرى مثل السياسة وقوانين العمل والصناعة. وقد كان هناك هدفان فى إطار الدراسة التاريخية؛ الأول هو إنهاء سيطرة المؤرخين الأوربيين ولغاتهم على الدراسة المصرية الحديثة، واستبدال الدارسين المصرين الذين يكتبون بالعربية، بالمؤرخين الأوربيين. وقد أسهم غربال وآخرون فى هذا المشروع، رغم أنهم تلقوا جزءا من تعليمهم بالخارج، ونجحوا فى تشكيل تراث محلى ازدهر مع الجيل اللاحق من طلاب التاريخ. وكان الهدف الثانى هو كتابة التاريخ من منظور وطنى وليس من منظور القصر. وقد حققوا فى هذا الصدد نجاحا، على الرغم من أن التمييز فى بعض الأوقات بين المؤرخين الأكاديميين الأوائل وبين المؤرخين الملكيين، لم يكن واضحا بشكل كامل. فقد تضمنت مقدمة أول كتاب لغربال إطراء ومدحا لأفضال الملك فؤاد(١٢٢). وعلاوة على ذلك، فإن رأيه المؤيد لمحمد على، جعله

يوضع فى خانة المدرسة الملكية التى يدعمها الملك، وإن لم يكن جزءا منها. وقد تكون صلات غربال السياسية أو حتى توجهاته السياسية أحد الأسباب لتردده. وربما وقع تحت ضغوط سياسية. أما بالنسبة لحالة محمد صبرى فقد تدخل الملك فؤاد شخصيا على الأقل لمرة واحدة، وطلب منه أن يغير بعض انتقاداته لإسماعيل(١٢٣). ومع ذلك نجح الجناح الأكاديمى للمدرسة الليبرالية، فى خلق رؤية عريضة واسعة للأمة، وتقديم تفسير أوسع لهويتها ومصالحها، يتجاوز المدرسة الملكية. ومن حق شفيق غربال، قبل أى أحد، أن يحوز لقب "مؤسس المدرسة المصرية" بفضل مكانته وتأثيره فى جامعة القاهرة؛ فقد حرك مركز الجاذبية للدراسات التاريخية تدريجيا دون جلبة وصخب، من القصر إلى الجامعة، ومن أيدى الأجانب إلى أيدى المصريين.(١٢٤). وفى النهاية ظهر تحد ضخم أمام هذه المدرسة المتحررة، جعلها تتخذ موقف الدفاع، ولم يكن ذلك تجاه المدرسة الملكية التى فقدت من الأساس مبررات وجودها ورعاتها بعد عام ١٩٥٢، وإنما تمثل ذلك فى تيارات الفكر المادية والثورية.

تغير الحرس

وبعد تولى الضباط الأحرار السلطة فى يوليو عام ١٩٥٢، بدأت عملية جديدة من إعادة ترتيب الحياة السياسية المصرية؛ حيث تم إلغاء الملكية؛ وحُل البرلمان؛ وألغيت الأحزاب السياسية. ومع زيادة الثقة فى النظام العسكرى والمبادئ التى يهدف لتحقيقها، بدأت النزعة الثورية والقومية تؤثر على العلاقات الوثيقة بين التاريخ والسياسة، ولم يمض وقت طويل، حتى بدأ بعض المعلقين مهاجمة المؤرخين الكبار، متهما إياهم بالتحزب السياسى وغياب الموضوعية فى نظرتهم للأمور وتفسيرهم للأحداث، وكذلك ضيق أفقهم(١٢٥). وبالتالى فإن المناخ الجديد قد قابلته ردود فعل متضاربة من قبل صفوة المؤرخين الأكاديميين فى هذه الفترة، حيث بدأ نجم بعض المؤرخين يخفت، فى حين لم يهتم فريق آخر بالسياسية القومية، وبالعروبة وبالأفكار الاشتراكية، فى الوقت الذى اضطلع فيه آخرون بهذه المهمة.

وعلى الرغم من أن الارتباط الذى كان بين غربال والسعديين، وكذلك تعاطفه مع الملكية؛ لم يقربه من مجلس قيادة الثورة، فإنه كان يتمتع بخبرة إدارية واسعة النطاق، ومن ثم لم يُهمل فى تلك الفترة؛ وظل أحد المؤرخين البارزين، وذلك لعظم إنجازاته. ففى عام ١٩٥٢ عمل غربال كأحد الأعضاء فى لجنة تقييم التعليم العالى[١٢٦]، وذلك لاتساع خبرته باعتباره وكيلاً فى وزارة التربية والتعليم، ومع تقاعده عن العمل من جامعة القاهرة ومن الوزارة عام ١٩٥٤، قل تأثيره باعتباره أحد الشخصيات المهمة. وعلى الرغم من أن آراء غربال فى الموضوعات السياسية المحلية لم ترق للدوائر السياسية بعد عام ١٩٥٢، فإن قبوله للقومية العربية بوصفها نظرية فى التحليل التاريخى قد وضعه فى الصورة[١٢٧]. وما يؤكد هذا توليه منصب مدير معهد الدراسات العربية، خلفا لساطع الحصرى (١٩٥٣- ١٩٥٦) فتولى غربال رئاسته فى الفترة من (١٩٥٦-١٩٦١).

وقد استمر النشاط الأكاديمى لغربال باعتباره من كبار مؤرخى تاريخ مصر الحديث فى فترة الخمسينيات، حيث استمر فى الإشراف على العديد من المقالات فى دوريات متعددة بالإضافة لسلسلة المحاضرات التى ألقاها للإذاعة حول تاريخ مصر[*]. وقد ظل رئيسًا للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وعضوًا فاعلاً فى عدد من المنظمات الأكاديمية والثقافية، وعندما توفى عام ١٩٦١، ظهرت العديد من المقالات التى عكست مكانته بين زملائه[١٢٨]؛ حيث جابت شهرته الساحة الأكاديمية باعتباره مؤرخًا من الطراز الحديث، فبعد وفاته مباشرة عبر "ثروت عكاشة" - وزير الثقافة والإرشاد القومى فى ذلك الوقت - عن "أسفه لخسارة مصر بوفاة مؤرخنا الكبير"[١٢٩].

ولم يحقق محمد صبرى ذلك النجاح الكبير الذى حققه غربال فى عهد ثورة يوليو، ففى ديسمبر عام ١٩٥٢، خرج فى حركة التطهير التى قامت بها

(*) وهى التى ألقاها بالإنجليزية وترجمها صديقه محمد رفعت وصدرت فى كتاب يحمل عنوان «تكوين مصر» عام ١٩٥٧. (المراجع).

الثورة فأحيل إلى المعاش، وذلك لدسيسة اتهمته بالتزوير فى نتيجة امتحان مسابقة القبول بمعهد الوثائق(١٣٠)، ولذا تهمش دوره لعدم انتمائه لأى مؤسسة تدافع عنه، وكذلك لطبيعته الانعزالية(١٣١). ودون أسباب سياسية واضحة أبدى صبرى انحيازا للقضايا الوطنية المعاصرة، فأبدى اهتمامًا بالقضية السودانية بعد الحرب العالمية الثانية، وظهر دوره فى حركة السلام التى ظهرت فى بداية الخمسينيات(١٣٢). وفى عام ١٩٥٨، كتب تاريخ قناة السويس(٥)، الذى أبدى فيه إعجابه بجمال عبد الناصر، وأبدى تأييده لسياساته حول قضية السويس(١٣٣). وربما يعود عدم الاهتمام به رسميًا؛ لارتباطه السابق بحزب الوفد ومعاصرته للنظام القديم، على الرغم من عدم انحيازه لذلك النظام(١٣٤). ورغم هذا فقد احتل مكانة بارزة بين المؤرخين فى هذه الفترة، ولكن اهتماماته فى أواخر فترة الخمسينيات تركزت على قضايا غير معاصرة، كما اهتم ببعض المجالات الأقل جدلاً بين المثقفين مثل النقد الأدبى(١٣٥). وفى الفترة التى بدأت تتضاءل فيها أهمية غربال وصبرى، ظهر مؤرخان أصغر سنًا، وهما أحمد عزت عبد الكريم ومحمد أنيس، وهما المؤرخان اللذان شكلا المناخ الأكاديمى فى عهد عبد الناصر.

أحمد عزت عبد الكريم: مؤرخ الوطن

كان "أحمد عزت عبد الكريم" (١٩٠٩- ١٩٨٠) واحدًا من أكثر تلاميذ غربال تميزًا، كما أنه أول مصرى يحصل على دكتوراه فى التاريخ الحديث من مصر(١٣٦)، فقد بدأ دراسته بالجامعة المصرية عام ١٩٢٦، ثم حصل على الدكتوراه عام ١٩٤١، عن رسالته حول التعليم المصرى من عصر محمد على وحتى أوائل عصر توفيق، وقبل ذلك بثلاث سنوات كان قد بدأ التدريس بالجامعة، ثم عين أستاذًا مساعدًا بجامعة عين شمس (جامعة إبراهيم باشا

(٥) للسوربونى كتابين عن قناة السويس هما «أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨» صدر فى عام ١٩٥٧، وكتاب «فضيحة السويس» الذى صدر عام ١٩٥٨. (المراجع).

الكبير) عام ١٩٥٠ ليثبت جدارة واستحقاقا، ليس فقط بين المؤرخين المصريين، بل بين المؤرخين العرب؛ فقد أنشأ مدرسة تاريخية ظلت تتوارث تقاليدها أجيال متعاقبة.

ولم يحظ أحمد عبد الكريم بنفس الشهرة التى حققها غربال، فحياته العامة كانت مرتبطة بالجامعة وبمهمته الأكاديمية والإدارية بوصفه مربيًا ومفكرًا منعزلاً عن الناس، ولقد شغل مناصب عديدة بجامعة عين شمس، بدءًا من تعيينه أستاذا مساعدا ثم أستاذًا فعميدا ثم نائبًا لرئيس الجامعة ثم رئيسًا لها. وقد اعتمد ذلك كله على قوة شخصيته؛ وخبرته المهنية؛ واتصالاته بدوائر الحكم(١٣٧). ومما يدعو للغرابة حقًا؛ أنه فى تلك الفترة لم يقحم نفسه فى مناقشة القضايا السياسية التى تتعلق بالعلاقة بين الدولة والجامعة(١٣٨). ومع ذلك فقد أظهر براعة فى قراءة المناخ السياسى من حوله؛ فقد ساند مبادئ ثورة يوليو، كما دافع عن دور مصر باعتبارها جزءًا من العالم العربى، خلافًا لوجهة النظر القديمة التى كانت ترى أنها جزء من الشرق الأدنى(١٣٩). فقد سبق النظام السياسى فى الاهتمام بالمنطقة العربية والقومية العربية، حيث ألف عددًا من الكتب التى تدعم القومية العربية وتناقش تاريخ العرب(١٤٠)، مستفيدا من المناخ الأكاديمى الذى أتاحته الظروف السياسية فى تلك الفترة، فقد شجع طلابه على البحث فى تاريخ العرب، فظهر عدد كبير من المتخصصين فى دراسة تاريخ مناطق مختلفة من العالم العربى، منهم جمال زكريا الذى تخصص فى دراسة تاريخ الخليج، وعبد العزيز نوار، الذى تخصص فى تاريخ العراق، وسيد مصطفى سالم الذى تخصص فى تاريخ اليمن، وهذه الإستراتيجية اتفقت مع المشروع العربى الذى أعده جمال عبد الناصر، كما اتفقت مع الظروف السياسية التى كان العالم العربى يمر بها آنذاك. ولعبت مصر، باعتبارها المركز الثقافى فى العالم العربى، دورًا مهما فى احتضان العديد من الباحثين العرب، حيث وفرت العديد من

البرامج الدراسية لهم، كما وفرت الخبرة الأكاديمية عن العالم العربى، وهو ما جعلها تجتذب العديد من الطلاب من كل أنحاء الشرق الأوسط للدراسة بجامعاتها، كما أن خريجى الجامعات المصرية تقلدوا مناصب أكاديمية بالجامعات العربية من المحيط إلى الخليج(١٤١).

فقد استطاع قسم التاريخ بجامعة عين شمس أن يهتم بالقضايا السياسية الداخلية الرنانة التى ميزت نظام عبد الناصر، فوجه عبد الكريم تلاميذه لدراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية فى تاريخ مصر، وهى النواحى التى أهملت من جانب المدرسة التقليدية، التى ركزت على دراسة التاريخ السياسى، إذ إن رسالتيه للماجستير والدكتوراه، انصبتا على دراسة تاريخ التعليم مصر فى القرن التاسع عشر، فانخرط عبد الكريم فى قضايا التاريخ الاجتماعى، وذلك على عكس التيار السائد فى أغلب المؤسسات البحثية التى ركزت على دراسة القضايا السياسية والدبلوماسية وأهملت تاريخ القضايا الاجتماعية، وعليه فقد ركز الاتجاه الحديث الذى تأسس فى جامعة عين شمس فى فترة الستينيات، على دراسة تاريخ القضايا الاجتماعية والاقتصادية المعقدة مع التركيز على تأثيرها على المجتمع المصرى، خلافًا للرؤية الرسمية ومركزية الدولة. وبدأت الدراسات تأخذ منحى جديدًا فى بداية السبعينيات، حيث ركزت على قضايا ملكية الأراضى وحركة العمال وتطور الصناعة، مستفيدة فى ذلك من المادة الوثائقية التى وضعت معايير جديدة للكتابة التاريخية بمصر(١٤٢).

ولقد وفر سيمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث والمعاصر، التربة الخصبة لهذا الاتجاه أن ينمو، كما شكل مسرحًا ثقافيًا تطرح عليه الأفكار للمناقشة. ويعود تأسيس هذا السيمنار لعبد الكريم فى نوفمبر ١٩٥٥(١٤٣)، حين بدأ أولى حلقاته بحضور ستة طلاب فقط كان ثلاثة منهم من تلاميذ غربال، وتطور هذا السيمنار بعد ذلك حتى أضحى مسرحًا للمناظرات التاريخية تناقش فيه موضوعات الرسائل المقدمة للماجستير والدكتوراه، كما تناقش فيه قضايا التاريخ

المصرى والعربى. وقد شجع هذا السيمنار مشاركة العاملين فى حقل الدراسات التاريخية من كل أنحاء مصر وحتى من الخارج، وظل عبد الكريم يرأس هذا السيمنار مساء كل خميس حتى وفاته عام ١٩٨٠، واستمر هذا السيمنار لأكثر من ٤٠ عاما من تأسيسه [١٤٤].

وعلى الرغم من صورة عبد الكريم باعتباره أبًا روحيًا لمدرسة ليبرالية تاريخية لمدة تجاوزت الثلاثة عقود؛ فإنه لم يستطع أن يخفى ميوله السياسية. وباعتباره مؤرخًا؛ كان ليبراليًا معتدلاً، فقد وصفه أحمد عبد الرحيم مصطفى؛ الذى عاصره فترة طويلة كما خلفه فى جامعة عين شمس، قائلا: "لقد كان - إلى حد ما - من أنصار الحداثة" [١٤٥]. لقد كان عبد الكريم بين الجيل الأصغر سنًا من المؤرخين الذين ثاروا على تقاليد المدرسة التاريخية القديمة، وإن عرف بميوله لسعد زغلول، تلك الميول التى تعود إلى مقابلته لرئيس الوفد عندما كان عبد الكريم طالبًا بالمدرسة الابتدائية بصعيد مصر [١٤٦]. ومن ثم لم يكن راضيًا عن الرؤية النقدية التى قدمها عبد الخالق لاشين عن سعد زغلول فى رسالته للدكتوراه [١٤٧]، ولم يكن من أنصار الفكر الماركسى، ولم يؤيد اعتماد بعض التلاميذ فى عين شمس فى أواخر الستينيات على المادية التاريخية فى دراساتهم [١٤٨].

محمد أنيس والمدرسة الاشتراكية

فى الوقت الذى كان فيه عبد الكريم يعمل جاهدًا لتأسيس مدرسة للبحث التاريخى بجامعة عين شمس؛ كان محمد أنيس (١٩٢١ - ١٩٨٦) يعيد فحص التاريخ المصرى فى جامعة القاهرة، وقد بدأ نجمه يلمع منذ الخمسينيات باعتباره مؤرخًا وواحدًا من كبار المفكرين [١٤٩]. ولد محمد أنيس فى القاهرة عام ١٩٢١ وتخرج فى جامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٢، وكسائر المؤرخين الذين سبقوه، ذهب لإنجلترا لاستكمال دراساته العليا؛ حيث حصل على الدكتوراه من جامعة برمنجهام عام ١٩٥٠ [١٥٠]. وقد تأثر فى فترة شبابه بالجناح اليسارى من حزب الوفد، وشارك فى المظاهرات التى اندلعت عام ١٩٣٥ لمناصرة الحزب، وعلى

الرغم من أن هذه المجموعة كانت قد ضمت بعض العناصر الشيوعية وقت رحيله لإنجلترا، فإن أنيس لم يتلق أى تعليم شيوعى[١٥١]. وعقب عودته لمصر تبوأ منصبًا فى جامعة القاهرة، ذلك المكان الذى انطلق منه فى مناقشة العديد من القضايا القومية والتاريخية وطرحها لجماهير القراء[١٥٢].

وتميز أنيس بأسلوبه السلس فى مناقشة ما يعرضه من قضايا، فقد صار معروفًا بين معاصريه من المؤرخين بمقالاته التى تنشر فى صفحات الجرائد، مثل المساء والأهرام والجمهورية، كما صار معروفًا بأعماله الأكاديمية، التى تتميز بتفجير القضايا التاريخية بأسلوب حاد، وهو الأسلوب الذى اختلف عن الأسلوب المعتدل لغربال وأحمد عبد الكريم. وبعد صدور "الميثاق الوطنى"، دُعى أنيس لتأسيس برنامج جديد فى كتابة التاريخ معتمدًا على نظرية المادية التاريخية، وهى المدرسة الاشتراكية التى عُرفت باسم المدرسة الثالثة[١٥٣]. فمن خلال عمله محررًا فى "مجلة الكاتب" وغيرها، وضع الأسس الأولى لهذه المدرسة، باعتبارها خلفت المدرسة الملكية والمدرسة الليبرالية فى الفكر التاريخى، وفى فترة الستينيات كان أنيس من أقوى المدافعين عنها[١٥٤].

وفى الحقيقة كان أنيس أكثر من مؤرخ؛ فقد كان منخرطًا فى السياسة المصرية وفى كثير من القضايا الأيديولوجية المهمة، وفى فترة الستينيات وبداية السبعينيات كان عضوًا بارزًا فى أمانة الاتحاد الاشتراكى العربى، ذلك التنظيم السياسى الجماهيرى الذى تأسس عام ١٩٦٢[١٥٥]، كما عمل لفترة سكرتيرًا ثانيًا (وكيل وزارة) لكمال رفعت فى سكرتارية فى الاتحاد الاشتراكى العربى بأمانة الدعوة والفكر. ولعمله عضوًا فى تنظيم الطليعة، كان أنيس جزءًا مهمًا من مجموعة سرية شكلت الصفوة فى ذلك الوقت، تلك المجموعة "التى جسدت مفهوم عبد الناصر عن الثورة والتى وضعت المثل السياسية التى تناقلتها أجيال لاحقة"[١٥٦]. ولأن "الطليعة" قد اعتمدت أساسًا على الاتصالات الشخصية، كما أن لجان التنظيم الاشتراكى قد تميزت بشخصياتها الحازمة؛ فإن المناصب التى

شغلها أنيس تبين ارتباطه الوثيق برجال السلطة[157]. وفى محاولة الحكومة لاستمالة رجال الجامعة أو الأكاديميين لجانبها، عرف أنيس بلومه الشديد لزملائه المؤرخين على تجنبهم وتخليهم عن دورهم السياسى فى دعم أفكار الثورة وفى خلق مجتمع اشتراكى[158]. فبعد هزيمة ١٩٦٧ حذر أنيس كثيرًا من مخاطر نقل السلطة للتكنوقراطيين؛ كما هاجم اتجاه محمد حسنين هيكل تجاه الصراع الفلسطينى عام ١٩٧٠، ولعب دورًا مهمًا - وإن لم يكن ناجحًا - فى مناقشة مصير الاتحاد الاشتراكى العربى، الذى كان يرأسه سيد مرعى؛ ذلك الرجل الذى يمثل نموذجًا للتكنوقراطية على حد قوله، وهو النموذج الذى حذر منه أنيس كثيرًا[159]. وبداية من عام ١٩٦٧، بدأ أنيس سفره خارج البلاد ليعمل بالتدريس فى جامعات مختلفة بالعالم العربى، منها جامعات الجزائر وبغداد وصنعاء، ولكنه ظل يمارس تأثيرا فى الواقع المصرى فى السبعينيات على الرغم من عدم وجوده داخل مصر، وخاصة بعد وفاة عبد الناصر، حيث إنه لم يشعر بالارتياح تجاه نظام السادات السياسى.

وما نلاحظه هنا أن تاريخ أنيس السياسى ودوره باعتباره شخصية عامة، قد أتى بالتاريخ لساحات الجرائد، وجعلت منه موضوعًا من موضوعات العصر، ولكن انخراطه فى السياسة أثر على حياته الجامعية، فعلى الرغم من إشرافه على العديد من الدراسات وتشجيعه للطلاب وخاصة الفلسطينيين؛ فإن غيابه عن جامعة القاهرة قد قلل من تأثيره، كذلك لم يهتم كثيرًا بمساندة طلابه فى شغل المناصب الجامعية، وهذا قد يفسر لنا قلة عدد طلابه المقربين الذين صاروا بعد ذلك مؤرخين أكاديميين[160]. ولكن انيس ترك تأثيرًا كبيرًا من خلال أعماله المنشورة، ومن خلال أنشطته السياسية، فما يحسب له حقًا هو؛ تأييده لضرورة تبنى منهج جديد لدراسة التاريخ، تلك الفكرة التى أثرت على كثير من المؤرخين خارج حدود جامعة القاهرة[161]. فى الوقت الذى احتفظ فيه معاصره الأكبر (عبد الكريم) بلقب "شيخ المؤرخين المصريين"؛ نظرا لاستمرار عبد الكريم فى

العمل بجامعة عين شمس ورغبته فى شغل المناصب الملائمة فى الجامعة، وقد أدى ذلك إلى تأسيس منهج جديد لدراسة التاريخ؛ هذا المنهج الذى شكل نواة لظهور العديد من الاتجاهات الأكاديمية، ليس فقط فى مصر ولكن فى العالم العربى ككل.

وفى الواقع؛ فإن محمد أنيس وأحمد عزت عبد الكريم يعدان ألمع المؤرخين المصريين فى عهد عبد الناصر، فقد اعتمدا على ما قدمته المدرسة الليبرالية من أسس، فأنتجا أعمالا تاريخية أصبحت أكثر نضجا بمرور الوقت، واحتوت على تحليلات دقيقة لعوامل اقتصادية واجتماعية فى إطار سياسى أكثر رحابة، وهو الاتجاه الذى يمثل "المدرسة الاجتماعية"، التى تختلف كثيرًا عن "المدرسة الاشتراكية" التى وضع أنيس أسسها، وما تتميز به هذه الدراسة هو استخدامها للعديد من أدوات التحليل التاريخى التى لم تعتمد على نظرية المادية التاريخية فقط، ومن هنا صارت تلك المدرسة هى السائدة فى الفكر والدراسة التاريخية فى أغلب الجامعات منذ نهاية فترة الستينيات[١٦٢].

ولقد لعب أنيس وعبد الكريم أدوارًا معاصرة، ولكن بينما كان أنيس شخصية لامعة سياسيًا؛ كان عبد الكريم معروفًا برصانته وحبه للعلم والمعرفة، فقد كان أكاديميًا بمعنى الكلمة، فعلى الرغم من اختلاف أساليبهما ومداخلهما فى دراسة التاريخ؛ فقد جمعتهما علاقات ودية متبادلة. ويذكر لنا التاريخ بعض القضايا التى اختلف فيها الاثنان، ففى عام ١٩٦١، أعلن حسن عثمان الأستاذ بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، عن عدم قبول أية رسالة فى التاريخ تعالج الأحداث المرتبطة بآخر خمسين عامًا[١٦٣]، وفى الحقيقة لم يكن هناك ما يبرر هذا الإعلان فى ذلك الوقت تحديدا، ولكن على ما يبدو كان هذا استبعادًا للفترة الحرجة بين ثورتى ١٩١٩ و١٩٥٢.

وتَمثَّلَ رد فعل أنيس تجاه هذا التصريح، فى إلغائه المحاضرات لمدة شهر بوصفه علامة على احتجاجه، معلنًا أن عام ١٩٤٥، مثَّل تاريخًا فاصلاً [١٦٤]،

ولكن عبد الكريم اتخذ موقفًا مختلفًا تمامًا؛ حيث أيد وجهة نظر عثمان معللاً موقفه بأن دراسة أى حدث تاريخى تتطلب مرور فترة من الزمن تتيح دراسة متأنية للوثائق الخاصة به(١٦٥)، وانضم آخرون إلى المناظرة والجدل حول تلك القضية، فشفيق غربال، الذى تقاعد وانسحب من الحياة العامة، أعلن أن كل الأحداث التاريخية تقبل الدراسة شريطة أن تكون مكتملة(١٦٦). ومن ناحية أخرى فإن محمد صبرى، كان هو الآخر يؤيد رأى عثمان(١٦٧). وخلاصة القول فى تلك القضية هو؛ أن سعى عثمان لتقييد مجال دراسة الأحداث التاريخية، لم يلق نجاحا ملحوظًا، فى الوقت الذى غير فيه عبد الكريم من موقفه حول هذه القضية، ذلك لأن بعض طلابه قاموا بالكتابة حول قضايا تاريخية معاصرة(١٦٨). واستمرت الدوائر الأكاديمية ولفترة طويلة، فى مناقشة الفترة التى يتسنى للمؤرخ بعدها كتابة الأحداث التاريخية، ففى مؤتمر بجامعة القاهرة حول تطوير طرق البحث التاريخى عام ١٩٩٢ قال سعيد عاشور أحد مؤرخى التاريخ الوسيط: "فى دراستنا للتاريخ الحديث يجب ألا نتعامل مع آخر ٤٠ أو ٥٠ عامًا مضت، وذلك لأن كثيرًا من الوثائق المهمة ما زالت مختفية، والمؤرخ مثل غيره من البشر له ما يحب وما يكره، كما أنه عرضة للعديد من المؤثرات التى ربما تؤثر على تسجيله للأحداث التاريخية المعاصرة، فوجهة نظره قد لا تتسم بالدقة ولا الموضوعية، فالأحداث التى نشهدها الآن فى الحاضر سوف تكون فى المستقبل جزءا من التاريخ، أما اليوم فهى ليست تاريخًا بالمعنى الحقيقى للكلمة"(١٦٩).

فئة أكاديمية أكثر تنوعاً: الطبقة والمرأة

لا شك أن التغيرات والتحولات السياسية والاجتماعية التى حدثت أثناء عهد جمال عبد الناصر، قد أدت إلى تغييرات فى العاملين بأقسام التاريخ فى الجامعات، فالتوسع فى التعليم العام وإعادة تنظيمه بعد عام ١٩٥٢، جعل التعليم العالى متاحًا لعدد كبير من المصريين، وفى الفترة ما بين عامى ١٩٥٢ و١٩٧٢، زاد عدد الطلاب فى أقسام الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية ثلاثة

أضعاف[١٧٠]. فجامعتا القاهرة وعين شمس ظلتا الجامعتين المهيمنتين باعتبارهما مركزين ثقافيين للبحث الأكاديمى فى تاريخ مصر المعاصر. ولكن ظهرت على الساحة جامعتان أخريان، جامعة الإسكندرية؛ التى ركزت على دراسة الفترة العثمانية، والجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ وهى إحدى الجامعات الخاصة، وهما الجامعتان اللتان قدمتا برامج دراسية تكميلية للبرامج الدراسية التى تدرس فى جامعتى القاهرة وعين شمس، دون أن يكون هناك تعارض بين البرامج فى الطرفين[١٧١]. وفى فترة السبعينيات زاد عدد الطلاب الذين يدرسون بالجامعة، الأمر الذى أدى إلى توسيع النظام الجامعى، ففى غضون خمس سنوات فقط، تم افتتاح ست جامعات جديدة تعرض برامج دراسية فى التاريخ الحديث، وهى جامعة أسيوط (فرع سوهاج) عام ١٩٧١[١٧٢]، وجامعة طنطا (١٩٧٢) وجامعة المنصورة (١٩٧٣) وفرع لجامعة الزقازيق فى بنها (١٩٧٤) وجامعة المنيا (١٩٧٦) وجامعة المنوفية (١٩٧٦).

وفى الواقع فإن المناصب الأكاديمية فى الجامعات الأصغر كانت أقل أهمية من مثيلاتها فى الجامعات الأكبر، وهى القاهرة وعين شمس، ولكن التوسع فى فرص العمل الأكاديمى، قد شهد تغيرًا ملحوظًا مع تغير الطبقة الاجتماعية للمؤرخين المصريين، فقبل عام ١٩٥٢ كان أغلب المؤرخين الأكاديمين ينحدرون من طبقات متوسطة أو طبقات عليا، فشفيق غربال كان من عائلة تجارية، ومحمد رفعت كان من عائلة تركية أرستقراطية، ووالد أحمد عزت عبد الكريم كان يعمل بوزارة التربية والتعليم، كما انحدر معاصره وزميله عبد الحميد محمد البطريق من عائلة تجارية بالزقازيق[١٧٣]، وصلاح العقاد (١٩٢٩- ١٩٩٤) أحد مؤرخى الجيل الجديد، كان من أصل برجوازى[١٧٤]، كما أن بعض المؤرخين كانوا من أصول أقل تواضعا، فأحمد عبد الرحيم مصطفى كان من عائلة تنتمى للطبقة المتوسطة بسوهاج، ووالد محمد أنيس كان يعمل فى ترميم المساجد قبل مرور عائلته بظروف مادية صعبة أثناء فترة الكساد التجارى فى الثلاثينيات[١٧٥]، ولكن بشكل عام نلاحظ أن أغلب المؤرخين كانوا من عائلات ميسورة الحال. ومع بداية

السبعينيات، شكل طلاب من الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة جيلاً جديداً من المؤرخين؛ فعبد العظيم رمضان كان من خلفية بروليتارية، فقد مارس العمل بنفسه لفترة من الوقت ثم عمل بدراسة التاريخ فى مرحلة متأخرة من حياته، كما عمل والد رؤوف عباس فى سكك حديد مصر، وكانت أسرة على بركات ذات أصل ريفى[١٧٦]، ذلك أن السياسة الحكومية فى الستينيات، كانت تدعم هذا الحراك الاجتماعى، وفى هذا الإطار؛ وقد شعر عبد الخالق لاشين أن ترشيحه للدراسات العليا فى الخارج قد عطلته الحكومة لأنه لم يكن من أصول اجتماعية ذات بال[١٧٧](*) ويذكر لنا رؤوف عباس معلقًا على الجيل الجديد من المؤرخين المصريين قائلا: "لقد كانوا جميعا من الطبقة البرجوازية التى عبرت عن أفكار وطموحات وأحلام وأهداف هذه الشريحة من الطبقة المتوسطة"[١٧٨].

ولقد أثرت التغييرات فى السياسة التعليمية فى فرص التدريب الأكاديمى المتاحة لطلاب التاريخ، فمنذ عام ١٨٢٦، عندما سافر الطهطاوى لباريس، تم إرسال الكثير من الطلاب المصريين لأوربا فى بعثات تعليمية. ورغم انحسار هذا الاتجاه فيما بين الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ والحرب العالمية الأولى، فقد تم استئنافه واستمر على يد طه حسين الذى تخرج فى جامعة السوربون وصار بعد ذلك وزيرا للمعارف[١٧٩]. ومع تغير النظام السياسى فى ١٩٥٢؛ لم يتم استدعاء الطلبة المبعوثين بالخارج، ولكن سياسة الحكومة المصرية بعد ذلك شجعت دراسة الطلاب فى المجالات التقنية والعلمية أكثر من المجالات النظرية والإنسانية عند الدراسة بأوربا[١٨٠]؛ فأحمد عبد الرحيم مصطفى، الذى اتجه نحو جامعة لندن بعد وصول الضباط الأحرار للسلطة بأسبوعين، ربما كان آخر المؤرخين الذين تم إرسالهم للخارج من أجل الدراسة. ثم صار النموذج الذى وضعه أحمد عزت عبد الكريم - الذى كان نتاجًا للنظام الجامعى المصرى -

(*) لأن بعثته كانت تابعة لوزارة الخارجية التى لم تحترم القانون بالنسبة له ولشابين آخرين معه. (المراجع).

النموذج الأساسى من فترة الخمسينيات للمؤرخين الأكاديميين اللاحقين[١٨١]، فوجود برنامج متكامل من الدراسات العليا فى التاريخ الحديث بمصر؛ وفر الكثير من تعقيدات السفر ونفقاته، وروج لدراسة التاريخ بمصر وجعلها تجذب الكثير من الدارسين، فى الوقت الذى مارس فيه الحاصلون على درجات جامعية من أوروبا فى الأربعينيات وفى بداية الخمسينيات تأثيرًا واضحًا فى الجامعات حتى فترة السبعينيات.

وعلى الرغم من توافر فرص التعليم الأكاديمى؛ صارت أقسام التاريخ بالجامعات مجالاً قاصرًا فقط على الذكور، فمنذ القرن التاسع عشر، وقفت الاتجاهات الاجتماعية والمؤسسات حائلاً أمام التطور التعليمى والمهنى للمرأة المصرية، فبعض المدارس الخاصة بدأت تقدم تعليمًا للإناث من منتصف القرن التاسع عشر، وبعد افتتاح المدرسة السيوفية عام ١٨٧٣، بدأت المدارس الحكومية تفعل نفس الشىء، ففى العقود التى تلت ذلك تم إنشاء المدارس والكليات والمعاهد للإناث تدريجيًا، ويأتى فى مقدمة تلك المدارس المدرسة السنية عام (١٨٨٩)، وقسم البنات فى مدرسة عباس الابتدائية بالقاهرة عام (١٨٩٥)، ومدرسة ابتدائية للبنات فى الفيوم عام (١٩٠٩)، كما تم إنشاء معاهد لتدريب الإناث قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى فى كل من المنصورة، وبولاق بالقاهرة، والإسكندرية[١٨٢]، ولكن كل تلك المحاولات كانت غير كافية لتعليم المرأة؛ إذ ظلت معدلات تعليم المرأة منخفضة، ففى عام ١٩٠٧ كان ١٪ فقط من السيدات المصريات يجدن القراءة والكتابة مقارنة بـ١٣٪ من الرجال، ولكن هذه النسبة تحسنت كثيرًا فى عقود لاحقة، فبحلول عام ١٩٥٢، كان ١٤٪ من السيدات المصريات يجدن القراءة والكتابة مقابل ٣٩ ٪ من الرجال[١٨٣]، واعتمادًا على تلك الأرقام والنسب، لا يبدو غريبًا إذا قلنا إن دخول المرأة للدوائر الأكاديمية والمنتديات الدراسية كان محدودًا.

وبالإضافة لذلك كانت هناك أيضا بعض العوائق المؤسساتية، ففى بداية القرن العشرين، لم يقبل الأزهر ولا دار العلوم السيدات، ولم تُتحْ للمرأة الفرصة فى التعليم

الجامعى إلا مع افتتاح الجامعة المصرية الأهلية عام ١٩٠٨[١٨٤]، ففى هذا العام كانت هناك إحدى وثلاثين سيدة جئن إلى الجامعة لتلقى المحاضرات، وربما كانت ثلاث منهن فقط مصريات، وفى العام التالى أنشئ قسم للسيدات ترددت عليه سيدات الطبقة الراقية تحت إدارة وتوجيه "ميل كوفريه ـ Couvreur .Mill A ـ وقامت "نبوية موسى" بإلقاء المحاضرات عن مكانة المرأة فى تاريخ مصر القديم والحديث، واستمر تطوير المناهج بهذا القسم حتى مايو من عام ١٩١٢، عندما أغلق بسبب بعض الاعتراضات التى كانت قائمة على حساسيات دينية، ذلك لأن سيدات أوروبيات وغير مسلمات قد ترددن على هذا القسم بالجامعة.

وعلى الرغم من الإجراءات الدستورية الجديدة التى تمت عام ١٩٢٣، وإعادة تأسيس الجامعة المصرية بوصفها مؤسسة حكومية عام ١٩٢٥، لم تنل المرأة حظها فى هذا المناخ السياسى المنتعش فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى، وقد أظهرت العوائق الاجتماعية التى واجهتها النساء بوطنهن المصرى ضرورة مواجهة قضية الدراسة بالخارج قبل السماح لهن بالقبول فى الجامعة بالقاهرة عام ١٩٢٩[١٨٥]، ولكن كان هناك ازدياد فى أعداد النساء بشكل ثابت؛ ففى عام ١٩٣٣ تخرجت أول سيدة من كليات الآداب والحقوق، وفى غضون عامين بلغ عدد الدارسات من الإناث ١٧٣ طالبة، التحق أكثر من نصفهن بكلية الآداب[١٨٦]، وفى عام ١٩٣٧ أصبحت سهير القلماوى، أول امرأة مصرية تحصل على درجة الماجستير، كما كانت أول امرأة تحصل على درجة الدكتوراة عام ١٩٤١، عن عملها فى مجال الأدب العربى[١٨٧]. وفى ظل النظام السياسى الذى جاء بعد عام ١٩٥٢، استفادت النساء من الفرص التعليمية المتاحة لهن. ففى عام ١٩٥٣، قبلت النساء بدار العلوم، وبعدها بثلاث سنوات تحول معهد تدريب المعلمات إلى كلية البنات بجامعة عين شمس، وقبل الأزهر الطالبات بعد إنشاء كلية خاصة للبنات فى عام ١٩٦٢، وبحلول عام ١٩٨٣، شكلت النساء ثلث الأعداد المقبولة بالكليات،

كما كان هناك تحول مهم من دراسة الإنسانيات إلى دراسة العلوم، إذ كانت النسبة ٣٢٪ من النساء عام ١٩٥٢ وبلغت ٧٥٪ عام ١٩٧٢[١٨٨].

ونتيجة لتلك التطورات؛ شهد تعيين المرأة بالمناصب التدريسية والأكاديمية ازديادًا ملحوظًا، فكانت نبوية موسى أول امرأة تعمل مديرًا لمدرسة البنات بالفيوم عام ١٩٠٩، ثم ألقت المحاضرات بعد ذلك بالجامعة المصرية الأهلية. وجاء تعيين زينب حسن كعضو هيئة تدريس بقسم الكيمياء بالجامعة ليعلن عن دور جديد للمرأة[١٨٩]، وبالتدريج صارت السيدات معلمات وأكاديميات موثوقًا ومعترفًا بهن، وفى عام ١٩٣٧، تم تعيين عدد من النساء فى كلية الآداب اللائى تخرجن فيها، وفى الفترة ما بين عامى ١٩٣٨ و١٩٤١، عملت كريمة السعيد بوزارة المعارف مفتشة لمادة التاريخ بمدرسة البنات، ثم عملت فى الستينيات نائبًا لوزير التربية والتعليم. ووقف اتجاه بعض المديرين حائلاً أمام تعاظم دور المرأة خاصة المتزوجات منهن. وعلى الرغم من ذلك شغلت كلٌّ من سهير القلماوى فى الخمسينيات بجامعة القاهرة، وفاطمة سالم سيف بجامعة الإسكندرية، وعائشة عبد الرحمن بجامعة عين شمس؛ مناصب جامعية فى كليات الآداب التى عملن بها[١٩٠].

وفى أقسام التاريخ بالجامعات كانت فرص عمل المرأة أكثر تضاؤلا، فلم يوافق أحمد أمين، عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة فى ذلك الوقت، على تعيين درية شفيق بعد عودتها إلى مصر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وقد يعود ذلك إلى تناقض من جانب بعض الشخصيات، ولكنه يدل فى نهاية الأمر على العوائق التى واجهتها المرأة[١٩١]، فبحصولها على الدكتوراه من جامعة السوربون بفرنسا، عملت درية شفيق مدرسة ثم مفتشة بوزارة المعارف. وكانت أول امرأة مصرية تشغل منصبًا أكاديميًا باعتبارها مؤرخة بمصر هى زينب عصمت راشد (١٩١٩-١٩٩٥)، وقد تأثرت كثيرا بأستاذها غربال، وحذت حذو المؤرخين المحدثين المصريين حين ذهبت لجامعة ليفربول، وهناك تخصصت فى أوائل تاريخ أوربا

الحديث عملاً بنصيحة أستاذها[١٩٢]، وبحصولها عام ١٩٤٩، على رسالة الدكتوراه التى كان عنوانها "صلح باريس ١٧٦٣" شغلت منصبًا فى قسم التاريخ بجامعة عين شمس فى العام التالى، وظلت هناك حتى عام ١٩٦٣، عندما قبلت منصب عميد كلية البنات، والتى أنشئت حديثًا بجامعة الأزهر، وفى عام ١٩٧٧، تركت جامعة الأزهر لتصبح مديرة بمركز الدراسات الجامعية بجامعة الرياض فى الفترة من ١٩٧٧ ـ حتى١٩٨٠[١٩٣]. وهناك سيدة أخرى كانت من الرعيل الأول وهى "سيدة إسماعيل الكاشف" التى عملت أستاذا لتاريخ أوائل العصر الإسلامى بكلية البنات جامعة عين شمس.

وأثناء فترة الستينيات وبداية السبعينيات، التحق كثير من السيدات المصريات والعرب بالدراسات العليا فى أقسام التاريخ بجامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية. وفى بداية السبعينيات حصل عدد كبير منهن على درجة الدكتوراه فى التاريخ الوسيط [١٩٤]. وكانت أول سيدة تحصل على درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث من مصر، سورية وهى "ليلى الصباغ"[١٩٥]، فى حين كانت "ليلى عبد اللطيف أحمد" أول سيدة مصرية تحصل على الدكتوراه، وذلك من جامعة عين شمس عام ١٩٧٥، تحت إشراف أحمد عزت عبد الكريم، وتلتها كل من لطيفة محمد سالم بجامعة القاهرة تحت إشراف محمد أنيس عام ١٩٧٩، ثم نوال عبد العزيز راضى، وآمال كامل بيومى السبكى.

وقد استفاد هذا الجيل الصاعد من فرص العمل التى فتحها التوسع فى النظام الجامعى، فقد تعدى حدود كليات البنات ليشمل الجامعات الإقليمية؛ ففى عام ١٩٧٥، شغلت أميمة محمد صابر البغدادى منصب مدرس مساعد فى التاريخ الحديث بجامعة طنطا. ومنذ ذلك الحين عينت كل من لطيفة محمد سالم وآمال كامل بيومى السبكى فى قسم التاريخ بجامعة الزقازيق فرع بنها، وشغلت ليلى عبد اللطيف أحمد منصبا فى كلية البنات بالأزهر، كما شغلت نوال عبد العزيز راضى منصبًا فى جامعة القاهرة فرع الخرطوم، ثم شغلت الأخيرة

منصبًا بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة. واستمرت السيدات فى شق طريقهن فى شغل مناصب أكاديمية بأقسام التاريخ المختلفة، على الرغم من أن المناصب والوظائف المهمة فى الجامعات الكبيرة قد سيطر عليها الرجال؛ فزبيدة محمد عطا شغلت منصب عميد كلية الآداب بجامعة حلوان وهى متخصصة فى التاريخ، وفاطمة علم الدين شغلت منصب رئيس قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، ومن المحتمل أن الجيل التالى من السيدات، لن يحققن تقدما مثل الجيل السابق(١٩٦).

وأثناء ذلك كانت هناك مجموعة أصغر من المؤرخات اللاتى تبنين اتجاهًا أكاديميا بديلا عن الاتجاه الرسمى؛ وذلك لأنهن درسن فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة وهى إحدى الجامعات الخاصة، وكانت إيفا حبيب المصرى أول طالبة تلتحق بالجامعة الأمريكية عام ١٩٢٨، ثم صارت عضوًا بارزًا ونشطًا فى الحركة النسوية ومحررة فى جريدة "المصرية". وبعد ذلك ظهرت "عفاف لطفى السيد" مارسوه، التى تخرجت فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة واستكملت دراساتها العليا فى الولايات المتحدة، وأكملت الدكتوراه بجامعة أكسفورد عام ١٩٦٣. ثم شغلت بعد ذلك منصبًا أكاديميا فى جامعة ولاية كاليفورنيا بلوس أنجلوس: UCIA، بالولايات المتحدة لسنوات طويلة، كما قامت بنشر عدد كبير من الدراسات(١٩٧)، ومن بين خريجات الجامعة الأمريكية بالقاهرة أيضا "نيللى حنا" التى أرخت لفترة العصور الوسطى والفترة العثمانية، و"أميرة سنبل الأزهرى" مؤرخة التاريخ الحديث، التى تعمل الآن بجامعة جورج تاون، وكانتا قد حصلتا على درجات جامعية من الخارج(١٩٨)، كما قامتا بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى فترات حديثة.

ومن بين المحكات التى يمكننا الاعتماد عليها لمعرفة تأثير النساء المؤرخات، هو مشاركتهن فى المؤتمرات الأكاديمية؛ ففى السبعينيات كان للمؤرخات العربيات دور أكثر وضوحًا من المصريات، ففى سيمنارين متتابعين عقدا بجامعة عين

شـمس فى عـامـى ١٩٧٦، ١٩٧٧، كـانت هـنـاك خـمس سـيـدات فـقـط من إجـمـالـى خمسين مشاركًا، اربع منهن كن غير مصريات [١٩٩]، كما أكد الكتيب الذى ظهر فى الذكرى العشرين لهذا السيمنار (سيمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بجامعة عين شمس١٩٧٥): أن دور المؤرخات مازال محدودا، فورد به أن هناك سيدة واحدة فقط من إجمالى ٣٢ من المؤرخين الأكاديميين، وواحدة من بين ٢٦ من حملة الدكتوراه المهتمات بحضور السيمنار بشكل منتظم [٢٠٠]. وفى مؤتمرين عقدا بعد ذلك بمصر حول كتابة تاريخ مصر الحديث، لم يكن هناك ظهور ملحوظ للعنصر النسائى. وفى المؤتمر الذى عقد عام ١٩٨٧، ظهرت اثنتان فقط من المشاركين وهما نجوى خليل وعزة وهبى، ولكن لم تكن أى منهما من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة[٢٠١]. وفى عام ١٩٩٥، شاركت ثلاث سيدات فى المؤتمر الذى عقد حول تطور دراسة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، خلال ربع القرن السابق على تاريخ عقد المؤتمر ولم تكن أيا منهن ممن يعملن بالجامعات المصرية الحكومية[٢٠٢].

وعلى الرغم من أن الخلفية الاجتماعية للمؤرخ الأكاديمى فى مصر قد تغيرت ببطء، كما كان تغير جنس المؤرخ، سواء كان رجلاً أم امرأة أقل بطئًا؛ فإن التغير الطبيعى للجامعة وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة للتغيرات السياسية؛ قد أدى لظهور حركة جديدة، فإن تقاعد عزت عبد الكريم باعتباره أستاذًا للتاريخ الحديث فى جامعة عين شمس فى ١٩٦٩، وأفول نجم محمد أنيس، كان إيذانا بنهاية بروز وسيطرة اثنين من كبار المؤرخين فى فترة الستينيات؛ وإن ظلا نشيطين فى المجال الأكاديمى، فعبد الكريم ظل يشارك فى سمينار التاريخ وفى مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه، ومن ناحية أخرى قام أنيس بالتدريس فى جامعات مختلفة فى العالم العربى. ولكن حقبة السبعينيات شهدت ظهور عدد من المؤرخين اللامعين منهم: أحمد عبد الرحيم مصطفى، الذى خلف، بعد أن حصل على الدكتوراه من جامعة لندن، عبد الكريم فى إدارة سيمنار التاريخ بجامعة عين

شمس، وكان قد عمل نائبًا له لسنوات طويلة. وإذا كان عبد الكريم قد امتاز بالنزعة الليبرالية، فإن مصطفى مال سياسيا نحو اليسار؛ ففى أثناء الستينيات كان عضوا فى الاتحاد الاشتراكى العربى، ونتيجة لتأثره بسلوك الحكومة الذى اتصف بالخداع عقب هزيمة ١٩٦٧، سافر إلى العراق حيث شغل منصبًا فى جامعة الموصل هناك، ثم عاد لجامعة عين شمس فى عام ١٩٧٠، ليصبح رئيسا لقسم التاريخ ثم وكيلا للكلية، ولكن فترة تأثيره لم تدم طويلاً وذلك لقبوله العمل بجامعة الكويت عام ١٩٧٣، والتى ظل بها حتى عام ١٩٨٧[٢٠٣]، وكانت أحداث المظاهرات التى قام بها الطلاب عامى ١٩٧٢- ١٩٧٣، هى التى دفعته لقبول العمل بجامعة الكويت، وعلى الرغم من أن مصطفى ظل يحتفظ رسميا بمكانته فى جامعة عين شمس حتى عام ١٩٧٧، فإن عبد العزيز نوار المتخصص فى تاريخ العراق أصبح رئيسًا لسيمنار التاريخ بالكلية.

ومثل مصطفى فإن كثيرًا من المؤرخين، بل وكثير من الطلاب الذين عاصروا عهد عبد الناصر، تأثروا كثيرًا بالفكر الماركسى وقد انضموا إلى صفوف اليسار، ولكن بدرجات متفاوتة؛ فطلاب فترة الستينيات الذين تأثروا بهذا الاتجاه والذين جاءوا من خلفية مماثلة، صاروا مؤرخين لامعين فى فترة السبعينيات. فعاصم الدسوقى، وهو أحد خريجى عين شمس، كان قد درّس فى المؤسسة الثقافية العمالية، وهى المنظمة التى عملت على تعليم الطبقة العاملة، ففى تلك المنظمة ألقى العديد من المحاضرات للعاملين بها، كما خطب أمام العمال فى المصانع[٢٠٤]. وكان يجمع عاصم الدسوقى بعلى بركات، وهو أحد طلاب أنيس بجامعة القاهرة، اشتراكهما فى منظمة الشباب الاشتراكى، وكانا من الأعضاء النشطين، فى جناح الشباب فى الاتحاد الاشتراكى العربى. وفى أثناء فترة حكم السادات، استمر كل من الدسوقى وبركات، بالإضافة لعبد الخالق لاشين ورءوف عباس - وجميعهم من الذين ولدوا فى الفترة من (١٩٣٨ حتى ١٩٣٩) - فى ولائهم ولو بدرجات متفاوته للفكر الماركسى، وكذلك فى عضويتهم لحزب المعارضة

اليسارية والمعروف بحزب التجمع، كما استمروا فى الكتابة فى صحف اليسار الحزبية.

استفاد مؤرخون آخرون من المناخ السياسى المنفتح لينطلقوا فى اتجاهات مختلفة، فقد عاد محمد أنيس ليلعب دورًا فى تأسيس حزب الوفد الذى أعيد تكوينه عام ١٩٧٨، وبعدها بستة أشهر قدم استقالته اعتراضًا على دخول الحزب فى تحالف انتخابى مع الإخوان المسلمين، تلك الجماعة الإسلامية التى أدرجت ضمن مبادئها مثلاً علمانية[٢٠٥]، كما انضم صلاح العقاد، أستاذ التاريخ الحديث بكلية البنات بجامعة عين شمس، إلى حزب الوفد ورأس لجنة الشئون العربية واستمر فى كتابة عموده الثابت فى جريدة الحزب حتى وفاته عام ١٩٩٤[٢٠٦]. كما ابتعد مؤرخون آخرون عن تيار الأحزاب وفضلوا أن يلعبوا دورًا أكثر تكنوقراطية مستفيدين من خبرتهم فى خدمة الحكومة؛ فقام يونان لبيب رزق المولود فى ١٩٣٣، الأستاذ بجامعة عين شمس، بتمثيل الحكومة فى عدد من المناسبات، أكثرها أهمية كان دوره فى لجنة طابا لحل النزاع القائم حولها بين مصر وإسرائيل، ثم مثل الحكومة فى مؤتمر مدريد فى عام ١٩٩١[٢٠٧].

وكان عبد العظيم رمضان، أحد طلاب أنيس اللامعين، المولود فى ١٩٢٥، وقد تميز بخطابه السياسى المتقلب؛ ففى السبعينيات كان من كبار مؤسسى حزب التجمع، وفى نفس الوقت عرف رمضان بتأييده لمبادرة السادات لعقد مؤتمر كامب ديفيد، وذلك عندما حدث انشقاق فى الحزب بشأن العلاقات مع إسرائيل، وكذلك كان من بين الذين عرفوا بتأييدهم للمبادرة مع كل من لويس عوض وعبد الرحمن الشرقاوى وآخرين. واستمرت عضويته بالحزب حتى استقال على إثر الهجوم الشديد الذى شنه صلاح عيسى ضده، كما استقال معه بعض المؤيدين فى عام ١٩٨٥[٢٠٨]. ومنذ ذلك الحين انتهج رمضان مسارا يجمع بين سياسة حزب الوفد المعارض وبين الحكومة، كما كان وجها إعلاميا لامعا فى

العديد من وسائل الإعلام[٢٠٩]، ومنها كتابته العمود الطويل حول تاريخ حزب الوفد الذى كان ينشر فى جريدة الحزب، بالإضافة للكتابة بصورة مستمرة فى عدد من الجرائد والمجلات الحكومية، مثل أكتوبر والجمهورية، والذى تم تجميع ما كتبه فى هذه الجرائد والمجلات الحكومية فى شكل كتب[٢١٠]. ومنذ عام ١٩٨٦ عمل رمضان رئيسا لتحرير سلسلة "تاريخ المصريين"؛ تلك السلسلة التاريخية التى ظهرت فى ذلك الوقت، ثم عين بعد ذلك فى عدد من اللجان الصحفية والأكاديمية، وفى عام ١٩٨٩، أصبح عضواً فى مجلس الشورى، وتلك العضوية فى حقيقة الأمر هى التى سببت لأعماله الانتشار الواسع.

وهكذا صارت صفحات المجلات الإخبارية والثقافية مثل روز اليوسف والهلال والمصور والأخبار، حقلا لإسهامات هؤلاء المؤرخين الأكاديميين، فقد تحمسوا لمناقشة العديد من القضايا السياسية الساخنة مثل: الديون الخارجية المصرية وطرق تطوير وتحديث الصناعة وقضايا الانتخابات[٢١١]. كما أثار قرار السادات بالذهاب إلى القدس، ثم توقيعه معاهدة كامب ديفيد؛ جدلا واسعا اشترك فيه كثير من المؤرخين؛ فصلاح العقاد وعبد العظيم رمضان أيدا تلك الخطوة، فى حين عارضها الكثير وخاصة من اليساريين، وأخيراً دفعهم اندلاع النزاعات الطائفية بين المسلمين والأقباط إلى التعليق عليها والكتابة عنها. ولكن أصواتهم لم تظهر جلية[٢١٢]. وهذه الظاهرة العامة تبين أن المؤرخين الأكاديميين ما زالوا يقومون بدور المثقفين النشطاء الذين يهتمون، ليس فقط بالقضايا التاريخية، ولكن بالقضايا السياسية أيضا، ومع ذلك فإن هذا لا يجعلنا ننسى أن أدوارهم تلك ليست كأدوار غيرهم مثل محمد أنيس فى الستينيات.

مهنة منظمة

جاء إنشاء الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ليبين نضج واكتمال المكانة المهنية للمؤرخ الأكاديمى؛ فقد اهتمت هذه الجمعية بالمناقشات والبحث التاريخى، فشفيق غربال رأى ضرورة إنشائها عندما كانت القاهرة والإسكندرية هما

الجامعتين الحديثتين بمصر، ففى يوليو عام ١٩٤٥، كان غربال الأب الروحى لتلك الجمعية التى أنشئت تحت رعاية وزارة المعارف[٢١٣]، إلا أن عدد المؤرخين فى هذا الوقت كان لا يزيد على حفنة قليلة، ومن ثم اعتمدت الجمعية فى ذلك الوقت على المتخصصين من مجالات مختلفة ذات الصلة بالتاريخ، وكذلك اعتمدت على الهواة المهتمين؛ فكانت خطوة مهمة فى سبيل الاعتراف بمكانة مهنة الكتابة التاريخية ودورها. وعند إنشائها أطلق عليها "الجمعية الملكية للدراسات التاريخية"، الاسم الذى كان يعكس لمسة متحفظة، واهتمت الجمعية بجمع الوثائق والمذكرات والمواد الأرشيفية ذات الصلة بالتاريخ المصرى، كما كانت مهتمة بنشر الكتابات التاريخية وتنظيم المؤتمرات والمحاضرات.

ولقد اشترك فى عضوية هذه الجمعية عدد من الدارسين اللامعين وعدد من الشخصيات العامة. وعمل محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ رئيسا لها، وكان شفيق غربال نائبًا للرئيس، وضم المجلس الإدارى الأول للجمعية بعض الشخصيات الأكاديمية أمثال: إبراهيم نصحى قاسم، أستاذ التاريخ اليونانى والرومانى، ومصطفى عمرو نائب رئيس الجامعة، وهما من جامعة القاهرة، ومحمد رفعت وعزيز سوريال عطية من جامعة الإسكندرية، وبعض الدارسين الأجانب المقيمين فى مصر مثل جاستون فييت وايتين دوريتون عالم الآثار[٢١٤]، ومن الشخصيات السياسية كان "محمد حسين هيكل"، الذى صار بعد ذلك رئيسًا لمجلس الشيوخ، ورئيسا لحزب الأحرار الدستوريين، وأحد الكتاب البارزين، ومحمد حلمى عيسى باشا، تلك الشخصية الملكية السياسية غير الوفدية، والذى عمل وزيرًا للمعارف فى وزارة إسماعيل صدقى، وقد تشابهت عضوية الجمعية مع غيرها من الجمعيات الأخريات، مثل "المعهد المصرى" ولكنها اختلفت فى اشتمالها على عدد كبير من المصريين وعدد أقل من الصفوة. ومع مرور الوقت زاد عدد الأعضاء فى هذه الجمعية، ففى عام ١٩٤٩، كان عدد الأعضاء بها ١٤٠ عضوًا، ثم ارتفع العدد ليصبح ٢٥٠ عضوًا عام ١٩٥١[٢١٥]. ومثل غيرها من

الجمعيات والهيئات العلمية، بعد عام ١٩٥٢، تطورت الجمعية حتى صارت العضوية بها متاحة لكل المصريين، وليست قاصرة فقط على الشخصيات البارزة اجتماعيا[٢١٦]، وبحلول فترة التسعينيات وصل عدد أعضائها إلى ما يزيد على ٣٠٠٠ عضو.

وفى عام ١٩٤٨، بلغ عدد الكتب فى مكتبة الجمعية نحو ٤٠٠٠ كتاب، ثم فى العام التالى صدرت المجلة الخاصة بالجمعية، وهى "المجلة التاريخية الملكية" باللغتين العربية والإنجليزية، كما نشرت الجمعية العديد من الكتابات التاريخية التى عكست الاهتمامات التى شغلت المدرسة الملكية[٢١٧]. وبعد عام ١٩٥٢ تغير اسم المجلة إلى "المجلة التاريخية المصرية"، ثم عمل شفيق غربال رئيسًا للجمعية وظل فى هذا المنصب حتى وفاته، وتبعه عزت عبد الكريم فى نفس المنصب ليظل فيه لمدة عشر سنوات. ولسنوات طويلة ظل المقر المتواضع للجمعية ومكتبتها بشارع البستان بالقرب من ميدان طلعت حرب رمزًا للمهنة، وشهد هذا المكان العديد من المناقشات حول العديد من الموضوعات، وعلى سبيل المثال اجتمع عدد من المؤرخين عام ١٩٦٥ لمناقشة جدوى الميثاق الوطنى لدراسة التاريخ المصرى. وعلى الرغم من زيادة العضوية فى هذه الجمعية، فقد تعرضت للأزمات المالية فى منتصف التسعينيات؛ الأمر الذى دفع وزارة الثقافة لزيادة المنحة السنوية إلى خمسة أضعافها حتى أصبحت ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى[٢١٨]، ثم جاءت مساعدة لم تكن متوقعة تمامًا من حاكم الشارقة الشيخ سلطان القاسمى، خريج قسم التاريخ فى إكستر ودرهام بإنجلترا، حين مول إنشاء مقر جديد للجمعية فى مدينة نصر فى مايو ٢٠٠١[٢١٩]. وعلى الرغم من أن الجمعية ما زالت تمر بضائقة مالية؛ فإنها مازالت تعد مركزًا للتفاعل الأكاديمى، فبالإضافة لقيامها بإعطاء رواتب ثابتة لعدد قليل من العاملين بها وإدارة مكتبة تحتوى على ما يربو على ٨٠٠٠ كتاب؛ تقوم الجمعية بعقد سيمنارات أسبوعية وإقامة محاضرات بشكل دورى، كما تشرف على عقد مؤتمرات سنوية. وقد انضم لمجلة الجمعية حديثًا مجلتان

أكاديميتان فى مجال التاريخ وهما مجلة "المؤرخ المصرى"، والتى ينشرها قسم التاريخ بجامعة القاهرة منذ ١٩٨٨، ومجلة "قضايا تاريخية"(*) والتى يحررها محمود متولى بجامعة المنيا، ثم انتقلت بعد ذلك إلى جامعة قناة السويس ببورسعيد(٢٢٠).

وعلى عكس الأسلوب المتحفظ نوعًا الذى تميزت به الجمعية التاريخية، وكذلك الإمكانات المادية المحدودة، قدم "اتحاد المؤرخين العرب" نموذجًا مختلفًا؛ فقد جاء قرار إنشاء اتحاد المؤرخين العرب بعد المؤتمر الذى عقد فى بغداد فى مايو عام ١٩٧٤، ليكشف عن أن دور هذا الاتحاد كان خليطًا من النشاط الأكاديمى والسياسى، فمن البداية كان هذا الاتحاد مشروعًا عراقيًا، وكان أول رئيس له هو حسين أمين الذى ترأس بعد ذلك الجمعية التاريخية العراقية، والذى يلفت الانتباه حقًا، ذلك الدعم المادى الذى قدمته حكومة العراق لهذا الاتحاد، حيث وفرت ٤٠,٠٠٠ دينار عراقى للمساعدة فى إنشائه(٢٢١). وكان الهدف الأساسى الظاهر من وراء هذا الاتحاد هو نقل البحث التاريخى من أسر وجهة النظر القطرية المحدودة، إلى وجهة نظر قومية عريضة وشاملة(٢٢٢)، وفى الظاهر كان هذا الاتحاد متماشيًا مع المبادئ العربية التى صاغها جمال عبد الناصر، كما كان متسقا مع الأيديولوجيا البعثية. فمن خلال جولاته الكثيرة فى العالم العربى، حاول أمين حشد التأييد لهذا الاتحاد، واستمر العراق فى توفير الدعم المالى اللازم لعقد المؤتمرات، بالإضافة لإعداد برامج الأبحاث التى تتم فى هذا الاتحاد. وصار الاتحاد أكثر نشاطا تحت رئاسة مصطفى عبد القادر النجار العراقى الجنسية أيضا وأحد خريجى جامعة عين شمس، لكنه لم يكن مشهورا وقتها مثل سابقه، وإنْ صار معروفا مع مرور الوقت(٢٢٣).

وكان رد الفعل بين المؤرخين المصريين قويا، فعبد الكريم الذى كان يعد أعظم شخصية فى كتابة التاريخ المصرى، رفض فكرة الاتحاد، وذلك لأنه أضحى

(*) الاسم الصحيح هو مجلة «التاريخ والمستقبل». (المراجع).

سياسى الاتجاه، معتقدًا أن اتحادًا مثل هذا يجب أن يقوم على تعاون الجمعيات التاريخية القومية أكثر من اعتماده على جمعية بعينها. كما رأى البعض أن هذا الاتحاد لم يكن سوى نقطة انطلاق للنظام البعثى فى العراق[٢٢٤]. وشعر أحد المؤرخين المصريين البارزين فى ذلك الوقت، أن واحدا من الأهداف الرئيسية لهذا الاتحاد هو دعم شرعية النظام السياسى العراقى وأطماعه الإقليمية فى منطقة الخليج، وهذا الانطباع قد أكده حضور الرئيس صدام حسين لأحد مؤتمراته ومنحه الاتحاد ميدالية تذكارية[٢٢٥]. ولا شك أن هذه الآراء كان لها تأثيرها، ذلك لأن المصريين لم يشاركوا فى إدارة هذا الاتحاد، لا سيما فى ظل الدور الثقافى الذى كانت تلعبه مصر فى العالم العربى فى ذلك الوقت[٢٢٦]، وعلى الرغم من ذلك، فقد صار بعض المؤرخين المصريين أعضاء فيه، ومع نهاية حرب الخليج الأولى فى عام ١٩٩١، ظهرت حرب باردة بين الجمعيات التاريخية، وذلك مع إنشاء اتحاد منافس فى القاهرة بدعم من دول الخليج ودول أخرى تعادى الطموحات العراقية، وتم اختيار اثنين من المصريين ليشغلا منصب الرئيس ونائب الرئيس وهما: سعيد عاشور من جامعة القاهرة، وعبد العزيز نوار من جامعة عين شمس على التوالى[٢٢٧]. ولتسهيل الأمور طلبت الحكومة المصرية من أحمد عبد الرحيم مصطفى، الذى كان قد أشرف على مصطفى النجار وتربطه به علاقات طيبة؛ أن يقطع صلته بالاتحاد العراقى[٢٢٨]، ولكن كلا الاتحادين استمرا جنبًا إلى جنب.

وفى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية، صارت جامعتا القاهرة وعين شمس، المنارتين الأساسيتين فى كتابة تاريخ مصر الحديث، فكم الأعمال المنشورة لا يمكن أن تهمله أى دراسة أكاديمية فى الغرب. ولقد تبع ذلك التطور زيادة تأثر المؤرخين الأكاديميين بالأجواء والاهتمامات السياسية؛ فبينما لم يكن المؤرخون فى نهاية القرن التاسع عشر إلا نتاجا لرعاية الملكية، كان إنشاء نظام الجامعة الحديثة يمثل بداية ظهور تراث وإرث أكاديمى استقرت جذوره بعيدًا عن الدعم

الشخصى لفرد بعينه. فالمؤرخون المصريون الأكاديميون قد عبروا عن التيارات القومية فى ذلك الوقت، كما تفاعلوا مع الاتجاهات والقيادات الأيديولوجية السياسية المعاصرة، ذلك لأنهم حقًا مفكرون واعون بشئون السياسة ومشاركون فيها. وفوق كل ذلك فقد ارتبطت مصائرهم بمصير الدولة ودورها فى إنتاج ونشر خطاب قومى يعبر عن سيادتها.

* * *

الهوامش

١- انظر "التاريخ الشخصي"، لندن: هاميش هاميلتون، ١٩٨٣، ٢٥٦.

٢- انظر عمل كرابس، "تاريخ العالم"، ٢٠٩، وعمل عبد الخالق لاشين،" مصريات في الفكر والسياسة"، القاهرة: سيناء، ١٩٩٢، ١٩، واستعان شويرى في دراسته، "تاريخ العرب والدولة القومية"، بعام ١٩٢٠ باعتباره الفاصل بين المؤرخين الهواة والمحترفين.

٣- انظر دايفد أيلون، "الجبرتي المؤرخ"، في عمل لويس وهولت (محرر)،" عمل مؤرخي الشرق الأوسط"، ٣٩٢. انظر أيضا الآراء التي طرحها محمد أنيس والتي اقتبست في عمل كرابس، "تاريخ العالم"، ٤٣.

٤- انظر عمل دانيال كريسلوس (محرر) "مصر في القرن الثامن عشر، مصادر المخطوطة العربية"، كاليفورنيا: رجينا، ١٩٩١، خاصة المقالة التي أعدها جاك أيه كرابس، "علم كتابة التاريخ والمناخ السائد بالقرن الثامن عشر"، ٩ ـ ٢٤ جلبرت دلانوى: الأخلاق السياسية والمسلمين في مصر في فترة القرن التاسع عشر، المجلد ١ القاهرة: المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأوسط للآثار، ١٩٨٢، ٥ ـ ١٣.

٥- انظر كرابس في عمله "تاريخ العالم" ٥٢، للجبرتي باعتباره جزءًا من التقليد التاريخي للقرون الوسطى، ولكن كان يؤمن بأن الموضوعات التي تناولها عمله جملته في مقام أسمى، "كانت التجربة الفرنسية تختلف كثيرا عن أي شيء يعرفه المصريون من طبيعته إثارة الفكر وإعادة النظر في القيم." ويبدو أن ذلك لم يثر أحدا آخر.

٦- انظر كرابس، "تاريخ العالم"، ٤٨.

٧- يستشهد دايفد أيالون بالجبرتي، "الجبرتي المؤرخ وخلفيته"، انظر نشرة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية ٢٣ (١٩٦٠) ٢٢٠.

٨- انظر عمل أيالون "الجبرتي المؤرخ وخلفيته"، ٣٠-٢٢٩. كانت ملاحظات الجبرتي الإيجابية عن الفرنسيين متميزة على الرغم من أن عمله الأصغر "مظهر التقديس" كان ناقدا

للفرنسيين.انظر عمل كرابس، تاريخ العالم، ٨-٤٦، وكذلك عمل أيالون "الجبرتى المؤرخ وخلفيته"، ٢٢١ رقم ١.

٩- انظر عمل كرابس، "تاريخ العالم"، ٤٨.

١٠- انظر المرجع السابق، ٦١ رقم ٤. ومع ذلك انظر عمل أحمد عبد الرحيم مصطفى "محمد أنيس، مؤرخا ومناضلا" الذى يبدو أنه يؤبنه، من إصدار دار الهلال ٩٤ (نوفمبر ١٩٨٦) ٦١.

١١- انظر عمل كرابس، "تاريخ العالم"، ٦٩ ـ ٧٣.

١٢- القاهرة: مطبعة شركة الرغائب، ١٩١٢ (نشر فعليا فى ١٨٦٩).

١٣- نقلا عن جمال محمد أحمد، "الأصول الثقافية القومية المصرية"، لندن: صادر عن مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٠، ١٣.

١٤- انظر عمل تيموتى ميتشل، "استعمار مصر"، القاهرة: صادر عن مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٩، ١١٩ وهو الذى ناقش فكرة القومية باعتبارها وسيلة للتحكم فى الجماهير غير المنظمة.

١٥- عمل ألبرت حورانى، "الفكر العربى فى العصر الليبرالى (١٧٩٨ ـ ١٩٣٩)" صادر عن مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٧٠، ٧٣.

١٦- انظر عمل أحمد، "الأصول الفكرية"، ١٥.

١٧- انظر عمل كرابس، "تاريخ العالم"، ١٩-١٠٩.

١٨- عمل جابر عصفور، "التذكير بعلى مبارك"، الأهرام الأسبوعى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣. كان مبارك يعمل وكيلاً لوزارة المعارف (١٨٦٧) وناظرا لوزارة الأشغال العامة (١٨٦٨) وانظر عمل جى هيورث دون، مدخل لتاريخ التعليم فى مصر الحديثة، لندن: فرانك كاس، ١٩٦٨، ٤-٢٥٣.

١٩- انظر عمل على مبارك "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والمشهورة"، ٢٠ مجلد، بولاق، ١٣٠٦هجرية (١٨٨٩-٩٠).

٢٠- انظر عمل سامية محرز، "الكتاب المصريون بين التاريخ والخيال"، القاهرة، صادرة عن مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٤، ٦٦.

٢١- انظر المرجع السابق، ٦٨.

٢٢- عمل ريد، جامعة القاهرة، ٢٢ ـ ٣٠.

٢٣- "التعليم العام فى مصر"، باريس، ١٨٩٠(ترجمه للعربية على بهجت، ١٨٩٤) "ملكية الأراضى فى مصر"، القاهرة، ١٩٠٨ (ترجمه للعربية سعد عمون)، انظر عمل كرابس،

"تاريخ العالم"، ١٨٧. للاطلاع على قائمة أعمال أرتين الكتابية، انظر عمل جين إيلود، "فهرس الخطابات والمذكرات التى نشرها المعهد المصرى" (١٨٥٠-١٩٥٢) القاهرة: المعهد الفرنسى للآثار الشرقية، ١٩٥٢، ٧ ـ ١٢٦.

٢٤- انظر عمل كرابس، تاريخ العالم، ٧ ـ ١٨٦.

٢٥- عمل إسماعيل سرهنك، "حقائق الأخبار عن دولة البحار"، ثلاثة مجلدات، القاهرة، مكتبة الأميرية ببولاق، ١٨٩٦، ١٨٩٨، ١٩٢٣؛ عمل جرجس حنين، "الأطيان والضرائب فى القطر المصرى: المطبعة الكبرى الأميرية"، ١٩٠٤.

٢٦- انظر " تقويم النيل"، ٦ مجلدات، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩١٦-٣٦. لم ينشر حتى عام ١٩٣٦، حيث اندمج عمل سامى مع المدرسة الملكية الحديثة فى عهد الملك فؤاد.

٢٧- انظر عمل أمين سامى، "لما كنت معلما"، الهلال ٤٥ (١٩٣٧) ١٢- ٦١٠ انظر عمل لويس أيه أرويا" تأميم تعليم اللغة العربية والإسلام فى مصر: دار العلوم والأزهر"، القاهرة، صادر عن مطبعة الجامعة الأمريكية، ١٩٨٣، ٢٦ ٦ رقم ٤.

٢٨- انظر كرابس، "تاريخ العالم"، ١٢٣.

٢٩- بناء على عمل كرابس، "تاريخ العالم"، ٤١ ـ ١٣٦، كان سرهنك ينتقد بشدة بذخ إسماعيل وكان حذرا بصفة عامة فى نهجه ولكنه كان أقل بالمقارنة لتقييم صلاح عيسى (ماير، الماضى المتغير، ٧٦ رقم ٩).

٣٠- انظر عمل محمد أنيس، "شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث"، المجلة ٥٨ (نوفمبر ١٩٦١) ١٣.

٣١- انظر عمل ريد، "جامعة القاهرة"، ٢٨ ـ ٣٠.

٣٢- للمناقشة الكاملة لفؤاد المتعلقة بمناصرة الفن والعلم اطلع على عمل هانوتو،" تاريخ الأمة المصرية"، المجلد السابع، باريس. انظر ص ٢-٣٢.

٣٣- انظر عمل جابريل هانوتو،" تاريخ الأمة المصرية"، المجلد السابع، باريس: بلون ١٩٢١-٤٠. ٢٠، ٢١.

٣٤- انظر عمل بيير كرابيتس، "إسماعيل، الخديو المفترى عليه " لندن: روتليدج، ١٩٣٢، ٩.

٣٥- ميتاكسس إلى وزير الشئون الخارجية فى الخامس عشر من يناير عام ١٩٢٩ ـ القضايا السياسية فى مصر" ب٢٩/ أرشيف وزير الشئون الخارجية اليونانى.

٣٦- انظر عمل أثانز بولتيز، "الصراع التركى المصرى فى ١٨٣٨-١٨٤١، والعام الأخير من عهد محمد على، الوثائق الدبلوماسية اليونانية" المعهد الفرنسى لعلم الآثار الشرقية الجمعية

الجغرافية الملكية، ١٩٣١، انظر عمل أثانز بولتيز" تقارير من اليونان ومصر فى عهد محمد على، ١٨٣٣- ١٨٤٩ " روما، ١٩٣٥.

٣٧- بالنسبة للتالى، انظر عمل إتور روسى، "فى الذاكرة: أنجلو سماركو (١٨٨٣-١٩٤٨)" الشرق الحديث ٢٨ (أكتوبر-ديسمبر١٩٤٨) ١٩٨-٢٠٠ إى جى لوفى، " أنجلو سماركو (١٨٨٣-١٩٤٨)" "النشرة الدورية للمعهد المصرى" ٣١ (١٩٤٩) ٧ ـ ٢٠٥.

٣٨- لم يطرح سوى المجلد الثالث، "عهد الخديو إسماعيل من ١٨٦٣ حتى "١٨٧٥ القاهرة، ١٩٣٧.

٣٩- للملاحظات التالية وسرد لعمل، انظر عمل رينه قطاوى بك، "جورج دوان (١٨٨٤-١٩٤٤)" النشرة الدورية للمعهد المصرى ٢٧ (١٩٤٦) ٨٩-٩٥.

٤٠- كما ورد فى المرجع السابق، ٩٢.

٤١- شغل كرابيتس منصب قاض بمحكمة مختلطة بالقاهرة لمدة ٢٥ سنة، بدأ بصفته الممثل الأمريكى ثم رئيس قضاة، انظر بى كرابيتس ؛ جوريست، أرثر، ٦٦" نيويورك تايمز ١١ أكتوبر ١٩٤٣.

٤٢- انظر عمل إسماعيل،"الخديو الماكر"، لندن: روتليدج، ١٩٣٣، ٧.

٤٣- انظر عمل بى دبليو ويلسون، "السيرة الذاتية الصعبة لإسماعيل مصر"، نيويورك تايمز، عرض الكتاب، ٢٤ يونيو ١٩٣٤.

٤٤- انظر عمل بيير كرابيتس، "إبراهيم المصرى"، لندن: روتليدج، ١٩٣٥ (ترجمه للعربية محمد بدران، ١٩٣٧).

٤٥- انظر عمل هنرى دودويل، "مؤسس مصر الحديثة دراسة عن محمد على"، كمبريدج، ١٩٣١، إعادة الطبع بنيويورك: صادر عن مطبعة ASM ١٩٧٧ كان دودويل يزدرى بخلفاء محمد على، خاصة عباس الأول (ص ٢٦٧) للاطلاع انظر "جريدة التايمز" بتارخ ٣١ أكتوبر ١٩٤٦، عادل حسين "التاريخ الكذاب"، روز اليوسف عدد ١٧٧٧ (٢ يوليو ١٩٦٢) ٢١.

٤٦- انظر عمل جودرون كرامر، "اليهود فى مصر الحديثة"، ١٩١٤-١٩٥٢ لندن: صادر عن مطبعة إى بى توريس ١٩٨٩ و٩٥.

٤٧- انظر عمل يوسف قطاوى (محرر)" مصر التاريخية والجغرافية والمؤسسات الحكومية والحياة الاقتصادية والاجتماعية"، القاهرة: المعهد الفرنسى، ١٩٢٦، ٨، بعد ذلك كتب قطاوى حصرا للتاريخ المصرى بدءًا من الفراعنة حتى حقبة فؤاد، وأهداه إلى الأمير فاروق، "منتطفات من التسلسل الزمنى للأمة المصرية" ١٩٣١، وكذلك واحد من أعماله عن إسماعيل، الخديو إسماعيل وديون مصر، ١٩٣٥.

٤٨- حصل الدكتور إسحق ليفي (المولود في إسطنبول عام ١٨٧٨) على الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية وكذلك اللغات السامية من جامعة نابلس. وقد شغل العديد من الوظائف بما في ذلك سكرتير عام اتحاد الصناعات المصرى، ونائب رئيس المجتمع الإسرائيلى بالقاهرة، وسكرتيرا لجمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسى، انظر إى جى بلاتنر، "من الذى فى مصر وفى الشرق الأوسط"، القاهرة، مينريو، ١٩٤٩.

٤٩- ظل وايت فى هذا المنصب حتى عام ١٩٥١، وأشرف أيضا على لجان الرسائل العلمية بالجامعة المصرية، انظر ريد "جامعة القاهرة والمستشرقين"، المركز الدولى لدراسات الشرق الأوسط ١٩ (١٩٨٧) ٥٤.

٥٠- الاختلافات بين المؤرخين وعلماء الآثار، مختصر التاريخ المصرى، المعهد الفرنسى لعلم الآثار الشرقية فى القاهرة، المجلد ١-٣ ، ١٩٣٢-٢ والمجلد ٤ الذى تم نشره فى روما، ١٩٣٥.

٥١- من بين هذه المجلدات "محمد على ونابليون" (١٨٠٧-١٨١٤) القاهرة، ١٩٢٥ و" نشأة إمبراطورية محمد على من الجزيرة العربية إلى السودان"، القاهرة، ١٩٢٧ انظر "مختصر التاريخ المصرى"، المجلد ٣ ـ ٣٧٥.

٥٢- انظر "مختصر التاريخ المصرى"، المجلد ١، ٩.

٥٣ ـ انظر "تاريخ الأمة المصرية"، باريس: بلون ١٩٣١-٤٠، وعمل أر رادوبولس، "الملك فؤاد الأول على عرش مصر: O Vasilefs Fouat o protos ke anagennomeni Egiptos، الإسكندرية، ١٩٣٠، ٣٨٧.

٥٤ ـ انظر عمل هنرى ديهران" الراعى الملكى وملك مصر الملك فؤاد الأول: ـ "Un roi Mecene royal" d'Egypte، S.M Fouad 1er ـ وعمل جبريل هانوتو "تاريخ الأمة المصرية" المجلد السابع والثلاثون.

٥٥- انظر المرجع السابق، ٢٨.

٥٦- مرجع " من الذى عاصر عام ١٩٤٩، ٥٦، عمل جاك تاجر، " كيف حكم الأوروبيون على عهد محمد على "، صادر عن حورس: القاهرة، ١٩٤٢. أهدى هذا المجلد إلى "الذكريات المجيدة لمحمد على، مجدد مصر".

٥٧- انظر عمل جورج جندى وجاك تاجر، "إسماعيل فى الوثائق الرسمية، القاهرة ١٩٤٦ (الطبعة العربية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٧).

٥٨- انظر عمل ج. تاجر "مذكرات" ا. ب. كلوت بك، المعهد الفرنسى لدراسات الشرق الأوسط للآثار، القاهرة ١٩٤٩ "الأقباط والمسلمون" القاهرة ١٩٥١ (نسخة بالعربية) ١٩٥٢ (نسخة بالفرنسية).

٥٩- تضم المجموعة السابقة كتابًا مثل أحمد رشاد وإبراهيم المويلحى رئيس المحفوظات فى القلعة، تضم المجموعة التالية هـ. ا. ر. جيب (أكسفورد)، وهارلود جليدن (واشنطن)، ج. هـ. كراميرس (لايدين) وشارلس بوتهاس (السوربون)، انظر "محفوظات التاريخ المصرى" ١ رقم. ١.

٦٠- انظر النعى الذى قدمه جاستون فيت فى "محفوظات التاريخ المصرى" ٤ (أكتوبر١٩٥٢) ٥ ـ ٦١٣.

٦١- انظر على سبيل المثال محمد أنيس " شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث" ١٢.

٦٢- انظر عمل كرابتس " أمريكيون فى الجيش المصرى ز. لندن، جورج روتلدج، ١٩٨٢، يثنى كرابس على محمد على وليس على الملك فؤاد كمصدر أوحى إليه لتأليف كتابه.

٦٣- انظر عمل رادبولوس "الملك فؤاد"، ٨ ـ ٢٨٥، لعرض سلسلة التبرعات لمشروعات تاريخية عديدة.

٦٤- انظر عمل أنور الجندى، " تأثير التاريخ" "مجلة الرسالة" ١٠٠٢ (١٥ سبتمبر١٩٥٢) ١٠٤٣ انظر عمل جلال السيد " تاريخنا القومى فى ضوء الاشتراكية" " مجلة الكتاب " ٢٩ (أغسطس ١٩٦٣) ٨٧-٩٢.

٦٥- انظر أ. ساماركو "الإيطاليون فى مصر والمساهمة الإيطالية فى تشكيل مصر الحديثة "الإسكندرية، ١٩٣٧ ـ (Gli i italiani in egitto; il contributo italiano nella formazione dell e Egitto moderno) ـ "مساهمة من الإيطاليين للدواء العلمية والعملية فى مصر خلال عهد محمد على" القاهرة ١٩٢٨ ـ (il contributo degli italiani ai progressi scientifici e pratici della medicine in egitto sotto il regno Moahmmed Ali 1928) بيير كرابيتس " أمريكيون فى الجيش المصرى" ١٩٣٨، ; أثاناسى ج. بوليتيس، "الهلينية ومصر الحديثة" من ٢ مجلد، باريس : فليكس الكان، ١٩٢٩- ٣٠.

٦٦- انظر عادل حسين " التاريخ الكذاب"١ ـ ٣٠ عبد العظيم رمضان : " مصر فى عصر السادات " المجلد الثانى القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩ ـ ٨، أحمد عبد الرحيم مصطفى "حول إعادة تقييم التاريخ القومى، مجلة روز اليوسف ١٨٣٠ (٨ يوليو ١٩٦٣) ١٢.

٦٧- انظر أحـ ـيق " مصر الحديثة وتأثير الغرباء" القاهرة ١٩٣١، ٣-٦.

٦٨- انظر عبد العظيم رمضان " مصر فى عصر السادات " المجلد الثانى، ٨١.

٦٩- انظر " مصر الحديثة وتأثير الغرباء" القاهرة ١٩٣١، ٦، هناك أيضا سلسلة من المذاكرات الشخصية " مذكراتى فى نصف قرن" القاهرة ١٩٣٤- ٦.

٧٠- انظر كرابس " تاريخ العالم " ١٢٢.

٧١- انظر رينيه قطاوى " المحفوظات الروسية فى مصر فى عهد محمد على" من ثلاثة مجلدات، القاهرة ٦، ١٩٣١. محمد على وأوربا " باريس ١٩٥٠ (ترجمه إلى العربية ألفريد اللوز، ١٩٥٢).

٧٢- انظر ماير " الماضى المتغير " ١٦، ١٧.

٧٣- انظر على سبيل المثال تاريخ دودويل لفترة محمد على، تاريخ فترة إبراهيم وإسماعيل كما أعده كرابيتس، وأيضا عمل رينيه قطاوى. كل هذه الأعمال ترجمت إلى العربية.

٧٤- انظر كريم ثابت "محمد على "الطبعة الثانية" ١٩٤٣- ٩-١٢. كَتب ثابت أيضًا السيرة الذاتية للملك فؤاد " الملك فؤاد ملك النهضة " القاهرة: ١٩٤١.

٧٥- انظر محمد رفعت بك " يقظة مصر الحديثة " لندن، لونجمان، جرين ١٩٤٧.

٧٦- يؤيد على بركات ما ذهب إليه رفعت (قضايا فكرية، ٧٥، ٧٦) وشويرى (التاريخ العربى والدولة الأمة، ٦٥) يفضل ماذهب إليه غربال كرابس "تاريخ العالم " ٢٠٩، ورمضان "مصر فى عصر السادات " المجلد الثانى، ٨٦ ، يؤيد ما ذهب إليه صبرى.

٧٧- كان العمل الأساسى لغربال باللغة الإنجليزية، كما أن صبرى بصرف النظر عن عمل واحد ظهر مبكرا بالعربية، كَتب بالفرنسية لمدة سنوات، كما أن كتاب رفعت "يقظة مصر الحديثة" الذى لم ينشر حتى عام ١٩٤٧، كان بالإنجليزية.

٧٨- يصرح الجميعى فى " اتجاهات الكتابة التاريخية " ٧٥، أن وزارة التربية والتعليم هى التى أرسلت رفعت، ولكن رفعت نفسه يقول: إن أغلب الطلاب فى هذا الوقت أرسلتهم عائلاتهم للدراسة بالخارج على نفقتهم، " يقظة مصر الحديثة"، ٢٢٨.

٧٩- انظر "تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة"، من مجلدين، القاهرة، ١٩٢٠ ـ ١٩٣.

٨٠- انظر بركات، "قضايا فكرية"، ٧٦.

٨١- كان محمد رفعت فى وقت من الأوقات رئيس قسم التاريخ فى معهد الدراسات العربية. مقابلة شخصية مع صلاح العقاد.

٨٢- انظر عمل رفعت "يقظة مصر الحديثة".

٨٣- لمناقشات أكثر حول حياة شفيق غربال، انظر عبد المنعم الدسوقى الجميعى" الجامعة المصرية والمجتمع " ١٩٠٨- ١٩٤٠، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣، ١١، ١٢ محمد أنيس: "شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديثة" ١٢- ١٨ محمد رفعت " كلمات الأستاذ محمد رفعت " MT ١، ٧ ـ ١٩٦ ـ أحمد عزت عبد الكريم، " محمد شفيق غربال، أستاذ جيل وصاحب مدرسة، MT ،١ ،١٩٧٢، ٣ ـ ٢٥.

٨٤- لقد أثرت أفكار توينبى بشدة على غربال وفى الحقيقة صار الاثنان أصدقاء مدى الحياة.

٨٥- شفيق غربال "بدايات المسألة المصرية وظهور محمد على"، لندن روتلدج، ١٩٢٨ أعد المقدمة توينبى.

٨٦- قضى آرثر جيمس جرانت (١٨٦٢- ١٩٤٨) سنوات عديدة أستاذًا للتاريخ فى جامعة ليدز، وشغل فقط منصبا فى مصر عند تقاعده، انظر النعى الذى كتب فى جريدة التايمز عند وفاته، ١ يونيو، ١٩٤٨.

٨٧- عندما سئل غربال عن كتاباته، أجاب مشيرا إلى طلابه " هذه أكثر الكتابات أهمية " نقلا عن أنيس " شفيق غربال كان مدرسة التاريخ الحديث " ١٣.

٨٨- بركات " قضايا فكرية " ٨ ـ ٧١ الجميعى " اتجاهات الكتابة التاريخية " ٢ ـ ١٦١ كما أكمل أحمد الحتة أطروحة ماجستير حول الفلاحين المصريين أثناء فترة محمد على (١٩٣٦) كما أن أطروحة الدكتوراه الخاصة به نشرت وكانت بعنوان "تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على"، القاهرة ١٩٥٠، حصل على الجريتلى على الدكتوراه من كلية لندن فى الاقتصاد فى عام ١٩٤٧ عن " بنية الصناعة الحديثة فى مصر " والتى نشرت بعد ذلك فى مجلة "مصر المعاصرة" كما كتب تاريخ التجارة والعمل المصرفى فى القرن التاسع عشر. كما عمل على الجريتلى متخصصًا فى الاقتصاد فى البنك الاهلى المصرى، كما عين فى المجلس الدائم لتطوير الإنتاج القومى فى عام ١٩٥٢، ثم اختفى من الساحة مع سقوط نظام عبد الناصر (فيتاليس) " عندما يصطدم الرأسماليون، ١٩٩، ٢٠٠ " وقد أعد عفيفى دراسة اقتصادية عن عهد محمد على بعنوان " تجارة مصر فى عهد محمد على " كما أعد أبو الفتوح رضوان أطروحة ماجستيره حول تاريخ مطبعة بولاق، ثم حصل على الدكتوراه من جامعة كولومبيا، كما نشر فى نفس العام كتابا بعنوان " القوه الجديدة والقديمة فى التعليم المصرى، نيو يورك: جامعة كولومبيا، ١٩٥١. سوف نناقش إبراهيم عبده وعبد الكريم فى نقاط تالية.

٨٩- انظر مجلة التايمز، ٢٧ من أكتوبر ١٩٦١.

٩٠- هذا البعض من التاريخ المهنى لغربال لم ينل حظه من المعالجة التى انصبت على إنجازاته " الأكاديمية ". انظر على سبيل المثال بويه " مورخون عظماء فى العصر الحديث " ١٤، ١٥. وقد أثار بركات وشويرى أخيرًا بعض العلاقات السياسية التى أقامها غربال. انظر نقاطًا تالية.

٩١- انظر طه حسين " مستقبل الثقافة فى مصر " نيو يورك: أوكتجون ١٩٧٥ ٤٦

٩٢- انظر شويرى " التاريخ العربى ودولة الأمة " ٦٧ بركات " قضايا فكرية" ٧٧، يشير إلى تقارب بين غربال والقصر. طبقا لأحد الآراء فإن حزب السادات كان حزب الأفندية المتكون

من " الفنيين والمديرين" وكان الوفد في مقابل ذلك حزب كبار رجال الأعمال ومالكى الأراضى". برق (Burqu) الاستعمار والثورة "، ٦٢٠.

٩٣- انظر كويرى فى " التاريخ العربى والدولة الأمة " ٦٩، ٧٠، انظر على سبيل المثال عمل كرابس " السياسة، التاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر" ٤١٥ يقدم تقيما أكثر اعتدالية لآراء غربال السياسية.

٩٤- انظر بركات، " قضايا فكرية"، ٧٧ لم يحدد طبيعة الخلاف.

٩٥- بلاتنير" من فى مصر والشرق الأوسط ١٩٤٩. شفيق غربال بك.

٩٦- كان غربال عضوا فى مجمع اللغة العربية والمعهد المصرى والجمعية الجغرافية الملكية، والمجلس الأعلى للآثار، جمعية الآثار القبطية، الجميعى " اتجاهات الكتابة التاريخية " ١٦٨.

٩٧- هناك ثمة خلاف حول ما إذا كان صبرى كان قد ولد عام ١٨٩٠ أم فى ١٨٩٤. فمن المؤكد أنه نشر بعض الأعمال بحلول ١٩١٠، مما يجعل التاريخ الثانى أقل احتمالا من الأول، وربما كان من الممكن أنه كُتب قبل ١٩٠٧، الأمر الذي يجعل التاريخ الثانى أضعف) أرين جندزير، "الرؤى العملية ليعقوب صنوع" ١٢٨. ولمناقشة التاريخ التالى، انظر عمل عبد العظيم رمضان، " مصر فى عهد السادات"، المجلد الثانى، ٧ ـ ٨٥ بركات " قضايا فكرية"٧، ـ ٧٦؛ انظر عمل كرابس " السياسة، التاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر"، ٣٨٩.

٩٨- كانت أطروحته الرئيسية للدكتوراه بعنوان " نشأة الروح القومية المصرية " (١٨٦٣- ١٨٨٢) وكانت أطروحاته الفرعية بعنوان " مذكرات عرابى باشا ومذكرات المحامين".

٩٩- لمناقشة عمله عن أحمد شوقى، انظر "حديث مع الدكتور محمد صبرى" مجلة" الكتاب" ٩ (١٩٦١-) ٨ ـ ٨٠.

١٠٠- كان أول عمل منشور له بعنوان " شعراء العصر، " من جزءين، ١٩١٠ ـ ١٢.

١٠١- يونان لبيب رزق " حوليات مؤرخ غامض" الأهرام الأسبوعى ١٩- ٢٥ أغسطس ١٩٩٩. من بين المؤرخين الذين كتبوا بالفرنسية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نذكر يعقوب أرتين باشا، ومحمد الفلكى، أحمد كمال، وأحمد شفيق، الشيال فى عمل لويس وهولت : "مؤرخو الشرق الأوسط" ٤١٥- ١٦.

١٠٢- نقلا عن عبد العظيم رمضان "مصر فى عهد السادات " المجلد الثانى، ٨٦.

١٠٣- انظر الجميعى " اتجاهات الكتابة التاريخية " ٤ ـ ١٧٢.

١٠٤- انظر الجميعى " اتجاهات الكتابة التاريخية" ١٧ ـ ١٧١.

١٠٥- انظر عمل جندزير " الرؤى العملية ليعقوب صنوع" ١٢٨ نقلا عن أبونضارة ٨. (نوفمبر، ١٩٠٧).

١٠٦- انظر محمد صبرى " الثورة المصرية " من مجلدين، باريس: مكتبة ج. فرن، ١٩١٩ ـ ٢١.

١٠٧- ذكر هذا "اولار" عام ١٧٨٩، فى المقدمة التى كتبها للمجلد الثانى من " الثورة المصرية".

١٠٨- انظر بركات " قضايا فكرية"، ٧ ـ ٧٦ شويرى، "التاريخ العربى والدولة الأمة " ٦٦ يصرح أن صبرى كان سكرتير الوفد المصرى فى مؤتمر باريس للسلام فى ١٩١٩.

١٠٩- انظر كرابس: تاريخ العالم، ٢٠٩.

١١٠- انظر شويرى، "التاريخ العربى والدولة الأمة" ٦٥.

١١١- للاطلاع على مصدر حول شكرى، انظر عمل محمد أنيس " المؤرخ الراحل محمد فؤاد شكرى" الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣، الدكتور محمد فؤاد شكرى، ١٩٠٤- ١٩٦٣ " المجلة التاريخية المصرية " ١١ (١٩٦٣) بركات " قضايا فكرية" ٢ ـ ٨١.

١١٢- انظر بركات " قضايا فكرية"، ٨١، يقر بركات أيضًا أن شكرى هوا أول مؤرخ مصرى يقدم تفسيرا ماديا للتاريخ الأكاديمى، وبتلك الطريقة تتشابه أفكاره مع أفكار محمد أنيس الذى اشترك معه فى تأليف عدد من الكتب.

١١٣- من بين الكتب المهمة التى ألفها شكرى عن مصر كتاب " بناء دولة مصر محمد على"، ١٩٤٨ و" مصر فى مطلع القرن التاسع عشر " ١٨٠ ـ ١٨١١ من ثلاثة مجلدات، ١٩٥٤ ـ ٨ نقلا عن أنيس " المؤرخ الراحل محمد فؤاد شكرى" الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣.

١١٤- انظر أنيس " المؤرخ الراحل محمد فؤاد شكرى"، الأهرام ٢٠ ديسمبر، ١٩٦٣.

١١٥- انظر مجيد خضورى، " ليبيا الحديثة : دراسة فى التطور السياسى " بالتيمور: مطابع جون هوبكن، ١٩٦٣ ـ ١٠.

١١٦- مذكرات شكرى التى ربما ألقت الضوء على هذا الموضوع لم تنشر أبدا رغم اقتراح أنيس نشرها بعد وقت قليل من وفاة شكرى، أنيس " المؤرخ الراحل محمد فؤاد شكرى" الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣.

١١٧- انظر أدريان بلت: " الاستقلال الليبى والأمم المتحدة : حالة تم التخطيط لها حتى تحررت من الاستعمار"، مطابع جامعة ييل، ١٩٧٠ ـ ٤٣٧.

١١٨- انظر "تطور الصحافة المصرية"، ١٨٩٨- ١٩٨١، الطبعة الرابعة، القاهرة، سجل العرب، ١٩٨٢ (الطبعة الأولى ١٩٤٤).

١١٩- ج. ج.ج. جانسن، إبراهيم عبده (ولد فى ١٩١٣)، "سيرته الذاتية وكتاباته السياسية الجدلية (Bibliotheca Orientalis) المكتبة الشرقية، ٣٧ (١٩٨٠) ٣٢ ـ ١٢٨.

١٢٠- انظر غربال " بدايات المسألة المصرية"، xi-x.

١٢١- نقلا عن كويرى "التاريخ العربى وأمة الدولة" ٦٩.

١٢٢- انظر غربال " بدايات القضية المصرية".

١٢٣- انظر كرابس " السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر " ٣٩٠.

١٢٤- انظر محمد أنيس، "شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث " ٧ ـ ١٣.

١٢٥- انظر على سبيل المثال، أنور الجندى " هل يكتب التاريخ من جديد "، مجلة الرسالة، رقم ١٠٠٠ (١ سبتمبر ١٩٥٢) ٦ ـ ٩٨٥.

١٢٦- فوزى النجار " الدولة والجامعة فى مصر أثناء التحول الاشتراكى"، ١٩٦١ - ١٩٦٧، مجلة Review of Politics 58 (1976) 38.

١٢٧ ـ مقابلة شخصية مع عبد العزيز نوار، انظر أيضًا كرابس " السياسة، التاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر " ٤١٤.

١٢٨- تشير المجلة التاريخية المصرية،١١ (١٩٦٣) إلى عزت عبد الكريم ومحمد رفعت من بين الآخرين.

١٢٩- انظر "تاريخ الحضارة المصرية"، المجلد الأول، مكتبة النهضة المصرية (بدون تاريخ).

١٣٠- انظر الجميعى " اتجاهات الكتابة التاريخية"، ١٧٢ لمعى المطيعى " موسوعة هذا الرجل من مصر " القاهرة، ١٩٩٧ ـ ٢٠٦.

١٣١- مقابلة مع أحمد عبد الرحيم مصطفى.

١٣٢- انظر أحمد حسين الطماوى، " محمد صبرى " القاهرة : "الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ٨؛ طارق البشرى " الحركة السياسية " ٤٣٩، رمضان " مصر فى عصر السادات" المجلد الثانى ٨٧.

١٣٣- انظر الجميعى " اتجاهات الكتابة التاريخية، ١٧٢.

١٣٤- انظر كرابس " السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر " ٤١٥ رقم ٦.

١٣٥- مقابلة شخصية مع أحمد عبدالرحيم مصطفى، انظر أيضًا حديثًا مع الدكتور محمد صبرى، الكتاب ٩ (١٩٦١) ٨ ـ ٨٠ وكرابس " السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر " ٤٠٣ ـ ٤١٥.

١٣٦- للاطلاع على السيرة الذاتية لعبد الكريم، انظر " تقدير وعرفان للأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٧٦ v-vii.

١٣٧- تمت ترقيته إلى أستاذ للتاريخ الحديث فى ١٩٥١، كما عمل عميدا لكلية الآداب فى الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٤، ثم عمل نائب رئيس الجامعة فى الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٨، ثم رئيسا للجامعة فى الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٦٩، وذلك قبل تقاعده باعتباره أستاذًا متفرغًا.

١٣٨- لا يظهر لا فى نقاشات فوزى النجار ولا فى نقاشات أحمد عبد الله حول سياسات الجامعات فى الستينيات.

١٣٩- مقابلة شخصية مع عبد العزيز نوار.

١٤٠- انظر جويسببو كنتوا "أحمد عزت عبد الكريم ١٩٠٩ ـ ١٩٨٠، التاريخ العربى المعاصر" فى عمل سليليا سارنلى ساركوا (عمل محرر) " الدراسات العربية والإسلامية على شرف روبرت روبيناسى فى عيد ميلاده السابع عشر، ـ Settantesimo Studi arabo-islamici in onore di Roberto Rubinacci nel suo cumpleano ـ المجلد الأول، نابولى، معهد الجامعة الشرقية، Istituto Universitario Orientale ١٩٧٥، ٢٢٦. للاطلاع على نص المدرسة الثانوية، انظر " تاريخ الإعلام العربية فى العصر الحديث " ، القاهرة، ، ١٩٦٠، انظر مارك كرج " تدريس التاريخ فى مصر فى عهد عبد الناصر " تاريخ معهد المعلمين " ٦٦ نوفمبر (١٩٦٤) ١٣٠.

١٤١- مقابلة شخصية مع رؤوف عباس. كما أثر أيضًا على زملائه الأصغر سنا: يعترف صلاح العقاد بفضل عبد الكريم فى توجيه اهتمامه نحو دراسة الخليج (مقابلة شخصية).

١٤٢- يتماشى مع هذه الكتابات الجديدة الدراسات التى أجراها رؤوف عباس حول ملكية الأراضى وعاصم الدسوقى فى عين شمس، وقد استكمل على بركات تلميذ محمد أنيس هذا الاتجاه فى جامعة القاهرة.

١٤٣- انظر أعضاء السمينار، "سمينار الدراسات العليا للتاريخ الحديث"، ١٩٥٥ ـ ٧٥ القاهرة : جامعة عين شمس ١٩٧٦.

١٤٤- لتفاصيل أكثر انظر عمل جويسبى كنتو"المعرفة فى العالم العربى الحديث والمعاصر من خلال دراسة التاريخ" عين شمس: ١٩٧٦- ١٩٧٧، Contu Giuseppe "la conoscenza del mondo arabo moderno e contemporaneo attraverso gli studi storici" ـ مجلة "حوليات"، نابولى، معهد الجامعة الشرقية، ٣٩ (١٩٧٩) ٣٢٣ -٤٤ Istituto Universitario Oriental.

١٤٥ - مقابلة شخصية مع أحمد عبد الرحيم مصطفى.

١٤٦- مقابلة شخصية مع عبد الخالق لاشين.

١٤٧- هذا العدد أدى إلى صدام عام وشديد بين لاشين وعبد العظيم رمضان. " كما يرى أيضًا أن عبد الكريم لم يرحب بنقد طبقة ملاك الأراضى، الذى كان فى حقيقة الأمر جزءا من أطروحة لاشين، وذلك لأن عبد الكريم نفسه كان مؤيدا لها. مقابلة شخصية مع عاصم الدسوقى.

١٤٨- صرح عاصم الدسوقى بأن عبد الكريم كان محكما غير متعاطف معه عندما حكم أطروحته التى وظفت إطارا ماركسيا، كما أصر على تعديل بعض المصطلحات الماركسية فى أطروحة طالب آخر، مقابلة شخصية مع عاصم الدسوقى.

١٤٩- للتالى، انظر عاصم الدسوقى " محمد أنيس ودوره فى تعقيل الدراسات التاريخية بالجامعة المصرية " MT ٣ ـ ١٩٨٧ ٢ ـ ١٢ بركات، "قضايا فكرية " ٨٣.

١٥٠- بركات، "قضايا فكرية " ٨٣ يخطئ البعض ويظن أن أنيس حصل على الدكتوراه من جامعة لندن. لقد كان عنوان أطروحته " بعض نواحى اهتمام فرنسا بمصر فى نهاية القرن التاسع عشر، ١٧٧٥ ـ ١٧٩٨، روجر ر. بلبول (محرر (فهرس الرسائل التى أنجزت فى بريطانيا العظمى وأيرلاندا ١٧١٦ ـ ١٩٥٠ المجلد الأول، المركز الأمريكى للمراجع، ١٩٧٥ ـ ٥٠.

١٥١- بركات، "قضايا فكرية" ٨٣، يذكر بعض الشواهد عن شقيق أنيس وهو عبد العظيم الذى كان شيوعيا.

١٥٢- أحمد عبد الرحيم مصطفى " محمد أنيس مؤرخا ومناضلا " "الهلال " ٩٤ (نوفمبر ١٩٨٦). ٦٠.

١٥٣- انظر على سبيل المثال محمد أنيس " النظرة التاريخية لتاريخ مجتمعنا " الأهرام ١٠ يوليو ١٩٦٣، لم يسلم أنيس من نقد حتى جريدة نيو سنداى تايمز فى لندن " المدرسة الثالثة كتبت التاريخ"، الجمهورية، ١٩ سبتمبر ١٩٦٣.

١٥٤- انظر محمد أنيس " تاريخنا القومى فى الميثاق " الكتاب ٦٣. (يونيو ١٩٦٦) ٦٩ ـ ٧٤.

١٥٥- انظر كمال الدين رفعت كان فى المرتبة الثانية فى الضباط الأحرار، ثم كان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، كان غالبا ما يحسب على التيار اليسارى فى الحكومة. كما أنه اشترك عن قرب فى وضع برنامج وأيديولوجية الاتحاد العربى الاشتراكى، لأنه كان عضوا فى اللجنة الثلاثية. كما أعيد تنظيم هذه اللجنة فى ديسمبر ١٩٦٤، حتى تمثلت فى السكرتارية المسئولة عن نشر الأيديولوجيا والدعاية والتى كان رفعت مسئولاً عنها. جن واتربرى " مصر فى عهد عبد الناصر والسادات: الاقتصاد السياسى للنظامين " مطابع جامعة برينستن، ١٩٨٣ ـ ٣١، ٣٢ رقم ٥.

١٥٦- انظر كيرك، ج. بيتى " مصر فى سنوات عبد الناصر : الأيديولوجيا، والسياسة والمجتمع المدنى"، بولدير: كو. مطابع وستفيو١٩٩٤ ـ ١٦ حول عضوية أنيس فى التنظيم الطليعى. مقابلة شخصية مع عبد العظيم رمضان.

١٥٧- انظر ريموند بيكر" ثورة مصر غير المؤكدة فى عهد ناصر والسادات " كمبرديج ماساشوستس: مطابع جامعة هارفارد، ١٩٧٨، ١٠٨.

١٥٨- انظر فوزى النجار " الدولة والجامعة فى مصر أثناء فترة التحول الاشتراكى، ١٩٦١ - ١٩٦٧ . ريفيو أف بوليتيكس أو "مجلة السياسة: Politic o Revie" .

١٥٩- انظر باكر " الثورة غير المؤكدة"، ٤ - ٨٣ (خطر التكنوقراط) روبرت سبرينجبرج " الأسرة، السلطة والسياسة فى مصر"، فيلادلفيا، مطابع جامعة بنسلفينيا، ١٩٨٢ - ١٩٤ (مناقشات الاتحاد العربى الاشتراكى). رجوان، " الأيديولوجيا الناصرية " ١٨٦ مهاجمة هيكل (حول زيارة أنيس لقناة السويس فى أواخر الستينيات) انظر عمل كرابس، "السياسة، التاريخ، الثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر"، ٣٩٨.

١٦٠- مقابلة مع رؤوف عباس. هناك بعض الاستثناءات الملحوظة لهذا التعميم. فعبد العظيم رمضان الذي فاق إنتاجه الإعلامى إنتاج أنيس، أصبح أستاذًا للتاريخ فى المنوفية، شغل على بركات منصبا فى جامعة المنصورة ثم انتقل بعد ذلك إلى جامعة حلوان، وتشغل لطيفة سالم منصبا فى جامعة الزقازيق (بنها الآن). رأى عبد العزيز نوار أن طلاب أنيس كانوا أكثر ظهورا فى الصحافة (بناء على مقابلة شخصية).

١٦١- يقر عدد من المؤرخين من بينهم عاصم الدسوقى، وعبد الخالق لاشين ورؤوف عباس أن أنيس ترك تأثيرا على أعمالهم رغم أنهم لم يكونوا طلابًا رسميين له (مقابلات شخصية).

١٦٢- انظر على بركات "فى الطريق إلى المدرسة الاجتماعية فى كتابه تاريخ مصر الحديث". فكر ٥ (مارس ١٩٨٥) ٥٩.

١٦٣- انظر عمل عبد العظيم رمضان " مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر " مذكور فى عمل عبدالله " تاريخ مصر " ٦٢.

١٦٤- انظر عمل عبود فودة " حديث المدينة : مع الدكتور محمد أنيس" الجمهورية ١٧ مايو ١٩٦١، أيضًا انظر كرابس " السياسة، التاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر " ٣٩٣.

١٦٥- مقابلة شخصية مع عبد الرحيم مصطفى.

١٦٦- انظر عمل عبود فودة " حديث المدينة : مع الدكتور محمد أنيس" الجمهورية ١٧ مايو ١٩٦١.

١٦٧- انظر عمل كرابس " السياسة، التاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر " ٣٩٣.

١٦٨- كَتب رووف عباس على سبيل المثال أطروحة ماجستيره حول الحركة العمالية فى مصر من ١٨٩٩ حتى ١٩٥٢، تحت إشراف عبد الكريم.

١٦٩- نقلا عن وجيه عبد العاطى " صناعة التاريخ " الأهرام الأسبوعى، ٢٨ مايو، ٣ يونيو ١٩٩٢.

١٧٠- انظر عمل أحمد عبدالله " الحركة الطلابية والسياسة القومية فى مصر ١٩٢٣ ـ ١٩٧٣. لندن : الساقى، ١٩٨٥ ـ ١٠٨.

١٧١- بشكل دقيق لم يكن هناك قسما للتاريخ فى الجامعة الأمريكية حتى أواخر التسمينيات.

١٧٢- أنشئت جامعة أسيوط عام ١٩٥٧، ولكن لم تنشأ بها كلية للآداب حتى عام ١٩٧١. مقابلة شخصية مع عاصم الدسوقى.

١٧٣- مقابلة شخصية مع عبد الحميد باطريق.

١٧٤- مقابلة شخصية مع صلاح العقاد.

١٧٥- مقابلة شخصية مع أحمد عبد الرحيم مصطفى بركات QF، ٨٣.

١٧٦- مقابلة شخصية مع عبد العظيم رمضان، ورءوف عباس وعلى بركات.

١٧٧- مقابلة شخصية مع عبد الخالق لاشين.

١٧٨- مقابلة شخصية مع رءوف عباس حامد.

١٧٩- من الأمثلة الملحوظة فى السنوات التى سبقت ثورة ١٩٥٢، حصل بعض الطلاب على الدكتوراه من جامعات برمينجهام (محمد انيس، ١٩٥٠) ليفربول (زينب راشد، ١٩٤٩) لندن (عبد الحميد بطريق، ١٩٤٩) كامبريدج (أحمد شلبى ١٩٥٠- ١٩٥١) "دكتوراه الدولة: d'eta doctora" من السوربون (صلاح العقاد، ١٩٥٦ جلال يحيى، ١٩٥٨). لمناقشة الموقف قبل ١٩١٤ انظر عمل رفعت " يقظة مصر الحديثة " ٢٢٨.

١٨٠- مقابلة مع صلاح العقاد يقترح حليم أن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ سنة ١٩٥١، حدَّ من فرص إرسال طلاب الدراسات العليا إلى إنجلترا، هالة حليم، " إلكساندروس: Alexandreus" الأهرام الأسبوعى ٦-١٢ يوليو ١٩٩٥.

١٨١- كانت هناك بعض الاستثناءات. مصطفى العبادى وهو أحد المؤرخين فى التاريخ القديم سافر إلى كمبرديج وحصل على الدكتوراه فى ١٩٦٠، (حليم " إلكيساندروس " Alexandreus ـ ١٦) عمر عبد العزيز عمر حصل على الدكتوراه من من جامعة لندن عام ١٩٦٦، عن أطروحاته " العلاقات المصرية ـ الإنجليزية وإنشاء خط السكة الحديد الذى ربط بين القاهرة والإسكندرية والسويس، ١٨٢٣ ـ ٥٨ (ب. م. جاكوبس: أطروحات التاريخ ١٩٠١ -١٩٧٠، جامعة لندن : معهد البحث التاريخى، ١٩٧٦). تقلد الاثنان مناصب فى جامعة الإسكندرية.

١٨٢- انظر بدران، "النسويون"، والإسلام والأمة، ٩ ٥٧.

١٨٣- انظر عمل ريد، "جامعة القاهرة "، ١١٣. تعطى ميرفت حاتم فى عملها " التحالف الكبير بين ما هو قومى وما هو بطريركى فى قوانين الأحوال الشخصية : حالة مصر الحديثة،

تذكر مجلة، (Issue Feminis) ٤ (ربيع عام ١٩٨٦) ٢٩ أرقاما أقل وتقول إن ١٢،٤ فى المائة من النساء كن أميات فى عام ١٩٦٠.

١٨٤- للتالى انظر عمل ريد، "جامعة القاهرة". ٦ ـ ٥٢.

١٨٥- انظر المرجع السابق،، ٦ ـ ١٠٥.

١٨٦- بالمقارنة، فإن الجامعة الأمريكية وهى جامعة خاصة كان بها ١٥ طالبة قيد الدراسة عام ١٩٣٤. عمل بدران " النسويون"، والإسلام والأمة، ٢٩٣".

١٨٧- انظر عمل بدران " النسويون، والإسلام والأمة"، ١٥١.

١٨٨- عمل كاتهلين هوارد ـ مريم " المرأة والتعليم والمهن فى مصر". مجلة ـ Comparative (1979) 261 ـ Education Review 32.

١٨٩ - للتالى انظر عمل بدران، " النسويون والإسلام والأمة"، ٨ ـ ١٧٧.

١٩٠- انظر عمل ريد، زجامعة القاهرة " ٩ ـ ١٠٨.

١٩١- سينثيا نيلسون، " درية شفيق نسوية مصرية : امرأة خارج السياق "، مطابع الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٨٦، ٩٨ ـ ١٠٠.

١٩٢ - مقابلة شخصية مع رءوف عباس.

١٩٣- عمل الجميعى " اتجاهات الكتابة التاريخية " ٤ ـ ١٢٤.

١٩٤- زبيدة محمد عطا وخيرية محمد قاسمية فى جامعة القاهرة، ونبيلة محمد عبد الحليم ليلى عطا الله حنا فى جامعة الإسكندرية (كل ذلك فى عام ١٩٧٢)، فضيلة عبد الأمير الشامى (عين شمس)، فطيمة مصطفى عمرو (كلية البنات)، عصمت محمود غنيم (الإسكندرية) فى عام ١٩٧٣. من بين هولاء جميعا ركزت الفلسطينية قسيمة على الفترة الحديثة. للاطلاع على قائمة بطلاب الدراسات العليا، انظر " المجلة التاريخية المصرية " ١٩ MTM (1972) .20 ; .59 -345 " المجلة التاريخية المصرية (١٩٧٥). ٢٥١ ـ ٦. ٢١ " المجلة التاريخية المصرية (١٩٧٤) ٤٠ -٢٣٣.

١٩٥- مقابلة مع عبد المنعم الجميعى؛ حصلت الصباغ على درجة الماجستير فى ١٩٦١. عبد المنعم الجميعى" اتجاهات الكتابة التاريخية "، ١٨٢.

١٩٦ ـ يجدر بنا القول: إن لطيفة سالم منحت جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠١. منشور فى " حدث فى مثل هذا اليوم" الأهرام الأسبوعى ٢٨ يونيو ـ ٤ يوليو ٢٠٠١.

١٩٧- مقابلة مع عفاف مارسو : انظر أيضًا عفاف لطفى السيد :" طالبة فى تاريخ مصر" "النشرة الدورية لمركز البحث الأمريكى" ١٦٠، (شتاء ١٩٩٣) ١٣ ـ ١٤، Research Center .in Egypt 160 (winter 1993) 13-14 American of Newsletter

١٩٨ - خرجت نيللى حنا من جامعة بروفينس وحصلت على الدكتوراه فى ١٩٨٨، كما حصلت سنبل على درجة الدكتوراه من جامعة جورج تاون.

١٩٩- فى أبريل ١٩٧٦ كانت هناك سيدتان من ١٧ مشاركًا (السورية سهيلة الريماوى والمصرية وليلى عبد اللطيف) وفى مايو ١٩٧٧ كان هناك ثلاث سيدات من ٢٣ (سلوى على ميلاد؛ ليلى الصباغ، دمشق، خليفة الشاطر، تونس" المعرفة فى العالم العربى الحديث والمعاصر من خلال دراسة التاريخ" عين شمس : ١٩٧٦، ١٩٧٧، مجلة "حوليات"، نابولى، معهد الجامعة الشرقية،٣٩) (١٩٧٩) ٣٣٣- ٤٤ ـ contro La conoscenza del mondo arabo moderno e contemporaneo attraverso gli studi nnals (Napoli di Orientale Universitario storici di Ayn Shams : 1967-77 , .(Instituto39)(1979) 333- 44

٢٠٠ ـ سيمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥، القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٦٥- توضح القوائم الإضافية، أنه كانت هناك ثلاث سيدات (بينهن سيدة سورية) من بين تسعة وعشرين حصلوا على درجة الماجستير؛ كما كانت هناك سيدة سورية من بين ثلاثة وعشرين من طلاب الدكتوراه وأربع سيدات من إجمالى واحد وأربعين من طلاب الماجستير.

٢٠١- كان خليل من المركز القومى للبحث الاجتماعى، وكان وهبة باحثًا سياسيًا فى مجلس الشعب، كما شارك عدد من الدارسين من العرب والسيدات الغربية فى مناقشات المؤتمر، انظر عمل أحمد عبد الله (محرر) "تاريخ مصر" ٤٢٦ ـ ٤٣٣.

٢٠٢- كان الثلاثة نيللى حنا (الجامعة الأمريكية بالقاهرة) وأميرة سنبل (جامعة جورجتاون) وجيلان آلوم (مركز للدراسات الاقتصادية والتوثيق القانونى والاجتماعى) ـ Centre d'Études et de Documentation Économiques, Juridiques et Sociales CEDE. ومحمد عفيفى (عمل محرر) "المدرسة التاريخية المصرية" ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧.

٢٠٣- مقابلة شخصية مع عبد الرحيم مصطفى. "حول الانتفاضة الطلابية" عبد الله "الحركة الطلابية"، ١٧٦-٢١١.

٢٠٤- مقابلة شخصية مع عاصم الدسوقى.

٢٠٥- مجدى الدقاق "بعد تقديم استقالته للهيئة العليا للوفد، روى الدكتور محمد أنيس قصته مع حزب الوفد الجديد، جريدة المصور ٢٥ من مايو ١٩٨٤، وقد دفع هذا مؤرخًا آخر لانتقاد الحركة باعتبارها ضد المبادئ الأساسية للوفد، يونان لبيب رزق" تحالف ضد التاريخ المصور" ١١ مايو ١٩٨٤. ١٦-١٧.

٢٠٦- مقابلة شخصية مع صلاح العقاد.

٢٠٧- رغم تأكيد كرامر فى عمله (التاريخ والشرعية: استقلال التاريخ فى السياسة الحزبية المصرية المعاصرة) فإن رزق لم ينتم أبدًا لحزب سياسى، مقابلة مع يونان لبيب رزق.

٢٠٨- عمل رمضان " مصر فى عصر السادات" المجلد الثانى، ٣٢٢ ـ ٣٤٢.

٢٠٩- للاطلاع على انتقاد شديد حول تغيير المناصب التى شغلها، انظر محمد أبو الإسعاد " الصحافة المصرية وتزييف الوعى" القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨، ٤٩-٦٨)

٢١٠- انظر سلسلة رمضان المتواصلة "الصراع الاجتماعى والسياسة فى عصر مبارك" والتى ظهرت لأول مرة فى عام ١٩٩٣. التى وصلت إلى مجلدها الثانى عشر بحلول أبريل من عام ٢٠٠٠.

٢١١- ج. آلوم، "مصر وتاريخها والجدل حوله: ـ "L'egypte et son histoire et controversies Egypte et son historie: actualité et controverses;" ،. نشرة مركز للدراسات الاقتصادية والتوثيق القانونى والاجتماعى، CEDEG Bulletin 20 (1986) 9-78.

٢١٢ - انظر الفصل الخامس.

٢١٣- محمد أنيس: "شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث" ١٦١١. لمناقشة كاملة لتاريخ وأنشطة هذه المؤسسة، انظر عبد المنعم إبراهيم الدسوقى الجميعى "الجمعية المصرية للدراسات التاريخية" ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥.

٢١٤- ـ "السجل الثقافى" ٢ (١٩٤٩) ٢٣٤.

٢١٥- "السجل الثقافى" ٢ (١٩٤٩) ٤ - ٢٣٥ (١٩٥١) ٣٩١.

٢١٦- ريد الجمعية الجغرافية المصرية: "من جمعية أجنبية عادية إلى جمعية مهنية أصلية" مجلة Poetic ١ رقم ٢ (خريف ١٩٩٣) ٥٦٥ ـ ٥٦٧.

٢١٧- كان أول عمل نشرته الجمعية هو " إبراهيم باشا" (١٧٨٩ ـ ١٨٤٨). والذى خلد ذكرى رحيل إبراهيم، انظر مجلة التاريخ المصرى١. (Cahiers d'histoire Egyptienne) رقم ٢ (١٩٨٤) ٢٧٤، كان من بين الآخرين الذين جاءوا بعد ذلك عبد الرحمن زكى فى عمله "التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير" الجمعية المصرية للدراسات التاريخية" ١٩٥٠.

٢١٨- انظر عمل سحر البحر، "نهاية التاريخ" "جريدة الأهرام الأسبوعى" ٦-١٢ مايو ١٩٩٩.

٢١٩- أمنية البندارى، "موضوعات تاريخية" جريدة الأهرام الأسبوعى، ١٢-١٨ يوليو ٢٠٠١.

٢٢٠- مقابلة شخصية مع محمود متولى.

٢٢١- "اضطهاد المؤرخين العرب"، مجلة: الكتاب (مايو ١٩٧٤) ٥١، ٥٢.

٢٢٢- المرجع السابق، ٥٢.

٢٢٣- مقابلة شخصية مع عبد العزيز نوار حول النجار، انظر بيتر جران فى عملة " ما وراء المركزية الأوربية".

٢٢٤- مقابلة شخصية مع عبد العزيز نوار.

٢٢٥- مقابلة شخصية مع أحمد الرحيم مصطفى.

٢٢٦- "اتحاد المؤرخين العرب: Unione degli starici Arabic"، مجلة الشرق الحديث Oriente 58 Moderno رقم ١٢ (ديسمبر ١٩٧٨) ٨٦١، ٨٦٢.

٢٢٧ ـ اللجنة الدائمة للإعلام العربى، "جريدة الأهرام" ٦ يوليو ١٩٩٣.

٢٢٨ ـ مقابلة شخصية مع أحمد عبد الرحيم مصطفى.

الفصل الثانى

التاريخ والمؤسسات والدولة

قد تكون الجامعة كيانًا مستقلا لإعداد الكوادر التى يحتاجها القطاعان العام والخاص، ولكنها فى الحقيقة جزء من كيان أكبر، ففى أغلب المجتمعات، فى فترة ما بعد الاستعمار، صار استقلال الجامعة ضربًا من ضروب الخيال، فالشرطة ما زالت فى حرم الجامعة فى كل مكان.

أرنولد تامو ويونا فنشر سواى(1)

منذ عصر محمد على حاولت الدولة جاهدة تشجيع المعرفة المقبولة لديها سياسيا، والتى تحقق أهدافها، وذلك من خلال دعمها لبعض المؤسسات والبرامج التعليمية، ولكن هذه الطريقة وهذا التوجه الذى اتبعته السلطة تغير مع مرور الوقت، بدءًا من النظام الأوتوقراطى فى القصر أثناء القرن التاسع عشر، وصولاً لمرحلة تشكيل هوية الدولة فى الفترة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢م، ثم العودة للنظام الاستبدادى بعد عام ١٩٥٢، فبعض المؤسسات مثل الجمعيات الأكاديمية والجامعات وغيرهما من المراكز الأكاديمية كانت مراكز مهمة لجذب الباحثين الذين استجابوا لسلطة الدولة، وإن لم تستطع السيطرة عليهم تمامًا.

وحتى تستكمل الدولة إستراتيجيتها، استخدمت سلطتها لفرض بعض القيود على البحث التاريخى، مستخدمة أساليب عدة، مثل نظام الرقابة على الأبحاث التاريخية، والسيطرة على الوثائق والمحفوظات القديمة، وقد أثر هذا فى حقيقة الأمر، على شكل البحث التاريخى ونمطه وحدوده بمصر، فى الفترة بعد عام ١٩٥٢، صحيح أنه لم تكن هناك محاولات كثيرة تملى فيها الدولة على الباحثين

نتائج أبحاثهم، لكنها لعبت دوراً مهما فى تشكيل المناخ الفكرى ووضع أسس الخطاب التاريخى الرسمى.

الجمعيات العلمية

أثناء القرن التاسع عشر كانت الجمعيات العلمية بمثابة المراكز الرئيسية الموثوق بها للبحث التاريخى بمصر، فكثرة وتنوع اهتماماتها وفرا مناخًا أكاديميًا جذب العديد من صفوة المثقفين والمهنيين وكبار المسئولين فى الحكومة، هذا بالإضافة إلى العلماء والباحثين الهواة، حيث أتاحت الاجتماعات الدورية والمناسبات الاجتماعية التى عقدتها هذه الجمعيات الفرصة لإلقاء المحاضرات وعقد المناقشات والمناظرات التى عالجت كثيرا من الموضوعات التى جذبت العديد من الباحثين، فقد أبدت هذه الجمعيات الأكاديمية التزامها الواضح بنشر العديد من الأبحاث التى جذبت بدورها عددًا من القراء والمهتمين الذين لم يكونوا من بين أعضائها، وعلى الرغم من دقة هذه الأبحاث وجودتها - وخاصة الأوراق العلمية - فإن أهميتها ومغزاها السياسى لم يكونا واضحين، فقد كان لزامًا على هذه الأبحاث التاريخية أن تحوز على رضاء الملك، وذلك فى مقابل قيام الملكية برعاية ودعم المنظمات التى تصدر عنها هذه الأبحاث، الأمر الذى دفع هذه المنظمات إلى تبنى هذه الاتجاهات السياسية الملكية.

وقد اصطحب نابليون فى حملته على مصر عام ١٧٩٨، مع قواته عددًا كبيرًا من الباحثين الفرنسيين، الذين كانت مهمتهم الرئيسية نشر المعرفة فى مصر وعن مصر من خلال البحث والدراسة، هذا بالإضافة إلى مناقشتهم للعديد من الموضوعات التى ترتبط بالثقافة المصرية والصناعة والتاريخ(٢)، فقد شكلت موهبة ومهارة نابليون اللبنة الأولى لما عرف بـ "المعهد المصرى"، وفى الفترة من عام ١٨٠٩ وحتى أواخر عام ١٨٢٠، نشر هذا المعهد مجموعة من الأبحاث التى أعدت فى مجلدات كبيرة كان عنوانها "وصف مصر"، وعلى الرغم من أهمية هذا المعهد، فإن دوره تلاشى مع نهاية الحملة الفرنسية عام ١٨٠١، ولكنه كان مثلاً

ومصدرًا ألهم العديد من الجمعيات العلمية الأخرى التى ظهرت بعد ذلك لتقديم وصف دقيق للأحداث من الناحية الفكرية، كما كان هذا المعهد أيضًا مثلاً للعلاقة بالسلطة الحاكمة من الناحية السياسية.

وكانت "الجمعية الشرقية" أولى هذه الجمعيات، والتى عرفت بعد ذلك "بالجمعية المصرية" وقد أنشأها مجموعة من المقيمين البريطانيين والفرنسيين والألمان فى الإسكندرية عام ١٨٤٦، واهتم محمد على بتوفير الدعم الشخصى والمادى السخى لها، وهدفت هذه الجمعية إلى إنشاء مكتبة تحوى المؤلفات التى عالجت قضايا ذات صلة بمصر، والشعوب التى عاشت بها، والفترات المهمة من تاريخها، وكل تلك القضايا التى ما زالت تمارس تأثيرها على سكان مصر الأصليين حتى الآن، حيث عاشت فى مصر شعوب عرفها التاريخ، سواء من الغزاة أو من الشعوب القديمة[٣]. إلا أنه بحلول عام ١٨٥٩، قل نشاط هذه الجمعية وحلت محلها فى نفس العام جمعية أخرى عرفت باسم "المعهد المصرى"، الذى أُنشئ بمبادرة من سعيد باشا والى مصر، والذى استمر فى تقديم الدعم الملكى، ثم نقل هذا المعهد بعد ذلك من الإسكندرية إلى القاهرة عام ١٩٠٨، وفى عام ١٩١٧، صار السلطان أحمد فؤاد - الذى عرف بالملك فؤاد بعدئذ - مسئولا عن هذا المعهد، وفى العام التالى صدر قرار ملكى بإعادة تنظيم وهيكلة هذا المعهد، وأعيد تسميته ليصبح "المجمع العلمى المصرى"[٤].

وكان الهدف من المعهد المصرى هو دعم التقاليد الاستشراقية التى وضعها نابليون، ثم تشعبت أهدافه بعد ذلك ليشمل عددًا من المجالات والاهتمامات الأخرى، التى يمكن تقسيمها إلى أربعة مجالات أساسية وهى الآداب والفنون الجميلة والآثار، والأخلاق والعلوم السياسية، العلوم التجريبية والرياضية والطب، ثم الهندسة الزراعية والتاريخ الطبيعى[٥]، وجذب هذا المعهد عددًا من مشاهير الأدباء الذين صاروا أعضاءً فيه لحضور الاجتماعات الدورية والمحاضرات التى ألقاها أعضاء المعهد وزواره، ومنذ إنشاء هذا المعهد صدرت عنه نشرة دورية

تبعتها بعد ذلك سلسلة من الدراسات، وسميت هذه النشرة باسم "المذكرات" أو ميموار بالفرنسية، وكان البحث التاريخي في هذا المعهد مهتمًا بالعصور القديمة والإسلامية بشكل كبير، ولكن هذا لم يمنع من ظهور بعض الأبحاث التاريخية التي نشرت من حين لآخر حول تاريخ مصر في القرن التاسع عشر، وقد أعد هذه الأبحاث أرتين باشا ورينيه قطاوى بك، اللذان كرسا جهودهما لدراسة تاريخ مصر في عهد محمد على(٦). وكان بعض أعضاء المعهد المصرى في بداية الأمر- إن لم يكن جميعهم- في الأساس من المقيمين الأوربيين، وقد اتسم هذا المعهد بتنظيم هرمى محافظ بعض الشيء، وكان الاقتراع يُجرى سريا لاختيار الأعضاء، على أن يكون هناك ثلاثون عضوًا في المجموعات الثلاث التي شكلت أعضاءه، حيث شملت المجموعة الأولى الأعضاء الشرفيين، والثانية الأعضاء المساعدين، والثالثة الأعضاء المراسلين، وكان أعضاء المجموعتين الأخيرتين من الوافدين غير المقيمين في مصر، وهذا ما جعل الأغلبية العظمى من الأعضاء من الأجانب، وعلى الرغم من ذلك، لم تلق مطبوعات المعهد إقبالا كبيرا من القراء، نظرا لكتابتها باللغة الرسمية للمعهد؛ وهى اللغة الفرنسية، ولكن بعض المطبوعات؛ خاصة الإدارية، كانت تكتب باللغة العربية بجانب بعض المقالات على فترات متفاوتة، ويضاف إليها بعض المقالات التى كتبت باللغة الإنجليزية، ولم يشغل المصريون نسبة كبيرة من الأعضاء وخاصة في أقسام الآداب والفنون الجميلة والآثار، في حين كانت هناك نسبة كبيرة من الأعضاء المصريين في أقسام الرياضيات والعلوم.

وعلى الرغم من ذلك كان هناك أعضاء بارزون من المصريين منذ بداية إنشاء المعهد، فكان رفاعة الطهطاوى من كبار الأعضاء المؤسسين، كما لعب محمود الفلكى - ذلك المؤرخ والفلكى الشهير - دورًا بارزًا، حيث شغل منصب نائب رئيس المعهد في الفترة ما بين عامى ١٨٦٩ و١٨٨١(٧). وفى تلك الفترة عرف يعقوب أرتين بنشاطه البارز، حيث شغل منصب رئيس المعهد لمدة سبعة عشر عامًا، كما عرف بإسهاماته البارزة في مطبوعة "المجلة" التى كتب فيها العديد من

الموضوعات التاريخية، وخلال النصف الأول من القرن العشرين كان هناك تزايد فى أعداد الأعضاء المصريين، وإن كان ذلك على نحو بطىء، وفى مطلع عام ١٩٢٠ صار كل من "على بهجت"، الذى تم انتخابه عام ١٩٠٠، وعالم الآثار "أحمد كمال"، المنتخب عام ١٩٠٢، و"أحمد لطفى السيد" المنتخب عام ١٩١٥، و"طه حسين" المنتخب عام ١٩٢٤ من بين الأعضاء البارزين فى المعهد، وقد عُرف كل هؤلاء بمؤلفاتهم التاريخية الشهيرة، كما ظهر فى تلك الفترة أيضا الدور البارز والنشط للأمير "عمر طوسون"، ابن عم الملك، والذى عرف بدوره باعتباره مؤرخًا، ولقد دعمت الانتخابات التى أجريت عام ١٩٣٠ من الارتباط الوثيق بين المعهد والملكية، من خلال المؤرخين الذين قام الملك برعايتهم ودعمهم مثل جاستون فييت المنتخب عام ١٩٣٠، وأنجلوا ساماركو المنتخب عام ١٩٣١، ورينيه قطاوى المنتخب عام ١٩٤١، ممن سبقوا جيل المؤرخين المصريين الأصغر الذين كانوا من أعضاء المعهد، ففى عام ١٩٤١، تم انتخاب سامى جبرا، أستاذ التاريخ المصرى القديم بجامعة القاهرة، وإن لم يتم تعيين شفيق غربال وسليمان حزين إلا فى عام ١٩٤٧، وقد عمل الأخير رئيسًا لجامعة أسيوط[8]، كما عرف بدراساته حول جغرافية مصر فى مرحلة ما قبل التاريخ، وقد حصل كل هؤلاء على مراكز مرموقة فى المعهد، والذى استمر بعد ذلك فى احتضان أعضائه من الصفوة الاجتماعية المثقفة، أكثر من الأعضاء الأكاديميين حتى عام ١٩٥٢.

وقد رسخت الرعاية الملكية للمعهد الأصول الاستشراقية والتيارات السياسية المحافظة به، فبعدما صار الملك فؤاد راعيًا لهذا المعهد، رصد جائزة قيمتها مائة جنيه مصرى لمؤلف أفضل عمل يدور حول تاريخ مصر أثناء الفترة التى حكم فيها والده إسماعيل[9]، وحتى يؤكد أحقيته باللقب الذى أطلق عليه بأنه "راعى الملكية"، قدم الملك فؤاد أعظم دعم وأكبر اهتمام للمعهد أثناء فترة حكمه، وهى نفس السياسة التى اتبعها ابنه فاروق من بعده، فالأنواط الخاصة بالمعهد فى هذه الفترة هى خير دليل على هذا الارتباط الوثيق بين المعهد وبين العائلة الملكية،

حيث يظهر على أحدها صور فاروق وفؤاد جنبا إلى جنب(١٠)، وكان المعهد يعقد اجتماعاته الشهرية من نوفمبر وحتى مايو فى مقره فى مركز، وزارة الأشغال فى ذلك الوقت، وقد اعتمد المعهد على دعم الحكومة بشكل كبير، وقد تنوع هذا الدعم بدءا من توفير مقر للمعهد وحتى توفير الدعم المادى، ففى عام ١٩٤٩ وكذلك عام ١٩٥٠، بلغت المنحة المقدمة من وزارة المعارف ما يقرب من ٩٠٪ من إجمالى الدعم المقدم للمعهد(١١)، وفى هذا العام أيضا كان هناك تزايد فى أعداد مجلة "مذكرات: Memoire" لأن طه حسين - والذى كان يشغل منصب الوزير فى ذلك الوقت وكان عضواً بالمعهد- قد رصد له مبلغًا قيمته ٨٠٠ جنيه مصرى.

كما ظهرت، فى نفس الفترة، جمعية أكاديمية كانت فى الحقيقة مركزًا مهما للبحث التاريخى، وهى الجمعية الجغرافية الخديوية، وعرفت فى ذلك الوقت بالجمعية الجغرافية الملكية(١٢)، وأسسها الخديو إسماعيل عام ١٨٧٥، فى شارع قصر العينى فى مبنى يجاور البرلمان، وذلك لتشجيع المعارف العلمية وإجراء الدراسات المختلفة حول الدول الأفريقية وغيرها من الدول المحيطة(١٣)، وكما كان الأمر فى المعهد المصرى، فإن أوائل الأعضاء العاملين فى هذه الجمعية كانت أكثريتهم من الأوربيين والأقلية من المصريين، ومن مجموعة الأعضاء الأوربيين نذكر ماربيت وديليسبس، ومن مجموعة الأعضاء المصريين نذكر الضباط العسكريين ومسئولى الدولة والقصر من أمثال محمود الفلكى، الذى شغل منصب رئيس الجمعية الجغرافية فى الفترة من ١٨٨٤ وحتى ١٨٨٥، وأحمد شفيق، وعالم فقه اللغة أحمد زكى، وأحمد كمال، وكما كانت الحال أيضًا فى المعهد المصرى، احتفظت الجمعية الجغرافية بسمة أوربية واستخدمت اللغة الفرنسية(١٤)، وبعد فترة قل نشاط الجمعية الجغرافية، وتم تعيين الأمير أحمد فؤاد رئيسًا لها بقرار من أخيه السلطان حسين كامل عام ١٩١٥، وقد ادى ذلك إلى زيادة الدعم المادى المخصص للجمعية، والتى كانت فى ذلك الوقت رائدة لكل الجمعيات الأخرى التى يدعمها الملك.

وعندما أنشئت الجمعية الجغرافية منحها الخديو إسماعيل مبلغًا وقدره ٤٠٠ جنيه مصرى، بالإضافة إلى مرتب لمن يقوم برئاستها[١٥]، وتحت قيادة الملك فؤاد ازدادت الرعاية الملكية للجمعية، ففى الفترة من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣٤، تبرع الملك من ماله الخاص بمبلغ قدره سبع وعشرون ألف جنيه مصرى للجمعية[١٦]، وهذا ما دفع جورج فوكارت وأدولف قطاوى بك للتعبير عن ولائهما وامتنانهما للملك فؤاد فى احتفال الجمعية عام١٩٢١، فذكرا: "إن اهتمام جلالة السلطان فؤاد الأول قد وفر فرصة رائعة للقيام بما أسند إلينا من مهام قام بها سيادة الرئيس[١٧]"، وأثناء العقد التالى قامت الجمعية الجغرافية برعاية العديد من المؤتمرات، كما أشرفت على العديد من المطبوعات التى عالجت العديد من القضايا التاريخية وغيرها من القضايا الأخرى والتى تهتم بتحسين صورة الملك الذى دعم هذه المطبوعات بآلاف الجنيهات[١٨]، وأثناء فترة عمل قطاوى أمينًا عامًا للجمعية قام بنشر سلسلة من الوثائق الأصلية التى تناقش الفترة من الحملة الفرنسية وحتى عهد محمد على[١٩]، وكانت العديد من الأعمال والمؤلفات التاريخية تدرس فى إطار المدرسة الملكية، وقد كتبت فى الفترة من ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٠، على يد مؤرخين مثل أنجلو ساماركو وجورج دوان ورينيه قطاوى وغيرهم، وقد صدرت هذه الأعمال والمؤلفات التاريخية تحت اسم الجمعية الجغرافية[٢٠].

وعلى الرغم من أن الجمعيات العلمية لم تكن مثل الجامعات من حيث مدى تأثيرها وجمهورها فى الفترات التالية، فإنها أسهمت بشكل كبير وفاعل فى إثراء الحياة الفكرية المصرية، فقد لعبت دورًا مهما باعتبارها منتديات ثقافية، وقامت بتقديم ومناقشة ونشر العديد من الموضوعات التى عالجتها الأبحاث التاريخية، كما وفرت الفرصة لالتقاء الأساتذة الزائرين، وكانت بحق نموذجا ناجحا للجمعيات المهنية[٢١]، وقد ضمت بين أعضائها كبار مسئولى الحكومة ووزرائها، ولعبت هذه الجمعيات أيضا دور المؤسسات الأكاديمية، حيث قام المعهد المصرى والجمعية الجغرافية الملكية من جانب، والدولة من جانب آخر، بتمثيل العلاقة بين السلطة والمناخ الأكاديمى، هذا إضافة إلى قيامها بدور بارز فى بناء تراث تاريخى

يمكن أن نصفه بأنه كان متحفظًا بعض الشيء، كما لعبت دورًا مهما فى كتابة التاريخ من منظور ملكى، ولكن نقطة الضعف التى عانت منها هذه الجمعيات هى الاهتمام بالصفوة فقط، الأمر الذى انعكس بطبيعة الحال على رؤيتها للتاريخ. وحيث إنها كانت تتلقى دعمًا كبيرًا من الأسرة الملكية، فقد واجهت هذه الجمعيات العديد من المصاعب فى مواجهة الأحداث والوقائع السياسية والاجتماعية فى فترة ما بعد عام ١٩٥٢[٢٢].

الجامعة المصرية

على الرغم من أن مصر تعتبر الأزهر أحد أقدم الجامعات فى العالم، فقد بات واضحًا فى عهد محمد على أن الدولة فى حاجة لنظام تعليمى متطور ولمؤسسات أكاديمية ملائمة، حتى يتسنى تطوير نظام الدولة، وتدريب الكفاءات التى سوف تعمل فى القطاعات الحكومية، وخلال القرن التاسع عشر أنشئت العديد من الكليات والمدارس للقيام بهذا الدور، حيث قامت بعض هذه الكليات بتدريس التاريخ ضمن مقرراتها، وخاصة كليات الحقوق والمعلمين، كما قامت هذه المدارس بتدريس المهارات التى يجب أن تتوافر فى المؤرخ، وذلك حتى يتمكن الطلاب من اكتسابها، وقد تخرج فى هذه المراكز والكليات العديد من المفكرين المحدثين والسياسيين القوميين والمؤرخين، وكانت كلية الألسن واحدة من أوائل هذه الكليات، وعرفت فى ذلك الوقت بمدرسة الألسن، والتى أنشئت عام ١٨٣٥، وقام بإدارة شئونها فى ذلك الوقت رفاعة الطهطاوى، وقد درس بها الطلاب العديد من اللغات وغيرها من المواد الدراسية ومنها التاريخ [٢٣]، وفى عام ١٨٦٨ افتتحت كلية الإدارة واللغات (الألسن)، والتى عرفت بعد ذلك بكلية الحقوق (كلية الحقوق الخديوية)، والتى تخرج فيها مجموعة كبيرة من المؤرخين والنشطاء السياسيين من أمثال محمد فريد ومصطفى كامل[٢٤]، وفى عام ١٨٧١ أنشئت "دار العلوم" لتدريس اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والعلوم، وهى التخصصات التى لم تكن متوفرة فى الأزهر فى ذلك الوقت، ولم تتمكن هذه

الكلية من الخروج عن النظام المتبع فى الأزهر[٢٥]، على الرغم من كثرة التوقعات بأنها سوف توفر تعليمًا متطورًا وحديثًا. وظهرت كلية المعلمين الخديوية فى ذلك الوقت، والتى عرفت بـ"مدرسة المعلمين الخديوية"، وكانت قد أنشئت عام ١٨٨٠، واتسمت حقًا بالتجديد وذلك لأنها اتبعت نظامًا أوربيًا متطورًا فى التعليم، حيث وفرت نظامًا دراسيًا يمتد لمدة عامين، ولقد التحق بها خريجو المدارس الثانوية، وتخرج فيها أوائل الأجيال الأكاديمية المصرية من المؤرخين، مثل محمد رفعت وشفيق غربال وفؤاد شكرى[٢٦].

وقد نجحت هذه المحاولات بعض الشىء أثناء القرن التاسع عشر فى إفراز طبقة مثقفة ومتعلمة مصرية، ومع بداية القرن الجديد بدأ بعض المفكرين المصريين الحديث عن حاجتهم لجامعة قومية توفر أساسًا قويًا وثابتًا يدعم التعليم العالى[٢٧]. فالكتابات الأولى ليعقوب أرتين وجورجى زيدان قد عبرت عن الحاجة الملحة لإنشاء الجامعة القومية، ولكنها لم تؤت ثمارها، وذلك بسبب معارضة اللورد كرومر المنظمة والقوية لأى محاولة لإصلاح التعليم، وعلى الرغم من ذلك فإن الحاجة الماسة لإنشاء جامعة قومية قد وجد دعمًا كافيًا من مجموعة كبيرة من القادة المصريين المحدثين من أمثال محمد عبده، كما لقى اهتماما كافيًا من بعض الأصوات القومية المعتدلة من أمثال قاسم أمين وسعد زغلول، ومن أعضاء حزب الأمة، ومن بعض الأصوات الراديكالية من الوطنيين، كما شجع عباس حلمى الثانى والملك فؤاد، فكرة الجامعة بصدر رحب وفى أكتوبر عام ١٩٠٦ كانت هناك حملة قومية لحشد التأييد لإنشاء الجامعة. ولم يلعب سعد زغلول دورا واضحا بشأن ذلك عندما صار وزيرًا للمعارف، بعد ذلك جاء رحيل اللورد كرومر عن مصر عام ١٩٠٧ ليسهل كثيرا من الأمور[٢٨]، وفى ديسمبر من العام التالى تم إنشاء الجامعة المصرية، وكان الأمير أحمد فؤاد رئيسًا لها[٢٩].

وبالتالى كانت الجامعة نتاج اتفاق قومى شارك فيه العديد من السياسيين فى ذلك الوقت، وعلى الرغم من تقليل بريطانيا من أهمية هذا الاتفاق القومى، فقد

لعب دورًا أساسيًا واضحًا بعد ذلك[٣٠]، وقد واجهت الجامعة العديد من القضايا المهمة فى بداية إنشائها، ومنها طرق تعيين هيئة التدريس بها، ففى ذلك الوقت كان يوجد فى مصر عدد قليل ممن يصلحون للقيام بالتدريس فى الجامعة باعتبارهم أساتذة، مثل أحمد كمال وجورجى زيدان[٣١]، وعلى الرغم من تعيين بعض العاملين فى الجامعة من أعضاء هيئة التدريس ممن يعملون بدار العلوم، فإن أغلب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كانوا من أوربا، وفى العقود التالية كانت هناك مناورات سياسية بين حكومات إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ومصر، والتى كان الملك طرفا فيها بهذا الشأن، ولهذا أتيحت الفرصة لاستقدام بعض الكفاءات للمناصب الجامعية من المحيط العلمى[٣٢]، وكانت المشكلة الأخرى التى واجهت الجامعة هى التمويل، فعلى الرغم من أن الجامعة كانت مؤسسة أهلية، فقد اعتمدت بشكل أساسى على التمويل الذى توفره الحكومة، حيث خصصت لها وقفًا سنويًا من وزارة الأوقاف، وذلك بأمر من الخديو عباس حلمى الثانى، قدره خمسة آلاف جنيه، وبداية من عام ١٩١١، قامت وزارة المعارف بدفع مبلغ وقدره ألفا جنيه، وقد شكلت هذه المنح ما يقرب من سبعين بالمائة من ميزانية الجامعة[٣٣]، ولم يكن هذا الدعم كافيا بشكل دائم وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى حيث واجهت الجامعة بعض المشاكل المالية[٣٤].

ومع حلول عام ١٩٢٣، تشكلت هيئة أخرى لمناقشة هذا الموضوع، ولكن هذه المرة من منظور القوى المصرية المستقلة فى ظل الدستور الجديد، خاصة أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الذين أخذوا المبادرة فى مناقشة موضوع تمويل الجامعة وإدارتها، فمحمد حسين هيكل ورؤساء الوزارات، مثل محمد محمود وإسماعيل صدقى - الذين كانوا يلعبون دورًا مهما فى إدارة شئون الجامعة الأهلية - عملوا على توجيه الإرادة السياسية لاختيار قيادات الجامعة، وقد تعاظم دور الأحرار الدستوريين مع استبدال أحمد لطفى السيد بالزعيم الوفدى سعد زغلول، ليشغل منصب الأمين العام لمجلس الجامعة عام ١٩٢٢، فاهتمام الأحرار الدستوريين ببرامج النهوض بالجامعة لم يكن من قبيل المصادفة، حيث اعتبروا

الجامعة الوسيلة الأساسية لتحقيق التقدم والإصلاح القومى أكثر من غيرهم، فقد اتسموا بنزعة قومية، وإن كانت محافظة بعض الشىء، وقد اعتبروا أن المفكرين المصريين الذين تلقوا تعليما غربيا، مشيرين إلى أنفسهم، هم "القادة الطبيعيون والأجدر لقيادة مصر" وشاركهم الملك فؤاد نظرتهم هذه[٣٥].

وقام وزير المعارف على ماهر الذى أسندت إليه مهمة النهوض بالجامعة، ببلورة العلاقة التى تربط بين التعليم وتحقيق القومية، وذلك قبل تشكيل لجنة إصلاح التعليم حيث قال:

كلكم يقدر أهمية هذا الدور، "إصلاح التعليم"، وتأثيره على النزعة القومية وذلك من خلال إعداد جيل قوى يتسم بالأخلاق الحميدة والإرادة الصلبة والطموحات السامية والتفكير الحر والنشاط الدائم فى كل مجالات الحياة العامة، فمهمتنا هى بذل المزيد من الجهد من أجل إعداد سياسة تعليمية ثابتة ومتحررة من الممارسات القديمة البالية التى سادت فى الماضى، فهدفنا حماية قوميتنا مهما كلفنا ذلك من تضحيات يستوجبها تحقيق هذا الهدف[٣٦].

وفى عام ١٩٢٥، صارت الجامعة المصرية مؤسسة حكومية رسمية، وشكلت كلية العلوم، التى كانت قد أنشئت حديثًا، اللبنة الأولى للجامعة، هذا بالإضافة إلى بعض الكليات الأخرى مثل كلية الحقوق والطب والجامعة الأهلية، التى صارت بعد ذلك كلية الآداب، ومع مرور الوقت أضيفت بعض الكليات الأخرى، ومع ازدياد العلاقات الوطيدة بين حزب الأحرار الدستوريين وبين الملك – ولو بشكل مؤقت – تم تعيين أحمد لطفى السيد أول رئيس للجامعة، ورغم أن مبادرة الملك فؤاد كان لها فضل كبير على الجامعة، فإنه لا يمكننا القول إن فكرة تأسيس الجامعة تعود إليه، وكانت آليات العمل داخل الجامعة تهدف إلى جعل الجامعة عالمًا صغيرًا يمثل القوى السياسية القومية، وقد نشبت بعض الخلافات حول بعض القضايا، ومنها تعيين هيئة التدريس بها، واستقلال الجامعة وتحقيق سيادتها، وقد نشبت هذه الخلافات بين فؤاد والبريطانيين من ناحية وبين الملك

وإدارة الجامعة من ناحية أخرى[٣٨]، فبينما كانت تتلاشى محاولات الملك فؤاد للسيطرة على الجامعة، ظهرت الجامعة بشكل بارز على الساحة السياسية بحلول ثلاثينيات القرن العشرين.

ومع قيام نشاط سياسى منظم داخل الجامعة، واندلاع الانتفاضات الطلابية فى عام ١٩٣٥ و١٩٣، بات واضحًا أن الجامعة صارت تحتضن الطلاب الناشطين، وكذلك تحتضن مسرحًا للتنافس السياسى[٣٩]، ولم يكن ذلك ينطبق فقط على الطلاب، فقد كان هناك ميلاً متزايدًا للأكاديميين للمساهمة فى هذا الحراك، وقد تنازعت الأكاديميين رغبتان فى آن واحد وهما العمل بالجامعة والعمل فى السياسة[٤٠]، وقد كانت الجامعة جزءا من هذا الاضطراب السياسى الوطنى وإن لم تكن متورطة تماما فيه.

ومع قيام النظام الحكومى للتعليم العالى فى مصر ظهرت علاقة أكثر تعقيدًا بين السلطة والأكاديميين، من تلك العلاقة التى كانت تجمع السلطة وجمعيات المثقفين، ففى أثناء القرن التاسع عشر كانت هذه الحركات تتم بمبادرة من القصر وبدعم من العائلة الملكية، باعتبار ذلك يمثل نوعًا من العائد الاجتماعى للمؤسسات التعليمية، فإنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ – والتى مثلت ذروة المحاولات لإنشاء مؤسسة أكاديمية – شكل مرحلة جديدة، فإذا كانت الجمعيات التى تحتضن المثقفين ملكية النزعة والتوجه، فإن الجامعة الحديثة كانت ثمار مجهودات توافق وطنى عريض شمل الملك، الذى حاول إنشاءها لتكون محورًا مهما للحياة الفكرية المصرية، ورمزًا للاستقلال والنهضة القومية، فالجامعة باعتبارها مؤسسة وطنية لنشر الرؤية القومية، كانت منذ البداية "أداة مهمة لتحقيق الأهداف القومية السياسية"[٤١]، ولم تكن تلك الأهداف تحوز على اهتمام وموافقة العامة، فالرؤى السياسية للملك فؤاد والأحزاب السياسية المتعددة تنافست فيما بينها لتحقيق السيطرة، فالملك قام بتعيين بعض المفكرين

الأجانب وبعض المسئولين الحكوميين، كما استفاد من رعايته ودعمه للجمعيات التى احتضنت المثقفين، وذلك لنشر الرؤية الملكية وخاصة عندما بدأ تأثيره يضعف، وهذا ما فعلته عائلته من قبل، وفى المقابل فإن الحكومة الوطنية - وخاصة جناحها المحافظ - بدأ فى الاستفادة من النزاع السياسى الذى دعمته الجامعة لنشر رؤيتها التاريخية، وبالتالى لم يكن أمرا مفاجئا أن صارت الجامعة مسرحًا للتنافس السياسى، بل وفرت مناخا لنشر رؤية المدرسة الملكية، ودعمت الخطاب القومى أكثر، وكان أكثر ما يدعو للسخرية، أنه بعد أربع سنوات فقط من موت الملك فؤاد، عندما زادت حظوظ المدرسة الليبرالية على حساب المدرسة الملكية، حملت الجامعة المصرية اسم "جامعة فؤاد الأول".

الثورة والجامعة

فى الوقت الذى حقق فيه الضباط الأحرار تغييرات جذرية فى المشهد السياسى، بعد أن وصلوا إلى السلطة فى يوليو ١٩٥٢، كان هناك استمرار ثم انقطاع فى الاتجاه الحكومى لدعم المعرفة التاريخية، فمن المؤكد أن الأنظمة السياسية قبل وبعد ١٩٥٢، كانت واعية بالأهمية السياسية للتاريخ، فتحت حكم الملكية قام الملك فؤاد بدعم الدراسات التاريخية، الأمر الذى انعكس على خلق صورة مؤيدة له ولعائلته، وذلك فى الوقت الذى بدأت فيه الحركة القومية فى الاستفادة من الجامعة باعتباره أساسًا لنشر الرؤية التاريخية، وبنفس الطريقة، فإن نظام عبد الناصر هدف إلى غرس المعرفة التاريخية لإضفاء نوع من الشرعية السياسية على الثورة ومبادئها. ولكننا نلاحظ أن الملكية حاولت تحقيق ذلك بطريقة شخصية وبطريقة محدودة نسبيًا من خلال دعم الجمعيات التى احتضنت المثقفين ورعت المؤلفين الأفراد، ولكن نظام الثورة وضع برنامجًا سياسيًا صريحًا دعا إلى كتابة التاريخ المصرى باعتباره موضوعًا ذا أولوية قومية، وفى الحقيقة فإن الإطاحة بالحكومة الدستورية تتطلب تبريرًا تاريخيًا يحتم الحاجة للتغيير السياسى ويدعم مطلب الثورة لقيادة الحركة الوطنية.

وفى البداية لم يكن ثمة برنامج سياسى شامل لنظام الثورة، فلم تكن هناك رؤية تاريخية متماسكة، بل قامت بدعم وتشجيع عدد من الموضوعات من البداية، والتى كان من بينها تقديم رؤية سلبية للملكية، فكما توضح عفاف مارسو:

"لم يشجع نظام عبد الناصر دراسة أى فترة من فترات أسرة محمد على، وهى فترات القرن التاسع عشر والعشرين باستثناء تلك الفترات السلبية، فالنظام السياسى حاول التقليل من شأن إنجازات الملكية، وذلك فى محاولة لتبرير قرار إنهائها(٤٢).

وقد كان هناك فساد كبير للملكية ولنظامها البرلمانى، ومن ضمن الموضوعات التى طرحت كثيرًا فى تلك الفترة الأصل الأجنبى ليس فقط لأسرة محمد على، ولكن أيضًا لكل الحكام المصريين منذ وقت الفراعنة(٤٣)، فعهد الأسرات والبطالمة والرومان والأسرات العربية المتعددة والمماليك قد اعتبروا غزاة أجانب، وذلك مقارنة بجمال عبد الناصر والضباط الأحرار، الذين كانوا مصريين يحكمون مصر لأول مرة من قرون، فالثورة كانت بداية العصر الحديث، والجديد هو عودة مصر إلى حكمها بواسطة شعبها. وكما صرح ثروة عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومى لمجموعة من المؤرخين "إن التاريخ الحديث يبدأ فى الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢، فلم يكن هناك تاريخ حديث قبل ذلك"(٤٤).

وتحرك النظام بسرعة بعد ذلك ليسجل نقاطا تاريخية مهمة، والتى بدأت بحملة فى هذا الشأن شنتها "مجلة التحرير"، وهى المجلة التى نشرها قسم الشئون العامة للقوات المسلحة، والتى صدرت لأول مرة فى ديسمبر عام ١٩٥٢، وكان يحررها فى البداية أحمد حمروش وبعده ثروت عكاشة، وفى أحد أعدادها الأولى ركزت إحدى المقالات على كتابات يعقوب صنوع (أبو نضارة)، وهو أحد منتقدى الخديو إسماعيل بشدة(٤٥).

وخلال الخمسينيات والستينيات تمت الاستفادة من الجرائد الحكومية مثل جريدة الجمهورية، التى أنشئت عام ١٩٥٣، وجريدتى الشعب والمساء اللتين

أنشئتا عام ١٩٥٦ للترويج للرؤية القومية الرسمية، وعلى الرغم من ذلك اضطرت الحكومة لاتخاذ خطوات أبعد من مجرد إصدار التصريحات والاعتماد على المقالات الصحفية، وذلك فى محاولة منها لدعم كتابة التاريخ بطريقة تتسق مع أهدافها السياسية وتساندها، وحتى جمال عبد الناصر نفسه قد أدرك أهمية التاريخ باعتباره أساسًا لنجاح الثورة، فكتابه "فلسفة الثورة"، الذى ظهر فى ١٩٥٣، عكس بقوة اهتمامه بالتاريخ المصرى، فقد صرح عبد الناصر أنه لا يمتلك الخبرة الشخصية الكافية " أنا لا أزعم أننى أستاذ للتاريخ، فالحقيقة أن فلسفة ثورة ٢٣ يوليو يجب أن يعالجها أساتذة التاريخ، باحثين عن جذورها التى تضرب فى أعماق تاريخنا"[٤٦]، فالعديد من ضباط القيادة كانوا متعلمين ولم يكونوا مؤرخين[٤٧]، وبالتالى صار من الضرورى إدراك أهمية المؤرخين فى الجامعات.

ولم يكن اتجاه الضباط الأحرار إيجابيًا نحو جامعة القاهرة، فقد اعتبروها معقلاً للفكر المتحفظ ونتاجًا للصفوة المتعلمة من الأثرياء الذين انفصلوا عن الواقع الاجتماعى الأليم للمجتمع[٤٨]، وعلى الرغم من ذلك فإن الانقلابات السياسية فى الجامعة ونشاط طلابها السياسى منذ أواخر الثلاثينيات، قد أظهر إمكانية أن تكون الجامعة مصدرًا للاضطرابات المتطرفة، وهذا ما شعر به جمال عبد الناصر وأعضاء آخرون من مجلس قيادة الثورة[٤٩]، وعلى الرغم من أن السلطات فى الجامعة كانت فى مجملها قومية النزعة، فإن اتجاهاتهم نحو أهداف الثورة كانت تحت المراقبة[٥٠]، وبقى التوتر المستمر هو سمة العلاقة بين الجامعة والحكومة خلال الخمسينيات والستينيات؛ حيث حاول نظام جمال عبدالناصر أن يتقرب إلى الجامعات من ناحية، ومن ناحية ثانية حاول السيطرة عليها لإدراكه أهمية الأكاديميين[٥١].

ولم تكن طبيعة العلاقات بين الجامعة والنظام الثورى تمثل حالة خاصة، فقد كانت هناك صدامات بين الحكومة وإدارة الجامعة منذ إنشائها، ولذلك لم يتأخر الصدام بين النظام الجديد والجامعة طويلا. ففى عام ١٩٥٢، شكلت الحكومة

لجنة ترأسها "على ماهر" وضمت فى عضويتها "شفيق غربال" والفقيه القانونى البارز فى العالم العربى "عبد الرزاق السنهورى"، بهدف إعداد تقرير عن وضع التعليم العالى[٥٢]. وقدمت هذه اللجنة العديد من التوصيات للحكومة فى العام التالى، والتى كان من بينها تحقيق استقلال أكبر للجامعات، ولكن هذه التوصيات لم تلق الاهتمام الكافى.

وفى الحقيقة فإن النظام الجديد قد رأى أن الجامعات يجب أن تشارك بدور كبير فى عملية التحول الاجتماعى، وذلك بعيداً عن تحقيق فكرة النظر للجامعة باعتبارها مؤسسة مستقلة، ففى عام ١٩٥٤وبعد المواجهة الناجحة مع محمد نجيب، ثأر جمال عبد الناصر من الذين ناصروا محمد نجيب، وأبعد من الجامعة أكثر من ستين أستاذاً أغلبهم من الماركسيين وبعضهم من الليبراليين، الذين تم طردهم[٥٣]، وبعد تلك الحركة التطهيرية بعام، زادت السيطرة على الجامعة من خلال الجامعة نفسها؛ حيث قامت الجامعة بتعيين رؤساء جدد ونواب لهم، ثم عينت عمداء للكليات تم انتخابهم[٥٤]، ولقد بعث هذا الحدث برسالة واضحة للمجتمع الأكاديمى، ولكن الجامعات ظلت غير راغبة فى اتباع التوجهات الجديدة، وظلت العلاقات بين الجامعة والدولة متوترة خلال الخمسينيات، واستمرت الحكومة بعد ذلك فى التغاضى عن فكرة استقلال الجامعات. وفى عام ١٩٦١، أدت القوانين الاشتراكية إلى إنشاء وزارة التعليم العالى، وذلك حتى تكون الجامعات تحت توجيه السياسة الوطنية[٥٥]، وقد دعم ذلك إنشاء "المجلس الأعلى للجامعات"، الذى يشرف عليه وزير التعليم العالى[٥٦].

ويبدو أن الحكومة لم تكن راضية عن سياستها تجاه الجامعات على هذا النحو، وربما اعتبرت ذلك مؤشرا على فشلها فى تحقيق أهدافها، ومن ثم اتجهت إلى إنشاء جهات أخرى توجه وتقود التيارات الفكرية. فجاء تعيين ثروت عكاشة وزيراً جديداً للثقافة ورئيسا للمجلس الأعلى للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية فى عام ١٩٥٨، ليعلن عن البدء فى تنفيذ سياسة أكثر فاعلية توفر التوجيه الأيديولوجى للجامعات والمؤسسات[٥٧]، وكان عكاشة يملك أكثر من غيره

المؤهلات المطلوبة للقيام بهذه المهمة، حيث تخرج فى معهد الإعلام بجامعة القاهرة عام ١٩٤٤، ثم حصل على الدكتوراه فى الآداب من جامعة السوربون عام ١٩٦٤، واعتمادا على خبرة عدد من الأكاديميين والبيروقراطيين والنخبة السياسية أنشأت الحكومة عددًا من اللجان التى كرست جهودها لدعم الوعى القومى والبحث والتعليم القومى، وهى التى عملت طليعة للحياة الفكرية المصرية، ولكن هذه اللجان كان ينقصها الإجماع القومى، وكذلك تحديد الأولوية لتشكيل رؤى اجتماعية متنوعة من الناحية السياسية، لخلق مجتمع قومى متماسك.

وعلى الرغم من كل هذه المجهودات وربما بسببها أيضًا فإنه مع بداية الستينيات كان واضحًا أن المفكرين لم يتسابقوا فى دعم الثورة كما كان يأمل النظام السياسى، ففى يونيو ١٩٦١، نشر محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير جريدة الأهرام والمتحدث غير الرسمى للنظام، مقالاً له فى الأهرام تحت عنوان "أزمة المثقفين"، حث فيه المفكرين المصريين على التعاون مع النظام الثورى أكثر من التفاعل معه[٥٨]، وهذه القضية لم تكن جديدة ولكنها دعمت مناظرة فاعلة حول دور المفكرين فى التحول الاشتراكى المقترح، فالفشل فى ضم المفكرين إلى حوزة النظام ظهر صداه فى فشل الحكومة فى ساحات سياسية أخرى، فالأداء الباهت "للإتحاد القومى"[*]، باعتباره وسيلة للمشاركة السياسية على المستوى الداخلى، وكذلك خروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة التى دامت لثلاث سنوات على المستوى الخارجى، تطلب مبادرات سياسية أكثر فاعلية.

الميثاق والمشروع

كانت مبادرة هيكل هى المقدمة التى قادت إلى خطة أكثر تفصيلاً وضعها النظام، وبدأت هذه المبادرة بما تم تسميته بعد ذلك بـ "الاتجاه نحو اليسار"، ففى

(*) وهو التنظيم السياسى الثانى الذى أقامته قيادة عبد الناصر بعد «هيئة التحرير»، وقد استمر باعتباره تنظيمًا خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٢) حيث ثبت عدم فاعليته ليحل محله الاتحاد الاشتراكى العربى. (المراجع).

أكتوبر دعا عبد ناصر لتشكيل لجنة تحضيرية لعمل برنامج للقرارات السياسية ليتم مناقشتها فى المؤتمر القومى للقوى الوطنية[٥٩]، وفى يونيو من العام التالى افتتح المؤتمر القومى للقوى الوطنية، وهذا أدى إلى إنشاء الاتحاد الاشتراكى العربى بوصفه هيئة سياسية قومية، ثم الاتفاق على ميثاق العمل الوطنى[٦٠]، وكان الميثاق فى حقيقة الأمر بيانًا يعالج عددًا من القضايا المهمة مثل البرنامج الاشتراكى، والديمقراطية، والوحدة العربية، والمسألة الاقتصادية، والسياسة الخارجية؛ التى ميزت بداية تكوين المرحلة الاشتراكية المصرية للسنوات القليلة التالية، ولأن جزءًا من هذا المشروع تضمن رؤية سياسية فى الميثاق؛ فقد قدم تفسيرًا صريحًا للتاريخ المصرى، ويلاحظ أنه خلال عام١٩٥٠، حاولت الحكومة بالعديد من السبل دعم التاريخ القومى من منظوره السياسى، وذلك من خلال الأكاديميين المصريين، ولكنها حققت نجاحًا محدودًا، كما أنها كانت قد أعربت فى عام١٩٥٦ عن هدفها فى الاستمرار فى دعم القضية عندما أعلن فتحى رضوان، وزير الثقافة والإرشاد القومى فى ذلك الوقت، خططًا لإعادة كتابة التاريخ المصرى[٦١].

ولكن على ما يبدو فإن هذا لم يؤتِ ثماره أيضًا، ففى نهاية عام ١٩٦١ كان ظهور مجلد "تاريخ الحضارة المصرية" يمثل بداية حركة جديدة فى هذا الاتجاه[٦٢]، ونشر هذا المجلد تحت رعاية وزارة الثقافة بمقدمة كتبها ثروت عكاشة، وقد غطى هذا المجلد الفترة الفرعونية، واعتمد على صفوة ما أنتجته المعرفة التاريخية المصرية، ثم قام شفيق غربال بتحرير المجلد الأول من المشروع الذى خطط له أن يغطى كل مراحل التاريخ المصرى، وبعد ذلك بوقت قصير توفى شفيق غربال ثم توقف المشروع. وقد أعطى نشر الميثاق دفعة جديدة لمجهودات الحكومة، فبعد مقدمته حول ضرورة الثورة ومبرراتها، قدم وصفًا مختصرًا للتاريخ المصرى منذ عهد الفراعنة وحتى حينه[٦٣]، وقد كتب هذا الميثاق من منظور "شعبى"، وبالتالى فإن رؤيته التاريخية قد عرضت فى فصلين: الأول جاء

تحت عنوان "جذور النضال المصرى"، والثانى بعنوان "درس النكسة"، وهذان الفصلان فى الحقيقة لخصا تاريخ مصر منذ الحملة الفرنسية وحتى الوقت الحاضر، وقد أوضح هذا الميثاق؛ الحقيقةَ التى ترددت بأن محمد على هو مؤسس مصر الحديثة، ولكنها فى نفس الوقت ترى أنه لم يعبر عن الاهتمامات الحقيقية للشعب المصرى، وإنما اهتم بطموحاته الشخصية، وهذه تعد خيانة دعمها التواطؤ بين العائلة الملكية واحتكارات القوى الأجنبية، وقد وصل هذا التواطؤ إلى ذروته عندما هُزم عرابى وبدأ الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢.

ولم يتحدث الميثاق كثيرا عن ثورة ١٩١٩، ولكنه أعطى اهتماما كبيرًا لشرح أسباب فشلها موجهًا الانتقاد للوفد[٦٤]، وهذا يرجع إلى أن القيادةَ الوطنية لم تهتم بالاعتراف بالحاجة للإصلاح الاجتماعى، ووصل الأمر إلى رفض الارتباط بين الوطنية المصرية والقومية العربية، ومراوغتها للقوى الاستعمارية التى منحت مصر شكلاً للاستقلال ليس له معنى، وجاءت المعاهدة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦، بمثابة صك استسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩، وشهدت الفترة بين الحربين العالميتين اهتمام قادة الثورة بالمثل والمبادئ التى قامت عليها الثورة، فقد كان الشغل الشاغل للقصر والاستعمار معارضة اهتمامات الشعب والوقوف حائلاً دون تحقيق التقدم، وقد أوضح الميثاق بشكل واضح أن "مجموعة المفكرين الذين قاموا بحماية الثورة قد فشلوا فى تحقيق ذلك"، وتجدد الصراع الشعبى بعد الحرب العالمية الثانية والذى بلغ ذروته فى يناير عام ١٩٥٢ بحريق القاهرة، الذى أشعل غضب الشعب، وأدى بعد ذلك إلى ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وذلك عندما تحركت الطلائع الثورية التى كانت بمثابة آداة للإرادة العامة للشعب، ووضعت القوات المسلحة فى خدمة الشعب وأدرجت كل العناصر القومية فى هذا النضال الوطنى، وذهب الميثاق ليؤكد كيف أن القوى الاستعمارية قد ألحقت الضرر بكل الدول العربية، وذلك من خلال فشلها فى

تحقيق وعودها بعد الحرب العالمية الأولى، وكيف أن الاستعمار رسخ لسياسة مُحْكَمة لإنشاء دويلات صغيرة قسمت العالم العربى إلى أشلاء، ودعَّم الحركة فى فلسطين(*)، الأمر الذى استخدم ورقة ضغط على العرب.

ويبدو أن الميثاق الذى قدم فى الحقيقة وصفًا تاريخيًا مختصرًا يتكون من عشرين صفحة فى طبعته الرسمية، كان يهدف لإعداد أجندة للبحث التاريخى المصرى، وخاصة فى إصراره على أن إرادة الشعب هى المحرك الأساسى للوطنية المصرية ضد قوى القصر وضد الأثرياء من ملاك الأراضى وضد الاستعمار، والإشارة إلى فشل المفكرين أثناء الفترة بين الحربين العالميتين، كان فى حقيقة الأمر إشارة إلى المراحل التاريخية المبكرة لمصر.

"فأجيال متعاقبة من الشباب المصرى؛ تعلموا أن الدولة لا يلائمها التصنيع ولا هى قادرة عليه، وفى الكتب الدراسية قدم التاريخ القومى بصورة مشوهة، وحتى الأبطال القوميين تم تصويرهم على أنهم ضلوا الطريق فى دروب الشك وعدم اليقين، فى حين أن الذين خانوا القضية الوطنية ارتفع شأنهم وحازوا على الاحترام والتقدير"(٦٥).

ويبدو أن الرسالة كانت واضحة، فقد كان من المتوقع أن يلعب المفكرون دورًا فى الدفاع عن الثورة ودعم أهدافها، كما كان متوقعًا أن يكون دور المؤرخين هو رسم صورة دقيقة للماضى، بعدما وضعت وزارة الثقافة الخطوط العريضة فى الميثاق وأعلنت عن إنشاء مشروع محدد يهدف إلى إعادة كتابة التاريخ المصرى الحديث، وهو ما عرف "بمشروع إعادة كتابة التاريخ القومى" فى يونيه عام ١٩٦٣، وهذا المشروع اشتركت فيه لجنة مكونة من عشرين أستاذًا جامعيًا

(*) نص عبارة الميثاق فى الباب الرابع (درس النكسة) «إن قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية أرادها لتكون سوطًا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى»، ولعل المؤلف يقصد هنا دعم الاستعمار للحركة الصهيونية فى فلسطين. (المراجع).

مصريا تحت توجيه وزير الثقافة آنذاك وهو عبد القادر حاتم، كما تم تمويله ماديًا من الوزارة، وقد اقترح هذا المشروع إعادة كتابة التاريخ المصرى الحديث عبر خطوط وتوجهات موضوعية، لتتم تنقيته من كل الشوائب التى لحقت به تحت السيطرة الاستعمارية والإقطاعية[٦٦]، وكان مقدرا أن يعالج قضايا محددة مثل تاريخ الإقطاع، والرأسمالية الوطنية والأجنبية، والطبقة العاملة، وهى الموضوعات التى أهملتها الكتابات التاريخية التقليدية[٦٧].

وقد كان هناك تضارب فى ردود أفعال المؤرخين تجاه هذا الإعلان، فمحمد أنيس قد أيد المشروع فور الإعلان عنه، وقد تزايد المتحمسون له بحكم طبيعته الأكاديمية، وكتب أنيس مقالين متتاليين تحت عنوان "التاريخ فى خدمة التطور الاشتراكى" بجريدة الأهرام حول تطوير الكتابة التاريخية فى مصر الحديثة[٦٨]، وفى هذين المقالين أظهر أنيس الإسهامات الكبيرة لمؤرخين مثل الرافعى وشفيق غربال فى وضع أسس المدرسة الوطنية، ولكنه أكد على الأهمية الحيوية لإنشاء مدرسة جديدة لتفسير التاريخ، وهى المدرسة الاشتراكية باعتبارها رد فعل يتلاءم مع المتغيرات السياسية فى المجتمع المصرى.

"إن دورنا فى المرحلة الحالية يتطلب أن ننهض بهذه الدراسات التاريخية من المنظور الوطنى للرؤية الاشتراكية؛ وذلك لتسجيل تطور المجتمع المصرى أثناء القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وذلك لأن هذه الرؤية الاشتراكية هى من نتائج المرحلة الحالية التى سوف يخوضها مجتمعنا بكل شجاعة وجرأة"[٦٩].

وقد كان هناك بعض التأييد الحماسى لوجهة النظر هذه، فكتب جلال السيد عن الأسباب التى كانت وراء هذا المشروع، موضحًا الأخطاء الذى وقع فيها مؤرخو المدرسة الرومانسية، ونظرية دور الرجل العظيم التى تبناها الذين كتبوا التاريخ أو ضلوا الطريق فى المتاهة الأكاديمية بعيدا عن الواقع[٧٠]، ثم ذهبوا ليقولوا:

"لماذا نجعل فهمنا الاشتراكى للتاريخ قاصرًا فقط على هذا المشروع، بل يجب أن نجعله سلاحًا للأساتذة فى الجامعات، فبما أننا نبنى اليوم الأساس للمدرسة

الاشتراكية فى علم السياسة والتاريخ والأدب، فلم لا تبدأ هذه المدرسة فى الجامعات فى جميع التخصصات؟ حتى تتلاشى الرؤى الرأسمالية من محاضرات الجامعات سواء كان ذلك فى الاقتصاد أم التاريخ أم الأدب أم الفلسفة".

وقد كان هناك من كانوا أكثر تحفظًا، فأحمد عبد الرحيم مصطفى - الذى كان يعمل فى جامعة عين شمس - أيد الرغبة الملحة للمؤرخين المصريين فى كتابة تاريخهم أكثر من غيرهم من الأجانب[٧١]، وذلك فى الوقت الذى أظهر الآخرون شكوكهم، خشية أن يتحول المشروع إلى وسيلة لغرس فكر تاريخى بعينه، وهذا ما دفع "محمد الشرقاوى"[*] لأن يقول:

"إن دراسة تاريخنا الحديث الذى يروق لمؤرخينا، ونريدهم أن يدونوه ليصدر كما هو عن وزارة الثقافة والإرشاد القومى، يجب أن يعتمد فى الأساس على المصداقية التاريخية، وكذلك التخلى عن التعصب الأعمى لوجهة نظر بعينها تتناقض مع وقائع وحقائق التاريخ، وأيضًا يجب أن يبتعد عن محاولات إحباط من يحاولون تقديم وجهة نظرهم التى يؤمنون بها ويخلصون منها إلى نتائج ترضيهم، كما يجب أن نبتعد عن "ضيق الأفق" وعن "التطهيرية" فى البحث التاريخى، لنتركهم بشكل أو آخر وراءنا للفكر الدينى[٧٢]".

ويبدو أن الحذر أثناء الكتابة قد تعارض مع حماس أنيس، فعلى الرغم من الاهتمام بكتابات أنيس فى المنتديات السياسية وفى الصحافة، فقد كان هناك دعم محدود للمشروع من زملائه، فبعد عامين من سنة ١٩٦٥ اجتمع أكثر من عشرين مؤرخًا فى مقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى القاهرة لمناقشة المشروع، وكان من بين الحاضرين كبار مؤرخى مصر، وهم أنيس، وأحمد عزت عبد الكريم وأحمد عبد الرحيم مصطفى من جامعة عين شمس، وبعض المتخصصين فى العصور الوسطى مثل محمد مصطفى زيادة من جامعة القاهرة، ثم وزير الثقافة والجغرافى سليمان حزين، هذا بالإضافة إلى بعض الشخصيات

(*) أعتقد أنه الأستاذ محمود الشرقاوى وله مؤلفات تاريخية منها: مصر فى القرن الثامن عشر، والجبرتى وكفاح الشعب. (المراجع).

الأكاديمية مثل راشد البراوى، الاقتصادى الماركسى الشهير، وبعض الكتاب السياسيين مثل صلاح عيسى وعبد الرازق حسن، حيث عقدت أربعة اجتماعات ناقشت الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتاريخ المصرى، وطرحت العديد من الآراء، وفى أحد اللقاءات طرح حسن الساعاتى سؤالاً، وهو: هل من المنوط بعمالقة الفكر كتابة التاريخ كما يمليه عليهم الآخرون؟ وبقى هذا السؤال دون إجابة، ولم ينتج عن اللقاءات والاجتماعات شيء ملموس(٧٣).

وفى نفس التوقيت استمر النقاش حول دور الجامعة فى التحول الاشتراكى، فى الوقت الذى تمارس فيه الحكومة ضغوطها، وفى يونيو عام ١٩٦٤، قام كمال رفعت - نائب رئيس الوزراء لشئون التعليم العالى والبحث العلمى- بإلقاء خطاب أمام أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة القاهرة حول دور الجامعات فى بناء المجتمع الاشتراكى، وقد شكك الوزير فى أداء الجامعات ولكن واجهه أعضاء هيئة التدريس بشكواهم من نقص الإمكانات المتاحة فى الجامعة، وفى هذه المناسبة قام محمد أنيس - الذى علا نجمه وذاع صيته فى نشر الأفكار فى هذا الوقت - بتأييد ما قاله الوزير، وأوضح لزملائه قائلاً: "أعتقد أننا نعيش أزمة فى الفكر التقدمى، فنحن بحاجة إلى أستاذ جامعى يجمع بين العلم والثورة، بين المعرفة الأكاديمية والميول التقدمية، والاشتراكية ليست قضية سياسية تناقش خارج جدران الجامعة، بل هى قضية فكرية ترتبط بكل أنواع المعرفة الإنسانية"(٧٤).

واستمر أنيس فى دعم الميثاق على صفحات "مجلة الكاتب"، ولكن فى عام ١٩٦٧ اتضح أنها لم تكن فكرة عملية، وأنها جاءت بعد فوات الأوان(٧٥)، فالخطط الطموح للمشكلة قد اختفى تأثيرها وتوقفت تماما، وبدأ البعض يراها على أنها مجرد محاولة لإنتاج تاريخ قومى رسمى يعتمد على الأوامر السياسية، وأظهر عجز اللجنة مشكلة كتابة التاريخ بشكل واضح(٧٦)، ولكن الميثاق باعتباره نصا أقرته الحكومة، نجح فى توجيه البحث والنقاش التاريخى حول موضوعات مثل القومية العربية وثورة يوليو وتقييم مناقب أسرة محمد على، وعلى الرغم من ذلك بقى تأثيره سطحيًا، فقد كانت الحكومة قادرة على توظيف مواهب من تراهم

مناسبين لبرامجها، ولكن مؤرخى الجامعة باعتبارهم مجموعة من المثقفين بقوا حائرين، فمن ناحية لم تستطع السلطة السيطرة عليهم تماما، ومن ناحية أخرى لم يكونوا نماذج للمؤرخين الفاعلين فى مجتمعاتهم.

ولم يكن هناك وجود لمؤرخ ناصرى فى أقسام التاريخ بالجامعة[٧٧]، فالمدرسة الاشتراكية التى أسسها محمد أنيس، والتى كانت نموذجًا مؤثرًا فى ذلك الوقت، لم تكن أبدا متلائمة ومناسبة لطبيعة العصر الذى ظهرت فيه، ومع حلول فترة الستينيات من القرن العشرين ظلت الجامعات المصرية تحتضن بين جنباتها تيار المحافظين وتيار المجددين أو التقدميين، وكان البحث التاريخى مقيدًا (Circumscribed) أكثر من كونه وصفيًا، وفى هذا الصدد قدم ديكمجيان رؤية جديرة بالذكر:

"يبدو أن النظام لم يكن يخضع للتفسيرات المتنوعة للقومية، طالما أن كل المؤرخين المصريين قد اتفقوا على المبادئ الفكرية الأكثر عمومية، (مثل) وجود دولة تدعم الحركة العربية ومركزها القاهرة، وبمعنى آخر: بينما كانت الكتابة التاريخية من وجهة النظر الفكرية فى طريقها للتطور، لم يكن هناك دليل على أن البحث التاريخى كان متعرضًا لقيود أو ضغوط[٧٨]".

فالحكومة كانت أكثر نجاحًا فى الاستفادة من مواهب المؤرخين كل على حدة، وذلك من خلال بعض المبادرات التعليمية المحدودة، فأعمال الرافعى التى درسها أكثر من جيل من طلاب التاريخ الحديث لم تكن متلائمة مع الاتجاهات الجديدة، فالتغييرات فى مناهج المدرسة الثانوية والجامعة قد زادت من الطلب على كتابة تاريخ جديد لمصر ولثورة يوليو، وقد امتلأ السوق بعدد كبير من النصوص التى لم يكتبها المؤرخون فقط، بل كتبها أيضًا أعضاء هيئة التدريس فى القانون والاقتصاد والعلوم والسياسية[٧٩]، فقد كانت هناك فرص جديدة لتحقيق ربح مجز لمن يرغبون فى الكتابة حول بعض الموضوعات المقبولة من الناحية السياسية، وكان من بين هذه المحاولات محاولة جاد طه، والذى كتب عن ثورة

يوليو، وقد عرف مؤلفه فى ذلك الوقت بـ "ثورة الثلاثة آلاف جنيه"[*]، وهو مبلغ محترم دفع للمؤلف[٨٠]، وبالمثل قام سعيد عاشور، وهو مؤرخ للعصر المملوكى، بتأليف كتاب حول ثورة يوليو وتم تدريسه على كل الطلاب، هذا بالإضافة إلى غيرهما من المؤلفين[٨١].

وقد شكك البعض فى جودة بعض هذه الكتب بعد ذلك، فعلى صفحات الأهرام كتب لويس معربًا عن استيائه من الحالة التى صارت عليها حال المعرفة التاريخية بين بعض الطلاب قائلا: "إن الشباب من الجيل الحالى لديهم مناعة ضد التاريخ، كل التاريخ؛ قديمه وحديثه ووسيطه! لماذا؟ لأن الكتب فى مدارسنا لم تعد كتبًا للتاريخ ولكنها صارت كتبًا لعلم السياسة البحتة، فالشباب المصريون فقدوا المعنى من تاريخهم وبالتالى فقدوا معنى السياسة. والبعض منهم جاهل تمامًا بتاريخ إصلاح الأراضى وتاريخ الإجراءات الاشتراكية وحتى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ذاتها [٨٢]". وفى الحقيقة فإن ما وجهه الميثاق من نقد لكتب التاريخ التى كتبت قبل عام ١٩٥٢، يمكن أن يقال أيضًا عن كتب التاريخ التى كتبت عن فترة الثورة، فلويس عوض، الذى كان يسارى النزعة، هاجم ذلك بعنف قائلاً: "يجب علينا النظر لتاريخ وجغرافية دولتنا دون هوسنا بمعتقدات من سبقونا، وحتى دون معتقداتنا الشخصية وكذلك دون الادعاء بأننا أفضل من غيرنا"[٨٣]، وإبراهيم عبده قارن بين الميثاق باعتباره مؤلفًا للفكر الثورى وبين الكتب المقدسة، موجهًا النقد للميثاق، فالنسخ التى طبعت من الميثاق كانت أكثر من النسخ التى طبعت من القرآن والإنجيل لأجيال عديدة. وقد درس الميثاق فى المدارس والجامعات، وصار منهجًا إما أن تجتازه أو ترسب فيه، فحتى القرآن ذاته لم يكن يحظى بتلك الدرجة من الاحترام والتقديس[٨٤].

(*) فى الواقع لم يشارك الدكتور جاد طه والدكتور وعاشور وحدهما فى هذا الموضوع، وإنما تسابق من الأساتذة غير المتخصصين فى مختلف الكليات، وذلك لأن الدولة فرضت ضمن برنامج الدراسة مقررًا سُمى «المقرر القومى» يدرسه طلاب السنوات الأولى فى جميع الكليات، وكان موضوعه الأساسى عن ثورة يوليو. وبيعت هذه المؤلفات بأعداد كبيرة لطلاب السنوات الأولى بمختلف الكيات، وشكلت دخلاً ماليًا كبيرًا لهم. (المراجع).

وخلاصة القول: إن نظام عبد الناصر ومحاولاته إحكام سيطرته على الجامعات وجذب تأييدها لصفه؛ قد حقق نجاحًا محدودا، فالجامعات كانت بالفعل معبرة عن التوافق القومى الواسع، ولم تكن تمثل وجهة نظر سياسية بعينها، وبالمثل لم يكن هناك اتفاق على دور الجامعات فى المجتمع، فقد تحمس بعض كبار الشخصيات الأكاديمية، من أمثال محمد أنيس وأخيه عبد العظيم أنيس ورشدى سعيد، لتأسيس نظام جامعى ذى نزعة أكثر اشتراكية(٨٥)، ولكن لم يكن هناك اتفاق شعبى، مما يعنى أن اختلاف الرؤى حول دور الجامعات لم ينته بعد بين من كانوا يرون أن الجامعات يجب أن تدعم التحول الاشتراكى بشكل كبير، وبين من يرون أنه يجب أن تبقى مستقلة، وعندما تحول نظام عبد الناصر لليسار فى فترة الستينيات، حاول أن يأخذ الجامعات معه، ولأن الجامعات كانت واثقة من قدرتها على مواجهة محاولات سيطرة الحكومة عليها، فقد استطاعت أن تستوعب ضغوط الحكومة، ولكنها لم ترضخ لها تماما، وجاءت هزيمة ١٩٦٧ لتعطى صفعة حادة للروح القومية، ولتؤكد حالة الضعف التى كانت تعيشها البلاد.

المعاهد ومؤسسات الفكر

لم تحاول الجامعات - باعتبارها من كبرى مؤسسات المجتمع - احتكارَ الكتابة الأكاديمية والبحث، ولكنها أظهرت نوعًا من الفتور وعدم الحماس تجاه سياسة الدولة، ومن ثم فإن هذا الضعف والفتور دفع الحكومة لإنشاء معاهد تعليمية كان الغرض منها الاهتمام بالجوانب التى تريدها، مما أوجب بديلاً يدعم القضايا الوطنية والإستراتيجية، وقد يعود مصدر تلك الفكرة وهذا التوجه إلى الدور الذى لعبته جمعيات المثقفين والأكاديميين فى دعم الاهتمامات الملكية، ولكن يبقى الفرق بينهما أن هذه المعاهد كانت محددة الغرض، فقد كانت أقرب ما تكون من مؤسسات الدولة، وبهذه الطريقة فإن نظام عبد الناصر، أسس أو أعاد صياغة المعاهد والمراكز الأكاديمية، لكى تكون القناة التى سوف تضم المواهب الفكرية، من أجل فاعلية وتأثير أكبر من الناحية السياسية، وفى الحقيقة لم تنافس هذه المعاهد الجامعات، فغالبًا ما كانت تعتمد على الخدمات التى يقدمها الأكاديميون

فى الجامعات، فلم تعدُ أن تكون طريقًا لتركيز الخبرات الأكاديمية التى أظهرت تعاطفًا مع الثورة، وذلك للاستفادة منها، وقد عالجت هذه المعاهد بعض الموضوعات السياسية والتاريخية التى طرحت للنقاش أثناء الفترات الملكية والثورية، ولكنها ظهرت بصورة أكثر نشاطًا وأكثر راديكالية مرة أخرى بعد سقوط الملكية، وكان الاهتمام كبيرًا بالتوجهات القومية العربية وكذلك الأفريقية.

لقد كان البعد العربى فى الهوية المصرية قليل التأثير فى الثلث الأول من القرن العشرين، ففى فترة العشرينيات من القرن العشرين، كان التأكيد على أمجاد مصر القديمة والنزعة الفرعونية باعتبارها أساسًا للهوية القومية لمصر الحديثة[٨٦]، فعلاقة مصر بالعالم العربى كانت محل سخرية من الصفوة القومية، وهذا الاتجاه لخصته مقولة سعد زغلول الشهيرة "لو أضفت صفرًا إلى صفر ثم إلى صفر ثالث، ماذا سوف يكون المجموع إذن؟[٨٧]، وعلى الرغم من ذلك فمنذ بداية الثلاثينيات كان هناك اعتراف واضح بالجانب العربى فى التراث المصرى، دعمته بعض الأفكار الفرعونية، وكان ذلك فى جوهره يمثل نوعًا من الالتزام نحو الإسلام، هذا ما أكده بعض كبار المفكرين[٨٨]، وفى عام ١٩٤٤، اعترفت الحكومة المصرية بالقاسم المشترك بين مصر والدول العربية فى التراث الثقافى، كما اعترفت بالاهتمامات والمصالح السياسية المشتركة بين الدول العربية، وهذا ظهر جليًا فى دعمها لإنشاء جامعة الدول العربية وقيامها بدور القائد لها.

وأثناء فترة الخمسينيات من القرن العشرين عندما صار هذا الارتباط وثيقًا، إزداد تأثير النزعة العربية على المعرفة الأكاديمية، ففى عام١٩٥٣ أنشئ معهد الدراسات العربية العليا بقرار من الجامعة العربية ليكون حجر الأساس للبحث الأكاديمى فى عدد من المجالات المهمة مثل التاريخ لدعم رؤيتها ومنظورها[٨٩]، وكان أول مدير له هو "ساطع الحصرى"، الذى قام بتأييد القومية العربية ذات الطابع العلمانى، وقد شغل منصب مستشار اللجنة الثقافية للجامعة العربية، وألقى العديد من المحاضرات حول القومية العربية ودور التعليم، وذلك فى جامعة القاهرة، وفى محاضرته الافتتاحية فى المعهد، أعلن أنه من بين أهداف المعهد

"تحفيز الصحوة القومية للعالم العربى، وذلك عن طريق نشر الموضوعات التى تتعلق بالعالم العربى وتزيد من تحقيق آمال اتحاد الأمة العربية فى المستقبل"(٩٠)، وخلفه بعد ذلك شفيق غربال، الأستاذ المتقاعد بجامعة القاهرة، والذى قدم الكثير لرفعة شأن المعهد، وذلك من خلال محاضراته وإشرافه على الطلاب(٩١).

وكان الهدف الرئيسى لمعهد الدراسات العربية هو دراسة التاريخ الحديث للعالم العربى مع تقديم تحليل للموقف الراهن(٩٢)، وقد كانت برامج الدراسة بهذا المعهد تمنح دبلومة فى الدراسات العربية تستغرق عامين باعتبارها مطلبًا أساسيًا للحصول على درجة الماجستير فى أحد المجالات التى تدرس بالمعهد، وهى الدراسات العربية والتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والعلوم السياسية والأدب، وقد تميز المعهد بهذا الجانب، وذلك لأن مناهجه المتخصصة فى التاريخ العربى والقومية العربية لم تكن متاحة فى الجامعات(٩٣)، وأعضاء هيئة التدريس فى الحقيقة كانوا من أساتذة الجامعات وخاصة جامعتى عين شمس والقاهرة، ومنذ إنشاء هذا المعهد أنجزت فيه العديد من الأطروحات العلمية التى ناقشت الأبعاد المختلفة للتاريخ العربى الحديث(٩٤)، كما كان المعهد يرعى العديد من المشروعات البحثية حول العلاقات العربية التركية والعلاقات العربية الإيرانية، وحول موريتانيا، والصومال، والبحرين، والمهاجرين الفلسطينيين، هذا إضافة إلى حركة التحديث فى العالم العربى(٩٥)، وإلى اليوم يستمر هذا المعهد فى أنشطته تحت رعاية الجامعة العربية، حيث كان يتبع منظمة الجامعة العربية للثقافة والتربية والعلوم (الألسكو)(٩٦).

ولم يكن دعم القومية العربية مقتصرًا على البنية التنظيمية للجامعة العربية فحسب، فالسياسة الخارجية المصرية منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين قدمت مصر باعتبارها رائدة العالم العربى وأحد قادة حركة عدم الانحياز، وفى الحقيقة فإن الاهتمام بالقومية العربية قد ظهر مع تبنى اسم الجمهورية العربية المتحدة (واختفاء كلمة مصر تمامًا من الاسم الرسمى) ثم بعد ذلك إعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، وفى أكتوبر من نفس العام أصدر وزير التربية والتعليم قرارًا باستحداث كراسٍ جامعية جديدة فى تاريخ

الأمة العربية[٩٧]، ثم تبع ذلك عدد من التغييرات فى المناهج القومية، فالمقررات الدراسية التى كانت تناقش الاشتراكية العربية، والمجتمع العربى، وثورة ٢٣ يوليو صارت إجبارية لطلاب الجامعة[٩٨]، وعندما أعادت الحكومة تنظيم الأزهر مرة ثانية عام ١٩٦١، سنحت الفرصة لإضافة كلية الدراسات العربية باعتبارها واحدة من الكليات الجديدة[٩٩]، ومع زيادة عدد المقررات الدراسية حول التاريخ العربى وعلم السياسة، وهو الأمر الذى استوجبه الميثاق مع زيادة الطلب على الكتب ذات العلاقة، نشرت العديد من الكتب سواء كانت جيدة أم غير جيدة، ومن بين أوائل هذه المحاولات كانت محاولة أحمد عزت عبد الكريم، الذى كان يعمل فى جامعة عين شمس مع زميلين آخرين هما عبد الحميد البطريق، وأبو الفتوح رضوان فى عام ١٩٦٠ لكتابة تاريخ العالم العربى[١٠٠]، ومع ظهور العديد من الدراسات حول ثورة يولية فإن كلا التيارين صارا جزءاً من تيار واحد، وما تبع ذلك كان زيادة فى عدد الدراسات التاريخية والسياسية والقانونية والاجتماعية، وواحدة من تلك الدراسات كانت تدور حول المجتمع العربى فى بداية فصل كامل حول الأصول التاريخية للقومية العربية من تأليف محمد أنيس[١٠١]، وشارك مؤرخون من فترات أخرى وتزايد تأثيرهم، فقام جمال الدين الشيال من جامعة الإسكندرية بالتعاون مع محمد سعيد العريان بتأليف كتاب حول الصراع بين العرب والقوى الاستعمارية، كما قام على حسنى الخربوطلى، أستاذ التاريخ الإسلامى، بتأليف كتاب حول الأمة العربية، وكان هناك الكثير غير هؤلاء[١٠٢].

وعلى الرغم من الخطاب الحكومى واسع الصدى حول العلاقة التاريخية القوية بين مصر والعالم العربى والهوية العربية لمصر، لم يكن هناك اتفاق واضح حول ماهية هذا البعد العربى، وكما أوضح أحد المؤرخين: "لم تكن هناك مبادرة حكومية رسمية واضحة لتبنى رؤية حول موضوع القومية العربية واستبعاد غيرها من الرؤى[١٠٣]"، وهذا كان فى الحقيقة نقطة ضعف ونقطة قوة فى نفس الوقت[١٠٤]، فالقومية العربية قد تجسدت فى العديد من الجوانب لتؤكد بعض القضايا، فقد كان هناك نوع من عدم الدقة فى تحديد بعض المفاهيم مثل الاشتراكية والإسلام، حيث تداخلت هذه المفاهيم مع مفهوم القومية العربية،

فالتفسيرات العلمانية والثقافية والسياسية للاشتراكية العربية قد أعطت مفهوم القومية العربية معانى ومضامين متنوعة، كانت فى الحقيقة كل شىء ولا تعنى أى شىء فى الوقت نفسه[١٠٥]، ولم يمضِ وقت طويل بعد وفاة عبد الناصر حتى تم إلغاء العديد من المقررات الدراسية حول القومية العربية من المناهج فى الجامعة[١٠٦].

وبينما انطلقت هذه الدعوة للعالم العربى، من القاهرة فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، كان جمال عبد الناصر أيضًا مشغولاً بتأكيد الاهتمامات المصرية بالهوية الأفريقية، وأدركت مصر جيدا أهمية موقعها الفريد فى أفريقيا، ففى القرن التاسع عشر أنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية لدعم الأبحاث العلمية التى تجرى فى المنطقة، وقد استمر هذا الاهتمام فى القرن العشرين واكتسب أهمية خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية عندما صارت الترتيبات السياسية التى تتعلق بالسودان - الذى كان تحت الحكم المصرى البريطانى المشترك منذ عام ١٨٩٩- من القضايا السياسية المهمة، وفى عام ١٩٦٤، أثناء المفاوضات التى تمت فى القاهرة ولندن، دعت حكومة إسماعيل صدقى كلاً من مصر والسودان لتأييد فكرة الاتحاد تحت ملكية مشتركة، وبعد استقالة حكومة صدقى قام رئيس الوزراء، محمود فهمى النقراشى فى ذلك الوقت، بنقل القضية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧[١٠٧]، وفى نفس العام أنشئ معهد الدراسات السودانية بكلية آداب جامعة القاهرة[١٠٨]، باعتباره استجابة وتعبيرًا عن الاهتمام المصرى بمستقبل السودان، وقام كلٌ من محمد عوض محمد، الجغرافى الشهير رئيس جامعة الإسكندرية، والذى صار بعد ذلك وزيرًا للتعليم، وشفيق غربال، وكلاهما من الشخصيات المهمة، بتصميم وإعداد البرامج والمقررات الدراسية للمعهد الجديد.

وانتهى الصراع الدبلوماسى بشأن وحدة وادى النيل بإعلان استقلال السودان فى عام ١٩٥٦، وعلى الرغم من ذلك استمر المعهد فى أداء مهامه مع تغيير اسمه إلى معهد الدراسات الأفريقية عام ١٩٥٥، اعترافا بالطموحات المصرية فى لعب

دور فى أفريقيا[١٠٩]، وقام عبد الناصر بإيضاح وجهة نظره ورؤيته حول الدور المصرى فى أفريقيا حيث قال:

"سوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه بالقاهرة معهدًا افريقيًا عظيمًا يهتم بعرض ما تعيشه القارة من ظلمات ويخلق فى أذهاننا وعيًا أفريقيًا مستنيرًا ويشارك الآخرين من كل أنحاء العالم فى تحقيق الرفاهية لشعوب تلك القارة"[١١٠].

وعلى الرغم من الانتكاسة السودانية، فإن العزيمة المصرية استطاعت أن تلعب دورًا مهما فى الشئون الأفريقية استمر حتى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، على الرغم من عدم وجود نفس الحماس فى خطاب القومية العربية، ففى عام ١٩٥٧، استضافت مصر مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، كما أنشئ مركز للدراسات السياسية العربية والأفريقية والآسيوية فى جامعة القاهرة عام ١٩٦١[١١١]، وبدأت العديد من البرامج الإذاعية تبث من القاهرة، مثل إذاعة صوت أفريقيا الحرة، كما قامت البعثات التعليمية بدعم الروابط بين مصر وأفريقيا، ومع بداية الستينيات من القرن العشرين، سافر عدد كبير من أساتذة الجامعات المصرية للتدريس فى أفريقيا، أغلبهم كان فى السودان[١١٢]، وفى عام ١٩٧٠ أصبح معهد الدراسات الأفريقية مركزًا بحثيًا مستقلاً داخل جامعة القاهرة، وبعد ذلك بعامين بدأ هذا المعهد فى نشر مجلة خاصة به أطلق عليها مجلة الدراسات الأفريقية[١١٣]، وتطور برنامج الدراسة به ليشمل التاريخ والسياسة والاقتصاد واللغات والأنثروبولوجيا، ولكن مع الثمانينيات من القرن العشرين بدا واضحا أن هذا المعهد أخذ يفقد أهميته ودوره[١١٤].

المعهد العالى للدراسات الاشتراكية

على الرغم من استمرار الاهتمام بالنزعة القومية العربية، وكذلك الأفريقية، فإن الاتجاه الاشتراكى كان قد اكتسب أهمية جديدة فى الحياة السياسية

المصرية فى ظل نظام الثورة، فمع عدم اهتمام الجامعات باعتناق المبادئ الفكرية للثورة ومع عدم إبداء أساتذة التاريخ فى الجامعات رغبتهم فى اتباع نهجها للتاريخ القومى، قامت الحكومة بإنشاء "المعهد العالى للدراسات الاشتراكية"، وذلك لدعم الرؤية السياسية والتاريخية للميثاق(١١٥)، وقد أنشئ هذا المعهد تحت رعاية الاتحاد الاشتراكى العربى، وكان تحت إشراف شعراوى جمعة وكمال رفعت، وكان كلاهما من الأعضاء البارزين للجناح اليسارى والتنظيم الطليعى، وقد كان الهدف من هذا المعهد إعداد كوادر حزبية على أعلى درجة من الاحترافية والمهنية فى التنظيم والأفكار(١١٦).

وكان يتم اختيار هيئة التدريس من الأكاديميين ذوى المكانة العالية، ممن حصلوا على أعلى الشهادات الأكاديمية التى كانت تلائم توجه المعهد(١١٧)، وكان مدير هذا المعهد فى ذلك الوقت إبراهيم سعد الدين، الاقتصادى الماركسى الشهير الذى آمن بضرورة التحول الاشتراكى فى تفكير الجماهير المصرية، الأمر الذى يتطلب تعليمًا اشتراكيا يستأصل المفاهيم القديمة من عقولهم(١١٨)، وكانت إحدى الطرق لتحقيق ذلك تقديم تفسير جديد للتاريخ المصرى والعربى، وبالتالى صار ضروريا أن تهتم المناهج والمقررات المعدة لذلك بالتاريخ الحديث لمصر وتطور المجتمع من ١٩٥٢ حتى الوقت الحاضر(١١٩)، فوجود محمد أنيس باعتباره من كبار أعضاء هيئة التدريس بالمعهد، قاد كل المحاولات لكتابة تاريخ اجتماعى لمصر فى ضوء النظرية الاشتراكية(١٢٠)، وفى عام ١٩٦٠، قدم محمد أنيس على مدار محاضرتين فى المعهد أول دراسة أكاديمية حول تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية(١٢١)، وكان من بين المؤرخين أيضا من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد "أمين عز الدين" الذى كتب هو الآخر عن الطبقة العاملة وتاريخها المهم فى مصر.

وكان معهد الدراسات الاشتراكية، كالميثاق نفسه، جزءا من تحرك النظام السياسى لليسار تحت شعار الاشتراكية العربية، وكان الدعم الشخصى من عبد الناصر هو العامل الأساسى فى ضبط الإيقاع الفكرى والأيديولوجى، ولكن التيارات المتحفظة بداخل الحكومة نظرت لأهداف هذا المعهد نظرة ريبة وشك،

وخاصة هؤلاء الذين يعملون داخل الجناح العسكرى، حيث تجمعوا تحت قيادة عبد الحكيم عامر، وفى أكتوبر عام ١٩٦٦، تحركت السلطات الأمنية ضد المعهد وألقت القبض على إبراهيم سعد الدين وآخرين بتهمة التآمر لتكوين تنظيم سياسى، وبعد بعض التحريات تم الإفراج عنهم وأعيدوا إلى وظائفهم[١٢٢]، وكانت تلك الحادثة من النقاط المهمة التى شهدتها مصر، مقارنة بالهزيمة العسكرية الكبيرة التى منى بها المصريون على أيدى الإسرائيليين فى العام التالى مباشرة، وهو نفس العام الذى لم يعد فيه تأثير للمشروع الاشتراكى، وإن لم يتوقف تمامًا، فالنكسة أوقفت الحملة المستمرة التى شنتها الحكومة المصرية للسيطرة على الجامعات، مع إتاحة الفرصة لمن عارضوا التحول الاشتراكى للعودة للسلطة مرة ثانية، وعلى الرغم من أن المعهد استمر فى ممارسة الأنشطة المنوطة به بعد عام ١٩٦٧، فإنه فقد بريقه وأهميته باعتباره مركزًا للفكر الراديكالى[١٢٣].

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

عمل محمد حسنين هيكل، من خلال مكانته باعتباره رئيس تحرير جريدة الأهرام، وأحد اللامعين فى النظام الناصرى، على تجميع وإصلاح القوى الفكرية فى مصر، فمنذ بداية الستينيات من القرن العشرين جعل هيكل من الأهرام ملاذا للمفكرين اليساريين مثل لطفى الخولى، الذى عقد هدنة مع النظام، وبعد الإفاقة من هزيمة ١٩٦٧، اقترح هيكل إنشاء مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية ليحقق أهدافًا مختلفة بعض الشىء عن المعهد العالى للدراسات الاشتراكية، فقد كان يهدف بشكل أساسى إلى إجراء الأبحاث حول العديد من القضايا السياسية، مع القيام بتحليل الموضوعات التى تتعلق بالسياسة الخارجية، وخاصة تلك التى ترتبط بالعلاقة مع إسرائيل، بالإضافة إلى إعداد كوادر للطليعة الاشتراكية، كما أن المركز قد أنشئ أيضا للاستفادة من مواهب المفكرين فى صناعة القرارات[١٢٤]، وعلى الرغم من أن المركز كان جزءًا من مؤسسة الأهرام، فإنه كان مستقلاً بعض الشىء، حيث كان له رئيسه ومديره الخاص، وكانا بدورهما مسئولين عن مجلس المستشارين والخبراء الذين يعملون بالمركز،

باعتباره من مؤسسات الفكر الحكومية، وكان المركز يأخذ التوجيه من رئيس الجمهورية، كما كان يقدم العديد من التقارير حول العديد من القضايا التى كان أغلبها غير منشور، واعتمد السادات على هذا الدور بشكل أقل مما اعتمد عليه عبد الناصر، وكذلك فعل مبارك[١٢٥]، وقد استهدفت بعض التحليلات تقديم رؤية نقدية لأداء الحكومة المصرية نحو العديد من القضايا، ومنها على سبيل المثال تقديم رؤية نقدية لمبادرة السادات تجاه إسرائيل عام ١٩٧٧، وجاء تعيين السيد ياسين مديراً لهذا المركز عام ١٩٧٥، ليعلن عن تغير فى السياسة التى يدعمها هذا المركز، فعلى الرغم من أنه ظل يهتم بتشكيل السياسة العامة، فإن ياسين قد شجع قيام المركز بدوره فى التثقيف العام، مع اهتمامه بموضوعات القومية وتحقيق الدور الإستراتيجى المنوط به.

وأحد الأنشطة الخاصة بالمركز تعلقت بالتاريخ المعاصر فى وحدة خاصة بدراسة التاريخ وهى "مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة"، وقد رأسها حسن يوسف الذى عمل أميناً للديوان فى عهد الملكية، وقد انشئ هذا المركز لتحقيق أهداف بعينها[١٣٦]، ومن بين أول مطبوعاته كانت نسخة مترجمة لمجموعة من الوثائق تم الحصول عليها من المحفوظات البريطانية، وظهرت بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة ١٩١٩[١٣٧]، وأعد هذا الكتاب أحمد عزت عبد الكريم، وذلك قبل تقاعده من وظيفته المرموقة، وقد ساعده أيضاً أحد الطلاب الباحثين وهو عبد الخالق لاشين، وقد اعتبر هذا الكتاب بمثابة تغير فى الاتجاه الذى تبناه النظام، ففى مقدمته اعترف هيكل بهزيمة ١٩٦٧، كما أشار إلى حاجة المصريين أن يتذكروا أمجادهم الخالدة، فالثورة الوطنية التى اندلعت عام ١٩١٩، أظهرت وحدة وقوة الأمة المصرية، وأوضح أن نشر بعض الوثائق بطريقة تتيح للجميع قراءتها صار أمرا مهما، وفى الحقيقة مثّل ذلك تحولا، عن وجهة النظر الأولى للنظام، والتى تقول إن التاريخ المصرى الحديث لم يبدأ إلا بعد عام ١٩٥٢، ويمثل أيضاً ابتعادا عن الاتجاه السلبى الذى تبناه الميثاق تجاه ثورة ١٩١٩، (والذى قال هيكل إنه من قام بكتابته)، كما كان هذا الكتاب يمثل

إيضاحا للأعراض المهمة التى جسدت الأزمة السياسية والاضطراب وعدم اليقين، وهى الأمور التى سادت مصر فى نهاية ستينيات القرن العشرين.

ومنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، ظهر عدد كبير من الدراسات التاريخية التى قام المركز بطبعها ونشرها، والتى تضمنت دراسات أعدها بعض المؤرخين الأكاديميين، فكتب يونان لبيب رزق حول الأحزاب السياسية، وكتب على بركات حول ملكية الأراضى الزراعية، وكتب محمد عبد الرحمن برج عن عزيز المصرى والحركة القومية، وصدرت عن المركز مجلة السياسة الدولية، التى قام بتحريرها فى وقت من الأوقات رئيس المركز بطرس بطرس غالى، وظهر بها عدد من المقالات حول العديد من القضايا التاريخية والسياسية وكان بها عرض للعديد من الكتب التى كتبت إما باللغة العربية أو باللغات الأجنبية.

وبعض المطبوعات التى صدرت عن المركز عكست العديد من القضايا الوطنية مثل المطبوعات التى صدرت عن ثورة ١٩١٩، والمنشورات الأخرى التى اهتمت بالتوجهات القومية، وفى عام ١٩٧٧ صدرت عن المركز مجموعة من المقالات قام بتحريرها "السيد ياسين" بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لثورة ١٩٥٢[١٢٨]، وبعدها بفترة قام رؤوف عباس بتحرير مجلد للاحتفال بالذكرى الأربعين لثورة ١٩٥٢، بمساعدة وإسهام ثمانية مؤرخين آخرين[١٢٩]، ثم ظهر مجلد آخر بعنوان (شعب واحد وأمة واحدة) وظهر عام ١٩٨٢، وأعد مقدمته بطرس غالى وأشار فيه إلى النقاط الرئيسية للسياسة الحكومية بشأن الوحدة الوطنية بين الأقباط والمسلمين، وفى الحقيقة فإن تعيين بطرس غالى رئيسًا للمركز فى وقت من الأوقات ونائبا لوزير الخارجية، قد أظهر العلاقة الوطيدة بين مصالح الحكومة الدولة والدور الذى يلعبه المركز باعتباره "هيئة مستشارين وخبراء للسلطة"[١٣٠].

التأريخ بواسطة لجنة حكومية

بينما كان من المتعارف عليه أثناء فترة حكم الملك فؤاد تفويض بعض المؤرخين لكتابة التاريخ تأييدًا للعائلة الملكية المصرية؛ قام النظام السياسى فى فترة ما بعد

الثورة فى عام ١٩٥٢، بتفويض بعض اللجان الحكومية للقيام ببعض المشروعات التاريخية المحدودة، فالمشروع الذى كان فى الحقيقة نابعًا من فكرة الميثاق عام ١٩٦٢، تمت مناقشته كثيرًا، ولكن كانت هناك محاولات أكثر لكتابة تاريخ رسمى، وفى عام ١٩٨٢، على سبيل المثال فوض المجلس الأعلى للثقافة السكرتير العام لمركز الوثائق التاريخية القومية لإعداد ببليوجرافيا تاريخية، وذلك للاحتفال بمئوية ثورة عرابى، وقد انتهت هذه المحاولة بكتابة مجلد كبير يزيد عدد صفحاته على ٦٠٠ صفحة[١٣١]، ومن ناحية أخرى فإن اللجنة التى أنشأها السادات من أجل كتابة تاريخ ثورة يوليو عام ١٩٥٢، كانت أكثر أهمية، وذلك فى عام ١٩٧٥، وكانت هذه اللجنة مثالا لمسعى الحكومة لإعداد رؤيتها للتاريخ القومى.

ولقد قام المشروع برغبة من السادات حتى تتم مناقشة تاريخ الثورة، وقد صار السادات أكثر وعيًا بدوره وأهميته بعد وصوله للرئاسة[١٣٢] وأظهر رغبته وميله لمحاولة تطوير نفسه والإرتقاء بها، كما بدا ذلك واضحًا فى سيرته الذاتية، وفى عام ١٩٧٥، أصدر السادات قرارين رئاسيين، وكان من المهتمين بكيف يصوره زملاؤه من الضباط الأحرار فى مذكراتهم، القرار الأول تعلق بتقييد الكتابة التاريخية حول ثورة يوليو فقط بلجنة مشكلة بعينها، وتعلق القرار الثانى بتحديد الوثائق التى يمكن تناولها، حيث يجب ألا يقل عمر هذه الوثائق عن خمسين عاما[١٣٣]، وكان الهدف من هذين القرارين هو سد الطريق أمام أى تحليل تاريخى مستقل لثورة يوليو ١٩٥٢، وذلك فى محاولة لاستباق أى تفسير يقف ضد دور السادات فى الانقلاب والنظام الثورى.

وتم الإعلان عن هذه اللجنة الخاصة فى الصحافة فى أكتوبر عام ١٩٧٥[١٣٤]، وفى الحقيقة عبر السادات عن أهمية دور هذه اللجنة، عندما قام بتعيين نائبه آنذاك حسنى مبارك رئيسًا لها، وبجانب مبارك كان هناك تسعة عشر عضوًا آخرون، كانوا فى الحقيقة من بعض الدوائر الأكاديمية والسياسية والعسكرية،

حيث كانوا يمثلون عنصر الخبرة فى العديد من المجالات، وكان الإعلان الأساسى لأسماء أعضاء هذه اللجنة على النحو التالى: سيد على السيد[١٣٥]، ويدوى عبد اللطيف[١٣٦]، وأحمد عزت عبد الكريم[١٣٧]، ومحمد نجيب أبو الليل، وطعيمة الجرف[١٣٨]، ويطرس بطرس غالى[١٣٩]، وجمال الدين زكريا قاسم[١٤٠]، وجمال حمدان[١٤١]، وسيدة إسماعيل الكاشف[١٤٢]، ومحمد طلعت غنيم[١٤٣]، ومصطفى عبدالحميد العبادى[١٤٤]، وفكرى أباظة[١٤٥]، وسيد زكى عبدالهادى، وليلى تكلا[١٤٦]، ومحمد رشوان[١٤٧]، وعبد العزيز عبد الحق[١٤٨]، وبالإضافة إلى ذلك تم تعيين ثلاثة أعضاء من ثلاثة أسلحة عسكرية وهم: اللواء محمد حسن الغنيمة، واللواء محمد على محمد لواء بالبحرية، واللواء محمد لطفى شبانة لواء بالقوات الجوية[١٤٩]، وحتى قبل تعيين كل هؤلاء تم الإعلان عن تعيين مؤرخ واحد، وذلك لتأكيد أهمية المؤرخين الأكاديميين فى هذه اللجنة[١٥٠].

وعندما تم الإعلان عن تشكيل هذه اللجنة، لم يكن ثمة ثقة فيها، حيث كانت مزيجًا من المحافظين الجدد والقدامى ومن الساداتيين، ومجموعة صغيرة من الأكاديميين، وقام مؤرخ آخر وهو عبد العظيم رمضان، بالإعلاء من أهداف هذا المشروع، ولكنه طرح سؤالاً وهو: لماذا لم يكن هناك سوى مؤرخين اثنين[*] وسط لجنة مشكلة من تسعة عشر عضوًا؟ وهما أحمد عزت عبد الكريم الذى تقاعد فى هذا الوقت بعدما حقق نجاحًا كبيرًا وترك تأثيرًا مهمًا، وكان الثانى جمال زكريا قاسم، ذلك المؤرخ صغير السن - آنئذ - والذى اشتهر بتخصصه فى منطقة الخليج[١٥١]، وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول بهدف وضع أهداف المشروع وقامت بمناقشة البرنامج المقترح لها، ثم اختير سيد زكى عبد الهادى أمينًا عامًا لتلك اللجنة، ثم تلا ذلك إنشاء بعض اللجان المدنية والعسكرية

(*) يقصد أن اللجنة ليس بها سوى مؤرخين اثنين فقط متخصصين فى التاريخ الحديث والمعاصر، وهو مجال كتابة تاريخ الثورة. (المراجع).

والفرعية، حيث تم تشكيل أكثر من ثماني لجان فرعية بهدف جمع الوثائق من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ومن البرلمان ووزارات الحكومة المختلفة والمنظمات السياسية والأكاديمية، ولم تحقق هذه اللجنة المرجو منها رغم كبرها[١٥٢]، وقام مبارك نائب الرئيس بإيضاح دور هذه اللجنة فتحدث عن أهمية الدور الذى يلعبه الماضى فى تشكيل حاضر الحكومة ومستقبل برنامجها السياسى؛ حيث قال:

"إن دور هذه اللجنة لا يكمن فقط فى عملية تسجيل كل ما له صلة بأهداف الثورة، إنما كذلك إظهار ما أنجزته صراعات الماضى، وما سوف يحققه صراع المستقبل"[١٥٣].

وكان هناك موضوعان مهمان تم تأكيدهما، الأول تمثل فى رغبة تلك اللجنة فى أن تبرهن الحقائق ثم تقدم وصفًا تفصيليًا لها، وقد وافق السادات مشجعًا عمل تلك اللجنة على فحص الوثائق السرية والممنوعة من النشر، وذلك لأن هذه الدراسة قصد أن تكون واقعية أو حقيقية[١٥٤]، وقد اعتبر هذا الإعلان مهما، كما أوضح أحد المؤرخين الذين عالجوا فترة ما بعد ١٩٥٢، حينما قال إنها كانت "بمثابة أرض محرمة"[١٥٥]، وكان أحمد عزت عبد الكريم الذى كان بدوره أحد أفراد اللجنة قد أكد على أهمية جمع الوثائق التاريخية[١٥٦]، وفى نفس الوقت قال سيد أحمد الناصرى - الذى كان يعمل بجامعة القاهرة - "إن رسالة هذه اللجنة هى القيام بنشر وثائق الثورة وعدم كتابة تاريخها"[١٥٧]، وقد أعدت بعض الخطط لنشر تلك الوثائق على أن تصدر وتنشر فى ثلاثة مجلدات[١٥٨].

وفى غضون السنوات والأشهر التالية قامت اللجنة بجمع العديد من المواد والوثائق التاريخية، كما قامت بإجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع مؤيدى الثورة فى وسائل الإعلام، ووصل الأمر إلى جذب أنظار فنانى الكاريكاتير فى جريدة الأهرام [١٥٩]، وقد أثارت الطريقة التى كان المشروع يتقدم بها العديد من الشكوك حول دوافع النهوض به، وفى إحدى المقابلات الشخصية ردًا على

سؤال وجه إلى حسنى مبارك، أنكر الادعاء بأن وجود هذه اللجنة قد منع أى فرد آخر من الكتابة حول تاريخ الثورة[١٦٠]، وعلى الرغم من ذلك فقد كان غريبًا حقًا بشأن هذه اللجنة، والتى أنشئت فى الحقيقة بهدف إنجاز وتحقيق تاريخ الثورة منذ عام ١٩٥٢، هو أن تكون هناك بعض اللجان الفرعية العسكرية لتحليل أحداث الحرب فى ١٩٦٧، وقد استدعى اللواء محمد فوزى رئيس الأركان فى ١٩٦٧، واللواء عبد المحسن كامل مرتجى قائد الجبهة بسيناء للإدلاء بشهادتيهما[١٦١]، وهو ما دفع أحد المؤرخين إلى أن يعتقد أن الهدف من المشروع كله فى الحقيقة هو التشكيك فى دور عبد الناصر[١٦٢].

ولم تتحقق آمال عزت عبد الكريم وغيره، فبعد مرور بعض الوقت أصبح عبد الكريم غير راضٍ عن أعمال هذه اللجنة، وانسحب منها دون الاستقالة الرسمية وبالمثل فعل جمال زكريا[١٦٣]. وفى أغسطس ١٩٧٨، تنازل حسنى مبارك عن رئاسة اللجنة، وتم تعيين صبحى عبد الحكيم الجغرافى الشهير، الذى كان يعمل عميدًا لكلية الآداب جامعة القاهرة، ثم بعد ذلك رئيسا لمجلس الشورى، خليفة له، وبعد فترة من توقف أنشطة اللجنة تم حلها رسميًا عام ١٩٨٥[١٦٤]. وعلى الرغم من المادة التاريخية الهائلة، التى تم جمعها خلال فترة قاربت عشر سنوات، لم ينشر فى الحقيقة أى شىء يذكر[١٦٥]، ومن الصعب أن نختلف مع رءوف عباس فى اعتقاده أن اللجنة قد أنشئت لمنع الناس من الكتابة حول الثورة، إلا إذا كان ذلك يتم من خلال قناة حكومية كانت اللجنة تمثلها، فقد كان السبب فى الحقيقة سياسيًا لا أكاديميًا[١٦٦].

حدود معقولة

حاولت الحكومة المصرية التأثير على البحث التاريخى عن طريق إنشاء وتمويل عدد من المراكز البحثية، بالإضافة إلى مجموعة من اللجان كانت تهدف إلى نشر الوثائق، ولكنها فى الوقت نفسه قامت بتضييق الخناق وقمع الآراء

المنشقة عليها، فتحت نظام الملكية ونظام الثورة؛ لعبت كلٌ من الرقابة والضغوط السياسية دورًا مهما فى وضع الحدود المسموح بها فى الخطاب التاريخى، وفى أغلب الحالات كان دور المؤرخين غير الأكاديميين، وهم مجموعة من المؤرخين الذين سوف يتم مناقشتهم فى الفصل التالى، يخضع لرقابة الدولة أكثر من غيرهم من المؤرخين الأكاديميين، وعلى الرغم من ذلك كانت هناك بعض المواقف من السلطات السياسية التى أزعجت المؤرخين الأكاديميين، فإبراهيم عبده قد طرد من وظيفته الأكاديمية بعد وقت قصير من وصول مجلس قيادة الثورة للحكم، ثم حركة تطهير الجامعات فى سبتمبر عام ١٩٥٤، تلك الأحداث التى أظهرت مدى القوة التى يتمتع بها النظام، وكانت قضية عبد العزيز الشناوى من أكثر القضايا جدلا، فقد أعد الشناوى رسالة الدكتوراه الخاصة به حول قناة السويس فى عهد إسماعيل، وعندما كان مسئولاً عن المحفوظات فى قصر عابدين اتهم بإخفاء بعض الوثائق التى كانت تدعم فكرة تأميم القناة فى عام ١٩٥٦، وقد قبض عليه وسجن وعذب لمدة عامين على الرغم من عدم معرفته بأمر هذه المستندات والوثائق[١٦٧]، ولكن بعد أن تم الإفراج عنه رُد إليه اعتباره وعين أستاذًا للتاريخ الحديث بجامعة الأزهر بعد إعادة هيكلتها وتنظيمها[١٦٨]. وفى أثناء الأشهر الأخيرة من فترة رئاسة السادات تسربت معلومات لعبد الخالق لاشين، أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس، تفيد بأنه سوف يقبض عليه بسبب بعض تعليقاته فى محاضراته، ولكنه خرج من مصر معارا إلى قطر ليمكث هناك أربع سنوات للتدريس بجامعتها[١٦٩].

وارتبطت هذه الأحداث بالظروف السياسية أكثر من ارتباطها بالتفسير والتأويل التاريخى، فمن الصعب أن نجزم كيف كانت الرقابة عاملاً فى تضييق الخناق على التعبير عن المعارف العلمية[١٧٠]، فأغلب القضايا التى أثارت جدلاً واسعًا كانت قد ارتبطت غالبًا بالحساسية الدينية، ومثال لذلك بعض الأعمال التى ظهرت فى وقت سابق، مثل كتاب على عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم"

وكتاب طه حسين حول الشعر فى العصر الجاهلى تحت عنوان "فى الشعر الجاهلى"، ثم "أولاد حارتنا" لنجيب محفوظ فيما بعد[١٧١]، ويبدو أنه ليس واضحا إلى أى مدى منع المؤرخون من النشر، فبالتأكيد أثناء فترة الملكية كانت هناك بعض الحدود التى يجب أخذها فى الاعتبار، وأحد هذه العوامل ارتبط بالملك فؤاد، فنذكر أنه تدخل شخصيًا لممارسة الضغوط على "محمد صبرى" لتعديل بعض آرائه عن الخديو إسماعيل[١٧٢]، وبشكل مشابه عانى "الرافعى" من بعض المضايقات البيروقراطية من وزارة التربية والتعليم، وخاصةً من الذين رأوا أن تقييمه لإسماعيل لم يكن مقبولا[١٧٣]، وكانت بعض قضايا الوحدة الوطنية من بين الموضوعات الحساسة، فقد تم منع كتابين كانا يناقشان العلاقات الطائفية الهشة بين المسلمين والأقباط وذلك فى أيام احتضار النظام البرلمانى[١٧٤]، وفى فترة حكم عبد الناصر صارت الحدود المقبولة حول البحث التاريخى أكثر تقييدا، وصارت طريقة التعامل مع المشاكسين من المؤرخين أكثر قسوة، فمع إلغاء الأحزاب السياسية فى عام ١٩٥٣، وانتشار ظاهرة اعتقال المثقفين السياسيين فى فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، صارت حرية التعبير أمرًا مشكوكًا فيه، فالرقابة التى فرضتها الدولة عكست تغير الظروف السياسية، وبصرف النظر عن إحدى الفترات فى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، كان هناك إحجام عن الكتابة من جانب الجناح اليسارى، وحتى بعد تبنى النظام السياسى للاشتراكية فى بداية الستينيات من القرن العشرين، فقد صارت تلك الكتابات مقيدة[١٧٥]، وكذلك منعت الدراسات التى تمت حول تاريخ الإخوان، فكتاب الفلسطينى "إسحاق موسى الحسينى" الذى كان يعمل فى إحدى الجامعات الأمريكية حول الإخوان المسلمين لم ينشر فى مصر، وإن كان انتشر سرًا، كما اختفت أيضًا دراسة عن الإخوان المسلمين(*) أعدها محمد شوقى زكى[١٧٦].

(*) محمد شوقى زكى: الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٥٤. (المراجع).

وحتى لو كان نظام عبد الناصر قد شجع الآراء التى كانت ضد الفترة الملكية، فقد ظل هناك قدر من الحرية المتاحة للتفسيرات التاريخية لفترة ما قبل ١٩٥٢، كما لم تطبق سياسة مثل سياسة "جدانوف"(٭)، ومن ضمن الحالات أيضًا حالة رسالة الماجستير التى أعدها عبد العظيم رمضان والتى نشرت فى عام ١٩٦٨، ففى هذه الأطروحة قدم عبد العظيم رمضان تحليلاً لتطور الحركة الوطنية فى الفترة من ١٩١٨ وحتى ١٩٣٦، وفى الحقيقية كانت معالجة رمضان تتسم بالتجديد فى تقديم تقييم إيجابى للوفد، وفى الاعتراف بدور الشيوعيين، وهذه النظرة كانت مناهضة تمامًا للمبادئ الفكرية للنظام، والتى كانت تلقى باللوم على الوفد والتقليل من شأن ما حققته ثورة ١٩١٩[١٧٧]. وقد أرجع عبد العظيم رمضان الفضل فى نشر أطروحته للدعم الذى تلقاه من محمود أمين العالم، الشيوعى السابق الذى عمل رئيسًا لدار النشر التى نشرت فيها الأطروحة، وعلى الرغم من ذلك فإن المجلد الثانى، والذى حاول فيه رمضان مناقشة موضوعه حتى الأربعينيات من القرن العشرين قد قابلته بعض الصعوبات، مما اضطره لأن يقوم بنشره فى بيروت[١٧٨]، وعلى الرغم من ذلك فإن ثورة ١٩٥٢، وما نتج عنها كانت موضوعًا مهما للدراسات التاريخية وبلا حدود. ودراسة صلاح العقاد عن القضية الفلسطينية، الشغل الشاغل للدعاية المصرية، التى حولت هزيمة ١٩٥٦ إلى انتصار تاريخى، قد حام حولها الشك، ولكن قبلت دراسته فى النهاية عام ١٩٦٨[١٧٩]، وبشكل عام أدرك الأكاديميون الحدود المقبولة للنشر، وكما قال أحد المؤرخين المصريين "لم أعرف أحدًا حاول تقديم كتاب للنشر ورفض، فهؤلاء الناس لم يقدموا أية دراسات. فلو أرادوا أن ينشروا كتاباتهم، فإنهم كانوا يقومون بنشرها فى الخارج"[١٨٠]، ويبدو أن الرقابة الذاتية كانت الشكل السائد للرقابة بين المؤرخين الأكاديميين[١٨١].

(٭) هو السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٤٦، الذى كان يرى أن الكُتَّاب والمثقفين لا خيار لهم إلا الالتزام بالخط السياسى للحزب وإلا تعرضوا للعقوبة. (المراجع).

ومع وفاة عبد الناصر ومجىء السادات إلى الرئاسة عام ١٩٧٠، كانت هناك حرية متزايدة لمناقشة ونشر الأعمال التاريخية، فقد كان الانفتاح هو السمة الرئيسية للسياسة الاقتصادية للسادات فى السبعينيات من القرن العشرين، وقد صحب هذا الانفتاح الاقتصادى انفتاحًا تاريخيًا أيضا، وقد كان هناك شىء من الدقة فى معالجة تاريخ فترة ما بعد عام ١٩٥٢، فكتاب صلاح العقاد حول حرب يونيو "مأساة يونيو ١٩٧٦" الذى وجه فيه النقد بعض الشىء للحكومة المصرية قد تأخر شهرين حتى نشر، ولكنه نشر دون إجراء أية تعديلات أو تغييرات عام ١٩٧٥[١٨٢]، وعلى الرغم من ذلك كان هناك بعض الحساسية فى مناقشة بعض الموضوعات، فدور السادات التاريخى قد ظل من الموضوعات غير المطروحة للنقاش، فالحرية والانفتاح الجديدان لم يطبقا على المناخ السياسى، بينما فى الستينيات من القرن العشرين، وتحت حكم عبد الناصر، ربما كان هناك نوع من التسامح بعض الشىء مع التحليلات الماركسية، ولكن عندما وصل السادات للسلطة أتيحت الحريات للتفسيرات المحافظة والإسلامية[١٨٣] بشكل ملحوظ، وانطبق هذا أيضًا على مجال السياسة، وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت بعض الأعمال المؤيدة للحركة الشيوعية فى منتصف السبعينيات، فرفعت السعيد (المولود عام ١٩٣٢) كان شيوعيًا وظل فى السجن لفترة طويلة أثناء فترة حكم عبد الناصر، وكان كاتبًا غزير الإنتاج، وأثناء فترة السبعينيات بدأ رفعت السعيد فى إعداد سلسلة ممتدة من المؤلفات عن التيار اليسارى المصرى، وقدم فى صحافة المعارضة تعليقات دقيقة تمزج بين التاريخ والسياسة[١٨٤].

ولم تقتصر التأثيرات المؤسساتية والحكومية على البحث والمعرفة التاريخية على مصر فقط، فالمتغيرات العالمية قد بدأت هى الأخرى تلعب دورًا مهمًا، فالثروة المفاجئة التى تسببت فيها زيادة أسعار النفط فى الفترة من ١٩٧٣، ١٩٧٤، كان لها العديد من التداعيات الإيجابية والسلبية على المؤرخين المصريين، ومن ضمن هذه التداعيات الإيجابية؛ زيادة فرص جذب المؤرخين للدول النفطية

العربية لشغل مناصب أكاديمية جديدة برواتب مجزية، وبالتالى صار من الأمور العادية للمؤرخين المصريين أن يشغلوا هذه المناصب الأكاديمية فى دول الخليج والمملكة العربية السعودية والعراق والجزائر وليبيا، حيث حصلوا على رواتب عشرة أضعاف ما كانوا يحصلون عليه فى مصر[١٨٥]، وعلى الرغم من ذلك فإن الميزانيات الهائلة التى رصدتها الدول العربية النفطية للتعليم، أتاحت لطلابها الدراسة بالجامعات الأوربية والأمريكية عوضًا عن الذهاب للدراسة بمصر، وبالإضافة إلى ذلك فإن التغييرات التى طرأت على السياسة الدولية؛ قللت من أهمية ومكانة مصر، فبينما كانت مصر فى الستينيات تجذب أفضل العناصر من الطلاب العرب، فإنه بعد وفاة عبد الناصر واختفاء الحديث عن القومية العربية، لم تعد مصر لها نفس الجاذبية للطلاب العرب، وصار اختفاء الحديث عن القومية العربية واضحًا عندما خرجت مصر من جامعة الدول العربية بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، ولكن هذا لم يؤثر على الأساتذة المصريين الذين استمروا فى شغل المناصب الأكاديمية فى أرجاء العالم العربى.

فالرواتب الجديدة التى كانت توفرها الدول المصدرة للنفط كانت لها نتائج أبعد من مجرد توفير فرص عمل للمؤرخين المصريين، حيث كانت لها تأثيرات ضارة على جودة الأبحاث التاريخية المقدمة. لقد سعت حكومات الخليج، مثل غيرها فى أى مكان آخر، لاستخدام التاريخ باعتباره وسيلة لإضافة الشرعية على حكمها، وأيضا باعتباره وسيلة للدفاع عن ماضيها وسجلاتها وأحداثها التاريخية، وبالتالى قامت تلك الحكومات بتوظيف المؤرخين فى مشروعات استهدفت دعم اهتماماتها السياسية، ثم نشر نتائج تلك المشروعات والأبحاث فى مطبوعات ذات جودة عالية. وربما قامت أيضًا بدعم التيار الإسلامى، وفى هذا الصدد كتب "حداد" قائلا:

"إن كتابة النصوص من منظور إسلامى تحديدًا تعود بالطبع إلى التنافس بين أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية، وذلك لشغل مناصب تدريسية

بروانب مجزية فى العديد من مؤسسات التعليم العالى فى شبه الجزيرة العربية، ومن ضمن الجوانب التى تركت تأثيرا، تلك المؤتمرات الأكاديمية التى عقدت حول الموضوعات الإسلامية والتى رعتها الجامعات الإسلامية العربية ورابطة العالم الإسلامى، فبالتركيز على الموضوعات الإسلامية، قام هؤلاء المؤرخون بتوجيه العلوم التاريخية وكذلك الاجتماعية لبعض القنوات الخاصة، كما قاموا بدعم شبكة من المؤلفين وأساتذة الجامعات المهتمين بأبحاث من هذا النوع"(١٨٦).

وقد قام رفعت السعيد بتأييد وجهة النظر هذه قائلاً:

"لقد لعبت العوائد النفطية دورًا مهمًا فى هذا الصدد. لأن المملكة العربية السعودية تمول العديد من المؤسسات لكتابة التاريخ الإسلامى، وليس تاريخ الفترة الإسلامية، وكلاهما أمران مختلفان، وذلك فى محاولة لأسلمة التاريخ وتعظيم فترة الحكم الإسلامى بما فى ذلك فترة الحكم العثمانى"، وكثير من الطلاب الذين يستعدون لإعداد أطروحات علمية، وصار من الصعب عليهم إيجاد مكان لهم بالجامعات المصرية، اتجهوا للخارج، وشرعوا فى إعداد رسائل الدكتوراه حول موضوعات ترضى السعوديين وغيرهم." وبالطبع لو أنك تكتب لهذا الغرض فينبغى عليك كتابة ما يرضى من يدفع لك بعد ذلك(١٨٧).

ويتفق رؤوف عباس الذى كان يعمل فى جامعة القاهرة مع ما قاله رفعت السعيد حيث يقول: "لقد حان وقت التوصل للترضية والاتفاق مع الدول المنتجة للنفط، وبالتالى فإن بعض المؤرخين يقومون بدور الباعة الذين يعرضون ما يحتاجه السوق(١٨٨).

بل نستطيع أن نؤكد ما قيل فى هذا الصدد، فعلى الرغم من أن العديد من المؤرخين المصريين الذين قاموا بالتدريس فى المملكة العربية السعودية ودول الخليج حصلوا على شهادات علمية من جامعات علمانية، فإن الضجة التى ظهرت فى عام ١٩٩٥، بشأن مراجعات التحرير لأعمال من الأدب المصرى كانت تتم فى الأساس لتتماشى مع أذواق المحافظين فى منطقة الخليج العربى، ومع

أذواق بعض المفكرين الإسلاميين المحليين، ويشير هذا إلى حالة كبيرة من الشك حامت حول اهتمام القوى السياسية بغرس رؤية إسلامية فى كتابة التاريخ لا يمكن إغفالها[١٨٩]، وقد كانت هناك بعض الاتجاهات فى بعض المناطق أوضحت أن ظروفا فى بعض الدول العربية النفطية - حيث سادت ثقافة إسلامية متحفظة - أثرت على تمثيل الأقليات غير المسلمة فى الكتابات التاريخية، وحاولت فرض هيمنة الثقافة الإسلامية على كل المنطقة[١٩٠].

وفى السنوات الأخيرة، لم تعد المكانة الخاصة للمؤرخين المصريين من العاملين فى الخليج كما كانت عليه من عقود سابقة، حيث بدأ السوريون والأردنيون والمغاربة ينافسون المؤرخين المصريين العاملين فى منطقة الخليج. ففى بداية السبعينيات كان المصريون يشكلون أغلبية المؤرخين فى قطر، ولكن مع نهاية القرن كان هناك فى قطر مؤرخ مصرى واحد فقط، وفى عمان كان هناك اتجاه لتفضيل الأردنيين والسودانيين والمغاربة، بل كان ثمة سياسة تدعو لعدم تعيين المؤرخين المصريين حتى لو كانوا يحملون مؤهلات علمية أفضل، كما أن وجود المؤرخين المحليين فى دول الخليج العربى، أدى إلى خفض فرص عمل المصريين، ووفقًا لأحد التقديرات الحالية، فقد بلغت نسبة العاملين المحليين فى المملكة العربية السعودية ٩٠٪ ووصلت إلى ٧٥٪ فى الكويت[١٩١].

ندرة الوثائق

ولعل من أكثر العوامل التى أثرت بشكل سيئ على البحث التاريخى أكثر من الرقابة، كان نقص الوثائق والسجلات الرسمية، فامتلاك الدولة للوثائق جعلها تسيطر على المعارف العامة، وأيضًا جعلها تمارس دورًا مهمًا فى تحديد نمط ومحددات الأبحاث التاريخية، فالوصول للوثائق والمحفوظات الحكومية لم يكن متاحًا للعامة، ففى بعض الأوقات كان يمكن الحصول على تصريح بالاطلاع على الوثائق والمحفوظات فقط اعتمادا على اتصالات الشخص السياسية ومعارفه، وهذه كانت هى الحال فى عهد الملكية، وأخيرًا لم يكن الوصول للوثائق الرسمية

لفترة ما بعد ١٩٥٢ متاحًا تمامًا، وقد أدى هذا فى نهاية المطاف بالكتابات التاريخية إلى أن تعتمد كلية على الوثائق والمحفوظات الأجنبية، والصحف والمقابلات الشخصية والمذكرات، أساسًا للكتابات التاريخية، حيث كانت سيطرة الدولة على الوثائق والمحفوظات بمثابة إحدى الأدوات والوسائل السياسية التى استخدمتها الحكومة المصرية منذ فترة محمد على[١٩٢]. وفى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، فقد استخدم الملك فؤاد المحفوظات والوثائق الرسمية التى كانت فى القصر فى ذلك الوقت لإعداد دراسات وأبحاث تاريخية تؤيد فترة حكمه، ولم يكن متاحًا الوصول لهذه المحفوظات والوثائق للآخرين، وغالبًا لم تكن هناك ثقة فى المؤرخين المصريين، فالرافعى على سبيل المثال لم يستطع الوصول للسجلات التاريخية، وبالمثل اشتكى البعض من وجود بعض القيود[١٩٣]، وقام محمد صبرى فى أحد كتبه الأولى عام ١٩٢٤، بعد توجيه الشكر لعدد محدود من الناس، بتوجيه الشكر للرعاية التى شملت جميع المجالات والتى قدمت التشجيع الكامل من جانب العاملين والمثقفين[١٩٤]، ولم يكن هناك ذكر للملك فؤاد على الإطلاق. وفى عام ١٩٣٣، قام صبرى بالثناء على الملك كما قام بالثناء على اثنين من كبار المسئولين، "الذين تكرموا بتزويدنا بوثائق تعد من أفضل المساهمات فى تاريخ هذا العصر" وعبر عن امتنانه للملكية على تسهيل الوصول للمحفوظات التى كانت فى القصر[١٩٥].

وقد قام النظام الثورى بممارسة السيطرة والتحكم فى الوثائق الرسمية بطريقة أكثر تشددًا، لدرجة وصلت ببعض الباحثين إلى الشكوى فى بداية الستينيات من عدم توافر المادة العلمية لدراستهم، وفى صيف ١٩٦٢، قام عدد من المؤرخين ومن بينهم: محمد أنيس وأحمد عبد الرحيم مصطفى بمناقشة هذا الموضوع، حيث تحدثوا بشكل شخصى مع وزير الثقافة حول الحالة السيئة للمحفوظات والوثائق القومية، وحول أهمية امتلاك الأوراق والمستندات الشخصية التى لدى القادة المصريين السابقين[١٩٦]، وعبروا عن قلقهم تجاه

السياسة الحكومية التى تتيح فقط الوثائق حتى عصر الخديو إسماعيل والتى تتعلق فقط بمصر، لا بغيرها من دول العالم العربى[١٩٧]، وفى الحقيقة لم يكن هناك ثمة نظام واضح وترتيب للوثائق والمحفوظات المتاحة، خاصة وأن بعض الوثائق قد انتقلت إلى تركيا[*] عام ١٩٥٢[١٩٨]، وحقق الاجتماع بعض النتائج المحدودة، وأعلن فى أغسطس من نفس العام عن تشكيل لجنة مكونة من أساتذة التاريخ الحديث وبعض طلاب الدراسات العليا من جامعتى القاهرة وعين شمس، يرأسهم أنيس ومصطفى فى محاولة للحصول على المذكرات التى ترتبط بثورة ١٩١٩، والقيام بنشرها على أن تقوم وزارة الثقافة بتحمل النفقات، وفى إحدى المقابلات الصحفية قام محمد أنيس بالحديث عن إحدى المراسلات التى دارت بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى على اعتبار أن لها أهمية خاصة[١٩٩].

وفى مطلع العام التالى كانت هناك خطط للجامعة الأمريكية بالقاهرة لجمع المذكرات الشخصية والأوراق الخاصة بالقادة المصريين مثل سعد زغلول ومحمد فريد، الأمر الذى أدى إلى غضب محمد أنيس، حيث رأى أن التحكم الأجنبى فى تلك المادة العلمية ذات القيمة العالية قد يعيد للذاكرة مرة أخرى ما قام به الملك فؤاد عندما عهد إلى المؤرخين الأجانب بكتابة التاريخ المصرى، مما يعد تهديدًا للتراث الفكرى المصرى، فامتلاك التراث التاريخى لأى دولة، كما أوضح محمد أنيس، يعد من الأمور ذات الأهمية القومية. حيث كتب أنيس يقول:

"لو كان الاستقلال يعنى انتقال السلطة من الأجانب إلى المصريين، ولو كان الاستقلال الاقتصادى يعنى عودة المصادر الاقتصادية لنا، فإن الاستقلال الفكرى يعنى انتقال التراث الفكرى لنا[٢٠٠]" ودعا محمد أنيس الوزارة للتدخل "فوزارة الثقافة والإرشاد القومى تتحمل كامل المسئولية، ويجب عليها أن تتحرك لحماية هذا التراث العظيم، ويجب أن تتخذ خطوات عاجلة لتضع نهاية لوقف نهب وتدمير هذا التراث".

(*) هذه معلومات ليست دقيقة ولا سند لها علميًا، وتحتاج مراجعة وتوضيحًا. (المراجع).

ومما لا شك فيه أن حملة محمد أنيس، والتى كان تدعمها اتصالاته بالحكومة، قد أتت ثمارها بإنشاء "مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر"، الذى يسعى لجمع الوثائق التاريخية وإعدادها للنشر، كما يهدف إلى تشجيع فرص البحث لطلاب الدراسات العليا[٢٠١]، وعلى الرغم من ذلك لم تتحقق آمال محمد أنيس فى إنشاء مركز أكاديمى مستقل[٢٠٢]، فكان المركز فى الأصل وحدة خاصة مستقلة تحت مظلة وزارة الثقافة، ولكنه سرعان ما أصبح جزءًا من دار الكتب، مما جعله يواجه مصاعب مالية بعد ذلك[٢٠٣]، وعلى الرغم من ذلك استمر المركز فى القيام بوظيفته حتى الآن مع يونان لبيب رزق الذى يعمل رئيسًا له، ويقوم المركز بنشر المواد التاريخية مع التعليق على بعض الموضوعات ومنها تاريخ ما قبل ثورة ١٩٥٢، بالإضافة إلى الدراسات التاريخية فى سلسلة "مصر النهضة"(٥).

وفى عام ١٩٦٩، كان هناك اعتراف شبه رسمى بمشكلة المحفوظات والوثائق الحكومية، فقد اعترف هيكل صراحةً فى مقدمة له لمجموعة الوثائق المنشورة عن ثورة ١٩١٩، بصعوبة الوصول للوثائق التاريخية، وكان هذا جزءا من المشكلة والأزمة التى يواجهها من يحاول كتابة التاريخ المصرى[٢٠٤]، وفى الحقيقة كانت الوثائق التى قدم لها عبارة عن ترجمات للسجلات والمحفوظات البريطانية.

ولكن هيكل شعر بضرورة مناقشة تلك القضية المتمثلة فى عدم توافر الوثائق التاريخية المصرية للفترة ما بعد ١٩٥٢، ولقد لفت الأنظار فى حديثه عن الحالة الراهنة، فقد ناقش العديد من الأحداث والموضوعات وكان من بينها ندرة الوثائق، حيث أوضح أن الإفراج عن هذه الوثائق قد يكون مطلوبا فى بعض المواقف، وفى الحقيقة كانت هناك مفارقة كبيرة وراء كتابة هيكل لهذه الكلمات، فهيكل نفسه امتلك محفوظات شخصية هائلة من الوثائق القومية، والتى تجمعت

(٥) وهذا المركز أتشرف برئاسة لجنته العلمية منذ وفاة الدكتور يونان لبيب رزق عام ٢٠٠٨، كما أتولى رئاسة تحرير سلسلة مصر النهضة منذ عام ٢٠٠٤. (المراجع).

لديه أثناء تمتعه بالحظوة لدى السلطة، وقد انتقى منها ما يقوم بنشره وقتما يريد[٢٠٥]، وفى الواقع لم تكن المسألة مسألة وقت، فبعد أكثر من عشرين عامًا لم يحدث سوى مجرد تحسن ضئيل، ففى إحدى مقدماته لمجموعة من المقالات التى قام بتحريرها بمناسبة الذكرى الأربعين لثورة يوليو، أوضح رؤوف عباس أن المشاركين لم يتمكنوا من الوصول للوثائق غير المنشورة للثورة حيث قال:

إن فريق البحث لم يستطع الاطلاع على وثائق الثورة غير المنشورة، فلا تزال هذه الوثائق بعيدة عن متناول الباحثين، ولم تصل بعد إلى مكانها الطبيعى بدار الوثائق التاريخية القومية. فنحن لا نعرف ـ مثلا ـ أين توجد وثائق مجلس قيادة الثورة أو الأوراق الخاصة بعبد الناصر، كما أن أرشيف القصر الجمهورى غير متاح للباحثين، لذلك كان جل اعتماد فريق البحث على الوثائق المنشورة، رغم قلتها، إلى جانب المذكرات السياسية التى نشرها بعض المشاركين فى الثورة"[٢٠٦].

وقد عبر عن أمله فى أن ظهور بعض المقالات ربما "يشجع السلطات المعنية على تبنى خطة قومية شاملة لجمع وثائق الثورة" وعبر عشر سنوات تلت تلك الفترة، لم يكن هناك ما يظهر تحرك هذه السلطات[٢٠٧]، وبينما تحسر المؤرخون الأكاديميون على عدم توفر الوثائق التاريخية أو الطريقة التى كان يتم بها انتقاء الوثائق التى تنشر، وجه بعض المؤرخين نقدًا صريحًا، فإبراهيم عبده الذى كان معروفًا بنقده المستمر الذى لا يفتر للنظام، قد اعترض فى كتاب له تحت عنوان "تاريخ بلا وثائق" على حالة العجز التى يمر بها، فلم يستطع كتابة تاريخ فترة عبد الناصر بسبب نقص الوثائق الرسمية، وذهب لأبعد من ذلك عندما قام بانتقاد المدافعين والمؤيدين لنظام عبد الناصر وهم الذين استفادوا من مخزونهم الخاص من الوثائق والمستندات الرسمية، لتحقيق أغراضهم السياسية، وهذا بالتأكيد كان إشارة غير صريحة لهيكل[٢٠٨]، واستمر البحث التاريخى بعد ذلك فى معاناته من ندرة الوثائق، التى كانت تضر بالأعمال التى تلت فترة ما بعد ١٩٥٢، فمحمد أنيس الذى قام بتقييم الموقف قبل ذلك بثلاثين عامًا، كان محقًا

سواء فى إشارته لحجم الأخطار الحقيقية أو المجازية التى أشار إليها، حيث كتب يقول:

"وفيما يتعلق بالوثائق التى تتحدث عن تاريخ الثورات والحركات القومية، فإنها كانت فقط متاحة فى مكان برئاسة الجمهورية. وقد كانت هذه الوثائق مغلقة تمامًا وكانت الحجة التى يسوقها المسئولون عنها؛ أن هذه الوثائق ممتلئة بالثعابين والعقارب وهم يخشون وقوع الحوادث"[٢٠٩]. لقد واجه المؤرخون العديد من العقبات من جانب الحكومة المصرية مما جعلهم يلجأون إلى ثلاثة بدائل رئيسية، كان الأول هو المحفوظات الأجنبية وخاصة البريطانية منها، فقد شكلت الوثائق البريطانية الأساس فى كتابة التاريخ الدبلوماسى فى فترة ازدهار المدرسة الملكية، واستمرت الاستفادة منها بشكل موسع حتى صارت تشكل جزءًا فرعيًا من الدراسات التاريخية[٢١٠]، وكان المصدر الثانى هو الصحافة المصرية التى وفرت مصدرًا ثريًا من المادة التاريخية أثرت بكمها وكيفها على الكتابات التاريخية فى النصف الأول من القرن العشرين إلى حد كبير[٢١١]، وعلى الرغم من ذلك فإنه بعد إضفاء الصفة القومية على الصحافة المصرية عام ١٩٦٤، صارت الصحافة أقل أهمية باعتبارها مصدرًا للتعليقات النقدية، وفى النهاية كانت المذكرات الخاصة للشخصيات السياسية وغيرها من الشخصيات العامة مصادر تاريخية مهمة، على الرغم من أن دقة هذه المذكرات اعتمدت بشكل كبير على النغمة التبريرية لمن قاموا بكتابتها، وهذا ينطبق بشكل خاص على فترة عبد الناصر، ونذكر هنا فقط الشخصيات التالية من أعضاء مجلس قيادة الثورة، حيث نشر كلٌ من عبد اللطيف البغدادى ومحمد نجيب عملين من مذكراتهما، وأنور السادات عملين، كما أن كمال الدين إبراهيم رفعت وجمال سالم، وأخيرًا خالد محيى الدين، قدموا وصفا قيما لسنوات عبد الناصر، حتى ولو كانت فى بعض حالاتها تقدم تفسيرات شخصية[٢١٢].

منذ القرن التاسع عشر كان تطور المؤسسات البحثية والتعليمية عنصرًا مهمًا فى سياسة دعم البحث التاريخى، وهى السياسة التى كانت تتفق مع الاهتمامات

السياسية للدولة، فقيام الدولة سواء من خلال رعايتها ودعمها لجمعيات المثقفين، أو من خلال إنشاء المعاهد الأكاديمية والفكرية، كرست جهودها لتأصيل رؤية سياسية بعينها، حاولت من خلالها الدولة تشكيل كتابة تاريخية رسمية، وقد حققت هذه المبادرات أهدافًا مختلفة، فقد كانت أولاً ذات تأثير كبير على التيار الرئيسى للكتابة التاريخية، ولكنها كانت أقل نجاحًا فى رسم خط تاريخى محدد، وما كان أكثر تأثيرًا حقًا كان واقع الرقابة ومجالها، وعدم توافر الوصول للمحفوظات والسجلات الرسمية، فقد أثر كل ذلك بطريقه سلبية، بل إن آليات العلاقة التى نشأت بين الجامعات والدولة كانت أكثر تعقيدًا، فمحاولة الدولة لتأكيد سيطرتها المباشرة على الجامعات، تمثل واحدة من أهم الصراعات السياسية الداخلية فى تلك الفترة.

ومنذ إنشاء نظام الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥، صار هذا النظام هو الرائد والسائد لجميع المؤسسات الأكاديمية، شرطا لا غنى عنه للتاريخ الأكاديمى، فبينما مارس فؤاد بعض التأثير فى بداية عهد الجامعة، فإنها صارت بعد ذلك متداخلة فى نسيج السياسة القومية باعتبارها معقلاً للفكر القومى، ومع مرور الوقت لم تخلُ تمامًا من الفكر التقدمى والاشتراكى، وفى نهاية المطاف لم يسيطر من حاولوا تحقيق الاستقلال التام للجامعات، ولا حتى من حاولوا إخضاع الجامعات تحت سيطرة الحكومة، فقد كانت الجامعات مؤسسات حكومية، ولكنها لم تكن مجرد امتداد للحكومة، على الرغم من وجود بعض العناصر بداخلها ممن عملوا على تحقيق هذا الامتداد، فإنها لم تكن قلعة للفكر الحر، منعزلة عن البيئة السياسية، على الرغم من وجود من رغبوا فى أن تكون الجامعة كذلك، فالسياسة الحكومية أثرت بشكل كبير على الجامعات، ولكنها لم تكبح التاريخ الأكاديمى تماما، وعلى الرغم من ذلك أنشئ النظام الجامعى اعتمادا على أساس قومى متين، واستمر فى معالجة القضايا والموضوعات القومية والمتعلقة بالحكومة، وبرغم العلاقات المتوترة بين الجامعة والدولة فإن كلاً منهما كان فاعلاً فى وضع وتحديد ضوابط الكتابة التاريخية القومية.

الهوامش

١- تيمو وسواى "المؤرخون والتاريخ الأفريقى".

٢- جبيد إيلول فى "فهرس المراسلات والمذكرات التى نشرها المعهد المصرى (١٨٥٩ ـ ١٩٥٢). القاهرة: المعهد الفرنسى للآثار الشرقية، ١٩٥٢ Xi.

٣ ـ المعهد المصرى، "سجل زوار المعهد المصرى": Livred'or de l'institut Egyptien"، ١٨٥٩ ـ ١٨٩٩ (القاهرة، ١٨٩٩، ٨)، تم تبنى إسم المعهد المصرى إشارة إلى المعهد الأصلى.

٤- انظر إيلل، فهرس، xiii.

٥ ـ مرجع سابق xi-xiv.

٦ ـ نشر فهرس يحتوى على جميع المقالات حتى عام ١٩٥٢، ويمكن الرجوع إليه فى عمل إيلل "مهندس المراسلات والمذكرات التى نشرها المعهد المصرى" ١٨٥٩ ـ ١٩٥٢.

٧- انظر عمل دونالد ريد "الجمعية الجغرافية المصرية: من جمعية أجنبية إعلانية إلى جمعية مهنية أصلية". مجلة Today Poetic ١٤ رقم ٣ (خريف ١٩٩٣) ٥٥٣.

٨- نشرة المعهد المصرى ٣٢ (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠) ٤٠٠، ٤٠١. صار حزين بعد ذلك رئيسًا للمعهد فى ١٩٥٤ وعمل وزيرًا للثقافة فى ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦.

٩- إيلل: فهرس، Xiii رقم ٢.

١٠- مرجع سابق "بليت: VII.Plate ".

١١ - نشرة المعهد المصرى Bulletin de l' institute d' Egypt، ٣٢ (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠) ٢٧٣ وصل إسهام الوزارة إلى ٤١١٠ جنيهات مصرية من إجمالى الدخل الذى وصل إلى ٤٥٦٧.

١٢- لمناقشة موسعة انظر عمل دونالد ريد "الجمعية الجغرافية المصرية" ٣ رقم ١٤مجلة Poetics Today (الخريف ١٩٩٣) ٥٣٩ ـ ٥٧٢.

١٣- انظر دهرين " راعى الملكية : فؤاد الأول: ملك مصر ز فى عمل جبرائيل هانوتو (عمل محرر) "تاريخ الأمة المصرية". المجلد VII، XXI-XIX .-

١٤ - انظر عمل دونالد ريد " الجمعية الجغرافية المصرية": من جمعية أجنبية عادية إلى جمعية مهنية متخصصة" ٥٤٠ ـ ٥٤٣.

١٥- انظر المرجع سابق ٥٥٠.

١٦- انظر المرجع سابق ٥٦٢.

١٧- انظر دهرين " راعى الملكية فؤاد الأول: ملك مصر" XXI .

١٨ - انظر عمل دونالد ريد " الجمعية الجغرافية المصرية" ٥٥٥.

١٩- انظر يوسف قطاوى (محرر): " مصر والمؤسسات الحكومية والتاريخية والاقتصادية والحياة والمجتمع ـ "L'Egypte, Apercu historique et gouvernement et institutions vie economique et sociate" ـ القاهرة المعهد الفرنسى ـ ١٩٢٦. ٢٨٦.

٢٠ - على سبيل المثال إنجلو ساماركو " البحرية المصرية: محمد على، ومساهمة إيطاليا"، ١٩٢١.

La Marina egiziana scotto Mohammed Ali IL contributo litatiano?; ، انظر رينيه قطاوى" المحفوظات الروسية فى مصر فى عهد محمد على" ـ Regnede Mohamed Aly di après les archives russes en Egypte 1931;. ـ، للرجوع للسيرة الذاتية لأعمال دوان انظر رينيه قطارى بك" جورج دوان " (١٨٨٤ ـ ١٩٤٤) ٩٤، ٩٥.

٢١- انظر عمل دونالد ريد : " المهن والمنظمات المهنية فى مصر الحديثة"، ٣٩. وتأثيرهم كان أيضًا كبيرا وإن لم يكن تمامًا تأثيرًا للرجال، فلم يكن هناك أعضاء من السيدات فى المعهد المصرى، ومن المحتمل"أنه أيضًا لم يكن هناك أعضاء من الجمعية الجغرافية الملكية على الرغم من أن ألكسندر أفيرنوا: Alexnder de Aveirno، كان عضوًا فى جمعية الآثار بالإسكندرية: Societe Archéologique d' Alexandria عام ١٩٠٢.

٢٢- انظر عمل دونالد ريد" الجمعية الجغرافية المصرية" ٥٦٦.

٢٣- انظر كرابس فى عمله "تاريخ العالم" ٧١.

٢٤- انظر عمل هيورث دن "تاريخ التعليم"، ٣٥٣.

٢٥- انظر كرابس " تاريخ العلم"، ١٠١، إن طرد محمد عبده، والذى كان عضوا لفترة من الوقت من الأعضاء فى قسم التاريخ يبدو متسقًا مع الجو العام الذى قيد الحريات فى ذلك الوقت.

٢٦- وبحلول العشرينيات من القرن العشرين تغير اسم المعهد إلى مدرسة المعلمين العليا، ثم صار بعد ذلك جزءًا من جامعة القاهرة، كرابس " تاريخ العلم" ١٠٢. انظر أيضًا عمل دونالدريد V ١٤، الذى رأى أنها ألغيت تدريجيا فى ثلاثينيات القرن.

٢٧- للاطلاع على التالى، انظر عمل ريد " جامعة القاهرة" ٢٢ -٢٥.

٢٨- انظر المرجع السابق ٢٦. ج ى مارشال "اللغز المصرى: The Egyptian Enigma" ١٨٩٠ - ١٩٢٨. لندن. جون ميدارى ١٩٢٨ -٩٢.

٢٩- عرفت أول جامعة حديثة فى مصر بثلاثة أسماء: الأولى كانت الجامعة المصرية والتى احتفظت بهذا الاسم باعتبارها مؤسسة حكومية حتى ١٩٤٠، منذ إنشائها ثم صارت بعد ذلك جامعة الملك فؤاد الأول. وبعد عام ١٩٥٢، تغير اسمها إلى جامعة القاهرة وفى المناقشة العامة فضلت الاسم الحالى ولكننى أيضا وظفت الاسم المناسب الذى يقتضيه السياق التاريخى.

٣٠- انظر عمل دونالد ريد ٢٥ - ٣١.

٣١- المرجع السابق ٣٥.

٣٢- لدراسة بعض الحالات، انظر المرجع السابق، ٩١ - ٩٤.

٣٣- المرجع السابق ٢٦ - ٢٨ ٦٢ كرابس تاريخ العالم، ١٠٢.

٣٤- للاطلاع على التالى، انظر عمل دونالد ريد (١) ٧٥ -٧٩.

٣٥- المرجع السابق، ٧٥.

٣٦- نقلاً عن خطاب نشر فى جريدة "السياسة" عام ١٩٢٥، أبو الفتوح أحمد رضوان "القوى القديمة والجديدة فى التعليم المصرى" نيو يورك، جامعة كولومبيا، ١٩٥١ - ١١٤.

٣٧- إن ملاحظة خطة روبرت جريفى الذى درس فى الجامعة عام ١٩٢٦، تؤكد القضية وتبرزها، ولكنها تنقل انطباعًا معاصرًا شيقا حيث كتب يقول "كانت الجامعة اختراع الملك فؤاد الذى كان شغوفًا بأن يعرفه الناس بأنه راعى العلوم والآداب. بينما كان هناك جامعة فى القاهرة قبل هذه الجامعة" "سيرة ذاتية" لندن: جوناثير كيب ١٩٢٩ - ٤١١.

٣٨- لمناقشة موسعة لهذه المناورات انظر عمل رونالد ريد ٨ - ١٠٢.

٣٩- عبد الله " الحركة الطلابية" ٣٩ - ٦١.

٤٠- انظر عمل دونالد ريد ١٢.

٤١- يذكر فوزى م. النجار "الدولة والجامعة فى مصر أثناء فترة التحول الاشتراكى" ١٩٦١ - ١٩٦٧، لويس عوض "الجامعة والمجتمع" القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٧.

٤٢- انظر عفاف لطفى السيد "قائمة بالأعمال التاريخية المصرية" منشور فى مجلة ـ American Historical Review ـ ديسمبر ١٩٩١ ـ ١٠٤٢٧.

٤٣- انظر عمل ديكيجان "مصر تحت حكم ناصر" ٧٠.

٤٤- انظر عمل مصطفى "مؤرخًا ومناضلاً" ٦٣.

٤٥- "الممثل الذى سخر من إسماعيل" انظر عمل أيرب ير. ل. جيندزير. "الرؤى العلمية ليعقوب صنوع" كمبريدج، ماساشيتس، مطابع جامعة هارفارد، ١٩٦٢. ٢- انظر أيضًا بيتر "مصر أثناء سنوات عبد الناصر" ١٣٤.

٤٦- انظر عمل جمال عبد الناصر "فلسفة الثورة"، بافالو: نيويورك: سميث وكين ومارشال ١٩٥٩ ـ ٢٢.

٤٧- لاحظ هنا ملاحظة عبد الناصر أن "أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا أساتذة فى المعهد، فلسفة الثورة" ٣٦.

٤٨- انظر النجار "الدولة والجامعة فى مصر" ٥٨.

٤٩- ناصر وكمال الدين حسين كانا فى وقت من الأوقات طلابًا للحقوق، انظر عمل دونالدريد "جامعة القاهرة" ١٥٩.

٥٠- تمتعت جامعة الإسكندرية بسمعة مختلفة، انظر مرسى سعد الدين فى "جامعة الإسكندرية: منارة للعلم لنصف قرن، الأهرام الأسبوعى" ٣٠ يوليو ١٩٩٢.

٥١- لمناقشة موسعة لقضية علاقات الدولة بالجامعة أثناء فترة حكم عبد الناصر، انظر فوزى النجار" الدولة والجامعة فى مصر" ٥٧ -٨٧.

٥٢- النجار، "الدولة والجامعة فى مصر" ٥٨. هناك بعض الشك بشأن وقت إنشائه إما قبل أو بعد الانقلاب فى يوليو، انظر دونالد ريد " جامعة القاهرة " ٢٦٢، رقم ١٠.

٥٣- انظر عمل بيتى، "مصر أثناء سنوات ناصر" ١٣٩، ١٤٠.

٥٤- انظر عمل دونالد ريد " جامعة القاهرة ز ـ ١٧٠، ١٧١.

٥٥- انظر النجار " الدولة والجامعة فى مصر" ٦٦.

٥٦- انظر عمل عبد الله "الحركة الطلابية" ١١٨ ـ ١٢٤.

٥٧- انظر عبد الملك "مصر" ٢٦ ـ ٢٢١.

٥٨- مرجع سابق، ١٨٩ -٢٢١.

٥٩- من إجمالى ٢٥٦ فى هذه اللجنة، كان ٣٤ من أساتذة الجامعات، انظر عمل واتربورى.

" مصر فى عهد ناصر والسادات" ٢١٧. لقد كنت غير قادر على إنشائه لو كان أحد من هؤلاء من المؤرخين وبينما محمد أنيس كان مرشحًا محتملاً.

٦٠- انظر عمل رجوان "الأيديولوجيا الناصرية" ٢٦٦.

٦١- "إعادة كتابة التاريخ" ٢٦٦. جريدة التايمز Time Th ١ ـ مارس، ١٩٥٧.

٦٢- انظر عمل غربال (محرر): "تاريخ الحضارة المصرية، فى العصر الفرعونى، المجلد الأول. على الرغم أن العمل غير مؤرخ ـ فإن إشارة عكاشة فى المقدمة، لموت شفيق غربال يوضح أنه فى أواخر. ١٩٦١.

٦٣- للاطلاع على ترجمة إنجليزية، انظر عمل رجوان: "الأيديولوجية الناصرية" ١٩٥- ٢٦٥.

٦٤- للتالى انظر عمل رجوان " الأيديولوجيا الناصرية" ١٣٠ ـ ٢٠٨.

٦٥- مذكور فى عمل رجوان "الإيديولوجيا الناصرية" ٢٢٢.

٦٦- "تنقية التاريخ المصرى" جريدة Time Th يونيو ١٩٦٢، انظر عمل رجوان"الأيديولوجيا الناصرية، ١١٢، الذى يصرح فيه أن أنيس كان مسئولاً عن المشروع انظر " التاريخ فى خدمة التطور الاشتراكى : الاشتراكية، هى تقييم للمدينة بقدر ما هى تنظيم لحاضرنا"، جريدة الأهرام ٧ يوليو ١٩٦٢، نعتقد أنه كان مجرد عضو من أعضاء اللجنة.

٦٧- جلال السيد: "تاريخنا القومى فى ضوء الاشتراكية " الكتاب" ٢٩ ـ (أغسطس ١٩٦٢) ٩٠.

٦٨- "الاشتراكية تقييم للمدنية بقدر ما هى تنظيم لحاضرنا" جريدة الأهرام ٧ يوليو ١٩٦٢ "النظرة الاشتراكية لتاريخ مجتمعنا" الأهرام ١٠ يوليو ١٩٦٢.

٦٩- أنيس: "الاشتراكية تقييم للمدنية بقدر ما هى تنظيم لحاضرنا" ١١.

٧٠- جلال السيد: "تاريخنا القومى فى ضوء الاشتراكية" ٨٨.

٧١- أحمد عبد الرحيم مصطفى: حول إعادة تقييم تاريخنا القومى، مجلة روز اليوسف، رقم ١٨٣٠ (٨ يوليو ١٩٦٣) ١٢.

٧٢- محمد الشرقاوى فى "دراسات تاريخنا الحديث"، "الرسالة" ١٠٣٦ (١٢ نوفمبر ١٩٦٣) ٢٢ ـ ٢٣ ـ نقله وترجمة كرابس "السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر فى عصر عبد الناصر" ٢٨٥.

٧٣- للاطلاع على قائمة منشورة بهذه اللقاءات، انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى "ندوة إعادة كتابة التاريخ القومى" ١٣ (١٩٦٧) ٢٤٥ ـ ٢٦٩ للاطلاع على تعليق الساعاتى، ٢٤٨.

٧٤- مذكور فى دونالد ريد "جامعة القاهرة" ٢٠٢، ٢٠٣.

٧٥- أنيس "تاريخنا القومى فى الميثاق" الكتاب ٦٢ (يونيو ١٩٦٦) ٦٩- ٧٤.

٧٦- هذا هو انطباعى العام بعد الحديث مع عدد من المؤرخين الأكاديميين.

٧٧- العبارة تعود لديكميجيان " مصر تحت حكم ناصر" ٧٠ -٨١.

٧٨- ديكميجيان "مصر تحت حكم ناصر" ٧٠ انظر أيضًا كرابس " السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر" ٤٢٠، الذى يصف " الالتزام الفاتر الذى فرضته الثورة".

٧٩- مقابلة مع عبد العزيز نوار، ورءوف عباس.

٨٠- مقابلة مع أحمد عبد الرحيم مصطفى.

٨١- سعيد عبد الفتاح عاشور، "ثورة شعب" القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥ مقابلة مع أحمد عبد الرحيم مصطفى.

٨٢- لويس عوض "الأهرام" ٢٦ يناير ١٩٧١ نقلاً عن عبد الله "الحركة الطلابية" ١٦-١١٤.

٨٣- نقلاً عن عبد الله " الجركة الطلابية" ١١٧.

٨٤- الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجلس الطراطير، ١٩٧٩ ـ ١٥٣، نقلاً عن عبد الله "الحركة الطلابية" ٢٥٥ رقم ٥٨.

٨٥- النجار "الدولة والجامعة فى مصر" ٦٥.

٨٦- جرشونى وجانكوفسكى "مصر والإسلام والعرب" ١٦٤ -١٩٠.

٨٧- جاءت هذه الملاحظة ردًا على سؤال طرحه عبد الرحمن عزام الذى صار بعد ذلك أول سكرتير عام لجامعة الدول العربية، رجوان "الأيديولوجيا الناصرية" ٥٨.

٨٨- غادة هاشم تهامى "فلسطين والهوية المصرية القومية" نيو يورك براجير، ١٩٩٢، ٩-١٠ ب.ج. فاتيكيوتس " التاريخ الحديث لمصر" لندن ويدينفيلد نيكلسون، ١٩٦٩ ـ ٤٦٦-٤٦٧.

٨٩- يعرف هذا المعهد أيضًا بـ " معهد الدراسات والبحوث العربية".

٩٠- ويليم كليفلاند "صناعة القومية العربية: التيار العثمانى والعربى فى حياة وفكر ساطع الحصرى" مطابع جامعة برنستون، ١٩٧١ ٧ -٨.

٩١- نشرت هذه المحاضرات باعتبارها منهجًا مفصلاً للدروس عن العوامل التاريخية فى بناء الأمة العربية ١٩٦١، بقى غربال فى نفس المنصب حتى وفاته عام ١٩٦١.

٩٢- انظر المقابلة الشخصية مع غربال فى"فودة" "حديث المدينة مع شفيق غربال الجميعى" الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ ـ ١٩٤٠ ـ ١١٢.

٩٣- مقابلة شخصية مع عاصم الدسوقى.

٩٤- من ضمن أوائل الأطروحات " العرب والترك ١٩٠٨ -١٩١٦، وتاريخ الوحدة العربية حتى ١٩٤٥ والمسألة المراكشية ١٩٠٢ ـ ١٩١٢ اليمن فى عهد الإمام يحيى" ١٩١١ ـ ١٩٤٨، وكل الأطروحات السابقة أشرف عليها شفيق غربال (أنيس، شفيق غربال، مدرسة التاريخ المصرى الحديث، ١٦).

٩٥- مقابلة شخصية مع رءوف عباس.

٩٦- وهى معروفة أيضًا باليونسكو العربية؛ جورج هايد " التعليم فى مصر الحديثة: الخيال والواقع" لندن: روتدلدج وكيجان بول، ١٩٧٨ ٢١٠-٢١

٩٧- النجار: "الدولة والجامعة فى مصر" ٦١، رءوف عباس يعتقد أن هذا القرار لم ينفذ (مقابلة شخصية).

٩٨- محمود أ. فاكش " نتائج تقديم وانتشار التعليم الحديث: التعليم والتكامل أو الاندماج القومى فى مصر" مجلة دراسات الشرق الأوسط، ١٦ رقم ٢ (١٩٨٠) ٥٢.

٩٩- عبد الملك "مصر" ٢١٩.

١٠٠- "تاريخ العالم العربى فى العصر الحديث" القاهرة، ١٩٦٠.

١٠١- "دراسات فى المجتمع العربى" القاهرة، ١٩٦١، انظر دونالد ريد "جامعة القاهرة" ٢٠٤.

١٠٢- محمد سعيد العريان وجمال الدين الشيال؛ "قصة الكفاح بين العرب والاستعمار"، القاهرة ١٩٦٠ نقلاً عن ديكميجيان، " مصر تحت حكم عبد الناصر" ٣٢٢ رقم ٥٠ "على حسنى الخربوطلى، " التاريخ الموحد للأمة العربية" القاهرة، ١٩١٠، جلال يحيى العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية١٩٨٠.. انظر رجوان "الأيديولوجية الناصرية" ٦٠.

١٠٣- ديكميجيان "مصر تحت حكم عبد الناصر" ٦٩.

١٠٤ - انظر ملاحظات إحسان عبد القدوس ونقده الموجه تجاه هذه النقطة، رجوان "الأيديولوجية الناصرية". ٧٨، ٧٩.

١٠٥- رجوان " الأيديولوجية الناصرية" ٦٠ -٦٧.

١٠٦- دونالد ريد "جامعة القاهرة " ٢٠٦.

١٠٧- آرثر جولد شميث الأب، "مصر الحديثة تأسيس دولة الأمة" بولدر، كو: مطابع ويست فيو.

١٠٨- محمد السيد غلاب " الدراسات الأفريقية" مجلة الدراسات الأفريقية " (١٩٧٢) ١.

١٠٩- دونالدريد "جامعة القاهرة " ١٩٨.

١١٠- نقلاً عن " فلسفة الثورة" ١١٠،١١١، فى دونالد ريد " جامعة القاهرة " ١٩٨.

١١١- عبد الملك " مصر" ٢١٨.

١١٢- مرجع سابق ٢٣٠ - ٢٣١ - ٤٢١. رقم ١٧، ١٨ لسنوات طويلة ظل فرع لجامعة القاهرة في الخرطوم.

١١٣- غلاب " الدراسات الأفريقية" ١ - ٨.

١١٤- رونالد ريد "الجمعية الجغرافية المصرية" ٥٦٤.

١١٥- رجوان " الأيديولوجية الناصرية" ٨٤، نقلاً عن رجاء النقاش التي ترى أن عام ١٩٦٢، هو التاريخ الذي صدر فيه قرار جامعة عين شمس لإنشاء المعهد، وتذكر بيتي أن هذا المعهد فتح أبوابه في مايو عام ١٩٦٥. "مصر تحت حكم عبد الناصر" ١٨٠ -١٨٢ - ديكمجان "مصر تحت حكم عبد الناصر" ١٤٧ يتفق مع بيتي فيما ذهبت إليه.

١١٦- واتر بيري، "مصر في عهد عبد الناصر والسادات" ٢٣٢.

١١٧- بيتي، "مصر تحت حكم عبد الناصر" ١٨٠.

١١٨- دور الفكر في المجتمع الاشتراكي، الكتاب، يناير ١٩٦٥، ٩٠ نقلاً عن رجوان - الأيديولوجية الناصرية.

١١٩- بيتي، مصر أثناء سنوات عبد الناصر" ٢٠٥ رقم ١٢٨.

١٢٠- مصطفى " محمد أنيس" مؤرخًا ومناضلاً، ٦٤.

١٢١- لقد نشرت هذه لأول مرة في الكتاب" وبعد ذلك نشرت في كتاب مع رجب حراز وعاصم الدسوقي ومحمد أنيس ودوره في تعقيل دراسة التاريخ بالجامعة المصرية ١٩٥٠- ١٩٨٦ "المجلة التاريخية المصرية" ٣٤ (١٩٨٧) ١١ انظر أيضًا على بركات " في الطريق إلى مدرسة اجتماعية في كتابة تاريخ مصر الحديث" ١٨٩٨ - ١٩٥٢ - ٥٩.

١٢٢- بيتي "مصر أثناء سنوات عبد الناصر" ١٨٢.

١٢٣- مرجع سابق ٢١٢ - ٢٢٠.

١٢٤- للاطلاع على التالي، انظر ريموند بيكر في "السادات وما بعده: الصراعات التي دارت حول الروح السياسية المصرية؛ كمبريدج : ماساشتس: مطابع جامعة هارفرد، ١٩٩٠ - ١٧ - ٢٠٤.

١٢٥- مقابلة شخصية مع رءوف عباس.

١٢٦- يفترض أن حسن حظيّ بهذا المنصب لمساعدته للضباط الأحرار قبل الانقلاب الذي حدث في ١٩٥٢ (مقابلة شخصية مع رءوف عباس) ومنذ ١٩٨٠ كان عباس رئيسًا للوحدة التاريخية.

١٢٧- عبد الكريم (محرر) ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ القاهرة، ١٩٧٠.

١٢٨- السيد ياسين (محرر): ثورة يوليو والتغير الاجتماعي، ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ القاهرة، مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧.

١٢٩- رءوف عباس حامد (محرر) أربعون عاما على ثورة يوليو، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام، ١٩٩٢.

١٣٠- بيكر "السادات وسنوات ما بعده" ١٩١.

١٣١- مايو "الماضى المتغير" ٧٤ انظر أيضًا رءوف عباس "مكتبة الثورة العرابية" مجلة السياسة الدولية" ٦٤ (أبريل ١٩٨١) ٤٩٨.

١٣٢- أنور السادات "ثورة على ضفاف النيل" نيويورك: جوان داى، ١٩٥٧، بحثًا عن الهوية، نيويورك: هاربر ورو، ١٩٧٨.

١٣٣- مقابلة شخصية مع رءوف عباس.

١٣٤- لجنة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو "الأهرام ١١ أكتوبر ١٩٧٥، القرار الرئاسى رقم ٤٧٥ لسنة (١٩٧٦) لم ينشر حتى مايو ١٩٧٦.

١٣٥- نائب مجلس الشعب؛ كان رئيس اللجنة التى حققت فى الحركة الطلابية فى ١٩٧٢، ١٩٧٣ ثم بإدانتها بعد ذلك، راجع عبد الله "الحركة الطلابية" ٢٠٢.

١٣٦- رئيس سابق فى جامعة الأزهر.

١٣٧- أستاذ متقاعد للتاريخ الحديث، ورئيس سابق لجامعة عين شمس.

١٣٨- مدير لجنة الدعوة والفكر بالاتحاد العربى الاشتراكى، وأثناء الستينيات كان عضوًا من أعضاء هيئة التدريس فى جامعة القاهرة فى كلية الحقوق، كما كان مؤلفا لأحد الأعمال حول ثورة يوليو التى رفضت الماركسية باعتبارها فلسفة خالصة، عمل رجوان " الأيديولوجيا الناصرية".

١٣٩- أستاذ فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة ورئيس مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية فى الأهرام، ورئيس تحرير مجلتها" السياسة الدولية" وأيضًا محرر بجريدة "الأهرام الاقتصادى"، وصار بعد ذلك قائمًا بأعمال وزير الخارجية فى عام ١٩٧٧، وأخيرًا عمل الأمين العام للأمم المتحدة (عمل جبريل م. بطرس (محرر). "من فى العالم العربى: Who's who of the Arab World" . الطبعة السابعة، بيروت، دار Publitec (1984- 1985).

١٤٠ ـ أستاذ التاريخ فى جامعة عين شمس.

١٤١- جغرافى ومؤلف العمل العظيم المعروف "شخصية مصر" القاهرة ـ دار الهلال.

١٤٢- مؤرخ التاريخ الإسلامى بكلية البنات، جامعة عين شمس.

١٤٣- أستاذ القانون، جامعة الإسكندرية.

١٤٤- أستاذ التاريخ القديم جامعة الإسكندرية.

١٤٥- أحد فرسان الحزب الوطنى المصرى، أباظة (المولود فى ١٨٩٨) عمل رئيس تحرير لجريدة المصور لما يقرب من ٤٠ عاما، وقد كان له تأثير بالغ بحكم هذا المنصب. ذلك العدو اللدود لحزب الوفد تحت النظام القديم، أحد المتحدثين باسم أحزاب الأقلية، كما أنه متخصص فى الحوار السياسى، كما أنه عين رئيسا لدار الهلال فى ١٩٦٠، ثم هاجم بعد ذلك شرعية ناصر (عمل بيكر "ثورة مصر المشكوك فيها تحت حكم عبد الناصر والسادات، ١٩٧٨ - ١٩٥٢، انظر أيضًا عمل دونالد ريد : المحامون والسياسة فى العالم العربى، ١٨٨٠ - ١٩٦٠ - ١١ رقم ٢٠.

١٤٦- كانت عضوا فى مجلس الشعب، وكان أساسًا عضوا فى الحزب الوطنى، وكانت تكلا عضوا فى اللجنة المركزية للاتحاد العربى الاشتراكى (١٩٧١). ("من فى العالم العربى: Who's Who Arab World" ١٨٨٤)؛ ولأنها كانت غير متحيزة سياسيًا لأى اتجاه فإنها صارت بعد ذلك وزيرًا فى مجلس الوزراء فى عهد السادات وعضوا بارزا فى لجنة الشئون الخارجية فى حزب مصر، واختلفت مع السادات بشأن اتفاقية كامب ديفيد وانضمت لحزب العمل، ريموند أ هينبوش فى عمله "السياسة المصرية فى عصر السادات" قيام دولة سلطوية متطورة بعد الاتجاه لتفضيل الشعب على الصفوة" مطابع جامعة كامبريدج ١٩٨٥ - ١٦ - ١٦٩.

١٤٧- عضو من أعضاء مجلس الشعب وبعد ذلك متحدثا إعلاميا فى ١٩٧٩ - ١٩٨٠.

١٤٨- أستاذ سابق فى كلية اللاهوت.

١٤٩- أدرج القرار الرسمى الصادر فى مايو ١٩٧٦، أعضاء إضافيين، فحسين خليفة. كان متخصصًا من الجامعة العربية وأحمد خليفة من المركز القومى للدراسات الجنائية والاجتماعية والفريق جمال عسكر، وألغى عضوية جمال حمدان، كما عين محمود متولى الذى كان يعمل مؤرخًا بعد ذلك سكرتيرًا فنيًا.

١٥٠- يونان لبيب رزق "كتابة تاريخ ٢٣ يوليو بين التحريم والإباحة". الأهرام ٢٧- سبتمبر ١٩٧٥.

١٥١- رمضان "مصر فى عصر السادات" المجلد الثانى، ٨٨-٩١.

١٥٢- الأمانة العامة وثمانى لجان تجميع وثائق الثورة، الأهرام ٢٧ أكتوبر ١٩٧٥.

١٥٣- حسنى مبارك يفتتح أعمال لجنة تسجيل تاريخ الثورة، الأهرام ١٣ أكتوبر ١٩٧٥.

١٥٤- مرجع سابق.

١٥٥- يونان لبيب رزق "كتابة تاريخ ٢٣ يوليو بين التحريم والإباحة".

١٥٦- أحمد عزت عبد الكريم " الحكومة وكتابة التاريخ" الأهرام ١٤ نوفمبر ١٩٧٥.

١٥٧- سيد أحمد النصيرى " ما الهدف؟ كتابة تاريخ الشعب أم تاريخ الثورة؟ الأهرام، ٦ ديسمبر ١٩٧٥.

١٥٨- صبرى سويلم "متى انتهى تسجيل أسرار الثورة كاملة؟ الأهرام ٣ يناير ١٩٧٧: قامت اللجنة بتقسيم الثلاثة مجلدات على النحو التالى: المجلد الأول: ١٩١٩ - ١٩٥٢ المجلد الثانى: ١٩٥٢ - ٩٦٧ المجلد الثالث: ١٩٦٧ - ١٩٧٢.

١٥٩- ١٧ فبراير ١٩٧٦، سأل طالب، طالبًا آخر: كيف يعرف المؤرخون أسباب انهيار الإمبراطورية الرومانية دون أن يسألوا أحدًا؟

١٦٠- كلمة حسنى مبارك فى أول اجتماع للجنة تسجيل الثورة، الأهرام، ١٠ يناير ١٩٧٦.

١٦١- "اللجنة العسكرية تستمع إلى أقوال الفريق أول فوزى والفريق مرتجى"، الأهرام ٦ يناير ١٩٧٦.

١٦٢- مقابلة شخصية مع أحمد عبد الرحيم مصطفى.

١٦٣- مقابلات شخصية مع رءوف عباس وعبد العزيز نوار.

١٦٤- القرارات الرئاسية أرقام ٣٩٢ (١٩٧٨ تعيين صبحى الحكيم) وقرار رقم ٤٢٩ (١٩٨٥) حل اللجنة.

١٦٥- طبقا لعبد العزيز نوار، ظهرت كمية صغيرة من المواد فى جريدة مايو (فى مقابلة شخصية) ؛ عمل ريتشارد ب.باركر "سياسة سوء الحساب فى الشرق الأوسط بلومتجون وأنديانا بولس: مطابع جامعة أنديانا، ١٩٩٣ ص ٣٧. تشير إلى مصدر غير معروف مؤلفه يقول: إن اللجنة "كانت تواجه بعض الصعوبات فى العثور على الوثائق الأساسية" ولكن هذا قد يبدو غير مقنع.

١٦٦- سأل رءوف عباس الحكيم عن أماكن وجود الوثائق المجمعة، ولكنه يسجل عدم معرفته مما يبدو غير مقنع. (مقابلة شخصية).

١٦٧- بناء على مقابلة شخصية مع عبد الرحيم مصطفى، فإن وفاته كانت بسبب أزمة قلبية بينما اعتقد البعض بعد ذلك أنها كانت سبب المعاملة التى تلقاها فى السجن.

١٦٨- الجميعى " اتجاهات الكتابة التاريخية" ٢٠٤.

١٦٩- مقابلة شخصية مع عبد الخالق لاشين.

١٧٠- طبقًا لمعرفتي، إنه لا يوجد عمل عام ناقش الرقابة فى مصر، ولكن للاطلاع على عمل بعينه يمكن قراءة عمل سميرة حلمى عمار "رقابة كتب اللغة الإنجليزية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٩٠" رسالة ماجستير بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، مايو ١٩٩٠.

١٧١- عمل دونالد رويد "جامعة القاهرة ز ٧ (عبد الرازق) ١٢١ ـ ١٢٢ (حسين) ؛ عمل محرز (الكتاب المصريين) ٢٠ -٢٤ (محفوظ).

١٧٢- كرابس "السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر" ٣٩٠.

١٧٣- عمل عبد الرحمن الرافعى "مذكراتى" ١٨٨٩- ١٩٥١، القاهرة كتاب اليوم ١٩٨٩ ـ ١٠٢ ـ ١٠٤.

١٧٤- عمل باربرا كارتر "الأقباط فى السياسة المصرية" ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، القاهرة، مطابع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٦ ١٢٦رقم ١٨٠.

١٧٥- صرح عبد الملك تاريخ مصر ٣٩٢، أن الأعمال المادية للشافعى وجرجس وعامر شوهتها أعمال الرقابة.

١٧٦- عمل زكريا سليمان بيومى "الاتجاهات الدينية بين عهدى عبد الناصر والسادات وأثر حركاتهما المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢ ـ ٤١، فى عمل عبد الله (محرر) "تاريخ مصر" ويضيف بيومى أن مجرد حيازة هذه الدراسات كان يمثل دليلاً على عدائهم تجاه الحكومة.

١٧٧- هذه هى نظرة كرابس فى عمله "السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبدالناصر" ٣٨٦ -٤٢٠.

١٧٨- تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ٣٦، القاهرة، ١٩٦٨، بناءً على مقابلة شخصية مع عبد العظيم رمضان.

١٧٩- قضية فلسطينية، المرحلة الحرجة ١٩٤٥- ٥٦ القاهرة ١٩٦٨، مقابلة شخصية مع صلاح العقاد.

١٨٠- مقابلة شخصية مع عاصم الدسوقى.

١٨١- هذا هو انطباعى الشخصى بعد الحديث مع عدد من المؤرخين، فالرقابة على بعض الأعمال الأدبية ربما تقترح سيناريو مختلفًا، انظر صنع الله إبراهيم فى عمله "خبرة جيل" فهرس الرقابة ٩ ـ ١٩٨٧ ـ ١٩-٢٢.

١٨٢- مقابلة شخصية مع صلاح العقاد

١٨٣- بيومى "الاتجاهات الدينية......"،٤١٤ مقابلة مع صلاح العقاد.

١٨٤- مقابلة شخصية مع رفعت السعيد.

١٨٥- هذا الرقم يعتمد على تقديرات قدمها لى صلاح العقاد وأحمد عبد الرحيم مصطفى (بناء على مقابلة شخصية).

١٨٦- عمل يوفون حداد : "الإسلام المعاصر وتحديات التاريخ" ٢٣.

١٨٧- مقابلة شخصية مع رفعت السعيد.

١٨٨- مقابلة شخصية مع رءوف عباس.

١٨٩- والأعمال فى هذا الصدد تتضمن أعمال نجيب محفوظ، وإحسان عبد القدوس، يوسف إدريس، ودينا عزت " حراسة الأدب" جريدة الأهرام الأسبوعى" ١٠-١٦ أغسطس ١٩٩٥.

١٩٠- مقابلة شخصية مع سمير مرتضى.

١٩١- مقابلة شخصية مع رءوف عباس.

١٩٢- أميرة إبراهيم "، جميع هذه الأعمال موجودة فى دار المحفوظات" الأهرام الأسبوعى ٢٨ مايو، ٣ يونيو ١٩٩٢.

١٩٣- كرابس، "السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر" ٣٩٠.

١٩٤- محمد صبرى، "نشأة الروح القومية المصرية" ١٩٢٤ ـ ٢، ٣.

١٩٥- محمد صبرى، "الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل". ٩٠.

١٩٦- محمد أنيس " تراثنا القومى... يا وزير الثقافة! هل يشبقنا الأجانب لدراسة وثائقنا التاريخية" الأهرام ١٠ أبريل ١٩٦٣.

١٩٧- مصطفى، " محمد أنيس: مؤرخًا ومناضلاً".

١٩٨- عادل حسين، "التاريخ كاذب" ٣٠، ٣١.

١٩٩- سؤال وجواب مع الدكتور محمد أنيس، جريدة الجمهورية ١١ أغسطس ١٩٦٢.

٢٠٠- محمد أنيس " تراثنا القومى يا وزير الثقافة! هل يسبقنا الأجانب فى دراسة وثائقنا التاريخية؟" جريدة الأهرام ١٠ أبريل ١٩٦٣.

٢٠١- عبد العظيم رمضان، "محمد أنيس" الوفد ١٨ سبتمبر ١٩٨٦، وصلاح العقاد "محمد أنيس مؤرخًا ومفكرًا" الأهرام ٤ سبتمبر ١٩٨٦.

٢٠٢- العقاد " محمد أنيس مؤرخًا ومفكرًا" الدسوقى "محمد أنيس ودوره فى تعقيل دراسة التاريخ بالجامعة المصرية" ١٩٥٠ ـ ١٩٨٦ ـ ٧.

٢٠٣- مقابلة شخصية مع رءوف عباس.

٢٠٤- مقدمة لعبد الكريم (محرر) ٥٠ عامًا على الثورة.

٢٠٥- على سبيل المثال فإن وصف هيكل لأحداث ١٩٦٧، فى عمله "الانفجار ١٩٦٧" القاهرة، الأهرام ١٩٩٠ تتضمن ١٤٩ صفحة من إجمالى ما يزيد على ١٠٠٠ صفحة.

٢٠٦- رءوف عباس حامد (محرر) " أربعون عامًا على ثورة يوليو، ٧٠٦.

٢٠٧- للاطلاع على مناقشات حديثة بشأن الحالة المتردية للمحفوظات المصرية ومدى توفرها، انظر عمل رءوف عباس "حماية وثائقنا القومية" الهلال مايو ٢٠٠١، منى الغباشى "تمزيق الماضى" كايرو تايمس ١٩-٢٥ أبريل ٢٠٠١.

٢٠٨- نشرت فى عام ١٩٧٥، انظر جانسن "إبراهيم عبده (ولد فى ١٩١٣) ١١٣.

٢٠٩- الحسينى، " التاريخ كاذب" ٣١.

٢١٠- غالبًا ما نتعرف على هذا بوضوح فى العنوان، انظر رءوف عباس حامد فى عمله "الوثائق البريطانية وتاريخ مصر" جريدة الأهرام الاقتصادى ٨٨٨ (يناير ١٩٨٦). ٣٦، ٣٧.

٢١١- يصرح كرابس فى "السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر فى عهد عبد الناصر"، ٣٩١ رقم ١، أنه فى عام ١٩٠٤ كانت هناك ١٦٧ جريدة تنشر فى القاهرة بمفردها.

٢١٢- لمناقشة موسعة انظر عمل عفاف لطفى السيد مارسو "قائمة بالأعمال التاريخية المصرية، ١٤٢٥، ١٤٢٦، عبد العظيم رمضان "مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر" ١٨٩١ - ١٩٨١، القاهرة : الوطن العربى ١٩٨٤.

الفصل الثالث

التاريخ فى الشارع

المـــؤرخ غير الأكاديمــى

"إن الصعوبة الأساسية التى تعيق كتابة التاريخ الحقيقى والصادق لمصر منذ بداية القرن العشرين حتى الآن، يمكن تلخيصها فى نقطتين مهمتين: الأولى تتمثل فى التحيز لتيار فكرى أو حزبى معين؛ نتيجة العضوية فيه، مما يجبر المؤرخ على اختيار ما يحب من أحداث بعد مراجعتها حتى تلائم آراءه. وثانيا يختار المؤرخ القالب المنطقى لشرح الأحداث التى تتفق معه، ثم يسعى بعد ذلك لقص ولصق كل الأحداث حتى تتلاءم مع هذا القالب المنطقى الذى أعده من قبل".

مصطفى طيبة[١]

إن تكامل دور المؤرخ الأكاديمى والنظام الجامعى فى تطور الكتابة التاريخية المصرية، قد أفرز ظاهرة المؤرخ غير الأكاديمى، فالمؤرخون غير الأكاديميين ظهروا على الساحة فى نهاية القرن التاسع عشر من فئات جديدة من الطبقات المهنية، وخاصة من الدوائر القانونية والصحفية، وصاروا مظهرًا ثابتًا فى الحياة الفكرية المصرية، وكان هؤلاء المؤرخون هواة وعلميين من الدرجة الثانية، أو ببساطة كانوا أعضاءً حزبيين، وقد لعبوا دورًا أصيلا فى قيادة الأطر التاريخية الجديدة التى صارت بعد ذلك مؤثرة فى الدوائر الأكاديمية[٢]. ولم يتقيد المؤرخون غير الأكاديميين بالقيود الأكاديمية والسياسية للفئة الأكاديمية، وبالتالى صاروا مصدرًا لكتابة تاريخية مفعمة بالحيوية والتنافس من أجل تمثيل المجتمع.

ومصطلح "المؤرخ غير الأكاديمى" يتطلب بعض الإيضاح، حيث يختلف عن المصطلح العام للمؤرخ الأكاديمى؛ فمصطلح "المؤرخ غير الأكاديمى" يشير إلى

الذين يكتبون التاريخ مثل الصحفيين والمعلقين السياسيين والمحامين وغيرهم من المفكرين دون الانتماء المهنى لجامعة أو مؤسسة أكاديمية رسمية. وقد دفع هذه الفئة من المؤرخين للكتابة التاريخية عددٌ من الأسباب الشخصية والسياسية، وتتضمن هذه الفئة الشخصيات السياسية ومسئولى الحكومة والكتاب المنشقين، الذين تنوعوا ما بين العاملين فى مؤسسات الدولة وبين المعلقين السياسيين والنقاد الراديكاليين للدولة. وانعكست هذه السمة غير المتجانسة لهذا النوع من الكتابة التاريخية على تنوع جودتها ومداها والغرض منها، ويكمن ثراء هذا النوع من الكتابة التاريخية فى تمثيلها لمدى واسع من الآراء سواء كانت قومية أم مجتمعية، علمانية أم دينية، تؤيد الحكومة أو تعارضها. وعلى الرغم من هذا التنوع الواسع، فإنه بإمكاننا أن نخلص إلى بعض الملاحظات بشأن هذه الفئة الواسعة وارتباطها بنظيرتها الأكاديمية وعلاقتها بالقوى السياسية.

لا شك أن الكتابة التاريخية غير الأكاديمية، باعتبارها شكلا من أشكال التعبير السياسى، تختلف عن العمل الأكاديمى وتقاليد الكتابة الأكاديمية وأعرافها، ولا يرتبط هذا النوع من الكتابة التاريخية بمتطلبات المهنة الأكاديمية التى تفرض بعض المعايير المهنية على الأساليب المتبعة فى تقديم التاريخ، كما أنها لم تخضع لسنوات التدريب اللازمة لاكتساب مهارات كتابة التاريخ، وبالتالى صار هذا النوع من الكتابة التاريخية سهلا لعدد أكبر من الكتاب. وثانيا اتسم هذا النوع من الكتابة التاريخية بالمرونة، حيث إنه لم ينتمِ لمؤسسة بعينها، كما أن الكتابة التاريخية غير الأكاديمية لم تخضع لسلسلة القيود السياسية والمؤسساتية مثل نظيرتها من الكتابة الأكاديمية. وكما ناقشنا فى مكان آخر، فإن الكتابة التاريخية الأكاديمية كانت متواطئة مع الدولة، وارتبطت بمصالحها السياسية وإن لم تخضع لها، وعلى العكس من ذلك فإن الكتابة غير الأكاديمية كانت تمثل نوعا نابضا بالحياة غير مقيد بالقيود التقليدية، وكان يتاح للممارسين معالجة قضايا أكثر حساسية تتعلق بكتابة التاريخ، وعلى الرغم مما تفتقده الكتابة غير الأكاديمية أحيانا من نغمة موالاة ظاهرة أو تعقيد فنى، وهما الأمران اللذان

ميزا الكتابة الأكاديمية؛ فإن التاريخ غير الأكاديمى يتمتع بالحيوية والقدرة على تمثيل فئات كبيرة من المجتمع، فإذا كان التاريخ الأكاديمى يمثل التيار العام فى الكتابة التاريخية، فإن عمل المؤرخ غير الأكاديمى كان عملا هامشيا مضطربا، ولا شك أن هذه الحرية كانت لها بعض المساوئ أيضا، فبينما كان للمؤرخين غير الأكاديميين بعض الدعم الذى تلقوه من الأحزاب السياسية أو من بعض العلاقات الثقافية وبعض الجهات الأخرى فى المجتمع؛ فإنه لم تتوفر لديهم المصادر التى توفرت لمؤرخى الجامعة فى كتاباتهم التاريخية، كما أن المؤرخين غير الأكاديميين لم يتلقوا الحماية التى وفرتها الجامعة، ومن ثم عانوا بشكل ملحوظ من الرقابة ومن المضايقات السياسية أكثر من نظرائهم من المؤرخين الأكاديميين.

وعلى الرغم من هذه الفروق المهمة، فإن المؤرخين الأكاديميين وغير الأكاديميين، يشتركون فى تمثيل الرؤية التاريخية لمصر، حيث إن الغرض المشترك كان الأساس الذى يمتد لمدى واسع وخصب من الأفكار. وما يؤكد الأهمية النقدية للكتاب غير الأكاديميين هو أن المدارس الجديدة للفكر التاريخى قد قادها بشكل مستمر ومتسق المؤرخون غير الأكاديميين، وقد تبنتها أقسام التاريخ فى الجامعات عبر الزمن. ويناقش هذا الفصل العديد من التيارات فى الكتابة التاريخية غير الأكاديمية: وهى التيار الليبرالى والتيار المادى ثم التيارالإسلامى، والمدارس النسوية والتى لعبت جميعا دورا محددا فى تطوير الكتابة التاريخية، فالفصل يتتبع نشأة وتطور هذه المدارس كل على حدة، والربط فيما بينها وبين بعض الحركات السياسية وما آلت إليه نتيجة لهذه الصلة، مع رسم آليات النمط المتغير لارتباط كل من هذه المدارس بسلطة الدولة.

ما وراء القصر

- المدرسة الليبرالية والحركة القومية

شكل البيروقراطيون، مثل رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك، التيار الأساسى للكتابة التاريخية فى مصر فى القرن التاسع عشر، وذلك من خلال الارتباط

الشخصى والمعنوى بالقصر، ومع نهاية القرن، ظهر نوع جديد من المؤرخين، نابع من وسط مختلف ليبشر ببدايات مدرسة تاريخية جديدة؛ حيث ظهرت المدرسة الليبرالية أو "المدرسة الوطنية"[٣]، بعيدا عن سلطة الدولة، لتقدم لمؤرخى القصر أساسا مفعما بالحيوية والنجاح ليتحداهم، فهؤلاء المؤرخون قد نشأوا من فئات مهنية ثم استفادوا من استقلالهم عن القصر لتقديم تفسير أكثر وطنية للتاريخ المصرى، الذى تضمن مفهوما للمجتمع المصرى تجاوز مجال الحاكم ومؤسسات الدولة، وبهذه الطريقة فإن زيادة تعقد المجتمع المصرى المدنى، قد وفر الأساس لإفراز منظور بديل يتبنى وجهة نظر أكثر شمولية للقوى السياسية، وللبنية الأوسع للأمة.

جاء إنشاء مدرسة الحقوق عام ١٨٨٢، التى عرفت قبل ذلك بمدرسة "الحقوق والإدارة" لتؤكد على أهمية مهنة المحاماة التى حرصت على تقديم سبيل للتطور والتنمية الاجتماعية، فمنذ هذا الوقت بدأ المحامون المصريون فى ترك الخدمة فى مكاتب القضاء ليبدأوا فى ممارسة أعمالهم الحرة. وقد أدى هذا الاستقلال، بما أتاحه من فرص، إلى إفراز أرض خصبة للعديد من النشطاء والكتاب والمؤرخين السياسيين[٤]. فالخبرة القانونية كانت طريقة لتطوير الأبحاث وتنمية القدرات التحليلية للمصريين من أبناء الطبقة الوسطى، وكانت متوفرة (أعنى الخبرة القانونية) للكثير من المؤرخين الهواة من هذا الجيل والجيل التالى، مثل أحمد شفيق (١٨٦٠-١٩٤٠) والسياسى والصحفى محمد حسين هيكل (١٨٨٨- ١٩٥٦) وعزيز خانكى الذى عمل مؤرخا للأحداث والأخبار القانونية المصرية[٥]، وميخائيل شاروبيم (١٨٦١- ١٩٢٠)، وبالإضافة إلى ذلك فقد توافرت العديد من الفرص لكتاب التاريخ الموهوبين بالتزامن مع صناعة الصحافة التى تنامت مع الوقت. وفى هذا الصدد فإن إسهام المجتمع السورى، من المقيمين، فى الحياة الفكرية المصرية، كان ملحوظا؛ حيث أفرز السوريون المقيمون فى مصر أثناء القرن التاسع عشر، عددا متميزا من أبرز المفكرين والصحفيين ورائدات الحركة النسوية ومحررى الجرائد، ومن بين المؤرخين نذكر هنا سليم

النقاش (توفى عام ١٨٨٤) الممثل والصحفى الذى ألف كتاب "مصر للمصريين" وقدم فيه تاريخًا مفصلا لفترة صعود الخديو توفيق للحكم عام ١٨٧٩، حتى هزيمة الثورة العرابية ومحاكمة قادتها فى عام ١٨٨٤[٦].

وقد تمثلت القوى الدافعة وراء المدرسة الليبرالية أو الوطنية ببساطة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والطموحات السياسية التى نشأت بسبب فشل الانتفاضة[*] فى عام ١٨٨٢، ثم احتلال مصر بعد ذلك على أيدى القوات البريطانية ثم ضعف مكانة الحكومة المصرية. وبينما تمت إعادة تجميع وتنظيم الحركة القومية، حاولت المدرسة الليبرالية أن تعرض برنامجا سياسيا فاعلاً، أفرز بعد ذلك إنتاج كتابة تاريخية بديلة نقلت اهتمام التاريخ المصرى من القصر والحاكم إلى مفهوم أشمل وأعم وهو مفهوم الأمة. وكانت الشخصية البارزة فى هذه الحركة هى مصطفى كامل (١٨٧٤- ١٩٠٨) المفعم بالحيوية، حيث دعت خطاباته السياسية المؤثرة إلى تحرير مصر وجلاء البريطانيين وقيام علاقات - وإن كانت غامضة - مع الإمبراطورية العثمانية، كما جذبت خطاباته السياسية حشودا كبيرة فى السنوات الأولى من القرن العشرين، وقد أدرك مصطفى كامل فى دعوته لتحرير المصريين أهمية التاريخ باعتباره جزءا مهما من البرنامج السياسى، وبالفعل فى تسعينيات القرن التاسع عشر كتب الشابان، مصطفى كامل وزميله محمد فريد (١٨٦٨- ١٩١٩)، تاريخ مصر بطريقة عرضت صورة مبدئية للرؤية السياسية. فدراسة مصطفى كامل التى تناولت التاريخ الدبلوماسى للعلاقات بين القوى الأوربية وبين الإمبراطورية العثمانية ومصر، تبنت تيارًا معاديًا للأوربيين، كما عبرت سياسة مصطفى كامل عن الغموض الذى اكتنف المنظور القومى تجاه التاريخ العثمانى[٧]. وقام محمد فريد بكتابة تاريخ حكم محمد على[**]، ثم أتبع ذلك بمزيد من

(*) عقب فشل الثورة العرابية وليس الانتفاضة. (المراجع).

(**) وهو تاريخ عسكرى فى مجمله، ونشره ١٨٩١، تحت عنوان «البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة الخديوية»، وقد أعدنا نشره بدراسة وتحقيق صدر عن دار الكتب والوثائق القومية عام ٢٠٠٦. (المراجع).

الكتابات التاريخية المكثفة عن الإمبراطورية العثمانية[٨]. وقد عبرت رؤى هذه الأعمال عن روح الشباب لدى الرجلين فى الوقت الذى كانت تربطهما بالقصر علاقة دافئة، حيث كانت هناك روابط عميقة استمرت لعدة سنوات ربطت بين مصطفى كامل وعباس حلمى الثانى، بل وربما يكون الخديو، قد قام بدفع بعض نفقات تعليم مصطفى كامل فى فرنسا[٩]. وبشكل مشابه، كانت أعمال فريد، التى كتبها أثناء فترة عمله لدى الدائرة السنية وقبل استقالته فى ظروف غامضة فى عام١٨٩٦ مؤيدة بشدة للعائلة الخديوية[١٠]، وبذلك مثَّل كل من مصطفى كامل ومحمد فريد الفترة الانتقالية لمنظور المؤرخين البيروقراطيين الذين تركزت أعمالهم حول القصر، فأفسحت هذه، وكذلك نزعتهما السياسية القومية القوية، المجال لتفسيرات تاريخية بديلة آتت أكلها فى العقد الذى تلاه مع من اتبع اتجاهاتهما السياسية.

هكذا، ومع نشأة نادى المدارس العليا فى ١٩٠٥، أصبح للنزعة الراديكالية القومية لمصطفى كامل منتدى منظم يقوم من خلاله بنشر أفكار هذه الحركة. فباعتباره كان مسرحا للعديد من الخطابات والمحاضرات، فإن هذا المنتدى يعد مكان اجتماعات ذا أهمية بالنسبة لتعليم القوميين المصريين والرقى بأهدافهم، فلقد جذب العديد من شباب الطبقتين الوسطى والدنيا، الذين قاموا بوضع حجر الأساس للحزب الوطنى، الذى تم تكوينه عام ١٩٠٧[١١]، وهناك شاهد معاصر يصفه فيقول:

لقد كان مكانا لاجتماعنا مع الخريجين الذين أثروا نضجنا الثقافى والأكاديمى، وزادت أعداد المحاضرات والاجتماعات بالنادى، فكان يبدو لنا كما لو أنه معهد تعليم عالٍ، وكأننا نكمل دراستنا ونثرى معرفتنا. لقد استفدت منه كثيرا، فلقد كانت المكتبة مليئة بالكتب والصحف والمجلات التى ساعدتنى فى أن أكون أكثر تفتحا، كما أنها ساعدتنى فى تحسين أفكارى، ولذا لم أتغيب عن محاضرة واحدة[١٢].

ولحرص الحزب على نشر المعرفة وتوسيع الدعم السياسى له، قام أيضا بإنشاء نظام المدارس الشعبية فى المناطق الفقيرة فى القاهرة؛ حيث كان يدرس بها التاريخ الحديث والتاريخ الإسلامى، وذلك بجانب المواد الدراسية الأخرى[١٣]، وبفضل هذه الجهود، قامت المدرسة الليبرالية بتطوير ونشر تفسير جديد للتاريخ المصرى.

وقد تحتم على هذه الروح السياسية وهذا المنطق فى الكتابة التاريخية، أن يضع تعريفاته الخاصة بالأمة والمجتمع، فقبل هذا التاريخ بأكثر من عشرين عاما، قدم تاريخ الثورة العرابية لسليم النقاش نغمة معتدلة ووصفا نقديا للأحداث يفوق ما كتبه الكتاب المصريون "فقد كان إنتاجا مثاليا لكاتب سورى مسيحى لاجئ، بعيدا عن التيارات القومية فى هذا الوقت، حين كانت تحمل فى طياتها نغمة إسلامية خفية حينذاك"[١٤]. وعندما قامت الحركة القومية بتجميع قواها بفضل الخطابات النارية لمصطفى كامل، أصبح ابتعاد السوريين يشكل عائقا سياسيا يثير تُهما تنتقص من حماستهم لقضية الاستقلال. وفيما بعد ابتعد السوريون، أو بالأحرى كان يبدو أنهم يبتعدون، عن تيار القومية المصرية. ولا شك أن هذا الابتعاد دفعه الاختلاف الدينى، فالنزعة القومية لمصطفى كامل كانت تميل إلى الإمبراطورية العثمانية والإسلام بشكل أزعج المواطنين المسيحيين، وما زاد الأمر سوءاً ذلك الأسلوب الخشن لعبد العزيز جاويش، وبحلول عام ١٩١١، أصبحت العلاقات بين المسلمين والأقباط فى حالة أزمة، وأضحى الغياب القبطى الواضح بين المؤرخين يشير إلى أن المسيحيين فى مجملهم، وليس السوريون فقط، قد انسحبوا من بعض تعريفات هوية الأمة والمجتمع التى يشملها التاريخ القومى[١٥].

وفى نفس الوقت جسدت سيرة جورجى زيدان (١٨٦١- ١٩١٤)، أحد أقطاب التأريخ المصرى السورى، بعضا من هذه الاتجاهات المتغيرة[١٦] فقد أتى زيدان إلى مصر شابا، واستطاع بالعمل الجاد أن يجعل من نفسه صحفيا، ولعب دورا

مهما فى النشر، وأسس دار النشر الشهيرة (دار الهلال) عام ١٨٩٢، وكان زيدان مؤرخا وكاتب روايات تاريخية، وقد برر انحرافه عن الاهتمام التقليدى الذى يشغل المؤرخين قائلا: "إن التاريخ الحقيقى للأمة هو تاريخ حضارتها وثقافتها وليس تاريخ حروبها وانتصاراتها التى كتبها المؤرخون العرب الأوائل عن الإسلام"[١٧]. وقد تنوعت اختيارات موضوعاته كثيرا، ابتداء من فترة ما قبل الإسلام حتى العصور الحديثة، ولكن كان مؤلفه "تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامى إلى الآن" هو أهم أعماله[١٨]. وكتب مؤلفاته بأسلوب كان فى مستوى العامة، وهو يدين فى ذلك إلى الدارسين الأوربيين، واتسم زيدان بسعة معرفته وغزارة إنتاجه، وفى عام ١٩١٠، ذاعت شهرته فتمت دعوته لإلقاء مجموعة من المحاضرات عن التاريخ الإسلامى فى الجامعة المصرية (الأهلية) المنشأة حديثا، وعندما أصبح الأمر معروفا على المستوى العام، أثار ذلك اعتراض بعض الدوائر الإسلامية، انطلاقا من كونه شخصا أرثوذوكسيا سوريا تابعا للكنيسة اليونانية، وبالتالى فإنه ليس مؤهلا للاضطلاع بهذه المهمة، وتراجع مجلس الجامعة عن دعوة زيدان بفعل الاعتراض، مما دعاه للانسحاب[١٩].

وهكذا، بجانب الكتابات الثقافية للسوريين، عكست الأعمال التاريخية التى ظهرت بعيدة عن تأثير السلطة الملكية أهداف وبرامج الحركة القومية الوليدة فى بدايات القرن العشرين[٢٠]، وغالبا ما تخرَّج هؤلاء المؤرخون الجدد فى مدرسة الحقوق الخديوية، وعلى الرغم من عدم تلقيهم تدريبا مهنيا كانت أعمالهم ذات تأثير كبير على المؤرخين الأكاديميين اللاحقين[٢١]. وتتضمن هذه المجموعة رجالا مثل محمد فهمى، خريج الحقوق الذى صار بعد ذلك رئيسا للجنة الوطنية المصرية فى جنيف، وهو مؤلف: "الحقيقة بشأن المسألة المصرية: ـ La Verite sur La question d'Egypte" ـ وأحمد لطفى السيد، مؤسس حزب الأمة وأول رئيس للجامعة المصرية[٢٢]. ويأتى قبل هؤلاء جميعا فى المقدمة، وفى مكانة تسبق المحترفين المعاصرين، كأحد رواد كتابة التاريخ المصرى الحديث، هو "عبدالرحمن الرافعى".

عبد الرحمن الرافعى

ولد عبد الرحمن الرافعى (١٨٨٩- ١٩٦٦) لعائلة من الطبقة المتوسطة بالقاهرة وهو ابن أحد قضاة المحاكم الشرعية[٢٣] وفى عام ١٩٠٤، التحق بمدرسة الحقوق التى التقى فيها بصاحب الشخصية الكاريزمية مصطفى كامل، وعندما قام الأخير بتأسيس الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٧، أصبح عبد الرحمن الرافعى عضوا به وقضى معظم حياته ملتزما ومشاركا فى الأنشطة السياسية للحزب، ففى الوقت الذى كان فيه طالبًا، بدأ الكتابة فى جريدة الحزب "اللواء" وبعد تخرجه فى ١٩٠٨، فضل العمل بالصحافة على الخدمة الحكومية لكى تعطيه حرية المشاركة فى النضال الوطنى[٢٤]، وبعد أن توفى مصطفى كامل عمل الرافعى مع خليفته محمد فريد منذ ذلك العام، ورافقه فى رحلة واحدة على الأقل إلى بروكسل. وفى أثناء الحرب العالمية الأولى كان منغمسا فى العمل الحزبى وفى خدمة أهدافه السياسية، وكذلك المشاركة فى ثورة ١٩١٩.

وعبر العقود الثلاثة التالية، التزم الرافعى بالنشاط السياسى وبقضية الحزب الوطنى التزامًا كبيرًا، وعند حصول مصر على استقلال جزئى من بريطانيا بموجب دستور ١٩٢٣(*)، كان أول من انتخب فى البرلمان عضوًا للحزب الوطنى فى عام ١٩٢٤ ثم عام ١٩٢٥، وكان ثابتا على مبادئ الحزب، الذى كان مستمرا فى إصراره على تحقيق الجلاء الفورى للبريطانيين قبل أى مفاوضات، والوحدة السياسية لوادى النيل، واختزال النفوذ المصرى فى السودان(**) - ذلك الموقف الذى كان مختلفا عن اتجاه الوفد بشأن مسألة استقلال مصر والقضية السودانية. ومنذ عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٥١ شغل الرافعى مقعدا فى مجلس الشيوخ باعتباره عضوًا منتخبًا لدائرة كفر بداواى القديم (دقهلية) وعمل وزيرًا للتموين فى الوزارة

(*) الصواب هو بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. (المراجع).

(**) استخدم المؤلف (shorthand) بمعنى اختزال النفوذ المصرى فى السودان، وهذا ليس صحيحًا فى موقف الحزب الوطنى. (المراجع).

الائتلافية لفترة وجيزة فى عام ١٩٤٩[*]، وبالإضافة إلى هذه الأعمال البرلمانية تولى الرافعى سكرتارية الحزب الوطنى من عام ١٩٣٢، إلى عام ١٩٤٦.

وفى هذه الأثناء عندما كان الرافعى محاميا تحت التمرين وانغمس فى سياسات نقابة المحامين الوطنية، تلك النقابة التى كانت واحدة من أقدم المؤسسات المهنية فى مصر، فقد كانت بمثابة عالم مصغر للعديد من الصراعات السياسية التى شهدتها الساحة الوطنية، خاصة تلك التى كانت تحدث أثناء الانتخابات السنوية لمجلس إدارة النقابة[٢٥]. وشهدت فترة ما قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى تألقا لأعضاء الحزب الوطنى دون غيرهم من أعضاء مجلس إدارتها ولكن مع تراجعهم السياسى بعد عام ١٩١٩، سيطر الوفد على النقابة إلى أن سقطت الملكية. ومع ذلك فإنه أثناء فترة ضعفْ الوفد، تم انتخاب الرافعى لمنصب نائب رئيس النقابة فى ١٩٤٠[٢٦].

وبينما شكلت ثورة ١٩٥٢، انحدارا كبيرا فى النشاط العام لمحمد صبرى، كانت هناك عودة للتوجه صوب شفيق غربال، أما الرافعى فقد سلك طريقا مغايرا تماما، حيث قبل المناصب الحكومية وتلقى تقديرا شعبيا لكتاباته. ومن الممكن تفسير التناقض فى اتجاهات الرافعى من ناحيتين: الأولى هى؛ أنه على الرغْم من أن الحزب الوطنى أصبح مهمشا للغاية فى السياسة المصرية ابتداءً من أوائل العشرينيات من القرن العشرين، فإن عضوية الرافعى للحزب ظلت تعنى أنه ضد الإمبريالية بامتياز، وأنه يميل إلى الراديكالية وإن لم يكن ثوريا، والأهم من ذلك هو التقدير الشعبى الذى تمتع به لكونه مؤرخا، وفى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، أصبح الرافعى قطبا من أقطاب كتابة التاريخ المصرى المعاصر، والذى يثير الدهشة حوله أكثر من غالبية المؤرخين الأكاديميين هو؛ أن أعماله كانت ذُائعة الصيت بين العامة وذلك منذ أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين على

(*) فى وزارة حسين سرى الثالثة (٢٥ يوليو - ٣ نوفمبر ١٩٤٩). (المراجع).

أقل تقدير، فلقد كان على قائمة القراءة المخصصة للطلاب العسكريين بالكلية العسكرية، حيث كان جمال عبد الناصر الشاب يقرأ له حينذاك[٢٧].

رغم ذلك كان الموقف السياسى للرافعى تجاه النظام العسكرى ممزوجًا بازدواجية مؤكدة، ففى أربعينيات القرن العشرين كان يدافع عن نظام دستورى تمثيلى على الرغم من معرفته بأخطاء تتعلق بالفساد المنتشر به[٢٨]، وعندما حدثت الأزمة بين عبد الناصر ونجيب فى بدايات عام ١٩٥٤، كان للرافعى رأى منشور بالصحافة يدعم فيه النظام البرلمانى وإعادة بناء الأحزاب السياسية (التى تم حظرها منذ يناير ١٩٥٣) وهو موقف يتوافق مع موقف محمد نجيب. وفى نفس الوقت أصدرت نقابة المحامين الوطنية بيانات تناصر فيها نجيب وتدعو إلى انتخابات برلمانية وحل مجلس قيادة الثورة، وبحلول عام ١٩٥٤ أمسك عبد الناصر بسدة الحكم وتم تهميش نجيب وقامت الحكومة بتسوية شئون النقابة وطرد موظفيها وقامت بتعليق نشاطها[٢٩]. ومن جانبه ظهر الرافعى كما لو أنه خفف من شكوكه. فعلى الرغم من آرائه السابقة عن فضائل الحكومة البرلمانية، فإنه قبل تنصيب الحكومة له رئيسا لنقابة المحامين الوطنية للسنوات الأربع التالية[٣٠]، ولقد تبنى سياسة الحكومة المناصرة للعرب وعمل على تنظيم مؤتمر المحامين العرب بالقاهرة عام ١٩٥٦، كما نظم نفس المؤتمر بدمشق فى الأعوام الثلاثة التالية، فضلا عن تبنيه للموضوعات المؤيدة للعرب فى كتاباته[٣١]. وعندما قام بكتابة آرائه عن فترة الخمسينيات من القرن العشرين، والتى ظهرت فى عام ١٩٥٩، أظهر فيها أن ثورة ١٩٥٢، كانت إنجازا توج الجهود الوطنية جميعا[٣٢]. ثم اكتمل توافقه مع العهد، ففى عام ١٩٦٠ تم الاحتفال بالرافعى على المستوى الشعبى والرسمى ومنح جائزة الدولة للعلوم الاجتماعية، وذلك تقديرا لجهوده فى الكتابات التاريخية، ثم تسجيل الثناء الرسمى عليه:

"إن فخره بوطنيته إحدى صفاته الفريدة، وكذلك حماسه لسمعته وشرفه، كما أنه كان متحمسا للأحداث التاريخية المهمة والموقف الذى تبنته الأمة العربية ضد

الاستعمار وأنصاره. إن الشيء الذى جعل من كتاباته شيئا ثمينا هو؛ أن الحركة القومية كانت هى الموضوع الأساسى الذى كتبه فى سلسلة مؤلفاته التاريخية، فكانت متفردة بين الكتابات الحديثة، وذلك لتغطيتها للتاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى"[٢٣].

وعلى الرغم من نشاطه السياسى طيلة حياته، فإن الجائزة انصبت على كونه مؤرخا؛ حيث استطاع الرافعى أن يترك بكتاباته التاريخية علامة بارزة فى الحياة العامة.

بدأ الرافعى الكتابة لأول مرة قبل الحرب العالمية الأولى، وذلك عندما قام بتأليف كتاب عن القانون الدستورى[*]، ثم ألح عليه محمد فريد بتأليف كتاب آخر عن نقابات التعاون الزراعية[٢٤]، ولم يتجه الرافعى لكتابة التاريخ المصرى تحديدا إلا بعد عام ١٩٢٩، وهى مهمة سيكرس الرافعى نفسه لها عبر السنوات الثلاثين التالية، فى تلك السنة جاء تاريخه عن الحركة القومية المصرية فى مجلدين ابتداء من عصر المماليك حتى ظهور محمد على، وهو "تاريخ الحركة القومية فى مصر"، واستكمالا للنجاح الذى حققه، توسع الرافعى فى مشروعه بحماسة أكثر، حيث قدم وصفا أكثر تنظيما وتفصيلا للتاريخ المصرى فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وفى العقد التالى أنتج الرافعى دراسات متفرقة ومتتابعة عن محمد على وإسماعيل وثورة عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد، وأكملت هذه الدراسات سردا للأحداث إلى عام ١٩١٩، وذلك بالإضافة إلى عمل قام به عن مصر والسودان فى أواخر القرن التاسع عشر. وفى عام ١٩٤٦ استكمل مهمته بعمل مجلدين عن ثورة ١٩١٩، ثم ألف عملا آخر بعنوان "فى أعقاب الثورة المصرية" الذى تم نشره فى ثلاثة أجزاء (١٩٤٧- ١٩٥١) حيث قام

(*) هو كتاب «حقوق الشعب» وهو أول كتاب وضعه الرافعى عام ١٩١٢، كما ألف الرافعى كتابًا آخر بعنوان «الجمعيات الوطنية» وهو عبارة عن تاريخ الانقلابات السياسية والهبات القومية فى العالم، صدر عام ١٩٢٢. (المراجع).

بفحص الفترة المقترنة بالثورة ابتداءً من سنة ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥١، وفى تلك الأثناء ظهر له كتاب عن ثورة ١٩٥٢، وما ترتب عليها[٣٥]. ثم عاد الرافعى للتاريخ بعمل أعظم من ذلك مفوضا من قبل وزارة التعليم وهو سلسلة من ستة أجزاء، وذلك لطلاب المدارس العليا، تناولت الكفاح الوطنى من وقت الحملة الفرنسية إلى عام ١٩٥٢[٣٦]. واستمر الرافعى طوال الخمسينيات من القرن العشرين منتجا ومشاركا بصفة دورية فى المناقشات التاريخية من خلال مقالات نشرت فى "الهلال".

إن العطاء الكبير الذى قدمه الرافعى للتاريخ المصرى الحديث جعله فى المرتبة الأولى بين المؤرخين المصريين، وبما أنه كان مؤرخا يعمل لحساب نفسه، فى وضع تاريخه عن تطور الحركة القومية، فإنه بذلك امتلك من القوة السياسية ما جعله يقدم الحجج الأقوى للحقبة الحديثة، لقد صنع اختياره بعناية فائقة كما يقول موضحا:

"أحببت التاريخ منذ صباى، وكنت ولا أزال أراه مدرسة لتقويم أخلاق الشعب والنهوض بتربيته السياسية والقومية، وزاد تعلقى به أنى رأيت فيه على ضوء التجارب وسيلة ناجحة لتثقيف العقول ورفع مستوى الوطنية والوعى القومى فى النفوس، فلقد تكشفت لى مع الزمن نقائص كثيرة فى مجتمعنا، وفى أخلاقنا، وثقافتنا. لمحت على تعاقب الحوادث ضعفا فى مستوانا الوطنى، ونقصا فى وعينا القومى، فكرت فى الوسائل لعلاج هذا الضعف وتدارك هذا النقص، فوجدت أن التاريخ وسيلة تلجأ إليها أرقى الأمم لتربية الأخلاق وتثقيف العقول وغرس روح الوطنية فى النفوس، ومن هنا جاء تعلقى بالتاريخ، أردت أن أجعل منه مدرسة للنهوض بالمجتمع، وجدت أن عقول الشباب والشيوخ لا تتلقى الدعوة الصالحة بحسن القبول، ولا تتعرف الحقائق إلا إذا تقدم الوعى القومى وعرف المواطنون أحوال بلادهم على حقيقتها، وكيف تطورت فى مختلف مراحلها، فعلى ضوء التاريخ يكونون أكثر صلاحية لقبول الأفكار السليمة، وفهم الحقائق فى

الشئون العامة، وإذا كان القصص وسيلة من وسائل نشر المبادئ الصالحة والأفكار السامية والعواطف النبيلة، فأجدر بالتاريخ، وهو قصة واقعية، أن يكون وسيلة للنهوض بالعقول والأفكار، ونضج القرائح، والسمو بأخلاق الجيل، وتوجيه المواطنين إلى المثل العليا فى الحياة القومية[٣٧].

وإذا كان ذلك هو هدف الرافعى فمن الطبيعى اختياره اللغة العربية للكتابة، وهذا الاختيار لم يجعله بمعزل عن معظم مؤرخى المدرسة الملكية فحسب، وإنما أيضا عن المؤرخين الأكاديميين الأوائل: محمد صبرى وشفيق غربال[٣٨]. كما كان مصرا على الكتابة عن التاريخ المعاصر. ومرة ثانية، باستثناء أعمال صبرى، فإن المؤرخين الأكاديميين للفترة الحديثة، كانوا أكثر اطمئنانا فى التعامل مع القرن التاسع عشر، حيث كانوا يتحاشون الكتابة عن فترة ما بعد عام ١٩١٩ حتى الستينيات على أقل تقدير[٣٩].

إن هذه السمات التى تميز أعمال الرافعى تحتل الصدارة فى مكانته باعتباره مؤرخًا غير أكاديمى. فقد كان يكتب للقراء العرب والمصريين جميعا بصفة أساسية وليس للأقلية من جمهور المتعلمين بالوسط الأكاديمى، فلم يكن كغيره من المؤرخين المفوضين من قبل القصر، أو على الأقل الذين يعتمدون على رضا القصر ممن اطلعوا على الوثائق، فبفضل النشاط السياسى الذى كان يبذله الرافعى واتصالاته، استطاع أن يحصل على مخزون من المادة الوثائقية، وفضلا عن ذلك فإنه منذ أن حصل على دخل حر من مهنته باعتباره محاميًا؛ لم يكن يعتمد ماديا على كتاباته، وهو ما منح له الحرية فى تناول مناطق سياسية حساسة للتاريخ المعاصر، وأعطاه القدرة على تجاوز الفترات التى كانت وزارة التعليم والحكومة تمنع طرح كتبه فى الأسواق[٤٠].

وعلى الرغم من ذلك، فإنه إذا كان الرافعى مستقلا نسبيا عن القصر وعن النظام الأكاديمى؛ فإن التزامه المستمر بقضية الحزب الوطنى، جعل أوساط الأكاديميين يوجهون النقد إليه، لدرجة أنه كان يشار إليه على أنه هاوٍ من الدرجة

الأولى، وأنه مؤرخ سياسى حزبى[٤١]. إن الخلفية الرئيسية لهذا اللوم تنبثق من تصوير الرافعى المنمق لدور الحزب الوطنى فى الحركة الوطنية، وموقفه العدائى من سعد زغلول والوفد. إن الرافعى نفسه لم يكن غافلا عن إمكانية وجود آراء شخصية وسياسية قد تعارض تحليلاته، فلقد اعترف فى مذكراته بأن الكتابة عن الأحداث التى يكون هو طرفا فيها بصفة شخصية، هو وزملاؤه السياسيون، تمثل معضلة مؤكدة رغم تأكيده فى نفس الوقت بأن الحقيقة هى هدفه الأول[٤٢]، ومن المؤكد أنه لا يوجد أدنى شك حول منظور الرافعى السياسى. ذلك أن سرده أعطى الحزب الوطنى، خاصة بعد ثورة ١٩١٩، أهمية كان من النادر أن يحصل عليها، وفضلا عن ذلك فإن حكمه القاسى على زغلول قد يكون نتيجة للصدامات التى خاضها مع زعماء حزب الوفد فى البرلمان بشأن السودان خلال المفاوضات مع بريطانيا[٤٣]، ومع ذلك ويفرض أن آراءه عن تراجع الوفد بشأن قضيتى الاستقلال الوطنى ووحدة وادى النيل؛ فإن تحليله إن لم كان صائبا فإنه لا يجافى العقل.

وبغض النظر عن أوجه النقد هذه؛ فإن الرافعى يحتل مكانة مركزية بين أعمدة المدرسة الليبرالية لعلم التاريخ، وبالفعل فإن مقامه فى الثقافة التاريخية المصرية معترف به شعبيا من قبل اثنين من الأكاديميين المعاصرين له، ففى حوار صحفى أُجْرِى مع محمد صبرى عام ١٩٦١، عندما سُئل عن اسم المؤرخ الذى فعل ما فى وسعه لنشر المعرفة التاريخية فى مصر؛ رشح الرافعى ليكون من بين مجموعة من أربعة مصريين[٤٤]، وكذلك دافع شفيق غربال عن الرافعى ضد اتهامه بأنه لا يقوم إلا بتسجيل الأحداث التاريخية ويعجز عن تحليلها[٤٥]. ولكون الرافعى كان مؤرخا يسجل الآراء السياسية المؤكدة، فإنه قام بتقديم تفاصيل مركزة وشاملة للتاريخ المصرى الحديث، اختلف عن الأعمال التى قدمتها للمدرسة الملكية. وعندما بدأ الكتابة عن فترة ما بعد عام ١٩١٩، لم يسلك مسلك المؤرخين الأكاديميين، ولكن عندما شرع الأكاديميون فى نهاية المطاف فى البدء

فى الكتابة عن هذا الموضوع، فإنهم اعتمدوا على أعمال الرافعى بشكل جوهرى، وعلى الرغم من أن من اتبعوه كانوا غير مقتنعين بالأهمية الكبرى التى أضفاها على الحزب الوطنى، لأنهم كانوا يعطون الأولوية لحزب الوفد، إلا أنهم اهتموا بإنجازه الأساسى بشأن الدور الجماهيرى فى الحركة الوطنية، ولذلك ظلت أعماله مرجعًا مهمًا ونقطة انطلاق لأى نقاش عن الحقبة المعاصرة (٤٦).

نشأة المدرسة المادية

إبان ريادة الرافعى للمدرسة الليبرالية التى نصبت نفسها مرجعية أكاديمية فى أواخر الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين؛ بدأت المدرسة المادية فى طرح تحدياتها، وكما ارتبطت المدرسة الليبرالية بصعود البرجوازية الوطنية وبدور ومصير الحزب الوطنى وحزب الوفد، حالف تطور المدرسة المادية فى مصر صعود الفكر الاشتراكى والنشاط الشيوعى والحركة العمالية. وباعتمادها على المذاهب الماركسية، أرادت وضع رؤية سياسية بديلة للأمة من خلال نظرية الصراع الطبقى استنادا إلى تحليلها التطبيقى للنظام الإقطاعى والإمبريالية والرأسمالية. وصار تطور التفسير المادى للتاريخ المصرى واحدا من الأجزاء المكملة لهذا البرنامج السياسى، فمع بدايات ستينيات القرن العشرين ظهر نجاح المدرسة المادية فى هذا المشروع جليا، عندما احتضن النظام العديد من مبادئها ورؤاها، إن لم يكن احتضن من اعتنقوا مبادئها أنفسهم.

وكما هى الحال بالنسبة للمدرسة الليبرالية، كانت النزعة المادية مرتبطة بحركات سياسية واسعة، ولكن البيئة السياسية التى عملت بها كلتا المدرستين، كانت متناقضة بشكل واضح، فكان كلا الطرفين فى مرحلة حرب داخلية، وكان هدف المدرسة الليبرالية الأساسى هو الاستقلال الوطنى وإنهاء الاحتلال البريطانى، وفى السنوات التى سبقت عام ١٩١٩، والتى تلتها مباشرة؛ أثار هذا الموقف رد فعل عدائيًا من قبل السلطات البريطانية، وشهدت تلك السنوات اعتقال العديد من الوطنيين ونفيهم، ومع ذلك فإنه مع إعلان تصريح سنة ١٩٢٢

تم الاعتراف بالاستقلال التام(٥) للوطن؛ ليكون تطلعا مشروعا لكل من المصريين والبريطانيين على الرغم من أن لدى الطرفين تصورات مختلفة عن كيفيته وميعاده فى حال إتمامه. ونتيجة لذلك تم إدراج الحركة الوطنية الليبرالية لتكون جزءا من التيار السياسى. وعلى خلاف ذلك اعتبرت السلطات البريطانية والمصرية الفكر الاشتراكى، وبالأحرى الحركة الشيوعية، تهديدا خطيرا، ولفترة من الزمن، عانت من عمليات قمع وتم وسمها بأنها غير شرعية، وتعرض أعضاؤها لمضايقات وحملات اعتقال منظمة. وحتى أثناء الستينيات من القرن العشرين حين كان التأثير الاشتراكى على النظام فى قمته، لم يتمتع الشيوعيون والناشطون العماليون إلا بالقليل من حرية العمل السياسية، ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع هذه العقبات، جاء الفكر المادى عبر هذه الخلفية ليمارس تأثيرا مهمًا على الثقافة التاريخية المصرية.

وفى بادئ الأمر، تمكن الماركسيون والنقابيون الفوضويون من نيل بعض القبول بين دوائر معينة داخل الجاليات اليونانية والإيطالية فى أواخر القرن التاسع عشر[٤٧]. وقبل الحرب العالمية الأولى مباشرة بدأ بعض الكتاب، أمثال سلامة موسى، بتقديم الأفكار الاشتراكية لقراء العربية[٤٨]. وبعد ذلك مباشرة فى سنة ١٩١٥، ومع ظهور كتيب لمدير مدرسة تعليم أساسى يدعى "مصطفى حسنين المنصورى"، تم تطبيق الأفكار الماركسية على تحليل الأوضاع المصرية، وذلك باللغة العربية[٤٩]، وفى سنة ١٩٢١، تم تكوين "الحزب الاشتراكى المصرى" بالإسكندرية معتمدًا على عناصر من الحركة العمالية ومجموعات المثقفين الاشتراكيين، وقد استقطب أتباعا كثيرين من المصريين والأجانب المقيمين[٥٠]، ومن بين رواده جوزيف روزينتال ومحمود حسنى العرابى، وكلاهما من أعضاء النقابات المهنية،

---

(٥) التصريح أفاد بإلغاء الحماية البريطانية، ولم ينص على استقلال تام، وإنما على استقلال منقوص ومتحفظ عليه بالتحفظات الأربعة المعروفة، ولا ندرى كيف يكون الاستقلال التام تطلعًا مشروعًا للبريطانيين! (المراجع).

وسلامة موسى. وفى أواخر عام ١٩٢٢، أقام الحزب علاقة مع الشيوعية العالمية، وبعد الموافقة على بعض الشروط المحددة - من بينها طرد روزينتال - تبنى اسم "الحزب الشيوعى المصرى"، وفى السنوات التالية حاول الحزب توسيع قاعدة التأييد السياسى له، خاصة بين النقابات المهنية، ولكن من خلال حملات منظمة تم التضييق عليه من قبل السلطات الحكومية، وبالذات من جانب أول حكومة وفدية، كما شهدت تلك الفترة اختراق تلك المنظمة من قبل العملاء الحكوميين واعتبرت غير قانونية، وبحلول أواخر العشرينيات من القرن العشرين، توقف الحزب عن العمل لأسباب عملية، وتقلص اتصاله بموسكو، وفى نهاية المطاف انتهى أمره تماما.

وعلى الرغم من ذلك استمرت بعض المجموعات الشيوعية نشطة بشكل سرى فى السنوات التالية، ولم يظهر الجيل الثانى من النشطاء إلا بعد منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، وذلك لاستمرار الأوضاع الاقتصادية المتردية بمصر وصعود الفاشية الدولية، ومن ثم انتعشت الحركة، وقامت بتشكيل العديد من المراكز البحثية والثقافية، مثل "اتحاد أنصار السلام" و"الاتحاد الديمقراطى" وكذلك "جماعة البحوث"، ولقد قامت هذه المجموعات بمناقشة عدد كبير من القضايا السياسية والاقتصادية والتاريخية، من خلال إطار النظرية الاشتراكية. فى بادئ الأمر كان اليهود من الشخصيات والجاليات الأجنبية المقيمة، بارزين بصفة خاصة فى تلك الدوائر، ولكن كان المصريون أيضا مشتركين فيها. وبما أن أحداث التسرب والخيانة التى حدثت فى العشرينيات من القرن العشرين ما زالت فى الذاكرة، رفضت روسيا رسميا الاعتراف بمطالب أى مجموعة، وذلك على الرغم من الطلبات المتكررة لمختلف المجموعات. لقد كان الاتحاد السوفيتى مصدر إلهام استفادت منه الحركة الشيوعية المصرية كثيرا، خاصة فى الأسماء التى اختارتها هذه المجموعات لتنظيماتها، مثل إسكرا والفجر الجديد والبحث العلمى، فكل هذه المسميات تنتمى للمعجم الخاص بالاتحاد السوفيتى الشيوعى.

ومع ذلك كان التيار الفكرى السائد هو أفكار اشتراكية فرنسية وبريطانية، أكثر من الروسية التى قد يكون لها أثر أكبر على الحركة المصرية فى العقدين التاليين، والذى سهل ذلك هو سطوة الثقافة الفرنسية فى البلاد، والواقع السياسى لاحتلال مصر من قبل السلطات البريطانية، وكذلك من خلال التقليد السائد لسفر الطلاب إلى كل من بريطانيا وفرنسا للدراسة[٥١].

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية أصبحت الحركة الاشتراكية أكثر تنظيما وأكثر حنكة، وأنشأت عددًا من المنظمات الطليعية التى شرعت فى جذب الأعضاء، كما قامت بتحسين البرنامج السياسى لديها، وكان من الواضح تماما أن جزءًا من هذه العملية تطلب صياغة وتفسيرا جديدين للتاريخ المصرى، إن مجموعة "إسكرا" والتى أسسها "هليل شوارتز" تستحق اهتماما كبيرا عندما يكون الحديث عن تطوير هذه الإستراتيجية[٥٢]. فالعضوية فى غالبية جماعات الجناح الأيسر، كانت تتضمن نسبة كبيرة من المفكرين والطلبة، وكانت تشدد على أهمية دراسة الماركسية وتطبيقها فى سياق مصرى[٥٣]، وتم تأسيس مركز الدراسات الخاص بها وهو "دار البحوث العلمية" فى سنة ١٩٤٤، ومن خلال برامج نقاشات ومحاضرات توفرت قاعدة تدريبية للمثقفين والناشطين الاشتراكيين، وكذلك القيام بنشر الأبحاث. وبالإضافة إلى ذلك كانت "إسكرا" وراء إنشاء الجامعة الشعبية الأهلية بنهاية عام ١٩٤٥، التى قدمت لرواد الطبقة العاملة برامج تعليمية فى السياسة والتاريخ والفلسفة وغيرها من المواد[٥٤].

وكانت جماعة "الفجر الجديد" واحدة من المنظمات الشيوعية الأخرى التى قدمت أعمالا مهمة وإبداعية، ففى عام ١٩٤٥، قام أحمد صادق سعد، وهو أحد أعضائها الرائدين، بإجراء دراسة عن الفلاح المصرى؛ ألقت الضوء على بعض من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى لم تتطرق إليها تحليلات التيارات السائدة[٥٥]. وقامت إحدى جبهاتها القانونية، وهى "دار القرن العشرين"، بنشر كتاب "الإمبريالية البريطانية بمصر" مترجما إلى اللغة العربية، وهو عمل تم

نشره بالأساس فى عام ١٩٢٨، من قبل منظمة لها علاقات وثيقة بالحزب الشيوعى ببريطانيا العظمى[٥٦]. وربما يكون هذا العمل قد قدم التحليل الماركسى الأول للتاريخ المصرى المُعاصر. فى واقع الأمر كان منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، فترة حرية شهدت صدور الكثير من النشرات الدورية اليسارية، التى كانت تتناول العديد من القضايا اليومية السياسية والثقافية والتاريخية[٥٧]، وكانت أبرزها التى صدرت فى ١٩٤٥، ١٩٤٦، من قبل جماعة تحمل نفس الاسم، وهو "الفجر الجديد"، وكان يحررها أحمد رشدى صالح[٥٨]، وجريدة "الجماهير" التى ظهرت من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨، وكانت فى بادئ الأمر جريدة ناطقة باسم "إسكرا" ثم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" (حدتو)[٥٩].

وأعقب الانفتاح النسبى الذى شهدته مصر أثناء الحرب، حالة من العسر أحدقت بالحكومة المصرية فى فترة ما بعد الحرب، فكانت هناك ضغوط عنيفة من تضييق الخناق قامت بها وزارة صدقى فى يوليو ١٩٤٦، ثم الإعلان عن تطبيق الأحكام العرفية عام ١٩٤٨، ومجددا شهد عام ١٩٥٠، إغلاق دور النشر اليسارية وسجن العديد من الكوادر وترحيل الزعماء مثل شوارتز وهنرى كورييل. ومع استيلاء الضباط الأحرار على السلطة عام ١٩٥٢، كانت هناك مواجهة صعبة بين اليساريين والنظام الجديد، وكان الشيوعيون أنفسهم منقسمين فى الرأى حول الانقلاب، فى حين لم ينتظر النظام لكى يعانى من ذلك، فلقد قام بإلغاء الأحزاب السياسية فى أوائل عام ١٩٥٣، وفى السنة التالية قام بتطهير الجامعات من اليساريين، ومن اى عناصر أخرى قد يرى أنها تمثل تهديدا للنظام السياسى، وعلى الرغم من هذه النكسات فإن الأجنحة اليسارية، كانت خلال الأربعينيات من القرن العشرين، قد قامت ـ بكفاءة ملحوظة ـ بتوظيف معلومات تاريخية وتحليلات منهجية من أجل توضيح العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية المهمة آنذاك، تلك القضايا التى لم تلقَ اهتماما من مفكرى التيارات السائدة حتى ذلك الحين، ولما لم تعالج الدراسات السابقة هذه القضايا التاريخية

فى الأساس - لذا فليس بمقدورنا الحديث عن كتابة مادية للتاريخ بصفة عامة - ولكن من خلال صياغة بعض المواضيع الأساسية مما يضع الأساس لمزيد من التحليلات الموسعة فيما بعد.

فرصة سانحة فى الأفق

لم تلبث أن سنحت الفرصة للبناء على هذه البداية، ففى زهوة الانتصار الدبلوماسى للسويس عام ١٩٥٦، أنشأ عبد الناصر جريدة "المساء" التى شغل منصب رئيس التحرير بها خالد محيى الدين، وهو عضو سابق فى مجلس قيادة الثورة، كان قد خرج على النظام على خلفية آرائه اليسارية، وبعد عامين ونصف العام أصبحت صفحات تلك الجريدة تعبر عن "حلقة أيديولوجية لمصر الحديثة" كما أبرزت "اليسار" أو "اليسار غير الشيوعى" - لو جاز القول - وذلك فى سياق قانونى متطابق مع إطار السياسة العامة للدولة[٦٠]. بالمقارنة، سمحت تجاوزات هذه الفترة بإقامة عدد من دور النشر مثل "دار الديمقراطية الجديدة" التى ترأسها ريموند دويك، ودار "النديم" للطف الله سليمان للنشر، ودار "المصرية" التى ساندت بصوتها هذه النزعة التقدمية[٦١].

وكان لطف الله سليمان أول من نشر تحليلات مادية شملت التاريخ المصرى الحديث[٦٢]، وفى العامين ونصف العام التاليين، استطاع كل من شهدى عطية الشافعى، وإبراهيم عامر، وفوزى جرجس - وجميعهم كتاب نشطاء بالحركة الاشتراكية ـ الاستفادة من الفرصة وتناول موضوعات السياسة المصرية والاقتصاد والتطور الاجتماعى من هذا المنظور. ومن بين هؤلاء الكتاب الثلاثة، كان سجل الشافعى هو الأهم باعتباره مفكرا وناشطا، فهو يحمل شهادة ماجستير فى الآداب من جامعة "إكستر" بإنجلترا، وكان قد عاد إلى مصر فى عام ١٩٤٢ ليعمل موجها للغة الإنجليزية بوزارة المعارف[٦٣]، وفى وقت قصير أصبح بارزا فى "إسكرا"، حيث عمل فى وقت من الأوقات مديرًا لدار البحوث العلمية، وشارك فى تأليف كتيب مهم عن الأهداف القومية للمنظمة، وبعد ذلك عمل

رئيس تحرير لجريدة الجماهير[٦٤]، وعندما اندلعت صراعات داخلية خطيرة داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) فى نهاية ١٩٤٧، كان الشافعى أحد القادة الذين نادوا باندماج أكبر للحركة الشيوعية فى الكفاح الوطنى، وظل يعتنق هذا الرأى بعد تكوين الحزب الشيوعى المصرى الموحد فى عام ١٩٥٥، وفى عام ١٩٥٧، ظهر تاريخ الشافعى عن الحركة الوطنية المصرية[٦٥]، مقدما تفسيرا ماديا لتاريخ مصر، وبدأ بذلك إعادة تفسير تاريخ بلاده من منطلق كونه واحدا من فلاحيها وعمالها، مدفوعا بقوة الكفاح الاجتماعى وكذلك بالرغبة فى استقلال الوطن[٦٦].

وكان إبراهيم عامر - وهو ذو خلفية عمالية - عضوا فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، وبعد ذلك عضوا فى وحدة الشيوعيين، وفى عامين فقط أنتج عامر ثلاثة أعمال رائدة للمدرسة المادية: الأول منها كان مع إعلان عبد الناصر لقرار التأميم فى عام ١٩٥٦، وتناول قضية قناة السويس[٦٧]، وفى شهر يناير من السنة التالية ظهرت دراسته عن الحركة القومية "ثروة مصر القومية"، وفى ١٩٥٨ قدم تحليلا للزراعة المصرية فى كتاب "الأرض والفلاح" الذى اعتبره أحد المعلقين "واحدا من أولى الدراسات الكاملة لتاريخ الأوضاع الزراعية"[٦٨]. وكان فوزى جرجس آخر أضلاع المجموعة الثلاثية لمؤرخى التاريخ وهو عضو شيوعى نشط منذ أربعينيات القرن العشرين، وعمل لفترة من الزمن صحفيًا[٦٩]، وفى عام ١٩٥٨، ظهرت له دراسات فى تاريخ مصر السياسى، قدم من خلالها تفسيرا ماديا على نطاق أكبر من الذى قدمه الشافعى أو عامر، وذلك من خلال فحص التاريخ المصرى بدءًا من فترة المماليك إلى وقت صدور الكتاب[٧٠].

لم تستمر الحرية النسبية التى قدمت لليسار فى السنوات التى تلت تأميم قناة السويس، ففى يناير ١٩٥٩، تحرك عبد الناصر ضد الشيوعيين، وقام باعتقال وسجن العديد من القيادات والكوادر، وبعد شهرين تم فصل خالد محيى الدين وغيره من رؤساء التحرير من مناصبهم. لقد كانت آثار ذلك على حياة

المثقفين اليساريين مؤلمة، فالشافعي نفسه تم ضربه حتى الموت فى معتقل أبو زعبل فى سنة ١٩٦٠، وفضل غيره، مثل أنور عبد الملك ولطف الله، الذهاب إلى المنفى على مخاطرة العيش فى البلاد[٧١]، وعلى الرغم من التقدم المهم الذى طرأ على المفهوم المادى للتاريخ المصرى، فقد قام عبد الملك بالتعليق على ذلك قائلاً: إن قمع اليسار الماركسى تسبب فى القضاء عليه بشكل كامل، فى الوقت الذى كان يعمل فيه على تطوير نظرية تحليلية محكمة للمجتمع المصرى"[٧٢]، إن تحرك عبد الناصر ضد الشيوعيين كان فى غالب الأمر تحركا تكتيكيا أكثر من كونه أيديولوجيا، حيث إنه كان يريد الاشتراكية بدون منظمة شيوعية مستقلة، ففى عام ١٩٦٢ ـ وبشكل فعلى ـ تضمن إعلان الدستور العديد من المبادئ الأيديولوجية الاشتراكية، وبشر بفترة تعاون بين الحكومة واليسار، وفى عام ١٩٦٥وبعد مفاوضات مطولة، وافقت الحركة الشيوعية الموحدة فى ذلك الوقت على تفكيك نفسها مقابل حصول بعض الأفراد النشطين على أدوار فى النظام. وفيما بعد تم تعيين قياديين شيوعيين ويساريين فى مناصب مؤثرة رؤساء تحرير وكتابًا ومحررين فى الصحافة القومية، وذلك لتعزيز رؤية النظام للاشتراكية العربية.

وكان من بين أهم منابر الفكر المادى اثنتان من المجلات، وهما مجلة "الكاتب" و"مجلة الطليعة"، كانت الأولى تنتمى لحركة أنصار السلام فى بدايات الخمسينيات من القرن العشرين، وفى الستينيات تم إصدارها من جديد من قبل الهيئة المصرية للكتاب؛ لتكون اللسان الناطق باسم الإتحاد الاشتراكى العربى[٧٣]. بينما كانت "الطليعة" مجلة جديدة ظهرت فى عام ١٩٦٥، ترأس تحريرها لطفى الخولى، وهو شيوعى تم إطلاق سراحه من السجن قبل ذلك ببضع سنين[٧٤]. وعلى الرغم من أنها تقع فى مبنى الأهرام، فإنها – لأسباب عملية – تعد إصدارًا مستقلا. وبدأت تتزين صفحاتها الافتتاحية بمواهب جديرة بالذكر لميشيل كامل، وإبراهيم سعد الدين ورفعت السعيد، وفى نفس الوقت احتوت صفحاتها تحليلات المؤرخين والسياسيين والأدباء[٧٥]، كما برزت أعمال المؤرخين الأكاديميين

بهذه المجلات فكان محمد أنيس عضوا بهيئة رؤساء تحرير مجلة الكاتب، ولكن الأهم من ذلك هو أنها أفرزت نخبة من المؤرخين من خارج الجامعة[٧٦]، فاحتوت صفحات الكاتب والطليعة على العديد من غير الأكاديميين، مثل غالى شكرى، وطارق البشرى، وأبو سيف يوسف، ووليام سليمان قلادة، وصلاح عيسى، ومحمد سيد أحمد، وجلال السيد، وخيرى عزيز ـ وهم مثقفون ينتمون إلى اليسار أو على الأقل يقبلونه ـ وهم أول من قدم تحليلات مادية وتعليقات للقراء والمتابعين الوطنيين[٧٧].

ربما كانت التسوية التى تمت بالتفاوض بين اليسار ونظام عبد الناصر، قد منحت الأول قدرا ضئيلا من حرية العمل، ولكنها منحت حرية التعبير التى سمحت بالمزيد من تطور النقد المادى، والوصول إلى قدر أكبر من القراء يفوق أى وقت سابق. وتم تجسيد الروح التعاونية فى هذا الوقت من قبل إمبراطورية الأهرام، التى أنار لها الطريق محمد حسنين هيكل، حيث رأس تحريرها وكان أبا روحيًا لها، فقدمت الجريدة قدرا ضخما من الأفكار التقدمية؛ ولهذا السبب أهدى المفكر الماركسى لويس عوض كتابه عن الجامعات إلى هيكل، "لأنه جعل من الأهرام جامعة لكل الناس"[٧٨]. واشتمل التعليق السابق على أمرين: الأول هو نقد ضمنى لإخفاق الجامعات فى لعب دور تقدمى مهم بالتعليم العام، والثانى قد يكون تلميحا إلى الحملة الحكومية لتطهير الجامعات عام ١٩٥٤، وهو شىء عانى منه لويس عوض شخصيا فى بادئ الأمر.

تنوع اليسار

إذا كانت وفاة عبد الناصر فى سنة ١٩٧٠، بشرت بمناخ منفتح للبعض، فإن اليساريين لن يكونوا أكبر المستفيدين، بل العكس، فمن أجل تثبيت منصبه باعتباره رئيسًا جديدًا؛ قام أنور السادات بتجريد العديد من مفكرى اليسار والناصريين من مناصبهم بالحكومة ووسائل الإعلام، وبينما لم يلجأ السادات كثيرا إلى طرق عبد الناصر فى السجن والتعذيب، فإنه قام باتخاذ بعض

الإجراءات لحرمان منتقديه من اليساريين من الوصول إلى أى نفوذ على العامة. ومرة أخرى تسببت هذه الطريقة فى بدء حرب بين المثقفين والدولة، ففر الناقد الأدبى غالى شكرى إلى باريس عام ١٩٧٣، حيث قام بكتابة التاريخ المعاصر لحقبة السبعينيات من القرن العشرين، والذى وجه فيه اتهاما قاسيا لحكم السادات[٧٩]، وذهب طاهر عبد الحكيم، وهو شيوعى وصحفى بجريدة الجمهورية، إلى العراق فى بادئ الأمر، ثم انتقل إلى باريس حيث قام بتحرير مجلة "فكر" التى أبرزت نقاشات مهمة عن قضايا التاريخ المصرى والطرق المستخدمة فى علم التاريخ[٨٠]. ومع ذلك ظل العديد من النقاد اليساريين والناصريين مقيمين فى مصر؛ حيث تعرضوا بصفة دورية لمضايقات وقيود من قبل السلطات؛ ففى أعقاب اضطرابات الخبز فى سنة ١٩٧٧، أُبعِد صلاح عيسى، وهو صحفى لامع من جريدة الجمهورية، وذلك ضمن موجة قمع أخرى[٨١]، حتى هيكل نفسه أبعد عن الأهرام.

على الرغم مما سببه ذلك من استياء، كانت ثمة محاولات منظمة من السادات لإقامة التعدّدية، وذلك بتأسيس منابر سياسية فى عام ١٩٧٥، وهو واقع أعطى اليسار فضاء سياسيا ثمينا للعمل من خلاله، على الرغم من أنه لم يكن رحبا بالقدر الكافى. ففى أعقاب الاعتراف بحزب التجمع بوصفه حزب رسميًا يساريًا فى عام ١٩٧٧، أتاحت جريدة "الأهالى" الناطقة بلسانه طرقا مهمة للتعبير عن الرأى، فتحت قيادة رئيس تحريرها النشط صلاح عيسى، أصبحت الجريدة بمثابة منتدى للتعبير عن القضايا السياسية والثقافية والتاريخية لفترة طويلة فى ثمانينيات القرن العشرين[٨٢]. فكان هناك أحد الأعمدة المنتظمة يسمى "صفحة من تاريخ مصر" من إعداد رفعت السعيد، كان يستعين فيها بحلقات من التاريخ المصرى بهدف التعليق على الأوضاع السياسية المعاصرة[٨٣].

وفى هذه الحقبة الزمنية برز رفعت السعيد باعتباره رمزًا مهمًا للمدرسة المادية فى علم التاريخ، وذلك من خلال تركيزه على تاريخ الحركة الشيوعية، وبما

أنه كان مناضلا نشطا منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، فقد قضى السعيد العديد من السنوات فى السجن أثناء حكم عبد الناصر. وفى أعقاب الإفراج عنه حصل على دكتوراه فى العلوم من جامعة كارل ماركس فى ليبزج. وفى أثناء فترة السبعينيات، ونتيجة لعداء السادات للصحفيين اليساريين الذين حرمهم من العديد من الأعمال، كرس رفعت السعيد وقتا كبيرا للكتابة عن التاريخ المصرى فى القرن العشرين، وذلك من خلال حلقات من السير والتراجم السياسية لرموز مثل سعد زغلول، وحسن البنا، ومصطفى النحاس، وأحمد حسين[٨٤]، والأهم من ذلك أنه قام بتكريس نفسه لمهمة تخطيط التاريخ المعقد لليسار فى مصر. فعبر سلسلة مجلدات سجل تأسيس الحركة الشيوعية وتطورها منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى ثمانينيات القرن العشرين، وذلك بالاعتماد على الصحف اليسارية ومصادر نادرة، بالإضافة إلى خبراته الشخصية واتصالاته[٨٥].

واليوم يعد رفعت السعيد أكبر مؤرخ ماركسى مصرى من حيث أعماله المنشورة، وحيث إنه من أكثر المؤرخين إنتاجا من بين الحركة الشيوعية فى مصر[٨٦]. ورغم ذلك، فإن عمله ببساطة لَيسَ محاولة علمية لاستعادة الذاكرة الأيديولوجية والمؤسساتية شديدة التعقيد، باعتبارها حركة سياسية متشرذمة، ولكن مشروعه كان متسقا مع منصبه باعتباره سكرتيرًا عامًا لحزب التجمع، فكان العمل يقتضى جمع التراث السياسى للحزب. وبالتالى شدد فى خطابه على مركزية تنظيم الحزب، وكان يركز على الصراع الطبقى، ولكونه عضوا سابقا فى "حدتو"، وفى الفترة التى كان فيها الحزب هو أكبر جماعة شيوعية فى عام ١٩٤٧، تمكن رفعت السعيد برؤيته الخاصة من جعل هذه الجماعة هى التيار السائد للشيوعية على أرض الواقع[٨٧]. هناك بعض المجموعات الصغيرة التى كانت إستراتجيتها تركز على رفع مستوى الوعى عند العمال، مثل طليعة العمال (وهى شكل مطور من الفجر الجديد)، وهى لم تكن مهملة فى سجلات التاريخ،

وإنْ لم يكن لها صوت مسموع فى المدرسة التاريخية، ولكن يمكن تغيير هذه النظرة إذا ما نشر عمل من أعمال أبو سيف يوسف، الذى كان عضوا قياديا فى طليعة العمال[٨٨].

وثمة نشاط آخر يتصل بالكتابة المادية للتاريخ، يتمثل فى دعم التنظيمات النقابية، باعتبارها صوتًا ممثلاً للطبقة العاملة التى ترجع جذورها إلى كفاح الطبقة العاملة فى منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، حيث قادها زعماء متمرسون من بين قيادات النقابات المهنية. وقد شهد المناخ السياسى المنفتح فى السبعينيات نشر أقطاب من هذه الحركة مثل طه سعد عثمان ومحمود العسكرى مذكراتهما عن الصراع الذى دار فى الأربعينيات من القرن العشرين، مقدمين بذلك منظورا للأحداث مختلفا عن التفسيرات التى ركزت على الحركة الشيوعية[٨٩]. وقدمت صحيفة "صوت العامل" التى ترأس تحريرها عثمان وآخرون، وجهة النظر العمالية بشكل أكبر من التى قدمها التجمع، حيث إنها "كانت حريصة على تأكيد الوجود التاريخى المستمر للنشاط السياسى للطبقة العاملة وذلك بمعزل عن أى قوى اجتماعية، بما فى ذلك الدولة الناصرية"[٩٠].

وقد عملت مؤسستان من تلك المؤسسات التى نمت بمعزل عن هذه النزعة السياسية، على مساندة وإكمال هذه الجهود. أولاهما "دار الخدمات النقابية والعمالية" التى تأسست عام ١٩٩٠، وكان نشاطها موجها للدفاع عن مصالح العمال. وكان من بين الأهداف الإستراتيجية للدار "إحياء وحفظ تاريخ صراع الطبقة العاملة ونشره بين طبقات المجتمع المختلفة"[٩١]، كما كان تعزيز الصوت التاريخى لحركة العمال وجمع المصادر المتاحة لدراستها، واحدا من أهم عناصر هذه المهمة. وبالاتساق مع هذا الهدف قام المركز بإعادة نشر مذكرات محمود العسكرى، ونشر دراسة أعدها طه عثمان عن محاكمة وإعدام اثنين من زعماء نقابة العمال، على خلفية إضرابات كفر الدوار فى عام ١٩٥٢، وكذلك ظهرت

ترجمة باللغة العربية، لواحدة من الدراسات الرائدة عن وضع العمال بمصر أعدها "جين فاليت: Jean Vallet[٩٢]" وثانيتهما "مركز البحوث العربية" الذى كان له برنامج نشر نشط يتعامل مع الطبقة العمالية من المنظور النظرى لجماهيرها[٩٣]. وابتداء من عام ١٩٩٨، وبالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بدأ المركز فى نشر سلسلة من المذكرات الشخصية عن تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر[٩٤]، وبحلول منتصف عام ٢٠٠١ كان قد صدر منها خمسة مجلدات.

إن الحرية المتنامية للتعبير السياسى أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، أنعشت الكتابة المادية للتاريخ المعاصر، فاستمرت دور النشر، مثل دار الثقافة الجديدة، فى نشر أعمال العديد من الكتاب اليساريين، فقامت بنشر "قضايا فكرية" تحت رئاسة تحرير محمود أمين العالم، فكانت بمثابة منتدى مهم لعلم التاريخ والتحليل المادى، وقامت بمعالجة قضايا معينة عن الرأسمالية بمصر والطبقة العاملة المصرية وكذلك الإسلام السياسى[٩٥]. وكانت إحدى القضايا المهمة التى نشرتها الذكرى السبعون للحركة الشيوعية، حيث نشرت مساهمات عدد كبير من المنظور المادى، كانت لكتاب غير أكاديميين، مثل رفعت السعيد، وطه سعد عثمان، ونبيل الهلالى، وسيد أبو زيد، وأستاذى التاريخ الجامعيين عاصم الدسوقى وعلى بركات[٩٦].

لقد لعب التفسير المادى للتاريخ المصرى، دورا مهما فى التطور الفكرى والسياسى لمصر، من خلال الريادة فى تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتاريخ المصرى الحديث فى إطار تحليل الطبقات. إن مدى تأثيره فى الثقافة عكس صورة الأهمية السياسية لليسار، فبعد أن كانت تعبر عنه فى بادئ الأمر مجموعات صغيرة ونشطة، أصبح التاريخ المادى مع منتصف الأربعينيات أكثر قبولا، بدءا من الخمسينيات، وعكست طريقة جمعه وتمريره ضمن إطار قومى وضع الشيوعيين ضمن النظام، وذلك فى منتصف الستينيات من القرن العشرين.

وتقلبت الأقدار أثناء حكم السادات، فبحلول منتصف السبعينيات، أصبحت الأفكار المادية، خاصة التحليلات التاريخية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، مقبولة لدى التيار الأكاديمى بصفة عامة. وعلى الرغم من ذلك كان من الصعب القول بأن هناك مؤرخا ماركسيا واضحا بالجامعات المصرية آنذاك، ومن ثم فإن المركز الحقيقى للتفسير المادى لعلم التاريخ استمر مستوطنا فى الدوائر الصحفية والثقافية خارج الجامعات.

التاريخ الإسلامى المعاصر: الثقافة الدينية الراديكالية

على الرغم من أن جذوره تمتد إلى فترة الحرب، فإن التيار الإسلامى مثّل أحدث مدارس التحدى لعلم التاريخ غير الأكاديمى. إن منزلة الإسلام بوصفه دين الأغلبية؛ وما نتج عنه من صدى ثقافى جعله على الدوام عنصرا مهما فى الحياة المصرية الحديثة. ومع ذلك فإن الحديث عنه فى سياق التاريخ الحديث كان بسبب نهضة الإسلام السياسى الأكثر حداثة. وبناء على التفسيرات العديدة الشائعة، فإن التوجه الإسلامى جعل من الإسلام ودافعه الأساسى نقطة المرجعية. وعلى خلاف أولويات المدارس الليبرالية والمادية التى تعتبر العلمانية والحداثة القوة المحركة للاستقلال الوطنى، تمسك التيار الإسلامى بأن يكون الإسلام عنصرا مكملا للهوية القومية، والأساس الثقافى (للأمة) بالإضافة لكونه القوى المحركة للمجتمع[٩٧].

ويمكن تقسيم الذين أسهموا فى إعادة كتابة التاريخ المصرى الحديث من منطلق إسلامى إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المجوعة الأولى هى مجموعة المؤرخين الثقافيين فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، والذين ظهروا كرد فعل للنزعة الفرعونية التى سادت فى العشرينيات من القرن العشرين، والتى كانت ترغب فى إعادة تقييم التاريخ المصرى من خلال إعطاء قوة أعظم للإسلام فى عصوره المبكرة باعتباره الثقافة الدينية التى تعد أساسا للهوية الوطنية

المصرية. وتزامن هذا التوجه الجديد الذى أداره بصفة أساسية، مثقفو الحداثة العائدون إلى الإسلام، مع ظهور المجموعة الثانية وهى الإخوان المسلمين، التى ظهرت باعتبارها تنظيمًا وقوة سياسية. فكان من أسباب دخول الكتابة الإسلامية للتاريخ إلى الثقافة المعاصرة بصفة أساسية هو بروز تلك الجماعة الإسلامية، فمنذ منتصف الأربعينيات بدأ كتاب هذه الجماعة - وفى ظل البرنامج السياسى للإخوان المسلمين - بإعادة تفسير التاريخ المصرى الحديث، وقدموا دفاعا عن دور الإخوان فى السياسات المصرية. وأخيرا تأتى المجوعة الثالثة وهى تمثل ظاهرة أكثر حداثة مكونة من المثقفين الذين كان منهم علمانيون سابقون رغبوا فى دمج أو إدخال الإسلام فى تفسيراتهم الخاصة. وباختصار، فإن المجموعة الأولى جعلت إعادة التوجه نحو الشرق هو أساس الهوية القومية، والثانية أقامت كيانا سياسيا يمكن له تجسيد هذه الأفكار والتمكين لها، والثالثة اقترحت منظورا إسلاميا أكثر حداثة وتطورا.

استدعاء الإسلام

ارتبط ظهور حركة التجديد الإسلامية المعاصرة بصفة عامة باثنين من مفكرى القرن العشرين هما: جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، وهما اللذان أرادا إعادة تجديد الفكر الإسلامى بهدف جعله قادرا على مواجهة تحديات العالم الحديث. ومع أنهما لا يعدان مؤرخين بصفة مبدئية، فإن فلسفتهما السياسية قدمت الإلهام للدراسات التاريخية اللاحقة[٩٨]. ففى مصر أثر محمد عبده (١٨٤٩- ١٩٠٥) على جيل بأكمله من المثقفين، فيما يتعلق بإعادة تفسير الإسلام فى ضوء عدد كبير من القضايا السياسية والاجتماعية والفقهية، وكان تراثه فريدا من نوعه، فكان متنوعا يتألف بدءًا من الذين يدافعون عن التفسيرات الليبرالية، إلى الذين يطرحون آراء تقليدية للغاية عن الإسلام جاعلة منه مرجعية روحية. وقد أنعشت التوجهات المختلفة للخطاب الإسلامى الجدلَ السياسىَ أثناء فترة الحرب الأولى بشكل متنام.

وشهدت توابع ثورة ١٩١٩، والدور المبدئى الذى لعبه حزب الوفد فى الكفاح الوطنى أثناء العشرينيات من القرن العشرين، هيمنة رؤيتها الخاصة بتشكيل دولة حديثة مستقلة وعلمانية، على الرغم من أن عملية إقامة حكم ذاتى طبقا لدستور ١٩٢٣، كانت شيئا محدودا، فقد كانت خطوة مهمة نحو التقدم والحداثة مدفوعة من قبل طائفة كبيرة من طليعة القوميين باعتباره خطاب سائداً خلال هذه الحقبة. وعلى المستوى الثقافى تميزت هذه الفترة بإحياء النزعة الفرعونية، وهذه الرؤية عززت الهوية القومية على أساس التقاليد المصرية القديمة، فقد كتب العديد من مثقفى مصر الرواد عن الثقافة المصرية الفريدة من نوعها، مؤكدين على أصولها الفرعونية ومقللين من أهمية مظاهرها الإسلامية والعربية[٩٩].

ومع ذلك لم تحقق هذه الحركة إلا القليل من النجاح، مثلها فى ذلك مثل الوفد، ومع ثلاثينيات القرن العشرين، كان هناك تحول من النزعة الفرعونية إلى اهتمام أعظم بعناصر الإسلام فى الهوية المصرية. وكان المدافعون عن هذا التوجه هم الكتاب الذين كانوا أبطالا بارزين فى النزعة الفرعونية فى عشرينيات القرن العشرين[١٠٠].. كان محمد حسين هيكل، وهو واحد من قيادات حزب الأحرار الدستوريين، ورئيس تحرير جريدة "السياسة الأسبوعية"، صوتا جليا للإقليمية المصرية المبنية على الثقافة الفرعونية، وبحلول الثلاثينيات من القرن العشرين أصبحت له أفكار أخرى، فلقد كتب لاحقا يقول: "لقد أدركت أن التاريخ الإسلامى وحده يحتوى على البذور التى تنبت وتنمى وتثمر"[١٠١]، ولقد وصل عباس محمود العقاد إلى اتجاه مشابه لذلك، ومع أنه كان مؤيدا لحزب الوفد وصحفيًا لامعًا بجريدته "البلاغ" فإنه ترك الحزب عام ١٩٣٨، لكى ينضم إلى "جماعة السعديين" للكتابة فى جريدة "الأساس" الناطقة بلسانها[١٠٢]، ففى عام ١٩٣٦ ظهر له عمل تحت عنوان "سعد زغلول، سيرة وتحية" مجد فيه سعد زغلول، ومع بدايات الأربعينيات من القرن العشرين، كان يكتب سيرًا للرسول ورواد الإسلام الأوائل[١٠٣]. هذه الأفكار المختلفة كانت نتيجة لحركة أعظم تسمى

"أزمة التوجه نحو الشرق"[١٠٤]، التى شملت العديد من الكتاب، مثل توفيق الحكيم، وإبراهيم جمعة[*]، اللذين شاركا فى إثارة حالة من الإحباط العميق نحو توجهات الحضارة الغربية، وكرد فعل توجها إلى الخطاب الإسلامى والعربى ليكون مصدرا لتجديد وعى الأمة فقاما بتقديم هذه العناصر للثقافة المصرية لتكون ندا وصوتا بديلا للقومية العلمانية المصرية المبنية على الإلهام الفرعونى والغربى[١٠٥]. فالرسالة واضحة "بوصول الإسلام فقط استطاعت مصر أن تصل إلى نضج وطنى كامل باعتبارها كيانًا مستقلاً"[١٠٦].

الإخوان المسلمون

إن عودة الانتعاش إلى الإسلام بصفته عنصرا تكامليا للهوية المصرية مدفوعا من قبل المثقّفين البارزين؛ كان له صدى فى الميدان السياسى أثمر بعض التطورات. فلقد أسس حسن البنا فى سنة ١٩٢٨، جماعة الإخوان المسلمين، وعرف الإسلام بوصفه نهجا سياسيا معاصرا، وذلك إبان حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين[١٠٧]. وبحلول أربعينيات القرن نفسه، أصبح هذا التيار ذا أهمية، مع أنه ظل لاعبًا ثانويًا فى السياسةِ الوطنيةِ المصريةِ بينما أسهم كتابه ومثقفوه فى عمليةِ إنْعاش ودَمْج الخطاب الإسلامى فى السياق المُعاصر. وبما أن جماعة الإخوان تصر على هدفها فى إحياء الروحانية بعمق، فهى لا تعتبر نفسها مجرد حزب سياسى، ولكنها جماعة تتولى مجموعة شاملة مِنْ النشاطات التى يُعتقد أنها تروج لبرنامج إسلامى يشمل كل مناحى الحياةِ العامّة. لقد استطاعت الجماعة منذ بدايتها أن تدرك أهمية التاريخ فى التخطيط لأجندتها، وفى الاجتماعات الأسبوعية المنتظمة فى مقرها بالقاهرة وفى المراكز بالأقاليم وفى جميع أنحاء البلاد، كانت الجماعة تعقد المحاضرات والمُناقشات عن قضايا تاريخية وسياسية واقتصادية مختلفة، بهدف التوصل إلى إعادة تفسير التاريخ المصريِ تفسيرا إسلاميا[١٠٨]. وقامت الجماعة أيضا بنشر آرائها إلى جمهور

(*) أعتقد أنه لطفى جمعة. (المراجع).

عريض من خلال سلسلة من الصحف والمجلات، وأول مطبوعة مهمة لها كانت مجلة "الإخوان المسلمون" التى ظهرت فى مايو سنة ١٩٣٣، واتبعتها بعد ذلك بمجلة "المنار" وهو عنوان أعيد استخدامه بعد وفاة رشيد رضا. وكانت هذه بمثابة لسان حال للإخوان، حتى قامت الحكومة بإلغاء ترخيصها فى سنة ١٩٤١. ولكن، وفى الوقت المناسب، ظهرت صحف أخرى(*)، كالصحيفة اليومية التى تسمى "الإخوان المسلمون" (١٩٤٦– ١٩٤٨) ومجلة الأخبار الأسبوعية "المباحث" (١٩٥٠– ١٩٥١) و"الدعوة" التى صدرت بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٦[١٠٩].

لم يكن ترويج المادة الإعلامية للإخوان مقتصرا على النشرات الدورية[١١٠]، حيث ظهرت موجات من الكتب لأعضاء بارزين فى منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، حيث تنامى الدعم الموجه للجماعة، وألف صالح عشماوى، وهو من أبرز الكتاب على صفحات مجلة "الإخوان المسلمين"، كتابا عن الشيوعية بمصر؛ فاتهم اليهود باستخدام الإيديولوجية اليسارية والماسونية ضد الإسلام، وجعلها وسيلة لتأسيس دولة يهودية. وقد اتهم عشماوى كذلك حزب الوفد بالعداء للإسلام، وذلك فى عمل آخر من أعماله[١١١]. وكان الشيخ محمد الغزالى (١٩١٧–١٩٩٦) واحدا من أكثر المؤلفين إسهاما فى النهضة الإسلامية؛ حيث أنتج سلسلة طويلة من الأعمال عن القضايا الاقتصادية والسياسية[١١٢]. ومن الكتاب الآخرين كان عبد القادر عودة، الذى تورط فى محاولة اغتيال عبد الناصر ثم تم إعدامه بعد ذلك، والناشط أنور الجندى[١١٣]. وفى فبراير عام ١٩٤٩، عجل اغتيال حسن البنا المرشد العام للإخوان، بنشر كتابات عن سيرة حياة المرشد[١١٤]، وبمرور الوقت كونت هذه الدراسات الكيان الأدبى الذى عبر عن المنظور الإيديولوجى لهذه الجماعة، وأوجد وجهة نظر بديلة لتطور التاريخ المصرى، بل والتاريخ الإسلامى برمته.

(*) لم يشر إلى صحيفة مهمة أصدرها الإخوان وهى «النذير» وكان لها طابع سياسى. (المراجع).

سلك هؤلاء الكتاب الإخوانيون أسلوبا خاطبوا به العالم يتحدث عن القيم التقليدية، ثم كتبوا عن أهمية الاستفادة من فرص ظهور دولة ومجتمع حديثين. وعلى الرغم من أن معظمهم تلقى تعليما تقليديا؛ فإن توجههم إلى النشاط السياسى الفدائى مثَّل انسلاخا عن الثقافة الأزهرية القائمة، فلقد فضلوا الالتحاق بالمعاهد الحديثة مثل دار العلوم، وشغلوا الوظائف الحكومية؛ فتخرج حسن البنا نفسه فى دار العلوم فى سنة ١٩٢٧، وعمل معلمًا فى مدرسة لمدة عشرين عاما تقريبا. أما سيد قطب فقد التحق بكتاب قريته ثم التحق بكلية دار العلوم، وبعد ذلك عمل صحفيًا قبل أن ينضم إلى وزارة التعليم؛ حيث تم تعيينه فى منصب مفتش للتربية بقنا. وتلقى أيضا عمر التلمسانى (١٩٠٤- ١٩٨٦) تعليمه بالكتاب والتحق بمدرسة إسلامية خيرية للتعليم الأساسى قبل أن يدرس القانون ويلتحق بوزارة المالية عام ١٩٣٣[١١٥]. والتحق الغزالى بالأزهر وحصل على إجازة من كلية أصول الدين فى سنة ١٩٤١، وعين بوزارة الأوقاف واعظًا فى البداية ثم مفتش مساجد، وفى نهاية المطاف عمل وكيلا للوزارة[١١٦]. تلك الخلفية المتنوعة ظهرت فى خطابهم التقليدى، وكان لأشكال المؤسسات الحديثة دور فى تحفيزها، فأصبحت السمة الأساسية للتيار الإسلامى.

لقد عانى الإخوان كثيرا فى تقديم رسالة شعبية ثابتة ومنضبطة، وخاصة بعد عام ١٩٥١، فعندما ترأس سيد قطب لجنة الصحافة والترجمة، التى تشرف على النشرات الدورية؛ حاولت هذه اللجنة السيطرة على الأعداد المتزايدة من الكتب التى قام بكتابتها أفراد من الأعضاء، وذلك لأن الأعمال التى يكتبها جميع الكتاب الإخوان لم تتبنّ نفس وجهة النظر دائما[١١٧]. فعلى سبيل المثال كانت هناك تقييمات مختلفة لتاريخ فترة حكم محمد على، فبينما كان يوصف فى صفحات الإخوان بأنه "رجل عظيم عمل على تجديد شعب عظيم"، رأى الغزالى أنه أداة للتغلغل الغربى لإلحاق الضرر بالإسلام[١١٨]. وكان هناك قدر كبير من الاتفاق حول الملك فاروق، على الأقل بعد فترة خروجه من البلاد. وكما أوضح "ميتشل" أن"ثورة ١٩٥٢، حررت كتاب الحركة من المعوقات السابقة، وأطلقت

حملة قاسية لتشويه سمعة الملك فاروق، لكونه مصدر كل أنواع الفساد بالبلاد"[119].

وكما حدث لكتابات التيار المادى الخاصة بالحركة الشيوعية؛ فإن ما نشره الإخوان عكس المصير السياسى للتنظيم. وكانت فترات القمع تتخللها فترات من التسامح النسبى، فبعد منعهم من النشر فى منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، أثناء اضطرابات عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩، تدفق النشر من جديد بعد ذلك. ومع صعود العسكريين إلى السلطة فى يوليو ١٩٥٢، لم يتأثر الإخوان بذلك القرار الذى أصدره النظام بإلغاء جميع الأحزاب السياسية فى يناير من السنة التالية؛ حيث إنه كانت للتنظيم اتصالات مهمة داخل مجلس قيادة الثورة. وبعد ذلك حين ثبَّت النظام أقدامه أصبحت العلاقة بينه وبين الإخوان فى اضطراب متزايد، وزاد من تفاقم الموقف؛ وجود خلافات بين القيادات داخل الجماعة نفسها. وفى أعقاب محاولة اغتيال عبد الناصر بالإسكندرية فى أكتوبر عام ١٩٥٤، تم قمع الجماعة بلا رحمة، فحوكم العديد من الأعضاء، وتم إعدامهم وحبس العديد من عناصرهم العسكرية[120].

وثبتت للنظام فاعلية القمع فى إسكات الإخوان باعتبارهم تنظيمًا، وأما الأعضاء الذين كانوا يتمتعون بالحرية، فقد استكملوا مسيرتهم فى التمسك بالقضية الإسلامية. ومع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، كانت هناك دلائل على ممارسة أنشطة جديدة تتمثل فى إصدار قدر كبير من الأعمال فى مجال الفلسفة والتاريخ والسياسة والعقائد من خلال دور نشر مثل دار العروبة[121]. وأعاد قطب الانتعاش للحركة عبر كتاباته، لكونه كان متأثرا على نحو كبير بعباس العقاد قبيل انضمامه للإخوان عام ١٩٥١، وعلى مدى عقدين ونصف العقد، وحتى أثناء فترة قضائه عقوبة السجن، كان يكتب عن القضايا الفكرية والسياسية. وعلى الرغم من أنه لم يكن مؤرخا، فإنه اعتبر أن التاريخ يعد حقل دراسة مهمًا، كما أنه لاحظ أن هناك حاجة إلى مراجعة تاريخ الإسلام، بدءًا من ظهوره حتى الوقت الحاضر، وتم تكوين لجنة لهذا الغرض، فإنه لم

يتحقق منها شيء على أرض الواقع[١٢٢]. وفى أعقاب محاولة اغتيال أخرى لعبد الناصر فى سنة ١٩٦٥، تحرك عبد الناصر ضد تنظيم الإخوان من خلال موجة جديدة من الاعتقالات وازدياد عمليات القمع، وفى السنة التالية تم إعدام قطب.

قوة مستعادة

فى أثناء السبعينيات من القرن العشرين، ومع تضاؤل الفرص السياسية لليسار فى ظل رئاسة أنور السادات، توسعت الحركة الإسلامية، فسمح الرئيس الجديد، لعمل الإخوان بالسياسة بشكل شبه رسمى، لكى يتحقق قدر من التوازن مع اليساريين[١٢٣]. وقد أعطى هذا القدر من حرية العمل للجماعة فرصة للانضمام مجددا إلى الجدل السياسى والتاريخى[١٢٤]. ففى عام ١٩٧٦، أعيد إصدار مجلة "الدعوة" - التى أجبرت على الصمت على مدى عقدين من الزمان - تحت رئاسة تحرير المرشد العام آنئذ وهو "عمر التلمسانى"[١٢٥]. وعلى مدار السنوات الست التالية أصبحت الناطق بلسان الجماعة، فأبرزت عددا كبيرا من النقاشات حول القضايا السياسية والدينية والثقافية، وبلغ توزيعها الشهرى نحو ٨٠,٠٠٠ نسخة[١٢٦].

وفى صفحات "الدعوة" وغيرها، تناول الإخوان القضايا الإسلامية والمصرية من خلال مستويين: الأول مهاجمة الطريقة التى كان يُدرَّس بها الإسلام فى المدارس الحكومية، فعلى سبيل المثال تم استهجان الطريقة التى تم من خلالها تحليل ظهور الإسلام ودور الرسول، حيث قدم كأى حدث سياسى مألوف ولم يعط قدره الملائم. وتمت أيضا مهاجمة المناهج الدراسية للدولة لتبنى "الروح العنصرية والقومية" باعتبارها بديلاً عن الإسلام[١٢٧]، وكان عمر التلمسانى فى ذلك الوقت قائد الجماعة؛ وقد وجه نقده اللاذع لسياسات جمال عبد الناصر حين كتب:

لقد زيف عبد الناصر التاريخ المصرى بطريقة لا يصدقها أحد، فقد محا التاريخ الإسلامى من مصر؛ وأزال تاريخها فى القرون الأخيرة. إن تزييف

عبدالناصر لهذا التاريخ، فى حاجة عاجلة للقيام بآلاف الدراسات والأعمال البحثية من أجل تصحيح مساره[١٢٨].

أما المستوى الثانى الذى تناول به الإخوان المسلمون القضايا الإسلامية، فيتمثل فى أن مجلة "الدعوة" لم تقدم مجرد إعادة صياغة للتاريخ وحسب، وإنما قدمت منتدًا كبيرًا، وإن كان لتبرير الدور التاريخى للإخوان دون غيرهم. فكان هناك عمود خاص بالصحيفة وهو "الإخوان المسلمون فى صفحات الماضى" جعل من هذا الهدف شغله الشاغل[١٢٩]، فقام محمد عبد القدوس، الذى وصف بأنه "واحد من أكثر المحللين السياسيين حنكة فى الكتابة للصحافة الإسلامية" بتقديم رؤية لسنوات حكم عبد الناصر، من منظور الإخوان[١٣٠]. ولوضع الاهتمام التاريخى الموجه للحركة من خلال صحفها تحت المجهر، نجد أن التلمسانى قام بمتابعة ذلك قائلا: "إن لدى الإخوان الحق فى الرد على الأكاذيب التى قيلت عنهم فى السنوات الأخيرة"[١٣١]. ولكن كان للسادات شأن آخر، فتم حظر مجلة الدعوة مرة أخرى فى عام ١٩٨١، وذلك فى إطار موجة عامة من القمع العام لجميع المعارضين السياسيين. ولكن كانت هناك طرق أخرى بمثابة صوت شعبى للإخوان، فلقد كان هناك عدد متنامٍ من دور النشر المتخصصة فى أعمال متعاطفة مع برنامج الإخوان أو متعاونة معهم أو كليهما معا، حين بدأت المذكرات الشخصية فى الظهور، وذلك لكل من: التلمسانى، وزينب الغزالى، التى كانت مرشدا للأخوات المسلمات، وعبد الحليم خفاجى، وغيرهم[١٣٢]. ولقد جعل جابر رزق لنفسه سمعة بكونه مؤرخا للإخوان، أثناء فترات القمع التى شهدتها سنوات حكم عبد الناصر[١٣٣].

ومع تزايد النفوذ السياسى للحركة الإسلامية، بدأ مناصرون من خارج دوائر الإخوان، فى تبنى الخطاب الإسلامى فى تعليقاتهم وتحليلاتهم. وهو أمر لم يكن ببساطة بسبب التكتيكات السياسية التى سمح بها السادات للحركة الإسلامية، بل وتشجيعها لكى تحدث قدرا من التوازن مع اليساريين، وإنما كان رد فعل للهزيمة الشاملة التى منيت بها مصر من إسرائيل فى سنة ١٩٦٧. بدا هذا

التحول، الذى أذهل الكثيرين، على أنه مؤشر على إفلاس النظام القومى الثورى، وبمثابة فشل للاشتراكية العربية. وهناك أزمة أخرى تتعلق بالتوجه نحو الشرق لا تختلف عن حركة المثقفين الليبراليين تجاه الإسلام فى حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين، ولكن هذه المرة كانت الحركة من جناح اليسار السياسى. ونظرا للحاجة لوجود بديل، خاصة إذا كان البديل جزءاً أصيلا من ثقافة المنطقة، أعطى التيار الإسلامى الفرصة فى البقاء، فكانت "جريدة الشعب" التى أسسها جمال عبد الناصر فى بادئ الأمر فى سنة ١٩٥٦، صوتا جليا فى هذه الحركة، ولكن بحلول الثمانينيات من القرن العشرين، تحولت لتكون الناطق باسم "حزب العمل الاشتراكى"، الذى كان يتألف من عناصر فكرية من القوميين والإسلاميين والاشتراكيين، متسقا فى مطالبه بالموروث السياسى لمصر الفتاة - وهو انطباع أكدت عليه حقيقة أن محررى جريدة الشعب شملوا عادل ومجدى حسين، الأول أخ غير شقيق لأحمد حسين والأخير ابن له. وأصبحت هذه النبرة الإسلامية أكثر قوة، عندما اتجه الإخوان إلى حزب العمل ليكونوا شريكا سياسيا طبيعيا له، وذلك فى أعقاب فشلهم فى التحالف الانتخابى مع الوفد فى سنة ١٩٨٤. ومنذ ذلك الحين أصبحت جريدة الشعب الناطق الأساسى والرسمى بلسان الإسلام السياسى، وكانت بمثابة منتدى لتعليقات المؤرخين، حتى أغلقتها الحكومة فى مايو عام ٢٠٠٠[١٣٤]. وكانت فى عام ١٩٩٣ قد قامت بنشر إصدار خاص غنى بالتفاصيل عن الذكرى السنوية الستين لتأسيس مصر الفتاة، وبه اقتباسات من كتابات أعضاء الحزب مثل أحمد حسين ونور الدين طراف وإبراهيم شكرى، وكذلك عدد من أبطال التيار الإسلامى العريض، مثل عمر التلمسانى وسيد قطب وعباس العقاد[١٣٥].

ومع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين تخطت كتابة التاريخ الإسلامى المعاصر حدود صحافة الحزب والمسار الأيديولوجى له، وفى هذا السياق تميزت أعمال طارق البشرى (المولود فى عام ١٩٣١ لتمثل نموذجا رياديا للخطاب الإسلامى الحديث فى التاريخ المصرى المعاصر. ومثله مثل الرافعى والمؤرخين

الأوائل للمدرسة الليبرالية، أتى البشرى من خلفية قانونية، فبعد تخرجه عمل بالتدريس فى كلية الحقوق قبل أن يصبح مستشارا، ثم نائبا لرئيس مجلس الدولة. وعلى الرغم من أنه لم يتلق تدريبا احترافيا فى التاريخ، فإنه يعتقد أن المقدرة الفنية ومتطلبات العمل القانونى أسهما بقوة فى تحصيل مهاراته البحثية، باعتبارها تتطلب براعة أكثر من مجرد الدراسة الرسمية للتاريخ(١٣٦).

بدأ البشرى قبل منتصف الستينيات فى نشر مقالات تاريخية فى مجلة الطليعة؛ تناولت قضايا عن تاريخ مصر فى القرن العشرين. كانت آراؤه قومية وذات توجه يسارى أكثر من كونها ماركسية تحديدا، وإن تأثر بالماركسية فى فهمه لدور الاقتصاد وتصنيف النضال الوطنى(١٣٧)، واعتمد عمله "الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢" الذى تناول الفترة الحرجة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، على مادة علمية تم نشرها بالفعل فى جريدة الطليعة ظهرت فى عام ١٩٧٢(١٣٨). ويوصف هذا العمل بأنه "واحد من أفضل الأمثلة لكتابة التاريخ من جانب اليسار "ومن ثم فإنه أسهم بشكل فاعل فى أن يكون كاتبه واحدا من أهم المؤرخين(١٣٩). وفى حقبة السبعينيات بدأ البشرى، مثل غيره، فى إعادة التفكير فى وضعه، وبما أن الدافع من وراء ذلك كان هزيمة مصر عام ١٩٦٧، فقد بدأ فى التوجه نحو الرأى القائل بأن مصر عليها أن تعتمد إطارا جديدا للاستقلال الحضارى يرتكز على الإسلام وثقافته العامة، وليس على الفلسفة الغربية للتقدم(١٤٠). لقد أخذ هذا بعض الوقت حتى تسنى له دمج هذه الآراء فى تحليله التاريخى، ذلك التحليل الذى ظهر فى المقدمة المطولة للطبعة الثانية لكتابه "الحركة السياسة" فى عام ١٩٨١، حيث رأى أن هناك اختلافا شاسعا بين تاثيرات التقاليد المصرية الأصيلة، وتلك الغريبة التى تنتمى بشكل كبير للغرب فى تفسيره للتاريخ. وقدم كتابه "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية"، الذى نشر فى عام ١٩٨٢، والذى يعد إضافة أخرى مهمة لكتابة التاريخ المعاصر(١٤١). ومنذ ذلك الحين أصبح البشرى صوتا جليا للتيار الإسلامى،

ومشاركا منتظما فى النقاش العام حول القضايا التاريخية المعاصرة، حيث أسهم بشكل منتظم بالعديد من المقالات فى الصحف مثل صحيفة الشعب، وقام بعمل دراسات قصيرة عن قضايا تتعلق بإشكاليات قانونية ومسائل وموضوعات عن الوحدة الوطنية(١٤٢).

إن من أهم الأهداف فى تحليل البشرى هو عودة الإسلام إلى مكانته، بوصفه عنصرا جوهريا فى الهوية الوطنية المصرية. وبما أنه كان رافضا لآراء العصريين التى نبذت الإسلام باعتباره قوة تقليدية ومحافظة، فإنه أراد أن يعيد تقييم دور الإسلام فى تطور التاريخ المصرى، ولقد علق على ذلك فى حوار له قائلا:

إن النظرة الإسلامية للتاريخ لا تَعْنى معيارًا جديدًا للحُكْم على موضوعيةِ الحقائقِ التى بأيدينا. فبعد قيامنا بعمل بحث عن التاريخ ووضع معايير لتقييم الأحداث، علينا ببساطة أن نضع فى الاعتبار وزن وتأثير الإسلام بوصفه مفهومًا وثقافة فى تشكيل الأحداث التاريخية(١٤٣).

إن الطريقة التى يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف، كانت العمل على تعزيز الدور السياسى للقوى السياسية التى تحتضن القيم الإسلامية. كان هذا أفضل الإبداعات التى قدمها البشرى من خلال إعادة تقييم فترة ما قبل عام ١٩٥٢، فمنذ ذلك الحين كان المؤرخون الليبراليون واليساريون، يعتبرون أن الإخوان يمثلون عائقا فكريا للحضارة، وعلى المستوى السياسى تابعين للأحزاب الصغرى، كما اعتبروا مصر الفتاة ذات طابع فاشى. ولكن فى إعادة التقييم الذى أعده البشرى، اعتبر أن الحزبين عنصران أصيلان فى حركة التيار الوطنى. ومع ذلك، وبعيدا عن كونه مدافعا رقيقا عن الإخوان ومصر الفتاة، حصلت أعمال البشرى على إعجاب العديد من الأحزاب من مختلف الأطياف السياسية بما فى ذلك الكنيسة القبطية.

وعلى الرغم من أن البشرى يعد واحدا من أبرز المؤيدين، فإنه ليس الوحيد، فى مناصرة مركزية الإسلام فى التفسيرات التاريخية. فهناك كتاب آخرون،

ليسوا مسلمين، قاموا بإدخال القيم الإسلامية فى تحليلاتهم(١٤٤)، حيث قام القبطى والشيوعى السابق أنور عبد الملك، بتوسيع رؤيته عن الإسلام باعتباره دينا، بل ذهب أبعد من ذلك، حيث نظر إليه على أنه كيان ثقافى ونتاج تجربة ثقافية من الممكن الاستفادة بها فى التحرر الثقافى والسياسى(١٤٥). وتبنى عادل حسين، وهو ماركسى سابق، موقفا مشابها فقال: "الإسلام ليس دين الغالبية وحسب... بل هو تاريخ مشترك للأمة"(١٤٦).

وهكذا، منذ بداية ظهوره كثقافة حزبية ضيقة فى الأربعينيات، إلى أن أصبح منظورا أكثر تطورا يقوده ممارسون مثل طارق البشرى، أربك تيار الكتابة الإسلامية المعاصرة للتاريخ، أو الخطاب الإسلامى للتاريخ، الكثير من الخصوم من المدارس التى تتبنى خطابات تاريخية. ومثله مثل هذه المدارس التاريخية الأخرى، توازى تأثيره مع مصائر نظرائه السياسيين، خاصة الإخوان، وغيرهم من الجماعات الراديكالية الأخرى، مثل الجماعة الإسلامية. وإضافة إلى ذلك ضمن اشتماله على شعارات دينية مألوفة واستحضاره للأصالة الثقافية، قبولا واسعا بين عامة المصريين.

أصوات نسائية

إن ظهور الصوت النسائى فى الثقافة التاريخية، جلب معه موضوعات كانت مطروحة فى نقاشات سابقة: باعتبارها مناصرة الملكية، وريادة واستمرار دور الصحافة، وازدياد أهمية السوريين، وتنوع النزعات السياسية مع مركزية الحركة الوطنية. ومع ذلك فإن الطبيعة الخاصة لمكانة المرأة فى الحياة الاجتماعية المصرية، شملت عوامل أخرى لا تفسر المسار الثقافى المختلف الذى قادته المرأة وحسب، وإنما تفسر دورها الذى كان مكملا لتيار الرجال من جهة، ومضادا له من جهة أخرى.

بدأت المرأة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تثبت لها تأثيرا محدودا، وإن كان مهما، فى عملها باعتبارها صحفية وكاتبة أدبية. وبصفة مبدئية،

انحدرت جميع النساء تقريبا من طبقات راقية، وكن بالدرجة الأولى من أسر سورية. وقد يكون أول عمل له طبيعة تاريخية هو معجم السير الذى قدمته امرأة تدعى "مريم النحاس"، والذى تم نشر المجلد الأول منه فى عام ١٨٧٩، وكان مهديًا إلى الأميرة "حشمت هانم"، الزوجة الثالثة للخديو إسماعيل (والتى كانت ترعاه)[١٤٧]. ثم وافت المنية مريم النحاس قبل أن تكمل مجلدها التالى، ولكن "زينب فواز" (١٨٦٠- ١٩١٤) قامت باستكمال موضوع السير، وألفت قاموسا بعنوان "الدر المنثور فى طبقات ربات الخدور" الذى تناول كلا من المرأة الغربية والشرقية. وعلى الرغم من أن كتابة السير كانت ذات شكل تقليدى، فإنه كانت هناك رؤية ثورية لزينب فواز؛ حيث أكدت أن "التاريخ الذى هو أفضل القصص، يتحكم به الرجال بصفة أساسية، فلم يخصص أى كاتب من المؤرخين الرجال، فصلا واحدا لكى يتناول فيه المرأة التى تشكل نصف البشرية"[١٤٨]. وتبنت العديد من الكاتبات كتابة التاريخ الأدبى المبنى على أساس النوع أو الجنس، فمن أبرز الكاتبات مى زيادة (١٨٨٦- ١٩٤١)، التى قامت بكتابة تراجم فى العشرينيات عن اثنتين من الأديبات المصريات الأوائل هما: عائشة التيمورية، وباحثة البادية (ملك حفنى ناصف)[١٤٩]. ومثل مريم النحاس وزينب فواز، ولدت مى زيادة خارج مصر (فى الناصرة)، واحتلت مكانة مرموقة فى الحياة الثقافية المصرية فى هذا الوقت، كتلك التى يحتلها من ينتمى إلى عائلات سورية مرموقة.

كان الظهور المتنامى للمرأة فى مجال الأدب، جزءًا من تحول اجتماعى واضح، شهدته طبقات المجتمع المتعلم فى هذا الوقت. ولأن الصحافة كانت أرضا خصبة، خاصة المجلات والصحف التى تملكها سيدات، والتى توجه لجمهور النساء، فإن ذلك منح فرصة عظيمة للكاتبات الموهوبات فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وكانت أول جريدة هى "الفتاة" التى رأست تحريرها "هند نوفل" (١٨٦٠- ١٩٢٠) وهى كريمة "مريم النحاس"، وظهرت فى نوفمبر عام ١٨٩٢. وكانت هذه الجريدة مخصصة لعدد كبير من المسائل الأدبية والاجتماعية، وكانت أيضا على

دراية بأهمية إبراز الدور التاريخى للنساء فى المجتمع. وفى أول قضية طرحتها أعلنت الجريدة عن عزمها مناقشة "وضع المرأة ومكانتها الطبيعية فى العصور القديمة والعصور الوسطى وهذا العصر، عصر الحضارة والثقافة"[١٥٠]. وظهر ما يقرب من عشرين مجلة نسائية قبل عام ١٩١٤، بواسطة نساء سوريات مسيحيات، كن مؤسسات ومحررات لأبرزها، ولكن كانت هناك أيضا مصريات مسيحيات ومسلمات ويهوديات بالإضافة إلى يونانيات[١٥١]. وعلى الرغم من أن ندرة تلقى السيدات للتعليم بصفة أساسية، وتدنى مستوى الثقافة لديهن، أدى إلى قلة القراءة وقلة تأثير هذه الصحف، فإنها لعبت دورا مهما فى تقديم قضايا مختلفة إلى الرأى العام. علاوة على ذلك، فإن تلك المجلات كانت طريقا لإكساب المرأة الكاتبة وضعًا معترفًا به لكى تكون مشاركا فى الحياة الفكرية المصرية، كما فتحت للمرأة الطريق إلى تيارات الصحافة السائدة باللغات العربية والأجنبية[١٥٢].

إن الحاجة إلى صوت نسائى فى الحياة العامة، أحدث نوعا من الزخم بعد الحرب العالمية الأولى، كما صاحبت ذلك إعادة تقييم الحركة الوطنية. ولقد لعبت المرأة دورًا مهمًا فى المظاهرات الوطنية فى الأعوام ١٩١٩- ١٩٢١، وكان تكوين المؤسسات النسائية دليلاً على إصرارهن على لعب دور فى الحياة العامة. وقد أسهم تأسيس الاتحاد النسائى فى عام ١٩٢٣، تحت قيادة هدى شعراوى، والانطلاقات التالية لجريدة الاتحاد النسائى الشهرية "المصرية: L'Egyptienne" التى كانت تصدر باللغة الفرنسية، تحت رئاسة تحرير "سيزا نبراوى"، فى تشكيل ساحات للنقاش لعدد كبير من الموضوعات السياسية والاجتماعية والتاريخية التى تهم المرأة[١٥٣]، (لم يظهر إصدار مجلة "المصرية" باللغة العربية إلا بحلول عام ١٩٣٧). وفى عام ١٩٢٥، أنشأت "منيرة ثابت" مجلة "ليسبوار: L'Espoir" التى قدمت خطا سياسيا وفديا أكثر انفتاحا[١٥٤]. وبحلول عام ١٩٣٦، السنة التى شهدت تأسيس جمعية الصحافة النسائية تحت رئاسة فاطمة نعمة راشد، كان هناك اعتراف رسمى بدور المرأة باعتباها معلقة وصحفية.

إن ضآلة حظ النساء من التعليم، كان يعوق بشكل مؤثر انتشار الصوت النسائى ونشأة ثقافة تاريخية تتناول دور المرأة. وقد تكون الفترة القصيرة التى قدمت فيها الجامعة المصرية الأهلية خدمة تعليمية للسيدات، عونا على إحداث نوع من الاتصال؛ حيث سهلت اتصال وبروز كل من مى زيادة، وهدى شعراوى، ونبوية موسى، وملك حفنى ناصف، ولكن المساحة التى كانت متاحة للمرأة لتنمية آرائها وثقافتها، كانت تقتصر على المجلات والجمعيات والصالونات الأدبية. إن كتابات باحثة البادية والسير والتراجم التى أعدتها مى زيادة، مهدت الطريق إلى الإعجاب بدور المرأة فى التاريخ المصرى، ولكن لم تظهر دارسة تاريخية عن المرأة المصرية إلا بعد عام ١٩٤٠. وكان من الواضح أن هذه الدراسة أتت من اللاتى يدرسن بالخارج، ففى أواخر العشرينيات من القرن العشرين، توجهت "درية شفيق" إلى السوربون للدراسة، وذلك بدعم مادى من "هدى شعراوى"، وفى عام ١٩٤٠، حصلت على رسالة الدكتوراة منها، وفيما بعد قامت بنشر رسالتها باللغة الفرنسية وقدمتها بإهداء إلى معلمها، وتناولت الرسالة وضع المرأة المسلمة فى مصر المعاصرة فى ظل سماتها الدينية والقانونية والتاريخية[١٥٥]، وعند عودتها إلى القاهرة رفضت العمل بجامعة القاهرة وحصلت على وظيفة بوزارة المعارف، وفى السنوات التالية نشطت درية شفيق نشاطا كبيرا، فعملت رئيسا لتحرير عدة صحف، وكان لها برنامج سياسى قوى للغاية. وفى عام ١٩٤٥ تعاونت درية شفيق مع إبراهيم عبده بجامعة القاهرة فى كتابة تاريخ المرأة المصرية بشكل مركز، ولكن هذه المرة باللغة العربية[١٥٦]، فقدم الكتاب نظرة عامة على "النهضة النسائية"، بدءا من عصر محمد على مع رصد النهضة الوطنية الموازية لها. وبعد مرور عشر سنين، تعاونت درية شفيق مرة أخرى مع إبراهيم عبده، وفى دراسة تتناول وضع المرأة المصرية، بدءًا من العصر الفرعونى حتى وقت تأليف الكتاب[١٥٧]، ومر ما يقرب من ثلاثين عاما قبل أن تصدر أول الأعمال الأكاديمية التى تتناول المرأة فى التاريخ المصرى المعاصر.

إن قلة الحماسة لتاريخ المرأة فى الجامعات المصرية بسبب ندرة السيدات المؤرخات اللائى كن أعضاء فى هيئة التدريس، شجع أماكن أخرى لتبنى هذا النشاط. لقد حدث ذلك فى ميدانين: الأول كان فى الخارج، من خلال طلاب علم فى بادئ الأمر كانوا مصريين، ثم غير مصريين، نبع إلهامهم من تجارب شخصية أو من خلال الفكر النسائى أو أنهم كانوا نشطاء، أو من ذلك كله، ولقد وضعوا أساسا قويا لفهم التطورات التاريخية للحركة النسائية المصرية. وقدمت "عفاف مارسو" عملها "المرأة الثورية: Revolutionry gentlewomen" الذى اعتمد على دعم مؤسسات خيرية مثل "المبرة" وعلى تأثير وعلاقات بعض النساء الاجتماعية، واستغلت فيه القبول الاجتماعى لهذه المؤسسات، لكى تكسب ود طبقة الرجال الحاكمة، وذلك من خلال معرفتها الشخصية بهذه المؤسسات[١٥٨]، وعلى الرغم من أن كتابات نوال السعداوى لم تكن تاريخية صرفة، فإنها كانت مهمة فى وضع الأساس للخطاب الأنثوى الحقيقى. وفى أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كانت هناك حماسة شديدة للغاية بين طلاب العلم العاملين فى الغرب، فتناولت كل من "مارجو بدران" و"مريم كوك" و"بث بارون" و"نيكى كيدى" و"سينثيا نيلسون" (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، العديد من أوجه الحياة والأنشطة الخاصة بالمرأة المصرية لتوضيح الصوت الكامن والمجهول فى التاريخ المصرى[١٥٩].

كانت غالبية مصادر التاريخ النسائى الحديث فى مصر من أعمال غير أكاديمية وجدت بالصحافة لأكاديميين غير مؤرخين، وذلك جنبا إلى جنب مع أعمال لمؤسسات غير حكومية كانت موجهة بالأساس إلى شئون المرأة[١٦٠]، وكانت إحدى هذه المنظمات "المرأة ومنتدى الذكريات" من أكثر المهتمين بتاريخ خبرات المرأة، حيث تم تأسيسها فى عام ١٩٩٦، من قبل عدد من السيدات المصريات اللاتى ينحدر أغلبهن من خلفية أكاديمية، ولكنهن لا ينتمين إلى المؤسسة التاريخية المصرية. وهدف المنتدى الذى كانت تترأسه "هدى الصده"، أستاذة

الأدب الإنجليزى بجامعة القاهرة، إلى معالجة قضية تهميش المرأة فى التاريخ، كما قدم إعادة قراءة للثقافة والتاريخ المصرى والعربى[١٦١]، وباستخدام طرق معرفية متعددة، قامت المجموعة بعقد ورش عمل لتناول الأطر النظرية والمنهجية، كما كفلت نشر سلسلة من الأعمال المهداة إلى حركة المرأة المصرية، كانت أولها "النسائيات" وهى إعادة نشر لبعض كتابات "ملك حفنى ناصف" لإحياء ذكرى وفاتها الثمانين[١٦٢]، وفى نفس العام تم نشر مجموعة مقالات من قبل عدد من أعضاء المنتدى، حيث تناولت إشكالية تاريخ المرأة بالعالمين العربى والإسلامى فى حقب تاريخية مختلفة، ووجهت النقد للهيمنة الذكورية، وكذلك للطبيعة الذكورية للمصادر التاريخية[١٦٣].

التاريخ غير الأكاديمى والجامعة

على الرغم من اختلاف القوى المحركة لكل من التاريخ الأكاديمى وغير الأكاديمى، فإن المشروع المشترك بين الطرفين لإعادة تقديم أوجه متعددة من التاريخ الوطنى، قد تضمن تبادل الأفكار والطرق والمصادر المرجعية. وعلى الرغم من ادعاء المؤرخين الأكاديميين بأنهم يمتلكون أساليب أرقى للتقييم التاريخى، فإن المؤرخين غير الأكاديميين هم الذين كانوا فى طليعة التيارات المؤثرة على الفكر فى كتابة التاريخ المصرى. ولم يأت التفاعل بين الجامعة وخارجها نتيجة لانفتاح الأفكار، ولكن التفاعل كان مرتبطا بالمناخ السياسى وتوجهات الدولة على نحو خاص، وبالثقافة الأكاديمية، وكذلك المبادرات الفردية، وإن كان على نطاق ضيق. وكان الأكاديميون حريصين على العمل فى إطار الخطاب الوطنى المقبول، فقد كانوا حريصين على العلاقات المؤسسية التى تربطهم بالدولة، وكذلك كانوا يقدرون التحديات السياسية التى قد تواجهها الكتابات التاريخية البديلة. وما إن قلت هذه القيود، حتى تبنى التيار الأكاديمى أفكارا جديدة من خارج الجامعة.

لقد حصدت المدرسة الليبرالية ما زرعته فى بداية القرن العشرين بأعمال عبد الرحمن الرافعى أثناء الثلاثينيات والأربعينيات. وأصبحت هذه المدرسة،

التى ساعدها المناخ السياسى لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك الحاجة إلى وجود حركة قومية، هى المهيمنة خارج الجامعة، خاصة فى الصحافة، ومنذ نهاية الأربعينيات أصبح لها تأثير قوى داخل الجامعة، ونصبت نفسها باعتبارها مرجعية بعد عام ١٩٥٢. وعلى الرغم من أن المنحنى الأيديولوجى لثورة يوليو حدّ من تأثيرها على تفسير الحقبة المعاصرة، فإن أعمال بعض المؤرخين مثل عبد العظيم رمضان، فى النصف الثانى من الستينيات، والدراسات اللاحقة لمحمد أنيس، التى أنعشت دور الوفد فى الحركة الوطنية، وجدت موطئ قدم على نحو آمن.

ورغم النفوذ المتنامى للحركة الشيوعية، والأفكار الاشتراكية أثناء السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية، فإن المدرسة المادية للتفسير استغرقت وقتا طويلا فى الدخول إلى الجامعة. وفى عام ١٩٤٨، انتقد راشد البراوى، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، الطريقة التى يدرس بها التاريخ بالجامعات المصرية، حين ذكر:

لقد وجدت من خلال دراساتى التاريخية عبر السنين، منذ أن أصبح تعليم هذا الفرع من المعرفة متاحا، أن هناك نمطا واضحا لمعظم القضايا، وأقصد بذلك أن معظم الكتاب عندما يقومون بتحليل التطورات التاريخية، يغفلون العامل الاقتصادى باعتباره قوة محركة لتقدم المجتمع، والأساس الذى ترتكز عليه أنواع التنمية المختلفة جميعا[١٦٤].

والاعتراض الذى أبدته الجامعة المصرية من جانبها لاحتضان تلك الأفكار كان أمرا محيرا إلى حد بعيد؛ حيث كان المؤرخون الأكاديميون بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، إن لم يكونوا قبلها، على دراية بالفهم العميق الذى قدمته المادية التاريخية. وفى عام ١٩٤٥، تقريبا كان محمد فؤاد شكرى يدرس الأفكار الاشتراكية فى التاريخ الأوربى بجامعة القاهرة، وبعد ذلك قام بتطبيق هذا الإطار فى أعماله اللاحقة على الثورة الفرنسية، ومع ذلك امتنع عن توظيفها فى

سياق مصرى[١٦٥]. وبالنسبة لبعض الطلبة مثل محمد أنيس وعبد الرزاق حسن، اللذين أُرسلا لعمل دراسات عليا فى إنجلترا على نفقة الحكومة المصرية فى هذه الفترة، فقد تعرضا مباشرة إلى الأفكار الاشتراكية، من خلال الحكومة العمالية الموجودة بالفعل فى لندن. وبعد مضى عشر سنين كان هناك دليل على أن ذلك كان له تأثيره على الطريقة التى يتم من خلالها تدريس التاريخ المصرى بالجامعات. وبصورة شخصية أشار محمد أنيس سريعا إلى أهمية الأعمال التى استندت إلى التفسير المادى لشهدى الشافعى وإبراهيم عامر بعد طباعة أعمالهما فى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين[١٦٦]، ولكن لم يغتنم اللحظة المناسبة إلا فى بدايات الستينيات ليعلن مناصرته لأفكارهما علنا بتحليله الخاص للتاريخ المصرى. وفى عام ١٩٦٢ قبل أن يجف حبر الدستور الوطنى، بدأ أنيس فى استحضار مبادئه؛ من أجل الدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ المصرى، وإلى التعبير عن الحاجة إلى "مدرسة اشتراكية" للتفسير لتكون خلفا "للمدرسة الوطنية" (أو بالأحرى المدرسة الليبرالية). وعلى الرغم من فشل خطة الحكومة على ما يبدو لإنتاج تاريخ رسمى يرتكز على النظرية الاشتراكية بسبب مقاومة الأكاديميين أنفسهم، فإن محمد أنيس، ومعه السيد رجب حراز، وضعا إطارا جديدا للتاريخ المصرى الحديث، على أساس ماركسى اعتمد بشكل جوهرى على أعمال كل من إبراهيم عامر وشهدى الشافعى وفوزى جرجس[١٦٧].

ورغم الجهود التى بذلها أنيس فإن الكتابة الماركسية للتاريخ، لم تنجح مطلقا فى اقتحام قلعة الأكاديميين. ومع ذلك فإن رعاية الدولة للرؤية المادية للتاريخ وتحليل طبقات المجتمع المصرى، جعلته أكثر تأثيرا على التاريخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى منذ أواسط الستينيات. وسار فى هذا الاتجاه طلاب محمد أنيس مثل عبد العظيم رمضان وعلى بركات، وكذلك جيل الباحثين الذين تخرجوا فى جامعة عين شمس فى أوائل السبعينيات. ومع أنهم ليسوا ماركسيين فإنهم اعترفوا بشكل تلقائى بتأثير الماركسية على أعمالهم[١٦٨]. وقد تمتعت

المدرسة المادية فى غالب الأمر باعتماد رسمى عندما وصل تاثير محمد أنيس إلى قمته، فتم تجسيد ذلك من خلال إنشاء المعهد العالى للدراسات الاشتراكية، ولكنها ظلت تجد مؤيديها الأقوياء فى الصحافة أكثر من أقسام التاريخ بالجامعات. وفى نهاية المطاف كان الأكاديميون هم الذين عدلوا عقيدتها لكى تصبح رؤية المدرسة الاجتماعية أكثر اعتدالا(١٦٩).

لم يستطع أى مؤرخ موثوق به أن يغفل كليا أهمية الإسلام فى الحياة الوطنية المصرية، ففى كتابات مصطفى كامل التاريخية فى بدايات القرن العشرين، شدد على أهمية المكون الدينى فى الهوية المصرية، حتى وإن اقترن بالارتباط بالسلطة العثمانية الإمبريالية. وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تراجع تألق الخطاب الإسلامى ولكن لم يكن هناك شك فى أهميته الدينية والثقافية، حتى إن عميد المؤرخين الأكاديميين، شفيق غربال، الذى تلقى تعليمه فى الغرب، أظهر دليلا على ازدياد تأثيره فى عمله المكتوب باللغة العربية المسمى "محمد على الكبير"، فى أربعينيات القرن العشرين(١٧٠). ومع ذلك فإن التهديد السياسى المستتر خلف الكتابة الإسلامية للتاريخ، كان معناه أن هناك حدودا معينة، خاصة فى عهد عبد الناصر، حيث جلب قمع الإخوان قيودا أثرت على الخطاب الإسلامى.

وتوضح حالة أحمد شلبى بعضا من الضغوط السياسية الواقعة على الأعمال؛ فلقد ولد فى الزقازيق ودخل الكتاب وتعلم فى معهد أزهرى محلى قبل أن يلتحق بدار العلوم، حيث حصل على درجة الليسانس فى عام ١٩٤٣. وبعد الحرب العالمية الثانية توجه إلى إنجلترا للدراسة، وحصل على درجة الدكتوراه فى جامعة كمبريدج عام ١٩٥٠. وبعد عودته لمصر عمل فى كلية دار العلوم (التى كانت) "... ملتزمة بالإسلام بحماسة، تعمل على التقليل من شأن الهويات الوطنية، وتشدد على وحدة الأمة الإسلامية"(١٧١). وبما أنه كان ضحية حملة تطهير سبتمبر عام ١٩٥٤، فقد تقلصت مهمته التعليمية، لكى تقتصر على التدريس فى مدرسة

خاصة بالزمالك، ولكن خلال السنوات التالية، سمح له بمغادرة البلاد ليدرس فى الجامعة الإسلامية بإندونيسيا، حيث أقام فيها حتى عام ١٩٦٣. وعاد إلى كلية دار العلوم بعد أن قضى فترة فى إقامة قسم للتاريخ والحضارة الإسلامية بالجامعة الإسلامية فى أم درمان بالسودان عام ١٩٦٦[١٧٢].

ومع الصعوبات التى واجهها شلبى وغيره، لم يكن من السهل استبعاد النزعة الإسلامية بشكل كامل من الجامعة، فلقد وجدت أول موطئ قدم لها بمكانها الطبيعى وهو جامعة الأزهر، من خلال تعيين عبد العزيز الشناوى أستاذا للتاريخ المعاصر فى عام ١٩٦٤[١٧٣]. ولأن الشناوى كان تلميذا لكل من شفيق غربال بالقاهرة، ومحمد ثروت بالإسكندرية، فإن عمله الأكاديمى المبكر اعتمد على تقاليد الدراسة الغربية. ومع ذلك فإنه منذ أن انتقل إلى الأزهر تأثر بفكره وأصبح له اهتمام قوى بالتاريخ المصرى فى الجامعة. وفى عام ١٩٦٩ قدم ورقتى بحث لمؤتمر "ذكرى مرور ألف سنة على مدينة القاهرة"، وناقشت هاتان الورقتان دور الأزهر فى حقبة العثمانيين وأثناء الحملة الفرنسية[١٧٤]. وأردف ذلك بكتابين هما: "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها" (١٩٧١) و"الأزهر جامع وجامعة" وقد حمل هذان العملان نفس الروح، ودعما نفس المنظور الذى استمر حتى وفاته. وحصل أيضا مصطفى رمضان على رسالة الدكتوراه من الأزهر، وكانت عن دور الأزهر والأزهريين خلال المقاومة الشعبية ضد الفرنسيين وأثناء ظهور محمد على[١٧٥].

لقد كتبت دراسات الشناوى ومصطفى رمضان فى الجامعة العريقة، وتناولت بداية الحقبة الحديثة. ومع ذلك وضعا تحليلات أكدت التفسير الإيجابى والبنّاء للدور الإسلامى ومؤسساته فى إطار النصوص القومية. ومع أعمال زكريا سليمان بيومى، انتقلت كتابة التاريخ من منظور إسلامى إلى الفترة المعاصرة، وكذلك نفذت إلى أسوار الجامعة الحديثة. وكان بيومى وهو خريج جامعة عين شمس، ثم أصبح أستاذا بجامعة المنصورة حتى نهايات السبعينيات، يكتب على نطاق واسع

عن دور وتأثير الاتجاه الإسلامى. وفى تحدٍ للصورة الأكاديمية السائدة عن الإخوان، بوصفها صورة رجعية، قدم إعادة تقييم جذرى لدورهم فى الحياة السياسية المصرية[١٧٦]. فلكى يجذب الانتباه إلى كتاباتهم ألقى الضوء على الإخوان بشكل متعاطف مدافعا عنهم ضد اتهامهم بأنهم صنائع القصر، وأن الجماعة جاءت نتيجة لحالة الفتور التى انتابت الكفاح ضد البريطانيين. وربما لم تجذب تحليلات بيومى كثيرا من التأييد الإيجابى من الأكاديميين، لكنها أثارت قدرا كبيرا من ردود الفعل[١٧٧].

فى أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، استمر الخطاب الإسلامى فى التغلغل داخل المؤسسات المصرية العامة، كالإدارات الحكومية والجمعيات المهنية والأحزاب السياسية، وإنْ استثنيت الجامعات من هذا الاتجاه، ولكن لكى يتجنب الاتجاه الإسلامى ردود فعل قوية، لم يكن هناك سوى تأثير ضئيل فى أقسام التاريخ. وعلى الرغم من الاعتراف الممنوح لأعمال طارق البشرى، فإن المؤسسة الأكاديمية كانت تنظر إلى كتابة تاريخ الفترة المعاصرة من وجهة نظر إسلامية بشىء من عدم الارتياح، واتهمت ذلك بأنه افتعال ايديولوجى[١٧٨]، يدعى أصحابه امتلاك إطار شامل للتفسير، وحسبما ذهب بعض المؤرخين، فإن هذا الفشل قد يكون بسبب أن هذا الاتجاه لم يقدم إلا القليل من الأعمال المميزة فى كتابة التاريخ[١٧٩]. وعلاوة على ذلك، فإن الحركة الإسلامية أحدثت تهديدا سياسيا للدولة المصرية، ولذلك فإن الكتابة الإسلامية للتاريخ مثلت تحديا للكتابة العلمانية والقومية التى تمثلها الجامعات وكذلك الدولة. ولذلك فإنه ليس غريبا أن تنبثق معظم الكتابات التاريخية التى تتبنى خطابا إسلاميا من أماكن غير الجامعة والمؤسسات الحكومية، مثلما حدث مع التحليلات الرائدة للمدرستين المادية والليبرالية، حيث تمتعت بنفوذ قوى داخل المجتمع الإسلامى الكبير.

لم يكن لنشأة التيار النسائى للدراسات التاريخية، سوى تأثير محدود على الجامعات بمصر. ولم تتبن الجامعة المبادرة التى قامت بها كل من درية شفيق

وإبراهيم عبده فى الأربعينيات والخمسينيات، إلا مع ثمانينيات القرن العشرين، عندما ألفت لطيفة محمد سالم وآمال كامل بيومى السبكى ـ وهما اثنتان من شباب الأساتذة آنذاك فى إحدى الجامعات الإقليمية ـ كتابين عن وضع المرأة فى المجتمع المصرى(١٨٠). وفى الوقت الذى حدث فيه اعتراف بأهمية الدور الرمزى الذى تلعبه الحركة النسائية ومساهمتها فى الحركة الوطنية؛ لم تحتضن الجامعة أجندة نشطة للبحث عن الدور التاريخى للمرأة، وهو برنامج قد لا يكون أساسيا بالنسبة للتاريخ البديل. وكذلك لم يبرز فى أى من المؤتمرين المخصصين لكتابة التاريخ المصرى الحديث فى عامى ١٩٨٧ و١٩٩٥، أى بحث يتناول المرأة فى برنامج أى منهما. وستظل أقسام التاريخ المصرى فى المستقبل المنظور معقل الثقافة الذكورية والمعبر عن شئونها.

على الرغم من مصادر التأثير المتباينة سياسيا، ظلت الكتابة غير الأكاديمية للتاريخ تلعب دورا حيويا وشديد الحساسية فى كتابة التاريخ المصرى المعاصر، فبما أنها منبثقة عن عناصر مختلفة من المجتمع المدنى، ومبنية على تنوع وجهات النظر والأيديولوجيات المختلفة، فإن الكم الهائل للتفسيرات التى قدمتها، كانت بمثابة مصدر للأفكار الحديثة ووجهات النظر والمقاربات الجديدة، وعلى عكس ما كان مألوفا من الصرامة الأكاديمية، فإنها عملت على تنشيط النقاش من خلال طرح افتراضات قياسية عن هوية وتطور مصر، وبما أنها تعد قوة راديكالية للإبداع، فقد كانت فى مواجهة سلطة الدولة، وتعرضت مطالبها وشرعيتها للتشكيك، علاوة على ذلك فإنها تعرضت للقمع. وبناء على ذلك فإنها أنتجت ثقافة بعيدة إلى حد ما عن سلطة الدولة، وكانت بمثابة منتدى يعبر عن تباين وتعقيد شخصية المجتمع المصرى، الذى غالبا ما كان يتوارى فى شكل خطاب قومى متباين.

* * *

الهوامش

١- مصطفى طيبة، "حول أوراق هنرى كوربيل: "مطلوب تقييم موضوعى للتاريخ الحديث" الهلال ٩٦ (نوفمبر، ١٩٨٨) ٤٨.

٢- أقر الجميعى، فى عمله اتجاهات الكتابة التاريخية، دون تحفظ، بالدور الذى لعبه المؤرخون الهواة. ورغم أنه امتدح إسهامهم فى الدراسات التاريخية فى مصر فقد حذر فى الوقت نفسه من أن " (هذا) لا يعنى أن أى شخص يحاول كتابة التاريخ يصبح مؤرخا" (صفحة ٦٩). وفى موضع آخر يعرف المؤرخ بأنه ذلك الشخص الذى يكتب التاريخ ويمكنه أن "..... يضيف شيئا إلى نظرية جديدة أو يطرح اختبارا ما لعلم التاريخ والمدرسة التاريخية" (صفحة ٢٣٢).

٣- يطلق عليها فى مصر "المدرسة الوطنية". ولكننى فضلت استخدام مصطلح "المدرسة الليبرالية" لتجنب الخلط مع خطابات وطنية أخرى.

٤- دونالد م. ريد، "المحامون والسياسة فى العالم العربى"، مينابوليس: المكتبة الإسلامية، ١٩٨١، ٣ ـ ١٠١.

٥- ريد، "المحامون والسياسة"، ٤٢، من بين أعمال خانكى "الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية"، القاهرة، ١٩٣٨.

٦- نشر بالإسكندرية فى مطبعة المحروسة، ٦ مجلدات، ١٩٨٤.

٧- "المسألة الشرقية"، مجلدان، القاهرة: صادر عن مطبعة اللواء، ١٩٠٩ (نشر للمرة الأولى ١٨٩٨).

٨- محمد فريد، "كتاب البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة الخديوية"، بولاق: المطبعة الأميرية، ١٨٩١، وهو كتاب فى تاريخ حكم محمد على؛ "تاريخ الدولة العالية العثمانية"، القاهرة: مطبعة التقدم بمصر، ١٩١٢ (نشر للمرة الأولى ١٨٩٤) ويتناول الإمبراطورية

العثمانية منذ عهد عثمان حتى معاهدة برلين ١٨٧٨ وفى الطبعة الثالثة منه، يستمر السرد حتى ١٩٠٩ كرابس، تاريخ العالم، ٦ ـ ١٧٤.

٩- كرابس، تاريخ العالم، ١٦٣ ملاحظة ٢١.

١٠- كرابس، تاريخ العالم، ١٧٣، يصف "كتاب البهجة التوفيقية" بأنه كان "دفاعا عن حكمه (أى حكم محمد على").

١١- كرابس، تاريخ العالم، ١٥١ عبد الرحمن الرافعى، "مصطفى كامل، بعث الحركة الوطنية"، القاهرة: ١٩٣٩ ـ ٩٢.

١٢- الرافعى، "مذكراتى"، ١٧. وقد أغلق الإنجليز النادى فيما بعد عام ١٩١٤.

١٣- كما ورد فى المرجع السابق، ٢٤.

١٤- كرابس، تاريخ العالم، ٩٠ ـ ١٨٩.

١٥- راجع تعليق كرابس على شارو بيم، تاريخ العالم، ١٩٦ ملاحظة ٥.

١٦- فيما يتعلق بالتالى، انظر كرابس، تاريخ العالم، ٥ ـ ١٩١.

١٧- جورجى زيدان، "تاريخ التمدن الإسلامى"، المجلد الأول، القاهرة، ١٩٦٨ ١ مقتبس فى ريد، سى يو، ٦ ـ ٣٥.

١٨- جورجى زيدان، "تاريخ مصر الحديثة من الفتح الإسلامى إلى الآن"، مجلدان، ١٩١١ وصدرت من الكتاب طبعة أخرى فى عام ١٩٢٥، بعنوان "كتاب تاريخ مصر الحديث"، مجلدان، القاهرة: صادر عن دار الهلال، ١٩٢٥.

١٩- ريد، سى يو، ٦ ـ ٣٥.

٢٠- شويرى، "التاريخ العربى والدولة القومية"، ٦٦.

٢١- أحمد عبد الرحيم مصطفى، "عبد الرحمن الرافعى، ١٨٨٩-١٩٦٦" "الهلال" ٧٥ العدد ١ (يناير ١٩٦٧) ٤١.

٢٢- محمد فهمى، "الحقيقة حول المسألة المصرية"، سانت إيمير، ١٩١٢ مقتبس فى شويرى، "التاريخ العربى والدولة القومية"، ص ١٠٨ ملاحظة ٤. من بين كتابات لطفى السيد التاريخية كتاب "صفحات مطوية، من تاريخ الاستقلالية فى مصر من مارس ١٩٠٨، إلى مارس ١٩٠٩" القاهرة: صادر عن مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦.

٢٣- للاطلاع على مصادر عن حياة الرافعى، انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى، "عبد الرحمن الرافعى وتاريخ الحركة القومية"، "المجلة" ٦٠ (١٩٦٢) ٢٢-٧ أحمد عبد الرحيم مصطفى،

"عبد الرحمن الرافعى، ١٨٨٩-١٩٦٦" "الهلال" ٧٥ العدد ١ (يناير ١٩٦٧) ٤٠-٧ طارق البشرى، "عبد الرحمن الرافعى، مؤرخا وسياسيا"، "الطليعة" (ديسمبر ١٩٧١) ٨٩-١٠٨ بالإضافة إلى مذكرات الرافعى." مذكراتى" ١٨٨٩-١٩٥١" ١٩٨٩.

٢٤- أحمد عبد الرحيم مصطفى، "عبد الرحمن الرافعى"، "المجلة"، ٢٣.

٢٥- ريد، "نشأة المهن والتنظيمات المهنية فى مصر الحديثة"، "دراسات مقارنة فى المجتمع والتاريخ" ١٦(١٩٧٤) ٤١-٥.

٢٦- ريد، "المحامون والسياسة"، ٥١.

٢٧- قرأ ناصر أول ثلاثة كتب للرافعى عن الحركة الوطنية وهو فى الأكاديمية العسكرية بين عامى ١٩٣٧ و١٩٣٨ وقام بتدريس التاريخ فى تلك الأكاديمية بعد ذلك بنفسه، عبد الملك، "مصر"، ٩ ـ ٢٠٨.

٢٨- كرابس، "السياسة، والتاريخ، والثقافة فى مصر الناصرية"، ٤١٥.

٢٩- ريد، "المحامون والسياسة"، ١٦٦-٧.

٣٠- شعر الرافعى فيما بعد أنه مضطر للدفاع عن نفسه لقبوله ذلك المنصب، انظر فرحات ج. زيادة، "المحامون، حكم القانون والليبرالية فى مصر الحديثة"، جامعة ستانفورد، ١٩٦٨ ـ ١٥ (ملاحظات).

٣١- ريد، "المحامون والسياسة"، ١٦٧ ماير، "الماضى المتغير"، ٣٧ ٨ ملاحظة ٧.

٣٢- مصطفى، "عبد الرحمن الرافعى"، "المجلة"، ٢٦.

٣٣- كما ورد فى المرجع السابق، ٢٢ وقد تم ترشيحه أيضا لجائزة نوبل فى ١٩٦٤.

٣٤- "حقوق الشعب"، ١٩١٢ "نقابات التعاون الزراعية"، ١٩١٤ مقتبس فى الرافعى، "مذكراتى"، ٣٢-٨.

٣٥- "مقدمات ثورة ٢٣ يوليو" ١٩٥٢" القاهرة، ١٩٥٧ "وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢- تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢-" ١٩٥٩ " القاهرة، ١٩٥٩.

٣٦- "مصر المجاهدة فى العصر الحديث"، مقتبس بواسطة ماير، "الماضى المتغير"، ٣٢.

٣٧- الرافعى، "مذكراتى"، ٨٤.

٣٨- كان الرافعى بالتأكيد على دراية باللغة الفرنسية، فقد قام بالترجمة أثناء عمله بجريدة "اللواء"، "مذكراتى"، ٣٢.

٣٩- عبد العظيم رمضان، "مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر"، فى عبد الله، "تاريخ مصر"، ٦١.

٤٠- مصطفى، "عبد الرحمن الرافعى"، "المجلة"، ٢٦ الرافعى، "مذكراتى"، ١٠٢-٤.

٤١- على سبيل المثال، جلال السيد، "تاريخنا القومى فى ضوء الاشتراكية"،٨٩، ويونان لبيب رزق، "بين الموضوعية والتحزب فى كتابة تاريخ الأحزاب السياسية فى مصر"، ٧ ـ ٢٦٥ فى عبد الله (عمل محرر) "تاريخ مصر"؛ انظر أيضا النقد الذى وجهه رفعت وغريال لتفسيره للثورة العرابية، ماير، "الماضى المتغير"، ١ ـ ٣٠.

٤٢- الرافعى، "مذكراتى"، ٩٧.

٤٣- البشرى، "عبد الرحمن الرافعى"، ٩٨-١٠١.

٤٤- "حديث مع الدكتور محمد صبرى"، "الكاتب" ٩ (١٩٦١) ٨٤.

٤٥- "حديث المدينة، مع شفيق غريال"، "الجمهورية" ٨ مايو ١٩٦١.

٤٦- سميث، على سبيل المثال، يفضل رواية الرافعى على التفسير الأحدث الذى يطرحه عبدالعظيم رمضان، انظر تشارلز سميث، "الإسلام والبحث عن النظام الاجتماعى فى مصر الحديثة"، ألبانى: منشورات جامعة ولاية نيويورك، ١٩٨٣ ٢٠ ملاحظة ٢.

٤٧- إسماعيل والسعيد، "الحركة الشيوعية فى مصر"، ١٢-٣.

٤٨- سلامة موسى، "الاشتراكية"، ١٩١٣ مقتبس من المرجع السابق، ٢، ٤.

٤٩- المنصورى، "تاريخ المذاهب الاشتراكية"، مقتبس فى إسماعيل والسعيد، "الحركة الشيوعية فى مصر"، ٥-١١ كاتب آخر مهم من تلك الفترة، وهو نيقولا حداد، تميزت كتاباته بمستوى نظرى أعلى.

٥٠- فرنون إيجر، "الفابية فى مصر، سلامة موسى ونشأة الطبقات المهنية فى مصر"، ١٩٠٩-٣٩ لانهام، ماريلاند: منشورات الجامعة الأمريكية، ١٩٨٦ ـ ٧٥.

٥١- من بين المفكرين اليساريين الكثيرين الذين درسوا بالخارج شهدى عطية الشافعى، وعبدالرزاق حسن، واللذان حصلا على دراسات عليا فى بريطانيا، ويوسف درويش، وفؤاد مرسى، وإسماعيل صبرى عبد الله، والذين درسوا فى فرنسا. لمزيد من المعرفة عن الصلات بين الشيوعيين المصريين وأفراد فى الجيش البريطانى، انظر ريتشارد كيش، "أيام الجنود الطيبين، الشيوعيون فى القوات المسلحة فى الحرب العالمية الثانية"، لندن & نيويورك: صادر عن جورنيمان، ١٩٨٥.

٥٢- لقد استخدمت الاسم "إسكرا" هنا لأنه الاسم الأكثر ظهورا فى الأدبيات. ومع ذلك، فالجماعة كانت تعرف أيضا باسمها العربى "الشرارة"، حوار مع هيليل شوارتز.

٥٣- سلمى بوتمان، "نشأة الشيوعية المصرية، ١٩٣٠-٧٠" منشورات جامعة سيراكوز، ١٩٨٨ ٤٧-٥٤.

٥٤- عبد الملك، "مصر"، ٢٢.

٥٥- أحمد صادق سعد، "مشكلة الفلاح"، القاهرة: صادر عن لجنة نشر الثقافة الحديثة، ١٩٤٥ مقتبس فى بركات، كيو إف، ٨٠.

٥٦- إلينور برنز، "الاستعمار البريطانى فى مصر"، لندن: دار نشر قسم أبحث العمل، ١٩٢٨. وكان ذلك واحدا من سلسلة أعمال اتسمت بالمراجعة النقدية للمشروع الإمبريالى البريطانى. للقراءة عن قسم أبحاث العمل، انظر و. ويندال، "الحركة الثورية فى بريطانيا"، ١٩٠٢-٢١ لندن: صادر عن ويدنفلد ونيكلسون، ١٩٦٩، ٨٢ ـ ٢٧٨.

٥٧- عبد الملك، "مصر"، ٢٢.

٥٨- أعيد نشر مجموعة من المقالات كتبها صادق سعد فى تلك الفترة بعنوان "صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥- ٦ " القاهرة: صادر عن مكتبة مدبولى، ١٩٧٦.

٥٩-"إسكرا" اندمجت مع الحركة المصرية للتحرر الوطنى (هميتو) ليصبحان معا (حدتو) فى عام ١٩٤٧. للاطلاع على تصنيف مفيد للدوريات اليسارية الصادرة فى تلك الفترة انظر بوتمان، "نشأة الشيوعية المصرية"، ٦٣ ـ ١٦٧.

٦٠- عبد الملك، "مصر"، ١٢٠.

٦١- كما ورد فى المرجع السابق، ١٢١ كل من دويك، فى جماعة الفجر الجديد، وسليمان، فى "الفن والحرية"، وهى جماعة تروتسكية ظهرت فى أواخر الثلاثينيات، وكانا من الشيوعيين النشطاء، بوتمان، "نشأة الشيوعية المصرية"، ١٤.

٦٢- عبد الملك، "مصر"، ٢٩٥ ملاحظة ٢.

٦٣- لمعرفة تفاصيل أكثر عن شهدى عطية الشافعى، انظر عبد الملك، "مصر"، ١٢٤ وجويل بينين، "الحركة الشيوعية والخطاب السياسى الوطنى فى مصر الناصرية"، صادر عن مجلة الشرق الأوسط ٤١ العدد ٤ (خريف ١٩٨٧) ٥٧٢-٤.

٦٤- شهدى عطية الشافعى وعبد المعبود الجبيلى، "أهدافنا الوطنية"، القاهرة، ١٩٤٥ مقتبس فى إسماعيل والسعيد، "الحركة الشيوعية فى مصر"، ٤٧-٥١.

٦٥- "تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢- ١٩٥٦ " القاهرة،١٩٥٧. وأعيد نشره عام ١٩٨٣ مايو، "الكتابات التاريخية المصرية المعاصرة عن الفترة من ١٩٣٦-٤٢" ٢١.

٦٦- بينين ولوكمان، "عمال على ضفاف النيل"، ٢٠.

٦٧- إبراهيم عامر، "تأميم القنال"، ١٩٥٦.

٦٨- إبراهيم عامر، "ثورة مصر القومية"، دار النديم، القاهرة، ١٩٥٧ "والأرض والفلاح، المسألة الزراعية فى مصر"، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٨ للاقتباس، عبد الملك، "مصر"، ٥٠.

٦٩- كان جرجس فى البداية عضوا فى الحركة المصرية للتحرر الوطنى (حميتو) ثم أصبح قائد الجماعة المنشقة التى كونت ما يسمى بالعصبة الماركسية، وفيما بعد أصبحت تسمى "نواة الحزب الشيوعى المصرى"؛ انظر إسماعيل والسعيد، "الحركة الشيوعية فى مصر"، ٥٤ لمعرفة خلفية عن هذه التنظيمات.

٧٠- "دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى"، دار المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.

٧١- كان عبد الملك، مع الشافعى، واحدا من قادة الكتلة الثورية التى انشقت عن (حدتو) بنهاية ١٩٤٧. وقد هرب عبد الملك إلى فرنسا فى ١٩٥٩ عبد الملك، "مصر"، ٤٥٩ بينين "الحركة الشيوعية والخطاب السياسى الوطنى فى مصر الناصرية"، ٥٧٢.

٧٢- عبد الملك، "مصر"، ٢٩٨.

٧٣- حوار مع رءوف عباس؛ رجوان، "الأيديولوجية الناصرية"، ٨.

٧٤- رجوان، "الأيديولوجية الناصرية"، ٨، ٩.

٧٥- بيتى، "مصر أثناء سنوات حكم ناصر"، ١٨٥.

٧٦- على سبيل المثال، كتب محمد رفعت لمجلة "الكاتب"، وعبد العظيم رمضان لمجلة "الطليعة".

٧٧- وقد عملت مجلات أخرى مثل "الفكر المعاصر، وصوت العرب" منابر للفكر التقدمى.

٧٨- عواد، "الجامعة المصرية فى العام الثالث من الثورة"، ٣ مقتبس فى ريد، سى يو، ١٧١.

٧٩- "مصر: صورة رئيس، ١٩٧١-١٩٨١، الثورة المضادة فى مصر، طريق السادات إلى القدس"، نشر للمرة الأولى باللغة العربية ١٩٧٨، ثم بالفرنسية ١٩٧٩، وأخيرا نشرته دار نشر زد باللغة الإنجليزية عام ١٩٨١.

٨٠- حوار مع رءوف عباس.

٨١- صلاح عيسى مؤلف لعدد من الكتب التاريخية مثل "البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة"، ١٩٠٠-١٩٤٠ القاهرة: صادر عن دار نشر الثقافة الوطنية، ١٩٨٠.

٨٢- شادن شهاب، "فى البدء كان حلما"، الأهرام الأسبوعى ٢٤-٣٠ أغسطس ١٩٩٥.

٨٣- حوار مع رفعت السعيد: الكثير من هذه المقالات أعيد نشرها فى "صفحات من تاريخ مصر، رؤية للعلاقة بين التاريخ والسياسة"، القاهرة: صادر عن دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤.

٨٤- رفعت السعيد، "مصطفى النحاس السياسى والزعيم والمناضل"، بيروت: صادر عن دار القضايا، ١٩٧٦ "سعد زغلول بين اليمين واليسار"، بيروت: صادر عن دار القضايا، ١٩٧٦ "حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، متى... كيف... ولماذا"؟، القاهرة: صادر عن دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤.

٨٥- من بين هذه الأعمال الكتاب الواقع فى خمس مجلدات "تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، ١٩٠٠-١٩٤٠" القاهرة: شركة الأمل، ١٩٨٧-٩.

٨٦- فى الحقيقة، يحتل السعيد مكانة ملتبسة بين الأكاديميين والسياسيين، وذلك لأنه رغم كونه بالأساس ناشطا فى العمل السياسى، فإن له بعض الصلات بجامعة عين شمس والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٨٧- بينين، فى "الحركة الشيوعية والخطاب السياسى الوطنى فى مصر الناصرية"، ٥٦٨ ملاحظة ١، يصف عمل السعيد بأنه "شديد الموالاة للتيار الذى ينتمى إليه"، (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى).

٨٨- أبو سيف يوسف، "وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى، ١٩٤١-١٩٥٧" القاهرة: الأمل، ٢٠٠٠.

٨٩- طه سعد عثمان، "الطبقة العاملة والعمل السياسى، المجلد الثالث"، مؤسسة العروبة، ١٩٨٨ محمود العسكرى، "صفحات من تاريخ الطبقة العاملة"، حلوان: صادر عن دار الخدمات النقابية، ١٩٩٥.

٩٠- جويل بينين "هل ستنهض الطبقة العاملة المصرية الحقيقية؟"، فى زكارى لوكمان، (عمل محرر) "العمال والطبقات العاملة فى الشرق الأوسط، صور من النضال، وحكايات، وتواريخ"، منشورات جامعة ولاية نيويورك، ١٩٩٤ ٢٦٥.

٩١- مركز الاتحاد المهنى وخدمات العمال، "العمل مع الواقع"، ٢-٣ (غير مؤرخ).

٩٢- جين فاليت، "أوضاع عمال الصناعة الكبيرة فى القاهرة"، ترجمة يوسف درويش، دار الخدمات النقابية والعمالية، ١٩٩٦، وكان النص الأصلى قد صدر باللغة الفرنسية عام ١٩١١، بعنوان "مساهمة فى دراسة أحوال العمال فى الصناعة الكبرى بالقاهرة"، فالنس، ١٩١١.

٩٣- لقد نشرت ترجمة عربية لكتاب بينين ولوكمان، "عمال على ضفاف النيل"، وهو الكتاب الذى يحاول أن يؤسس لدور سياسى مستقل لحركة العمال، انظر جويل بينين، "النظام السياسى المصرى واليسار: بين الإسلامية والعلمانية"، ٦ ـ ٢٥.

٩٤- لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ "شهادات ورؤى، من تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر"، القاهرة، خمس مجلدات، ١٩٩٨-٢٠٠١.

٩٥- محمود أمين العالم (محرر)، "قضايا فكرية: أزمة النظام الرأسمالى فى مصر...لماذا...وإلى أين" ٣، ٤ (١٩٨٦) "الطبقة العاملة المصرية...التراث...الواقع...آفاق المستقبل" ٥ (١٩٨٧) "الإسلام السياسى- الأسس الفكرية والأهداف العملية" ٨ (١٩٨٩).

٩٦- "سبعون عاما على الحركة الشيوعية المصرية، رؤية تحليلية-نقدية" ١١-١٢ (١٩٩٢). وفى مجلة يسارية أخرى، وهى مجلة "اليسار"، والتى بدأت فى الصدور من فبراير ١٩٩٠، ظهر العديد من المقالات التاريخية بشكل منتظم.

٩٧- إن العلاقة بين الإسلام والتاريخ هى علاقة شديدة التعقيد وتشمل قضايا متعددة مثل الأصالة وطبيعة الحداثة، مما لا يمكن الإحاطة به هنا. حتى فى إطار الإسلام المعاصر فهناك مواقف مختلفة تجاه التاريخ. بالنسبة لحداد، والذى يمثل مدرسة فكرية ترى أن الإسلام قد اكتمل وحقق منجزه بشكل كامل فى الماضى، فقد ركز على الفترة الإسلامية المبكرة ولم يهتم كثيرا بالتطورات التاريخية اللاحقة. وهناك اتجاه فكرى آخر يسعى "لإضافة روح غربية معاصرة للإسلام" وتربط الإسلام بالحياة الخاصة للأفراد بعيدا عن الحياة العامة، والتى هى مجال العلمانية الغربية، ولذلك ليس عند أصحاب ذلك الاتجاه رؤية إسلامية خاصة بالتاريخ. ولكن هناك اتجاهًا آخر يسعى لإعادة تعريف "الإسلام للإنسان الحديث" ويدعو إلى إعادة طرح للإسلام فى العصر الحديث. وهذا الرأى الأخير هو الذى يسعى لإعادة تقديم تفسير إسلامى فى التاريخ المعاصر، وذلك الاتجاه بالتحديد هو الذى أتحدث عنه هنا. للاطلاع على مناقشة أكثر شمولا لما سبق، انظر حداد، "الإسلام المعاصر وتحدى التاريخ"، خاصة الصفحات ٨ - ١١، وتصنيف الفكر الإسلامى الذى يقدمه نزيه الأيوبى فى "الإسلام السياسى، الدين والسياسة فى العالم العربى"، لندن & نيويورك: صادر عن روتلدج، ١٩٩١ ـ ٢٣٧.

٩٨- وكان عبد ه قد تم تعيينه بين أساتذة قسم التاريخ بكلية دار العلوم لفترة قصيرة عام ١٨٧٨ كرابس، تاريخ العالم،١٠١.

٩٩- من بين عدد من المناقشات، انظر إسرائيل جرشونى، "تصور وإعادة تصور الماضى: التاريخ كما يستخدمه الكتاب الوطنيون المصريون، ١٩١٩-١٩٥٢" ١٢-١٩.

١٠٠- تشارلز د. سميث، "أزمة التوجه": تحول المفكرين المصريين نحو الموضوعات الإسلامية فى الثلاثينيات"، "المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط" ٤ (١٩٧٣) ٣٨٢-٤١٠.

١٠١- مقتبس من "فى منزل الوحى"، ١٩٣٧ فى جرشونى، "تصور وإعادة تصور الماضى: التاريخ كما يستخدمه الكتاب الوطنيون المصريون، ١٩١٩-١٩٥٢" ٢٨.

١٠٢ سفران، "مصر تبحث عن مجتمع سياسى"، ١٣٧.

١٠٣- "عبقرية محمد"، ١٩٤٢ "عبقرية عمر"، ١٩٤٢ "عمرو بن العاص"، ١٩٤٤ مقتبس فى جرشونى، "تصور وإعادة تصور الماضى"، ٢١.

١٠٤- هذه عبارة سميث، "المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط" ٤ (١٩٧٣) ٣٨٢-٤١٠.

١٠٥- جرشونى، "تصور وإعادة تصور الماضى"، ٢١.

١٠٦- كما ورد فى المرجع السابق، ٢٤.

١٠٧- لقد ارتبطا بشكل أقل قوة بحزب مصر الفتاة، والذى تأسس عام ١٩٣٣، على أساس أكثر تعقيدا يشمل عناصر وطنية وإسلامية.

١٠٨- ريتشارد ب. ميتشيل،" مجتمع الإخوان المسلمين"، لندن: منشورات جامعة أكسفورد، ١٩٦٩ ـ ١٨٩.

١٠٩ ميتشل، "الإخوان المسلمون"، ٧ ـ ١٨٥. آخر اثنين من تلك المنشورات كانا لدى صالح عشماوى، حررهما بنفسه ايضا، وكان عشماوى قياديا فى مجتمع الإخوان فى أوائل الخمسينيات.

١١٠- للاطلاع على مناقشة عامة للموضوع، انظر يونان لبيب رزق، "بين الموضوعية والتحزب فى كتابة تاريخ الأحزاب السياسية فى مصر"، ٧٠ ـ ٣٦٩.

١١١- "الإخوان المسلمين"، و"الوفد والإسلام"، وقد نشرا فى عام ١٩٤٧، مقتبس من المرجع السابق، ٣٧٠.

١١٢- عبد الملك، "مصر"، ٤٣٨ ملاحظة ٦ من بين أعمال الغزالى "الإسلام والاستبداد السياسى"، ١٩٥٠-١ "الإسلام والأوضاع الاقتصادية"، الطبعة الثالثة، ١٩٥٢ "تاملات فى الدين والحياة"، ١٩٥١ مقتبس من ميتشيل، "الإخوان المسلمين"، ١٨.

١١٣- للاطلاع على أعمال أنور الجندى، والتى تشمل" الإسلام وحركة التاريخ"، ١٩٦٨ "معالم التاريخ الإسلامى المعاصر من خلال ٣٠٠ وثيقة سياسية"، ١٩٨١ وأعمال أخرى كثيرة، انظر حداد، "الإسلام المعاصر وتحدى التاريخ"، ٢٢٥ ملاحظة ٦.

١١٤- على سبيل المثال أنور الجندى، "حسن البنا- حياة رجل وتاريخ مدرسة"، ١٩٤٦ أحمد انس الحجاجى، "الإمام"، ١٩٥٠-٢ مجلدين؛ عبد الباسط البنا، "متى...إلى...شهيد الإسلام"، ١٩٥١ مقتبس فى ميتشيل، "الإخوان المسلمين"، ١٧-٨.

١١٥- جولدشميدت، "قاموس لمصر الحديثة"، "عمر التلمسانى".

١١٦- فى ١٩٥٣ طرد الغزالى من الإخوان بعد خلافه مع القائد الجديد آنذاك الهضيبى. قام الغزالى بعد ذلك بالتدريس بالأزهر والعديد من الجامعات والكليات الأخرى بالمملكة العربية السعودية، وقطر، والجزائر. انظر أرثر جولدشميدت،" قاموس لمصر الحديثة"، "محمد الغزالى".

١١٧- ميتشيل، "الإخوان المسلمين"، ١٨٨ ملاحظة ٩.

١١٨- "الإخوان المسلمين"، ٢٦ سبتمبر، ١٩٤٦ مقتبس فى ميتشيل، "الإخوان المسلمين"، ٢٢٠.

١١٩- ميتشيل، "الإخوان المسلمين"، ٢٢٠.

١٢٠- لمزيد من المعرفة عن هذه الأحداث، انظر ميتشيل، "الإخوان المسلمين"، ٦٢ ـ ١٠٥.

١٢١- عبد الملك،" مصر"، ٢٦٢.

١٢٢- كانت اللجنة تضم الشيخ صادق عرجون، دكتور محمد يوسف موسى، دكتور عبد الحميد يونس، دكتور محمد نجار، بالإضافة إلى قطب؛ وكانت مهمة اللجنة تتناول الموضوعات التالية: "مقدمة للتاريخ الإسلامى"، "الإسلام فى عصر الرسول"، "التوسع الإسلامى"، "تتوقف التوسع الإسلامى"، و"العالم الإسلامى اليوم"، حداد، "الإسلام المعاصر وتحدى التاريخ"، ٢٢٧ ملاحظة ٢١.

١٢٣- للمزيد من المعرفة عن هذه السياسة العامة للسادات، انظر واتربرى، "مصر فى عصرى ناصر والسادات"، ٦٤ ـ ٣٥٩.

١٢٤- بيومى، "الاتجاهات الدينية بين عهدى عبد النصر والسادات وآثار حركاتهما المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢" ٤١٣.

١٢٥- كانت هناك منشورات أخرى مثل مجلتى "الاعتصام"، و"المختار الإسلامى" الشهريتين.

١٢٦- بيكر، "السادات وما جاء بعده"، ٢٤٤ ملاحظة ١.

١٢٧- انظر بيكر، "السادات وما جاء بعده"، ٢٦٢ مقتبسا عبد الحليم عويس وأبو زيد، "التاريخ الإسلامى فى المدارس: حرب على الإسلام"، "الدعوة " نوفمبر ١٩٧٨، تناول عصام الدين العريان موضوع التفسير الإسلامى لمعنى التاريخ، جيل كيبيل، "النبى والفرعون، التطرف الإسلامى فى مصر"، باريس: صادر عن دار الساقى، ١٩٨٥ ١٥٢

١٢٨ ـ عمر التلمسانى،" قال الناس...ولم أقل فى حكم عبد الناصر"، القاهرة: صادر عن دار الأنصار، ١٩٨٠" ـ ٤ ـ ٢٨.

١٢٩ ـ كيبيل، "النبى والفرعون"، ١٢٤ يقول بيكر، "عمليا فإن كل قضية من القضايا التى تطرحها المجلة حملت معها تقريرا عن دورهم فى نضال مصر الوطنى"، "السادات وما جاء بعده"، ٢٤٧ ملاحظة ٣٣.

١٣٠- محمد عبد القدوس، عشر سنوات بعد وفاة طاغية مصر"، "الدعوة" سبتمبر ١٩٨٠ للاطلاع على تقييم لعبد القدوس، بيكر، "السادات وما جاء بعده"، ٢٥٧.

١٣١- "روز اليوسف" ٧يوليو ١٩٨٠ مقتبس من بيكر، "السادات وما جاء بعده"، ٢٤٥ ملاحظة ١١.

١٣٢- عمر التلمسانى، "ذكريات...لا مذكرات"، القاهرة: دار الإسلامية، ١٩٨٥ للاطلاع على الآخرين، انظر بيكر، "السادات وما جاء بعده"، ٢٤٧ ملاحظة ٢٨، ص٣٤ ملاحظة ٨٩.

١٣٣- "مذابح الإخوان فى سجون ناصر"، القاهرة: صادر عن دار الاعتصام، ١٩٧٧. نشر رزق أيضا تقرير عن موت ٢١ من الإخوان فى زنزانة جنوب القاهرة فى ١٩٥٧، انظر كيبيل، "النبى والفرعون"، ٢٨.

١٣٤- برغم صدور عدد من أحكام القضاء ضد إجراء الحكومة، ظلت جريدة "الشعب" مغلقة إلى منتصف ٢٠٠١.

١٣٥- "مصر الفتاة: ستون عاما من الجهاد" الشعب " ديسمبر ١٩٩٣.

١٣٦- حوار مع طارق البشرى.

١٣٧- كما ورد فى المرجع السابق.

١٣٨- الكثير من هذه المقالات أعيد نشرها فى طبعة مجمعة، طارق البشرى، "دراسات فى الديمقراطية المصرية"، دار الشروق، ١٩٨٧.

١٣٩- رول ماير، "وجهات نظر سياسية متغيرة فى التناول التاريخى المعاصر للفترة ١٩١٩-١٩٥٢". ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر "الالتزام والموضوعية فى الكتابات التاريخية المعاصرة حول مصر ١٩١٩ - ١٩٥٢" المعهد الهولندى للآثار والدراسات العربية فى القاهرة، ١٩٨٧ ـ ٧.

١٤٠- حوار مع طارق البشرى.

١٤١- للمزيد من المناقشة، انظر الفصل الخامس.

١٤٢- مقال للبشرى ظهر فى العدد التذكارى من جريدة "الشعب" بمناسبة مرور ٦٠ عاما على نشأة حزب مصر الفتاة، "أحمد حسين من وجهة نظر التاريخ"، ٢٦ - ٧.

١٤٣- "التعبير عن السخط"، الأهرام الأسبوعى، ٦ - ١٢ فبراير ١٩٩٧.

١٤٤- للمزيد من الإطلاع على أعمال محمد عمارة، انظر بولاتا، "اتجاهات وقضايا فى الفكر العربى المعاصر"، ٩ ـ ٧٤، ليونارد بيندر، "الليبرالية الإسلامية: نقد لأيديولوجيات التنمية"، شيكاجو ولندن: منشورات جامعة شيكاجو، ١٩٨٨ ـ ٠٥ ـ ١٤٦.

١٤٥- لمزيد من المناقشة حول مراجعة عبد الملك لأفكاره، انظر بولاتا، "اتجاهات وقضايا فى الفكر العربى المعاصر"، ٩ ـ ٩٧.

١٤٦- وديع كيرولوس، "النقاش يفرق بين الصيحات"، الأهرام الأسبوعى ٢-٨ مارس ١٩٩٥.

١٤٧- "معارض الحسناء فى تراجم مشاهير النساء"، الإسكندرية، ١٨٧٩، مقتبس فى بدران، "نسويات، الإسلام، والأمة"، ٢٥٦ ملاحظة ٥٣.

١٤٨- مرفت حاتم، "من خلال عيون بعضهم البعض: صور النساء المصرية، والشامية المصرية، والأوروبية لأنفسهن وليعضهن البعض (١٨٦٢-١٩٢٠)" المنتدى الدولى لدراسات المرأة ١٢ (١٩٨٩) ـ ١٩٠.

١٤٩- هذه الأعمال نشرتها أخيرًا دار الهلال عام ١٩٩٩.

١٥٠- مقتبس فى مارجو بدران، "فتح الأبواب"، ٢١٨.

١٥١- لمناقشة كاملة حول هذه الظاهرة، بيث بارون، "يقظة النساء فى مصر"، منشورات جامعة ييل، ١٩٩٤.

١٥٢- كتبت نبوية موسى فى جريدتى "الأهرام" و"المقطم"، كما كتبت باحثة البادية فى جريدة "الجريدة (بدران، نسويات، الإسلام، والأمة"، ٣٩، ٥٤ كما أسهمت فاطمة نعمت رشيد فى جريدة "الأسبوع المصرى" الصادرة باللغة الفرنسية.

١٥٣- لم تكن النساء وحدهن اللاتى يكتبن تلك الكتابات. فى الحقيقة فإن الكثير من المقالات التاريخية التى ظهرت فى تلك الجريدة كانت بأقلام رجال، أمثال أحمد شفيق، وأحمد زكى، ومحمد صبرى، بدران، "نسويات، الإسلام، والأمة"، ١٠٤.

١٥٤- فى السنة التالية صدرت الطبعة العربية منها بعنوان "الأمل".

١٥٥- درية راجى (شفيق)، "المرأة واليمين الدينى فى مصر المعاصرة"، باريس: صادر عن باول جوثنر، ١٩٤٠.

١٥٦- "تطور النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على إلى عهد الفاروق"، القاهرة: صادر عن مكتبة التوكل، ١٩٤٥. كانت مشاركة عبده مطلوبة جزئيا بسبب عدم قدرة شفيق على الكتابة بلغة عربية أدبية، سينثيا نيلسون، "درية شفيق، نسوية مصرية، امرأة مستقلة"، القاهرة: منشورات الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٦ ـ ١٢٩.

١٥٧- "المرأة المصرية من الفراعنة إلى اليوم"، القاهرة: صادر عن مكتبة مصر، ١٩٥٥.

١٥٨- عفاف لطفى السيد مارسو، "النساء الثوريات فى مصر"، ٧٦ ـ ٢٦١ فى لويس بيك ونيكى كيدى (محررين)، "النساء فى العالم الإسلامى"، كمبريدج، ماساشوستس: منشورات جامعة هارفارد، ١٩٧٨.

١٥٩- مارجو بدران وماريام كوك (محررين)، "فتح الأبواب، مئة عام من الكتابات النسوية العربية"، بلومينجتون وإنديانابوليس: منشورات جامعة إنديانا، ١٩٩٠ نيكى ر. كيدى وبيث بارون (محررين) "النساء فى تاريخ الشرق الأوسط"، نيوهافن ولندن: منشورات جامعة ييل، ١٩٩١ بيث بارون، "يقظة النساء فى مصر"، ١٩٩٤ مارجو بدران، "نسويات، الإسلام، والأمة"، القاهرة: منشورات الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٦ سينثيا نيلسون، "درية شفيق، نسوية مصرية، امرأة مستقلة"، القاهرة: منشورات الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٦ توماس فيليب هو واحد من القلائل الذين تخطوا حاجز النوع، انظر مقاله "النسوية والسياسات الوطنية فى مصر"، ٤٩ ـ ٢٧٧ فى بيك وكيدى (محررين)، "النساء فى العالم الإسلامى"، ١٩٧٨.

١٦٠- تتضمن مركز بحوث المرأة الجديدة، ورابطة تنمية وتمكين النساء، ومنتدى النساء فى التنمية، ومركز الدعم القانونى للمرأة المصرية.

١٦١- أمينة البندارى، "صوت خاص بها"، الأهرام الأسبوعى ٧ ـ ١١ أكتوبر ٢٠٠١.

١٦٢- ملك حفنى ناصف، "النسائيات"، القاهرة: منتدى النساء والذاكرة، ١٩٨٨.

١٦٣- هدى الصدة، وسمية رمضان، وأميمة أبو بكر، "زمن النساء والذاكرة البديلة"، القاهرة: صادر عن دار الكتب، ١٩٩٨.

١٦٤- راشد البراوى، "التفسير الاشتراكى للتاريخ"، دار الوحدة العربية، ١٩٦٨ ـ ١، ربما كان الموقف مختلف قليلا فى جامعة الإسكندرية كما يذكر مرسى سعد الدين الملحق الثقافى بلندن فى ذلك الوقت: أثناء الفترة التى أعقبت الحرب كان عدد المبعوثين للدراسات العليا (لإنجلترا وباقى دول أوروبا) فى الطب، والعلوم، والأدب، والتاريخ، والجغرافيا، وفى كل المجالات قد فاق بمراحل أعداد المبعوثين من جامعة القاهرة. وعندما عاد أولئك المبعوثون بعد ذلك كان طبيعيا أن يحملوا معهم أفكارا اشتراكية، وهى الأفكار التى دفعتهم لتأييد الثورة وإجراءاتها الاشتراكية على الفور. وبذلك أصبحت جامعة الإسكندرية مركزا للأفكار الثورية. ("جامعة الإسكندرية: منارة لنصف قرن"، الأهرام الأسبوعى ٣٠ يوليو ١٩٩٢)

١٦٥- بركات، كيو إف، ٨٣ ٨ ملاحظة ٧٣.

١٦٦- حوار مع عبد العظيم رمضان.

١٦٧- محمد أنيس والسيد رجب حراز، "ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢" القاهرة: صادر عن دار النهضة العربية، ١٩٦٥. من المحير أن مؤلفى ذلك الكتاب قد فشلا فشلا واضحا فى الإشارة إلى أعمال عامر، والشافعى، وجرجس، وربما يكون السبب هو صعوبة الاعتراف الصريح بأعمال المؤرخين الماركسيين من الناحية السياسية فى تلك الفترة.

١٦٨- بين هؤلاء رءوف عباس، وعاصم الدسوقى، ومحمود متولى، وعلى بركات فى جامعة القاهرة (حوارات).

١٦٩- على بركات، "فى الطريق إلى مدرسة اجتماعية فى كتابة تاريخ مصر الحديث، ١٨٩٨-١٩٥٢" ٥٩.

١٧٠ ـ لاحظ شويرى "النبرة الإسلامية" متجلية بشكل أقوى مما كانت عليه فى الدراسة السابقة لغربال، والتى كانت باللغة الإنجليزية، "التاريخ العربى والدولة القومية"، ٣ ـ ١٠٢.

١٧١- ريد، " جامعة القاهرة " ١٤٧.

١٧٢ - ريد، سى يو، ١٤٧ - ١٧٢ - ١٩٨.

١٧٣ - للاطلاع على ذلك انظر الجماعى، "اتجاهات الكتابة التاريخية"، ١ - ١٤٠.

١٧٤- "دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر إبان الحكم العثمانى"؛ "صور من دور الأزهر فى مقاومة الحملة الفرنسية على مصر"، كما ورد فى المرجع السابق.

١٧٥- "دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن التاسع عشر"، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٣، الجماعى، "اتجاهات الكتابة التاريخية"، ١٤١.

١٧٦- نشرت رسالته للدكتوراه للمرة الأولى بعنوان "الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية"، ١٩٢٨-٤٨. ومن الأعمال المهمة الأخرى "الاتجاه الإسلامى فى الثورة المصرية ١٩١٩" ١٩٨٣ "والإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة، ١٩٥٢-٨١" القاهرة: صادر عن مكتبة وهبة، ١٩٨٧.

١٧٧- ندم صلاح العقاد، المشرف على بيومى، لاحقا على قبوله الرسالة. ورغم ذلك فهو كان يرى أن دراسة بيومى انتقائية أكثر منها مزيفة للوقائع التاريخية (حوار)؛ انظر أيضا الملاحظات العدائية لعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم "الكتابة المصرية عن ثورة ١٩١٩، بين الموضوعية والالتزام"، فى عبد الله (محرر)، "تاريخ مصر"، ٢١٢ وكذلك المناقشة التالية، ٢١٥-٢١.

١٧٨- شيمون شامير، "الراديكالية فى الكتابات التاريخية المصرية"، ٢٧ - ٢٢٥.

١٧٩- على سبيل المثال، عندما طلب منه فى إحدى المناسبات أن يكتب نسخة إسلامية عن تاريخ حركة العمال فى مصر كان رد رءوف عباس "ما فيش"، حوار مع رءوف عباس.

١٨٠- لطيفة سالم، "المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى ١٩١٩-١٩٤٥" - ١٩٨٤ آمال كامل بيومى السبكى، "الحركة النسائية بمصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢" القاهرة، ١٩٨٧. ومن بين الأعمال التى ظهرت فى غضون ذلك كتاب إجلال خليفة، "الحركة النسائية الحديثة فى مصر" ١٩٧٣، وكتاب محمد كمال يحيى، "الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث" ١٩٨٣، وكتاب بهيجة عرفة، "الأنشطة الاجتماعية للاتحاد النسائى المصرى"، القاهرة: صادر عن إلياس، ١٩٧٣ (كان أساسه رسالة تخرج بالجامعة الأمريكية قدمت عام ١٩٥٤).

الفصل الرابع
مصر لِمَنْ مِنَ المصريين

"القومية هى الفرق بين الواقع وبين رأيك، كما يشكله الواقع الاجتماعى والمجتمعى، وليس رأيك أنت كشخص، والقومية هى ستار لا يمكنك من رؤية الواقع كما هو".

عبدالله العروى[1]

إن وحدة مصر، وصراعها العظيم من أجل تحررها الوطنى واستقلالها، قد شكل أساسًا فكريًا للكتابة التاريخية المعاصرة التى تمثل التيار العام[2]، وعلى الرغم من تعدد سمات المجتمع المصرى، وتنوع آليات صراعه السياسى، فإن التيارات المتنافسة، التى حاولت تشكيل الكتابة التاريخية، كان يجمعها مشروعٌ واحدٌ مشتركٌ شكل رواية قوية متماسكة للتاريخ القومى، وهذا الفصل يناقش هذا التنافس بمقارنة تفسيرات المدارس الليبرالية، والمادية، والإسلامية، ومدارس دعم الحركة الأنثوية بدءًا من عام ١٩١٩، وحتى وفاة جمال عبد الناصر، واعتمادًا على التقييمات المتعارضة وتمثيلات الأحزاب والقوى السياسية والاقتصادية والثقافية، فقد قدمت هذه التيارات تنوعًا وتشعبًا أوضحا معنى الهوية الوطنية وتقسيم العناصر المكونة للمجتمع المصرى والتى أسهمت فى الصراع حول تشكيل هوية الأمة.

فالتاريخ السياسى المصرى المعاصر، يمكن تقسيمه فى أغلب الحالات إلى فترتين: الفترة الأولى من عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢، وتميزت هذه الفترة بتنوع سياسى كبير، شكل تحولا فى نمط تحالف صراعات المصالح المختلفة، بين

الملكية وبين تدخل المندوب السامى البريطانى فى مرحلة مركزية فى الحياة السياسية المصرية، فديناميكية الحياة العامة، التى تظهر فى تنوع الأحزاب السياسية والطبيعة غير المتجانسة للمجتمع المصرى، شكلت أرضًا خصبة لإنتاج حياة سياسية مصرية تميزت بالتنافس والتعقيد، ففترة ما قبل الثورة تميزت بالتنوع، ثم جاء نظام عبد الناصر فى فترة ما بعد ١٩٥٢، ليحتكر الأنشطة السياسية، ذلك أن القضاء على الملكية والبرلمان وتحريم الأحزاب السياسية، يعرض لنا هذا المشهد السياسى، ويظهر كيف تلاشى صدى القوى المعارضة، وذلك لأن ثورة يوليو سيطرت على الفضاء العام، وطمحت إلى إعادة تشكيل المؤسسات السياسية والنظام الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، فمع إضفاء الصبغة القومية على الحياة السياسية، احتكر النظام لنفسه مجالات وتعبيرات التعددية السياسية داخل المجتمع المدنى، وكان هذا يعنى بالنسبة للمؤرخ أن التيارات السياسية التى كانت بمثابة الأطر المرجعية لتحليل الفترة البرلمانية؛ قد أفسحت المجال للانشغال بهوية الدولة وطبيعة وبرنامج النظام السياسى، ثم تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف فيه، بهدف تشكيل مجتمع قوى جديد فى فترة ما بعد ١٩٥٢.

المدرسة الليبرالية: من القصر إلى الشعب

تنامت المدرسة الليبرالية كرد فعل للتصور الضيق عن مصر، كما صاغه خطاب القصر، الذى تبنته المدرسة الملكية، وبينما احتفظت المدرسة الليبرالية بعناصر الخطاب الموجه نحو الدولة لمن سبقها، فإنها عملت على نشر نظرة أوسع وأشمل نحو الأمة، تلك النظرة شملت الشعب المصرى إلى حد ما، وقد اهتم ممثلو هذه المدرسة بشكل أساسى بصراعهم حول تحقيق الاستقلال الوطنى وتحليل المشهد السياسى الداخلى، وقد سادت كثير من الصراعات والتحالفات بين الأحزاب السياسية، وبعض السياسيين المستقلين، وبين قوى الحرية وقوة الأوتوقراطية، بشكل عام، فى تحليل المشهد السياسى الداخلى، وفى

هـذا التحليل منح سكان مصر قليلاً من الحرية أو الاستقلالية فى التعبير السياسى، بل إن الأحزاب السياسية، مثل الحزب الوطنى وحزب الوفد، دعمت وجسدت الإرادة الوطنية.

وقد تمثل التحول فى الفكر التاريخى من المدرسة الملكية نحو المدرسة الليبرالية فى أعمال شفيق غربال، والتى كانت نتاجًا لتعليم إنجليزى عال ممتزج مع آراء قومية معتدلة، توقد عكف غربال على إعادة مركزية الأبحاث والكتابات التاريخية من القصر نحو الجامعة، كما قام بإعادة تعريف مفهوم الأمة، أو ما عرف بتمصير التاريخ المصرى الحديث[٣]، وقد تأثر مفهوم غربال بقوة عن مصر باعتبارها دولة حديثة بآرائه حول تطور الحضارة المصرية، وهو ما قدمه بوضوح فى سلسة من المحاضرات الإذاعية التى ألقيت بالإنجليزية فى الخمسينيات من القرن العشرين، والتى قام فيها بتعديل مقولة هيرودوت الشهيرة، أن "مصر هبة النيل"، واقترح بدلاً من ذلك مقولة "مصر هبة المصريين"[٤]، وقد آثار هذا التعديل سؤالاً مهمًا وهو: إلى أى من المصريين.. وإلى أى شكل من أشكال مصر كان يشير غربال؟

وعلى الرغم من أن غربال كتب القليل عن التاريخ الحديث فى القرن العشرين حتى فترة متأخرة من حياته المهنية، فإن كتابه الأول بعنوان" بدايات المسألة المصرية ظهور محمد على"، كان أكثر الأعمال التاريخية تأثيرًا، وذلك لأنه قدم مفهومًا واضحًا للأمة المصرية فى هذا الوقت[٥]، وقد ألقى كتاب غربال - "بدايات المسألة المصرية" - الضوء على محمد على باعتباره أحد الشخصيات المحورية والقوية التى قادت إلى تحقيق استقرار مصر باعتبارها دولة مستقلة، كما كان محمد على أيضًا أول من قاد حركات التحديث التى توالت بعد ذلك، وقد غطى هذا الكتاب تاريخ الفترة من وصول الفرنسيين إلى مصر عام ١٧٩٨، حتى عام ١٩١٢. وكان وصف غربال لمؤسس لأسرة الحاكمة لمصر الحديثة بمثابة

شهادة إقرار بالمهارات السياسية لمحمد على، بوصفه أحد القادة الناشطين الواعين واسعى الاطلاع. وفى نهاية هذا الكتاب يوضح غريال كيف أن محمد على قد سيطر على مصر، وقد وصل حد إعجاب غريال بمحمد على أن قال "لقد صنع محمد على مصر الحديثة"(٦)، وهذا التقييم الإيجابى اعتمد على إنجازات محمد على فى تدعيم قوة الأمة، وعلى برنامجه الناجح فى بناء الدولة، وفى هذا السياق يصور غريال سكان مصر على أنهم متجانسون (monolithic) وسلبيون، حيث ذهب ليقول:

لقد صار الشعب المصرى متجانسا، فى خدمة سيد واحد، وقد انقسم إلى جنود وبحارة حققوا انتصارًا ضد السلطان، وقد أجبرهم نظام محمد على على دخول المدارس وعلى العمل على تكوين الثروات، وقد علمهم هذا النظام الذى حكمهم كيف يتوقعون الأمان ويجدونه(٧).

ويعد كتاب" بدايات المسألة المصرية" لغريال، من المؤلفات السياسية الخالصة، التى اهتمت بالعلاقات الدبلوماسية والقرارات العسكرية وغيرها من شئون الدولة، وقد تحكمت دوافع وأهداف الحكام والقادة فى تشكيل ملامح الخطاب فى هذا الكتاب، بالإضافة إلى دوافع وأهداف الضباط العسكريين والدبلوماسيين، وكان مسرح الأحداث فى هذا الكتاب متمثلاً فى ميدان المعركة، والقصر والمجالس السياسية العليا، وكان المصدر الرئيسى للمادة العلمية التى عرضها الكتاب متمثلة فى دور المحفوظات الأجنبية فى بريطانيا وسائر أوربا، وباختصار صور الكتاب التأثيرات الكبيرة للنخبة السياسية، فى قطاع عريض من السكان كان من السهل السيطرة عليهم وإخضاعهم.

بينما كان هناك اختلاف بين هذه الأحكام على تلك الفترة المبكرة من عصر محمد على، وبين أحكام (ثناء) المؤرخين الملكيين، فإن عمل غريال يعد تحولا نحو تأكيده وتعبيره عن وجهة نظر المجتمع القومى. وكان كتابه "تاريخ المفاوضات" التى

دارت بين مصر وبريطانيا فى الفترة من ١٨٨٢ وحتى ١٩٣٦، والذى ظهر بعد ٢٥ عامًا بعد ذلك بمثابة دراسة دبلوماسية أخرى، ولكنها اعترفت بالدور الفاعل للمجتمع المصرى[٨]، وحول وصفه للانتفاضة فى سنة ١٩١٩، اعترف غربال بدور الشعب المصرى باعتباره أحد العوامل التاريخية المؤثرة، حيث كتب يقول:

"الثورة" انفجار غضب لكرامة، قصتها قصة البطولة التى لا تزن ولا تحسب، وجمالها هو جمال التضحية النقية الصافية، يقدم عليها غير هياب الصبى والصبية والرجل والمرأة، نسوا جميعا كل فوارق الطائفية والطبقات الاجتماعية ولم يعرفوا إلا مصر، ولم يهتموا إلا بحرية مصر واستقلال مصر"[٩].

وهنا يرى غربال أن الوحدة هى الدافع وراء أى حدث سياسى، وعلى الرغم من الاعتراف الظاهر بالتنوع داخل المجتمع المصرى، فقد قدمت الثورة الشعب المصرى باعتباره كيانًا واحدًا يطمح إلى تحقيق الاستقلال دون الإشارة إلى تحقيق بعض المكاسب المادية أو بعض المصالح اليومية[١٠]، وهذا التشخيص، أحُادى الأبعاد للمجتمع المصرى، كان متسقا مع مفهوم غربال عن الوحدة الحضارية، وعلى الرغم من أن غربال لم يكن واعيًا بأهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فقد منح هذه العوامل قليلا من القوة، وبعضًا من المعانى السياسية، وفضل غربال الإشارة إلى دور الشخصيات ودور طبقة الأعيان أو كبار الملاك باعتبارها العناصر الفاعلة والنشطة كنائبة عن المجتمع المصرى[١١]، وكان شرح غربال بعد ذلك للفشل النهائى لثورة ١٩١٩، يتمثل فى الفشل الأخلاقى للصفوة الحاكمة، حيث كتب قائلاً:

"يبدو أن الآمال التى ولدتها ثورة ١٩١٩، فى بعث قومى جديد لم تتحقق، فلم تكن لدينا الشجاعة والإيمان بما كنا ننادى به ونجهر، فمنحنا الشعب كلاما، وكنا أنانيين، وكانت المعاذير التى كنا نتذرع بها لإخفاقنا أقل مما كان يلتمسه آباؤنا عام ١٨٨٢، لأننا شيدنا على ما تركوه وراءهم، وكان فى وسعنا أن نتعلم من أخطائهم"[١٢].

وفى أوائل الستينيات من القرن العشرين، أدت هذه الآراء إلى اتهام غربال بأنه "أرستقراطى ورجعى"[١٣]، حيث هاجم الكثير تحليله لثورة ١٩١٩م، بسبب غموض تعريفاته وتفسيراته، ولأنه فشل فى تحديد العوامل والقوى، التى خلقت تذمرا داخل المجتمع المصرى دفعت إلى تحقيق تغيرات اقتصادية وسياسية[١٤]. وتركيز غربال على قرارات الحاكم والدولة، واعتماده على "نظرية الرجل العظيم" فى التاريخ، دفع شويرى (Choueiri) إلى أن يعتبر غربال "مناصرا للسلطة الشرعى:" "manager of legitimation"[١٥]، وسرعان ما صار "مدخل الرجل العظيم" غير متلائم مع طبيعة الظروف المحيطة، حيث ظهرت بعض طرق البحث التاريخية الجديدة. وفى الحقيقة لم يكن غربال الوحيد فى هذا الاتجاه، فقد استمر مؤرخون آخرون، مثل فؤاد شكرى ومحمد رفعت اللذين تلقيا تدريبهما فى نفس إطار التاريخ الدبلوماسى، فاستمرا فى الكتابة عن العلاقات الأجنبية والسياسة المصرية، تجاه الدول الأخرى[١٦]، حيث ركز خطاب هذين على دوافع الصفوة الحاكمة التى صاغت سياسة الدولة، وقامت بتنفيذها، كما عملت على تدعيم مركزية الدولة وشرعيتها.

الحزب والأمة: صبرى، والرافعى ورمضان

فى حين اعتبر غربال المصريين مكونا أساسيا للهوية الحضارية، وكذلك الرعايا الخاضعين لسلطة الحاكم الذين يدخلون ضمن بنية الدولة، فإن معاصرين له مثل محمد صبرى، وعبد الرحمن الرافعى، قد اقترحا إطارًا بديلاً صار إحدى دعائم المدرسة الليبرالية؛ فبدلاً من عالم الدبلوماسية والسياسة الخارجية، تمحور مفهوم هؤلاء المعاصرين عن التاريخ المصرى باعتباره نتاجا لحركة شعبية قومية بارزة تجسدت فى حزب سياسى بعينه، أو مجموعة من الأحزاب، وقد أسست المدرسة الليبرالية خطابًا يدور حول موضوعين: الأول خطاب يدور حول نضال الحركة القومية المصرية ضد البريطانيين، والثانى يدور حول الصراع بين الأحزاب السياسية المصرية فى نضالها لتحقيق السيطرة على الحركة القومية.

وجاء كتاب محمد صبرى فى جزءين تحت عنوان " الثورة المصرية"، ليقدم وصفًا لفترة الاضطرابات بين عامى ١٩١٩ - ١٩٢١، وجاء الوصف الأول لثورة ١٩١٩، مكتوباً من وجهة نظر قومية ليفسر الأحداث باعتبارها ثورة قومية عامة، وليست مجرد أحداث شغب، كما وصفته المصادر البريطانية. وقد انتقد هذا الكتاب الحاكم آنئذ، وهو الملك فؤاد، وأكد على انعدام شعبيته بين المصريين، وبهذه الطريقة فصل بين الشعب وبين السلطة التقليدية للدولة المصرية[١٧]، وكانت لديه أدلة واضحة على مفهومه عن الدور التاريخى للثورات باعتبارها مركزًا لآليات التحول التاريخى، وقدم صبرى تحليلاً، صور فيه الثورة على أنها تمثل جبهة متحدة، تتكون من كل فئات وجوانب المجتمع المصرى من الريف والمدينة، الفلاحين والعمال، الرجال والنساء، المسلمين والمسيحيين، الذين جمعهم معًا شعورٌ جماعىٌ بالوطنية.

حب الوطن هو الذى محا جميع آثار الخلاف وألف بين القلوب، حب الوطن هو الذى دفع المرأة، والفلاح، والطالب، ورجل الدين، والأمير، والعامل، والموظف، أن يقفوا جبهة واحدة أمام الحماية البريطانية، حب الوطن هو الذى جعل المصريين يشعرون أنهم أعضاء أسرة واحدة، وخلق بينهم هذا الرابط؛ رابط التضامن المعجز والخيّر، هذا التضامن لا مثيل له فى التاريخ، إن ثورتنا هى الوحيدة التى لم تعرف استبعاد الأقليات"[١٨].

وهذه الصورة لمصر المتحدة التى تطلب الاستقلال عن المستعمر البريطانى، والتى أسس لهًا صبرى، كان لها تأثير كبير وثابت فى كتابة التاريخ القومى، وعلى الرغم من ذلك فإن تحليله قد ألقى قليلا من الضوء حول طبيعة التضامن القومى، ولم يقدم محاولات جادة للتمييز بين العناصر المختلفة من المصريين.

هذه الوحدة التى تثير الإعجاب ليست ناتجة عن نظام مفروض بدرجة أو بأخرى كما فى الحروب، هذه الوحدة متماسكة بدرجة كبيرة الآن، ولا يمكن انفصالها لأنها تأصلت فى أعماق قلوب الشعب جميعا حتى أصبحت طبيعة ثانية[١٩].

وبينما صار هذا التعريف الرومانسى أساس الوحدة القومية، باعتبارها "طبيعة ثانية" للمصريين، يستند إلى أساس غامض، فإن صبرى كان أكثر تحديدًا فى مفهومه عن قيادة الثورة. فهو يذهب موضحًا "أن أفراد الشعب لا يقومون بالثورات ولا بالانتفاضات دون وجود قائد يمارس تأثيرًا قويا عليهم[٢٠]، وبالتالى فإن هذا الخطاب بهذا الشكل يركز على أنشطة الوفد وقائده سعد زغلول، فى صراعه ضد البريطانيين من ناحية، ثم صراعه ضد بعض القوى الداخلية مثل عدلى يكن، أوالقوى غير الوفدية من الناحية الأخرى. وكان سعد زغلول هو هذا القائد الشهير الذى تميز بسمات خاصة، كما كان فى نفس الوقت يجسد الفلاح المصرى.

يمتلك سعد زغلول بحق سمات قائد المعارضة والزعيم الشعبى، ففى مظهره الخارجى بنيان شامخ مهيب، وملامحه معبرة عن طراز حقيقى للمصرى الأصيل وهو الفلاح، وفى جوهره شخصية حازمة وعنيدة، ذكاؤه متقد ومتوهج دائما، كما أن له رقة نافذة وروحا مبهرة[٢١].

وقد رسم وصف صبرى لأحداث الثورة المعروفة وصراعها، صورة قوية تنقل إحساسًا مؤثرا عن الوحدة القومية ورغبة فى تحقيق الاستقلال، وفى نفس الوقت فإن الاهتمام الذى أعطاه لسعد زغلول، قد أظهر بشكل واضح دور القائد العظيم باعتباره تجسيدًا للحركة القومية وللوفد باعتباره معبرا عن الإرادة الوطنية..

وربما كان عبد الرحمن الرافعى أكثر من غيره من المؤرخين المصريين المحدثين ممن كرسوا جهودهم لدعم وتطوير الحركة القومية المصرية، باعتبارها موضوعًا تاريخيًا؛ حيث تتبع الرافعى مسار الحركة القومية المصرية بدءًا من مقاومة الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨ مرورًا بثورة ١٩٥٢ وما بعدها، ثم قدم وصفًا دقيقًا عرف باتساع مجاله وقوته. وقد قلل الرافعى من شأن محاولات الخطاب والكتابات التى كتبها صبرى عن الأحداث فى الفترة من ١٩١٩ حتى١٩٢١. ويتفق

وصف عبد الرحمن الرافعى مع مركزية سياسة الأحزاب كما صورها مع الوصف الذى قدمه صبرى، ولكنه يختلف عنه فيما يتعلق بالحزب الوطنى -لا فيما يتعلق بحزب الوفد- باعتباره التعبير الحقيقى عن الحركة القومية المصرية وتجسيداً لطموحاتها، فمنذ الإعلان الرسمى عن تأسيس الحزب الوطنى عام ١٩٠٧، حتى نهاية الفترة الملكية؛ شكل الحزب النقطة المركزية الرئيسية فى كتابات الرافعى، وفى الحقيقة فإن كثيرًا من كتاباته التاريخية بشأن الفترة من عام ١٨٩٢، حتى ثورة ١٩١٩، كانت بشكل صريح سيرًا ذاتية لاثنين من أبرز قادة الحزب الوطنى وهما: مصطفى كامل ومحمد فريد[٢٢].

وبالنسبة للرافعى فإن "الحزب الوطنى" كان ممثلاً للصوت الراديكالى للقومية، حيث تمحورت دعوته الرئيسية حول الانسحاب غير المشروط للقوات البريطانية من مصر، وقد تعارضت آراء هذا الحزب مع "حزب الأمة"، الذى كان أكثر اعتدالية فى آرائه، وذلك نتيجة لدعم الطبقة البرجوازية صغيرة الحجم، وقاد هذا الحزب أحمد لطفى السيد الذى جذب اهتمام ودعم ملاك الأراضى وبعض المفكرين، وقد تبنى أحمد لطفى السيد برنامجًا للإصلاح بشكل تدريجى ثار حوله كثير من الجدل بشأن تحقيق استقلال مصر، وذلك لأنه اعترف ببعض المميزات التى عادت على مصر من جراء الحكم البريطانى. وقد أوضح هذان الحزبان مطالبهما فى التعبير عن حركة المصريين نحو الاستقلال، ولكن الرافعى كان على انسجام مع المخلصين من حزبه، استطاع أن يبرز الدور الأكبر للحزب الوطنى فى وضع الأساس الذى قامت عليه ثورة ١٩١٩ حيث كتب يقول:

إن مبادئ الرئيس ويلسون كان لها تأثير على دعم مبادئ الثورة، تماما مثلما كان لجهاد الحزب الوطنى تأثير بالغ على استعداد البلاد لتحقيق تقرير المصير، وعلى بث الدعاية فى السنوات التالية من أجل بعث الروح القومية التى زرعها مصطفى كامل ومحمد فريد ومؤيدوهما وتلاميذهما، فقدموا أروع الأمثلة فى هذا الجيل، ومن ثم فقد سار حزب الأمة على نهجهما دفاعا عن الجهاد فى

سبيل الله والوطن، وذلك عندما بدأ التحرك برغبة صادقة لتقديم التضحيات في عام ١٩١٩ مما أعلى من شأن فكرة الاستقلال[٢٣].

وبعد عام ١٩١٩، ومع ظهور حزب الوفد بوصفه حزبًا قوميًا يمتلك تأييد الأغلبية الشعبية، ويضم بقايا حزب الأمة، بات دور الحزب الوطنى - بعد كامل وفريد - دورا هامشيا بصورة متزايدة، لا سيما وأنه كان حزبا مشهورا، فظل يلعب دوره بوصفه حزب الكوادر التى عارضت الاحتلال البريطانى حينا من الدهر بحماس مطلق؛ ورغم هذا التراجع الذى شاب فاعلية الحزب الوطنى؛ استمر الرافعى فى الدفاع عنه خلال حقبة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، لما كان له من تأثير بالغ فى الحركة القومية.

وقد كان لهذه الأهمية غير المناسبة التى أعطيت للحزب الوطنى فى سنوات ما بعد الحرب نتائجها، حيث كان هناك اتجاه سلبى ضد حزب الوفد الذى تزعم الرافعى انتقاده بصورة مستمرة وخاصة انتقاد قائده سعد زغلول. ولكن كان من المستحيل تجاهل شعبية الوفد وتأثيره. وقد ركز الرافعى فى حقيقة الأمر على الوصف الذى قدمه فى مجلده الأول عن الفترة بعد عام ١٩١٩، حول حياة سعد زغلول، ولكن اتجاهه هذا نحو القائد القومى العظيم كان اتجاهًا بغيضًا فى إنكاره لدوره السياسى[٢٤]، لقد اكتشف فعلا بعض الأخطاء فى تصرفات وقرارات سعد زغلول قبل الحرب العالمية الأولى، وخاصة فيما يتعلق بسحب دعمه للجامعة المصرية، وعلاقته الوطيدة مع اللورد كرومر[٢٥]، وفى أعقاب ثورة ١٩١٩، اعتبر الرافعى سعد زغلول المسئول الرئيسى عن الانقسامات الوطنية التى أضرت كثيرًا بالقضية الوطنية[٢٦]، وبالإضافة إلى ذلك لم يتفق الرافعى مع سياسة سعد زغلول فى مسألة التوصل لتسوية مع البريطانيين بشأن السودان[٢٧]، وفى الحقيقة تضمن المجلد الأول من كتابه "فى أعقاب الثورة المصرية" فصلاً حول شخصية سعد زغلول، يناقش فى الجزء الأخير منه بعض المآخذ على سعد.

وبعد وفاة سعد زغلول استمر الرافعى فى سلسلة انتقاداته، حيث انتقد شروط المعاهدة المصرية الإنجليزية بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦، والتى تم التفاوض بشأنها مع الحكومة البريطانية عن طريق رئاسة وزارة النحاس للوفد، وقد قيدت الاتفاقية الاستقلال المصرى، كما وضعت بعض القيود حول انتشار القوات البريطانية، كذلك وضعت الإطار الرسمى للترتيبات الدفاعية فى حالة العدوان الخارجى، كما شملت تعهدات بريطانية بالعمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية من مصر(*) وعلى الرغم من ذلك وصنف الرافعى هذه المعاهدة بأنها قد وضعت إطارا رسميا لحماية بريطانية قاسية[٢٨]. وقد تميز بعدائه المتواصل لحزب الوفد، حيث رأى أن ثمة خطأ ارتكب عندما دعم حزب الوفد إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٤، منذ القيام بإنشائها بدعم بريطانى، ومرة ثانية قام بانتقاد الحزب نتيجة بطئه فى إلغاء أو إبطال معاهدة عام ١٩٣٦، ذلك الذى حدث عام ١٩٥١[٢٩].

وكان مفهوم الرافعى عن الحركة الوطنية، ووصفه لها فى فترة ما بعد ١٩١٩، بأنها مليئة بالكثير من المناورات والتصريحات والمفاوضات الحزبية. وأن الحزب الوطنى يعد حزبًا راديكاليًا ممثلا لحق مصر التلقائى والطبيعى فى تحقيق الاستقلال القومى، بينما كان الوفد يمثل تجسيدًا غير كامل للإرادة القومية، حيث كان مستعدًا لخلق نوع من التسوية بشأن العديد من القضايا الرئيسية فى موضوع السيادة الوطنية ووحدة وادى النيل، ولكن الرافعى مثل غربال وصبرى، كان نهجه التاريخى متأثرا هو الآخر بمدرسة "الرجل العظيم فى التاريخ"[٣٠]، فاهتمامه المتزايد بأدوار مصطفى كامل ومحمد فريد وتقييمه الناقد لسعد زغلول أظهر انشغاله بدور شخصيات بعض القادة، ووصفه لثورة ١٩١٩، وأعقابها قدم منظورًا أوسع وأكثر شعبية للفترة مما قدمته الكتابات التى تعرضت

(*) وهو الأمر الذى حدث فعلاً حيث ألغيت هذه الامتيازات فى مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧. (المراجع).

للموضوع من قبل [٣١]، فاستخدامه الماهر لكم كبير من وثائق الحزب والمذكرات غير المنشورة وسجلات المحاكم واتصالاته الشخصية مع عدد من المشاركين فى أهم الأحداث، إضافة إلى اهتمامه الشخصى، قد تجاوزت التحليلات الدبلوماسية التى اعتمدت على مصادر كتبت باللغات الأجنبية، ومثلت نقطة تحول مهمة، تتسم بالثراء والعمق الشعبى فى تصويرها للحياة السياسية المصرية.

ومع كل ما قيل، فإن الرافعى أولى اهتمامًا قليلاً بصورة نسبية لتعقد المشهد السياسى الداخلى، ولم يلقِ الضوء على أى بعد من أبعاد الصراع الطبقى، كما لم يقدم أى مفهوم حول أهمية الطبقات فى التحالفات السياسية، فيبدو أنه كان هناك وعيا قليلا، أو عدم اهتمام بالحركات السياسية الجديدة، مثل الطبقة العاملة ودورها فى الصراع القومى[٣٢] ـ كما لم يكن هناك أى ذكر للشيوعية أو الحركة الاشتراكية، وهى القوى التى اعتبرها الرافعى قوى إجرامية، وذلك لأنها كانت قوى غير قانونية وعارضت الحركة القومية[٣٣]، وفى مؤتمر الجمعية التاريخية المصرية عام ١٩٦٥، قام محمد أنيس بتوجيه النقد للرافعى، حيث كتب يقول:

لم يدرك الرافعى فى كتاباته وجود العلاقات بين قوى الإنتاج التاريخى وعلاقاتها على الإطلاق، فتاريخ الشعب المصرى بوصفه قوة اجتماعية لم يدون، وما تمت كتابته كانت تنقصه مناقشة الخلفية الاجتماعية، أو ما عرف بالخلفية المادية التى أعطت المعنى للحركة السياسية[٣٤].

وكان هذا التعليق بمثابة شهادة على تغير المناخ السياسى، كما يشهد على مكانة الرافعى باعتباره أحد المؤرخين البارزين فى الحركة القومية.

وقد نشرت تفسيرات محمد صبرى المؤيدة للوفد ولثورة ١٩١٩، فى غضون الأحداث، وذلك فى المجلد الثانى من كتابه "الثورة المصرية" الذى صدر عام

١٩٢١، ومن ثم كان ينقصها عمق التحليل التاريخى والتوثيق الشامل. وقد قدم وصف الرافعى لثورة ١٩١٩، وتوابعها تفسيرا ثابتا لتلك الفترة التاريخية نشر بعدها بفترة على الرغم من مبالغته فى دور الحزب الوطنى. ومع مرور الوقت، ورغم أن صورته عن دور الحزب الوطنى قد بدت غير مقنعة بشكل متزايد، فإنها احتفظت بأهميتها ودورها مع قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، والتى ألغت حزب الوفد الذى كان يمثل رمز النظام البرلمانى المنهار وحالت دون التعاطف معه فى المعالجة التاريخية. وبعد موت سعد زغلول بأربعين عامًا، قام مؤرخ أكاديمى بإجراء دراسة منظمة وتفصيلية يهدف من خلالها إيضاح دور ونشاط الوفد، ودوره البارز فى الحركة الوطنية المصرية.

وظهر كتاب عبد العظيم رمضان " تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ حتى ١٩٣٦" وذلك عام ١٩٦٨، ليعيد الاعتبار لحزب سعد زغلول ومصطفى النحاس باعتباره يمثل بحق إرادة الأمة المصرية[٣٥]، وهدفت كتابات عبد العظيم رمضان إلى إعادة حزب الوفد إلى مكانه الحقيقى فى التاريخ، حيث كتب فى نهاية فترة عبد الناصر، وهى الفترة التى أساءت كثيرا للوفد باعتباره الحزب الذى تولى إدارة ثورة فاشلة[٣٦]، وكانت الآلية الرئيسية فى سرده للأحداث تتمثل فى الصراع بين قوى الديمقراطية، التى قادها حزب الوفد، وبين قوى الأوتوقراطية متمثلة فى الملك، وأحزاب الاقلية والحكومة البريطانية، وكما يرى رمضان فإن حزب الوفد كان حزبًا قوميًا علمانيًا جمع بين فضائل العلمانية والواقعية السياسية لحزب الأمة وبين الراديكالية والتأييد الشعبى اللذين حظى بهما الحزب الوطنى قبل الحرب العالمية الأولى؛ فقد علا شأنه فوق غيره من الأحزاب التى مثلت الأمة بسبب تأييده والتزامه بالقومية الديمقراطية[٣٧]، ولذلك رفض رمضان النقد الموجه إليه من بعض المؤرخين اليساريين على اعتبار أن الوفد كان حزبا آخر من كبار ملاك الأراضى يقودهم البرجوازيون لخدمة مصالح هذه الطبقة الضيقة فقط، وكما يوضح "ماير: Meijer" بدقة "كان

رمضان أكثر من غيره من المؤرخين يعتبر أن حزب الوفد يماثل أو يطابق حزب الأمة"[٣٨].

وتتماشى المركزية التى منحها رمضان لحزب الوفد، ليس فقط باعتباره حزبًا سياسيًا، فقيادته الأوتوقراطية، وخاصة فى عهد سعد زغلول ثم تحت زعامة خليفته مصطفى النحاس، قد أكدت بشكل متكرر أنها حازت على ثقة الشعب الكاملة، فبعض المبادئ والشعارات مثل " توكيل الشعب" و"إجماع الأمة"، قد وظفت لدعم مطالب حزب الوفد لتحقيق الشرعية السياسية[٣٩]. وقد قام سعد زغلول بضبط النغمة حيث قال: "من يقول إننا حزب يطلب الاستقلال، هو مجرم، وذلك لأن هذا يعنى أن هناك أحزابًا أخرى لا تريد الاستقلال، فالأمة جميعها تريد الاستقلال ونحن نقوم بدور المتحدثين الرسميين للمطالبة بذلك، فنحن أمناء هذه الأمة وأوصياؤها"[٤٠].

وقد كان ملائمًا بعد ذلك أن يكون منزل سعد زغلول هو "بيت الأمة". وقد اتسم صوت الأمة آنئذ بانتحال نغمة شبه دينية حتى بعد موت سعد زغلول، فقد وضع مصطفى النحاس زعيم الحزب إطارًا لنفسه باعتباره زعيمًا للأمة، التى عهدت إليه بالزعامة المقدسة - وهذه المبالغات التى كانت فى أغلبها صوفية ومبالغ فيها، والتى كانت تحشد التأييد الشعبى لحزب الوفد، كانت مسئولة عن شعور أصحاب القدرات والمواهب السياسية الأخرى بالغربة فى وطنها، وربما كانت جزئيًا توضح تلك السلسلة الطويلة من الانقسامات فى الحزب، وذلك بدءًا من الرحيل المبكر لإسماعيل صدقى وأحمد لطفى السيد، وصولاً لرحيل النقراشى وأحمد ماهر فى عام ١٩٣٧، ثم مكرم عبيد فى أربعينيات القرن العشرين[٤١].

ولقد استمر أسلوب عبد العظيم رمضان فى تأييده لحزب الوفد فى الثلاثينيات من القرن العشرين وما بعدها، فمعاهدة ١٩٣٦، مع بريطانيا كانت

جزءًا من صراع عالمى ضد الفاشية[٤٢]، وقد قدم رمضان وصفا لأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ - عندما أحاطت الدبابات البريطانية بقصر عابدين، وأجبرت الملك فاروق على الموافقة على تعيين النحاس رئيسًا للوزراء. وكان ذلك مصدر انتقاد الوفد انتقادًا شديدًا حتى من جانب المتعاطفين معه، الأمر الذى أثار الاتهامات بأن النحاس كان متواطئا مع البريطانيين وتوصل إلى حل وسط تسوية خطيرة بشأن السيادة المصرية[٤٣]، وقد دافع رمضان عن حزب الوفد فى تهمة التآمر مع البريطانيين مؤكدًا على دور القوى الأوتوقراطية والقوى الرجعية الحليفة للإمبريالية[٤٤]. وطبقًا لما يراه رمضان فإن السلطات الكبيرة التى كان يتمتع بها الملك فى ظل دستور ١٩٢٣، ثم تآمره المستمر مع أحزاب الأقلية، وخاصة إسماعيل صدقى فى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، قد أحبطت حزب الوفد بشكل مستمر، ونجحت فى إبعاده عن السلطة لفترات طويلة من الزمن، ووسط هذا الصراع السياسى اتحد الإخوان مع مصر الفتاة ومع القصر ضد حزب الوفد وإرادة الأمة[٤٥].

وهناك سمة أخرى، وإن كانت أقل تجديدًا فى تحليل رمضان، ألا وهى وقوفه على الإسهامات الشيوعية فى الحركة الوطنية، فقد اعترف بدور الشيوعية بشكل خاص فى دعم السياسات التقدمية أثناء فترة الأربعينيات للحركة الوطنية، واختص رمضان "جماعة الفجر الجديد" بالثناء والمديح، حيث اعتبر هذه المجموعة أكثر المجموعات التى أظهرت سمة قومية عن وعى تام، كما أظهرت فهمًا أفضل للموقف المصرى، وما هو مهم فى الحقيقة أيضًا هو أن جماعة الفجر الجديد كانت لها علاقات منتظمة مع "الطليعة الوفدية"، وهو الجناح التقدمى لحزب الوفد، وفى المقابل كان رمضان أقل انبهارًا بالمجموعات الشيوعية الأكبر حجمًا. وقد أطلق على "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" لقب البرجوازية الصغرى، وأطلق على "منظمة إيسكرا: Iskra"، لقب "الأوتوقراطية"، كما انتقد المشكلات التى ميزت المنظمات فيما يتعلق بالطبيعة المتعددة لعضويتها، وخاصة

مكانة اليهود فى الحركة، والمناظرات الفكرية بشأن الإستراتيجيات والأساليب السياسية[٤٦].

لقد ركزت المدرسة الليبرالية على نضال الشعب المصرى من أجل تحقيق الاستقلال السياسى، وإجلاء الاحتلال البريطانى فى المقام الأول، ثم من أعداء الديمقراطية الداخليين، وذلك فى مقابل إرادة بعض القوى السياسية مثل الملك وأحزاب الأقلية وبعض السياسيين المحافظين، وكانت القيادة الفكرية للحركة القومية إما ممثلة فى الحزب الوطنى كما كان يرى الرافعى، أو ممثلة فى حزب الوفد كما قدمها صبرى ورمضان؛ تعبر عن الشعب المصرى ومطالبه الحاسمة لتحقيق السيادة الوطنية، كما كانت تمثل القوى الأساسية فى تحقيق التغير التاريخى. واستمر هذا الخطاب فى تأثيره وشعبيته، وخاصة فى مذكرات السياسيين والكتاب الوفديين التابعين للنظام القديم، مثل جمال بدوى، ممن أكدوا وحدة وبطولة ثورة ١٩١٩، فى النضال الوطنى. وعلى الرغم من ذلك، نادرا ما شككت فى الأساس الاجتماعى للجبهة القومية أو طبيعة الدوافع وراء المطالب الدستورية للحركة.

المدرسة المادية: الأمة ورأس المال والطبقة

أمدت المدرسة المادية الكتابة التاريخية بضوابط ومعايير لكتابة التاريخ السياسى، ولكن هذا يعد فهمًا تقليديًا لتلك المدرسة، فقد قدمت هذه المدرسة المادية صورة أكثر تعقيدًا للأمة التى اعتبرت جزءا من عملية الصراع الطبقى وآليات الإمبريالية وطبيعة الرأسمالية العالمية، وقد منح تفسيرها للتغير التاريخى المنطلق من تناقضات البنية الاقتصادية للمجتمع مجالا واسعًا للبحث التاريخى ليتخطى مجال القادة والأحزاب السياسية، ليتضمن أيضًا العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ويوضح شهدى عطية الشافعى "مؤرخ المدرسة المادية" هذا قائلاً:

إن الأساس فى المدرسة المادية يتمثل فى أنها ترى أن تاريخ التطور الاجتماعى يتمثل بالدرجة الأولى فى تاريخ الشعوب، كما أن التاريخ لا يمكن أن يكون علميًا

بشكل صادق لو قيد نفسه بدراسة الأنشطة التى قام بها الملوك وقادة الجيش وتقارير الغزوات وتفاصيل المفاوضات والمعاهدات، مع وجود دور القادة فى التاريخ، يجب أن يستثنى منهم غير القادرين على لعب هذا الدور دون أن يمثلوا شئون ومصالح شعوبهم، وأن يكونوا واعين لقوانين تطور المجتمع[٤٧].

ويعتبر هذا الطرح بشكل فاعل تحديًا لأساس مفاهيم تصور الوحدة القومية المصرية ووحدة المجتمع المصرى كما قدمها مؤرخو المدرسة الليبرالية.

وتتمثل الركيزة الأساسية للمدرسة المادية فى كتابة التاريخ، فى إيمانها بأن قوانين التطور الاجتماعى هى نتاج للبنية الاقتصادية للمجتمع، وبالتالى كانت مهمة المؤرخ تتمثل فى تأكيد الأساس التاريخى للبنية الاقتصادية، أو بشكل أكثر دقة، تتمثل فى تأكيد القوى والعلاقات الاجتماعية التى تتداخل فى إنتاج التاريخ، وذلك للوقوف على شكل الطبقات والقوى السياسية التى تتفاعل داخل المجتمع والأمة. وفى السياق المصرى أفرز التحليل المادى آليات استغلال الطبقات، كما أنتج علاقة متبادلة، وذلك بطرح تقسيم سياسى بين مؤيدى القوى الاستعمارية ومصالح الطبقة الحاكمة، وبين معارضيها تحت إسم الحركة القومية. وقد كان هذا بشكل خاص يعد سمة أساسية من سمات الأعمال التاريخية التى تمت كتابتها من منظور المادية التاريخية فى خمسينيات القرن العشرين[٤٨]. وقد اقترح إبراهيم عامر تقسيم المجتمع المصرى فى فترة ما قبل سنة ١٩٥٢، إلى ثلاث مجموعات هى: حلفاء الاستعمار؛ وكانوا فى مجملهم من كبار ملاك الأراضى وأصحاب رؤوس الأموال القائمين على أعمال التمويل، ومثلهم فى هذا التوقيت بعض النبلاء أمثال إسماعيل صدقى، وتجسدت أيضًا فى الاتحاد المصرى للصناعات الذى شكل شراكات تجارية مع شركات أجنبية سيطر عليها شركاء أجانب، هذه كانت المجموعة الأولى. أما المجموعة الثانية فتشكلت من الوطنيين الذين شكلوا ائتلافًا من الرأسماليين التجاريين ورجال الأعمال الأثرياء الذين يعملون فى مجال الزراعة والطبقة الوسطى المنتشرة فى جميع أنحاء مصر.

وكانت المجموعة الثالثة مؤلفة من القوى الشعبية، والتى تكونت من أغلب مجموعات الشعب والطبقة العاملة(٤٩).

وقدم فوزى جرجس تقسيمًا للطبقة الرأسمالية إلى جناحين: وهما الجناح الوطنى الذى مثله الوفد، وتضمن كبار ملاك الأراضى والأثرياء من المناطق الريفية وصغار المنتجين فى المدن إضافة إلى المثقفين. وهذه هى الفئة البرجوازية الوطنية التى ظهرت جلية فى مجموعة بنك مصر، وكانت عبارة عن ائتلاف مكون من رجال الأعمال المصريين الذين دعموا البنك المُنشأ عام ١٩٢٠، حتى يتمكن من تحقيق وتنفيذ سياسة استخدام رأس المال الوطنى لتمويل المشروعات الصناعية. وتمثلت المجموعة الأخرى فى الجناح الصناعى من أصحاب رؤوس الأموال الوسطاء الذين أقاموا علاقات مع مؤسسات رأسمالية واقتصادية أجنبية تربطها مصالح بالتيار الاستعمارى. وقام الائتلاف الثانى بالاستثمار فى البنوك والصناعة والرهن العقارى وبيع وشراء الممتلكات والعقارات، إضافة إلى بعض الأنشطة الأخرى التى تميزت بالسياسة الاحتكارية وفرض سلطة اقتصادية على صغار المنتجين(٥٠). وقد انتهى هذا التقسيم للطبقة الرأسمالية إلى مجموعتين: هما المجموعة البرجوازية التى تشكلت من المواطنين غير الأصليين، والتى دعمت السلطة الاستعمارية. والمجموعة الثانية تشكلت من البرجوازية التقدمية الوطنية التى صارت مقوما مهما يتسق مع مفاهيم التيار المادى فى كتابه التاريخ(٥١). وكانت المجموعة الثانية تقدمية ليس فقط فى برنامجها الوطنى ولكن أيضًا لأنها مثلت أكبر العوامل التى دعمت التصنيع، وبالتالى كانت أفضل وسيلة لتسريع عجلة التقدم الأقتصادى المصرى وزيادة حجم الطبقة العاملة، الأمر الذى يعد مطلبًا وشرطًا أوّليين لتحقيق الثورة الاجتماعية.

من ثورة إلى ثورة

أدركت المدرسة المادية فى كتابة التاريخ، مثلها مثل المدرسة الليبرالية، دور ثورة ١٩١٩، باعتبارها رمزًا للوحدة الوطنية وتعبيرًا عن رغبة المصريين فى تحقيق

الاستقلال، ولكنها اختلفت عنها فى تفسير الأساس والدوافع التى كانت وراء هذا الحدث. وأحد التفسيرات اعتبر ثورة ١٩١٩ تشعبًا وتشتيتًا أكثر من اعتبارها توحيدا للمصالح القومية وجمعا لشمل القوى الوطنية، بل أكثر من اعتبارها انسجامًا قوميًا، وقد صور أحمد نظمى عبد الحميد وراشد البراوى التوتر بين القوى المختلفة والاهتمامات المتناقضة للطبقات حين كتبا:

وثمة حقيقة واقعية تتمثل فى أن الحركة قد أنشئت وقامت اعتمادًا على قيادة الطبقة البرجوازية الصغيرة مع الأرستقراطية الزراعية التى انضمت إليها، وبالتالى كان المكسب النهائى لهما هو حماية مصالحهم، ومن ثم يظل كل شىء فى ايديهم. وقد انضم لتلك الحركة الثورية مجموعات من العمال وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والمستأجرين[٥٢].

وفى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، من جانب السلطة البريطانية ازدادت قوة السلطة السياسية والاقتصادية للبرجوازية، حين توفر لها تمثيل نيابى عن المناطق التى يمثلونها، وخلق لها فرص عمل فى الإدارة الحكومية، كما كشف عن الأولويات السياسية للقيادة الوطنية، وكانت الخاتمة التى توصل إليها "عبد الحميد" و"البراوى" بصدد ثورة ١٩١٩، صريحة: حيث قامت طبقة برجوازية واحدة بالاستفادة من هذا الحدث الوطنى لتحقيق مصالحها وأهدافها، حين كتبا:

لقد قامت مجموعة من البرجوازيين بتنظيم الثورة، واستغلوا العامة والعمال فى الريف والمدينة على حد سواء، وعندما حققت الثورة أهدافها أهملت هذه الفئات، كما أهملت أغلبية الناس (المهمشين) وتركت لهم الفقر والجهل والبطالة[٥٣].

وفى المقابل، أكد تحليل شهدى الشافعى على العناصر الإيجابية فى ثورة ١٩١٩، حيث اعتبرها تمثل قصة نجاح مهمة، تسببت فى إنهاء الحماية البريطانية ووضعت نظامًا لحكومة دستورية، كما حققت نهضة تجارية واجتماعية وثقافية. وعلى الرغم من ذلك أوضح الشافعى أن الثورة قد فشلت فى تحرير

مصر من قوى الاستعمار والإقطاع ومن سيادة الملك وسيطرة كبار ملاك الأراضى[٥٤]، كذلك اعتبر محمد انيس ثورة يوليو ثورة برجوازية غير كاملة، وذلك لأنها فشلت فى حل صراع المصالح بين كبار ملاك الأراضى وبين الطبقة الصناعية من السكان[٥٥]، وكان الصراع الحتمى بين مصالح كبار ملاك الأراضى الرجعيين وبين الطبقة البرجوازية الصناعية قد أدى إلى توفير أساس للصراع الرئيسى فى السياسة الداخلية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وكانت المرحلة الأولى خلال الحقبة التى سبقت الحرب العالمية الأولى مثلها حزب الأمة وعناصر من داخل العائلة الحاكمة، وقام بتمثيل الفترة بعد ١٩١٩، الأحرار الدستوريون وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى التى حاولت إجراء تسوية مع البريطانيين، وذلك بسبب المصالح الاقتصادية المتبادلة، وبالتالى رضخت للاستثمار الأجنبى، الذى لم يكن مشجعا فى مصر. وتجسدت الفترة الثانية فى بنك مصر، الذى دخل فى تنافس مع البنوك الأجنبية ومع المصالح التجارية التى دعمتها قوة الطبقة المالكة للأراضى.

وفى هذه المعادلة، زاد العجز السياسى للحزب الوطنى، الذى يمثل الطبقة البرجوازية الصغيرة، والوفد الذى سادته تيارات معتدلة، وفشل رأس المال الوطنى فى تحقيق السيطرة على الاستثمار الأجنبى، ومن الناحية الفعلية فإن التسوية التى جرت مع البريطانيين عام ١٩٢٣، مهدت الطريق نحو حركة تصنيع وطنى، كما أعانت التطور الاقتصادى المنشود. وبحلول أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، بات واضحًا أن بنك مصر عاجز عن القيام بمفرده بتحقيق هذا التطور الاقتصادى المنشود. فلم يكن أمامه خيارات كثيرة، وبالتالى ظهرت علامات كثيرة تشير إلى فشله فى وضع أساس صناعى يملكه المصريون، وذلك عن طريق دخوله فى مشروعات مشتركة مع بنوك استثمار أجنبية. وفى الحقيقة نظر شهدى الشافعى لمعاهدة ١٩٣٦، بين وزارة الوفد وبين البريطانيين باعتبارها أكبر من مجرد تسوية سياسية، بل حدث موثر أدى إلى ضربة قاتلة للراسماليين

الوطنيين[٥٦]. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تمت إعادة رسم خطوط العلاقات من جديد، وبالتالى اتحدت مصالح ملاك الأراضى مع البرجوازية الصناعية بالإضافة إلى مجموعة بنك مصر، ووقفت جميعًا ضد معسكر البرجوازية الصغيرة المتعلمة والعمال والفلاحين[٥٧].

واعتبرت هذه التحليلات الرائدة لفترة ما قبل عام ١٩٥٢ تحليلات مادية، ومن ثم تعرضت للانتقاد بسبب توظيفها غير الملائم لبعض المبادئ والمصطلحات، مثل الإقطاعية والبرجوازية، لأنها ترسخت اعتمادًا على خبرة تاريخية أوربية خالصة[٥٨]، وحتى بعد ذلك قدمت هذه التحليلات أساسا للدارسين الذين جاءوا بعد ذلك وقاموا بفحص وتفنيد الدافع من وراء هذه الدراسات المبكرة، وعلى سبيل المثال نجد أن أطروحات رؤوف عباس وعاصم الدسوقى وعلى بركات حول تاريخ ملكية الأراضى والتى نشرت فى السبعينيات من القرن العشرين قد كتبت عن مفهوم البرجوازية الوطنية وغير الوطنية، وكذلك عن قضية صراع المصالح بين ملاك الأراضى الوطنيين والأجانب[٥٩]، وغيرها من القضايا الأخرى. وبالتالى فقد صار من الصعب القول: إن هناك صراعًا بين الطبقة البرجوازية الوطنية وغير الوطنية داخل الطبقة الرأسمالية.

وفى عام ١٩٨١، قام عاصم الدسوقى بنشر إعادة تقييم مهمة للتفسيرات المبكرة للمدرسة المادية بشأن تطور الاقتصاد المصرى، ثم قدم وصفًا أكثر تعقيدًا مما قدمه قبل ذلك، عرض فيه نموذجًا للاقتصاد الوطنى يعتمد بشكل دقيق على الظروف المصرية[٦٠]. وكان من بين أهدافه فحص مسألة التمييز بين كبار ملاك الأراضى والطبقة الصناعية، وكشف الدسوقى فى معالجته لسجلات الشركات أن كثيرا من الأفراد والعائلات التى تملك مساحات كبيرة من الأراضى كانت أيضًا رائدة فى مجال الصناعة، وفى الحقيقة فإن أرباح العوائد الزراعية، كانت هى نفسها مصدرًا لاستثمار رأس المال التجارى والصناعى، وبالمثل فإن الذين حققوا ربحًا من التجارة والأعمال قد اهتموا بالاستثمار فى الأراضى[٦١]. وقد

قلل هذا بشكل خطير من مفهوم الطبقة مالكة الأراضى الرجعية، ونمو رأسمالية صناعية وطنية. وعلى الرغم من ذلك استمر الدسوقى فى تأكيده أن ملاك الأراضى الزراعية، قد اتحدوا مع أصحاب رؤوس الأموال فى مجالى الصناعة والتمويل التجارى، على الرغم من توافر الأدلة على ظهور بعض الخلافات بينهم فى بعض الأحيان، والتى شملت أيضا الطبقة الحاكمة. وإضافة إلى ذلك أوضح الدسوقى عند تحديده للظروف الخاصة التى أثرت على مصر، والتى تتمثل فى وجود الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، تلك التى أعطت امتيازات اقتصادية كبيرة لرجال الأعمال الأجانب على منافسيهم من المصريين، وقد أعاق هذا طريق تطور مصر الاقتصادى. وعلى الرغم من الجهود التى بذلها بنك مصر، فقد بقيت أغلب البنوك فى أيدى الأجانب، ومن ثم استمرت فى خدمة مصالح الرأسماليين الأجانب دون نظرائهم المصريين. وطبقًا للدسوقى، ليس من الممكن أن نحدد تاريخا للبداية الحقيقية للرأسمالية المصرية حتى بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية فى عام ١٩٣٧، ونهاية المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩. ثم بعد ذلك جاءت ثورة ١٩٥٢ لتعرقل نمو الرأسمالية المصرية، بما يسمح بتأسيس نظام رأسمالى بالمعنى الاصطلاحى للكلمة[٦٢].

وقد كان لنقصان الأدلة على وجود تقسيم حقيقى بين الرأسمالية الوطنية وغير الوطنية، الكثير من التداعيات المهمة بشأن تحليل القوى السياسية الداخلية، ولكن ذلك لم يكن الصعوبة الوحيدة فى حقيقة الأمر، فقد كان معروفا أن كبار ملاك الأراضى شكلوا أبرز أعضاء الأحزاب السياسية الكبيرة، ولكن النظرة السائدة عن المدرسة الليبرالية قد وضعت الوفد على رأس البرجوازية الوطنية الصاعدة، كما نصبت من الأحرار الدستوريين وبعض الأحزاب الفرعية الأخرى ممثلين لمصالح كبار ملاك الأراضى الرجعيين[٦٣]. ولكن يبقى سؤال مهم هنا وهو: لو أن قيادة حزب الوفد كانت من نفس الطبقة الاقتصادية والاجتماعية شأنها شأن باقى الأحزاب الأخرى، هل كان صراع المصالح بين قيادات حزب

الوفد سيمثل أزمة؟ فـ"رمضان وأنيس"، اللذين أرجعا، بثقة كاملة، الفشل السياسى للحزب فى تحويل الدعم الكبير الذى حصل عليه إلى نتائج سياسية قوية، إلى أن البريطانيين والملك وأحزاب الأقلية الأخرى، قامت بمراوغة وخداع الوفد. بينما ترى وجهة نظر المدرسة المادية تفسيرًا بديلاً، مشيرة إلى السمة الاجتماعية لقيادة حزب الوفد، مع التشكيك فى صدق اهتمامه الحقيقى بالإصلاح السياسى والاجتماعى، رأت وجهة النظر تلك أن سياسات حزب الوفد كانت متحفظة بشكل متزايد، وأن المدخل القانونى المعتدل الذى تبناه الحزب فى مفاوضاته مع البريطانيين[٦٤]؛ كان نتيجة لعدم توفر الرغبة لاحتواء عامة طبقات الشعب من الناحية السياسية، وذلك لأن هذه السياسة هددت الوضع الاجتماعى لقيادة الوفد. وقام "البشرى" بشرح التناقض بين الخطابات البلاغية وما تم إنجازه بالفعل من هذه الخطابات، رابطًا ذلك بالمصالح المتصارعة داخل الحزب[٦٥]. وفى الفترة بعد عام ١٩٤٥، حدد "البشرى" ثلاثة أجنحة؛ تصارعت للسيطرة على مؤسسة الوفد: المحافظون الذين سيطروا على قيادة اللجنة المركزية، ثم الجناح الليبرالى الذى احتفظ بأقلية فى اللجنة المركزية وهدف إلى الحفاظ على مُثل الحزب، وأخيرًا الجناح اليسارى أو طليعة الوفد التى كانت تحظى بشعبية بين الشباب والطلاب، وكانت الأقرب إلى الطبقات العامة من الشعب، وهذه التناقضات إضافة إلى تأثيرها على قابلية الوفد للتطوير، صارت واضحة بشكل خاص أثناء الفترة التى امتدت من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢.

وعلى الرغم من وجود بعض المبررات لفشل حزب الوفد؛ فإن عجز النظام السياسى عن معالجة الأزمة السياسية والاقتصادية التى تنامت بعد الحرب العالمية الثانية، قد أعدت مسرح الأحداث لعام ١٩٥٢، "فإبراهيم عامر" اعتبر ثورة يوليو نتيجة لنمو القوى الوطنية الثورية، بسبب المطالب الاقتصادية المتزايدة للقوى الشعبية الوطنية؛ حيث أسهمت هذه القوى فى تفعيل الأزمة الاقتصادية الكبيرة فضلا عن الصراع بين كبار ملاك الأرض وبين الرأسماليين الذى كان هو

أيضا أحد أسباب الأزمة(٦٦)، وقد أكد "شهدى الشافعى" على مثلث القوى الداخلية والخارجية للاستعمار والاحتكار والإقطاع باعتبارها القوى الرئيسية التى أعاقت تطور الاقتصاد المصرى بعد الحرب العالمية الثانية(٦٧). وقد شكلت هذه العقبات التى لم يكن من السهل التغلب عليها، بداية أزمة اقتصادية عميقة، وطبقًا "للشافعى" فقد صار من الضرورى لتطور الاقتصادى المصرى والصناعة المصرية تحطيم كل القيود التى تربطهما بالإمبريالية وتخضعهما للاحتكار والإقطاع(٦٨). وفى الوقت الذى لم يكن فيه وعى الطبقة العاملة، ولا تنظيمها، كافيًا لقيادة الطبقات العامة من الجماهير فى هذه الفترة من الصراع، ذلك أن الأحزاب السياسية التقليدية الموجودة قد اهتمت بالطبقات الثرية وكبار ملاك الأراضى الذين لم يكونوا قادرين على توفير القيادة السياسية للنهوض بالصناعة(٦٩).

طليعة الأمة: الجيش، والحركة الشيوعية، والعمال

لم تهتم فقط المدرسة المادية فى الكتابة التاريخية بطبيعة الجدل الدائر حول الصراع الطبقى وآليات حركة التحرر الوطنى، ولكنها اهتمت أيضًا بالعناصر التقدمية فى المجتمع التى ربما تشكل الطريق للثورة الاشتراكية. ولأن المدرسة الليبرالية قد وضعت الحزب الوطنى وحزب الوفد فى المقدمة، فقد كانت هناك سلسلة كتابات تتدفق عبر خطاب المدرسة المادية تدور حول مفهوم الطليعة باعتبارها ستقود التحول السياسى لإعادة التغيير الجذرى للمناخ السياسى بعد عام ١٩٥٢، وقدمت التيارات المتشعبة للمدرسة المادية كلا من: الجيش، والحركة الشيوعية، والحركة العمالية على أنهم طليعة الأمة.

رأى أحد التيارات فى فكر المدرسة المادية أن الجيش أفضل تمثيل وتجسيد للقضية التقدمية فى البلاد. وهذه كانت أول سمة للتحليلات الأولى المادية لفترة أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، ومثلها مثل تحليلات "الشافعى"، كانت

لها ميزة الاعتراف بالحقائق السياسية فى هذا الوقت، ومنها أن النظام العسكرى انتشى بنجاحات السياسة الخارجية التى حققها بشأن السويس ومؤتمر باندونج، التى أسكتت المعارضة الداخلية، وهذا التفسير قد قلل من أهمية الصراع الطبقى للحركة الوطنية التى قادها الضباط الأحرار وتحملوا الكثير من المتاعب للتأكيد على مدى التوافق بين الطبقات وبين الأهداف الوطنية فى الصراع السياسى، فمجرى الأحداث فى كتابات الشافعى، بدءًا من المظاهرات العامة فى فبراير عام ١٩٤٦ حتى حريق القاهرة فى يناير عام ١٩٥٢، أثبت أن القيادة الجديدة كانت أمرا ضروريا لتمثيل مصالح الاقتصاد الوطنى[٧٠]. وفى يوليو عام ١٩٥٢ لعب الضباط الأحرار هذا الدور بتعظيم تطور الرأسمالية الوطنية ضد المصالح الاستعمارية ثم التعجيل بانهيار الملكية والنظام الإقطاعى. وكدليل على بلوغ جهود الحركات الوطنية السابقة ذروتها، تم تحقيق الوعود التى لم تحققها ثورة ١٩١٩، فصار نظام عبد الناصر ممثلاً للطبقة الوسطى الوطنية،، كما بات وسيلة لإنعاش ودعم الاقتصاد القومى المصرى الخالص.

وعلى الرغم من أن شهدى عطية الشافعى كان قائدًا بارزًا فى الحزب الشيوعى المصرى المتحد، فإنه لم يعط دورا للحركة الشيوعية فى وصفه للصراعات الوطنية والطبقية فى مصر فى الفترة ما بين "عرابى والسويس"، فبدلاً من ذلك أرجع شهدى عطية سقوط النظام الإقطاعى للدور الذى قام به الجيش والذى صار بعد ذلك "الوريث الوحيد للوعى الوطنى وصار يمثل القيادة الجديدة للحركة الوطنية"[٧١]، وبقى الدور المهم الذى لعبه الجيش مؤثرًا، كما صار واضحًا فى الميثاق الوطنى، وهذا الدورللجيش تبناه أيضًا محمد أنيس فى مجمل كتاباته الأكاديمية[٧٢]، وقد بدا أنيس ناصريًا أكثر من كونه اشتراكيا راديكاليا، ودعم بإخلاص الدور الثورى للجيش فى التحول الاشتراكى، مما شكل القوه الدافعة أثناء فترة الستينيات من القرن العشرين، ففى وصفه لثورة يوليو، بالكتاب الذى أعده مع رجب حراز، لم يعط أنيس، مثله مثل الشافعى، أى

اعتراف بدور الحركة الشيوعية فى الأحداث التى أدت إلى الانقلاب[٧٣]، ففى تحليله للمجتمع المصرى قبل ١٩٥٢، قدم وصفا لمعسكر الثورة الشعبية الذى يضم العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وتشير المجموعة الأخيرة من المثقفين الثوريين إلى طبقة اجتماعية نبعت من الجامعات، والجيش والطبقة البرجوازية الصغيرة، ولم يشر أنيس إلى الشيوعيين[٧٤]، وربما كان عجز الشافعى أو أنيس عن إثبات أو الاعتراف بدور الحركة الشيوعية يرجع إلى تأثير الظروف السياسية، ويمكننا أن نفسر كتابات الشافعى الذى كان مؤرخًا مؤمنا بالمادية التاريخية ومناضلاً شيوعيًا، إما فى ضوء الرقابة، أو فى ضوء طريق التسوية السياسية التى صارت ضرورية للشيوعيين للبقاء فى الجبهة الوطنية العريضة[٧٥]، وبالمثل فإن أنيس كتب فى وقت كان فيه الحزب الشيوعى قد حل نفسه أمام سلطة النظام، وعندما ضعفت أهميته واستقلاليته السياسية.

ومن منظور يسارى استطاعت حكومة عبد الناصر بالتأكيد أن تحقق نجاحات سياسية على المستويين الداخلى والخارجى. فالإصلاح الزراعى أثبت أنه أحد الإجراءات الفاعلة نسبيًا ضد أساس القوى الإقطاعية، كما أن مصادرة الشركات الأجنبية أثناء الخمسينيات من القرن العشرين(*)، ثم حركات التأميم التى تمت عام ١٩٦١، كانت بمثابة ضربة قوية ضد قوى الطبقة الرأسمالية. وعلى الساحة الدولية كان الدور القائد لمصر فى حركة عدم الانحياز، مع التأميم الناجح لقناة السويس، بمثابة سلسلة كبيرة من النجاحات العظيمة، كما أثنى بعض الكتاب على النظام ودعمه للموقف العربى، واتجاهه الرافض للاستعمار[٧٦]. وعلى الناحية الأخرى فإن البعض أظهر اتجاهًا أكثر تشككا أو عدائيةً نحو الكفاءة الثورية للنظام العسكرى[٧٧]. فإعدام اثنين من العمال عقب مظاهرات كفر الدوار فى أغسطس ١٩٥٢ لم تكن فألاً حسنًا، فالقمع الدورى للكوادر الشيوعية فى الفترة التى أعقبت الخمسينيات وأوائل الستينيات، قد أكدت انطباعا بأن هناك ذنبًا

(*) وهى الحركة التى عرفت بالتمصير بعد تعويض أصحاب هذه الشركات (المراجع).

فاشستيا يتخفى فى زى حمل يعادى الإمبريالية. ومع بداية الستينيات كان أنور عبد الملك الذى نفى إلى باريس، يصف الجيش باعتباره أداة للشريحة العليا من الطبقة الوسطى لاحتكار السلطة(٧٨)، وكتب بعد ذلك بعدة سنوات موضحا أنه مما لا شك فيه أن كل الطبقات والفئات الشعبية، قد رفضت بقوة ظهور الجيش بوصفه مؤسسة ذات قوة تحتل مكانة مهيمنة على السياسة المصرية"(٧٩).

الحركة الشيوعية

لم تناقش الكتابة التاريخية إسهامات الحركة الشيوعية المصرية بتفاصيل تذكر حتى السبعينيات من القرن العشرين، عندما قام السادات "بحركة التصحيح"، ودفع بالدولة تجاه اليمين، فتاريخ الوفد كما قدمه عبد العظيم رمضان قد تطرق للقضية، وكتابات رفعت السعيد وطارق البشرى ساندت تحليلات الجناح اليسارى، كما قامت المذكرات الشخصية بما تضمنت من وصف لنشطاء الحركة باستكمال هذه التحليلات وإمدادها بالمادة اللازمة(٨٠)، وعلى الرغم من أن التقييم الدقيق لدور وأهمية الحركة الشيوعية صار صعبًا بسبب طبيعة نشاطها غير المعلن وبنيتها المتناثرة، فإنه منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين احتلت الموجة الثانية من تيار المدرسة المادية فى الكتابة التاريخية مكانتها، باعتبارها العامل الأساسى فى الحياة السياسية للأمة.

وظهرت كتابات "السعيد" عن الحركة الشيوعية باعتبارها المنظمة السياسية التى استطاعت الوصول لمشاعر جماهير من الناس، وبالتالى فإنها تمثل العامل الحقيقى فى التغيير الثورى(٨١)، وهذا الدور متمثل فى تحليله للإضراب السياسى فى بدايات عام ١٩٤٦. يقول "السعيد": إن الطلاب الشيوعيين كانوا بمثابة القوة الرئيسية وراء تأسيس اللجنة التنفيذية للطلاب التى أعلنت إضرابا عاما احتجاجا على السيطرة الاستعمارية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذه اللجنة انضمت للجنة العمال وشكلتا "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" التى

أعلنت إضرابا وطنيا عاما وحددت يوما للجلاء فى ٢١ فبراير عام ١٩٤٦[٨٢].
وطبقًا للسعيد، فإن الائتلاف كان مثالاً ممتازًا على التحالفات بين مؤيدى الشيوعية وغيرها من القوى الوطنية الأخرى فى إطار ثورى تقدمى[٨٣]. وكان تحليل طارق البشرى أكثر انتقادًا للحركة الشيوعية وأقل ثقة فى تأييده لمطالباتها بتمثيل الجماهير التى شكلت القوى الحيوية فى السياسة المصرية[٨٤].
وعلى الرغم من ذلك فإن "البشرى" – على الأقل فى تحليله الأصلى للفترة ما بين عامى ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ـ كان لا يزال ينظر للحركة الشيوعية بوصفها المنظمة السياسية التى لمست وارتبطت بطموحات الشعب المصرى[٨٥].

إن تأكيد الزعم القائل بأن الشيوعيين كانوا طليعة جبهة قومية عريضة؛ اعتمد على مكانتها الأيديولوجية وليس على دعمها السياسى، وذلك لأنها لم تخدع الجماهير الذين يسيرون وراء الوفد[٨٦]. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت هناك صعوبات بالغة داخل الحركة نفسها أعاقت تأثيرها، فضلا عن طبيعتها المنقسمة التى ازدادت بسبب الاختلاف حول إستراتيجيتها السياسية وآلياتها وأيديولوجيتها، مما أضعف قدرتها على أن تكون طليعة الأمة، كما أنهكتها أيضا المشكلات التى نشأت بسبب النسبة الكبيرة من اليهود الذين كانوا بين قيادة بعض المجموعات الشيوعية فى أربعينيات القرن العشرين، واعتقد "السعيد" أن هذه القيادة "الأجنبية" كانت ميزة مهمة للحركة، ولكن بعض اليساريين رأوا أن سيطرة وبروز اليهود حالا دون فهمهم للوضع فى مصر وربما قلل من تأثيرهم فيها[٨٧].

العمال

تبنى التيار الثالث من المدرسة المادية فى الكتابة التاريخية منظورًا يميل أكثر للعمال، وأكد على مطالبهم باعتبارها قضية تقدمية فى الحركة الوطنية، وتمثل أعمال محمود حسين هذا التيار الذى كرس جهوده للتركيز على مصطفى خميس، المناضل الذى أعدمه مجلس قيادة الثورة فى الشهور الأولى من ثورة

يوليو، وهو ما شكل اتهاما قويا لنظام عبد الناصر[٨٨]. وبالتركيز على الطموحات الأيديولوجية للثورة الثقافية، فقد أكد هذا التيار أن جماهير الشعب هى مناط الكرامة المصرية، كما وظف هذا التيار أيضًا "إطارًا مفاهيميًا بروليتاريًا ثوريًا" فى انتقاده لآليات البرجوازية التى استخدمتها الحركة الناصرية... لحماية نفسها ضد الوعى المتنامى من جانب الجماهير العاملة فيما يتعلق بالطبيعة الطبقية لهذا النظام[٨٩]. ومنذ فترة وجيزة قدمت كتابات طه عثمان، وهو أحد نشطاء النقابات العمالية، تحليلاً لتاريخ الحركة العمالية، باعتبارها تحاول أن تستقل بذاتها عن الدولة الناصرية[٩٠]. وهذه الأعمال قد أدمجت جزئيًا مع تاريخ الطبقة العاملة، كما قدمها أمين عز الدين فى كتاباته التى نشرت فى أوائل السبعينيات والتى تبنت تحليلاً ماركسيًا آليا. وقد تعارضت هذه الكتابات مع غيرها، والتى كانت فى أغلبها أكاديمية، مع بعض دراسات الحركة العمالية التى وظفت إطارًا قوميًا أو ناصريًا، ورأت أن حركة النقابات العمالية سيطرت عليها قوى سياسية أكبر متمثلة بالأساس فى حزب الوفد خلال عشرينيات القرن العشرين، وأخيرا فى النظام الناصرى[٩١].

لقد طمحت الكتابة التاريخية من المنظور المادى إلى تقديم صورة مركبة عن سياسات مصر القومية من خلال تحليل الصراع الطبقى، ومن خلال خلق الاهتمام السياسى بالبنية الاقتصادية، تحولت الكتابة التاريخية من المنظور المادى الشخصى الأحادى للمجتمع المصرى، كما تبنتها المدرسة الليبرالية؛ إلى تقديم تحليل أكثر تعقيدًا ودقة للسياسة القومية ولسياسة الطبقات. إن مفهوم الصراع الطبقى وفكرة أن الأحداث السياسية والمؤسسات العامة، قد عبرت عن مصالح الطبقات داخل المجتمع، وأكدت على أن للمجتمع اهتمامات متنوعة ومتصارعة، وبهذه الطريقة فإن المدرسة المادية قد اقترحت نموذجًا أكثر تنوعا للمجتمع المصرى، وذلك لأنها قدمت تفسيرًا أكثر تحديدًا لتطوره، وهذه النظرة كانت أقل فى تركيزها على أشخاص القيادة الوطنية وشككت فى مطالب المنظمات

السياسية مثل القصر والوفد لتمثيل وحدة الأمة. لقد استمدت مدرسة المادية التاريخية مصدر إلهامها ووحيها من الفكر الماركسى، وتضافرت واتحدت إلى حد كبير مع أيديولوجية الحركة الشيوعية، وبالتالى لم تضع المدرسة "الفكر التقدمى" فى أيدى منظمة سياسية بعينها، لأنه لم يكن هناك حزب سائد ومهيمن على اليسار، ولكن وضعتها أكثر فى المبادئ التى تناهض الإمبريالية وتدعو إلى الاستقلال الاقتصادى وتحرير الجماهير.

وعلى الرغم من ذلك فإن المدرسة المادية فى الكتابة التاريخية لم تطرح مبادئ المدرسة الليبرالية جانبًا - تماما - وذلك لأسباب عملية ومفاهيمية، فالبيئة السياسية العدائية التى غالبًا ما كانت قمعية فى مصر، اضطرتها إلى التوافق مع كل الحقائق السياسية، أو أنها اضطرت إلى مواجهة قيام السلطات بتقييد حركتها إن لم تكن رقابتها. فثمة ضغوط خضع لها المؤرخون الماركسيون للبقاء فى إطار الحدود المقبولة فى الخطاب الوطنى، فالتردد بين المصالح الطبقية والقومية، الذى لم تحسمه النظرية الماركسية، قلل من العداء للمدرسة المادية. والعلاقة بين هذين الإطارين المرجعيين فى مصر زادت من تعقيد الأمور، بسبب البنية المعقدة للاستعمار البريطانى ونظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة. وبالإضافة إلى ذلك فإن المفهوم المادى فى الكتابة التاريخية المتأصل فى الخبرة التاريخية الأوربية قد أثار الكثير من المناظرات والنقاشات فيما يتعلق بتحقيق التوافق فى العديد من القضايا مثل الإقطاع والرأسمالية فى السياق المصرى، ولم يقدم توجيهًا واضحًا فى التبصير بالدور السياسى للجيش(٩٢).

التيار الإسلامى: نحو أمة ذات أصول نقية

يحدد التيار الإسلامى خطابه الوطنى فى داخل الإطار الدينى - الثقافى، كما يوظف مفهوم المجتمع الإسلامى باعتباره عنصرا متكاملا من الهوية القومية، وأساسا لخطاب الأصالة الثقافية، ويُمتدح التيار باعتباره إطارًا للتفسير

الإسلامى للتاريخ ولجميع الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الإشارة إلى أن الإسلام استخدم مصطلحات الشرعية الثقافية والتراث والسلطة الدينية، كما أن التيار الإسلامى، كغيره من مدارس التفسير التاريخى التى تمت مناقشتها، اتخذ موقفًا مناهضًا للتيار الاستعمارى، ولكنه فى الأساس يهدف إلى رفض تأثير أفكار الحداثة والعلمانية الغربية ومواجهتها باعتبارها استعمارا داخليا وقوى أجنبية وافدة[٩٣]، كما قام أنصاره بمواجهتها. ويناقش التيار الإسلامى فى الأساس العلاقة بين العلمانية والقومية والتقدم، كما روجت لهم المدرستان الليبراليه والمادية.

لقد كان التاريخ عنصرا مهما فى الفكر الإسلامى منذ بدايته فى القرن السابع الميلادى[٩٤]، ربما كان التركيز فى الأساس على عهد النبى (ص) والقرون الأولى باعتبارها نموذجًا للعصر الإسلامى، إلا أن المنظور الإسلامى فى الكتابة الإسلامية تطور أخيرًا مع ظهور الحركة الإسلامية المعاصرة. فمع التسليم بأن الإسلام يركز على كونه عقيدة عالمية، فمن المهم هنا التركيز على إيضاح موقف التيار الإسلامى، وتحديدًا تيار الإخوان المسلمين، تجاه مفهوم الأمة والقومية[٩٥]، فالإخوان انتقدوا الشكل الغربى للقومية الذى اعتمد بالأساس على أيديولوجيات علمانية ومادية وعلى تقديس دور الدولة الحديثة، واعتبروا أن الدفاع عن الأمة (الوطن) يعد واجبًا دينيًا تحدده المبادئ الوطنية، وهذا الدفاع لم يكن لأسباب إقليمية أو سياسية ولكن لأنها أرض مسلمة، "فالقومية فى عقولنا تصل لمكانة التقديس"، وزواج الأفكار هذا بين الإسلام والقومية والذى تصبح فيه الأمة أو الوطن "محلا للعزة الدينية" وتصير أساسًا لإعلاء كلمة الله، هى دولة إسلامية، تدعم الخطاب التاريخى للتيار الإسلامى.

وينظر التيار الإسلامى، كغيره من التيارات التى تمت مناقشتها حتى الآن، إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى باعتبارها المرحلة المهمة فى تكوين وتشكيل القوى الوطنية[٩٦]. فزكريا بيومى يصف المشهد السياسى المصرى باعتباره مكونا

من كتلتين: القوى التقدمية، ويقودها كل من المعسكر الإسلامى وتضم الحزب الوطنى الذى تبنى سياسة قومية راديكالية، والقوى الرجعية التى يقودها حزب الأمة، وتتبنى موقفًا اعتداليًا توفيقيًا تجاه الاحتلال البريطانى[٩٧]. وهذا الانقسام بين معسكرين قد اختلف عن تحليل محمد أنيس الذى اعتبر الحزب الوطنى حزبًا راديكاليًا من البرجوازية الصغيرة، واعتبر الأزهر صوتًا للحركة الإسلامية، واختلف حتى عن تحليل الرافعى الذى ركز قبل أى شىء على التزام الحزب الوطنى بإجلاء الإنجليز[٩٨]. وعلى الرغم من ذلك فإن اعتبار بيومى أن الحزب الوطنى جزء من التيار الإسلامى، لم يكن أمرًا جديدا تمامًا، فعبد العظيم رمضان وصف الحزب الوطنى بنفس الوصف، وفى الحقيقة أن الأهداف السياسية لمصطفى كامل والطبيعة المحدودة للولاء المعلن للإمبراطورية العثمانية، كانتا محلا للنقاش بين المؤرخين[٩٩]. وعلى الرغم من ذلك فإن موقف بيومى وتحديده لهوية الحزب الوطنى كان مختلفا، فرمضان اعتقد أن موقف الحزب برفضه التفاوض مع البريطانيين قبل الجلاء عن البلاد؛ لا يمكن وصفه على أنه موقف متزمت وغير توفيقى، وبيومى قد اعتبره اتجاهًا له مبادئه الخاصة[١٠٠]، وعمليًا فإن تفسير بيومى قد مثل تحديًا للافتراض القائل بأن القوى العلمانية والوطنية قد مثلت قاطرة التقدم، بينما كان التراث الإسلامى يمثل قوى رجعية تقليدية.

وبالمثل فإن تحليل بيومى لثورة ١٩١٩، انتقد بعض الافتراضات الأساسية للتيار العلمانى فى الكتابات التاريخية، ووجد أنه أخطأ فى فهم الدور العام للدين[١٠١]، فإشارة بيومى إلى الشريعة وإقرارها بالمساواة فى الحقوق القانونية للأقليات غير المسلمة باعتبارها أساسًا للوحدة القومية، أظهر أن العوامل الدينية شكلت أساسًا للثورة، كما كانت بمثابة مصدر دفع وإلهام لكل الطبقات بما فيها الفلاحين، لتأييدها، وكانت مشاركة الأقباط فى الثورة وتصريحات قادتهم العديدة دليلاً على أن هناك قوى استطاعت أن تدمج العناصر الإسلامية

والقومية فى الإطار الإسلامى الكلى، أو أن تعرض بالشكل الإسلامى. وبالتالى فإن بيومى انتقد المؤرخين العلمانيين لإساءة تفسيرهم لثورة ١٩١٩، وما تبعها من أحداث باعتبارها ظاهرة علمانية وإهمال بعدها الدينى، وبينما اعترف بيومى أن بعض العوامل قد لعبت دورًا، فإنه أصر على أن العامل الدينى كان الأكثر أهمية، حيث قال "إن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت مهمة فى الأسلوب الذى أسس للثورة وساعد على قيامها، ولكن العوامل الدينية كانت مقدمة على غيرها من العوامل"[١٠٢].

وبعد أحداث ثورة ١٩١٩، عانى التيار الإسلامى فترة من الضعف سواء فى مصر أو فى الخارج، فتدهور الحزب الوطنى، إضافة إلى أن هزيمة الإمبراطورية العثمانية والقضاء على الخلافة فى سنة ١٩٢٤، أوضح أن المجتمع الإسلامى كان له تأثير سياسى شكلى ضئيل، وتستثنى من ذلك حالة الأزهر. وقد لام "بيومى" سعد زغلول ومؤيديه للاستفادة من هذا الضعف، عندما سحب الحركة القومية بعيدًا عن مكانها الصحيح داخل المجتمع الإسلامى صوب مفهوم ضيق للقومية أو الوطنية المصرية[١٠٣]، وفى ردة فعل لهذه الانتكاسات تأسست حركة الإخوان على يد حسن البنا عام ١٩٢٨، لتشكل جزءًا أصيلاً من الحركة القومية والتراث السياسى للحزب الوطنى (مع الأخذ فى الاعتبار أن كلا الحزبين قد وجدا جنبًا إلى جنب)[١٠٤]، ويؤكد بيومى معارضة حركة الإخوان القوية والمنظمة للاستعمار البريطانى والتزامها بقضية التحرير الوطنى، كما يؤكد رفضه لاتهام الإخوان بأنهم نتاج لأحزاب الأقلية، وقد تم دحض هذا الاتهام بفضل ما قامت به حكومة النقراشى للحركة فى عام ١٩٤٨ من قمع.

وقد راجع طارق البشرى تحليل الفترة الحرجة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وثورة يوليو، مما دعم إعادة القراءة الإسلامية لها وأضاف إليها[١٠٥]، ففى الطبعة الأولى من كتاب "الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢" قال البشرى فى كتاباته: إن الجماهير المصرية هى العامل الرئيسى فى الحركة القومية،

واعتبر الحركة الشيوعية منظمة سياسية مثلت طموحات الحركة القومية أو الوطنية خير تمثيل(١٠٦)، وعندما ظهرت الطبعة الثانية للكتاب عام ١٩٨٢ قلل المؤلف من دور بعض العناصر المهمة في هذا التفسير في مقدمة مطولة، وبقى الخطاب الرئيسى بدون تغير. وبينما يقر مبدأ مركزية الجماهير بلا تغيير، راجع البشرى آراءه بشكل جذرى عن طبيعة الصراع القومى وعن القيم الثقافية والأيديولوجية للأحزاب السياسية المصرية، حيث شرح ذلك قائلاً:

"أنا فقط الآن أفهم أنه أثناء فترة الستينيات من القرن العشرين عندما كنت أعد هذا الكتاب، كان هناك مبدأ مهم وعام فى تحديد معالم الخريطة الاجتماعية والسياسية لمصر أثناء القرن الماضى، وهذا المبدأ يقول: إن مسار التاريخ المصرى والحركة الاجتماعية فى أى فترة لا يحددها فقط الصراع الاجتماعى بين الطبقات ذات المصالح المختلفة، ولكن يحددها أيضًا الصراع الأيديولوجى بين الوافد والموروث"(١٠٧).

وهذان المفهومان "الوافد" والتى تعنى حرفيًا من يأتى من الخارج، و"الموروث" والذى يتكون من القيم والمنظمات والأفكار والعادات والأخلاق والثقافة التى ورثها المجتمع الحالى من الأجيال الماضية(١٠٨)، يشكلان الأساس فى التمييز بين العناصر الأجنبية، وتحديدًا تلك العناصر ذات الأصل الأجنبى، وتلك التى ترتبط بجزء من التراث المصرى الأصيل. وطبقًا للبشرى، فإن الصراع بين الوافد والموروث أثناء القرن التاسع عشر أدى إلى زيادة تأثير المفاهيم الغربية مثل العلمانية والاشتراكية والحداثة، وزاد من الابتعاد عن الشريعة التى تشكل بدورها أحد المصادر الرئيسية للتراث. وبالتالى فإن الصراع بين الوافد والموروث كان جزءًا من الصراع ضد الاستعمار للحفاظ على التراث ومقاومة أى تجاوز من جانب الأفكار الغربية. والحقيقة أن البشرى لم يطبق هذا الاستقطاب الثقافى على الصراع السياسى ضد البريطانيين فقط، ولكن كذلك فى تحليله للمشهد السياسى المصرى، وبالتالى يتم تقييم دور الأحزاب السياسية

والمصالح الطبقية من خلال المفاهيم التى تستطيع أن تفصل بين التراث والقيم الأجنبية، ومن ثم النظر إليهما إما على أنها مجرد صيغ قانونية أو أنها تمثيل للإرادة القومية.

وفى مناقشته للفترة قبل الحرب العالمية الأولى، اعتبر البشرى - مثله فى ذلك مثل بيومى - الحزب الوطنى معبرًا عن الحركة القومية المصرية الأصيلة، واعتبر حزب الأمة نتاجًا للتراث الثقافى الغربى، والأفكار السياسية الغربية(١٠٩). وعلى الرغم من ذلك حدد البشرى، فى الفترة التى تلت ١٩١٩، مجموعة أكبر من القوى السياسية وهى الوفد والإخوان ومصر الفتاة باعتبارها تمثل الأمة. وهذا الجمع بين تلك القوى غير المتشابهة قد يبدو غريبا، ولكن طبقًا لما يراه البشرى فإن كل عنصر من هذه العناصر بإمكانه أن يحفز ولو بشكل جزئى عناصر مختلفة من التراث. ولأن الوفد هو الحزب الذى قاد الحركة القومية بعد ثورة ١٩١٩، فإنه يستحق الثناء واللوم(١١٠) فى نفس الوقت، فلم يكن هناك أدنى شك فى اهتمامه بقضية الوحدة الوطنية وشعبيتها، كما قدم العديد من الأدلة على أصالتها، ولكن فى نفس الوقت بقى تأييد الوفد للحركة القومية العلمانية غربى النزعة فى مصدر إلهامه ومتناقضا مع التراث. وعلى الرغم من ذلك فإن فشل الوفد الذريع تمثل فى عدم توافر الرغبة الحقيقية فى تبنى قضية الجماهير خوفًا من إرباك النظام الاجتماعى، وبهذه الطريقة فقدت الجماهير فرصة سياسية كبيرة، وعلى عكس المدرسة الليبرالية، اعتبر البشرى العلاقة بين العلمانية، والقومية والتقدم، كما نشرها الوفد أثناء العشرينيات من القرن العشرين، انحرافا عن المألوف وليس عصرًا ذهبيًا للوحدة القومية(١١١).

وشهدت إعادة تقييم البشرى للأحداث العديد من التغيرات الدرامية كان أكثرها اتجاهه نحو الإخوان، فمن المعروف أن المدرستين الليبرالية والمادية اتهمتا ـ بطريقة ثابتة وواضحة - البرنامج السياسى الإسلامى بأنه برنامج تقليدى ورجعى. والتهمة الثانية كانت موجهة بشكل خاص إلى الإخوان المسلمين

ومصر الفتاة، وهما التياران اللذان نُظر إليهما باعتبارهما تنظيمين فاشيين وجها عداءهما نحو الحركة القومية العلمانية للوفد، وكانا مجرد أدوات للملك يستخدمها لتوسيع طموحاته الأوتوقراطية، كما كان هناك اتجاه لاتهام الإخوان المسلمين بشكل خاص بالجمود في توظيفهم للإسلام باعتباره برنامجًا سياسيًا[١١٢]، وقد رفض البشرى كل هذه التهم. وفى الحقيقة فإن الإخوان - بوصفهم مؤسسة سياسية اعتنقت الإسلام صراحة - صارت جزءًا أصيلاً من الثقافة المصرية[١١٣]، وبالتالى يضع البشرى الجماعة داخل الإطار السياسى العام، باعتبارها حزبًا ووكيلاً أصيلاً عن الجماهير المصرية، وذلك لأنها فهمت خطورة الاستعمار الثقافى وآليات الصراع ضد العلمانية والأفكار الغربية، وفى الحقيقة يفسر البشرى تطور التأييد الكبير للإخوان المسلمين باعتباره نتيجة لانتهاء الافتتان الشعبى الواسع بالوفد[١١٤]، وفى رفض البشرى للتهمة السائدة بأن الإخوان المسلمين اتحدوا مع الأحزاب الأخرى الصغيرة ومع المستعمر البريطانى، يوضح أن الهدف الرئيسى للإخوان لم يكن الصراع من أجل تحقيق الاستقلال السياسى، ولكن من أجل القيم الثقافية والأيديولوجية كما تمثلت فى دفاعهم عن تطبيق الشريعة[١١٥]. وعلى الرغم من ذلك يرى البشرى أن هناك بعض الأخطاء فى أحكامهم السياسية، ويتهمهم بالجمود بسبب فشلهم فى تفسير الشريعة من خلال الاجتهاد على ضوء متطلبات الحياة العصرية. وإضافة إلى ذلك فشل قائد الإخوان المسلمين "حسن البنا" فى نشر الطمأنينة بين الأقباط بمكانهم داخل المجتمع الإسلامى، وبالتالى تعرضت الوحدة الوطنية للتهديد.

واستكمالاً للتغيير المفاجئ فى اتجاه "البشرى" بشأن الإخوان، فإنه بات ينظر للشيوعيين على أنهم يبشرون بأيديولوجيا غريبة عن المجتمع[١١٦]. ويرى أنها أيديولوجية منيت بالفشل فى التقييم الصحيح للثقافة المصرية، كما يرفض البشرى الشيوعية وتأكيدها على الصراع الطبقى والارتباط الدولى، عكس المبادئ الأساسية للمجتمع الإسلامى. وأخيرًا انتقد البشرى بشكل خاص الدور

البارز لليهود داخل الحركة الشيوعية معتبرًا إياها حركة دفعها رد فعل لتزايد قوة الحركة الإسلامية، ومحاولة لدعم المكانة المتميزة لليهود فى المجتمع المصرى. وكانت السياسات التى تبنتها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) خاصة ما يتعلق ب"تمصيرها" و"تعميلها: Workerization" إنما كانت فى رأى "البشرى" مجرد أسلوب لإخفاء نيّاتها الحقيقية(١١٧)، وهذا التقييم الذى قام بمراجعة الحركة الشيوعية وخاصة قيادة "هنرى كورييل" الذى كان قطبًا رئيسيًا فى دوائر الشيوعية فى أربعينيات القرن العشرين، قد برز إلى حيز الاهتمام مع نشر مذكرات هنرى كورييل فى أواخر الثمانينيات، الأمر الذى أثار تعليق البشرى وغيره من المؤرخين، وكذلك الشيوعيين السابقين(١١٨).

وكانت أيضًا وجهة نظر البشرى متعاطفة بشكل غير تقليدى مع حزب مصر الفتاة، باعتباره الحزب الذى عبرت أيديولوجيته عن دور مصرى حقيقى فاق التأثيرات الإسلامية والفرعونية بشكل غير تقليدى(١١٩). وبينما يعترف البشرى أن الحزب يدعم بشكل أساسى التوجهات الملكية؛ فإنه يشير إلى تغير شعاره (الذى حل فيه الشعب محل الملك) بوصفه علامة مهمة على إعادة تقييم أيديولوجيته، وإضافة إلى ذلك يشيد البشرى بحزب مصر الفتاة نظرا لوعيه بأهمية البعد الاقتصادى فى النضال القومى متمثلا فى مشروع "التبرع بقرش" لدعم الصناعات المحلية؛ ورفضه القاطع للسيطرة الأجنبية على الصناعة. وقد وضع حزب مصر الفتاة سياسة لاستصلاح الأراضى وللتحرير الاقتصادى ثم أكد أهمية أن يكون منظمة ثورية، وقد تمثل فشله الرئيسى فى عدم رغبته فى التعاون مع الوفد وضعف الرؤية الإستراتيجية لقيادته(١٢٠).

ناصر فى الخطاب الإسلامى

توقف خطاب البشرى فى مؤلفه "الحركة السياسية" عند ثورة ١٩٥٢. ولكنه عرض تفسيرا لنظام عبد الناصر فى عمل آخر(١٢١)، وتحليله هنا يميز بين مجالات مختلفة من الأنشطة وهى الشئون الخارجية، والسياسية الاقتصادية

والعملية السياسية. وكثيرا ما أيد البشرى السياسة الخارجية لنظام عبد الناصر، وخاصة معارضته للنزعة الاستعمارية، ثم اتجاهه لتحقيق القومية العربية وفهمه وإدراكه لتهديد الصهيونية. وفى الشئون الاقتصادية يشيد البشرى بإدراك النظام لأهمية مبادئ الاستقلال الاقتصادى، والذى تمثل فى استصلاح الأراضى وتأميم أجزاء كبيرة من الاقتصاد، الأمر الذى مهد الطريق لتحقيق التطور الاقتصادى والعدالة الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك ينتقد البشرى بشدة الثقافة السلطوية للنظام الذى قضى على الأحزاب السياسية وتمثيل المعارضة، وضاعف من قوة السلطة التنفيذية، وكل ذلك قد أدى إلى زيادة شعور الجماهير والعامة بالاغتراب عن السلطة السياسية، إضافة إلى ذلك اعتمد النظام على العناصر الموثوق بها فى الإدارة، وإن مال إلى تفضيل المسلمين على الأقباط، وبالتالى عرَّض قضية الوحدة الوطنية للخطر[١٢٢]. وتمثل الحقبة الاشتراكية من النظام الثورى أعلى ذروة التأثير الغربى منذ تبنى مبادئ الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى عن الغرب، ولم يتم تعديلها أو تكييفها فى ضوء الوعى التاريخى فى مصر[١٢٣].

يوظف "بيومى" فى دراسته بعد فترة ١٩٥٢ موضوع التأثير الأجنبى المفسد، ويؤكد أن الإخوان لم يجدوا أبدًا غضاضة فى التعامل مع الحضارة الغربية[١٢٤]، ويعترف بالعلاقات الوطيدة بين الضباط الأحرار والإخوان وقت الانقلاب عام ١٩٥٢، ولكنه يشرح موضحًا أن أساس الاختلاف بين الطرفين يعود لرفض الإخوان الانضمام للمعسكر الشيوعى، وبنفس الطريقة فإن صراع الإخوان مع السادات ظهر عندما تحالف مع المعسكر الغربى[١٢٥]. وطبقًا لما يراه بيومى، فإن فشل نظام عبد الناصر (وغيره من الأنظمة القومية فى الدول العربية) يعود إلى محاولات فرض أيديولوجية علمانية على المجتمع الإسلامى.

ويمكننا القول: إن فشل الصفوة المفكرة والصفوة السياسية فى تقديم الأيديولوجيات العلمانية فى الوسط الإسلامى، مثل محاولات أتاتورك وعبد الناصر

وبورقيبة أو حزب البعث، لا يمكن أن يبرره الجهل السياسى، مع العلم بأنهم كانوا مختلفين عن بعضهم بعضًا فيما يتعلق بمسئوليات كل منهم، ويمكن أن نلاحظ هذا الاختلاف أيضًا فى ضعف حكومات الصفوة التى لم تستطع تقديم أيديولوجية ملائمة للتطور الاقتصادى الذى يمكن أن يؤدى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ويدعم الأسس الأولى للشرعية السياسية، وبالتالى فإن أكثر الدول الإسلامية التى تعانى من أزمات اقتصادية، لم يتوفر لديها البديل لتتراجع عن أيديولوجية تدعم هذه الشرعية بنفسها وهى الأيديولوجية الإسلامية(١٢٦).

وبينما كان التفسير التاريخى الذى تبناه "البشرى" قائمًا على تأمل واقعى للمبادئ الفاعلة فى التاريخ المصرى، وعمل "بيومى" قدم فى إطار أكاديمى مألوف، فإن بعض الكتاب الإسلاميين انتقد سلوك نظام عبد الناصر بطريقة أقل تقيدًا، فعلى صفحات مجلة "الدعوة" أعاد محمد عبد القدوس فى الذكرى العاشرة لوفاة عبد الناصر تقديم هجوم ضد النظام وسياساته، فنشر قائمة طويلة من الجرائم التى ارتكبت ضد مصر والشعب المصرى؛ حيث قدم تصنيفات خمسة عامة لتلك الجرائم، كانت الجريمة الأولى تتمثل فى المجال الإسلامى الذى استنكر فيه عبد القدوس مسلك الحكومة بسبب مذبحتها، وسجنها لهؤلاء الذين دعوا لحكم الشريعة الإسلامية، واستنكر إساءة استخدام الحكومة لما يعرف "بالوقف" ثم القضاء على المحاكم الشرعية، وكذلك تعيين شيوخ الأزهر لتحقيق أغراض الحكومة، ثم ارتباط النظام بالشيوعية وموسكو، كذلك ذهب لمهاجمة عبد الناصر فى مجال الحقوق الإنسانية والسياسة الاقتصادية والشئون الخارجية، وأخطر من هذا كله هو: معاداته بقوة للإسلام، حيث لخص الموضوع قائلاً:

"ولا يوجد شك فى أن نظام عبد الناصر كان حتمًا الأكثر شرًا فى كل العصور التى مرت بها مصر. فليس من الممكن مقارنة هذه الحقبة بالحقبة الحالية أو غيرها. فكوارث عصر عبد الناصر فاقت كل الخيال، وأدت إلى نتيجة واحدة

وهى تدمير الشعب المصرى فى قيمه وعقيدته وشخصيته وقوميته، ووضع اسم مصر فى التراب عن طريق الهزائم المتلاحقة فى كل معركة خاضها"[١٢٧].

وأكد "عمر التلمسانى" المرشد العام للإخوان المسلمين أثناء السبعينيات من القرن العشرين نفس النقطة، فكتابه حول فترة عبد الناصر كان وصفا مطولا استعرض فيه إحدى وثمانين خطيئة وقع فيها النظام[١٢٨]. فقد كان التلمسانى من أكثر المنتقدين للسياسات التعليمية لعبد الناصر:

"فعلى الرغم من أن الاستعماريين تبنوا سياسة تعليمية تلاءمت فقط مع زيادة أعداد العمال، فإن جمال عبد الناصر قد وضع قيودا على المناهج التعليمية حطمت كل المعانى الإسلامية فى نفوس الطلاب، وبالتالى فإنهم تخرجوا وهم لا يعرفون شيئًا عن دينهم، إن لم يكن قد جعلهم ينظرون للدين نظرة ازدراء تجعلهم يرفضون التمسك بمعتقداتهم[١٢٩].

وهذه التفسيرات لم تعرض تقييمات شاملة ومتوازنة، على الرغم من أن الاهتمام الرئيسى بتشويه صورة النظام المستمرة للإسلام ودعمه للأفكار الشيوعية والغربية، كانت موضوعات اشترك فيها أيضًا مع أعمال البشرى وبيومى.

وكانت الإشارة القوية لمبادئ الإسلام، باعتباره مصدرًا للسلطة الدينية ومعيارًا للأصالة الثقافية والفكر والتأثير السياسى، بمثابة السمة الرئيسية للمدرسة الإسلامية، فالإسلام، أو بالأحرى مبادئ الإسلام، توفر أساسًا لفهم شخصية الأمة المصرية وأسس تاريخها، وتقلل من أهمية التأثيرات الثقافية الأخرى. وقد كتب بيومى يقول:

"لقد تمكن الإسلام من التأثير باعتباره عقيدة وثقافة بشكل كبير فى كل جوانب الحياة فى مصر، سواء كان هذا الجانب اجتماعى أم ثقافيًا أم اقتصاديًا، ولم يبقَ هناك ذكر لأية جوانب من الثقافة الفرعونية أو الإغريقية أو الرومانية.

فالتاريخ المصرى قبل الإسلام كان مقصوراً على ما نجده فى المعابد وفى المتاحف، ولكن الآلاف من المآذن عبر وادى النيل لم تمثل فقط الناحية الدينية، أى تقتصر فقط على ممارسة العقيدة، ولكنها توضح بشكل كبير طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية عبر فترات طويلة من تاريخ مصر، وبنفس الطريقة فإن الإسلام أثر على الثقافة المصرية التى تمكنت من أن تشكل أمة إسلامية متميزة تؤثر على جاراتها المسلمة حتى تلك التى سبقت مصر إلى اعتناق الإسلام(١٣٠).

وتصور المدرسة الإسلامية أن مصر تتميز بهوية ثقافية متجانسة ومتميزة، وأن ذلك جاء نتيجة اعتبار الإسلام مفهومًا موحدًا للتاريخ المصرى. وكان مفهوم التراث الذى قدمه "البشرى" عامًا - يتضمن الكنيسة القبطية وحزب الوفد العلمانى - ويرى أن العلاقة بين الهوية القومية والإسلام تعد السمة الرئيسية لأصالتها، ومن ثم ألقى التراث بغطاء ثقافى على كل مصر، وهذا يعنى أن التاريخ المصرى هو تراث لكل مصرى سواء رغب هذا المصرى أو لم يرغب(١٣١).

المرأة والأمة: تكامل رمزى أم جزء غير منسجم مع الكل؟

نظرت المدراس الليبرالية والإسلامية والمادية فى التفسير التاريخى إلى المرأة باعتبارها جزءًا متكاملاً من الأمة، على الرغم من لعبها بعض الأدوار المختلفة للتعبير عن قيم واهتمامات كل خطاب، وبينما يطرح هذا عمقا معينا للتحليل، لم تلق المرأة اهتمامًا محوريًا ولا كانت عاملاً رئيسيًا فى الخطاب التاريخى، بل كانت تقوم بدور الملحق الذى يؤدى دورًا رمزيًا مجازيًا داخل بنية يسيطر عليها الرجال بشكل أساسى. ولهذا السبب نظرت التفسيرات التاريخية للمرأة على أنها وجود منفصل متفكك، وعندما يظهر هذا الوجود فإنه يتجلى فى سياق متقطع وعابر يتبع ويساند غيره. وقد تبوأت المرأة دورًا غير متسق فى محاولة لتشكيل هوية متكاملة مستقلة نسبيًا، وذلك فى التفسيرات التاريخية الأحدث والتى انطلقت من التيار القومى العام. وينظر تفسير المدرسة الليبرالية

للمرأة باعتبارها رمزًا للصحوة القومية وعاملاً مساهمًا فى تطور الحركة القومية، ففى التصنيف الأول فى الكتابات الأولى لقاسم أمين، وهو التصنيف الذى شمل كتابيه تحرير المرأة (١٨٩٩) والمرأة الجديدة (١٩٠٠) تهدف الأعمال الأساسية لإعادة تقييم مكانة المرأة فى المجتمع المصرى[١٣٢]. وفى هذا الخطاب الذى وجهه قاسم أمين كان هناك جيل بارز من الكاتبات مثل عائشة التيمورية وباحثة البادية، ومن ثم تضمن هذا الجيل رموزًا عكست التحول الاجتماعى فى أواخر القرن التاسع عشر، وعلى الصعيد السياسى أوضحت مشاركة المرأة فى الأحداث الدراماتيكية التى أعقبت الحرب العالمية الأولى بشكل فاعل، وجود المرأة فى تشكيل الخطاب الليبرالى، وذلك لأنها شكلت اللجان التى كان لها تأثير ظاهر، حيث شاركت المرأة فى المظاهرات وقدمت العديد من الشهداء للقضية الوطنية المقدسة[١٣٣]، فإنشاء اللجنة المركزية لسيدات الوفد عام ١٩٢٠، وإنشاء الاتحاد النسائى المصرى عام ١٩٢٣، الذى ترأسته هدى شعراوى، ولجنة السيدات عام ١٩٢٥، تحت رئاسة شريفة رياض، زاد من مشاركة المرأة فى الصراع الوطنى وذلك على مستوى المؤسسات والمنظمات. وقد صارت صفية زغلول زوجة سعد زغلول "أم المصريين" وجسدت هذا الهدف والمثل، وقد كان هذا متسقًا مع الثقافة السياسية لحزب الوفد.

وبداخل تيار الليبرالية القومية كانت هناك عناصر وعوامل مختلفة. ففى بداية القرن العشرين كانت هناك معارضة للأفكار التقدمية التى طرحها قاسم أمين، من جانب التيار التقليدى لطلعت حرب ومصطفى كامل، اللذين مثلا الحركة القومية. وفى العشرينيات من القرن العشرين ركز البرنامج السياسى المعتدل للاتحاد النسائى المصرى على القضايا الاجتماعية، وتوقف عن دعوته للمطالبة بالتساوى فى الحقوق السياسية حتى ١٩٣٥، وفى نفس الوقت تبنى من اعتنقوا أفكار حزب الوفد، من أمثال منيرة ثابت، اتجاهًا أكثر راديكالية وأكثر شدة فى نفس الوقت، حيث دعا إلى إعطاء المرأة الحق فى التصويت فى

الانتخابات فى منتصف العشرينيات من القرن العشرين. ومع ذلك بقى الاتحاد النسائى المصرى، على الأقل أثناء فترة حياة هدى شعراوى موثرًا، وأسهم فى تأجيج السجال حول الاعتراف القوى بحقوق المرأة المصرية، كما انشغل الاتحاد أيضًا بقضايا السياسة الخارجية التى تدعم القضية الفلسطينية والأجندة العربية الأكبر، والتى تمثلت فى إنشاء الاتحاد العربى للمرأة عام ١٩٤٤[١٣٤].

وعلى الرغم من أن الاتحاد النسائى المصرى فقد حيويته بعد موت هدى شعراوى، فإن نشاط الحركة النسوية البرجوازية قد وصل ذروته فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية، فمشاركة المرأة فى المظاهرات التى اندلعت عام ١٩٤٦، وظهور الحزب النسائى الوطنى، وحزب بنت النيل، تحت قيادة فاطمة نعمت راشد ودرية شفيق على التوالى، قد زاد من حماسة الرغبة فى لعب دور أكثر حيوية فى الحياة السياسية. وقد ازداد هذا الدور بشكل كبير بقيام المظاهرات المطالبة بالتمثيل فى البرلمان المصرى عام ١٩٥١، وإضراب درية شفيق عن الطعام فى عام ١٩٥٤، ومما يدعو للمفارقة هنا، أن المرأة لم تمنح الحق فى التصويت فى الانتخابات فى مصر إلا بعد عام ١٩٥٦، وهذا بعد ثلاث سنوات من حظر الأحزاب السياسية.

وبينما قدمت المدرسة المادية تقييما ونقدا راديكاليين للخطاب الليبرالى، من خلال مفهومها عن القوى الاقتصادية ودورها فى الصراع الطبقى كأداة للتحليل، فإنها لم تؤد إلى تغييرات جذرية بشأن دور المرأة السياسى والاجتماعى، ففى تصنيف المدرسة المادية يأتى وضع الطبقة والأمة قبل الجنس والمرأة. وعلى الرغم من ذلك فإن مشاركة المرأة فى الحركة السياسية كانت نشطة، خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث انضمت النساء إلى الحركة الشيوعية وانخرطن فى التنظيمات التقدمية، وأنشأن روابط للفتيات فى الجامعات والمعاهد، وشاركن فى المظاهرات الشعبية خلال الأربعينيات وبداية الخمسينيات[١٢٥]. كما شاركت المرأة

فى الحركة العمالية خاصة من خلال اتحاد المرأة المصرية العاملة تحت قيادة حكمت الغزالى والذى تكون عقب الحرب العالمية الثانية[١٣٦].

وعلى الرغم من أن المدرسة المادية للتحليل التاريخى ركزت على معايير النشاط الاقتصادى والاجتماعى، فإنها أثرت بشكل كبير على استبعاد المرأة. فالحركة الشيوعية قد أكدت دعوتها للاعتراف بحقوق المرأة فى برنامجها، ولكن بقيت سيطرة الرجال من أبرز سماتها. كما تميزت الحركة الشيوعية بوجود قسم خاص للمرأة فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، الأمر الذى جعل لها مكانة ثانوية[١٣٧].

إن تركيز المدرسة المادية على الطبقة العاملة قد أدى بدوره إلى إبراز العمال الذين يعملون بالفعل، والعمال من المناطق الحضرية والعمال المنظمين داخل كيانات، حيث يشكل الرجال الغالبية العظمى من العاملين فيها، ولأن النسبة الكبيرة من السيدات كنّ يعملن فى بعض الوظائف المحلية أو يعملن بلا أجر، فلم يكن هناك مجال للاهتمام بهن. وبعد ذلك طور الماديون نظرتهم بإلهام من الاشتراكية العربية التى غيرت من اهتماماتهم، فناقشوا مشاركة المرأة فى القوة العاملة باعتبارها معيارًا مهمًا فى تحريرها وتحقيق العدالة الاجتماعية لها[١٣٨]. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التحليل لم يكن شاملا كما هو متوقع، وبالتالى تعرض للانتقاد بسبب تحديده لبعض التصنيفات والفئات مثل " القوى العاملة" و"العاطلين"[١٣٩]. واستطاع التيار الناصرى فى المدرسة المادية الذى تمشى مع التيار المتقدم، والذى سيطرت فيه الدولة على جميع المؤسسات والأنشطة الاقتصادية، أن يظهر بعض الفوائد التى سوف تعود على المرأة فى ظل سيطرة النظام، ومنها منح المرأة الحقوق الدستورية عام ١٩٦٢، واختيار أول امرأة فى البرلمان فى نفس العام، ثم تعيين أول سيدة، وهى حكمت أبو زيد، فى مجلس الوزراء عام ١٩٦٢، وفى النهاية على الرغم من كل ذلك يمكننا القول: إن المدرسة

المادية وضعت فيها الموضوعات التى تخص الجنس أو النوع فى مرتبة ثانية، وكانت الأولوية للموضوعات التى تتعلق بالطبقات والخطاب القومى.

ويخصص التيار الإسلامى للمرأة دورًا مختلفا عن المدرستين الليبرالية والمادية، وذلك لدعمه القوى للقيم الدينية والتقليدية. فالتيار الإسلامى يقدم نقدًا وتقييمًا يعدل ويتحدى التفسيرات العلمانية، وذلك لاهتمامه بخطاب تاريخى يقاوم قوى التيار العلمانى السياسى وقوة التحول الاجتماعى والتأثير الثقافى الغربى. فمناقشة "بيومى" لموقف الإخوان من قضية المرأة فى المجتمع المصرى قدم مثالاً لقراءة تراجع الخطاب الليبرالى المتعارف عليه[١٤٠]. وبعيدًا عن الدعوة لتحرير المرأة، يرى بيومى أن كتابات قاسم أمين كانت اليد الأجنبية للتأثير الغربى، فيعقد مقارنة بين آراء قاسم أمين من ناحية وآراء مصطفى كامل ومصطفى صادق الرافعى من ناحية أخرى، فكليهما عارض الدعوات التى كانت تطالب بتغيير الدور الاجتماعى للمرأة، ومنها إتاحة فرص تعليمية أكثر وزيادة السفور واختلاط الجنسين، ورأى أن هدى شعراوى كانت تقوم بأكثر من دور لتمثيل المرأة، بل كانت أداة للتأثير الغربى ووسيلة لإضعاف القيم الثقافية المصرية. وتأكيدا على الأصل الأجنبى لأفكارها يشير "بيومى" لرحلاتها الدراسية إلى باريس وأمريكا، ثم توظيفها لما جمعته من مادة سواء فى شكل تصريحات سياسية أم إيضاحات وجدت ضمن مطبوعات الاتحاد النسائى المصرى. وفى المقابل يعرب بيومى عن قبوله للحركة السياسية النشطة للمرأة فى المنظمات التى دعمت القيم الإسلامية وخاصة جمعية الأخوات المسلمات، والتى جسدت الحركة الحقيقية للمرأة[١٤١]. وقد قيدت جمعية الأخوات المسلمات نفسها بقضايا تتعلق بالرفاهية داخل المجتمع، وبموضوعات مثل تخصيص عربات فى الترام للسيدات فقط، وبقيت حازمة فى معارضة السفور والتعليم المختلط. وهكذا استمر الاتجاه نحو معارضة مشاركة المرأة فى الحياة العامة، ذلك الاتجاه السلبى الذى تبناه الإخوان، وكذلك الأزهر، خاصة فيما يتعلق بحق المرأة فى التصويت وعضويتها فى البرلمان.

ونلاحظ أن مدارس التفسير التاريخى الثلاث التى تمت مناقشتها هنا، فى تفسيرها لقضية المرأة قد اعتبرت المرأة جزءًا محدودًا فى أى خطاب سياسى، حيث كان لها دور مكمل وثانوى، وإن أعطى أولوية لبعض العناصر الاجتماعية وفى بعض الأنشطة السياسية، ففى المدرسة الليبرالية ارتبطت المرأة أكثر بالطبقة العالية أو المتوسطة، إما عن طريق الزواج أو من خلال بعض الارتباطات الأخرى بالطبقة السياسية التى كان يسيطر عليها الرجال. وطبقًا للتحليل المادى الذى اهتم أكثر بقضايا المرأة، كان هناك حرص على إظهار إسهامات المرأة باعتبارها من أهم الكوادر فى الحركة العمالية والقوى العاملة أيضًا. بينما يعتبر التيار الإسلامى المرأة وعاء ومدافعًا عن القيم التقليدية التى تتسق مع المعتقدات الدينية والممارسات الثقافية. ومع ذلك فإن كل هذه التيارات الثلاثة، باعتبارها خطابات قومية، تشترك فى بعض الأسس والتى تجسدت جليًا فى معارضتها للبريطانيين. وبالتالى فإنه فى عام ١٩٥٢، استطاعت كل من "سيزا نبراوى" التى كانت منتمية إلى اتحاد النساء المصرى، والناشطة الشيوعية "إنجى أفلاطون"، وزينب الغزالى التى كانت تنتمى لحركة الأخوات المسلمات، وبعض الناشطات الأخريات، الاتفاق على إنشاء اللجنة القومية للمقاومة الشعبية وذلك من أجل التظاهر ضد الاحتلال[١٤٢].

إن التوجه نحو فهم خطاب تاريخى نظر للمرأة باعتبارها موضوعا وإنسانا، وليس شيئا، بل عنصر أساسى من مكونات المجتمع، كان وراء تبنى وظهور مختلف المداخل التاريخية. فعلى المستوى الشخصى قد كان هذا واضح فى المذكرات التى قامت السيدات بنشرها، فالمذكرات الشخصية لكل من نبوية موسى ونوال السعداوى وليلى أحمد، تقدم العديد من الرؤى لبعض الأوجه الأقل ارتباطًا من حياة المرأة، حتى فى مواجهة خطاب الرجال فى الحياة العامة. وحتى السيدات اللائى كانت كتاباتهن جزءًا لا يتجزأ من القيم السياسية القومية، مثل هدى شعراوى وإنجى أفلاطون وزينب الغزال، قدمن العديد من الأفكار التى

تحدثت عن مستوى من الخبرة التاريخية فاق مفاهيم المدرسة الليبرالية أو المادية أو الإسلامية. وأخيرًا حاول "المرأة ومنتدى الذاكرة" أن يدعم ويقدم إعادة تقييم منظم وراديكالى للدور التاريخى للمرأة فى مصر. وقد تم هذا من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، أولاً: كان هناك برنامج لإعادة نشر كتابات السيدات المصريات الرائدات لاستعادة وإظهار أدوارهن واسهاماتهن فى الحياة المصرية، وثانيًا: شجع على تقديم تقييم نقدى لسيطرة الرجال على المصادر التاريخية وتأثير ذلك على بنية الكتابات التاريخية[١٤٣]، وفوق كل ذلك فإن المنتدى حاول استعادة الوعى التاريخى للمرأة باعتبارها مشاركًا نشطًا، وكان يدعو إلى تكوين وعى وتراث تاريخى يدرك أهمية الجنس أو النوع فى الكتابات التاريخية[١٤٤]، والمشروع ما زال فى بداية تكوينه، ويبقى الأمر المهم: كيف يتعامل هذا المدخل ويتفاعل مع دلالات الهوية الاجتماعية مثل الجنسية والعرق والطبقة والدين[١٤٥].

وباعتبار هذه التيارات المؤثرة سياسيًا تيارات فكرية، فإن كلا من هذه المدارس الأساسية للتفسيرات التاريخية، قد احتوت المرأة، أو قيدتها أو استمالتها فى خطاباتها وأعطتها قليلا من الاستقلالية فى التعبير، وبينما تشير كل هذه التيارات إلى سجل وتاريخ لمشاركة المرأة فى الأحداث "القومية" والمؤسسات والمنظمات وتصف مكانتها فى المجتمع المصرى بشكل عام، فإن هناك العديد من القضايا التاريخية تتعلق بالمرأة ولا تتسق مع الأطر القومية الموجودة بشكل عام، فالتطور والتأثير السياسى لقضايا التعليم والرعاية الاجتماعية، والمواقف الاجتماعية تجاه الحجاب، وتعدد الزوجات، والطلاق، وممارسة البغاء والأحوال الشخصية والاختلاط بين الجنسين، قد أضاف قدرًا من التعقيد، لم تستطع الخطابات القومية أن تحتويها بسهولة. فالأعمال الحديثة حول بعض الجوانب المهمة فى المجتمع المصرى، مثل ممارسة البغاء، ترى ضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام لهذه القضايا، ولكن يبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الأعمال الحديثة تعد استكمالا للسرديات الوطنية الموجودة أم تتحداها[١٤٦].

وباعتبار أن التيارات الثلاثة السابقة، الليبرالية والمادية والإسلامية، خطابات قومية فإنها تشترك فى موضوع رئيسى يتمثل فى التحرير القومى لمصر وصراعها ضد الاستعمار. وعلى الرغم من ذلك فإن كلا من هذه المدارس قدمت نمطها الخاص، وذلك طبقًا لمفهومها عن ساحة الصراع السياسى وشكل الهوية القومية داخل المجتمع المصرى، وهذه المفاهيم المختلفة كشفت عن اتجاهات متناقضة عبر مراحل مختلفة من هذه الفترة المعاصرة، فطبقًا للمدرسة الليبرالية فإن الفترة بعد ثورة عام ١٩١٩، تمثل العصر الذهبى للديمقراطية الليبرالية التى دعمت الحركة القومية وعبرت عن الإرادة القومية، التى حدّت أساليب الملك والبريطانيين من فاعليتها بعد ذلك. وفى مقابل ذلك - فإن المدرسة المادية تعتبر هذه الفترة واحدة من الفرص الضائعة التى تميزت بالظلم الاجتماعى والصراع الطبقى. وفى ظل المرحلة التقدمية استطاعت سلطة النظام الثورى تحقيق نجاحات سياسية مهمة، وطبقًا للتيار الإسلامى، كما يمثله "البشرى"، فإن التيار العلمانى الذى لم يوجه التوجيه الصحيح فى المرحلة البرلمانية، وانتكاسة عصر عبد الناصر، مثل فترات سياسية كئيبة، واعتمادًا على خبرة وتقاليد الماضى، ربما يمكن تحقيق سياسة أكثر واقعية فى المستقبل. والتفسيرات النسوية قد تدعم وتزيد من وجهات النظر تلك، كما أنها تقدم إمكانية لإعادة تقييم جذرى لبنية التاريخ القومى.

إن التفسيرات المتصارعة والبنية الهرمية للعوامل السياسية التى طرحتها هذه المدارس التاريخية، هى انعكاس للجدل السياسى الأساسى، كما أنها تمثل دليلاً على الصراع الدائر حول مفهوم الأمة فى الكتابات التاريخية المصرية المعاصرة، وعلى النقيض من ذلك، فإن كلا من هذه التفسيرات، باعتبارها خطابات قومية، تنبنى على افتراض ضمنى يقر، أن المجتمع متجانس بشكل أساسى، كما أنه يتسم بهوية اجتماعية مشتركة (حتى وإن كانت به بعض العناصر الأجنبية أو المهمشة). ومع ذلك فإن طبيعة صراع السياسة القومية وتنافر بعض جوانب

المجتمع المصرى، تدل على أن الحديث عن تيار "يمثل كل المصريين" هو ضرب من الوهم، وهذه هى المشكلة الرئيسية لمؤرخ التاريخ المصرى المعاصر: فإذا لم تكن مصر تشكل "هوية جمعية: A Collective Entity"، فكيف يمكن للمؤرخ أن يتعامل مع تنوع الطبقات والديانات والأجناس والثقافات والأيديولوجيات السياسية؟

* * *

الهوامش

١- نانسى إى جالجير، "حياة المؤرخين المغاربة وأوقاتهم": وهو عبارة عن حديث مع عبد الله العروى، إصدار صحيفة الغربى للدراسات ٢ رقم ١ (١٩٩٤) ٦-٢٥.

٢- فى هذا الشأن تحديدا كان كرابس على صواب عندما قال، "لقد وصلت مصر إلى حالة فى غاية الوضوح من الوعى الوطنى، لقد أصبح كل مؤرخ مصرى بعد عام ١٩٢٢، مؤرخا وطنيا"، تاريخ العالم، ٢٠٨.

٣- عبد الكريم، كلمة عن شفيق غربال"، ١٢ ومحمد أنيس، "شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث"، ١٣.

٤- على الرغم من تحرير سلسلة الأحاديث العشرة بالإنجليزية فإنها نشرت بوضوح فى بادئ الأمر بالعربية تحت مسمى تكوين مصر فى عام ١٩٥٧ وبعد ذلك بالإنجليزية بعنوان "تكوين مصر"، الإصدار الثانى، القاهرة: جامعة الدول العربية، (محرر).

٥- غربال، "بدايات المسألة المصرية وصعود محمد على"، لندن: صادر عن جورج روتليدج، ١٩٢٨.

٦- غربال، المسألة المصرية، ٢٨٤.

٧- كما ورد فى المرجع السابق.

٨- "تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية: بحث فى العلاقات البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢-١٩٣٦ " المجلد ١ القاهرة، ١٩٥٢.

٩- كما ورد فى المرجع السابق، ٤٩.

١٠- محمد أنيس،" شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث"، ١٧.

١١- بركات " قضايا فكرية " ٧٧.

١٢- غربال، "تكوين مصر"، ٥٥.

١٣- مصطفى، "محمد أنيس مؤرخا ومناضلا" ٦٠.

١٤- جلال السيد، "تاريخنا القومى فى الدول الاشتراكية" ٨٨.

١٥- شويرى، تاريخ العرب والدولة القومية، الجزء الثانى، "المؤرخون المحترفون: مديرى التشريع" انظر أيضا بركات" قضايا فكرية " ٧٧.

١٦- بالنسبة إلى رفعت انظر عمل كرابس، "السياسة والتاريخ والثقافة فى مصر الناصرية" ٤٠ رقم ٢ عمل السيد، "تاريخنا القومى فى الدول الاشتراكية" ٨، الذى ينتقد مناقشة شكرى "للثورة العرابية لكونها تهتم فقط بأعمال الحكومة الفرنسية والبريطانية ولا تهتم بالموقف الداخلى لكفاح الشعب".

١٧- بركات " قضايا فكرية " ٧٦.

١٨- صبرى، الثورة المصرية، مجلد ٢ ـ ٢٠٨.

١٩- كما ورد فى المرجع السابق، ٩ ـ ٢٠٨.

٢٠- اقتبس من عمل بركات " قضايا فكرية " ٧٧.

٢١- صبرى، "الثورة المصرية"، مجلد ٢ ـ ١٥.

٢٢- لاحظ العناوين الفرعية، "مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية، تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨" "محمد فريد، رمز الإخلاص والتضحية، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة "١٩١٩، القاهرة، صادر عن مكتبة مصطفى الحلبى، ١٩٤١.

٢٣- الرافعى، "ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ١٩١٤-١٩٢١" الإصدار الرابع، القاهرة صادر عن دار المعارف، ١٩٨٧ ـ ١٦.

٢٤- بركات " قضايا فكرية " ٧٨.

٢٥- الرافعى، "محمد فريد"، ٩ ـ ٢٧٧.

٢٦- يونان لبيب رزق، "بين الموضوعية والتحزب فى كتابة تاريخ الأحزاب فى مصر"، ٣٦٧.

٢٧- لقد حدث صدام كبير فى البرلمان بين البشرى وعبد الرحمن الرافعى حول قضية السودان، ٨٨-١٠٨.

٢٨- حمادة محمد أحمد إسماعيل، "صناعة تاريخ مصر الحديث، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى"، القاهرة: إصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ ـ ٢٤٠، لقيت المعاهدة تأييدا واسع النطاق من أطياف السياسيين المصريين باستثناء الحزب الوطنى. لمعرفة آراء الرافعى حول المعاهدة انظر عمله "القواعد الموحدة، استقلال أم حماية"، القاهرة، ١٩٣٦.

٢٩- إسماعيل، "صناعة تاريخ مصر الحديث"، ٢٤٢.

٣٠- بركات فى عمله " قضايا فكرية " ٧، ورزق، "بين الموضوعية والتحزب فى كتابة تاريخ الأحزاب السياسية فى مصر"، فى صفحة ٣٦٦، سمى رزق الرافعى بمؤرخ التعظيم والتأثيم.

٣١- مصطفى عبد الرحمن الرافعى، "المجلة"، ٣٦.

٣٢- جلال السيد، "تاريخنا القومى فى الدول الاشتراكية"، ٨٩، ٩٠.

٣٣- أتوجه بالشكر إلى الدكتور عبد العظيم رمضان لإثارة هذه النقطة.

٣٤- مصطفى، "ندوة إعادة كتابة التاريخ القومى"، ٢٥٣.

٣٥- كانت النتيجة هى" تطور الحركة الوطنية فى مصر منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦، إلى نهاية الحرب العالمية الثانية"، بيروت، ١٩٧٠ (كما تم نشرها تحت عنوان تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧-١٩٤٨) حوار مع عبد العظيم رمضان؛ اعتمد على ماير من بين الكثير، "علم كتابة التاريخ المصرى المعاصر".

٣٦- بالإضافة إلى تفسيره للتاريخ من منظور قومى وفدى، ادعى رمضان أنه مؤرخ مادى، وأن الدراسات التاريخية التى أنتجها كانت تكتب فى إطار الصراع الطبقى. ومع ذلك، فلقد أكد بصفة عامة على مركزية الوفد فى الحركة الوطنية خاصة فى أعمدة صحيفة حزب الوفد الجديد، وكان يعطى الأولوية بشكل ثابت للعوامل السياسية على حساب القوى الاقتصادية والاجتماعية. انظر عمل ماير، «علم كتابة التاريخ المصرى المعاصر» ٣٥ ـ ٤٠، وعمل رمضان "علم التاريخ بين الموضوعية والذاتية"، المجلة التاريخية المغربية ١٣، ١٤ (يناير ١٩٧٩).

٣٧- عمل ماير، "كتابة التاريخ المصرى المعاصر" ٤٧.

٣٨- كما ورد فى المرجع السابق، ٤٠.

٣٩- كما ورد فى المرجع السابق، ٤٥.

٤٠- اقتبست من عمل عفاف لطفى السيد مارسو، "التجربة الليبرالية المصرية"، ١٩٢٢-٣٦ بيركلى: صادر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧ ـ ٥٧.

٤١- من خلال التفسير الوفدى كانت الأهمية القصوى الممنوحة للزعيم واضحة فى الجدل الدائر فى كتابة التاريخ العام. فكان ذلك متجسدا فى أطروحة الدكتوراه لعبد الخالق لاشين، وهو يدرس بجامعة عين شمس، والتى تناولت الحياة السياسية لسعد زغلول. فقد تناول لاشين مذكرات سعد زغلول بشكل مكثف، وقدم آراء نقدية حادة ضد الدوافع السياسية لزعيم الوفد، وصوّره على أنه رجل كان مهووسا بالحفاظ على سلطته وسمعته الخاصة. وهب عبد العظيم رمضان للدفاع عن سعد زغلول علنا وكان النقد لاذعا، واحتدم

الجدل بينه وبين لاشين. انظر "عبد الخالق لاشين": "الحقائق الغائبة " نشر مذكرات سعد زغلول، مجلة الهلال، مارس ١٩٨٧ ١٥-٢٠، وكذلك صعيد العظيم رمضان وأحمد عبد الله، "حول المعركة التى دارت بينهما على صفحات الصحف بخصوص تقويم دور الزعيم سعد زغلول" فى عمل عبد الله، تاريخ مصر، ٨٠ ـ ٢٧٧.

٤٢- عمل ماير، " كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ٤٢.

٤٣- كما ورد فى المرجع السابق،٤٩-٥٤.

٤٤- كما ورد فى المرجع السابق، ٥٤.

٤٥- كما ورد فى المرجع السابق، ٤٠.

٤٦- كما ورد فى المرجع السابق، ١١٢.

٤٧- عمل شهدى عطية الشافعى، "تطور الحركة الوطنية المصرية" ١٨٨٢-١٩٥٦، القاهرة،٣، ١٩٥٧، مقتبس من عمل عاصم الدسوقى، "نقد المدخل الأخلاقى فى تقويم وقائع التاريخ: دراسة تطبيقية على التاريخ لثروة ١٩١٩" ٢٠٥.

٤٨- اعتمدنا على عمل عاصم الدسوقى، "نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى"، القاهرة، صادر عن دار الكتاب الجامع، ١٩٨١، ٥ -١٧.

٤٩- عمل إبراهيم عامر، "ثورة مصر القومية"،٤٠-٥٢.

٥٠- عاصم الدسوقى، "نحو فهم تاريخ مصر"، ١٦.

٥١- ماير، "كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ١٢.

٥٢- أحمد نظمى عبد الحميد ورشيد البراوى، "النظام الاشتراكى- عرض وتحليل ونقد"، القاهرة: صادر عن مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦، ١٨ ـ ١٧٧، مقتبس من عمل عاصم الدسوقى، "نقد المدخل الأخلاقى فى تقويم وقائع التاريخ: دراسة تطبيقية على التاريخ لثروات ١٩١٩" ٢٠١.

٥٣- كما ورد فى المرجع السابق.

٥٤- انظر عاصم الدسوقى، "نقد المدخل الأخلاقى فى تقويم وقائع التاريخ: دراسة تطبيقية على التاريخ لثروات ١٩١٩" ٢٠٥.

٥٥- أنيس وحراز، "ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢"، ٦ ـ ١٤٣.

٥٦- ماير، "كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ١٦.

٥٧- أنيس وحراز، "ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢"، ٦٦ ـ ١٤٧.

٥٨- مثال على ذلك انظر عبد المالك، "مصر"، ٦٢ ـ ٣٥٣.

٥٩- لمعرفة النقاش الخاص بذلك انظر عمل بيتر جران، "سمات الحداثة فى كتابة التاريخ المصرى: مقالة نقدية"، صادر عن المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٩ (١٩٧٨) ٣٦٧-٧١.

٦٠- عاصم الدسوقى، "نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى"، ١٩٨١.

٦١- كما ورد فى المرجع السابق، ٦ ـ ٥٥.

٦٢- كما ورد فى المرجع السابق.

٦٣- عاصم الدسوقى، "مصر المعاصرة فى دراسات المؤرخين المصريين"، القاهرة: صادر عن دار الحرية (١٩٧٦) ٢٦ لاحظ رأى أنيس القائل بأن الأحرار الدستوريين يمثلون كبار ملاك الأراضى والتابعين لسعد زغلول والرأسماليين، وذلك فى فترة ما بعد ١٩٣٧.

٦٤- عمل ماير، "كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ٥٧.

٦٥- كما ورد فى المرجع السابق،٨٣-٩٧.

٦٦- عمل عمرو، "ثورة مصر القومية "، ٧ ـ ٩٥.

٦٧- فيما يتعلق بالتالى انظر الدسوقى، "نحو فهم تاريخ مصر"، ١٣، ١٤.

٦٨- مقتبس من عمل عاصم الدسوقى، "نحو فهم تاريخ مصر"، ١٣.

٦٩- عاصم الدسوقى، "نحو فهم تاريخ مصر"، ١٣.

٧٠- كما ورد فى المرجع السابق، ١٣، ١٤.

٧١- بينين، "الحركة الشيوعية والخطاب السياسى القومى فى مصر فى الناصرية "، ٥٧٨ انظر أيضا عمل الدسوقى، نحو فهم تاريخ مصر، ١٤.

٧٢- أنا فى هذه السياق أهتم فقط برأى أنيس الذى عبر عنه أثناء النصف الأول من الستينيات. فلقد جاء بعد ذلك ليقدم رأيا أكثر عاطفية فى الوفد، وذلك فى تحليلاته المتعلقة بحادث فبراير ١٩٤٢، وحريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢، والذى كان بمثابة لطمة للقوى الوطنية، فلقد خلق نوعا من المودة المتبادلة بين الدكتور أنيس والوفد "محمد أنيس، مؤرخا ومفكرا "، صادر عن الأهرام فى ٤ سبتمبر ١٩٨٦. وبعد ذلك انضم أنيس إلى الوفد الجديد فى أواخر السبعينيات.

٧٣- عمل أنيس وحراز، "ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢" ١٠ ـ ٢٠٥.

٧٤- كما ورد فى المرجع السابق، ٦٠ ـ ١٤٧. ومع ذلك فقد ذكر أن تأسيس الحزب الشيوعى المصرى فى عام ١٩٢١ (١٣٨-٤١).

٧٥- عمل بينين، "الحركة الشيوعية والخطاب السياسى القومى فى مصر الناصرية"، ٥٧٨ انظر أيضا عمل الدسوقى، نقد المدخل الأخلاقى فى تقويم وقائع التاريخ" ٢٠، حيث جعل هذه النقطة أقل حدة. وبالمثل يظهر عمل فوزى جرجس ولا يُذكر شىء عن الدور الشيوعى.

٧٦- كان هذا أمرا صوابا لفوزى جرجس ومحمد أنيس ولكن تظاهر كل من الشافعى وإبراهيم عامر بشىء من الحماس تجاه العالم العربى، عمل عبد الملك، مصر، ٢٦٥.

٧٧- فيما يتعلق ببحث ومناقشة رد فعل الحركة الشيوعية لناصر انظر عمل بينين، "الحركة الشيوعية والخطاب السياسى القومى فى مصر الناصرية" ٨٢ ـ ٥٧٤. وعمل بيتيه، مصر أثناء سنوات عبد الناصر، ٢ ـ ١٣٠.

٧٨- عمل عبد الملك، "مصر"، ٢٩٨ (تمت طباعته بصفة أساسية فى فرنسا فى عام ١٩٦٢).

٧٩- عمل عبد الملك، "مصر"،٣١ (من مقدمة الترجمة الإنجليزية التى ترجع إلى فبراير ١٩٦٨).

٨٠- لاحظ على وجه التحديد من بين العديد من أعمال رفعت السعيد عمل، "تاريخ الحركة الشيوعية المصرية"، مجلدات ١-٥، وعمل طارق البشرى، "الحركة السياسية فى مصر"، ١٩٤٥-٥٢، الإصدار الثانى، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣ (أول طبعة ١٩٧٢).

٨١- ماير، "كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ٥٩.

٨٢- كما ورد فى المرجع السابق، ٦٦.

٨٣- مقتبس من عمل السعيد، "تاريخ المنظمات اليسارية المصرية"، ١٩٤٠- ١٩٥٠، القاهرة، صادر عن دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦ ـ ٢٧، فى عمل ماير، "كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ٦٩. وفيما يتعلق ببحث ومناقشة الآراء الأخرى للكتاب اليساريين فى هذه اللجنة انظر عمل عبد الله، "الحركة الطلابية"، ٤ ـ ١٧.

٨٤- ماير، "كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ٦٠.

٨٥- كما ورد فى المرجع السابق، ٢ ـ ٦٠.

٨٦- وقد انعكس هذا المفهوم الشعبى فى الروابط بين بعض الشيوعيين، خاصة فى جماعة الفجر الجديد، مع طليعة الوفديين (الجناح اليسارى الوفدى) والدعوة غير الناجحة لفتح جبهة بين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والوفد، عمل إسماعيل وسعيد، الحركة الشيوعية فى مصر، ٦٠.

٨٧- على سبيل المثال انظر رأى محمد سيد أحمد فى عمل ماير، "علم كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ١١٩. ويجب العلم بأن السعيد، وهو مصرى بخلفية إسلامية، كان عضوا فى

الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، وهي جماعة كان المحرك الروحي لها في فترة الأربعينيات من القرن العشرين، مصريًا يهوديًا يدعى هنري كوريل، كما كانت تشمل عضويتها العديد من اليهود لجنسيات أجنبية.

٨٨- عمل محمد حسين (عدلى رفعت وبهجت النادى)، "الصراع الطبقى فى مصر ١٩٤٥-١٩٧٠ " نيويورك ولندن: صادر عن مطبعة المقالات الشهرية، ١٩٧٣. كما تم نشرها سابقا فى فرنسا.

٨٩- حسين، "الصراع الطبقى فى مصر"، ١١، ١٢.

٩٠- بينين، "هلا نهضتى أيتها الطبقة العاملة المصرية الحقيقة؟"، ٧٠ - ٢٤٧، وفى عمل زكرى لوكمان) عمل محرر)، العمال والطبقات العاملة فى الشرق الأوسط والصراع والتاريخ وفن كتابة التاريخ، صادر عن مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ١٩٩٤.

٩١- بينين ولوكمان، "العمال على ضفاف النيل"، ١٩،٢٠.

٩٢- فيما يتعلق بالنقطة السابقة، انظر النقاش الذى عقد فى الجمعية المصرية التاريخية فى ديسمبر ١٩٦٥ عمل مصطفى، "ندوة إعادة كتابة التاريخ القومى"، ٦ - ٣٥١.

٩٣- فيما يتعلق بالاستعمار الداخلى انظر عمل ميتشل، "الإخوان المسلمين"، ٢١٨.

٩٤- ولقراءة نقاش رائع عن هذا الموضوع انظر عمل حداد، "الإسلام المعاصر والتحديات التاريخية"، خاصة ص ٧٧-٨١ وكذلك كتابات سيد قطب، ٨ - ١٦٢.

٩٥- للتالى انظر عمل ميتشل، "الإخوان المسلمين"، ٧ - ٢٦٤.

٩٦- فيما يتعلق بهذا النقاش، اعتمدت على الأعمال التالية لبيومى، " الاتجاه الإسلامى فى الثورة المصرية ١٩١٩ - ١٩٨ " و"الإخوان المسلمين بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة، ١٩٥٢-١٩٨١" القاهرة: صادر عن مكتبة وهبة، ١٩٨٧.

٩٧- بيومى، "الإخوان المسلمين ١٩٢٨- ١٩٤٨ "، ٤ - ١٢.

٩٨- ماير، "تغيير المنظور السياسى."، ٤.

٩٩- لقراءة مناقشة خاصة بذلك انظر عمل كرابس، "تاريخ العالم"، ٦ - ١٥٢.

١٠٠- ماير، "تغيير المنظور السياسى فى كتابة التاريخ المعاصر لفترة ١٩١٩-١٩٥٢" ٦-٩.

١٠١- بالنسبة للتالى فقد اعتمد على عمل عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، "الكتابات المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام"، ١٤ - ٢١٢.

١٠٢- عمل بيومى، "الاتجاه الإسلامى فى الثورة المصرية ١٩١٩ " ٢٣، اقتبسه عبد الرحيم، "الخطابات المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام" ٢١٣.

١٠٣- عمل عبد الرحيم، "الكتابات المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام"٢١٣.

١٠٤- بالنسبة للتالى انظر عمل ماير، "تغيير المنظور السياسى فى كتابة التاريخ المعاصر لفترة ١٩١٩-١٩٥٢" ١٠

١٠٥- "الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥-٥٢ " الإصدار الثانى، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣.

١٠٦- ماير، " كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ٦٠-٢.

١٠٧- عمل البشرى، "الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-٥٢ " مقدمة، الإصدار الثانى، ٤٢ اقتبسه راؤول ميجير، "التاريخ والأصالة والسياسة: ترجمة طارق البشرى لتاريخ مصر الحديث"، بحث عرضى رقم ٤ أمستردام، صادر عن جمعيات أبحاث الشرق الأوسط، ١٩٨٩ ١٩

١٠٨- مقتبس من ماير، "التاريخ والاصالة والسياسة"، ١٩، ٢٠.

١٠٩- عمل البشرى، "الحركة السياسية فى مصر"، ١٩٤٥-٥٢ مقدمة، الإصدار الثانى، ٣٥.

١١٠- فيما يتعلق بالتالى انظر عمل بايندر، "الليبرالية الإسلامية"، ٥ ـ ٢٥٢.

١١١- ماير، " كتابة التاريخ المصرى المعاصر" ١٤٦.

١١٢- كما ورد فى المرجع السابق، ١٣٤.

١١٣- ماير، "التاريخ والأصالة والسياسة"، ٢٨-٣١. وعمل بيندر، "الليبرالية الإسلامية"، ٢٥٢-٨ الذى يمثل رأى البشرى السابق عن الإخوان.

١١٤- ماير، "علم كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ٨ ـ ١٣٧.

١١٥- ماير، "التاريخ والاصالة والسياسة"، ٢٩-٣١.

١١٦- كما ورد فى المرجع السابق، ٢ ـ ٣١.

١١٧- كما ورد فى المرجع السابق، ١١٧.

١١٨- عمل طارق البشرى، "أوراق هينرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية"، القاهرة، ١٩٨٨ رءوف عباس حامد، "هينرى كورييل "، صادر عن دار الهلال ٩٦ (يونيو ١٩٨٨)، ٧ ـ ٢١، عمل مصطفى طيبة، "حول أوراق هينرى كورييل مطلوب تقييم موضوعى للتاريخ الحديث"، الهلال ٩٦ (نوفمبر ١٩٨٨) ٤٨-٥٣.

١١٩- فيما يتعلق بالتالى انظر عمل ماير، " كتابة التاريخ المصرى المعاصر"، ١٣ ـ ١٢٧.

١٢٠- عمل بايندر، "الليبرالية الإسلامية" ٢ ٢٦١.

١٢١- فيما يتعلق بهذا النقاش انظر عمل ماير، "التاريخ والأصالة والسياسة" ١٤-١٨.

١٢٢- عمل بايندر، "الليبرالية الإسلامية"، ٢٧٦. لقد وضحت هذه النقطة فى عمل البشرى عن علاقة المسلمين والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، القاهرة: صادر عن دار الشروق، ١٩٨٢.

١٢٣- عمل ماير، "التاريخ والأصالة والسياسة"، ٢٣.

١٢٤- عمل بيومى، "الإخوان المسلمين بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة، ١٩٥٢-١٩٨١"، ١٩٨٧.

١٢٥- كما ورد فى المرجع السابق، ١٤٦.

١٢٦- كما ورد فى المرجع السابق، ١٤٨.

١٢٧- عمل محمد عبد القدوس،" ١٠ سنوات بعد وفات طاغية مصر"، الدعوة سبتمبر ١٩٨٠، ٨ ـ ٤٦.

١٢٨- عمل عمر التلمسانى، "قال الناس...ولم أقل فى حكم عبد الناصر"، ٢١ ـ ٣٢٤.

١٢٩- كما ورد فى المرجع السابق، ٨٣.

١٣٠- عمل بيومى، "الإخوان المسلمين بين عبد الناصر والسادات، ١٩٥٢- ١٩٨١" ١٤٤.

١٣١- عمل ماير، "التاريخ والأصالة والسياسة"، ٣٨.

١٣٢- العمل الأول لدرية شرف شفيق، "المرأة واليمين الدينى"، مثال على هذا النهج.

١٣٣- انظر الفقرات المتعلقة بمشاركة المرأة فى غربال، "تاريخ المفاوضات"، ٤٩ وعمل صبرى، "الثورة المصرية"، المجلد الثانى، ٢٠٨. وعمل الرافعى، "ثورة ١٩١٩ " ٢٠٩، ٢٣٤ اقتباس أمثلة لمظاهرات معينة شاركت بها المرأة، مما يشير إلى الأغلبية العظمى للمرأة على اعتبارها "زوجة فلان".

١٣٤- وعلى خلاف ذلك، فإن الدور الذى لعبه الاتحاد النسائى المصرى فى حركة السلام لثلاثينيات القرن العشرين كان يبدو مهملا فى الكتابات الليبرالية.

١٣٥- عمل بوتمان، "صعود الشيوعيين المصريين، ٦ ـ ٢٢.

١٣٦- عمل بينين ولوكمان، "العمال على ضفاف النيل"، ٣٤٥.

١٣٧- عمل إسماعيل والسعيد، "الحركة الشيوعية فى مصر"، ١٨ ـ ٨٦، عمل بوتمان، "صعود الشيوعيين المصريين"، ٧١. وباعتباره مقياسًا على مشاركة المرأة فى الحركة الشيوعية، انظر عمل السعيد "تاريخ الحركة الشيوعية المصرية"، مجلد ٥، لقد تم جمع شهادة امرأة واحدة من بين ما يقرب من شهادة أربعين شخصية. وعلى نحو مشابه فى سلسة " شهادات ورؤى"، كان من بين المجلدات الخمسة الأولى هناك أربع روايات لنساء من بين ٥٣.

١٣٨- على سبيل المثال، عمل أحمد طه أحمد، "المرأة كفاح وعمالة"، ١٩٦٤ وعمل كاميليا عبد الفتاح، "في سيكولوجية المرأة العاملة"، القاهرة ١٩٧٢ استشهد بذلك تاكر في عمله، "عقبات في دراسة الكتابات التاريخية للمرأة" ٢٢٦.

١٣٩- عمل نيكي كيدي "عقبات في دراسة المرأة الشرق أوسطية"، صادر عن "المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط" ١٠ (١٩٧٩) ٢٢٨.

١٤٠- بالنسبة لما يلي، عمل بيومي، "الإخوان المسلمين"، ٩ ـ ٢٩٢.

١٤١- بالنسبة لهذا السياق بإمكاننا إضافة المنظمات النسائية المبكرة التي استخدمت الإسلام للدفاع عن النموذج التقليدي للمرأة. من بين هذه المنظمات جمعية ترقية المرأة ومجلة فاطمة راشد التي بدأت العمل في ١٩٠٨، جمعية أمهات المستقبل ونهضة السيدات المصريات (تم تأسيسهما في ١٩٢١) (عمل بدران، "مؤيدو المرأة والإسلام والقومية"، ٥٢).

١٤٢- بدران، "مؤيدو المرأة والإسلام والقومية"، ٢٤٨.

١٤٣- انظر عمل تحية عبد الناصر، "استعادة الذكريات"، صادر عن الأهرام الأسبوعي في يوليو ١٩٩٩ (ملحق).

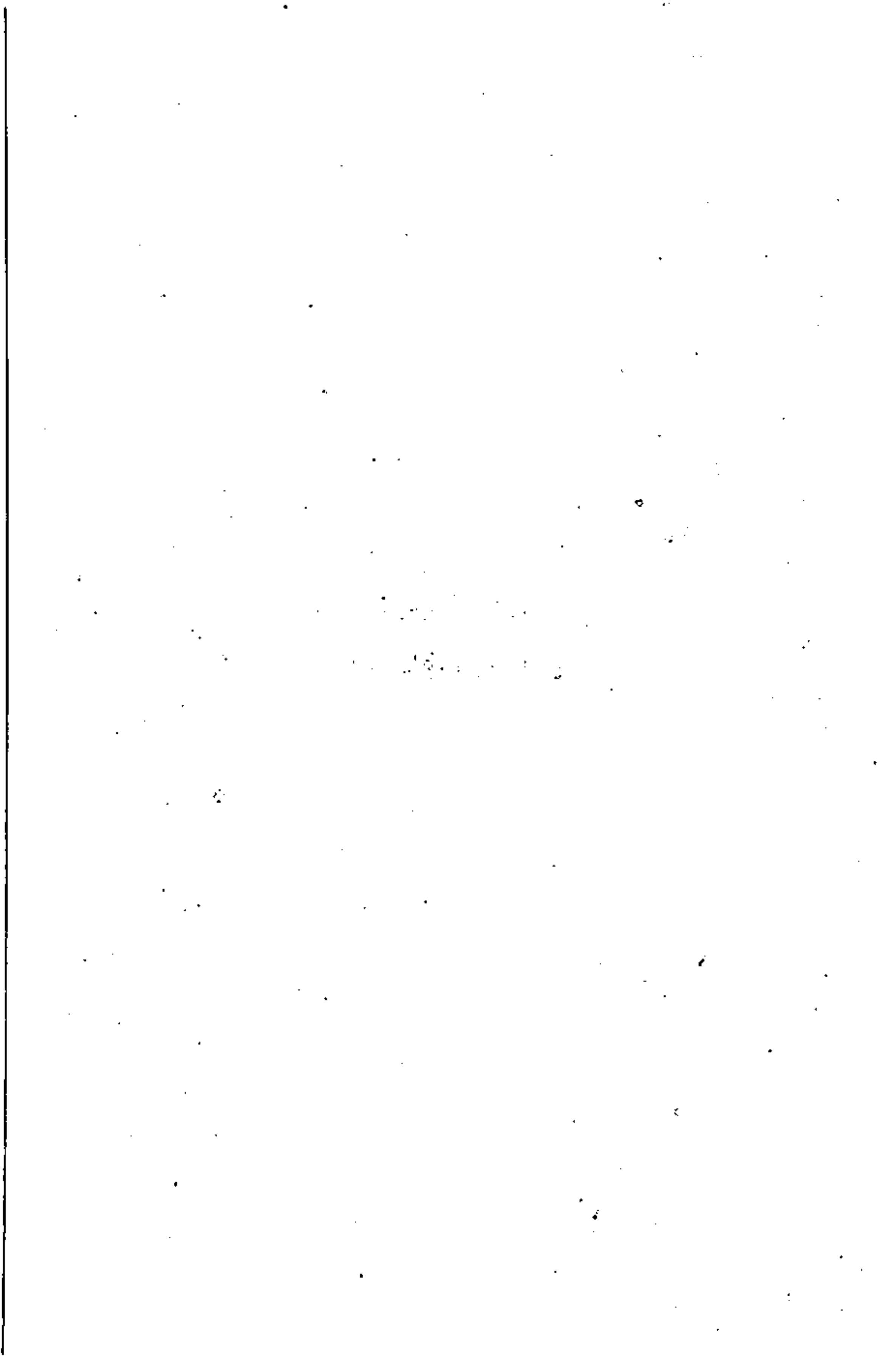
١٤٤- عمل مارين تادروس، "والدي في المطبخ"، صادر عن الأهرام الأسبوعي، ١٣-١٩ سبتمبر ٢٠٠١.

١٤٥- على سبيل المثال، يجب الأخذ في الاعتبار عمل مرفت حاتم، "في أعين الغير" المنتدى الدولي لدراسات المرأة ١٢ (١٩٨٩) ٩٨ ـ ١٨٣.

١٤٦- دراستان لعماد هلال، "البغايا في مصر"، دراسة تاريخية اجتماعية (من ١٨٣٤-١٩٤٩) القاهرة: صادر عن دارالعربي، ٢٠٠١ وعمل عبد الوهاب بكر، "مجتمع القاهرة السري" (١٩٠٠-١٩٥١) القاهرة: صادر عن دار العربي، ٢٠٠١ وتتناولان قضية الدعارة.

الجزء الثانى

الشقاق القومى



إن أحد أهم إنجازات سعد زغلول؛ أنه جعل من الممكن للمسلمين والمسيحيين في مصر أن يعملوا معا بصرف النظر عن الاختلافات بينهم. لو سادت مبادئ الثورة بالشكل الأمثل لها، لكانت مثالا يسعى إلى استلهامه اليونانيون واليهود والأرمن والسوريون واللبنانيون وسائر الأقليات الأخرى. لقد كانت ثمة آمال عريضة لأن تكون هذه الصورة هى المعادل الحديث للمجتمع العالمى الكونى الذى ازدهر فى كنف الدولة الأموية فى إسبانيا.

محمد نجيب[١]

إن كلمات محمد نجيب المكتوبة فى أعقاب ثورة يوليو، إنما تدل على تعددية المجتمع المصرى، كما أنها توضح النظرة الجمعية لمفهوم الوحدة الوطنية فى ذات الوقت. وعلى الرغم من أن محمد نجيب كان ينتوى فى البداية تكوين مناخ تعددى، فإن الثورة عملت فى الأساس على تضييق نطاق الهوية الوطنية، وليس على تكوين مجتمع متعدد العرقيات كما كان ينشد محمد نجيب فى البداية. فمع مرور الوقت تعرض مفهوم الوحدة الوطنية لأزمات كبيرة. إن عملية تضييق الهوية القومية المصرية وجعلها شوفينية تغالى فى الوطنية، كانت نتاجًا للقوى السياسية والأيديولوجية، التى ظهرت كذلك فى الكتابة التاريخية المعاصرة[٢].

إن النقاش السابق تعلق بالتطور السياسى للتفسير التاريخى المعاصر واللغة السياسية لهذا التطور فى إطار قومى. فكل تفسير ناقشناه كان مبنيًا على عملية تشخيص هددت الأمة المصرية التى كانت تحاول أن تجمع شمل العناصر المفككة

فى المجتمع المصرى وتوجهها حول نواة لقيمة سياسية، (أو حول مجموعة من القيم تمثل نواة لهذه القيمة) فى خطاب وطنى. كل هذه الكتابات أكدت على إيضاح رؤية قومية قامت بتهميش، بل وإسكات، دور قوى فاعلة فى المجتمع المصرى من سجل التاريخ، معتبرة إياها غير ذات أهمية، وغير متعلقة بها، بل وقد تكون عدوانية بالنسبة لهذه الرؤية القومية.

يناقش الفصلان التاليان رصيد الكتابة التاريخية لمجموعتين ثانويتين فى المجتمع المصرى كانتا - بدرجات متفاوتة - ضحية الكتابات التاريخية: المجموعة الأولى هم "الأقباط" الذين شكلوا جانبًا مستمرًا لم يلق تمثيلاً مناسبًا كما يقتضى واقع الحياة العامة للمجتمع المصرى. أما المجموعة الثانية فهم "المتمصرون". وهم مجموعات من اليونانيين والإيطاليين واليهود الذين أقاموا فى مصر وحافظوا على بقائهم بها من منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل الستينيات من القرن العشرين. إن هذه المناقشة تفحص طريقة تصوير كل من هذين الكيانين غير القوميين(*) فى خطاب المدارس الليبرالية والمادية والإسلامية. مع التركيز على التشخيصات المختلفة لهذين الكيانين، فيما أوضحه منظور الكتابات القبطية والمتمصرة. وبمعنى آخر، فإن هذين المثالين يوضحان بعض الحدود والتحديات فى المفاهيم التى ميزت الخطاب القومى.

(*) لم يصب المؤلف، إذ يعتبر أن الأقباط جماعة غير قومية، فهم مكون أساسى وتاريخى فى بنية المجتمع القومى لمصر. (المراجع).

الفصل الخامس
الأقبـاط

يعد موضوع المكانة الاجتماعية للأقباط من القضايا الحساسة فى الكتابة التاريخية المصرية المعاصرة. فالأقباط يمكن اعتبارهم حالة فريدة، لأنهم مجموعة لها حقوق لا يمكن إنكارها بوصفهم مصريين، وعلى الرغم من هذه الوضعية فإنهم يحتلون مكانة غامضة فى سياسة مصر القومية لكونهم أقلية من المسيحيين وسط أغلبية مسلمة. وعلى الرغم من ندرة ظهور هذا الغموض من وقت لآخر، فإن عودة ظهور الطائفية، عقب الهدوء الذى ساد فى عهد جمال عبد الناصر، أدى إلى إعادة تقييم تاريخى للأقباط بواسطة عدد من الجهات والأطراف، بمن فيهم الأقباط أنفسهم. لذا فإن دراسة تاريخ الأقباط فى القرن العشرين تثير العديد من الأسئلة تتعلق بهيكل الثقافة القومية والعلاقة بين الدين والدولة. وبإيجاز فإن هذا الأمر له آثار مهمة بالنسبة لطلاسم السياسة الحديثة للدولة القومية العلمانية.

إن الأقباط باعتبارهم أحفادًا فعليين ثقافيًا لسكان مصر فى فترة ما قبل الإسلام، يمثلون عنصرًا مهمًا فى المجتمع المصرى، فعلى الرغم من اختلاف حظوظهم فى ظل حكم الرومان والبيزنطيين، فإن الثقافة القبطية دخلت فى فترة طويلة من الانحدار عقب دخول الإسلام فى سنة ٦٤١م، ثم تحول مصر إلى ولاية من ولايات الدولة الأموية، وكان ينظر للأقباط فى القانون الإسلامى (الشريعة) على أنهم "أهل ذمة" مما جعلهم مواطنين من الدرجة الثانية، وهو النظام الذى

كان يعفيهم من الخدمة العسكرية فى مقابل دفع الجزية (ضريبة الرأس). وفى القرون التالية دعَّم تعاقب الأسر الإسلامية مكانة الإسلام باعتباره عقيدة الأغلبية، وبالتالى انخفضت نسبة الأقباط فى إجمالى عدد السكان دون شك، نتيجة للمزايا المدنية التى يكتسبها من يعتنق الإسلام. واستمرت الشعائر الدينية القبطية تمارس، ولكن استخدام اللغة القبطية بدأ يتوارى. وبحلول القرن التاسع عشر استقرت أوضاع السكان الأقباط وظهر نوع من التوازن الاجتماعى بين مجتمعى الأقباط والمسلمين.

لا يمكن إنكار الوجود القبطى حتى وإن أسكت سياسيًا على الرغم من الهجرة إلى أستراليا والولايات المتحدة وكندا. وعلى أية حال يصعب التيقن من حجم الأقباط بشكل دقيق بسبب بعض النقاط السياسية الحساسة كما سنرى. إن تقديراتهم تراوحت ما بين ٣٪ و٢٠٪ من إجمالى السكان. ولقد أحدث الرئيس كارتر بلبلة فى عام١٩٧٧ عندما أعلن رسميًا أن أعداد الأقباط تقدر بنحو ٧ ملايين من إجمالى السكان الذى وصل آنذاك إلى ٤١ مليونًا، أى ما يعنى ١٧٪[٣]. وهذه النسبة غالبا ما يتم تداولها فى الدوائر الخاصة، بينما تشير الأرقام الحكومية إلى ٦٪. وأما الكنيسة فتزعم أن نسبة الأقباط الآن١٥٪، وأما أقباط المهجر فيزعمون أن النسبة تقدر بنحو ٢٠٪[٤]. ولكن قد يكون العدد الدقيق حوالى١٠٪ أى نحو ستة ملايين[٥].

لقد قام التمييز بين الأقباط والمسلمين فى الأساس على الدين، دون أساس جغرافى أو لغوى أو طبقى ظاهر. فالأقباط لا يشكلون فئة اجتماعية أو اقتصادية معينة، كما أنهم ليسوا سكانا يقطنون منطقة معينة، فهم ممتزجون داخل كل طبقات المجتمع المصرى من فلاحين وملاك أراض، ومن يعملون فى دوائر الأعمال. وعلى الرغم من أنهم يتركزون بنسبة أكبر فى صعيد مصر، فإنهم يعيشون فى كل أنحاء المناطق الريفية والحضرية فى مصر التى تنعم بالاستقرار. ويبدو أن إشارات اللورد كرومر بها بعض الصدق، حيث قال "إن

الفرق الوحيد بين الأقباط والمسلمين يكمن فى أن الأقباط يمارسون عبادتهم فى الكنيسة بينما يمارس المسلمون عبادتهم فى المسجد"[٦]. وعلى الرغم من أن النظام العثمانى الملّى ضمن بقاء مكانة الأقليات غير المسلمة، فإنه كان يعنى أن الأساس الدينى نفسه له تأثيرات قانونية أو شرعية. وقد استبعد الأقباط من المناصب السياسية الكبرى، ولكنهم شغلوا مناصب إدارية بارزة، فعلى سبيل المثال قام الأقباط بالدور الكبير فى جمع ضرائب الأراضى الزراعية، وذلك نظرا لكراهية المسلمين للتعامل مع "الربا". وبالتالى كان هناك فرق بين الجماعتين لأن المكانة الدينية كان لها معنى عام ومن ثم آثار سياسية.

وفى ضوء هذه الخلفية، فليس من المستغرب أنه كان هناك منذ زمن كرومر نشاط قبطى متواصل، وإن كانَ خفيًا، على الساحة السياسية. فمن وقت لآخر ظهرت أحزاب سياسية وحركات اجتماعية حاولت أن تبرز الصوت القبطى خاصة فى الأوقات العصيبة للعلاقات الطائفية. فى أوائل القرن العشرين، ثم فى أواخر عهد الملكية[٧]. ومنذ ذلك الوقت منع الدستور قيام أى تنظيمات سياسية على أساس دينى مما حال دون ظهور بعض المشروعات من هذا القبيل[٨]. ومع ذلك شهدت الصحافة القبطية القومية وجودًا عامًا ناشطًا، حيث قامت بالتعليق على القضايا ذات الاهتمام العام كما حققت مكانه كبيرة فى السياسية القومية[٩]. فمنذ عام ١٩٥٨ صدرت جريدة "وطنى" وهى الجريدة القبطية القومية الوحيدة، وكانت تصدر أسبوعيًا بعد أن أسسها مجموعة من أعيان الأقباط. وفى عام ١٩٨١ أثارت هذه الجريدة غضب السادات فتعطلت، ولم تعد تنشر مرة أخرى بعد ذلك إلا فى عام ١٩٨٤، وبعد هذا الصدام مع سلطة الدولة تميزت جريدة "وطنى" بصوت قبطى متحفظ ومحسوب، يناقش فقط قضايا الأمة والمجتمع والقضايا الكنسية[١٠].

وكانت قضية العمل فى الوظائف الحكومية واحدة من القضايا التى أبرزت الصوت القبطى فى النقاشات العامة. فعلى الأقل منذ بداية القرن العشرين

ظهرت بعض الادعاءات بأن هناك تمييزا مستمرا ضد الأقباط فى الوظائف الحكومية. وفى هذا الوقت كان الأقباط يشغلون نحو ٤٥٪ من الوظائف الحكومية؛ وبحلول عام ١٩٢٧، انخفضت هذه النسبة بشكل حاد لتصل إلى نحو ٩٪[١١]. بل ظهرت اتهامات أكثر تحديدا بشأن سياسة استبعاد الأقباط من وزارات معينة. وبينما احتل الأقباط أماكن بارزة فى وزارات الاتصالات والأشغال العامة، والصحة، والمالية والعدل، فإنه كان هناك انخفاض ملحوظ لأعداد الأقباط فى بعض الوزارات الحساسة مثل التعليم والدفاع والشئون الخارجية. كما كان من النادر تعيين الأقباط فى كبرى الوظائف الحكومية، فلم يشغلوا وظائف المحافظين. ونلاحظ نفس الظاهرة فى القوات المسلحة، فبينما عمل الأقباط بها[*]، فإنهم لم يصلوا إلى الرتب العالية[١٢].

وقد أظهرت الأحداث السياسية أخيرًا أن الاضطرابات الطائفية بين الأقباط والمسلمين ليست نتاج فترة زمنية مضت، كما أنها ليست نتيجة المعالجة الاستعمارية كما يزعم البعض، فهناك براهين كثيرة تؤيد ذلك. يعود أحد التفسيرات المطروحة الآن إلى سياسة السادات التى ضيقت الخناق على اليسار مع الاستعانة ببعض الجماعات الإسلامية، خاصة الإخوان، باعتبارهم قوة مقابلة تحدث توازنا يدعم مكانته السياسية. فإستراتيجية السادات اعتمدت فى كسب رضا الإسلاميين على تصوير نفسه على أنه "الرئيس المؤمن" مع استخدامه لمصطلحات دينية فى خطاباته السياسية، فأدخل بذلك عنصرا خطرا فى السياسية القومية التى أطلقت بدورها توترات اجتماعية، كان نظام عبد الناصر يعمل على وأدها، ثم جاء تعيين البابا شنودة الثالث المفعم بالحيوية والنشاط فى عام ١٩٧١ ليضفى نشاطًا على دور الكنيسة القبطية، حيث صار الصوت المدافع عن قضايا الأقباط، وصار له دور أكثر نشاطًا فى القضايا العامة بطريقة اختلفت

(*) يلاحظ أن معلومات المؤلف هنا استقاها من كتاب ديكمجيان «مصر فى عهد عبد الناصر» المنشور عام ١٩٧١. (المراجع).

عن اتجاه الكنيسة التقليدى الهادئ. وفى يناير ١٩٧٧، فى اجتماع قبطى بالإسكندرية أفصح شنودة عن عدد من القضايا ودعا الأقباط إلى الاحتجاج على الاتجاه نحو تطبيق االشريعة الإسلامية على غير المسلمين[١٣]. وقام السادات، الذى بدا غير مهتم، بتقديم مشروع قرار فى عام ١٩٨٠ ليجعل الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع. وتتسق هذه الإستراتيجية مع نتائج الانفتاح (التحرر الاقتصادى) الذى أطلق العنان لمزيج من الاتجاهات التى حملت معها انفجارات كثيرة، فلأول مرة عبر سنوات كثيرة صار اندلاع الأحداث الطائفية أمرًا عاديًا، وازداد بشكل مطرد، فأحداث الخانكة فى عام ١٩٧٢، وأحداث أسيوط والإسكندرية فى عام ١٩٨٠، والأحداث الأكثر اتساعا فى الزاوية الحمراء فى يونيو ١٩٨١ كانت من بين الأحداث الطائفية العنيفة.

وفى بداية الثمانينيات من القرن العشرين بدأ الأمر يخرج عن السيطرة، حيث انتقد السادات التيار الإسلامى بشدة نتيجة تصاعد قدرته التسليحية، وفى نفس الوقت وجه التوبيخ للأقباط، حيث اتهمهم صراحة برغبتهم فى قيام دولة خاصة بهم فى الجنوب[١٤]. وفى سبتمبر ١٩٨١، تحرك الرئيس ضد معارضيه، حيث ألقى القبض على العديد من الشخصيات البارزة التى كان من بينها البابا شنودة، كما قام بتفكيك عدد من المنظمات الإسلامية والقبطية[١٥]. ودخلت مصر فى مرحلة من الهدوء النسبى بعد اغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١، ولكن منذ النصف الثانى من ثمانينيات القرن العشرين، صار ازدياد الأحداث الطائفية أمرا منتظما مرة أخرى[١٦]. وفى الحقيقة شكّل إحياء المصطلحات الدينية فى السياسة ملمحا من ملامح المشهد السياسى المصرى. ولهذه الأسباب، وعلى الرغم من الدمج الظاهر بين المسلمين والأقباط فى كثير من المستويات فى المجتمع المصرى، صار النمط المتنامى لتوتر العلاقات الطائفية مبررا قويًا فى النظر للأقباط باعتبارهم مجموعة ثقافية - دينية، تتميز بهوية اجتماعية - سياسية معينة.

مجتمع أكاديمي هادئ

لقد رأينا في الفصل الثالث أن المؤرخين غير الأكاديميين قد عرضوا تفسيرًا تاريخيًا واسعًا للقضايا السياسية المعاصرة بصورة أكبر مما فعله المؤرخون الأكاديميون. ويظهر هذا بوضوح في مجال التاريخ القبطي المعاصر، حيث إن مؤرخي الشارع السياسي من الصحفيين والمحاميين والمعلقين السياسيين والمفكريين، سواء كانوا من المسلمين أم من الأقباط، برزوا في التعامل مع قضية العلاقات الطائفية. إن الحيرة الظاهرة في الكتابة الأكاديمية حول القضايا القبطية المعاصرة أمر مثير للدهشة. ربما توقعنا أن تغير جوهر القومية المصرية منذ الثلاثينيات وقيام الإخوان، وعودة ظهورالإسلام باعتباره قوة سياسية بدءًا من السبعينيات، قد استدعى إعادة التقييم التاريخي لمكانة الأقباط في المجتمع المصري. لكن ظهور الطائفية في أواخر الأربعينيات وعودة ظهورها مرة أخرى في السبعينيات من القرن العشرين قدم أسسًا كافية للتفكير بشكل جاد في الأبعاد التاريخية لهذا الموضوع. وفي المقابل لم يكن هناك سوى رد فعل ضعيف نسبيا في أقسام دراسة التاريخ في الجامعات. ففي المؤتمر الأكاديمي الدولي، الذي تناول التاريخ المصري في الفترة ما بين ١٩١٩ إلى ١٩٥٢، والمنعقد في القاهرة عام ١٩٨٧، والذي حضره عدد كبير من الأكاديميين والكتاب والمثقفين المصريين، لم تناقش أي من دراسات هذا المؤتمر قضية العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في المجتمع القومي[١٧].

ويمكننا تقديم أكثر من تفسير لنقص الاهتمام بهذه القضية من جانب المؤرخين الأكاديميين؛ منها قلة المؤرخين الأقباط المعاصرين، بالإضافة إلى الثقافة السائدة في مؤسسات نظام التعليم العام، ناهيك عن بعض الاعتبارات الإستراتيجية السياسية، فالغياب النسبي للمؤرخين الأقباط المعاصرين قد يبدو شيئًا غريبًا، خاصة مع انتشار وبروز عناصر من الطبقة الوسطى القبطية من الذين عملوا في الوظائف الحكومية، وتميزوا بموهبة خاصة في اللغات الأجنبية

وقاموا ببعض الأعمال الإدارية بشكل بارز منذ بداية القرن. وعلى الرغم من ذلك فإن ثقافة النظام التعليمى السائدة كانت توجه الطلاب الأقباط بعيدًا عن العلوم الإنسانية[١٨] ولقد أشار "سلامة موسى"، أحد أبرز المفكرين الأقباط إلى العقبات التى واجهت الطلاب غير المسلمين فى دراسة العلوم الإنسانية فى أواخر الخمسينيات حين قال :

"ربما نلحظ أن التخصص فى اللغة العربية والأدب اقتصر على الطلاب المحمديين (يقصد المسلمين) ليس فقط فى الأزهر، ولكن أيضًا فى دار العلوم؛ وهى الكلية الموجودة منذ نصف قرن. وإن كان يمكن للطلاب المسيحيين واليهود التخصص فى اللغة العربية والأدب العربى فى كلية الآداب فى جامعة فؤاد، ولكن بما أنهم يعرفون أنهم لن يقبلوا للعمل مدرسين، فإنهم لم يدرسوا اللغة والأدب فى هذه الكلية. إن دراسة اللغة والأدب هى أفضل طريقة للأديب لبدء مهنته، وهذا يفسر لماذا لم يكن من المسيحيين أدباء بارزون فى الحياة الأدبية المصرية. وهذا لا يعنى أنه لا توجد شخصيات مسيحية أدبية، ولكن مقارنة بعددهم، والذى يقارب المليونين، ومستويات تعليمهم العالى، فإنهم كانوا قليلين جدًا[١٩].

إن هذه الملحوظة تنطبق أيضًا على المؤرخين. ففى أواخر القرن التاسع عشر كان ميخائيل شاروبيم (١٨٦١- ١٩٢٠) أول مؤرخ حديث ذى خلفية قبطية. لقد كان شاروبيم من عائلة مشهورة ، حيث لعب دورًا مهمًا فى شئون المجتمع بالإضافة الى شغله عدة مناصب حكومية، كعمله قاضيًا بمحكمة المنصورة الأهلية عام ١٨٨٤[٢٠]. ولقد لاقت المجلدات الأربعة التى استعرض فيها تاريخ مصر منذ العصور القديمة حتى عهد توفيق استحسانًا كبيرًا لتوظيفها الحكيم للمراجع ولتقديمها المتوازن للحقائق[٢١]. لذا فإنه، بعيدًا عن الحالات الاستثنائية القليلة مثل سلامة موسى، يصعُب أن تجد أى قبطى يكتب فى التاريخ الحديث، وبالطبع فى النظام الجامعى، حتى أوائل الستينيات[٢٢].

لقد كتب سلامة موسى عشية قيام ثورة يوليو بأنها الثورة التى ستوفر فرص التعليم لكل المصريين. فالآن يوجد فعلا عدد من المفكرين الأقباط، وإن قلّ عددهم بشكل ملحوظ، من بين صفوف المؤرخين المحدثين فى الدوائر الأكاديمية[٢٣]. فالحالة الراهنة لوزارة التربية والتعليم تبين أن هذا التحيز على مستوى المؤسسات فى التمييز ضد الأقباط انقضى عهده، فعندما طلب أحد مسئولى الوزارة من رؤوف عباس، وهو أستاذ مسلم فى التاريخ الحديث فى جامعة القاهرة، أن يضع امتحانًا لمادة التاريخ لطلاب الثانوية العامة[٢٤]، اعتذر بسبب ضغوط العمل ورشح زميلاً قبطيًا مكانه، وعندما أخبروه أن تعيين أستاذ قبطى بدلاً منه يتعارض مع الدواعى الأمنية، طرح عباس هذا الموضوع على الملأ معلنًا احتجاجه، وفوجئ بأن قام الوزير بتوبيخه بسبب إثارة الموضوع علنيا، بل واتهم بالإضرار بالوحدة الوطنية[٢٥]. إن هذه الاتجاهات فى بعض المؤسسات تفسر، ولو بشكل جزئى، سبب تفضيل الأقباط أو توجههم للدراسة فى مجال الطب والهندسة والصيدلة، وهى المجالات التى وفرت فرص عمل لهم خارج القطاع العام وساعدتهم على الاستفادة من مواهبهم فى قطاع التجارة والأعمال[٢٦]، وحتى مع وجود مؤرخين أقباط فإنهم قد تخصصوا فى الفترات الأولى من التاريخ، خاصة العصور القديمة والعصر القبطى[٢٧]. أما المؤرخون الأقباط المحدثون فقد شعروا ببعض القيود المفروضة حول كتاباتهم التى تتعلق بالعلاقة بين الأقباط والمسلمين، لذلك آثروا تجنب الموضوع وتركوا الكتابة فيه للآخرين. لقد أقر أحد المؤرخين الأقباط المحدثين أن الإنتماء الدينى ليس له علاقة بالسياسة، على الرغم من نشر بعض الكتابات حول إندلاع الأحداث الطائفية أخيرًا[٢٨]، فى حين اعترف آخر بحساسية القضية، حيث جعل الجو السياسى السائد من الصعب على الأقباط أن ينشروا مواد علمية بعينها، لذا كان لزامًا عليهم الالتزام بالحرص، وأن يعتمدوا على الدارسين الغربيين فى بحث ونشر أى موضوعات تتعلق بتلك القضية[٢٩].

إن الأقباط ليسوا بالطبع الوحيدين الذين لم يمكنهم الكتابة حول موضوع العلاقة بين المسلمين والأقباط، فعدم رغبة الأكاديميين المسلمين فى مناقشة ذلك بطريقة معاصرة قد يرجع إلى التواطؤ بين الجامعة والدولة فى قضية وضع المعايير المقبولة فى الخطاب القومى، فمنذ تأسيس الجامعة المصرية ظل مفهوم الوحدة الوطنية محوراً اساسيًا فى الكتابة التاريخية المصرية فى فترة ما بعد ثورة ١٩١٩. ومناقشة ملف الأقباط على أنهم كيان منفصل فى أى سياق سياسى كان من شأنه أن يضعف عمدًا من قضية الوحدة الوطنية، كما شجع آخرين أيضًا على النظر إليهم باعتبارهم كيانًا منفصلاً. إن الخطاب القبطى ربما يتحدى هذه البقرة المقدسة فى الكتابة التاريخية الأكاديمية أكثر من الخطاب الإسلامى. كذلك فإن الشك فى الأساس العلمانى فى السياسة القومية يدعم ويؤيد شرعية المصطلح السياسى الدينى كما يدعم ضمنا الخطاب الإسلامى. والأمر فى جوهره؛ أن القضايا التى تثيرها الكتابات التاريخية القبطية الحديثة تثير أسئلة حول وحدة المجتمع المصرى واستقرار الدولة العلمانية، بل وربما تهددهما. ولقد عبر أحمد لطفى السيد عن مخاوف مماثلة منذ وقت طويل، منذ عام ١٩٠٨، أثناء توتر العلاقات الطائفية حين كتب:

إن الذين يثيرون الحساسيات الدينية من جانب المسلمين أو الأقباط عن طريق الخطب أو المقالات، مهما كانت قيمة أغراضهم ونبل أهدافهم، سوف لن يحصدوا من الزوبعة التى يثيرونها سوى تدمير التلاحم القائم بين أفراد الأمة، كما أنهم سيوسعون الفجوة بين الأخوين، على الرغم من أن المسلمين والأقباط بعيدون بالفعل عن بعضهم، حيث إنهم لا يصلون معا أو يتزاوجون فيما بينهم، لكنهم يمثلون جسد أمة واحدة. لماذا يجب علينا أن نخرج عن طريقنا ونبالغ ونغالى فى هذه الفروق والتى لا تضر أحدًا، ونضيف إليها اختلافات أخرى تدمر مجتمعنا القومى[٣٠].

إن هذا الخوف من تأزم العلاقات بين الأقباط والمسلمين بمناقشتها على الملأ لا يزال أمرًا مؤثرًا كما يبدو بين المؤرخين الأكاديميين. وعلى الرغم من وجود

بعض الاستثناءات المحدودة فإن الدراسات الأكاديمية اقتصرت فى معالجة هذا الموضوع على فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان من الصعب جداً تجاهلها. وبالتالى لا توجد إلا إشارات قليلة للأقباط فى تحليل الفترة المعاصرة. لقد شعرت "عفاف مارسو" وهى ابنة شقيق لطفى السيد، فى مقدمة كتابها "العصر الليبرالى" عن الفترة من ١٩٢٢ حتى ١٩٣٦(*)، بذلك فكتبت "أريد أن أوضح أن أى إشارة عامة للمصريين فى هذا الكتاب ترمز للأقباط والمسلمين والذين يتشاركون فى نفس الخصائص والسمات التى تشكل أبناء النيل". وبالتالى نجد أنها قلما ذكرت أية إشارة إلى الديانتين[٣١]. وحتى مع اندلاع الأحداث الطائفية من بداية السبعينيات، فإن رد الفعل بين المؤرخين الأكاديميين فيما يتعلق باستكشاف الجذور التاريخية للظاهرة قد أسكت بشكل ملحوظ.

وفى النهاية فإن هناك ميلاً فى الكتابة الأكاديمية لتهميش التاريخ القبطى والنظر إليه على أنه سطحى أو غير متعلق بالخطاب القومى. وعندما قام "محمد عفيفى"، وهو مؤرخ صغير السن فى جامعة القاهرة، بنشر رسالة الدكتوراه الخاصة به عن الأقباط فى الفترة العثمانية قام العديد من المسلمين بسؤاله لماذا تدرس التاريخ القبطى (تاريخهم)؟ وقام العديد من الأقباط بسؤاله لماذا تكتب عن تاريخنا؟[٣٢]، ولقد أشار "غالى شكرى"، وهو أحد المفكرين الأقباط، إلى النمط المنظم الذى دعمته المؤسسات للتفرقة وللتقليل من قيمة جوانب الثقافة والتاريخ القبطيين حين كتب:

من المفارقات أن أقسام الفلسفة والتاريخ فى جامعاتنا تهتم بالتاريخ المسيحى وتاريخ الكنيسة فى أوروبا، وتسقط مصر القبطية تماما من الوعى التاريخى، وباستثناء وجود المتحف القبطى والمعاهد الدينية القبطية، فإن نظمنا المدرسية ونظمنا الإذاعية القومية وآدابنا وصحفنا، والإجازات القومية، تسمعنا فقط عن مصر الفرعونية ومصر الإغريقية الرومانية ومصر الإسلامية، إنه لمن المدهش

(*) ترجم بعنوان «تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦» ونشر بالقاهرة. (المراجع).

أننا لا نسمع عن مصر القبطية أو مصر المسيحية التى هى فى الحقيقة مصر المصرية. وهذا مثير للدهشة بدرجة أكبر فى ضوء حقيقة مفادها: أن ما تبقى من مصر القبطية هم أناس يعيشون بيننا خيطا أصيلا مثل الخيط القرمزى (Scarlet thread) فى نسيج الشعب المصرى، كما لو كان الغزو الإسلامى لمصر هو بداية تاريخ مصر، وأن غير المسلمين هم ضيوف لا يدعوهم هذا التاريخ[٣٣].

إن مناقشة تلك القضية على الملأ بشكل عام، حتى فى السياق الأكاديمى، تبدو وكأنها حقل ألغام سياسى، ففى عام ١٩٩٤ استنكر الكثيرون مسلك "مركز ابن خلدون للدراسات التنموية" بعد أن عقد مؤتمرا حول قضية الأقليات، لأنه أطلق هذا الاسم على الأقباط. وعلى الرغم من هذا فإن هناك بعض الإشارات تبين أن المناخ العام يتغير ولو ببطء. وعقب حملة صحفية مستمرة أعلنت وزارة التربية والتعليم تكوين لجنة من المؤرخين فى أبريل ١٩٩٩، من أجل مراجعة كتب التاريخ فى المدارس برئاسة "عبد العظيم رمضان"، وكانت أيضا تشمل مؤرخين مثل "يونان لبيب رزق" و"رؤوف عباس" وآخرين، وهدفت هذه اللجنة إلى تقديم العهد القبطى المهمل فى المناهج التعليمية، ورغم ذلك لا تزال هناك درجة عالية من الحساسية فى مناقشة هذه القضية، حيث قام أحد أعضاء اللجنة المذكورة بانتقاد مركز ابن خلدون، لأنه أراد تاريخًا قبطيًا وآخر إسلاميا، وليس تاريخا لكل المصريين[٣٤].

المؤسسات القبطية

إن الإهمال الواضح للمنظور القبطى فى المؤسسات الأكاديمية للدولة قد عزز رد الفعل داخل المجتمع نفسه من أجل تعزيز المعرفة التاريخية والثقافية باعتبارها وسيلة لإحياء الثقافة القبطية ولدعم وجودها فى القضايا القومية. لقد بدأت هذه المجهودات مبكرا فى أوائل ١٩٠٨، مع تأسيس "حبيب جرجس"

لـ"حركة مدرسة الأحد" والتى كانت تهدف الى إحياء الدور التقليدى الراكد للكنيسة[٣٥]. ولقد نشرت هذه الحركة "مجلة مدارس الأحد" منذ ١٩٤٧، والتى كانت بمثابة منتدى للأعمال الأكاديمية حول تاريخ المجتمع. وبالمثل كان مشروع تكوين "لجنة التاريخ القبطى "عام ١٩١٩، يهدف إلى تعزيز التاريخ القبطى فى مدارس المجتمع[٣٦]. وحاولت بعض الحركات الطموح الأخرى إقامة المؤسسات التى يمكن أن تخاطب الجمهور العام. لقد أعطى إقامة المتحف القبطى عام ١٩٠٨، من قبل "مرقص سميكة"، وتأسيس جمعية الآثار القبطية من قبل "ميريت بطرس غالى" عام ١٩٣٤، إمكانية أكبر للمسيحيين للظهور فى الثقافة المصرية[٣٧]، وعلى الرغم من هذا فلم يتم تأسيس مؤسسة للتعليم العالى مخصصة لدراسة التاريخ والثقافة القبطية إلا فى عام ١٩٥٤، ففى هذا العام وبدعم الكنيسة القبطية تم تأسيس "معهد الدراسات القبطية" فى القاهرة برئاسة "عزيز عطية" بهدف التعامل مع الحاجة الماسة لإحياء الدراسات القبطية[٣٨]، ولم يكن التسجيل قاصر على طائفة معينة، ولكنه كان يشترط الحصول على درجة جامعية أو دبلومة من الكلية الإكليريكية. وعلى الرغم من موارد المعهد المحدودة، فإنه استمر فى تقديم بيئة بحثية مناسبة فى العديد من الموضوعات المتعلقة بالثقافة القبطية بما فى ذلك التاريخ والقانون والموسيقى والفن.

ولقد قصر المعهد العالى للدراسات القبطية نفسه على دراسة الثقافة القبطية والتاريخ القبطى خلال الحقبة القبطية، أى فى القرون ما بين فترة عصر الرومان ووصول الإسلام. وكانت تلك سمة للاتجاه الحريص فى ذلك الوقت، وبالتالى تم تجنب دراسة التاريخ والسياسة الحديثين. وعلى الرغم من ذلك فقد رأى البعض الآخر ضرورة وجود تقييم للإسهامات القبطية فى الفترة المعاصرة. وفى عام ١٩٥١، كان هناك نداء بتكوين لجنة للدراسات التاريخية من أجل تذكير المصريين بالدور الذى لعبه الأقباط فى الحركة الوطنية، ولكن يبدو أنها لم تتوصل إلى أى

شيء[٣٩]. ومنذ أواخر الخمسينيات اتجهت صحيفة "وطني" إلى سد هذه الحاجة بإطلاق صفحاتها التاريخية بعد ذلك بعدة أعوام. وعلى الرغم من هذا فإن هذه المجلة ظلت متحفظة فى نبرتها واقتصرت بشكل أساسى على أحداث ثورة ١٩١٩ والأمور الكنسية، حتى لقد وصفها أحد المفكرين الأقباط بأنها كانت "مجلة للأموات"[٤٠]. وفى الفترة التالية لذلك قام "المركز القبطى للدراسات الاجتماعية والتنمية الثقافية" والموجود فى "مركز القديس مارك للخدمات الاجتماعية" فى مدينة نصر ببذل مجهود أكبر، وبدعم من الكنيسة، حاول الاشتراك فى قضايا التاريخ والسياسة المعاصرة من خلال رعاية بعض الأنشطة مثل دعوة المفكرين المصريين البارزين من أصحاب وجهات النظر السياسية المتنوعة للحديث عن الموضوعات التى تتعلق بالمصالح والاهتمامات القومية. وعقب رفع القيود عن تأسيس الجامعات الخاصة فى يونيو ١٩٩٦، ظهرت فكرة إقامة جامعة قبطية بدعم من مجموعة من رجال الأعمال الأقباط، رغم معارضة الكنيسة لذلك[٤٢]. وفى النهاية جاء تشتت الأقباط فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا بحلول السبعينيات ليلعب دورًا فى تعزيز العمل الأكاديمى. وتمثل "الموسوعة القبطية" ثمرة التعاون الذى ضم مجهودات دارسين مصريين وعالميين بدعم مالى من الحكومة المصرية، ومن المنحة القومية للعلوم الإنسانية فى أمريكا والكنيسة القبطية والمجتمعات القبطية فى مختلف أنحاء العالم. إن هذا العمل الذى اتسم باتساع وطموح مجاله، نشر عددا من المجلدات، صدرت بتحرير "عزيز عطية" ليقدم تغطية شاملة للتاريخ والثقافة القبطية من العصر القبطى وحتى العصور الحديثة[٤٣].

الأقباط فى الخطاب التاريخى المعاصر

إن هذا السجل التاريخى من المجهودات المتواصلة لتكوين لمحة تاريخية عن الأقباط، وتعزيز دراسة ونشر الثقافة القبطية كان رد فعل لنمط الإهمال النسبى للأقباط وعلى الرغم من وجودهم المميز فى الخطاب التاريخى المعاصر. إن

التاريخ القومى المبنى على وحدة الأمة وعدم انقسامها قلما يميل للحديث عن التمييز بين المسلم والقبطى فى المجتمع المصرى، لكن الحالة المتردية للعلاقات الطائفية جعلت التطرق إليها أمرا حتميًا، وحتى فى ذلك الوقت فإن رد فعل الفئة الأكاديمية فرضت عليه بعض القيود، وعلى الرغم من ذلك فإن تمثيل التيارات التاريخية القومية، مثل المدرسة الإسلامية والمدرسة الليبرالية، للهوية القبطية فى المجتمع القومى قدم أساسًا مشوقًا لمقارنة التاريخ الذى كتبته هذه المدارس بالتاريخ المكتوب من منظور قبطى.

المدرسة الليبرالية: تحت حماية الوفد

نشأت المدرسة الليبرالية وهى تنظر للأمة المصرية على أساس علمانى معتبرة الأقباط جزءا لا يتجزأ من الحياة السياسية. ومع تركيزها على الحركة القومية الوطنية أكدت المدرسة الليبرالية على التناغم القومى بين الأقباط والمسلمين أثناء ثورة ١٩١٩، عندما اتحد الهلال مع الصليب. لذا فإن هذه المدرسة قلما تميل إلى مناقشة الأقباط على أنهم كيان عام مميز أو مناقشة أعمالهم، إلا إذا كان ذلك يسهم فى دعم صورة التلاحم بين المسلمين والأقباط. كما أنها قلما اهتمت بأحداث العلاقات الطائفية المتوترة أو بالتطرف الطائفى إلا إذا كان ذلك بغرض استنكارها وإحياء وإثارة روح ١٩١٩، باعتبار أنها تجسيد حقيقى للهوية الوطنية وروح الأمة المصرية.

وعلى الرغم من تجنب التركيز على الجانب الطائفى من المجتمع المصرى، لم تستطع المدرسة الليبرالية تجاهل الحالة السيئة للعلاقات الطائفية قبل الحرب العالمية الأولى، فإن المؤتمر القبطى الذى عقد من أجل إظهار الحزن على أحداث أسيوط فى مارس ١٩١١، كان إشارة واضحة لحالة التوتر السياسى الشديدة، ومستوى عدم الرضا الذى شعر به الأقباط فيما يتعلق بمكانتهم فى المجتمع الوطنى المصرى، واستجابة لذلك تم عقد المؤتمر المصرى فى هليوبوليس وحضره قادة حزب الأمة (أحمد لطفى السيد) والحزب الوطنى (عبد العزيز جاويش)،

وكان المؤتمر يحث على التعايش السلمى المتسامح، وفى هذا المؤتمر صدرت مجموعة قرارت تؤكد أن الحقوق السياسية لا يجب أن تكون مبنية على الانتماءات الدينية، وأن الأقباط باعتبارهم مجتمعًا لا يجب أن يحصلوا على أية مساعدات مالية خاصة، وفى تقييم المدرسة الليبرالية لهذه المشاكل الطائفية فإنها عادة ما تلقى اللوم على سياسات التفرقة والتلاعب التى اتبعها الحكم البريطانى(٤٤). لذلك فإن اغتيال أحد أعضاء الحزب الوطنى فى عام ١٩١٠، لرئيس الوزراء القبطى بطرس غالى يعد حادثًا دفعته الروح العدائية تجاة سياسات بطرس غالى المؤيدة للبريطانيين وليس له أى دافع دينى آخر، وعلى الجانب الآخر فإن المدرسة الليبرالية تميل إلى التقليل من شأن اللغة الطموح التى كان يستخدمها مصطفى كامل، والتى كانت تؤيد الدولة العثمانية، وبدلا من ذلك فإنها كانت تعلى من شأنه باعتباره زعيمًا وطنيًا قويًا(٤٥).

لقد أزالت ثورة ١٩١٩ التوتر الطائفى فى مصر الذى شهدته فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، مع إظهار الوحدة الوطنية والإجماع العلمانى، والذى تجلى بشكل خالد فى شعار "الدين لله والوطن للجميع"(٤٦). إن روح الإجماع على هذا الهدف وعلى أساس الهوية الجمعية بين المصريين اتخذت شكلا مؤسسيًا فى حزب الوفد، والذى اشتملت قيادته على مجموعة من الأقباط البارزين الملقبين بالأعمدة القبطية فى الحزب مثل: مكرم عبيد وواصف غالى وويصا واصف. ولقد مثل انتصاره العظيم فى ١٩٢٣، انتصارا للعلمانية والوحدة الوطنية، وذلك عندما رفضت لجنة الدستور فكرة التمثيل بنسبة معينة للأقباط حتى وإن لم تكن قيادة الوفد مشتركة فى اتخاذ هذا القرار(٤٧). وفى ظل الدستور الجديد تقدم الأقباط للانتخابات بدون أى اعتبارات خاصة. وبعد ذلك ووفقا للخطاب الليبرالى للفترة حتى ثورة ١٩٥٢، فإن الوفد كان يعد المثل الأعلى للعلمانية الوطنية، وكان بمثابة الضامن لدمج الأقباط فى المجتمع الوطنى. وبإيجاز فإن الوفد كان "بيت الأقباط السياسى"(٤٨).

إن السمة المميزة للمدرسة الليبرالية كانت التأكيد على البرنامج السياسى للوفد، وإبراز الأهمية الكبيرة للأعضاء الأقباط فيه باعتبارها أساسًا لمفهوم الوحدة العلمانية. وكما كان سعد زغلول يجسد إرادة الأمة، فإن وجود الأقباط، خاصة مكرم عبيد، فى قيادة الوفد كان يرمز إلى مشاركة المجتمع القبطى فى الحركة الوطنية. ويتضح هذا الاتجاه فى دراسة مصطفى الفقى لفترة ما بعد ١٩١٩ والتى تعتبر تعيين مكرم عبيد أمينا عاما لحزب الوفد لفترة طويلة، بمثابة تأكيد شخصى على هذا الأساس السياسى[٤٩]. ويشرح الفقى أسباب التركيز على مكرم عبيد فى التالى:

إن مكرم عبيد كان تجسيدًا لفكر ومشاعر وطموح فرد يأتى من مجتمع الأقلية سواء بسبب شخصيته أو سيرته السياسية، مما مكنه من أن يصبح الممثل الرئيسى للأقباط فى الحركة الوطنية الحديثة[٥٠].

ووفقا لذلك فإن الفقى وضح حظوظ الأقباط فى المجتمع الوطنى عن طريق تتبع الحياة المهنية لمكرم عبيد، باعتباره ثانى أهم شخصية فى حزب الوفد فى أثناء الثلاثينيات وحتى انفصاله عن النحاس والحزب فى عام ١٩٤٢. ولقد سجل الفقى، وبشكل أكثر من أى مؤرخ آخر، المشاكل والتوترات الطائفية فى أواخر الأربعينيات وأوئل الخمسينيات، على الرغم من أن تقييمه بأن "الموقف كان سيكون أفضل لو أن مكرم عبيد ظل موجودًا فى الحزب" يعد تقييمًا سطحيا[٥١].

وقد أثارت الفترة الناصرية استجابة أكثر التباسا من جانب مؤرخى المدرسة الليبرالية. فحظر الأحزاب السياسية وغياب عدد كبير من الأقباط عن الجيش حينئذ، فى حين كان رجال المؤسسة العسكرية فى ذلك الوقت يمثلون طبقة سياسية أدت إلى تناقص فرص مشاركة الأقباط فى الحياة العامة[٥٢]، وعلى الرغم من هذا فإن سياسات عبد الناصر كانت مستوحاة من القومية العلمانية وخاصة فى مجال التعليم، وقد أثبت ذلك أنه كان مسارًا مهمًا للحراك الاجتماعى للأقباط. وعلى الرغم من أن العديد من الضباط الأحرار كانوا قريبين من دوائر الإخوان، فإن النظام ظل على درجة كبيرة من العداء للإخوان

وأشكال الجهاد الإسلامى السياسى، وفى الواقع فإن عبد الناصر نفسه كان يحافظ بشكل شخصى على علاقات جيدة بالكنيسة القبطية .

ودائما ما واجه الاتجاه الليبرالى قليلا من الصعوبات فى تصويره لثورة ١٩١٩ على أنها انتصار للقومية العلمانية وبلورة للوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط. فعلى الرغم من بعض التأكيدات على أن دستور ١٩٢٣، كان دستوراً علمانياً، فإنه اعتبرالإسلام ديناً رسمياً للدولة[٥٣]، بينما نصّب الوفد من نفسه ممثلاً رسمياً عن الأمة، واعتبره البعض الحزب الطبيعى للأقباط وأكثر ضامن لحقوقهم، لكنه فى فترة ما بين الحربين كانت القوى السياسية الأخرى أقل دعماً لهذا الاتجاه، وتصاعدت مكانة الإخوان وحزب "مصر الفتاة" فى الثلاثينيات الأمر الذى أظهر التوترات الداخلية فى المجتمع المصرى وأعاد إدخال نبرة دينية صريحة فى السياسة القومية، كما وجه حزب الأحرار الدستوريين - الذى كان علمانياً من حيث المبدأ - النقد لحزب الوفد وذلك لسيطرة الأقباط عليه[٥٤]. فقد اضطر مكرم عبيد خلال حياته العامة للدفاع عن نفسه ضد الهجوم عليه نتيجة انتمائه الدينى، وعلى الرغم من مكانته باعتباره سياسياً قبطياً بارزاً فى تلك الفترة، فإن لغته السياسية التى كانت تستخدم بعض الإشارات الدينية سببت بعض القلق لدى الأقباط، فعباراته الشهيرة "أنا مسيحى الدين ومسلم الوطن" لم تؤثر على المتدينين[٥٥]، كما أن الادعاء بأن الوفد هو "الوطن السياسى للأقباط" لم يكن له سوى قوة نسبية. وكما لم يحتكرالوفد دعم الأقباط، فإنه كذلك لم يحتكر تعيينهم فى مجلس الوزراء، ففى منتصف الأربعينيات ضم أكثر من مجلس وزراء من خصوم الوفد وزيرين من الأقباط[٥٦]. وبعد إبعاد عبيد من الحزب فى ١٩٤٢ تضاءلت المزاعم بأن حزب الوفد هو الضامن والحامى السياسى للأقباط، وهو ما أدى إلى أن يتجه العديد من الأقباط إلى ترك الحزب ليشكلوا "الكتلة الوفدية"[٥٧]، وبقى البعض الآخر فى الوفد مثل إبراهيم فرج وسعد فخرى عبد النور ليحتلا مناصب مرموقة فيه، حيث شغل كلاهما منصب السكرتير العام للحزب فيما بعد، وعند هذه

المرحلة بات واضحا أن الحزب نفسه قد تغير وأعاد تنظيم نفسه فقا للاعتبارات الدينية مع زيادة التوترات الطائفية[٥٨].

وفى حين أعطت المدرسة الليبرالية أهمية لحزب الوفد، مما أبعدها لتكون على هامش حدود المعرفة التاريخية المقبولة أثناء سنوات حكم عبد الناصر، فإن شعبيتها قد عاودت الظهور فى السنوات الأخيرة، فأعمال جمال بدوى، والذى ظل لفترة طويلة رئيس تحرير لجريدة الوفد تدخل فى إطار ذلك[٥٩]، وفى الواقع فإن نشر مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية فى مؤسسة الأهرام عام ١٩٨٢، كتاب مخصص لفكرة الوحدة الوطنية بعنوان "الشعب الواحد والوطن الواحد" أوحى بأن الحكومة نفسها قد تحركت فى هذا الاتجاه[٦٠]، وكتب بطرس بطرس غالى مقدمة هذا الكتاب وكان حينذاك وزير الدولة للشئون الخارجية، كما أنه كان حفيدا لرئيس الوزراء بطرس غالى الذى تم اغتياله، وضم الكتاب أعمال ثلاثة من المؤرخين فى بيان للوحدة الوطنية، وهم ويليم سليمان قلادة - والذى كان قاضيًا بارزًا ومفكرًا قبطيًا - وطارق البشرى، ومصطفى الفقى الذى كان مسئولا حكوميا صغيرا حينذاك[٦١]، ولقد أثنى الكتاب على سياسات الوفد ومبادئه، كما أثنى على ثورة ١٩١٩من عدة اتجاهات مختلفة، واتخذت "اللجنة المصرية للوحدة الوطنية "موقفًا مماثلاً، وحيث إن هذه اللجنة تكونت فى التسعينيات، وكانت تضم عددًا كبيرًا من المفكرين والنشطاء السياسيين والفنانين والكتّاب ورجال السياسة والصحفيين والمفكرين والمؤرخين، من الدوائر الحكومية ودوائر المعارضة، وقد أصدرت اللجنة بيانًا مشتركًا تدين فيه ظاهرة الطائفية وتدعم الوحدة الوطنية التاريخية بين المسلمين والأقباط عن طريق استعادة الشعارات الوفدية لثورة ١٩١٩[٦٢].

المدرسة المادية: الطبقة والطائفية

فى الوقت الذى كانت فيه المدرسة الليبرالية تتطلع بحنين إلى العصر الذهبى لثورة ١٩١٩، ورؤية الوحدة الوطنية التى كان حزب الوفد مؤمنا بها، فإن المدرسة

المادية فى الكتابة التاريخية حاولت أن تقدم استجابة إبداعية بشكل أكبر لظاهرة الطائفية فى الفترة المعاصرة، حيث إن الأقباط لا يمثلون طبقة اجتماعية وفقا للمفهوم الماركسى، وبالتالى فإنهم لم يمثلوا أى مادة تلقائية قامت المدرسة المادية بدراستها من جانب إيديولوجى، لكن التدهور المستمر فى العلاقات الطائفية أثناء السبعينيات قد دفع بسلسلة من الدراسات التى أظهرت اهتمامًا ووعيًا أكبر بآليات الصراع الطائفى وبتأثيرات الخطاب الدينى فى الساحة السياسية الداخلية.

وبعد ذلك لعب حزب التجمع - وهو الحزب الرسمى لليسار - دورًا مهمًا فى مناقشة ظاهرة الطائفية منذ أواخر السبعينيات، ومع نشر مجموعة من المقالات، التى حررها خالد محيى الدين، رئيس الحزب فى عام ١٩٨٠، اعتمد الحزب على مواهب عدد من الكتاب من المسلمين والأقباط بما فى ذلك صلاح عيسى ومحمد عودة وغالى شكرى وميلاد حنا ووليم سليمان قلادة[٦٣]، ولقد ظهر مجلد آخر بعنوان "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية" فى ١٩٨٨، ليناقش العديد من الجوانب المتعلقة بالقضية من المنظور التاريخى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى، ومرة أخرى اعتمد هذا العمل على إسهامات العديد من الشخصيات المرتبطة باليسار أو المتعاطفة معه من أمثال أحمد صادق سعد ولطيفة الزيات وعبد العظيم أنيس وفؤاد مرسى وعاصم الدسوقى[٦٤]، بالإضافة إلى ذلك كتب سكرتير عام الحزب "رفعت السعيد" عن قضية الطائفية أثناء أوائل التسعينيات فى عموده الأسبوعى فى جريدة الأهالى[٦٥].

وقد ألقت تحليلات الأعمال الأكاديمية المتواضعة التى نشأت من هذه البيئة مسئولية الطائفية على عاتق الاستعمار والميول الأوتوقراطية فى السياسة المصرية الداخلية، فدراسة رؤوف عباس للفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى، أشارت بشكل خاص الى تدخل السياسة البريطانية فى شئون المصريين[٦٦]، ووفقا لعباس تمتع الحزب الوطنى برئاسة مصطفى كامل بدعم

المصريين من جميع أنحاء المجتمع فى مطالبته بالاستقلال القومى، خاصة أن معظم الأقباط كانوا معادين للاحتلال البريطانى. واستعان عباس لتأييد وجهات نظره باقتباس من خطاب ويصا واصف، وهو أحد الأقباط البارزين فى الحزب، عندما قال "إن الحزب الوطنى يقبل عضوية الأقباط واليهود والمسلمين". وعلى الرغم من ذلك فهو يعترف بأن عددا من الأقباط الأثرياء وخاصة من صفوة المثقفين صغار السن انتموا لحزب "أخنوخ فانوس"، الذى كان يطالب بالحكم الذاتى تحت قيادة السلطة البريطانية،وكانت تدعمه فى ذلك عدة جرائد مثل "مصر" و"الوطن"، وأنحى رءوف عباس باللائمة على البريطانيين لخلق حالة العداء بين المسلمين والأقباط، حيث إنهم دعموا المزاعم الطائفية من الجانبين باستخدام المؤيدين للإسلام مثل عبد العزيز جاويش وعلى يوسف، بالإضافة إلى رئيس تحرير صحيفة "الوطن"، وكانت هذه طريقة لإضعاف الحركة الوطنية، وكان الدليل الواضح على خيانة هؤلاء القادة الطائفيين هو ضآلة دعمهم لثورة ١٩١٩[٦٧].

ودرس عاصم الدسوقى الإستراتيجية البريطانية لتكريس الانقسام بين المسلمين والأقباط معتبرًا إياها من الأسباب الأساسية للصراع الطائفى فى تحليله لفترة ما بعد ثورة ١٩١٩[٦٨]، ويعتبر الدسوقى التصريح البريطانى فى فبراير ١٩٢٢ ـ الذى منح مصر الحكم الذاتى، ولكنه احتفظ لبريطانيا بالحق فى حماية الأقليات ـ أمرا دفعته رغبة البريطانيين فى الحفاظ على المصالح الاستعمارية فى مصر وعرقلة الحركة الوطنية[٦٩]، وأنه على الرغم من هذه المحاولة لشق الصف الوطنى، فإن واضعى دستور ١٩٢٣ قبلوا المساواة بين جميع المصريين بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللغة، كما رفضوا فكرة تمثيل الأقليات، ووفقا لما رآه الدسوقى فإن هناك عددًا من العوامل التى سرعان ما ظهرت لتفسد هذه اللحظة القصيرة التى تجسدت فيها الوحدة الوطنية، فإلغاء كمال أتاتورك الخلافة فى عام ١٩٢٤، أشعل الجدل الدائر بشأن دور

المؤسسات الإسلامية التقليدية، كما أعاد الدين باعتبارها قوة مرة أخرى للتيار العام للساحة السياسية، وزادت طموحات الملك الطين بلة بعد ذلك. إن تغير المناخ السائد هذا أدى إلى تأسيس "جمعية الشبان المسلمين "فى ١٩٢٧، وحركة "الإخوان المسلمين" فى العام التالى، واهتمت كلتاهما بإعادة دور الإسلام مرة أخرى فى السياسة، وقد عزز ظهور "حزب مصر الفتاة" هذا الاتجاه، حيث اجتذب فى البداية المسلمين والأقباط، لكنه أخذ اتجاهًا إسلاميًا بشكل أكبر مع تولى الملك فاروق الحكم فى عام ١٩٣٦، خاصة مع تغيير اسمه إلى "الحزب الوطنى الإسلامى" عام ١٩٤٠، إن هذه القوى فى اتحادها غير المنظم مع القصر ومع أحزاب الأقليات، احتشدت ضد الوفد وأضعفت من مبدأ "وحدة الأمة، والديمقراطية والمواطنة التامة"[٧٠].

وفى أواخر الأربعينيات زادت مطالب الإخوان ومصر الفتاة بشأن تطبيق الشريعة، كما زاد استخدام الشعارات التحريضية مثل "الإسلام أو الجزية أو السيف" و"اليوم يوم الصهيونية وغدًا يوم النصرانية" وهو ما أثار رد فعل دفاعيًا فى المجتمع القبطى، فعلى صفحات جريدة "مصر" كانت هناك مطالب بحماية اللغة القبطية والتراث القبطى، وشنت إحدى المنظمات وهى "جمعية الأمة القبطية" حملة تطالب بالحكم الذاتى للأقباط، ففى انتخابات ١٩٥٠ ظهر الدين عاملاً مهم فى هذه الحملة، وتضاءلت العضوية القبطية فى مجلس الأمة[*] بنسبة كبيرة، وينهى الدسوقى وصفه للفترة البرلمانية باقتباس حزين من أحد الكتابات القبطية فى ١٩٥٠، والتى كانت تنوح على تراجع الوحدة الوطنية لثورة ١٩١٩، وفشل مصر فى الحفاظ على شعار "عاش الهلال مع الصليب"[٧١]، لفترة طويلة.

(*) يقصد البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ، فقبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، فلم يكن اسمه مجلس الأمة. (المراجع).

وما يتعارض مع تصوير دسوقى للأعوام الأخيرة للملكية الدستورية على أنها تمادٍ فى الفوضى الاجتماعية هو؛ امتداحه لثورة ١٩٥٢ لقضائها على الملكية، مما استقطب العناصر الإسلامية فى الدولة وحرر الثورة فى مصر من تحكم وسيادة البريطانيين الذين أثاوا نار الطائفية[٧٢]، كما مدح النظام الثورى لتنفيذه لبرنامج إصلاح سياسى وإدارى وتصميمه على تحقيق تساوى الفرص فى التعليم والعمل واستعادة أساس الوحدة الوطنية، حيث تم إلغاء المحاكم الدينية والاقتصار على نوع واحد من المحاكم، كما أن نظام التعليم المختلط تم تحت إشراف الدولة، كذلك تم فتح مجال الخدمة العامة أمام كل الطلاب بغض النظر عن ديانتهم، وقد قلص جمال عبد الناصر بنفسه من القيود المفروضة على بناء الكنائس من خلال اتفاقه الشخصى مع البابا كيرلس. وفى النهاية يلاحظ دسوقى أن النظام قد أسس الممارسة الدستورية بتعيين عشرة أعضاء فى مجلس الأمة من أجل وجود تمثيل قبطى فى المجلس.

إن المدرسة المادية قد أبانت عن رغبتها فى الاهتمام بالطائفية باعتبارها ظاهرة تاريخية معاصرة أكثر من المدرسة الليبرالية، وعلى الرغم من أنها شاركتها الرأى، فى أن سياسة الاستعمار البريطانى هى سبب الخلاف الطائفى فى الشطر الأول من القرن، فإن المدرسة المادية لم تكن مقتنعة بخطاب الوفد ولا بالتصريحات الليبرالية للحركة القومية العلمانية فى فترة ما بعد ثورة ١٩١٩، ولكنها أظهرت وعيًا شديدا بالصعوبات التى واجهت الأقباط فى المجتمع الوطنى، وحاولت شرح الوجود التاريخى للطائفية بالرجوع إلى نموذج أكثر تعقيدًا للقوى السياسية والاجتماعية المصرية.

التيار الإسلامى: أهل الذمة أم الطابور الخامس؟

إن التيار الإسلامى تحدى القومية العلمانية وعارض فصل الدين عن الدولة، ويبدو أن منظوره القومى كان يشكل عائقا مهمًا بين الجماعتين؛ منذ استند إلى الإسلام، وهذا ما يميز الأقباط عن الغالبية المسلمة. وبشكل ظاهرى فإنه مثَّل

أكثر التحديات لقضية الوحدة الوطنية، ولهذا السبب تعرض لتهمة إشعال الطائفية، وبالتأكيد فإن التيار الإسلامى بشكله الأكثر تطرفا مثَّل تحديا لحقوق الأقباط السياسية والارتباط الثقافى للأقباط بمصر، وبالتالى فإنه، أكثر من المدارس الفكرية الأخرى، لا يمثل إطارا تفسيريا متجانسا، ففيه من حاول تقديم تفسير أكثر تعقيدا، ومن قدم تقديرًا متعاطفًا مع وضع الأقباط فى مصر، وهو ما يبدو خاصة فى أعمال طارق البشرى.

وفى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تأثرت آراء الإخوان عن العلاقات التاريخية بين المسلمين والأقباط كثيرًا بمفهوم أن الأقباط هم أهل الذمة أو أهل الكتاب الذين تمتعوا بمكانة أقل تحت حماية التشريع الإسلامى، وفى نفس الوقت كانت هناك كتابات تحرض على القتال متهمة الأقباط بالعداء للإسلام وشككت فى ارتباطهم الحقيقى بمصر، ولقد أكد عدد من الكتاب على الاتجاهات الثقافية المختلفة للأقباط مستشهدين بأفكار بعض الكتاب مثل سلامة موسى، الذى أكد على العنصر الأفريقى أو الفرعونى للهوية المصرية، باعتباره دليلا على رغبة الأقباط فى فصل مصر عن العالم الإسلامى[٧٣]. فدعوة سلامة موسى إلى إلغاء المحاكم الشرعية وتصريحه بتفضيل القوانين الأوربية، تسببت فى تأكيد الاختلاف فى شأن الهوية القومية. وكان أحد الادعاءات المتكررة هو أن الأقباط حاولوا جعل الإسلام غريبًا فى مصر، وهى الفكرة المرتبطة عادة باتهامات بأن الأقباط يتحالفون مع المصالح الأوربية. إن هذه التهمة لها أصول ترجع إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، فى عهد رئيس الوزراء بطرس غالى من قبل عبد العزيز جاويش وعلى يوسف، حين بدأت السياسات الحكومية الموالية للبريطانيين، ومع وجود جماعات مثل "الحزب الوطنى"، الأمر الذى جعل تلك التهمة مقبولة ظاهريًا لدى البعض[٧٤]. وحتى بعد ثورة ١٩١٩، كانت الشكوك حول ولاء الأقباط شيئًا شائعًا، وما دعم هذه الشكوك أن الحكومة البريطانية خولت لنفسها حق حماية الأقليات. كما أن الخطاب

الدينى للإخوان ساوى السيطرة الاقتصادية والسياسية الأجنبية بالسيطرة الاقتصادية والسياسية الداخلية للأقباط واليهود[٧٥]، ومع ظهور التوترات الطائفية مرة أخرى فى السبعينيات عادت مشاعر مشابهة فى الظهور على صفحات الجريدة الناطقة بلسان الإخوان وهى جريدة "الدعوة" لتؤكد "أن كل شىء كان على أفضل حال حتى تولى البابا شنودة منصب بطريرك الأقباط فى مصر، حين بدت عدة ظواهر لم نكن نسمع عنها من قبل، حيث سمعنا من يقول إن مصر قبطية ولا يوجد مكان للمسلمين بها"[٧٦]، كما عقدت مقارنة بين الأقباط والصليبيين، وكانت ثمة اتهامات بأن التأثيرات الأجنبية تحاول أن تجعل الأقباط بمثابة الطابور الخامس فى مصر[٧٧]. "واتهمت الجماعات الإسلامية الكنيسة بأنها تهدف إلى إقامة ديكتاتورية للأقلية تحت شعار الحفاظ على الوحدة الوطنية ومحاولة "السيطرة على الدولة وإبعاد المسلمين"[٧٨].

وقد قدمت الأعمال الأكاديمية لزكريا بيومى قراءة إسلامية أكثر اعتدالاً من النبرة الطائفية العدوانية فى كتابة أخرى، فبدلاً من استبعاد الأقباط من المجتمع القومى، صنفهم بيومى فى إطار مفهوم إسلامى للوحدة الوطنية، فإعادته لقراءة ثورة ١٩١٩، على أنها وحدة قومية أساسها الإسلام تعد مثالاً على ذلك، واقتبس بيومى كلمات سلامة موسى بأن "الإسلام هو دين الأمة " وتصريح مكرم عبيد بأنه "مسيحى الدين ومسلم الوطن" لينتهى إلى أن المسيحيين المصريين أصبحوا مندمجين داخل إطار المجتمع المسلم[٧٩]. ويعد كتاب طارق البشرى "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية" محاولة طموحًا لمواجهة إحدى القضايا الرهيبة فى التاريخ المصرى المعاصر[٨٠]، حيث غطى الفترة من عهد محمد على حتى ثورة ١٩٥٢. كما قدم مناقشة شاملة للعلاقات بين الأقباط والمسلمين فى مصر من منظور مفهوم البشرى للتراث المصرى الأصيل، وعلى الرغم من أن هذا التراث قائم على الإسلام فى إطار الشريعة، فإنه اشتمل على عناصر من التراث المصرى والعربى بما فى ذلك الكنيسة القبطية، التى تم تأسيسها على

مبدأ الوحدة الوطنية. لذا فإن الأقباط عنصر متكامل فى المجتمع الوطنى، وكان البشرى مدافعا صريحا عن الحقوق الوطنية للأقباط داخل الدولة المصرية الحديثة، وعلى الرغم من ذلك فقد أكد البشرى أن مفهوم الأقباط لا يستند إلى الممارسات التقليدية مثل الجزية أو مكانة أهل الذمة، ولكنه قائم على إعادة تفسير الشريعة(٨١). إن التفسير التاريخى للبشرى - كما قدمه أحد الدارسين - كان مدفوعا بإصراره على أن المتخصصين فى الشريعة الإسلامية كانت لديهم أسس دينية تمنح حقوقا سياسية متساوية للأقباط فى الدولة القومية المصرية والتى كانت أيضا دولة إسلامية بمعنى أو بآخر(٨٢).

إن تقييم البشرى للقوى السياسية قائم بشكل جزئى على مدى إسهامها فى تحقيق الوحدة الوطنية، لذا فإنه تعاطف مع الوفد لموقفه حول المساواة السياسية بين الأقباط والمسلمين، حتى وإن كان ذلك مبنيًا على أساس علمانى، وعلى الرغم من ذلك يرى البشرى أن التداعيات الداخلية التى نتجت عن إلغاء الخلافة فى عام ١٩٢٤، أضعفت من قيمة مفهوم الوحدة الوطنية، الذى تأثر وتزعزع أيضًا بسبب النشاط المستمر للبعثات التبشيرية المسيحية فى الدولة، تلك البعثات مثلت أحد العوامل التى أدت الى تأسيس حركة الإخوان المسلمين فى عام ١٩٢٨(٨٣)، لذا فإن البشرى يعتبر الإخوان، ثم مصر الفتاة (١٩٣٣) حركات قومية أصيلة بسببب إدراكها لأهمية دور الإسلام فى الهوية الوطنية المصرية، وعلى الرغم من ذلك فإنه وجد أخطاء فى الإستراتيجيات والخطط السياسية لكل منهما، فهو ينتقد رؤية "حسن البنا" لأنها عرَّضت الوحدة الوطنية للخطر، حيث فشل فى صهر الأقباط فى رؤيته للمجتمع الإسلامى، كما ينتقد قيادة أحمد حسين" لمصر الفتاة" لعدم رغبته فى بلورة قضية قومية مشتركة مع حزب الوفد(٨٤)، وعلى الرغم من ذلك لا يلوم البشرى الجماعات الإسلامية على تقسيم المجتمع المصرى لأقباط ومسلمين فى الفترة التى سبقت عام ١٩٥٢، ولكن يلقى باللوم على الاستعمار والأوتوقراطية، فهما قوتان سياسيتان أساسيتان لهما

مصلحة فى نشر هذا الانقسام[٨٥]، كما إن البشرى يرى أن نظام عبد الناصر وقع فى خطأ الفشل فى صهر الأقباط فى المجتمع الوطنى، ولأنه كان من النادر أن يصل الأقباط إلى أعلى الرتب فى القوات المسلحة، فإن الاعتماد على الجيش فى إدارة الدولة، كان يعنى أن الصفوة الحاكمة لم تضع ظروف الأقباط الخاصة فى اعتبارها، وقد عانى الأقباط على نحو غير متناسب من عمليات التأميم، حيث كانوا قد برزوا فى عالم الأعمال والتجارة بروزا يفوق أعدادهم، فى الواقع إن دليل فشل عبد الناصر فى صهر الأقباط فى الحياة السياسية تمثل أيضا فى غيابهم بين الأعضاء المنتخبين فى البرلمان[٨٦].

ولم يقتنع البعض بصحة بعض مفاهيم البشرى، مثل مفهوم الماضى الأصيل ومدى إمكانية الوصول إلى تركيب قومى وديمقراطى وإسلامى فى نفس الوقت[٨٧]، وعلى الرغم من ذلك امتدحت سلطات الدولة والكنيسة موقفه لأنه حاول أن يضع أساسا للمساواة السياسية بين الأقباط والمسلمين فى مجتمع وطنى فى إطار قانون إسلامى[٨٨]، إن هذه النظرة تبتعد كثيرًا عن التفسيرات الإسلامية الطائفية للإخوان أو للتيارات الإسلامية المتشددة، فأكثر هذه التيارات مغالاة فى الوطنية تنظر للمسيحية باعتبارها دينًا منتشرًا بسبب وجود علاقة بين الأقباط والقوى الغربية، وقد يمتد هذا إلى التأكيد على الولاء السياسى والتحالف الوطنى للمجتمع القبطى ككل. لكن أحدا لم يتساءل عن الولاء السياسى للمصريين المسلمين أو عضويتهم فى المجتمع الوطنى بنفس الطريقة، حيث توجد مساواة أساسية بين الإسلام والأمة.

ردود أفعال الأقباط

أثارت قضية العلاقات بين الأقباط والمسلمين والمشاكل التى نشأت من وقت لآخر بين المجتمعين، ردود فعل لدى الكتاب الأقباط أنفسهم كما كان متوقعا، ففى الوقت الذى لا توجد فيه نظرية أو تفسير "قبطى" بعينه للتاريخ تجاه هذه القضية، فإن بعض الكتابات القبطية تشارك اتجاهات التيارات الليبرالية والمادية

فيما ذهبت إليه، فهناك مجموعة من الكتابات تظهر رغبة واهتماما أكبر تجاه التيارات التى عرضنا لها بمناقشة العلاقات التاريخية بين الأقباط والمسلمين وتأثير ذلك على الحياة العامة فى مصر، وبشكل عام فإن هذه الكتابات حاولت أن تناقش الاختلافات والمشاكل الطائفية ومدى ارتباطها بالنموذج الأمثل للوحدة الوطنية العلمانية.

واحدٌ من الأمثلة الأولى على هذا هو أحد الكتب التى كانت تنتقد البريطانيين بشكل خاص، والذى كتبه "كرياكوس ميخائيل" للقراء الأجانب قبل بداية الحرب العالمية الأولى فى وقت سادت فيه علاقات سيئة بين المسلمين والأقباط(٨٩)، وكانت ثورة ١٩١٩ ونتائجها المباشرة بمثابة فترة هدنة فى تلك العلاقات المتوترة، ولكن بحلول أواخر الأربعينيات ظهرت بعض الصدامات الطائفية التى دعت البعض لإعادة تقييم العلاقة بين الطرفين، ففى عام ١٩٥٠ قام "زغيب ميخائيل: Zaghib Mikhail" مدير المستشفى العام فى أبو قرقاص بصعيد مصر بتأليف كتاب بعنوان "فرق تسد: الوحدة الوطنية والشخصية القومية" والذى يناقش أن الحلم الوطنى باتحاد الهلال مع الصليب - الذى ظهر فى ١٩١٩ - لم يتحول إلى واقع، واستمر التمييز ضد الأقباط فى المناصب الحكومية مع مزاعم انتشار المحاباة والرشوة من أجل التعيين فى هذه المناصب(٩٠)، وفى العام التالى (١٩٥١) ظهر كتاب حول تاريخ الأقباط والمسلمين قام بكتابته مسيحى ذو أصول سورية وهو "جاك تاجر"(٩١)، ومع تزايد اضطراب العلاقات الطائفية والمشهد السياسى الوطنى حظرت الحكومة هذين الكتابين خوفًا من إثارة رد فعل عدائى فى تلك البيئة(٩٢)، وعقب إحراق كنيسة قبطية فى يناير١٩٥٢، تم نشر مقال بتوقيع "مؤرخ مصرى" فى جريدة "مصر" يتحدث عن العلاقات التاريخية الطيبة بين المسلمين والأقباط(٩٣)، ومرة أخرى قام قادة الثورة من العسكريين بتهدئة التوتر الطائفى بين الطرفين.

إن عودة الصراعات الطائفية لمصر أثناء السبعينيات والثمانينيات أثارت رد فعل أكثر صراحة، كما أدت إلى إعادة تقييم إنجازات الحركة الوطنية عقب عام

١٩١٩، على نطاق لم يسبق له مثيل، ومثلت هذه الظاهرة انصراف بعض الأقباط عن الاتجاه التقليدى للمؤسسة القبطية، والذى تمثّل فى الابتعاد عن المناظرات العلنية حول العلاقات بين الأقباط والمسلمين، ربما لنفس الأسباب التى قدمها لطفى السيد من عقود مضت، ولقد لخص البابا شنودة الأكبر سنًا والأكثر وعيًا هذه الفلسفة فى الهدوء السياسى قائلا "هناك مسلمون ومسيحيو فى مصر نريد أن يظلا متحدين، ولوظهرت أى مشكلة يجب مناقشتها بشكل سرى بيننا وبين الحكومة، ولا يجب مناقشتها على الملأ"[٩٤]. لقد أكد هذا الاتجاه على الهوية الوطنية المشتركة بين الأقباط والمسلمين ورفض تطبيق مفهوم الأقلية على حالة الأقباط[٩٥].

ومنذ أوائل الثمانينيات بدأ هؤلاء الكتاب الأقباط فى التعامل مع قضية العلاقات الطائفية على الملأ، وفى الواقع فإنهم لم يمثلوا وجهة نظر واحدة: فالبعض منهم مثل الأب "بولس باسيلى" اعتنق وجة نظر كنسية[٩٦]؛ والبعض الآخر مثل "سميرة بحر" و"زكى شنودة" تبنوا منظورًا طائفيًا[٩٧]؛ وعلى الرغم من ذلك فإن البعض الآخر، وعلى الأخص ذوى الميول اليسارية مثل ميلاد حنا وغالى شكرى وويليم سليمان قلادة أخذوا موقفا أكثر وطنية، أو حتى وجهة نظر عربية مثل أبو سيف يوسف[٩٨]، إن الحركة التى شهدت انتقال اليساريين المسلمين من الفترة الناصرية إلى الإسلام بحثًا عن مصدر إلهام سياسى فى السنوات التى تلت ١٩٦٧، قد انعكست على حركة الأقباط اليساريين تجاة القضايا التى تتعلق بالمجتمع القبطى، بل والكنيسة نفسها[٩٩]، ومع الفشل الواضح للإيديولوجيا العلمانية اكتسب كل من الثقافة والإيمان الدينى أهمية سياسية جديدة.

حتى هذه المرحلة أسهم عدد لا بأس به من الأقباط المشتتين فى أنحاء العالم فى هذا الجدل، ولكن لم يكن لبعض هذه الأصوات تأثير كبير، لقد كانت "الجمعية القبطية الأمريكية" التى كان يترأسها شوقى كاراس ذات فاعلية فى التعبير عن مطالبها من خلال المنشورات، وبعض الكتابات الأخرى التى نشرت

حول موقف الأقباط والتفرقة التى يتعرض لها من يشتركون معهم فى الدين فى مصر[١٠٠]، وظهرت بعض هذه الاحتجاجات فى الولايات المتحدة، وكانت محرجة للغاية أثناء واحدة على الأقل من زيارات السادات للبيت الأبيض، وعلى الرغم من ذلك فإن مناقشة القضية القبطية على الملأ كانت تعتبر ابتعادًا عن موقف الكنيسة التقليدى، كما أن هذه الأعمال المتطرفة لم تلق تقدير الكثير من الأقباط فى مصر، حيث شعر البعض أن أعضاء الطبقة الوسطى ميسورى الحال من أقباط المهجر فى أمريكا ليسوا أهلاً ليدركوا حساسية الموقف فى مصر[١٠١].

التفسيرات القبطية

إن التفسيرات القبطية مثل التيارات الوطنية التى عرضنا لها، تنظر إلى قيام الحركة الوطنية فى بداية القرن على أنها فترة مهمة فى تشكيل السياسة القومية المصرية حتى لو تبنت اتجاهًا مختلفًا إزاء القوى الفاعلة فى هذا الاتجاه، ففى حين صورت كتابات المدرستين الليبرالية والمادية الموقف البطولى لمصطفى كامل ورجال الحزب الوطنى على أنهم كانوا رموزًا للوحدة الوطنية، فإن التقييمات القبطية كانت أقل اقتناعا بذلك ;حيث تضمنت لغة الخطاب لدى مصطفى كامل بعض الإشارات إلى الإمبراطوية العثمانية والأمة الإسلامية التى رآها الأقباط تناقضا وازدواجية[١٠٢]، تفاقمت أكثر بعد وفاة مصطفى كامل بسبب لغة عبد العزيز جاويش التى أشارت إلى الأقباط "ذوى البشرة السمراء" واستخدمت لغة إسلامية، ولم يؤد ذلك بالتأكيد إلى إزالة شكوك الأقباط، الأمر الذى دعاهم إلى الانسحاب بعد ذلك من الحزب الوطنى، وقام البعض الآخر بتشكيل "الحزب المصرى" تحت قيادة أخنوخ فانوس[١٠٣]، بعد شعورهم بالإحباط نتيجة فقدان الدعم من حزب الأمة، وأعقب ذلك اغتيال بطرس غالى عام ١٩١٠، وتلى ذلك المشهد فى السنة التالية عقد مؤتمر قبطى فى أسيوط ثم إقامة مؤتمر مماثل له وهو "المؤتمر المصرى" فى هليوبوليس.

إن دراسة "سميرة بحر" حول الأقباط فى الحياة السياسية المصرية[١٠٤] تعد مثالاً مهمًا للكتابة التاريخية القبطية الحديثة التى ناقشت العلاقات الطائفية السيئة فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وتخصص تلك الدراسة قدرًا معقولا للاهتمام بثورة ١٩١٩ باعتبارها قمة الوحدة الوطنية، كما تخصص جزءًا كاملاً لمشاورات ومناقشات لجنة إعداد وصياغة مسودة دستور ١٩٢٣، حيث ألغيت فكرة تمثيل محدد للأقباط فى البرلمان الوطنى، وتنظر "سميرة بحر" لهذا الجدل على أنه صراع بين المثل العليا للوفد الذى يعارض فكرة تمثيل الأقلية، لأنها شىء محرم فى أيديولوجيته السياسية وبين المؤيدين لذلك، وتصف سميرة هؤلاء المؤيدين بأنهم المسلمون المعادون للوفد والحلفاء السياسيون من قادة الأحرار الدستوريين مثل عدلى يكن وعبد الخالق ثروت[١٠٥]، وإن إلغاء اقتراح تمثيل الأقلية يعد نصرًا للوفد والعلمانية[١٠٦]، واختتمت سميرة مناقشتها حول رؤية الوفد للوحدة الوطنية باقتباس من خطاب سعد زغلول أثناء الحملة الانتخابية فى سبتمبر ١٩٢٢، حيث يقول:

إن النهضة الأخيرة أفضل من سابقتها، لأنها خلقت الوحدة المقدسة بين الهلال والصليب، أعداؤنا يقولون إنهم يحمون الأقليات لأنكم عنصريون، ولذا فإنهم يفرضون المساواة بالقوة، لقد انهارت تلك الذريعة فى وجة وحدتكم، لا يوجد سوى مصريين فقط، وهؤلاء الذين يُطلق عليهم أقباط كانوا ولا يزالون مؤيدين للنهضة، لقد ضحوا بأنفسهم كما ضحيتم، وعملوا كما عملتم، وهناك عدد كبير من الناس الطيبين بينهم يمكننا الاعتماد عليهم، ولولا وطنية الأقباط وولاؤهم العظيم لقبلوا دعوة الأجانب لحمايتهم، ولكانوا اكتسبوا مكانة جيدة بدلا من استهدافهم ونفيهم، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين ليعانوا من الحرمان من بعض المناصب وبعض الامتيازات الأخرى، لقد جربوا الموت والظلم وتمت حمايتهم من أعدائهم وأعدائكم، إننا يجب إن نحمى هذا الشىء الخاص ونحتفظ به فى قلوبنا، وأنا أشعر بالفخر عندما أراكم متحدين وتدعمون بعضكم بعضًا بحمايتكم لوحدتكم[١٠٧].

إن خطاب سميرة بحر للفترة حتى عام ١٩٥٢، دار حول تدهور حظوظ الأقباط، وكذلك فشل الوفد سياسيًا فى تنفيذ رؤيته العلمانية للوحدة الوطنية، مما أدى الى إعادة ظهور العنف الطائفى فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات .

وقدم تحليل أبو سيف يوسف صورة أكثر تعقيداً لفترة ما بين الثورتين، آخذاً فى الاعتبار السياق الاقتصادى[١٠٨]، فرأى أن الفشل الاقتصادى الأساسى تمثل فى عدم قدرة المصريين على تطوير الاقتصاد القومى بطريقة فاعلة، كما رأى أن هذا وما نتج عنه من ارتباك سياسى هو السبب الجذرى لسوء العلاقات الطائفية عقب الحرب العالمية الثانية، فظهور المنظمات القبطية السياسية مثل الحزب المسيحى الديمقراطى وجمعية الأمة القبطية، كانت ردود أفعال من التيارات اليمينية واليسارية داخل المجتمع القبطى لحالة الانزعاج السياسى المنتشرة على نطاق واسع، فبرنامج الحزب المسيحى الديمقراطى - والذى كان ينادى بفصل الدين عن الدولة - وتمثيل الأقباط فى المجالس النيابية بشكل يتناسب مع أعدادهم وترقية الأقباط فى المناصب الحكومية والجيش والشرطة، كان بمثابة رد فعل طائفى نحو سياسة قومية يتزايد عدم إستقرارها بشكل متزايد[١٠٩].

ورغم أن الأعوام الأخيرة للفترة الملكية دعت للتشاؤم، فإن المؤرخين الأقباط تبنوا وجهات نظر متناقضة فيما يتعلق بموقف الأقباط فى ظل نظام عبدالناصر الذى حاز إعجاب الكثيرين باعتباره قائداً وطنياً بشكل عام، كما أن سياساته فى التعليم الحكومى أعجبت الكثيرين على نطاق واسع[١١٠]، وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك إجماع حول الثقافة السياسية التى ترعرعت فى ظل نظام عبد الناصر ولا حول مفهومه عن الهوية الوطنية، خاصة فيما يتعلق بسياسته تجاه العروبة وتوظيف الإسلام فى الخطاب الرسمى. وجسد تقييم "سميرة بحر" لفترة عبد الناصر هذا التناقض، فمن الناحية الإيجابية تمتدح بحر سياسة

عبد الناصر التى أتاحت التعليم الحكومى لكل المصريين على أساس من المساواة، وإنزال الأزهر إلى مرتبة الجامعة العادية، كما أن السياسات الاقتصادية للدولة أدت إلى تحقيق نوع من المساواة الطبقية بين المواطنين، وفى حين أنها تلاحظ أن الإجراءات المختلفة مثل التأميم أثرت على القطاعات التى كانت للأقباط مصالح كثيرة فيها مثل صناعة النقل، وإن اعترفت بحر أن هذه السياسات لم تفرق بين الطوائف(١١١)، وفى مقابل هذه الإنجازات الإيجابية تأتى طبيعة وعضوية هيئة النظام نفسه، حيث توضح "سميرة بحر" أن الجماعة الحاكمة تكونت فقط من المسلمين، فلم يكن هناك أقباط بين الضباط الأحرار، وكان الجيش نفسه يعكس التقسيم التقليدى بين المسلم والقبطى(١١٢)، وتكوّن هذا التحيز من اعتماد النظام على الإدارة المدنية التى كانت ذات طبيعة متحفظة، مما عزّز الانقسام بين المسلمين والأقباط فى المجتمع المصرى. كان هذا يعنى أن الطبقة السياسية الجديدة وضعت تصوراً للدولة فى إطار إسلامى، كما أنها أكدت على خطورة استخدام لغة دينية فى تشريع السياسات مثل القوانين الاشتراكية وقوانين التأميم، ووفقا لسميرة بحر، فإن عبد الناصر لم يستحضرالأفكار الماركسية، ولكنه احتكم إلى الإسلام وإلى أحاديث الرسول وصحابته حول العدل الاجتماعى من أجل تبرير هذه الإجراءات للغالبية المسلمة، فى حين أن المتحدث الرسمى المسيحى فى النظام كان يدافع عن الاشتراكية بالإشارة إلى حياة المسيح والحواريين.

وقدمت سميرة بحر ألذع النقد عند تحليلها للمؤسسات السياسية، فإلغاء الأحزاب السياسية فى ١٩٥٣، ووضع العراقيل أمام الأقباط فى الوصول للرتب العليا فى القوات المسلحة كان يعنى تضاؤل فرصهم فى المشاركة السياسية الرسمية، وعندما جرت الانتخابات لمجلس الأمة عام ١٩٥٧، فشل المرشحون الأقباط جميعا فى الحصول على أى مقعد، مما دفع عبد الناصر لتبنى سياسة تعيين الأقباط فى المجلس، وهى الوسيلة التى استمر فى استخدامها فى

الستينيات ولا تزال تستخدم حتى الآن، كما أنه كان يرشح الأقباط، وعادة من أساتذة الجامعات والتقنيين، لمناصب الوزراء فى الوزارات الهامشية[١١٣]، ونظرت "سميرة بحر" لنظام الترشيح (التعيين) هذا والتعيينات المتخصصة باعتبارها مسئولة عن ترسيخ فكرة أن الأقباط أقلية، حيث إنها جعلت الأقباط - بغض النظر عن مؤهلاتهم الفردية ومواهبهم الشخصية - ممثلين طائفيين وليسوا مواطنيين، وفى الواقع اعتقدت سميرة بحر أن هذا المفهوم تم تعميمه لدرجة أنه كان أحد أسباب هجرة العديد من الأقباط من مصر أثناء هذه الفترة[١١٤].

إن تقييم أبو سيف يوسف لفترة عبد الناصر اختلف بشكل واضح عن تفسير سميرة بحر، حيث يرى أن الأقباط، رغم نفورهم من الخطاب المؤيد للقومية العربية، فإنهم أيدوا الاتجاه للوحدة العربية، واستشهد هنا بدعم موقف الكنيسة القبطية المؤيدة لدمج عنصرى الأمة وعدائها لإسرائيل، وخلافا لما ذهبت إليه سميرة بحر أثنى أبو سيف يوسف على عدم توظيف عبد الناصر لشعارات دينية فى السياسات الداخلية والخارجية، وعدم توظيف الميول الدينية لتحقيق أغراض سياسية، لهذا السبب فإن هذه الفترة شهدت اختفاء الطائفية الحادة من السياسات المصرية[١١٥].

وفى النهاية أتى رفيق حبيب ليقدم تحليلاً أكثر جدلا أبرز نشأة الفاعلية الدينية بين الاقباط، وباعتباره واحدًا من الجيل الأصغر من الدارسين الأقباط، سلط الضوء على صعود النشاط الدينى بين الأقباط[١١٦]، ففى دراسة مقارنة للحركات الاجتماعية للمسلمين والأقباط فى السبعينيات والثمانينيات قال إن كلتا العقيدتين تأثرتا بشكل متساو بالأصولية السياسية ولكن بشكل مختلف[١١٧]، ولذلك فإن آراءه كانت تبتعد بشكل جذرى عن الإستراتيجية القبطية التقليدية بعدم مناقشة مثل هذه القضايا على الملأ، كما أنه ابتعد أيضا عن استخدام لغة الكتاب الأقباط مثل ميلاد حنا ووليم سليمان قلادة، اللذين كانا دائمى القول: إن المتطرفين موجودين فى جانب المسلمين فقط[١١٨]، وقد لاقت

أعمال رفيق حبيب انتقادًا عدائيًا على نطاق واسع من المفكرين الأقباط الذين رأوا لتحليله - وليس لنيًاته - تأثيرًا يتمثل فى تأصيل الشعارات الدينية فى السياسة، مما كشف عن خطورة النشاط القبطى، الأمر الذى شجع الأيديولوجيا الإسلامية، وهاجم غالى شكرى رفيق حبيب فى سلسلة من ثلاث مقالات نتيجة إعلاء الأخير من شأن الإسلام السياسى، كما أشار إلى التأييد التى تلقاه من كل من عادل حسين وفهمى هويدى وكليهما من الكتاب المسلمين فى إشارة إلى هذا التأثر[١١٩]، وقد أعرب أحد المؤرخين الأقباط عن شعوره بأن حبيب يحتقر تاريخه[١٢٠]، وعلى الناحية الأخرى كان هناك نقد أكثر اعتدالاً، فعلى سبيل المثال يعتقد سليمان نسيم، أن تحليل رفيق حبيب كان معيبًا، لأنه درس فترة مشوهة من تاريخ الكنيسة[١٢١]، وأشار معظم المعلقين إلى أن رفيق حبيب كان بروتستانتيًا، وهو التفسير الذى قرأوه فى آرائه غير المقبولة والفردية[١٢٢].

جماعة الأمة القبطية

إن حساسية وتنوع الآراء المتعلقة بقضية السياسة القبطية النشطة وحتى المتشددة، تجسدت فى الجدل الدائر فى الكتابات التاريخية حول إحدى المنظمات القبطية التى أثارت الكثير من الجدل فى التاريخ السياسى المصرى الحديث، الا وهى "جمعية الأمة القبطية"، وعلى الرغم من دورها المختصر والعابر فى التاريخ المصرى، فإنه تعددت وجهات النظر التى قيمت دورها، فبعض الكتّاب رأوا أنها حركة سياسية جادة ظهرت باعتبارها رد فعل للتشدد الإسلامى عند بعض الكتاب، بينما يراها البعض الآخر جزءا من الصراع داخل المجتمع القبطى، أو أنه عمل طائش قام به بعض الشباب المتحمسين بشكل اكثر من اللازم، وبالنسبة لدورها فى مناقشتنا هنا، فإن أهميتها كمنت بشكل اقل فيما نجحت فى تحقيقه، وبشكل أكبر فى تنوع جوانب التفسيرات التاريخية التى أثارها ظهورها.

تتلخص الحقائق التاريخية بشأن هذه الجمعية فيما يلى: تأسست الجمعية فى عام ١٩٥٢، بجهود محامٍ صغير، وهو إبراهيم فهمى هلال، ومجموعة من الأقباط الشباب، بغرض إحياء الثقافة القبطية وإصلاح الكنيسة، ووفقا لهذا فإن الدافع وراء تأسيس تلك الجمعية كان حرق أحد الكنائس فى السويس فى يناير من نفس العام، وهو الحدث الذى أثار انزعاجًا شديدًا بين المجتمع القبطى على النطاق الأوسع، و نشطت المجموعة بين سبتمبر ١٩٥٢ و١٩٥٤، على الرغم من أننا لا نعرف بالتحديد عدد أعضائها، فإن هلال نفسه كان يقول إنها تكونت من ٩٢٠٠٠ عضو، فى حين أن البعض الآخر يرى أن هذا الرقم مبالغ فيها جدا[١٢٣]، لقد جمعت الجمعية الأسلحة ودربت أعضاءها دون وضوح الهدف من ذلك، وفى مارس ١٩٥٤، وعقب صدور حكم قضائى تم حل الجمعية على أساس أنها منظمة غير دستورية، وكان أهم ما قامت به تلك الجمعية حدث بعد ذلك بعدة أشهر، عندما قام عدد من أعضائها، بمن فيهم هلال نفسه، بخطف البطريرك الأنبا يوساب الثانى فى إحدى ليالى يوليو ١٩٥٤، وإجباره على التوقيع على ورقة بالتنازل، ولكن سرعان ما تم إلقاء القبض على قادتها وتم الحكم عليهم بالسجن بسبب الخطف[١٢٤].

لكن التيار العام فى التاريخ المصرى قد تجاهل هذه الجمعية وأهميتها السياسية لعدة سنوات، لكن ما لبثت حظيت الجماعة بالاهتمام لأول مرة من كاتب مصرى فى كتاب ألفه غالى شكرى ضد السادات، والذى نشر فى عام ١٩٧٨، حيث وصف هذه الواقعة فى سياق هجومه على الطريقة التى أثار بها السادات التوترات الدينية[١٢٥]، ثم تناول محمد حسنين هيكل حادثة اختطاف البطريرك فى تحليله لعصر السادات[١٢٦]، ومنذ ذلك الحين أشارت المناقشات التاريخية للعلاقات بين الأقباط والمسلمين إلى هذه الجمعية[١٢٧]، بل إن شكرى نفسه اعتبر هذه الجماعة منظمة سياسية خطيرة، وعلى الرغم من أن اختطاف البطريرك كان يتعلق بقضايا تخص الكنيسة، فإنه كان يعتبر أن اسم الجمعية

يوحى بأكثر من مجرد إصلاح الكنيسة، ربما أشار إلى توجهات وترتيبات سياسية أكبر، فظهور الجمعية دعا إلى المقارنة بالإخوان، حيث إن شعار الجمعية كان "الله ربنا، ومصر وطننا، والإنجيل شريعتنا، والصليب علامتنا، والقبطية لغتنا، والشهادة فى سبيل المسيح غايتنا"(١٢٨)، وهو ما استدعى فى الأذهان شعار الإخوان "القرآن دستورنا والعربية لغتنا والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا".

لقد اتفق مؤرخون آخرون على أن تلك الحادثة كانت لها دلالات سياسية قوية، فسميرة بحر تعتبر الجمعية حركة دينية، وتراها أيضا رد فعل للتأثير المتزايد للإخوان المسلمين فى السياسة المصرية، كما أن سميرة أعطت تبريرًا اقتصاديًا لظهورها، حيث اعتبرت أن العدد الكبير الذى انتسب إلى تلك الجمعية دليل على عدم رضا الأقباط بسبب التمييز ضدهم فى الوظائف الحكومية، وبسبب بعض العيوب فى نظام الدولة(١٢٩)، كما أن التحليل الماركسى لأبى سيف يوسف قدم تفسيرًا أكثر تعقيدًا للتوترات الطائفية، ففى حين أنه اعترف بالعناصر الدينية فى برنامج الجمعية القبطية، فإنه شرح الجمعية فى إطار الفشل السياسى والاقتصادى فى أواخر الأربعينيات، والذى عجّل بضعف حزب الوفد، إن الجمعية بالنسبة لأبى سيف يوسف تمثل رد فعل الطبقات الوسطى والعليا القبطية لفشل جهود البرجوازية فى تحقيق الاستقلال وإقامة مجتمع مدنى حقيقى، وبهذه الطريقة فإنها كانت مثل المنظمات القبطية الأخرى فى ذلك الوقت، مثل الحزب "الديمقراطى القومى" لرمسيس جبراوى والحزب "الديمقراطى المسيحى"(١٣٠). كما أن رفيق حبيب ينظر إليها على أنها رد فعل طبقيًا بين الأقباط لحالة عدم الإستقرار السياسى، فهى تمثل "الاتجاه القبطى المحافظ التحديثى"(١٣١)، وفى مقابل ذلك فإن البعض يفضل أن يقلل من أهمية هذه الجمعية تمامًا، فيونان لبيب رزق فى دراسته عن الأحزاب السياسية قلما تعرض لذكر هذه الجمعية، ويصفها بأنها "جماعة سرية أكثر منها حزبًا سياسيًا"(١٣٢)، كما يرفض البعض الاعتراف بأية أهمية سياسية لها على

الإطلاق، وينكرون أن لها أية جذور فى الحياة السياسية أو الاجتماعية، ويرون أن خطف البابا كان بدافع الدعاية أو أنه كان مجرد طيش شباب(١٣٣).

وفى النهاية فإنه يجدر بنا أن نقارن بين الواقعة الفعلية التى أدت إلى إنشاء الجمعية وبين حرق الكنيسة فى السويس، وقتل عدد من الأقباط فى عام ١٩٥٢ . ويشير مصطفى الفقى إلى تمثيل الأقباط فى حكومة الوفد فى ذلك الوقت، خاصة وأن إبراهيم فرج، وهو العضو القبطى الوحيد فى مجلس الوزراء، كان يفكر فى غياب مكرم عبيد ويقول:

يمكن أن نتخيل أنه لو أن حادثة السويس وقعت أثناء عمل عبيد ـ الرجل الثانى بشكل رسمى فى الوفد ومهندس الوحدة الوطنية ـ لكان قد لعب دوراً أكثر فاعلية وديناميكية فى الحياة السياسية، لأنه باعتباره سياسيًا قبطيًا وقائدًا للوفد كان سيبذل قصارى جهده لتجنب مثل ردود الفعل هذه بل وربما حال دون حدوثها(١٣٤).

إن هذا التحليل الذى يتركز حول شخصية عبيد ومواهب الصفوة السياسية يشرح القليل من آليات العمل داخل المجتمع القبطى، فرؤية جرجس جودة جرجس لنفس الواقعة أعطت انطباعًا مختلفًا، فلم تلق فقط الضوء على غياب القيادة السياسية، ولكن أيضا شرحت كيف ابتعدت الزمرة الوفدية القديمة عن الاتصال بهذا الجيل الجديد من الأقباط صغار السن، بل إنه ذكر كيف أن عددا من أعضاء جمعية الأمة القبطية اقتربوا من إبراهيم فرج وطالبوا الحكومة أن تتخذ إجراء ما، وكانت استجابة فرج أنه سألهم "لصالح من تعملوا؟"، واتهمهم "بتهديد الوحدة الوطنية"(١٣٥).

إن الأحداث المتزايدة للصدامات الطائفية بين المسلمين والأقباط، واستجابات المجتمع القبطى تجاهها مثل ظهور الحزب المسيحى الوطنى وجماعة الأمة القبطية، إضافة إلى تغيير اتجاهات الوفد هى موضوعات لا يجب أن تمر مرور الكرام، فقد شهدت فترة أوائل الخمسينيات حالة عدم استقرار سياسى وأزمة

قومية حادة، لدرجة دفعت محمد أنيس للإشارة إلى خطورة انسحاب الأقباط من المجتمع الوطنى(١٣٦)، ويمكن أن نشرح اختلاف تفسيرات الكتاب الأقباط حول أهمية جمعية الأمة القبطية فى ضوء إثارتها لبعض الموضوعات المحظورة فى السياسة الوطنية، مثل النشاط القبطى الذى دعا إلى الانفصال، وهى التهمة التى وجهها السادات للأقباط فى الثمانينيات(١٣٧)، ووفقا لما يراه بعض المعلقين، فإن إثارة موضوع الانفصال القبطى فى السياق التاريخى وفى السياق المعاصر، لا تعنى فقط تأكيد الشكوك الإسلامية، بل أيضا تشجيع حوار سياسى طائفى دينى، مما يعنى إضافة بعض الشرعية إلى برنامج الجماعات الإسلامية التى سوف تزيح مكانة الأقباط إلى وضع الطبقة الثانية، أو فى أسوأ الأحوال تستبعدهم تماما.

إن مدارس الفكر التاريخى التى ناقشناها هنا فسرت الوجود القبطى وقيّمت دوره فى المجتمع الوطنى بطرق مختلفة، وثمة اتفاق نسبى يمكن ملاحظته وهو أن البريطانيين كانوا السبب الأساسى للتوترات الطائفية بين الأقباط والمسلمين فى الفترة بين ١٨٨٢ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى(١٣٨)، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك شكًا بين المؤرخين الأقباط حول طبيعة الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل وبشكل أكبر بعد وفاته. إن أحداث ثورة ١٩١٩ وآثارها المباشرة تحظى بإجماع أكبر، فهى فى الواقع من الدعائم الأساسية فى الكتابة التاريخية المصرية الحديثة، فثورة ١٩١٩ قد شهدت اتحادا بين المسلمين والأقباط فى مواجهة الاحتلال البريطانى، مما شكل أساس المجتمع الوطنى المصرى، وهناك إجماع أقل حول ماهية هذا الأساس، فالمدرسة الليبرالية ترى أن الفترة ابتداء من ١٩١٩، تمثل احتفالا بالمثل الأعلى للوحدة الوطنية العلمانية تحت رعاية الوفد، فكما يلاحظ الفقى:

إن عهد سعد زغلول عقب ١٩١٩، مثَّل العصر الذهبى لدمج الأقباط فى السياسة القومية، وفى أثناء تلك الفترة من وصول الوفد إلى ذروة

تألقه السياسى، شعر الأقباط بالأمان والثقة داخل المجتمع الأكبر، وبدأوا الاندماج فيه دون أية تحفظات، وبدأوا يلعبون دورًا إيجابيًا، كما قدموا العديد من التضحيات، ولقد اتبع الوفد نفس النهج بعد سعد زغلول؛ حتى خمدت قوته فى عام ١٩٥٢، وبعد ذلك التاريخ كان للأقباط دور محدود فى الحياة العامة، حيث حولوا اهتماماتهم بشكل متزايد للمصالح الشخصية فى التجارة والمهن الحرة[١٣٩].

لقد كانت تحليلات المدرسة المادية أقل نجاحًا، ففى حين أنها أثنت على أهداف الوفد، فإنها كانت أكثر وعيًا بنمط التدخل البريطانى المستمر فى العلاقات الطائفية، وكان هذا واضحًا عام ١٩٢٢، مع إعلان بريطانيا لنفسها الحق فى حماية الأقليات، وأكثر من هذا كرست المدرسة المادية اهتماما أكبر لخطورة استخدام الشعارات الدينية فى السياسة، وخاصة فيما يتعلق بظهور الحركة الإسلامية، كما أن تفسيرها لأسباب التوترات الطائفية فى الأربعينيات وأوائل الخمسينيات يركز، وبشكل أكثر وضوحًا، على فشل الوفد فى تفعيل رؤيته للوحدة الوطنية، كما أن هذه المدرسة رأت أن هناك قدرا أكبر من المساواة بين المسلمين والأقباط ظهر أثناء عهد جمال عبد الناصر.

ونلاحظ أن تفسيرات التيار الإسلامى والتيار القبطى لم تكن متجانسة، وبالتالى فإنه يصعب أن نصنفها، ولكن بشكل عام يرى كلاهما أن الفترة التى تلت ١٩١٩، ابتعدت بشكل متزايد عن مبدأ الوحدة الوطنية، ولكن كلا منهما يعزى ذلك لأسباب مختلفة، فالتيار الإسلامى يرى أن السبب يعود إلى فصل السياسة القومية عن جذورها الدينية، فى حين يرى التيار القبطى أن ذلك يرجع إلى فشل الوفد فى دعم السياسة العلمانية، وعلى الرغم من أن هناك نبرة ماكرة ضد الأقباط فى التيار الإسلامى، فإنه لم تكن هناك نبرة مماثلة بين الكتاب الأقباط، حتى وإن كان تحليل "رفيق حبيب" يشير إلى استجابة سياسية أكثر تنوعا مما هو معترف به بالفعل. وتنوعت الاستجابة عن فترة جمال عبد الناصر، فالتحليلات

المعادية للنظام الثورى، سواء كانت إسلامية أم قبطية، اعترفت بمحاولة النظام وضع أساس للمجتمع الوطنى، ولكنها انتقدت طريقته فى تحقيق ذلك، فالبشرى يتهم عبد الناصر بإهمال جذور مصر الثقافية والفشل فى تعزيز إحساس حقيقى سواء بأهمية المجتمع القبطى أو الإسلامى باعتبارهما يشكلان عنصرى الهوية الوطنية، وفى المقابل فإن "سميرة بحر" تتهم النظام بتوظيف خطاب تقليدى ومؤسسات تقليدية (مما يمثل تفرقة متأصلة وموجودة ضد الأقباط) من أجل تنفيذ سياساته، الأمر الذى أضعف تحقيق هدفه المعلن فى إنشاء مجتمع علمانى، وبهذه الطريقة يتفق المؤرخان كثيرًا فى تحديدهما لأوجه قصور النظام الثورى، أكثر من تحليل أبو سيف يوسف الذى يقترب من آراء المدرسة المادية، ولا يجب أن يكون ذلك بمثابة مفاجأة لنا لأن التيارين - الإسلامى والقبطى - اتفقا فى الاعتراف بالبعد السياسى والاجتماعى للهوية الدينية فى المجتمع الوطنى رغم اختلاف مرجعيتهما.

إن الكتابة التاريخية القبطية الحديثة تلمس عددا من القضايا الحساسة مثل العلاقات بين الأقباط والمسلمين فى مصر، والتهدئة التقليدية للمجتمع القبطى، وسياسة الدولة فى إدراج العنصر القبطى فى الهوية المصرية، وقد أدى ذلك إلى انصراف المؤرخين الأكاديميين عن معالجة ومناقشة موضوع الأقباط باعتبارهم كيانًا منفصل متميز فى العصر الحديث، كما اتسم موقف الحكومة تجاه الأقباط بالالتباس، الذى يصحبه توتر قائم بين اعتبارين: أولهما الواقع السياسى الذى يقتضى إرضاء الأغلبية المسلمة بما لا يدع مجالا للشك، والآخر هو الالتزام بمبدأ الوحدة الوطنية العلمانية، فالحساسية المستمرة فى العلاقات بين الأقباط والمسلمين والدلائل الواضحة على رغبة بعض الأقباط فى التعبير عن همومهم المجتمعية، توحى بأنه قد يكون من السهل فى المستقبل تجاهل وجود الأقباط فى الكتابة التاريخية الحديثة.

الهوامش الفصل الخامس

١- محمد نجيب، "مصير مصر"، لندن: صادر عن فيكتور جولانكز، ١٩٥٥، ٥ ـ ١٩٤.

٢- ديكميجيان، "مصر تحت حكم عبد الناصر"، ٨٢.

٣- محمد حسنين هيكل، "خريف الغضب: اغتيال السادات"، لندن: صادر عن كورجى، ١٩٨٣ .١٧٤

٤- سليمان نسيم، "مؤرخ قبطى فى التعليم"، يقترح أن هناك ١٠ ملايين قبطى من إجمالى ٥٦ مليون مصرى، وذلك كبيان تقديرى (حديث صحفى).

٥- مقابلة صحفية مع رفيق حبيب.

٦- "مصر الحديثة"، ٢ ـ ٦ ـ ٢٠٥، على الرغم من هذه الجملة لجأ كرومر فى موضع آخر إلى التعميم الشديد فى وصف السكان المصريين. فبعد طرح عدد من التصنيفات كتب، قد يتم تصنيفهم على أساس مسلمين ومسيحيين، وهذا التمييز يتحول من إطار الاعتقاد الدينى إلى تلك الحياة السياسية والاجتماعية، فيميز الجمهور الجاهل والمحافظ من الجمهور الأكثر براعة وعقلانية، ولكن إذا تم استثناء الأوربيين الحقيقيين، ستكون الأقلية أكثر حضورا. مصر الحديثة، المجلد الثانى، ٩ ـ ١٦٨.

٧- الحالة الأولى التى تستحق الاهتمام كانت الحزب المصرى الذى أسسه أخنوخ فانوس فى ١٩٠٨. وتشمل الأمثلة اللاحقة الحزب الوطنى الديمقراطى (الحزب الديمقراطى المسيحى فيما بعد) الذى أسسه رمسيس جبراوى فى يونيو ١٩٤٩، وجمعية الوطن القبطى المكونة فى عام ١٩٥٢ (انظر أسفل) ولاحقا حزب الوحدة القبطية لزكى شنودة.

٨- أميرة سنبل، "المجتمع والسياسة والصراع الطائفى"، ٢٧١ فى عمل إبراهيم محمد عويس، "الاقتصاد السياسى لمصر المعاصرة"، واشنطن: صادر عن مركز الدراسات العربية المعاصرة، ١٩٩٠. كتب سمير مرقص عن إعلان ظهر فى الأهرام منذ عدة سنوات، كان يدعو لإنشاء حزب قبطى، ولكن ذهب أدراج الرياح (حديث صحفى).

٩- لقد استخدمت كلمة "وطنى" فى هذا السياق حتى نميز هذه الصحف من غالبية الصحف القبطية التى كانت تصدر دينية أو مجتمعية. كان الأكثر بروزا من بينها صحيفة الوطن (١٨٧٧-١٩٣٠) وهى صحيفة محافظة شديدة العداء للوفد، وصحيفة مصر (تأسست فى ١٨٩٥) فى الأصل مؤيدة للبريطانيين ولكن فيما بعد أصبحت سندا للوفد. وكانت تدافع عن مصالح الأقباط بشكل واضح، وذلك تحت رئاسة تحرير سلامة موسى فى أواخر الأربعينيات من القرن العشرين. لمعرفة قائمة مفصلة بذلك انظر ، الموسوعة القبطية s.v "المطبعة، القبطية" (بى إل كارتر).

١٠- كانت جريدة "وطنى " تحتفظ بعلاقات جيدة مع الكنيسة الأرثوذكسية (فكان يشارك بعض رجال الدين بصفة دورية فى تحرير بعض الأعمدة) وبناء على قائل فإنها كانت تتلقى دعما ماديا من المجتمعات القبطية بالخارج، حوار صحفى مع رفيق حبيب.

١١- كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ٢٠ ـ ٢١١.

١٢- ديكميجان، "مصر تحت حكم عبد الناصر"،٢١. رويت اثنتان من النوادر لتوضح المواقف تجاه مشاركة الأقباط فى خدمة الحكومة. أولى هذه النوادر هى قصة قالها سعد زغلول، الذى عندما سئل لماذا تم تعيين اثنين من الأقباط فى مجلس وزرائك (على خلاف التقليد السائد الخاص بتعيين واحد فقط) فأجاب بأنه حيث إن الرصاص الإنجليزى لا يفرق بين المسلم والمسيحى، إذن فهو كذلك لا يجب أن يفرق. أما الآخر فقد يكون مشكوكًا به، فهو يتعلق بانخفاض الأعضاء الأقباط فى وزارة الدفاع. بعد حرب ١٩٥٦ قيل إن عبد الناصر سأل عن نسبة الخسائر القبطية. وعندما أبلغ بأنها ٣ بالمئة، قرر أن يتم تمثيل الأقباط فى الوزارة بنفس النسبة (حوار صحفى مع رفيق حبيب). دونت الموسوعة القبطية ببلاغة التالى، "فى الوقت الحالى من المسلم به أن هناك بعض القيادات المعينة ومناصب حكومية لا تخول للأقباط" s.v " مصر الحديثة، الأقباط بالداخل" (سميرة بحر).

١٣- نادية رمسيس فرح، الكفاح الدينى فى مصر، "الأزمات والصراع الأيديولوجى فى السبعينيات"، مونترو: صادر عن جوردون أند بريتش، ١٩٨٦ ـ ١١٧.

١٤- تم أثناء خطاب السادات البرلمان فى ١٤ مايو ١٩٨٠ عمل هيكل، "خريف الغضب"، ٢٢٨.

١٥- هيكل، "خريف الغضب"، ٢٤٨.

١٦- استمرت هذه النزعة مع حادثة الكشح الخطيرة فى نهايات الثمانينيات.

١٧- عبد الله (محرر) نوقشت القضية فى بحث صادق سعد من خلال عمل طارق البشرى.

١٨- وحتى فى باكورة القرن العشرين عندما حصل الأقباط على ما يقرب من ٤٥ فى المئة من جميع المراكز الإدارية بأقسام الحكومة كان يمثلهم ٦ فى المئة فقط فى مراكز وزارة التعليم، ريد، جامعة القاهرة، ١٤٩-٥١.

١٩- سلامة موسى، "التيارات الفكرية فى مصر"، مجلة شئون الشرق الأوسط (أغسطس - سبتمبر ١٩٥١) ٢٧٠.

٢٠- عمل شاروبيم رئيسًا لجمعية التوفيق القبطية، وهى مؤسسة قبطية رائدة، كرابس، تاريخ العالم، ١٣٢. تزوجت ابنته ابن بطرس غالى، رئيس وزراء مصر. أرثر جولدشميدت، "عائلة بطرس غالى"، صادر عن صحيفة مركز الدراسات الأمريكية بمصر ٣٠ (١٩٩٣) ١٨٣.

٢١- "الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث"، ٤ مجلدات، بولاق: مطبعة القبة الأميرية، ١٨٩٨-١٩٠٠ انظر عمل كرابس، تاريخ العالم، ١٢٣-٦.

٢٢- من بين أول الأقباط الذين أصبحوا مؤرخين أكاديميين للعصر الحديث كان يونان لبيب رزق وسليمان نسيم.

٢٣- وعلى خلاف ذلك، لم تشرك الجامعة الأمريكية الخاصة بالقاهرة مسلمًا فى منصب أكاديمى كامل الدوام حتى عام ١٩٥٨، ريد، جامعة القاهرة، ١٦٤.

٢٤- الثانوية العامة هى الامتحان النهائى لمرحلة الثانوية.

٢٥- عمل رءوف عباس، "حذارى إنهم يتلاعبون بمستقبل الوطن ويشكون فى أمانة الأقباط بالجامعة"، "الأهالى" ١٠ نوفمبر ١٩٩٣ "أتابع ما تقوم به من جهد متميز وسياستكم تحظى بتقدير القوى الشريفة" الأهالى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣.

٢٦- حوار صحفى مع رفعت السعيد، انظر أيضا عمل سلامة موسى، "التيارات الفكرية فى مصر"، ٢٧٢.

٢٧- إن قضية جورجى زيدان بجامعة القاهرة فى ١٩١٠، وتحديدا لكونه أرثوذكسيًا سيقوم بإعطاء محاضرات عن الإسلام، أثارت العديد من الاحتجاجات، وكانت تشير إلى أنه لا توجد معارضة إسلامية شديدة لفكرة تدريس مسيحى للتاريخ، انظر عمل ريد، "جامعة القاهرة"، ٣٥-٦.

٢٨- حوار صحفى مع يونان لبيب رزق. فعلى سبيل المثال انظر ، "أبو قرقاص".... وصناعة مناخ الفتنة الطائفية" اليسار ٥ (يوليو ١٩٩٠) ٦ - ٣٤ وكذلك "أبو قرقاص" و"صناعة المناخ" (٢) "العودة إلى الزعامات الدينية"، اليسار، ٦ (أغسطس ١٩٩٠) ٣ - ٣١.

٢٩- حوار صحفى مع يواقيم رزق مرقص.

٣٠- لطفى السيد، "صفحة مطوية"، من تاريخ للاستقلال فى مصر من مارس ١٩٠٨ إلى مارس ١٩٠٩، ٣٣-٤، اقتبست فى عمل تشارلز ويندال، "تطور الصورة الوطنية المصرية، من بدايتها إلى أحمد لطفى السيد"، باركلى ولوس أنجلس: صادر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٢ - ٤٠ - ٢٣٩.

٣١- عفاف مارسو، "تجربة مصر الليبرالية: ١٩٢٢-١٩٣٦" الثامن.

٣٢- محمد عفيفى، "الأقباط فى العصر العثمانى" ١٥١٧ ـ ١٧٩٨ القاهرة، ١٩٩٢. شرح عفيفى تناوله للموضوع "كما لو أنه لم يكن مصريا" (فى مقابلة صحفية).

٣٣- عمل غالى شكرى، "الأقباط فى وطن متغير"، ٧، اقتبست فى عمل ديفد ساجيف، "الأصوليون والمفكرون فى مصر، ١٩٧٣ ـ ١٩٩٣" لندن: صادر عن فرانك كاس، ١٩٩٥ ـ ١٣٥ وكذلك فى عمل عبد الملك، مصر، ٢٦١ شكوى مماثلة عن المنهج المدرسى الخاص ببدايات الستينيات حيث إنه "كان يتجاهل كليا ستة قرون من التاريخ القبطى".

٣٤- "التاريخ الجديد للألفية"، الأهرام الأسبوعى ٢٩ أبريل - ٥ مايو ١٩٩٩ تعليق يونان لبيب رزق.

٣٥- فيما بعد فى الثلاثينيات من القرن العشرين تم تأسيس حركة الجيزة، وهى مدرسة الأحد ذات المستوى المتقدم، إيدوارد واكين، "أقلية وحيدة، القصة الحديثة للأقباط المصريين"، ويليام مورو: نيويورك، ١٩٦٣.

٣٦- باربرا كارتر، "الأقباط فى السياسية المصرية ١٩١٨-١٩٥٢". القاهرة: صادر عن مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٦ ـ ١١ رقم ٤٢.

٣٧- عمل دونالدو إم ريد، "علم الآثار والإصلاح المجتمعى والهوية الحديثة بين الأقباط" (١٨٥٤-١٩٥٢) ٣٥ ـ ٣١١، فى آلان روسيون، بين الإصلاح الاجتماعى والحركة الوطنية، القاهرة: صادر عن مركز الدراسات الاقتصادية والتوثيق القانونى والاجتماعى، ١٩٩٥.

٣٨- الموسوعة القبطية، "المعهد العالى للدراسات القبطية" (عزيز سوريال عطية).

٣٩- ظهر هذا فى مصر، كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ١١٥.

٤٠- حوار صحفى مع سمير مرقص.

٤١- كما ورد فى المرجع السابق، وقد تضمنت قائمة المتحدثين الضيوف طارق البشرى ومحمد عمارة، وكلاهما مرتبط بالتيار الإسلامى.

٤٢- عمل منى النحاس، "جدل حول خطة الجامعة القبطية"، الأهرام الأسبوعى ١٣-١٩ فبراير ١٩٩٧.

٤٣- من بين طلاب العلم المصريين البارزين ميريت بطرس غالى وسميرة بحر ويونان لبيب رزق.

٤٤- كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ١٥ ـ ١١٤.

٤٥- على سبيل المثال، انظر مصطفى الفقى، "الأقباط فى السياسة المصرية ١٩١٩ ـ ١٩٥٢" القاهرة: صادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١ ٥٥.

٤٦- محمد صبرى، "الثورة المصرية"، المجلد ٢ ـ ٢٠٧.

٤٧- تم إرسال اقتراح التمثيل المنفصل من قبل القبطى البارز توفيق دوس: ولكنه لم ينجح بأغلبية ١٥ صوتا مقابل ٧ أصوات، كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ٤٢ ـ ١٣٣.

٤٨- جمال بدوى، "الوفد بيت الأقباط السياسى"، الوفد ١٨ مايو ١٩٩٥.

٤٩- مصطفى الفقى، "الأقباط فى السياسة المصرية ١٩١٩- ١٩٥٢" القاهرة: صادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١. اعتمدت هذه الدراسة على رسالة الدكتوراه التى حصل عليها الفقى من جامعة لندن فى ١٩٧٧، تحت اسم، "مكرم عبيد" زعيم قبطى فى الحركة الوطنية المصرية، وهى دراسة حالة عن دور الأقباط فى السياسة المصرية، ١٩١٩-١٩٥٢".

٥٠- الفقى، "الأقباط فى السياسة المصرية" ١٢، ١٣.

٥١- كما ورد فى المرجع السابق، ١٨٣.

٥٢- كما ورد فى المرجع السابق، ٧٤.

٥٣- عمل فاتيكيوتيس، "العرب والسياسات الإقليمية بالشرق الأوسط" ٢٥٤.

٥٤- باربرا كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية ١٩١٨- ١٩٥٢" القاهرة: صادر عن مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٦ ـ ١٧٢و١٧٧.

٥٥- الفقى، ١٧٨ كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ٤ ـ ١٩٣.

٥٦- عمل كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ٢٢١.

٥٧- بالنسبة للأرقام انظر كارتر،"الأقباط فى السياسة المصرية"، ١٧٧.

٥٨- عمل دونالد إم ريد، "نقابة المحامين والسياسة المصرية، ١٩١٢-١٩٥٢" المجلة الدولية للدراسات التاريخية الأفريقية ٧ (١٩٧٤) ٦٣٧.

٥٩- جمال بدوى، "الفتنة الطائفية فى مصر، جذورها وأسبابها"، الإصدار الثانى، القاهرة: صادر عن الزهراء للإعلام العربى، ١٩٩٢.

٦٠- بطرس بطرس غالى (محرر) "الشعب الواحد والوطن الواحد، دراسة فى أصول الوحدة الوطنية"، القاهرة: صادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.

٦١- الفقى منذ أن كان يعمل بوزارة الخارجية ومستشارا للرئيس مبارك.

٦٢- "اللجنة المصرية للوحدة الوطنية"، البيان؛ أيضا انظر عمل عائشة رافع، "الحق فى أن تكون مصريا"، الأهرام الأسبوعى ٢٤-٣٠ نوفمبر ١٩٩٤.

٦٣- خالد محيى الدين، "المسألة الطائفية فى مصر"، بيروت: صادر عن دار الطليعة، ١٩٨٠.

٦٤- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، "المشكلة الطائفية فى مصر"، القاهرة: صادر عن مركز البحوث العربية، ١٩٨٨.

٦٥- جنبا إلى جنب مع المقالات التى ظهرت فى اليسار التى تم طبعها فى صورة كتاب، وأهديت إلى جامعة الصين الشعبية ECN مصر، مسلمين وأقباط"، (القاهرة): ١٩٩٣، كما ظهرت مقالات عاصم الدسوقى وعبد العظيم أنيس عن الطائفية نشرت فى اليسار فى ١٩٩٠.

٦٦- رءوف عباس حامد، "الأقباط تحت الحكم البريطانى فى مصر"، ١٨٨٢-١٩١٤" " المجلة التاريخية المصرية " ٣٦ (١٩٨٩) ٤٩-٥٩.

٦٧- كما ورد فى المرجع السابق، ٥٩.

٦٨- عاصم الدسوقى، "جذور المسألة الطائفية فى مصر الحديثة"، ٣٠-٤٢ فى لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، "المشكلة الطائفية فى مصر"، ١٩٨٨.

٦٩- كما ورد فى المرجع السابق، ٦ ـ ٣٥.

٧٠- كما ورد فى المرجع السابق، ٣٧.

٧١- اقتباس زغيب ميخائيل، كما ورد فى المرجع السابق، ٤١.

٧٢- كما ورد فى المرجع السابق، ٤١.

٧٣- محمد الغزالى، "من هنا نعلم"، القاهرة، ١٣٧٠ ـ ١٥ اقتبسه بيومى، "الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية، ١٩٢٨- ٤٨ " ٣١١.

٧٤- رءوف عباس حامد، "الأقباط تحت الحكم البريطانى فى مصر" ١٨٨٢-١٩١٤، ٥٧.

٧٥- ميتشل، "مجتمع الإخوان المسلمون" ٢٢٢.

٧٦- مقتبس فى كيبل، "النبى والفرعون"، ١١٩.

٧٧- باكر، "السادات وما تلاه"، ٢٥٧. شملت القضايا المتعلقة بالدعوة فى يوليو وأغسطس لسنة ١٩٨١، نقاشا مفصلا لقضية الأقباط، بكر، "السادات وما تلاه"، ٣٤٨ رقم ٥١. وجيه غالى، "الروائى القبطى"، سخر من هذا التوجه المتعلق بالبيرة فى نادى السنوكر، نيويورك، نيو أمستردام، ١٩٦٤ وأعيد طبعه فى ١٩٨٧.

٧٨- جى دى بينينجتون، "الأقباط فى مصر"، دراسات الشرق الأوسط ١٨ (١٩٨٢) ١٧٣.

٧٩- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، "الكتابة المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام"، ٢١٢.

٨٠- يصف بايندر ذلك بأن "كلاهما نادر وشجاع" ليونارد بايندر، الليبرالية الإسلامية: وهو نقد للأيديولوجيات التنموية، صادر عن مطبعة جامعة شيكاغو، ٢٦٩.

٨١- كما ورد فى المرجع السابق، ٢٧٣ـ ٢٨٧ عمل ماير، "التاريخ والأصالة والسياسة"، ٣٩.

٨٢- عمل بايندر، "الليبرالية الإسلامية"، ٢٤٨.

٨٣- كما ورد فى المرجع السابق، ٢٧١.

٨٤- كما ورد فى المرجع السابق، ٣ ـ ٢٦٠ عمل ماير، "التاريخ والأصالة والسياسة"، ٣١.

٨٥- "عرض لأحمد زكريا الشلق لكتاب " المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية "، لطارق البشرى، السياسة الدولية ٦٨ (أبريل ١٩٨٢) ٢١٤.

٨٦- بايندر، "الليبرالية الإسلامية"، ٢٧٦.

٨٧- ماير، "التاريخ والأصالة والسياسة"، ١ ـ ٤٠.

٨٨- هذا هو انطباعى الذى أخذته من خلال الحديث فى حوارات صحفية مع عدد من الأقباط والمسلمين.

٨٩- كرياكوس ميخائيل، "الأقباط والمسلمون تحت الحكم البريطانى"، وهو عبارة عن مجموعة من الوقائع والسير الذاتية للآراء الرسمية المتعلقة بالإشكالية القبطية، نيويورك ولندن: صادر عن مطبعة كينيكات، ١٩١١ وأعيد طبعه فى ١٩٧١.

٩٠- "فرق تسد الوحدة الوطنية والأخلاق القومية"، ١٩٥٠ تم اقتباسها فى عمل عاصم الدسوقى، "الفتنة الطائفية"، اليسار ٤ (يونيو ١٩٩٠) ٣٢.

٩١- جاك تاجر، "الأقباط والمسلمون منذ الفتح العربى إلى عام ١٩٢٢ " القاهرة، ١٩٥١.

٩٢- عمل كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ١٢٦ رقم ١٨٠.

٩٣- مؤرخ مصرى، "خطاب مفتوح إلى رئيس الحكومة لكاتب كبير معروف"، مصر ١٤ فبراير ١٩٥٢ ٤، ١. فرض ارتباطه بهذا البحث، فإنه من المحتمل أن يكون هذا اسمًا مستعارًا سلامة موسى أو قد يكون لرمسيس جبراوى.

٩٤- عمل أميمة عبد اللطيف، "فصل الدين عن الدولة"، الأهرام الأسبوعى، ٢٦ مارس ـ ١ يونيو ١٩٩٤ مقولة كلاوسنر، "لقد قابلت فى الكنيسة مسيحيين نابضين بالحياة وكثيرى الكلام ولكن صوتهم بين العامة منعدم." كلاوسنر، "رؤية أستاذ الجامعة فى الحياة الأكاديمية فى مصر"، صحيفة التعليم العالى، ٥٧ رقم ٤ (يوليو/ أغسطس ١٩٨٦) ٣٥١.

٩٥- أحمد خليفة، "الأقباط ليسوا أقلية"، الأهرام الأسبوعى ٢٤ مايو -١ يونيو ١٩٩٤، وعمل سليمان ناظم، "خرافة الأقلية فى مصر"، "وطنى" ١٧ مايو ١٩٩٢.

٩٦- بولس باسيلى، "الأقباط: وطنية وتاريخ"، القاهرة، ١٩٨٧.

٩٧- سميرة بحر، "الأقباط فى الحياة السياسية المصرية"، الإصدار الثانى، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤، وعمل زكى شنودة، "قبطى شاهد على المصر"، القاهرة، نبيل عدلى متياس، ١٩٩٢.

٩٨- ميلاد حنا، "نعم أقباط ولكننا مصريون"، القاهرة، ١٩٨٠ و" مصر لكل المصريين"، القاهرة: صادر عن دار الشروق، ١٩٩١ وعمل وليام سليمان قلادة، "المسيحية والإسلام فى مصر"، القاهرة: صادر عن سينا ١٩٩٣، وعمل أبو سيف يوسف، "الأقباط والقومية العربية"، بيروت: صادر عن مركز دراسات الوحدة التاريخية، ١٩٨٧.

٩٩- يعد أنور عبد الملك استثناءً مهمًا لهذا النموذج، وهو قبطى تأثرت كتاباته الحديثة بالإسلام السياسى.

١٠٠- أسامة سلامة، "أكاذيب صوت أمريكا وهجوم على الحكومة مدفوع الأجر"، روز اليوسف رقم ٣٤٩١ (٨ مارس ١٩٩٥) ٥ - ٢٤ انظر أيضا عمل أبو سيف يوسف، "الأقباط والقومية العربية"، ٥ - ١٨٤.

١٠١- حوار صحفى مع سمير مرقص: انظر أيضا مقالته، "التيار المسيحى المستنير والأمريكى المتقبطن"، "الأهالى" ١٠ نوفمبر ١٩٨٢.

١٠٢- سلامة موسى، "تاريخ الوطنية المصرية، نشأتها وتطويرها"، صادر عن الهلال ٣٦ رقم ٣ (يناير ١٩٢٨) ٢٧٠.

١٠٣- الموسوعة القبطية "الأحزاب السياسية، الحزب المصرى" (يونان لبيب رزق).

١٠٤- سميرة بحر، "الأقباط فى الحياة السياسية المصرية"، الإصدار الثانى، القاهرة، ١٩٨٤.

١٠٥- كما ورد فى المرجع السابق، ١٢٧.

١٠٦- كما ورد فى المرجع السابق، ٩ - ١٢٨.

١٠٧- كما ورد فى المرجع السابق،، ١٣١.

١٠٨- عمل أبو سيف يوسف، "الأقباط والقومية العربية"، ١٩٨٧.

١٠٩- كما ورد فى المرجع السابق، ٤ - ١٤٢، كانت هناك أيضا دعوات لإحياء اللغة القبطية.

١١٠- لقد أبلغت بوجهة النظر هذه من خلال عدد من الأقباط أثناء اللقاءات.

١١١- بحر، "الأقباط فى الحياة السياسية المصرية"، ٩ - ١٤٨.

١١٢- كما ورد فى المرجع السابق، ١ - ١٥٠.

١١٣- كما ورد فى المرجع السابق، ١٥٢.

١١٤- كما ورد فى المرجع السابق، ١٥٣.

١١٥- عمل أبو سيف يوسف، "الأقباط والقومية العربية"، ١٦٢.

١١٦- حبيب هو ابن الراحل دكتور صامويل حبيب، وهو الرئيس السابق للكنيسة القبطية الإنجيلية. أثناء التسعينيات لفت إليه الأنظار بارتباطه فى المحاولة الفاشلة لكسب اعتراف قانونى لحزب الوسط، وهو حزب سياسى معتدل تكون بالاشتراك مع بعض

الأعضاء المتمردين من الإخوان، انظر أميرة هويدي، ص" هل سيأتي الحظ في المرة الثالثة"، الأهرام الأسبوعي ١٠-١٦ يونيو ١٩٩٩.

١١٧- رفيق حبيب، "الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر"، القاهرة: صادر عن سينا، ١٩٨٩، وفي العام الذي تلاه ظهر عمله المسيحية السياسية في مصر.

١١٨- مقابلة شخصية مع رفيق حبيب.

١١٩- تم جمع عدد من ردود الأفعال المتعلقة بأعمال رفيق حبيب في عمله، "اغتيال جيل الكنيسة وعودة محاكم التفتيش"، القاهرة: صادر عن يافا، ١٩٩٢ للاطلاع على مقالات غالي شكري انظر عمل رفيق حبيب، "اغتيال جيل"، ٥٩ ـ ١٣٩ "حصان طروادة المسيحي في مصر" (٢)" الوطن العربي ١٦٦ (١٨ مايو ١٩٩٠) ٨ ـ ٢٦ "الصراع المسيحي المسيحي في مصر" (٣)" الوطن العربي ١٦٧ (٢٥ مايو ١٩٩٠) ٦ ـ ٢٤.

١٢٠- مقابلة شخصية مع يواقيم رزق مرقص.

١٢١- مقابلة شخصية مع سليمان ناظم.

١٢٢- لقد عبر عدد من المثقفين الأقباط عن هذه الفكرة العاطفية في بعض الحوارات.

١٢٣- كارتر، "الأقباط في السياسية المصرية"، ٢٨٩ رقم ١٦٣ وأميرة سنبل، "المجتمع والسياسة والصراع الطائفي"، ٢٧٤ حوار مع وليام سليمان قلادة.

١٢٤- قدمت الأهرام في ٢٦ يوليو ١٩٥٤، في الصفحة الرئيسية تغطية عن القضية. كما تمت تغطيتها دوليا: "اندلعت الثورة القبطية"، نيويورك تايمز ٢٧ يوليو ١٩٥٤.

١٢٥- غالي شكري، مصر: "صورة رئيس"، لندن: صادر عن زد بوكس، ١٩٨١ ـ ٢٧١-٣ طبع في البداية باللغة العربية، ثم ترجم فيما بعد إلى الفرنسية في ١٩٧٩ وفيما بعد ترجم إلى الإنجليزية. وعمل وايكن، "الأقلية الوحيدة"، ٩٥ الذي طرح نقاشًا عن هذه القضية من ١٥ سنة ماضية.

١٢٦- هيكل، "خريف الغضب"، ١٦٤.

١٢٧- كارتر، "الأقباط في السياسة المصرية"، ٢٨٠، أميرة سنبل، "المجتمع والسياسة والصراع الطائفي"، ٢٧٥ وعمل بدوي، "الفتنة الطائفية في مصر"، ٨١-٨.

١٢٨- شكري، "مصر: صورة رئيس"، ٢٧٣ وحوار صحفي مع غالي شكري.

١٢٩- بحر، "الأقباط في الحياة السياسية المصرية"، ٥ ـ ١٤٢.

١٣٠- أبو سيف يوسف، "الأقباط والقومية العربية"، ٧ ـ ١٤١.

١٣١- رفيق حبيب، "الاحتجاج الديني"، ١١ ـ ١٠٨.

١٣٢- يونان لبيب رزق، "الأحزاب السياسية من مصر ١٩٠٧-١٩٨٤" القاهرة: صادر عن كتاب الهلال، ١٩٨٤ـ ٦٥ ويونان لبيب رزق هو أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس، وواحد من المؤرخين الأكاديميين الأقباط القلائل فى هذا الحقل.

١٣٣- تم التعبير عن هذه الآراء من خلال اللقاءات مع سليمان نسيم ووليام قلادة.

١٣٤- الفقى، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ١٨٣.

١٣٥- جرجس جودة، "السادات.... والأقباط"، بيفيرلى هيلز، كاليفورنيا : صادر عن جمعية الأقباط الأمريكيين، ١٩٨٢ ١ اقتبسته أميرة سنبل فى عملها، "المجتمع والسياسة والصراع الطائفى" ٢٨ رقم ١٥.

١٣٦- استشهد به فى عمل الفقى، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ١٨٢.

١٣٧- بينينجتون، "الأقباط فى مصر"، ١٦٥.

١٣٨- كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ١١٥. اعتبر بعض المؤرخين أن الفترة التى أعقبت وصول الإنجليز مباشرة فى عام ١٨٨٢، تمثل عصرا ذهبيا للأقباط، انظر كارتر، "الأقباط فى السياسة المصرية" ١١٤ مستشهدا برمزى تادروس.

١٣٩- الفقى، "الأقباط فى السياسة المصرية"، ١٩٣.

الفصل السادس

المتمصرون

فى حين احتل الأقباط مكانة غامضة فى الكتابة التاريخية المصرية المعاصرة، فإن المتمصرين أو المقيمين فى مصر من الأجانب لم يعانوا من مثل هذا التهميش فقط، بل استبعدتهم غالبية المدارس التاريخية وجردتهم من أية مكانة شرعية فى المجتمع المصرى القومى. ولم يكن الوضع هكذا من قبل، فالمدرسة الملكية تحدثت فى العشرينيات عن الإسهام الإيجابى للأجانب فى مصر مع الإشارة للمجتمع اللغوى والثقافى والدينى المتنوع الذى كان يشكل مجتمع مصر الحضرى. ومع نهضة الحركة المصرية الوطنية عقب الحرب العالمية الأولى، بدأ هذا المفهوم يختفى تدريجيا، حيث أصبحت الحدود والقيود القومية أكثر تشددا وضيقا. ومع أن محمد نجيب استطاع أن يعبر عن بعض المشاعر المتعاطفة مع وجود بعض جاليات الأجانب المقيمين فى مصر، فإن اللغة القومية والدولية التى كان يتحدث بها نظام عبد الناصر سرعت من صعود المشاعر القومية القاصرة على المصريين. لقد خضعت المؤسسات التعليمية، مثلها فى ذلك مثل الإيديولوجية السياسية والسياسة الاقتصادية، لعملية من التمصير والتعريب، والتى لم تترك للمتمصرين سوى دور ضئيل حتى صار ينظر إليهم باعتبارهم عناصر أجنبية دخيلة، بل وصل الأمر إلى التحقير من شأنهم باعتبارهم أعداء للشعب حلفاء للاستعمار والرأسماليين مصاصى الدماء. ومنذ ذلك الوقت نجدهم قلما تلقوا أية معالجة إيجابية فى مدرسة التاريخ المصرية، حيث كان وجودهم يتعارض مع

تطور الخطاب القومى المهيمن، ولذا فإن تاريخ المتمصرين يقدم مثالا مهمًا يدل على تغير حدود الخطاب الوطنى وقيوده الأيديولوجية.

إن تكوُّن المجتمعات الأجنبية المقيمة فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر كان نتيجة لسلسلة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومع أن أعدادهم كانت قليلة فإن الأجانب المقيمين فى مصر بدأوا فى شغل مكانة مهمة فى المجتمع المصرى منذ أوائل القرن العشرين. ورغم الإشارة المستمرة إليهم فى الخطاب الوطنى على أنهم مجموعة متجانسة ذات أصل واحد، فإنه كانت هناك فروق مهمة بين تلك المجتمعات المختلفة. وأحد الفروق المهمة كانت بين مواطنى القوى الاستعمارية الغربية والأجانب الآخرين المقيمين فى مصر. وكان البريطانيون ضمن من مثلوا الفئة الأولى الذين كانوا من مستعمرى الدولة الذين عملوا إداريين من بين هيئة العاملين العسكرية، كما شملت هذه الفئة الفرنسيين والبلجيكيين الذين مثلوا الطبقة البرجوازية العليا. ويمثل الفئة الثانية اليونانيون والإيطاليون والأرمن والمالطيون واليهود وآخرون من أهل الشرق الذين تميزوا بتنوع اقتصادى اجتماعى اشتمل بشكل أساسى على عناصر من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة. وكانوا يتمتعون بدرجة عالية من التفاعل مع المجتمع المصرى على نطاق واسع، وكانوا جزءا مألوفا منه، وإن لم يندمجوا فيه اندماجا كاملا. إن هؤلاء الأجانب هم الذين كان يطلق عليهم "المتمصرون"، وهى الكلمة التى تعنى حرفيا "صار مصريا".

إن مصطلح "المتمصرون" يحمل التقارب والانسجام مع طريقة وأسلوب الحياة المصرية، ولكنه فى نفس الوقت يحمل انفصالا عنها: فلم يكونوا مصريين ولكنهم متمصرون، واستخدم البعض مصطلحات أخرى لكل منها دلالات سياسية وتاريخية؛ فكرومر وصفهم بأنهم "الأوربيون المستشرقون"[1]؛ واستخدم مصطفى كامل مصطلح "النزلاء الأوربيون"[2]، وكان مصطلح "الأقليات الأجنبية" أو ببساطة "الأجانب" هو الاستخدام الشائع بين المؤرخين المصريين، دون تمييز يذكر بين

مختلف جنسياتهم وطبقاتهم؛ وقد استخدم المؤرخون الاقتصاديون العديد من الصيغ عند التركيز على أنشطتهم التجارية مثل: "البرجوازيين الأجانب المقيمين فى مصر و"الأقليات الأجنبية المحلية "وأقليات الطبقة الوسطى"[٣]. وباللغة العامية كان رجل الشارع المصرى يطلق عليهم "الخواجات"[٤].

وكما تشير تلك المصطلحات، فإن المتمصرين كانوا بعيدين تماما عن مفهوم المجموعة المتجانسة، حيث اشتملوا على عدد متنوع من الجنسيات والوظائف واللغات والانتماءات الدينية. فالسكان اليهود تنوعوا بمفردهم فيما بينهم تنوعا كبيرا، بدءا من اليهود "القرائين" الذين كان لهم تاريخا طويلا من الإقامة بمصر إلى اليهود "السفرديين" الشرقيين الذين هاجروا من الأراضى العربية والعثمانية إلى مصر فى القرون السابقة، إضافة إلى اليهود الأوربيون الذين انتقلوا إلى مصر مع بدء القرن التاسع عشر من أجل الاستفادة من الفرص التى وفرتها الدولة[٥]. وبما أن المتمصرين بالمفهوم الضيق للكلمة لم يكونوا فئة أساسية بل كانوا فئة ثقافية اجتماعية غير واضحة ومن ثم يصعب الوقوف على أعدادهم بدقة، فإنه بنهاية الحرب العالمية الأولى ناهزت أعدادهم مائتى ألف تقريبا[٦]. وقد ارتبط المتمصرون بمصر لأنهم أقاموا فيها لفترة طويلة امتدت لأجيال واندمجوا فى المجتمع المصرى بطريقة اختلفت عن اندماج القوى البريطانية والبرجوازية الأوربية من الطبقة العالية. وعلى الرغم من ذلك فإن المتمصرين عامة كانت لهم انتماءات ثقافية وقانونية مميزة فصلتهم إلى حد ما عن غالبية المجتمع المصرى، وبالطبع لم يحمل المتمصرون الجنسية المصرية ولكن الوثائق المتعلقة بذلك ليست واضحة تماما[٧].

وعلى الرغم من أن الأجانب كان لهم تاريخ طويل من الإقامة فى مصر، فإن الوجود الحديث للمتمصرين قد بدأ بسياسة اتبعها محمد على واستمر عليها خلفاؤه من بعده لتشجيع هجرة ذوى المهارات الإدارية والتجارية للمساعدة فى تحديث الدولة[٨]. وقد كانت هناك مجموعة من المصطلحات الاقتصادية التى

شكلت عامل جذب ومن أهمها مصطلح "الامتيازات" وهى الامتيازات القانونية والاقتصادية التى منحتها سلسلة الاتفاقات التى عقدت بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأوربية للأجانب المقيمين فى مصر.

وبنهاية القرن العشرين تمركزت أعداد لا بأس بها من المجتمعات اليونانية والأرمنية والإيطالية فى الإسكندرية والقاهرة، ولكنها وجدت بأعداد أقل فى مدن أخرى، خاصة من اليونانيين، وقد حقق البعض نجاحا ماليا هائلا ودخلوا ضمن مراتب الصفوة الحضرية. فقد حققت أسرة "كنستانتنس سلفاجوس" اليونانية التى أقامت فى مصر بشكل دائم مكانة بارزة فى صناعة القطن وأعمال الصيرفة، كما أن العديد من المحلات الكبرى متعددة الأقسام فى القاهرة مثل شيكوريل وصيدناوى قد أسستها أسر المتمصرين[٩]. بل إن البعض منهم وصل إلى مناصب سياسية عليا، فقد تقلد نوبار باشا رئاسة الوزراء لأكثر من مرة، وأصبح يعقوب أرتين باشا وكيلا لوزارة المعارف وكلاهما كان من أصول أرمنية، وذلك فى أواخر القرن التاسع عشر. وفى العشرينيات من القرن العشرين أصبح يوسف قطاوى - أحد أعضاء أسرة يهودية كانت مقيمة فى مصر لفترة طويلة - وزيرا للمالية لفترة من الزمن. وعلى الرغم من ذلك فإن غالبية المتمصرين كانوا أقل ثراءً من ذلك بكثير، حيث كان يعمل أبناء الطبقة المتوسطة والشرائح الدنيا منهم فى الصناعات المتعلقة بالخدمات، فكانوا يعملون مهنيين، ومقاولين ومقرضى أموال، ومديرين وأصحاب محلات وحرفيين. وقد برز اليونانيون خاصة فى تجارة حلج القطن وتملك المحلات وكانوا مشهورين بـ "البقال الرومى" فى حين برع الإيطاليون فى مجال البناء، وكانت صناعة الأحذية نشاطا يونانيا وأرمنيا فى حين كان اليهود بارعين فى مجال الخياطة، وكان السوريون بارعين فى مجال الصحافة[١٠]. كما كانت هناك أعداد كبيرة من المتمصرين من الطبقة العاملة، ففى القاهرة والإسكندرية عملوا فى صناعات مثل السجائر والمشروبات الغازية والورش المعدنية وقطاع النقل، وكانوا يعملون بجوار العمالة المصرية غير

الماهرة[11]، وفى منطقة السويس احتل عمال الميناء من الإيطاليين واليونانيين أهمية خاصة.

وعلى مدار الأربعين عاما التى تلت الحرب العالمية الأولى وحتى أوائل الستينيات تعرض وجود المتمصرين لمحو فعال نتيجة لظهور حركة القضاء على الاستعمار من ناحية وبروز مفهوم القومية المصرية من ناحية أخرى، فالعلاقة بين هاتين الظاهرتين تفاقمت بسبب السياسة البريطانية، فبموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، احتفظت بريطانيا لنفسها بالحق فى حماية المصالح والأقليات الأجنبية فى مصر. ولأن المتمصرين هم فى الأساس مواطنون أجانب، فإنهم استمروا فى التمتع بحماية السلطات البريطانية وموقفها الوسط سواء شاء هؤلاء المواطنون أم أبوا. إن المزايا القانونية التى ترتبت على النظام السابق خاصة نظام الامتيازات الأجنبية، والذى ظل ساريا حتى عام ١٩٣٧، كانت لها بعض التبعات السلبية على النطاق الدولى. فأثناء الحرب العالمية الثانية تم سجن الذكور الإيطاليين باعتبارهم أعداء أجانب، وذلك بإصرار من القوات البريطانية. وجاء تأسيس دولة إسرائيل ١٩٤٨، ليهدد مكانة اليهود فى مصر بالخطر، بغض النظر عن جنسياتهم، كما تأثر وضع اليونانيين بتقلبات الحرب الأهلية اليونانية فى الأربعينيات. كذلك حدثت انتكاسة حادة أخرى أثناء أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، عندما اعتبر كل من يحمل الجنسية البريطانية والفرنسية أعداء أجانب وتم إقصاؤهم من الدولة[12].

وقد صاحب تراجع مفهوم الإمبراطورية البريطانية نهضة مفهوم القومية العربية بشكل متصاعد وشوفينى خاصة عقب ١٩٥٦. ومنذ الثلاثينيات على الأقل أدت سيادة المصالح الأجنبية فى جوانب عديدة من الاقتصاد المصرى إلى زيادة دعوات التمصير، فالإجراءات الأولية - وإن كانت بطيئة فى تفعيلها - جعلت من الصعب بالنسبة للأجانب المقيمين فى مصر أو حتى غير المقيمين- أن يمتلكوا أو يديروا مشرعات تجارية أو أن يحافظوا على وظائفهم. وأصبح الموقف

أصعب عقب أزمة السويس، عندما تمت مصادرة عدد كبير من المشاريع والمؤسسات التجارية التى كان يملكها البريطانيون والفرنسيون. وأتت الصفعة الأخيرة فى عام ١٩٦١، عندما حرمت قوانين التأميم العديد من المتمصرين من أسباب الرزق على الرغم من أنها لم تكن موجهة إليهم تحديدا. ولم يعد من السهل الحد من هجرة المتمصرين التى بدأت.

المتمصرون والأمة

إن تاريخ الفترة المعاصرة قد عكس صعود وهبوط ثروات المتمصرين فى مصر. ففى عام ١٨٦٩ كتب رفاعة الطهطاوى: إن مصر كانت تشجع الأجانب على الاستقرار فيها حتى يستطيعوا نقل مهاراتهم للمصريين فى مقابل معاملتهم باعتبارهم مصريين. ودعما لهذه السياسة استشهد بالتشابه التاريخى الذى حدث فى عصر الفرعون بسماتيك الأول الذى رحب بالمستوطنين اليونانيين فى مصر فى القرن السادس قبل الميلاد[١٣]، وبما أن هذه السياسة الخاصة بهجرة الأجانب كانت مرتبطة بشكل أساسى بالقصر، فقد كان من الطبيعى أن يكون ذلك الموضوع محل دراسة واهتمام من "المدرسة الملكية للتأريخ" والتى دعمها الملك فؤاد. وفى الواقع كانت عضوية الجمعيات العلمية، مثل "المعهد المصرى" و"الجمعية الجغرافية الملكية" أجنبية فى المقام الأول، وقد كتب مؤرخون من أمثال "أنجلو ساماركو" و"رادامانثوس رادوبولس" دراسات عن هذه الجمعيات[١٤].

إن تأكيد المدرسة الملكية على الإسهمات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للأجانب المقيمين فى مصر فى تطوير مصر الحديثة، قد عززتها الإشارة إلى عملية الاندماج الاجتماعى. وقد ظهر كل من هذين العاملين فى المسح التاريخى والجغرافى الذى تم نشره فى عام ١٩٢٦. فكتب حنين بيه حنين فى هذا الكتاب عن الإسهامات الإيجابية "للمستعمرين الأجانب" والتى كان يعتبرها الأحدث فى التقاليد المصرية، حيث إن ذلك يرجع على الأقل إلى وقت الفينيقيين الذين كانوا يستضيفون المجتمعات الأجنبية الأخرى، وقد ركز تحديدا على رغبة المستعمرين

فى "المشاركة فى التنمية الفكرية والاقتصادية لمصر حتى تتمكن مصر من تحقيق التقدم الشامل، وذلك بالاستفادة من المواهب والمهارات التى تتمتع بها كل الأجناس. وأكد حنين على العلاقات القريبة بين المستعمرين الأجانب والمجتمع المصرى قائلا:

وذلك على وجه الخصوص فى المدن مثلما هى الحال فى الريف حيث اختلط الغربيون بدرجة كبيرة مع مظاهر الحياة المصرية، وعملوا فى انسجام تام لجلب الرخاء فى البلد التى يحبونها ويقدمون لها الكثير من زادهم الفكرى والأخلاقى(١٥).

وقد خص اليونانيين والإيطاليين بالذكر لأسباب معينة:

إن ما يلفت النظر فيما يتعلق بالجاليات اليونانية والإيطالية أنها تمثل جميع الطبقات الاجتماعية فى الوطن الأم، ولذلك فهى على وفاق مع كل طبقات السكان الأصليين(١٦).

وعموما، فإنه على الرغم من ذلك فإن موضوع المجتمع المتناغم والمتكامل الذى تقبل وجود المتمصرين مثل اليونانيين والإيطاليين مع كراهية للوجود الأجنبى، كان قد احتل موقع الصدارة، بل وفى بعض الأحيان برزت نغمة متعالية بدا وكأنها تقلل من شأن جهود المصريين أنفسهم، بل وتتجاهل وجودهم، ومما يذكر أن صوت المصريين أنفسهم فى ذلك الوقت لم يجد طريقه إلى المؤلفات التاريخية، مما وصم تلك الأعمال بالتعالى الثقافى والافتقار إلى الحساسية، ولذا فإنه حتى قبل تدهور المدرسة الملكية وسقوط الملكية فى عام ١٩٥٢، ظهرت تفسيرات أخرى لوجود المتمصرين فى مصر؛ تشكك فى افتراضات المدرسة الملكية، وقدمت رؤية لوضع الأجانب فى مصر على أسس مختلفة تمام الاختلاف.

المدرسة الليبرالية: القوميون الأجانب

حينما كانت مصر متعددة الأعراق تنمو - دون أن تنضج - فى ظل الحكم البريطانى، فإنه وبحلول بداية القرن العشرين بدأت الحركة القومية المصرية

والتى كانت لا تزال فى مرحلة التطور، فى رسم معايير مجتمع قومى ضيق الحدود وأكثر تحديدا. إن تركيز المدرسة الليبرالية على ظهور الحركة القومية تحت قيادة مصطفى كامل والأهمية التى منحتها لكفاح ونضال تلك الحركة جعلها تعزز وتقوى التباعد فى المفاهيم بين المصريين والمقيمين الأجانب فى مصر. وعندما جاء الاختبار الكبير أثناء ثورة ١٩١٩-١٩٢١، كانت النظرة السائدة للمتمصرين ترى أنهم مؤيدون للحكم البريطانى وبالتالى أعداء للاستقلال الوطنى.

ومن المدهش أن من أوائل المتضررين من تعريف الأمة المصرية، كانت مجموعة من المجموعات التى كانت أكثر اقترابا من المجتمع المصرى من الناحية الثقافية، فقد ازدهر وجود السوريين فى مصر منذ زمن محمد على، ولأن السوريين لم يواجهوا عوائق لغوية، فقد احتلوا مكانة بارزة فى الحياة الفكرية والثقافية بحلول أواخر القرن التاسع عشر. ولعبوا دورا مهمًا فى إحياء اليقظة الثقافية العربية، حيث اهتموا بإنشاء بعض دور النشر العربية المشهورة مثل "دار الهلال" وبعض الجرائد مثل "المقطم" و"المقتطف" بالإضافة إلى إفراز مثقفين بارزين ومن بينهم مؤرخين من أمثال جورجى زيدان وسليم النقاش، وعلى الرغم من ذلك فإن المشاعر المؤيدة للبريطانيين فى جريدة المقطم لم تقرب المصريين من السوريين، كما أن عملهم فى خدمة الإدارة البريطانية سبب استياء المصريين، فمحمد رفعت كتب:

وفيما يتعلق بالطبقة المستنيرة أو المتعلمين (المصريين) فإنهم كانوا مستائين من أن يروا كل المناصب المهمة فى الحكومة يشغلها أجانب وليس بالضرورة أن يكونوا من الإنجليز والفرنسيين بل وحتى اليونانيين وأهل الشرق الذين وضع الإنجليز فيهم ثقتهم ليستفيدوا من معرفتهم للعربية واللغات الأوروبية أيضا[١٧].

وكان مصطفى كامل أكثر انتقادا فى خطابه السياسى، حيث اتهم السوريين بأنهم "دخلاء"، وهذا الاتهام كان مقبولا نتيجة الدعم الصريح الذى قدمه بعض

السوريين من المتمصرين للاحتلال البريطانى، وما عزز من ذلك أن الكثير من هؤلاء كانوا مسيحيين. ويبدو أن السوريين لم يتجاوزوا أبدا هذا التوبيخ.

وعلى الرغم أن أحداث ثورة ١٩١٩ -١٩٢١، كانت بمثابة إظهار للوحدة الوطنية كما تراها المدرسة الليبرالية، فإنها فى نفس الوقت أيضا وضعت حجر الأساس للفرقة بين المصريين والمتمصرين. إن التسوية السياسية التالية لهذه الأحداث وخاصة تصريح الحكومة البريطانية عام ١٩٢٢، بحماية الأقليات الأجنبية يعنى أن المتمصرين فى أحسن الحالات هم مستفيدون من المجتمع المصرى، دون أى دور يقومون به، وفى أسوأ الحالات كانوا داعمين للاستعمار البريطانى، لذا فإن مناقشة وجود المقيمين الأجانب تحدد فى ضوء هذا الارتباط مع الحماية الاستعمارية والامتيازات القانونية للجنسيات الأجنبية. وفيما يرتبط بهذا الوجه الأخير صارت الامتيازات رمزا وأساسا للتقسيم بين المصريين والمقيمين الأجانب. فالحصانة التى تعفيهم من التشريعات المحلية والإعفاءات الضريبية التى منحت للذين يحملون الجنسيات الأوربية، اكتملت بسلطة المحاكم المختلطة الموجودة فى مصر، ولأن تلك المحاكم كان يرأسها قضاة أجانب ومصريين، فإنها وفرت آلية قضائية للفصل فى القضايا المدنية التى تشتمل على مواطنين أجانب[١٨]. لقد أعطى هذا النظام القانونى المواطنين الأوروبيين مزايا قانونية واقتصادية على حساب المواطنين المصريين، وكان هدفا واضحا للغضب ضد الاستعمار من جانب الروح القومية المتنامية، ووفقا للمعاهدة المصرية الإنجليزية والموقعة فى عام ١٩٣٦، فإن بريطانيا وافقت على دعم موقف مصر خلال المفاوضات بشأن الامتيازات، والتى أدت إلى إنهائها فى العام التالى (١٩٣٧) وفقا لشروط معاهدة مونترو. وفى النهاية فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩، وفى يوم وصفه "الرافعى" بأنه "واحد من الأيام التاريخية فى تاريخ مصر" تم إلغاء المحاكم المختلطة وانتقلت كل السلطة القانونية إلى المحاكم الوطنية[١٩].

وتنظر المدرسة الليبرالية للمواطن الأجنبى باعتباره غريبا عن الهوية المصرية ومعارضا لتحقيق الاستقلال الوطنى، كما تنظر إليه على أنه عائق أمام تحقيق

الأهداف القومية، ويتطابق ذلك مع تركيز تلك المدرسة على الحركة القومية باعتبارها الموضوع الأساسى فى أسلوب سردها للتاريخ. وعلى الرغم من أن هذه النظرية تلقى دعما بسبب المزايا الكبيرة التى تمتع بها الأجانب فى ظل نظام الامتيازات، والعلاقة التى أقامتها السلطات البريطانية عن قصد مع المجتمعات الأجنبية، فإنها تطرح منظورا قانونيا أحادى النظرة قسم المجتمع المصرى بشكل صارم إلى مصريين أو أجانب. وبعيدا عن كون المتمصرين مستفيدين من السلطات البريطانية أو مدللين منها، فقد تم تهميش وجودهم فيما يتعلق بموضوع القومية المصرية، إن نقطة ضعف المدرسة الليبرالية هى أنها أعطت اهتماما ضئيلا للعلاقات المتأصلة بين المتمصرين والمجتمع المصرى، كما كانت تنظر إليهم من منظور ثنائى القطبية إما الاستعمار أو القومية. وأنها لا تتعامل مع مسألة الظروف الخاصة بحمل الجنسية الأجنبية، ولا تخاطب ظاهرة حصول المتمصرين على الجنسية المصرية (وصعوبات ذلك) كما أنها لا تناقش علاقة أصحاب القومية الأجنبية، بالحياة اليومية[٢٠]. وبدلا من ذلك كله فإنها تستفيد من القومية الأجنبية وتتيح لها دورا كبيرا فى التأثير على السلوك السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى.

وفى مقابل نظرة الوطنيين المصريين للمتمصرين على أنهم متحالفون مع الأجانب وتحديدا مع المصالح البريطانية، فإنه من المفيد أن نقارن ذلك بوجهة نظر السلطات البريطانية. فاللورد كرومر الذى اعتاد تقديم تعميمات شديدة قدم الوصف التالى لهم "إن أصحاب الأراضى من كبار الإقطاعيين والأقباط والسوريين وأهل الشرق، كانوا متأرجحين بين الصداقة والعداء، لأنهم ممزقون بالعواطف المتصارعة، كما كانوا مدفوعين بمصالحهم الشخصية كلا حسب اهتماماته"[٢١]. بل إنه وسع من مسألة القومية الأجنبية والتى نظر إليها اللورد كرومر على أنها مسألة منفعة لأهل الشرق.

"إن تبعية أهل الشرق (أو المشارقة) لقنصلية خاصة ليست أمرا عارضا، فالفرد من هؤلاء، قبل كل شىء، ولو أنه لا يحبذ هذه التسمية (الليفانت) لأنه

يكره أن يدمج فرديته القومية فى تعبير حضرى عالمى (كوزموبوليتانى)، فإنه يدرك المنافع المادية التى تعود عليه من جنسيته الأجنبية، ومن ثم فأهل الشرق يحملون درجة خاصة من الوطنية للدولة التى تقدم لهم الحماية القنصلية"[٢٢].

كان ذلك رأى أحد النبلاء الاستعماريين، وقد ثبت أن تقييم اللورد كرومر لأهل الشرق كان مؤثرا حيث تبناه المفكر الليبرالى ألبرت حورانى الذى كتب:

إن البرجوازيين من أهل الشرق فى المدن الكبرى والسوريين والمسيحيين والأرمن واليونانيين واليهود كانوا أثرياء جدا وذوى نفوذ كبير، ولذا فإنهم كانوا يعتبرون مقلدين لأوربا على الأقل بشكل سطحى، وعادة ما كانوا يحتقرون الحياة الشرقية حولهم، وبالتأكيد لم تكن لهم أى انتماءات أو ولاء على الإطلاق ولم يكن لديهم بالضرورة ولاء سياسى للدولة التى كانوا يعيشون فيها. لقد كانوا يميلون إلى ربط أنفسهم بحكومة أجنبية تكون ذات مصالح فى الشرق الأوسط من أجل محاكاة الطريقة الفرنسية أو الأوربية فى الحياة كما أنهم يخدمون الحكومات الأجنبية بإخلاص شديد[٢٣].

وبإيجاز فإننا نستطيع أن نقول: إن الحركة القومية المصرية والسلطات البريطانية كانوا ينظّرون نظرة ريب للمجموعة المتنوعة التى لم تكن لتبدو ملائمة لأن تكون جزءًا من الفئة الوطنية وبالتالى، فإن ولاءهم السياسى كان محل شك ولا يمكن الاعتماد عليه.

المدرسة المادية: البرجوازيون الأجانب

تركز المدرسة المادية فى تحليلها على دور المتمصرين فى مصر وإسهاماتهم فى تحقيق التنمية والرخاء القومى، ويتوافق ذلك مع الأهمية التى تعطيها تلك المدرسة للأساس الاقتصادى للمجتمع، لقد كان ذلك موضوعا ناقشه المؤرخون الملكيون، ولكن المدرسة المادية كانت تنظر إليه من ناحية سلبية مؤكدة على الآثار السيئة للرأسمالية والاستغلال الطبقى للعمالة المحلية، وعلى السياق الدولى

فإنها تعتبر المتمصرين مسئولين عن تسهيل اختراق الاقتصاد المصرى عن طريق رأس المال الأجنبى، مما أعاق ظهور البرجوازيين الوطنيين الأمر الذى وقف حائلا أمام تحقيق الاستقلال الوطنى.

إن تشبيه المتمصرين بالكومبرادور (الوكيل أو المستشار الوطنى الذى تستخدمه مؤسسة أجنبية للإشراف على شئونها) وبالبرجوازيين غير الوطنيين أو الأجانب. جاء نتيجة لديناميكيات الحركة القومية عقب ثورة ١٩١٩. فالتمييز الاقتصادى والثقافى بين المصالح القومية والأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى لم يحدد بشكل صحيح. فرءوف عباس فى دراسته لملكية الأراضى فى الفترة ما قبل ١٩١٤، وجد أن أصحاب الأراضى سواء كانوا مصريين أم أجانب كانوا يشكلون طبقة متحدة (إن لم تكن طبقة اجتماعية منفصلة بالمفهوم الماركسى) تعاونت من أجل تأمين مصالحها المتبادلة[٢٤]. وقد كانت نقطة التحول بالنسبة لرءوف عباس هى ثورة ١٩١٩، والتى قضت أجندتها السياسية للاستقلال القومى على النسيج المنسجم للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى كانت موجودة بين المصريين والمتمصرين. لذا أصبحت النظرة للمتمصرين على أنهم تجسيد لطبقة وسطى ذات مصالح اقتصادية، ولا يعنيها تحقيق التزام بالاستقلال الوطنى. وبإيجاز فإنهم كانوا يمثلون" البرجوازيين غير الوطنيين أو الأجانب".

فآليات هذا الصراع أثارت اهتمام المصالح الرأسمالية بشأن ثروات بنك مصر؛ ذلك الموضوع الذى تردد كثيرا فى فى خطاب المدرسة المادية فى الفترة بين الحربين العالميتين. وقد أنشئ بنك مصر عام ١٩٢٠، وترأسه طلعت حرب، وتعهدت إدارة البنك بتطوير الصناعة المصرية بتمويل مصدره رأس مال محلى. وتمثل منافسو بنك مصر على نطاق أكبر فى المصارف التى يملكها الأجانب مثل البنك الأهلى المصرى، كما كان منافسوه من ذوى المصالح الاحتكارية ومن الرأسماليين الاستعماريين الذين مثلهم فى ذلك الوقت الاتحاد المصرى للصناعات

الذى ترأسه "إسماعيل صدقى" و"إسحاق ليفى"، أحد أشهَر المتمصرين الذى عمل أمينا عاما للاتحاد[٢٥]. وشهدت فترة العشرينيات والثلاثينيات معركة بين بنك مصر باعتباره ممثلا لرأس المال الوطنى، وبين الاتحاد المصرى للصناعات والبنك الأهلى المصرى باعتبارهما ممثلين عن رأس المال غير الوطنى (ومثال ذلك فإن الرأسماليين المصريين المحتكرين(هم الذين تحالفوا مع أصحاب رءوس الأموال الأجانب لتأكيد سيطرتهم على الاقتصاد القومى[٢٦]. وبحلول أواخر الثلاثينيات صار الإخفاق الواضح لمشروع بنك مصر وعدم تحقيق هدف الرأسماليين المصريين مظهرا يدل على الضعف الاقتصادى للحركة الوطنية، وقد امتدت هذه الفترة حتى عام ١٩٥٢، بعد أن انزلقت فى اضطراب اقتصادى وارتباك سياسى كان يتزايد مع مرور الوقت. ومع ثورة يوليو صارت الدولة تدعم قضية الرأسمالية الوطنية بشكل مستمر، بل ولقد احتضنها النظام الجديد، وصار المتمصرون هم من يمثلون رأس المال الأجنبى، ونتج عن ذلك أنه مع صدور قوانين التأميم فى عام ١٩٦١، تقلص دورهم وانحسر بشكل نهائى.

ودراسة "نبيل عبد الحميد" للأنشطة الاقتصادية التى قام بها الأجانب فى الفترة بين الثورتين، تقدم حالة واضحة لمزيج من العوامل من كلتا المدرستين المادية والليبرالية، أو فى الواقع من المدرسة الاجتماعية التى حددت بشكل واسع اتجاه التيار العام فى الكتابة الأكاديمية منذ بدايات السبعينيات[٢٧]. وفى فقرته الافتتاحية يناقش عبد الحميد مفهوم "أجنبى". رغم أنه يقر هذا المفهوم فى الأساس قائم على بنية اجتماعية للواقع، فإنه يفضل التحديد القانونى للكلمة:

"إن مفهوم المجتمع لتعريف الأجانب مبنى على أساس الواقع. ولكن هذا الأساس لا يلقى تعريفا فى القانون ولا يكفى لإثبات أو لتحديد الشخص اعتمادا على جنسيته أو على عضويته القانونية فى الدولة. على الرغم من هذا فإن هذا التعريف يتبع أساسا قانونيا عندما يضع القواعد والتنظيمات التى تحدد من هو المواطن ومن هو الأجنبى[٢٨]".

وبعد ما حدد المؤلف حدود الدراسة استنادا إلى هذا التعريف، انتقل ليناقش التغيرات التى شهدتها قوانين الجنسية فى مصر أثناء فترة العشرينيات والامتيازات التى منحت "للأجانب"[٢٩]. ويخص عبد الحميد الجنسيات الأجنبية خاصة الأوربيين فى مناقشاته باهتمام خاص استنادا إلى الأهمية الاقتصادية التى كانت لهم، كما يركز أيضا على حقيقة أن أجانب آخرين كانوا مواطنين عثمانيين وحصلوا على الجنسية المصرية، ويناقش عبد الحميد الأبعاد المختلفة للأنشطة التى قام بها الأجانب فى مجالات كثيرة مثل الزراعة، والصناعة والتجارة والبنوك. ويلاحظ أنه عند ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والرأسمالية يتساوى المتمصرون مع البرجوازية غير الوطنية، ومن ثم فهم يصبحون حلفاء الاستعمار. وفى الخاتمة ينظر المؤلف إلى بنك مصر باعتباره نموذجا يدل على الصعوبات التى واجهها رأس المال الوطنى فى منافسته مع الرأسماليين الأجانب.

ويوجد قليل من الشك بشأن تقييم عبد الحميد لدور الأجانب فى الاقتصاد الوطنى. ففى ملاحظاته الختامية يوضح أن كل من يعكف على دراسة الأنشطة الاقتصادية للأجانب فى مصر فى تلك الفترة (١٩٢٢- ١٩٥٢) يجد فى النهاية أنه درس التاريخ الاقتصادى فى مصر والعكس صحيح أيضا"[٣٠]. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يوجد تقييم إيجابى لهذا التتبع، كما أنه لا يوجد أى إقرار أو اعتراف بأى تنوع طبقى أو عرقى داخل المجتمع الأجنبى فى مصر. فوجود طبقة عاملة أجنبية لم يناقش فى ثنايا الطبقات القومية، كما أنه لم يكن هناك اعتراف بوجود فروق اجتماعية وسياسية بين هذه الطبقات. ففى قسم خاص بالدراسة عنوانه "حوادث هجوم على أجانب" يعرض عبد الحميد للتغيرات التى شهدتها الاتجاهات المصرية تجاه الأجانب بعد عام ١٩٢٢، ويناقش فقط حوادث الاعتداء على مواطنين ومسئولين إنجليز، وهذا التفسير يقضى على أى تمييز بين "الجنسيات الأجنبية". وهذه الثنائية بين من هو المصرى ومن هو الأجنبى وعدم

التمييز بين الأجانب الذين يساويهم بالرأسماليين والاستعماريين، تعد صفة مميزة للكتابة القومية للتاريخ.

ويلاحظ أن المدرسة المادية تقدم استثناء لهذا المنظور الأحادى فى إحدى نواحيه. فهناك اتفاق عام بين المؤرخين العماليين المصريين حول الدور الذى لعبه العمال الأجانب المقيمون فى مصر فى تطوير حركة النقابات العمالية، وتنمية الوعى بين العمال المصريين فى بداية القرن العشرين حتى وإن لم تناقش طبيعة العلاقات بالتفصيل[٣١]. كان هذا هو الوضع مع العمال اليونانيين والإيطاليين فى الإسكندرية والقاهرة وفى موانئ قناة السويس. وهذا التضامن تم بناء على علاقات سياسية أقوى تنامت مع ظهور الحركة الشيوعية التى احتل فيها المتمصرون مكانة كبيرة. وفى عام ١٩٢١ أنشئ "الحزب الاشتراكى المصرى" الذى عرف بعد ذلك بـ"الحزب الشيوعى المصرى"، ليضم أعضاء بارزين أجانب ومصريين مثل اليهودى الأوربى جوزيف روزنتال والمقيم اليونانى ساكلاريس ياناكاكيس، كما ضم مصريين مثل سلامة موسى وحسنى العرابى، وكذلك ضم مقيمين أجانب وخاصة من اليهود الروس الذين تفاوتوا فى مكانتهم وخلفياتهم[٣٢]. وهذا الحزب تعرض إلى كبت نشاطه والتقليل من أهميته على يد الحكومات الوفدية وغير الوفدية، ثم لم يلبث أن تفكك بشكل كبير مع منتصف العشرينيات، ليعاود الظهور مرة أخرى فى أواخر الثلاثينيات مع ما سمى بنشاط الموجة الثانية من الطبقة الوسطى من المتمصرين وخاصة اليهود ليلعب دورا بارزا حينذاك[٣٣]. وفى ضوء هذه التداخلات نظرت المدرسة المادية شأنها شأن المدرسة الليبرالية، للثورة القومية فى عام ١٩١٩، على أنها نقطة فاصلة فى السياسة المصرية. فهى ترى أن عام ١٩١٩ يعد تطورا داخل الحركة العمالية التى رأت فصلا أكبر بين المصريين والأجانب بشأن تكوين اتحادات منفصلة والعمل فى ظل أجور وظروف مختلفة، مع نمو الوعى القومى المتنامى بين الطبقة العاملة من المصريين[٣٤]. إن الشخصية متعددة الجنسيات للحركة الشيوعية فى

الأربعينيات كانت سببا للانشقاق الحزبى والضعف السياسى على النطاق القومى.

لقد قدمت المدرسة المادية صورة أكثر تكاملا وحيوية لدور الأجانب المقيمين فى مصر بدرجة أكبر من تحليل المدرسة الليبرالية. أما بصدد مناقشتها لأنشطتهم التجارية ونمط العلاقات الاقتصادية بين مصالح المصريين والمقيمين الأجانب فى مصر، فقد قدمت المدرسة المادية اعترافا وتقديرا للعلاقات التى كانت موجودة بين المجموعتين، كما أنها تعد أكثر انفتاحا وإدراكا لدور الأجانب فى تطوير حركة العمال والحركة الشيوعية بسبب الأيديولوجية التى تؤمن بها. وعلى الرغم من هذا فإن المدرسة المادية تعطِى أولوية للطبقة الرأسمالية فوق كل الطبقات باعتبارها تمثل المجتمع الأجنبى المقيم فى مصر، ويتسق ذلك مع موقفها الأساسى حول أهمية الاستقلال الاقتصادى القومى. وبعد كل ما قيل وتم فعله فإن المتمصرين يعدون أكثر، ولو بقليل، من كونهم مجرد برجوازيين أجانب. إن المدرسة المادية تقاوم فكرة مفادها؛ أن الرأسماليين المتمصرين قد لعبوا دورا بناءً مثلهم مثل الرأسماليين المصريين، وذلك بسبب رغبتها فى الاعتراف بالإسهامات الإيجابية للرأسماليين المصريين.

التيار الإسلامى: "الاستعماريون الداخليون"

إذا كانت المدرسة الليبرالية قد نظرت بريب تجاه المتمصرين بسبب أوضاعهم القانونية المختلفة، فى حين ركزت المدرسة المادية على دورهم الاقتصادى الاستغلالى، فإن التيار الإسلامى قد ركز على الشرَّين، وأضاف إليهما تهمة جديدة بإدخال ثقافة أجنبية دخيلة على المجتمع المصرى وإفساد القيم التقليدية. ففى أعمال كتاب الإخوان الأوائل كان يتم نقد المتمصرين فى دورهم باعتبارهم عملاء اقتصاديين للاستعمار. وقد ثار محمد الغزالى وسيد قطب، وبدرجة أقل حسن البنا، ضد الشرور الأخلاقية للرأسمالية والسيادة الأجنبية على الاقتصاد

المصرى، إن المقيمين الأجانب فى مصر كانوا متهمين بكلتا الجريمتين: لقد كانوا مستعمرين داخليين[٣٥]. ولا ينطبق هذا فقط على الاستعماريين البريطانيين الذين كانوا يحتلون مصر أو المواطنين الأجانب، ولكن أيضا على الأجانب الذين حصلوا على الجنسية المصرية فى إشارة إلى بعض المتمصرين. ووفقا لذلك فإن السياسات الاقتصادية للإخوان والتى تنامت لمواجهة التحكم الأجنبى فى الاقتصاد المصرى من خلال تأميم الموارد الطبيعية واستبدال رأس المال الأجنبى برأس مال محلى، وكانت توجه الاهتمام إلى الأقليات المحلية وتعدهم عملاء داخليين للاستعمار بنفس درجة توجيهها إلى الاستعمار البريطانى نفسه[٣٦].

إن ذلك كله يعد سمة لفكر الإخوان، ولكن ذلك لم يكن مجرد قضية استغلال اقتصادى ولكنها قضية أخذت طابعا ونبرة دينية وأخلاقية وحضارية. وكما يقول ميتشل:

لم تخل أى مناقشة لهذا الأمر (ألا وهو الرأسمالية المصرية) من قبل حسن البنا أو أتباعه من اعتبار مسألة التحكم الأجنبى فى المسألة الاقتصادية غير منفصلة عن القضية الشخصية أو الثقافية أو الدينية أو المجتمعية، بما تحتويه من نظرة دونية وإذلال، مما كان يثير استجابة غاضبة واحتقارا ظاهرا للسيطرة الاقتصادية الأجنبية الكاملة على المصريين وخضوع المسلم أمام السيد الأجنبى. إن أهمية وجهة النظر لا يمكن تجاهلها لأنها كانت دائما موجودة فى آلية حركة الإخوان[٣٧].

إن خطايا النظام الاستعمارى كانت عديدة، حيث كان مسئولا عن فساد القيم الإسلامية التقليدية، كما أنه أسهم فى تفكك التراث الإسلامى وأدخل نظاما تعليميا مدنيا ونظاما قانونيا أجنبيا قلل من قيمة الشريعة الإسلامية. وسادت النظرة للحضارة الأوربية على أنها مصدر للرذائل العظيمة للمادية والشيوعية والإلحاد. وفى ظل هذا كله كان "الخواجات" هم العملاء المحليين

للاستعمار الاقتصادى والثقافى الغربى. وكان اليهود الذين يحملون الجنسية الأجنبية ويناصرون الصهيونية موضع نقد خاص(٣٨).

وقد طور "البشرى" موضوع الوجود الثقافى الأجنبى المتسبب فى الفساد، حين اعتبر الاستعمار وحلفاءه الأوربيين دخلاء (فى إشارة واضحة للمتمصرين) مسئولين عن فرض القيم الغربية والمؤسسات الأجنبية على المجتمع المصرى وهو ما بدأ فى عهد إسماعيل(٣٩). وفى حين تناولت المدرسة الملكية المساهمات الإيجابية للأجانب، فإن البشرى رأى أن أنشطتهم الاقتصادية والدينية والثقافية أدت إلى الخلاف والانشقاق بل كان لها تأثير هدام على القاعدة الإسلامية للمجتمع المصرى. ولأن البشرى كان "قاضيا" فى الحياة المصرية العامة، فإنه كان على وعى تام بالأبعاد والتبعات القانونية لوجود المتمصرين والذى تجلى بوضوح فى الامتيازات الأجنبية وتأسيس المحاكم المختلطة والتدخلات الدورية للقوى الأوربية فى الشئون الإدارية والسياسية لمصر. لذا فإنه يعتبر أن وحدة النظام القانونى من أهم مطالب الحركة الوطنية المصرية(٤٠). ولعل ذلك قد يثير نوعا من الدهشة، ففى حين كون البشرى آراءه على مفهوم أصالة الهوية الإسلامية والمصرية، فإن تحليله يعتمد على التصنيفات القانونية المشتقة من الاتفاقيات التى أبرمت مع القوى الأوروبية من أجل الوقوف على الفروق بين المصريين والأجانب، بدلا من الإشارة إلى التقاليد المصرية المنفتحة على التأثير الأجنبى أو للنظام متعدد العرقيات المتبع فى الإمبراطورية العثمانية، أو التشريع الإسلامى الخاص بأهل الذمة (حماية غير المسلمين)(٤١). وبشكل عام فإن التيار الإسلامى يشترك مع المدرسة الليبرالية والمدرسة المادية فى التجانس المميز لمجتمعات المتمصرين مع عدم التفرقة، أو التفرقة بدرجة طفيفة، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة أو المجموعات العرقية المختلفة، بل أكثر من هذا فإنه يقدم أكثر المواقف عدائية تجاه وجود المتمصرين باعتبارهم دخلاء بالمعنى السياسى والاقتصادى والثقافى وفوق ذلك كله بالمعنى الدينى.

أصوات المتمصرين

إن الصورة السلبية المسيطرة فى محاولات تقديم المتمصرين فى التاريخ المصرى المعاصر، كانت نتيجة لعوامل سياسية داخلية وخارجية. وبالطبع فإن علو المد الوطنى فى الفترة ما بين الحربين، والذى دفعه الشعور ضد الاستعمار كان أهم عنصر. ومع أن البيانات الرسمية لصحوة ثورة يوليو كانت دليلا على حقيقة أن مصر يمكن أن تكون متعددة العرقيات، فإن التطورات التالية جعلت ذلك شيئا لا يمكن تحقيقه. إن سياسات التأميم والتمصير، وإن لم تكن موجهة للمتمصرين بعينهم، فإنها قلصت من وضعهم الاقتصادى ومن ثم قابلية مكانتهم للنمو والحياة فى المجتمع المصرى. ففى منتصف الستينيات ومع احتداد اللهجة ضد الرأسمالية وضد الغرب، ومع تدهور مجتمعات الأنشطة الفردية، فإن الوصف السلبى للمتمصرين كان يفوق بدرجة كبيرة جدا أى تفسير إيجابى لوجودهم فى مصر. لقد قدمت المدرسة الملكية تفسيرًا لوجود المتمصرين أو لعناصر المتمصرين الأثرياء، وذلك بتشجيع وحماية من العرش والأسرة المالكة لأسباب سياسية خاصة. ولكن مع سقوط الملكية فإن هذه الحماية لم تعد متوافرة وهى التى كانت أصلا آخذة فى الانحدار، بل إنها أصبحت مصدرا للاتهام. وفى ظل رعاية سياسية ضئيلة يمكن الاعتماد عليها، من سلطة سياسية رسمية، فإنه لم يعد هناك أى ملجأ حقيقى باق أمام المتمصرين.

إن ضعف المتمصرين فى إظهار صورة إيجابية لم يرجع فقط إلى ظروف خارجة عن تحكم مجتمعاتهم. وكما أظهرنا فى مناقشتنا للاتجاهات الأساسية فى الكتابة التاريخية الأخرى، فإن التماسك الداخلى والموارد التنظيمية تعد جوانب مهمة فى انتشار الأصوات التاريخية. إن عدم قدرة المتمصرين وعجزهم بسبب قلة أعدادهم وافتقاد الوسائل المادية، كان يعنى أنهم كانوا غير قادرين على المنافسة مع المؤسسات الوطنية أو حتى مع الفاعلين السياسيين الأقل مكانة فى نشر تفسير تاريخى مقابل يكون فى صالحهم. إن مواقع الإصدار الثقافى التى

قد تكون قد ولدت هذا الصوت المكمل مثل الصحافة المجتمعية ودور النشر، كان من الصعب بدرجة كبيرة الوصول إليها من قبل معظم المصريين بسبب الانتشار والتداول المحدود وعائق اللغة، وقد تم الحد من استقلال نظم التعليم فى مجتمعات المتمصرين بدرجة كبيرة عندما قامت الحكومة المصرية بوضعهم تحت درجة أكبر من إشراف الدولة فى أواخر الخمسينيات(٤٢). وفى وجه هذا الحاجز التاريخى والسياسى المستمر كانت هناك احتمالية ضئيلة لأن يصمد المتمصرون أمام الحركة القومية، رغم وجودهم فى مصر بأعداد معقولة نسبيا. إن قلة أعداد جالياتهم بشكل مستمر وإحكام القبضة السياسية والاقتصادية للتأميم أثبتا أن أى مجهودات من أجل إيجاد رؤية وطنية أعرض وأكبر لتشتمل على آخرين ستكون بلا جدوى(٤٣).

وعلى الرغم من أن قوة الدافع القومى الذى بدا عصيا على المقاومة فإنه كانت هناك عدد من المحاولات من قبل الأفراد والمنظمات من داخل مجتمعات المتمصرين من أجل إيجاد خطاب أفضل فى ظل الأوضاع الجديدة. وعلى الرغم من أن هذه الجهود كان لها تأثير محدود، فإنها تشير إلى إعلان مهم بأنهم يطلبون الانخراط فى الأمة المصرية بمفهومها الأوسع والأكثر شمولية. إن هذه المجهودات تختلف عن أعمال المدرسة الملكية لـ"ساماركو" و"رادوبولوس" فى أنها لم تكن تحت رعاية القصر، كما أنها لم تمجد إسهامات الأجانب فى مصر. بل إن تلك المحاولات كانت تهدف إلى تقديم صورة أكثر تكاملا للتنوع الاجتماعى للدولة بحيث تؤكد على العلاقات البينية والتفاعل بين الاختلافات الثقافية والعرقية وأى اختلافات أخرى. وبهذا فإنهم كانوا يقدمون منظورا متنافرا، أو قد يكون تكميليا، للشخصية التاريخية لمصر بدرجة أكبر من تلك التى طرحها الخطاب الوطنى الأكثر تشددا. وقد جاءت إحدى هذه المحاولات من جانب "جمعية الدراسات التاريخية: Societe d' Etudes Historiques juives" تلك التى تأسست من قبل بعض اليهود البارزين فى عام ١٩٢٥، مثل يوسف قطاوى ورابى حاييم ناحوم

وآخرين باعتبارها منتدى للمناقشة الأكاديمية والأبحاث المنشورة حول التاريخ والأدب فى العالم العربى والشعب اليهودى فى الشرق الأوسط. وفى الثلاثينيات حاولت "الجمعية المصرية للشباب اليهودى: la Jeunesse juivi Egyptienne" وجريدة "الشمس" - وهى جريدة يهودية باللغة العربية - أن تعزز الوعى بالتراث اليهودى على أنه جزء ضمن مكون الهوية التاريخية المصرية(٤٤). ولم تثمر تلك المجهودات عن شىء بسبب الصراع بين الأيديولوجيات الصهيونية والشيوعية والقومية الضيقة، مما كانت له انعكاسات رهيبة بالنسبة للحياة اليهودية فى مصر.

إن المجتمع اليونانى فى مصر كان الأكثر فاعلية وتنظيما فى حياته الفكرية والثقافية، حيث إنه أكبر مجتمع عرقى فى مصر. إن الأرقام المنشورة حول إنتاجهم المنشور فى الوثائق فقط يعد مثيرا للإعجاب. ففى المائة عام التى تلت ١٨٦٢ (تاريخ أول جريدة باللغة اليونانية فى مصر) كان هناك نحو ٤٠٠ عنوان لجرائد ومجلات دورية يمتلكها اليونانيون ويتم نشرها فى مصر ومعظمها باللغة اليونانية. كما كانت هناك أيضا جرائد ومجلات باللغة العربية والفرنسية(٤٥). وفى نفس الفترة تم نشر نحو ٣٠٠٠ كتاب باللغة اليونانية فى الكثير من الموضوعات(٤٦). لقد كان الكثير من المادة التى يتم نشرها تعكس اهتمامات المجتمع اليونانى فى مصر، حيث تكتب تقارير وتناقش التطورات التى تحدث فى اليونان أو أنها كانت ذات توجه فكرى أوروبى، وخاصة فرنسى. وعلى الرغم من هذا كان هناك أيضا تركيز كبير على تجلى مظاهر الثقافة اليونانية فى مصر والوعى بإسهاماتها ومكانتها داخل المجتمع المصرى العريض. وفى الإسكندرية حيث عاش نصف اليونانيين الموجودين فى مصر، كان المجتمع اليونانى يدعم مجموعة ناشطة من المفكرين والمؤرخين منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وفى منتصف العشرينيات بدأت مجموعة من العناصر فى المجتمع اليونانى تنادى بضرورة الاعتراف بشكل أكبر بأهمية الأبحاث حول الوجود اليونانى فى

مصر، ربما بسبب البيئة السياسية المتغيرة[٤٧]. وفى العقد التالى كانت هناك نشرتان دوريتان لهما أهمية خاصة فى صياغة الحوار المصرى اليونانى[٤٨]. الأولى هى جريدة أسبوعية تقدمية "بانجبتيا: (1938 -1926) Panegiptia" كان يقوم بتحريرها أحد الليبراليين المعروفين "استيفانوس بارجاس" وكانت تتناول كل أنواع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن بين أهدافها المعلنة دراسة المشاكل الخاصة باليونانيين المصريين، وتعزيز الروابط الفكرية والثقافية بين المصريين واليونانيين[٤٩]. وكانت النشرة الثانية عبارة عن جريدة نصف شهرية تصدر بالعربية واليونانية بعنوان "اليونانى المتمصر" (١٩٢٣ ـ ١٩٤٠) وكان يمتلكها أنجيلوس كاسيجونيس، وكانت مخصصة تحديدا لتقوية العلاقات والروابط الأخوية بين الشعبين[٥٠]. وسعيا وراء هذا الهدف فإن تلك الجريدة كتبت مقالات حول الروابط التاريخية والمجتمعية بين المصريين والإغريق من أجل تعزيز أهمية تعلم العربية وأهمية السياحة فى اليونان، واعتمدت على خدمات عدد كبير من المساهمين العرب واليونانيين. وبالإضافة إلى ذلك فإن "بارجاس" و"كاسيجونيس" وكان كل منهما يمتلك دار نشر، هما جراماتا وإيرفينا لعبتا دورا نشطا فى نشر الأعمال باللغة اليونانية فى مصر ومن بينها تاريخ مختصر لمصر كتبه جورجيوس أرفانيتاكس، وتاريخا للعلاقات المصرية اليونانية منذ عام ١٨٠٠ كتبه الجنرال يانيس بيترديس، اللذان تمت ترجمتهما أيضا إلى العربية[٥١].

إن أحد المفكرين الأساسيين فى مجتمع اليونانيين المصريين هو إيفجينيوس ميخيليدس (١٨٨٥– ١٩٧٥) ولد فى القدس وكان مسيحيا متحدثا للعربية تخرج فى كلية اللاهوت للصليب المقدس فى القدس قبل الحصول على درجة الدكتوراه فى اللغة العربية وفقه اللغة فى كلية زحلة فى لبنان فى عام ١٩١١[٥٢]. وفى أوائل عام ١٩١٢ هاجر إلى الإسكندرية حيث عمل أستاذًا للدين والتاريخ واللغة اليونانية واللاتينية والعربية فى المجتمع اليونانى فى المدارس الكنسية والخاصة والليلية. وفى الستين عاما التالية كان مساهما خصبا ومثمرا فى العديد من

الموضوعات التاريخية فى الصحافة والنشرات الدورية الصادرة باليونانية، بالإضافة إلى كونه مؤلفا لعدد كبير من الأعمال حول الهيلينية المصرية. وقد كان أحد أهم أهدافه هو: توثيق الإنجاز الفكرى للحضارة الهلينية المصرية والعلاقات التاريخية والفكرية بين مصر واليونان، ولكنه لم يقتصر على تلك الموضوعات فقط. ففى صفحات "البانجبتيا" كانت مقالاته حول الجوانب الثقافية والسياسية تخاطب اتجاهات الحركة الوطنية المصرية، كما أنه كتب مقالات منفردة حول القضايا المعاصرة للحياة الفكرية المصرية مثل مناقشته القضايا الخلافية التى خلقتها أعمال على عبد الرازق (باليونانية) وحياة طه حسين (بالعربية). وفى "إكلياستيكوس فاروس" وهى جريدة البطريركية الموجودة فى الإسكندرية، ألف ميخيليدس مجموعة من ثمانى مقالات عام (١٩٢٧- ١٩٢٨) حول الحركة الفكرية المصرية، بالإضافة إلى سلسلة من المقالات النقدية لكتب باللغة العربية فى التاريخ والأدب. كما أنه وفى الفترة من (١٩٤٠- ١٩٥٢) كان محررا فى نشرة باللغة العربية تنشرها البطريركية بعنوان "الراعى الصالح".

وفى حين أن ميخيليدس كان الأكثر إسهما فإنه كان واحدا فقط من عدد من المستعربين اليونانيين النشطين فى مصر فى الفترة ما بين الحربين والذين كانوا بمثابة عامل وصل مهم بين المجتمعين المصرى واليونانى، حيث إنه نشر على صفحات الجرائد الصحفية والأدبية مثل "أوفاروس" و"إيرمس" و"البانجبتيا" و"اليونانى المتمصر" مقالات وترجمات حول الثقافة والمجتمع والسياسة فى مصر كتبها "بانوس باتريكوس"، "أوديسيس سباناكيديس"، "اكسينوفون باسخاليدس"، "نيكيتاس كلاداكيس"، "سوتيريس ميخالديس" وآخرون. وبجانب هؤلاء الدارسين المستعربين يبرز كريستوفروس نوميكوس (١٨٨٣ ـ ١٩٥١) المؤرخ اليونانى المصرى البارز للتاريخ الإسلامى[٥٣]. وقد ولد فى أثينا ثم سافر إلى مصر عام ١٩٠٧ ليشغل وظيفة فى بنك أثينا. ولأنه كان جزءا من الدوائر التقدمية فى الإسكندرية، فقد نشر أول دراسة له حول التاريخ الإسلامى المبكر فى جريدة "الجراماتا" كما أنه ألف كتابا من مجموعة من المقالات حول الفن والتاريخ فى

مصر الإسلامية. وفى السنوات التى تلت تقاعده فى عام ١٩٢٤، استمر فى الكتابة ونشر سلسلة من المحاضرات بعنوان "الشرق والإسلام" فى عام ١٩٢٥ وبعدها بعامين نشر "مقدمة لتاريخ العرب" وهى دراسة من عصر الرسول حتى عصر الأمويين. إن تركيز نوميكوس على العرب كان شيئا غير مسبوق، حيث إن معظم الدراسات التاريخية فى الفترة ما قبل الحديثة التى قام بها اليونانيون المصريون قد تمركزت حول سردهم للعصر القديم أو تاريخ البطريركية فى الإسكندرية. وربما كان ذلك هو السبب الذى جعل نوميكوس يشعر بضرورة تبرير أسباب اختياره للموضوع فى مقدمته للتاريخ العربى بقوله "إن عظمة العرب تكمن فى أنهم قدموا أنفسهم باعتبارهم مفكرين ومنافسين عظماء للإمبراطورية البيزنطية"(٥٤).

لقد كان الموضوع الذى لقى اهتماما متزايداً من الكتاب اليونانيين هو؛ الوجود اليونانى الحديث فى مصر. ومن أحد أبرز الأعمال فى هذه الكتابات هو عمل مكون من مجلدين لأحد الدبلوماسيين اليونانيين وهو "أثناسيوس بولتيس: Athanasios Poltis" وتم نشره باليونانية والفرنسية فى نهاية العشرينيات(٥٥). ولكون هذا الدبلوماسى كتبه أثناء سنوات خدمته فى مصر، فإن العمل بدا متأثرا بالمدرسة الملكية فى ثقته القوية فى فوائد الحضارة الأوربية ومن يقومون بنقل تلك الحضارة، وكذلك بدا متأثرا بالتقاليد المتعلقة بالتقارير الدبلوماسية. وعلى الرغم من هذا فإن موضوعه الأساسى الخاص بالتطور التاريخى للوجود اليونانى فى مصر منذ عام ١٧٩٨، وإسهامات ذلك فى مصر الحديثة، وكان يعد انتقالا مهمًا من الأعمال التى كانت تركز على العصور القديمة لإظهار العلاقات القوية بين الثقافتين المصرية واليونانية. ولكونها من الأعمال التى كانت مهتمة بالتطورات التى تحدث فى اليونان. لقد دعم "بولتيس" أهمية الهيلينية المصرية باعتبارها موضوع للدراسة التاريخية المعاصرة، وأصدر عملا أثبت أنها تعد مصدرا مهمًا وقيما لأى دراسة فى هذا الموضوع.

إن تدفق الأعمال التى تلت فى أعقاب ذلك، والتى تتناول وتبرر مكانة اليونانيين فى مصر استمر عبر الثلاثينيات وما بعدها. وفى السنوات التى تلت فى الحرب العالمية الثانية أقيم عدد من المؤسسات لتكون بمثابة منتدى لدراسة وإجراء الأبحاث حول الوجود اليونانى فى مصر. وفى عام ١٩٥٠ بدأت "الجمعية العربية اليونانية" فى إصدار نشرة دورية باللغتين العربية واليونانية، وبعدها بعامين قام "معهد الدراسات الشرقية" تحت رعاية مكتبة البطريركية بالإسكندرية، بتأسيس جريدة خاصة بها "أناليكتا: Analekta" التى احتوت على مقالات حول الأمور المتعلقة بالتاريخ الدينى والتاريخ القديم لمصر باللغات الفرنسية والعربية واليونانية. وفى ١٩٦٠ كان ميخاليديس القوة الدافعة الأساسية وراء تأسيس "مركز للدراسات اليونانية" والذى كان بمثابة الصوت الفكرى والثقافى المصرى اليونانى، وذلك تحت رعاية القنصلية اليونانية فى الإسكندرية. وبحلول نهاية الستينيات ومع استمرار المجتمع اليونانى فى الانحدار بدرجة كبيرة فإن نشرة المركز أصبحت تركز أكثر على اليونان وأصبحت تنشر فى أثينا.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تقاليد التاريخ المحلى المخصص للمجتمعات الرسمية اليونانية، كذلك الموضوعات العامة المتعلقة بالهيلينية المصرية قد أصبحت أساسية فى هذا الكيان المتنامى من الأعمال التى كتبها اليونانيون المصريون[٥٦]. وبما أن تلك الدراسات والأعمال كانت متنوعة فى جودتها، فإن الأعمال المتواضعة عادة ما كانت تقدم ملخصا عاما للسياق المصرى وحسن ضيافة الشعب المصرى قبل أن تغرق القارئ فى تفاصيل شئون المجتمع اليونانى. وبشكل عام فإن هذه الأعمال وصلت ذروتها فى كتابات "مانوليس يالوراكيس: Manolis Yalourakis (1921- 1987)" الذى قدم وصفا موسوعيا شاملا للهيلينية المصرية الحديثة مع إنزال الستار على ما كان يوما ما مجتمعا نابضا بالحياة والحيوية[٥٧]. إن أعمال "يالوراكيس" التى نشرت فى أثينا أثبتت

أنها كانت تطورا جديدا: لقد منحت الوجود التاريخى لليونانيين المصريين صوتا جديدا، ليس من خلال بقايا مجتمع لا يزال مقيما فى مصر، ولكن من خلال عناصر من شتات اليونانيين المصريين وبدرجة أقل من قبل المؤرخين المصريين. وقد حافظ الكثيرون فى السنوات التالية على هذا الاتجاه الجديد، من خلال تأسيس شبكة بين الجمعيات المصرية اليونانية حول العالم، والتى سمحت بإمكانية إقامة إطار عمل مؤسسى لهذه المحاولات. وفى عام ١٩٨٤ فى أول مؤتمر دولى لليونانيين المصريين، والذى عقد فى أثينا، تم اقتراح إقامة مركز لأبحاث ودراسات الهيلينية المصرية. وعلى الرغم من أن هذا المقترح لم يتم تنفيذه فإنه وجد حلا آخر بتجميع المواد البحثية الأرشيفية والمنشورة الخاصة بحياة اليونانيين فى مصر، وذلك من الأرشيف التاريخى والأدبى اليونانى فى أثينا[٥٨]. كما أن جمعية اليونانيين المصريين فى أثينا كانت نشطة(ELIA) فيما يتعلق بالترويج للأعمال التاريخية من خلال جريدتها "البانجبتيا" ومن خلال دعم نشر الروايات الشخصية التى يكتبها أعضاء تلك الجمعية.

إن مشروع إحياء وتمثيل الوجود اليونانى التاريخى فى مصر لم يكن مبنيا على مجتمع معين فقط. فمنذ بداية الثمانينيات على الأقل قام بعض الأكاديميين اليونانيين ذوى الخلفية المصرية مثل: Efthimios Souloyiannis, Christos Hadziiosif, Alexander Kitroeff, Pandelis Glavanis, Ilios Yannakakis بالعديد من الإسهامات فى هذه الكتابات المتنامية[٥٩]. وتعد دراسة "ألكسندر كيتروف: Alexander Kitroeff" حول المجتمع اليونانى فى مصر فى فترة ما بين الحربين معلما بارزا مهمًا فى هذا الاتجاه. إن الدافع وراء هذه الدراسة كان بشكل جزئى رد فعل للتركيز حول التفوق العرقى السائد فى الدراسات السابقة بشأن المصريين اليونانيين. حيث يقول فى مقدمته:

أود أن أعرب على نحو واضح عن رغبتى فى عمل دراسة ذات نتائج يكون لها استخدام أكبر بشأن الأقليات العرقية فى الماضى، وذلك فى محاولة لإعادة

التعامل مع اليونانيين، فى مصر من الناحية التاريخية. لقد بذلت قصارى جهدى لتجنب الاتجاه المتمركز حول اليونانيين من خلال التفكير فى الكيان اليونانى فى مصر على انه جزء متكامل من المجتمع المصرى، ووضع مفهوم جديد له فيما يتعلق بمكانته باعتباره مجموعة عرقية ووحدة ذات طبقات اجتماعية(٦٠).

وفى تطبيقه لهذا الاتجاه نجد أن أسلوب السرد الخاص به يؤكد على الفروق الطبقية داخل مجموعة عرقية أثناء فترة من التحول والتحديات الاجتماعية، كما أنه يعدِّل العديد من وجهات النظر المعيارية حول المجتمع اليونانى الذى كان موجودا فى التاريخ المصرى القومى. ولهذا لجأ فى مناقشته لأحداث الشغب التى حدثت فى مصر أثناء ثورة ١٩١٩ ـ والتى ما كان يشار إليها فى الكتابات القومية على أنها تعبر عن الامتعاض الذى كان موجودا ضد الأجانب ـ إلى تقديم تفسير ينطوى على المراجعة والنقد مستشهدا بخطاب عاطفى للقنصل العام اليونانى أمام حشد غاضب من المصريين، والذى نزع فتيل التوترات الطائفية، بالإضافة إلى عدة حالات فردية أخرى من التعاون بين المصريين واليونانيين على المستوى المحلى(٦١). وعلى نحو مشابه نجد أن مناقشته لحركة العمال فى السنوات التى تلت عام ١٩١٩، جذبت الانتباه إلى السمة المبنية على دور الطبقات فى نشاط اتحاد العمال بدلا من الصورة المبنية على العرق، والتى كان يفضلها العديد من المؤرخين(٦٢). وبعيدا عن النظرة المعيارية للفئات القومية التى كان يؤمن بها معظم المؤرخين اليونانيين والمصريين، فإن كيتروف استنتج أن المشاعر العرقية كانت سمة للبرجوازية اليونانية الصغيرة أكثر من كونها موجودة بين الطبقات اليونانية العاملة والعليا(٦٣).

وقد صدر عمل حديث يتناول بصورة أكبر ويضيف إلى الكتابات المتزايدة حول المتمصرين فى شكل مجموعة بعنوان "الإسكندرية ١٨٦٠-١٩٦٠"، وهو يشمل مجموعة من المقالات حول عدد من الكتاب مصريى المولد، والذين كرسوا مجهوداتهم للكتابة حول المدينة الحضرية متعددة العرقيات(٦٤). ولا تعيد هذه

الفصول تقديم الهرمية المصرية - الأوربية القديمة، حيث إنها مخصصة لمجتمعات المتمصرين (اليهود والأرمن واليونانيين والإيطاليين) ولكنها تقدم تحليلا معقدا للثقافة متعددة العرقيات، والتى كان جزء منها مطروحا للنقاشات خلال الكتابات السابقة. إن اهتمام تلك المجموعة لا يكمن فقط فى تقديم نظرة تاريخية أعقد للمجتمع والثقافة والسياسة المصرية التى تبدو وكأنها تتعارض مع سياق الخطاب الوطنى، ولكن أيضا فى إيضاح التنوع العرقى داخل المجتمعات فى حد ذاتها، وهو نادرا ما كان معترفا به فى كتابات المؤرخين المصريين[٦٥].

إن هذه التجديدات المتواضعة، ولكن المهمة فى نفس الوقت أيضا، فى الكتابات الأكاديمية تم إكمالها بنوع آخر من الكتابات التى سلطت الضوء على الخبرة التاريخية للمتمصرين، ألا وهى القصة التاريخية، وهو الشكل الذى يسهل على الكتاب ممارسته مقارنة بالمعايير الصارمة للمدارس التاريخية. وقد قدم بعض المؤلفين فى هذا المجال أنفسهم على أنهم مؤرخون مهمشون، وأن أعمالهم تتحدى التيار الأكاديمى لكونها تقع خارج الإطار القومى المسيطر[٦٦]. فعلى سبيل المثال نجد أن ثلاثية "ستراتيس ستريكس: Straits Strikes" "المدن المنجرفة" تعد مثالا أساسيا على ذلك[٦٧]. وقد كان ستريكس واسمه الحقيقى (Hatziandreas) مواطن مصرى يونانى الأصل ولد فى مصر (١٩١١ - ١٩٨٠) وكان نشطا فى الحركة الشيوعية من الثلاثينيات وحتى رحيله عام ١٩٦٣. إن الحبكة الدرامية للقصة تعتمد كثيرا على خبرة مؤلفها مع توظيف عدد من الشخصيات المبنية على أشخاص حقيقيين فى ظل خلفية ثبت أنها تعد وصفا تاريخيا دقيقا للفترة التى جرت فيها أحداثها عندما تمت مقارنتها بمصادر أخرى[٦٨]. وأحداث القصة تدور فى مصر وشرق البحر الأبيض وتصور عالم أهل الشرق من اليونانيين واليهود والمسيحيين واليهود بشكل متداخل، ولكن كلا منهم مميز عن الآخر. وعلى الرغم من وجود المد القوى الذى لا يمكن مقاومته من القوميات المختلفة المصرية واليونانية والصهيونية، فإن القصة تقدم بشكل حيوى الترابط المعقد

للظروف التى كانت فى صالح أو ضد تلك القوى خاصة فى تمثيلها للأسرة اليونانية التى تعيش فى الأحياء الفقيرة فى القاهرة. ووفقا لأحد النقاد فإن ستريكس قدم عالما رسمه من نوافذ المطابخ والأحياء الحقيرة[٦٩]. إن العديد من الكتاب اليونانيين المصريين للقصص القصيرة والأعمال الطويلة التى تمت فى مصر، أظهروا بنفس الطريقة تعلقهم بالدولة والشعب[٧٠]. ولم يقتصر هذا النوع بالطبع على دوائر اليونانيين المصريين. إن قصة "الطربوش: Le Tarbouche" والتى كتبها روبير سوليه، وهو سورى مصرى ولد فى مصر وعاش فى فرنسا تقدم نظرة للحياة السورية فى مصر فى القرن العشرين وهو موضوع لم يتطرق إليه أى عمل أكاديمى لأى مؤرخ مصرى[٧١]. وإحدى القصص الأخرى من أدب السيرة الذاتية هى القصة التى كتبها "أندريه أسيمان: Andre Aciman" والتى تقدم خدمة أخرى للحياة اليهودية من خلال تصويرها المفعم بالحياة لملحمة أسرة يهودية فى الإسكندرية فى النصف الأول من القرن العشرين، الذى يلقى الضوء على اتجاهاتها واستجابتها للقومية المصرية الآخذة فى الظهور[٧٢].

إن جزءًا من روح هذه الأعمال، إن لم تكن تفاصيلها، نجدها فى الأدب المصرى المكتوب باللغة العربية أيضا. إن قصة "ميرامار" لنجيب محفوظ وقصص "إدوارد الخراط" و"توفيق الحكيم" تعتمد على الشخصيات اليونانية واليهودية والأرمينية عندما ترسم صورة للمجتمع المصرى متعدد العرقيات[٧٣]. كما أن هناك كتابات أخرى غير قصصية من نوع الحنين للماضى تنظر لمصر الحضرية نظرة إيجابية حتى لو كانت تقصر نفسها على الصفوة الثقافية والاجتماعية بدرجة كبيرة[٧٤]. إن أكثر الأمثلة بروزا لهذا النوع الأدبى هو "سمير رأفت" وهو أحد أفراد أسرة مصرية من الطبقة الوسطى العليا، تلقى تعليمه فى كلية فيكتوريا فى الإسكندرية وحصل على درجة الليسانس فى علم الاقتصاد، وكانت لديه خلفية اجتماعية وتعليمية غير تقليدية بالنسبة لمؤرخ مصرى[٧٥]. وقد عمل صحفيًا مستقلاً فى جريدتى (Egyptian Gazette و Cairo Times) وكتب عددا

كبيرا من المقالات التاريخية منذ منتصف التسعينيات، كانت تقدم نظرة شديدة الإيجابية لمجتمعات الأجانب المقيمة فى مصر بدرجة أكبر مما هو موجود فى أعمال المؤرخين المصريين فى الفترة منذ ١٩٥٢. وأحد الموضوعات المتكررة فى كتابات رأفت هو إسهام الأقليات الأجنبية فى البناء الاقتصادى والاجتماعى والمادى لمصر، وهناك سلسلة مستمرة تصدر فى المناسبات بعنوان "تبنَّى أثرا" تصف أحد الأبنية وسماته المعمارية، والذى يكون عادة قد تم بناؤه على أيدى المتمصرين، والسلسلة بمثابة منطلق لإعادة التفكير فى إسهماماتهم فى روعة وفخامة مصر الحضرية مع تسجيل انحدار إسهاماتهم فى نفس الوقت[٧٦].

وعلى الرغم من أن تركيزه على التأريخ الذاتى لدور الأفراد وشئونهم التجارية والشخصية، يعد اتجاها تقليديا فى بعض الأمور، ومستلهمًا من الشوق والميل للزمن الجميل لكونه مطروحا فى ظل أزمة الخطاب الوطنى، فإنه كان يقدم اتجاها بديلا يحمل تجديدا. ويتسم منظوره هذا بالتحدى، ليس فقط فى طريقة تقييمه لإسهامات ومصالح المتمصرين فى تنمية مصر، ولكن أيضا فى تعليقه على جوانب ومستوى أسلوب السرد القومى. وفى مناقشته للبنك الأهلى المصرى (NBE) الذى اعتبر بمثابة "فزاعة" للوطنيين ورمزا للتحكم الأجنبى فى الاقتصاد المصرى، ويؤكد رأفت على دور البنك الإيجابى فى تنمية الدولة والدور المهم الذى لعبه رجال الأعمال المتمصرين مثل "رفائيل سوارس: Saures Raphael" وهو يهودى يحمل الجنسية الإيطالية و"كونستانتينوس سالفاجوس: Constantinos Salvagos" وهو يونانى الجنسية. بل إنه يدحض هذا المرجع الوطنى بالإشارة إلى أن طلعت حرب مؤسس بنك مصر، والذى يعتبر المدافع عن القضية الوطنية تلقى تدريبه فى هذه البنك أثناء عمله لدى سوارس[٧٧].

إن كتاب رأفت الوحيد حتى الآن هو: "المعادى ١٩٠٤- ١٩٦٢، التاريخ والمجتمع فى إحدى ضواحى القاهرة". يجمع هذه الموضوعات معا فى دراسة حالة واحدة[٧٨]. واختيار المعادى باعتبارها موضوعًا تاريخيًا يعد مهمًا من الناحية

التاريخية، حيث إنها ضاحية تم تأسيسها من قبل المصالح التجارية الأجنبية عام ١٩٠٤، كما أنها تحتوى على الكثير من سمات المجتمع العالمى (الكونى) فى المجتمع المصرى منذ بداياته، ذلك لأنه كان المكان المفضل لإقامة الأثرياء فى الدوائر اليهودية والبريطانية والفرنسية واليونانية والأرمينية. وقد كتب "على صبرى" وهو عضو بارز فى النظام الناصرى فى الستينيات (ومن أقارب رأفت) فى سيرته الذاتية عن المعادى باستخفاف، لكونها المنطقة التى نشأ فيها، بسكانها الأجانب وجوها الأجنبى، ومن الملاحظ أن رأفت استخدم نفس الضاحية لتوضيح تعقد وثراء هذا المجتمع باعتباره جزءًا من التاريخ المصرى الحديث[٧٩].

لقد كان الدافع وراء كتابات رأفت بشكل جزئى هو؛ أن تكون رد فعل أمام رياء ونفاق النظام الحالى المغرق فى الخطب الوطنية المسهبة فى مقابل تهميش الدور التاريخى للمتمصرين فى نفس الوقت، لأن هذا الدور له السيادة على الممارسات التى كانت تبدو باهتة إذا قورنت بالوضع فيما قبل ١٩٥٢. وفى حين أن رأفت يعترف بالمزايا التى أعطاها نظام الامتيازات للمقيمين الأجانب، فإنه يعتبر تلك المزايا مقابلاً ضئيلاً أمام المزايا التى يتمتع بها الأجانب الذين يعملون فى مصر حاليا تحت شروط الاتفاقيات الثنائية بين الحكومتين المصرية والأمريكية[٨٠]. ومن المدهش أن عمل رأفت هذا لم يلق الترحيب اللازم فى ظل المناخ السياسى السائد فى مصر. وكان من الضرورى أن يسهم فى نشرتين تصدران باللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى أن كتابه حول المعادى، نشر بالإنجليزية، ويشرح رفعت ذلك بقوله:

"لقد رفضت مقالاتى التى كتبت باللغة العربية، وأعتقد أنها لو كانت قدمت بطريقة عشوائية أكبر وبدون ذكر اليهود باعتبارهم أقلية بشكل فيه إطراء لهم فربما كانت لمقالاتى فرصة أفضل. بل إن كتاب المعادى نفسه تم رفضه باللغة العربية"[٨١].

ويعلق أيضا بقوله "وفيما يتعلق بالموقف السياسى، فأنا لا أريد ربط وتلطيخ اسمى بلقب "محب الأقليات" خاصة عندما يكون خلفاء إحدى هذه الأقليات المهمة جارا غير مرغوب فيه[٨٢].

فى الدوائر الأكاديمية، حيث تكون مفاهيم الخطاب القومى تشكل معوقات أكثر اتساقا أو ارتباطا مع مصالح الدولة، نجد أن الحدود "الشرعية" للمدرسة المصرية لم تبتعد عن القيود الأيديولوجية للثقافة السياسية المهيمنة. إن أقسام التاريخ فى الجامعات المصرية لم تظهر حتى الآن على أنها بيئة ترحب بالتحليل المتوازن للوجود الأجنبى فى مصر، كما أنها لم تظهر أنها بيئة مناسبة لدراسة حقيقة علاقة ذلك الوجود القوى مع المجتمع المصرى الكبير. وعلى الرغم من وجود أعمال تاريخية كثيرة حول الحركة الشيوعية من قبل الدارسين المصريين والغربيين، فإن هناك اعترافًا ضئيلاً بالمشاركة السياسية لليساريين المتمصرين فى السياسة المصرية ما عدا دور بسيط فى أوائل العشرينيات[٨٣]. ومن الغريب فى التاريخ المصرى أن المتمصرين ظهروا فى العديد من السياقات على أنهم رأسماليون ومقاولون ورجال صناعة وأعضاء فى الصفوة الاجتماعية وعمال وشيوعيون وتجار مخدرات وصحفيون ومفكرون، إلا أنه عادة ما يتم اعتبارهم نكرات، وقلما تتم الإشارة إليهم فى دور مركزى أو إيجابى فى سياق أى موضوع تاريخى[٨٤]. وثمة عدد قليل من العلاقات الثقافية والاجتماعية المتداخلة بين المصريين ومجتمعات وأفراد المتمصرين التى تم استكشافها ودراستها، كما أنه قلما تم التمييز بين فئات المجتمعات الأجنبية، التى تضم المسئول الاستعمارى البريطانى إلى جانب صانع الأحذية الأرمينى، ورجل الأعمال الفرنسى إلى جانب البقال اليونانى على سبيل المثال[٨٥].

وعلى الرغم من أن البعض قد آمن بمنظور مصر متعددة العرقيات ومتعددة الثقافات، فإنه لم يقم أى من التيارات التاريخية الأساسية المذكورة هنا، ما عدا المدرسة الملكية، بوضع المتمصرين فى الإطار الوطنى. كما أنه لا يوجد ميل كبير

بين المؤرخين المصرين الأكاديميين للاعتراف بادعاءاتهم بأن لهم حقوقا فى الخطاب المصرى "الشرعى"(٨٦). إن الازدواجية التى تكونت بين المصريين والأجانب والتى نشأت مع وصول الاحتلال البريطانى إلى مصر، لم يكن من الممكن تجنبها بعد ثورة ١٩١٩، والتى تمثل بالنسبة للمدرستين الليبرالية والمادية نقطة تحول أساسية فى مصر. لقد كان من أسس الخطاب القومى الاعتقاد بأن مجتمعات المتمصرين لم تكن أكثر من مجرد مستعمرات من قبل الدول التى ينتمون إليها تمت زراعتها فى مصر، وأنهم متحالفون مع المصالح الأجنبية ويخدمونها، مع وجود قدر ضئيل من العلاقات الوثيقة بالمجتمع المصرى. إن كل هذه المدارس الثلاث التى تمت مناقشتها تصف المتمصرين على أنهم طبقة رقيقة منفصلة عن المجتمع المصرى، وأنهم دخلاء على هذا المجتمع. وقد عبر عن ذلك أحد المؤرخين حين قال: "لقد كانوا مقيمين فى مصر، ولكنهم لم يكونوا جزءا منها"(٨٧).

ربما يكون من الأدق أن نقول "إنهم كانوا من مصر ولكنهم لا ينتمون إليها الآن". إن التطورات الإيديولوجية والسياسية التى حدثت خلال القرن العشرين والتى شهدت إعادة بناء الأمة قد شوهت أيضا دور المتمصرين فى السجلات التاريخية. ويقتبس "فيتاليس: Vitalis" مثالا حيا على هذه العملية مذكرا بكيف أنه بالانتهاء من سد أسوان الأول عام ١٩٠٢، تم وضع لوحة منقوشة تصف السمة متعددة العرقيات للمشروع نصها:

"لقد تم تصميم هذا السد وبناؤه من قبل مهندسين بريطانيين، وحفر بواسطة المصريين واليونانيين الذين قاموا بعمل الأساسات الصخرية، وبأعمال البناء المتعلقة بالدبش، وقام عمال إيطاليون مهرة ببناء حجارة المربع المصنوعة من الجرانيت".

وفى عام ١٩٤٧، وفى جو سياسى مختلف جذريا قيل، إن صياغة تلك اللوحة ليس ملائما وتمت إزالتها لأنها "لم تلق ضوءا صادقا على الأمور" ثم بعد ذلك تم

الادعاء بأنه بناء مصرى خالص[٨٨]. إن هذه الواقعة التافهة تبلور مصير المتمصرين فى التاريخ المصرى المعاصر. وعلى الرغم من وجود المتمصرين المتنوع فى التاريخ المصرى ومكانتهم فى المجتمع والثقافة، فإنه قد تم محوهم من السجلات بسبب التوجه الأيديولوجى للخطاب القومى.

إن تاريخ المتمصرين يظهر التقارب والتلامس السياسى بين المدارس المصرية والحدود النظرية للخطاب القومى بمصر. ففى الجزء الأول من القرن العشرين كانت المدرسة الملكية ترى أن المتمصرين مشاركون ومساهمون فى مهمة التنمية القومية وبناء الدولة. وفى العقود التالية ومع ظهور مدارس أخرى للتفسير تم تهميش المتمصرين ونفى أى ادعاء شرعى بأنهم ينتمون إلى مصر، وتم إبعادهم على أنهم غرباء سياسيون واقتصاديون وثقافيون. لقد أصبحوا ضحايا الصراع بين القومية والإمبراطورية البريطانية، حيث كان ينظر إلى انتماءاتهم السياسية فى أحسن الأحوال على أنها غامضة، وغالبا ما كان ينظر إليهم بشكل متكرر على أنهم معادون للقضية الوطنية. وربما كانت قوة القومية التى تدعمها سلطة الدولة جعلت مصير المتمصرين حتميا لا يمكن تجنبه. وعلى الرغم من ذلك فإن الإخفاقات المتلاحقة للرؤية القومية المهيمنة، ورد فعل المتمصرين الذى تمثل فى الأعمال الأكاديمية والذكريات الشخصية والقصص التاريخية، يطرح ضرورة إعادة تقييم لمفهوم فئات "القومية"، وذلك لفهم التطور التاريخى الذى كان قائما على أساسها، مع الاعتراف بتعريف أشمل للمجتمع المصرى.

الهوامش

١- "المشرقيون، على الرغم من أنهم لا يمثلون دولة، فإنهم يمتلكون بعض المزايا الخاصة بهم والتى تقترب من أن نطلق عليها قومية.... فهم بشكل أو بآخر أوربيون مستشرقون... بالإضافة إلى أنهم بالضرورة يمثلون تعاقب الأجيال، فمن أوربى لا يحمل أى ملمح للشرقيين، إلى أوربى مستشرق حتى النخاع، من النادر أن تجده يحتفظ بأى سمات أوروبية. كرومر، "مصر الحديثة"، المجلد ٢ ـ ٧ ـ ٢٤٦.

٢- اقتبس فى عمل وندال، "تطور الصورة القومية المصرية"، ٢٤٨.

٣- على التوالى عمل روبرت إل تيجنور، "الأنشطة الاقتصادية للأجانب فى مصر، ١٩٢٠- ١٩٥٠: من ميلت: Mille إلى برجوازية هاوت: Haut " دراسات مقارنة فى المجتمع والتاريخ" ٢٢ (١٩٨٠) ٤٩ ـ ٤١٦ وعمل ماريوس ديب،"دور الاقتصاد المجتمعى للأجانب المحليين فى مصر الحديثة"، ١٨٠٥-١٩٦١، "المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط" ٩ (١٩٧٨) ١١- ٢٢ عمل يورجوس أيه كورفيتاريس، "اليونانيون فى آسيا الصغرى ومصر باعتبارهم أقليات من الوسطاء الاقتصاديين خلال القرنين ١٩ و٢٠، مجموعات عرقية ٧ (١٩٨٨) ٨٥-١١١.

٤- من الواضح أن هذه الألفاظ المختلفة لا تتساوى تماما فى المعنى. فلقد ركزت نقاشى على لفظ "المتمصرون" لأنه مشتق من كلمة مصريين، ولأنه يعطى انطباعا عن الانتماء للمجتمع المصرى العظيم؛ فلكلمة "أقلية أجانب" لا تعطى مثل هذا الانطباع.

٥- لا أقترح فى هذا السياق أن أناقش الأعمال الأساسية عن اليهود المصريين تحديدا إلا ما هو وثيق الصلة بموضوعى، وذلك على الرغم من أنها تمثل بوضوح جزءا مهمًا من علم كتابة تاريخ المتمصرين وتشترك معه فى العديد من السمات. فإن الأحداث التى أحاطت بقيام دولة إسرائيل أدت إلى حجب الإعجاب الواضح للحياة اليهودية فى مصر. للاطلاع على قدر كبير من المناقشات التى تقيم اليهود فى مصر بناء على طريقتهم، انظر عمل جول بينين، "شتات اليهود المصريين"، بيركلى: صادر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا، فى ١٩٩٨

وعمل جودرن كرامر، "المتطرفون القوميون، والمتزمتون واليهود فى مصر أو، من هو المصرى الحقيقى؟"، ١٧ ـ ٣٥٤ فى جى أر واربيرج وأورى كيبفيرشميدت، "الإسلام والقومية والراديكالية فى مصر والسودان"، نيويورك: صادر عن برايجير فى ١٩٨٣، وعمل جوردن كرامر، "اليهود فى مصر الحديثة"، ١٩١٤- ١٩٥٢، لندن: صادر عن إى بى توريس فى ١٩٨٩.

٦- قد تصل أعدادهم إلى ٢٣٠ ألفًا عند إضافة الأرقام الخاصة بتعداد عام ١٩١٧، لليونانيين والإيطاليين واليهود والأرمن بالإضافة إلى أعداد السوريين (٣٥٠٠٠) والتى قدمها فيليب فى (السوريين فى مصر،١١). من دون شك تزايد هذا العدد عبر العقود المتتالية. وبالمقارنة ضم المجتمع البريطانى والفرنسى عددا يزيد على ٤٥٠٠٠ نسمة (تعداد عام ١٩١٧).

٧- تعرض الحسابات الأولية التى تستند إلى أرقام تعدادات رسمية أنه على الأقل الثلث أو حتى النصف من المتمصرين يحملون إما جنسية مصرية أو عثمانية، وبالتالى لم يستفيدوا من اتفاقيات الامتيازات الأجنبية، ولكن هذه القضية المهمة بحاجة لمزيد من البحث.

٨- كان عباس الأول أقل حماسًا فى هذا الشأن، فلقد رحل العديد أثناء فترة حكمه؛ أما سعيد وإسماعيل فكانا أكثر ترحيبا، عمل ديب، "دور الاقتصاد المجتمعى للأقلية الأجانب المحليين فى مصر الحديثة، ١٨٠٥-١٩٦١" ١٤-١٥، انظر أيضا عمل روبين أداليان، " مستعمرة الأرمن فى مصر فى عهد محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨)" "استعراض القضية الأرمينية ٣٢ (١٩٨٠)" ٤٤ ـ ١١٥.

٩- عن السلفاجو، انظر عمل كيتروف، "اليونانيون فى مصر"، ٨٠-٣ وعن شيكوريل وصيدناوى، انظر عمل سمير رفعت، "صيدناوى"، كايرو تايمز ٢٩ مايو ١٩٩٧.

١٠- تشارلز عيسوى، "مصر فى ثورة، صادر عن مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٣، ٣٠، وعمل كرومر، مصر الحديثة، المجلد الثانى، ٢٤٨.

١١- عمل بينين ولوكمان،، "العمال على ضفاف نهر النيل"، ٤٩-٥٧.

١٢- عفاف لطفى السيد مارسو، "لمحة تاريخية عن مصر الحديثة"، صادر عن مطبعة جامعة كمبريدج، ١٩٨٥ ١١٥.

١٣- حورانى، "الفكر العربى فى عصر الليبرالية"، ٨١.

١٤- أنجلو ساماركو، "مساهمة الإيطاليين فى التقدم العلمى والممارسة الطبية فى مصر فى عهد محمد على"، القاهرة، ١٩٢٨ "الإيطاليون فى مصر : مساهمة إيطاليا فى تشكيل مصر الحديثة"، الإسكندرية، ١٩٢٧ وعمل أر رادو بولس ـ Vasilefs Fouat o protos ke anagennomeni Egiptos) (O ـ الملك فؤاد الأول ومصر، الإسكندرية، ١٩٣٠.

١٥- حنين بك حنين فى عمل يوسف قطاوى، "مصر لمحة تاريخية وجغرافية عن المؤسسات الحكومية من خلال الحياة الاقتصادية والاجتماعية"، القاهرة: المعهد الفرنسى، ٢٨٢ ١٩٢٦.

١٥ - كما ورد فى المرجع السابق، ٢٨٠.

١٧- رفعت، "اليقظة المصرية"، ٢٢٦.

١٨- كان المصريون على دراية بالمنافع التى تأتى من وراء الجنسية الأجنبية، ولم يكن من غير المعروف لديهم كيفية استخدامها لمصلحتهم الخاصة. ففى أوائل القرن وبتوجيهات من الخديو ذهب أحمد لطفى السيد إلى سويسرا لكى يحصل على الجنسية السويسرية، وذلك بهدف إنشاء جريدة فى مصر لتكون تحت حماية اتفاقيات، عمل ويندال،" تطور الصورة الوطنية المصرية"، ٢١٣. وحصل عدد من ملاك الأراضى المصريين، بما فى ذلك أعضاء مجلس شورى القوانين، على جنسيات أجنبية فى القرن التاسع عشر، مقابلة شخصية مع رءوف عباس. هذا يستدعى إلى الأذهان "البراتلى: berati" وهى ممارسة كانت تقوم بها الإمبراطورية العثمانية لبيع جنسيات أجنبية وذلك لمصالحها المالية والقانونية.

١٩- عبد الرحمن الرافعى، "فى أعقاب الثورة المصرية"، المجلد ٣ ٢٨٥

٢٠- وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، لاحظ تعليق بيير كاتشيا، "من بين جميع الجنسيات الأجنبية التى نعرفها، لا أعرف أى شخص كانت لديه فرصة للحصول على حصانة قانونية". بيير كاتشيا، الجزر غير الساحلية، اثنين من الغرباء يعيشون فى مصر، صادر عن مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٩ ـ ١٧٥.

٢١- "مصر الحديثة"، المجلد ٢ ـ ٢٥٧.

٢٢- اللورد كرومر، "مصر الحديثة"، المجلد ٢ ٢٤٦-٧، وبعد عشرين عاما، وفى تعليق على حالة الضباط البريطانيين فى العشرينيات من القرن العشرين، أعطى روبرت جرايفس انطباعا عن الخلاف بين الأجانب المصريين فى الانقسام حول المدرسة الليبرالية. وبإعادة سرد آراء الضباط البريطانيين أشار إلى أنه "لا يوجد أحد منهم (الضباط البريطانيين) أخذ القومية المصرية على محمل الجد؛ فكانوا يقولون إنه لا توجد قومية مصرية. لم يكن لليونانيين والأتراك والسوريين والأرمن من الذين كانوا يطلقون على أنفسهم مصريين حقوق مثل التى كان يتمتع بها البريطانيون، جرايفس، وداعا لكل هذا، ٤١٨.

٢٣- عمل البرت حورانى، "الأقليات فى العالم العربى"، لندن: صادر عن مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٤٧ ـ ٢٥.

٢٤- مقابلة شخصية مع رءوف عباس.

٢٥- الدسوقى، "نحو فهم تاريخ مصر"، ١٠.

٢٦- كما ورد فى المرجع السابق، ١٦.

٢٧- نبيل عبد الحميد سيد أحمد، "النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢" القاهرة: صادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

٢٨- كما ورد فى المرجع السابق، ٨.

٢٩- كما ورد فى المرجع السابق، ٨-٢٤.

٣٠- كما ورد فى المرجع السابق، ٤٧٠.

٣١- انظر على سبيل المثال عمل سليمان محمد النخيلى، "الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطة المصرية منها سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٢" القاهرة، ١٩٦٧ ـ ٩٣، وعمل رءوف عباس، "الحركة العمالية فى مصر، ١٨٩٩-١٩٥٢ " القاهرة ١٩٦٧ ـ ٤٥-٦٥، وعمل أمين عز الدين، "تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩ " القاهرة، ١٩٦٧ مجلد ١ ـ ٢ ـ ٧١، ليس هناك دراسة مفصلة عن العمال الأجانب.

٣٢- عمل آى ياناكاكيس " I Yannakakis" أصول الشيوعية المصرية ١٩٢٠-١٩٤٠" ٩ ـ ٩٤ فى "الحركة الشيوعية فى الشرق الأوسط"، باريس، ١٩٨٤.

٣٣- إسماعيل والسعيد، "الحركة الشيوعية فى مصر"، ٤ ـ ٣٣. كان هناك خلاف فى اليسار اليونانى بين النشطاء المنتمين للحركة الشيوعية المصرية والذين يعملون فى مؤسسات يونانية بالكامل.

٣٤- فى الواقع أن الاتحادات الدولية، ولا سيما الأعضاء من المصريين والأجانب، استمرت على أقل تقدير إلى ثلاثينيات القرن العشرين وكانت هناك طبقة عاملة أجنبية فى مصر حتى أوائل الستينيات من القرن العشرين. لاحظ الأسس التى وضعها إيليس جولدبرج عن الفرق بين العمال المصريين والأجانب، والعمال غير المهرة وعمال الخياطة والنسيج، الطبقية والسياسة فى مصر، ١٩٣٠-١٩٥٢ صادر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٨٦ ـ ١٩ رقم ١.

٣٥- عمل ميتشل، "الإخوان المسلمين"، ٢ ـ ٢٢١.

٣٦- كما ورد فى المرجع السابق، ٢٧٢ ـ ٣٣٠.

٣٧- كما ورد فى المرجع السابق، ٢٢٢.

٣٨- عمل جيفرى تى كينى، "الأعداء هنا وهناك: صورة اليهود فى الخطاب الإسلامى فى مصر"، مجلة: الدين: Religio، ٢ (١٩٩٤) ـ ٧٠ ـ ٢٥٣.

٣٩- البشرى، "الحركة، الحركة السياسية فى مصر". المقدمة، الإصدار الثانى، ٦ ـ ٣٤.

٤٠- البشري، "المسلمون والأقباط"، ٥٣٠.

٤١- كان البشرى ولوقت قريب شديد النقد فى موقفه لليهود فى الحركة الشيوعية، طارق البشرى، "أوراق هنرى كورييل"، الهلال ٩٥ (أبريل ١٩٨٨) ١٨-٢٥.

٤٢- عمل ديكميجيان، "مصر تحت حكم عبد الناصر"، ٨٤.

٤٣- فى الغرب أصبح عدد من الباحثين من ذوى الخلفية المتمصرة باحثين فى شئون الشرق الأوسط ولكن ظهروا باعتبارهم لاجئين بدلا من متمصرين. فكان من بينهم المؤرخ الاقتصادى تشارلز عيسوى ونداف سفران، وبصور هامشية بى جيه فاتيكيوتيس الذى درس فى القاهرة. كشف وصف عيسوى لنفسه عن تعقيد هويته وعن عدم ملاءمة الأطر القومية: "إذا أنا أردت اختبارا للدم، فأنا دمشقى للغاية أكثر من أى شىء آخر. وعلى المستوى الثقافى فأنا لبنانى ومصرى" جالجر، "نهج التاريخ فى الشرق الأوسط"، ٤٨.

٤٤- كرامر، "يهود مصر"، ٤٨.

٤٥- لبيان ذلك راجع عمل إيفجينويس متشياليدس، "بانوراما"، الإسكندرية، ١٩٧٢.

٤٦- لبيان ذلك راجع عمل إيفجينويس متشياليدس، "الببليوجرافيا المصرية اليونانية"، الإسكندرية، ١٩٦٦.

٤٧- انظر عمل أفثيميوس سولوبانيس، "الموقف من اليونانيين فى مصر"، ديموس أثينوين، ٢٦٥.

٤٨- كان الذين يعيشون فى مصر من بين اليونانيين يشتهرون عن غيرهم من اليونانيين بلقب إيجيبتيوس (مصريين). فى هذا السياق قمت بتوظيف كلمة "مصرى يونانى" وذلك على الرغم من أنه لا ينبغى أن يتم فهمه ضمن إطار الجنسية.

٤٩- مجلة (Panaigyptia) ٨ يناير ١٩٣١، ٢.

٥٠ ـ عمل أيه كاسنجونيس (محرر) "اليونانى المتمصر" - إلينا المصرية، الإسكندرية، ١٩٣٢-٤٠.

٥١- عمل جى أرفانتاكس، "موجز تاريخ مصر"، الإسكندرية، صادر عن جرامتا، ١٩٢٦، وعمل أى بيتريدس، "مصر يونان"، الإسكندرية: صادر عن الكاسيجونيس، ١٩٣٤.

٥٢- عمل دى سيفاستوبولو، "مغادرة الإسكندرية"، الإسكندرية، ١٩٥٣ ـ ٢ ـ ٣٠.

٥٣- فيما يتعلق بنوميكوس، راجع عمل سوتيرى ميخائيليدس "خريستوف نوميكى وعليم يونانى فى تاريخ العرب والإسلام والآثار"، رابطة الصحفيين اليونانيين العرب ٢ ـ Deltion) Ellino-Aravikon Sindesmos) ـ ٢(رقم ٨)، ١٢ ـ ١٤.

٥٤ - عمل كيه أتش نوميكوس، " كتابة التاريخ العربى: Aravika istorimata"، الإسكندرية، ١٩٢٠.

٥٥- عمل أثاناسيوس، " الإغريق ومصر الجديدة " ـ "O Ellinismos ke I Neotera Egiptos"، المجلد الأول، Istoria tou Egiptiotou Ellinismou apo tou 1798 mekhri 1927، الهلينية فى تاريخ مصر من ١٧٩٨ حتى ١٩٢٧ المجلد الثانى، " إسهامات الهلينية فى تطوير مصر الحديثة" Simvoli tou Ellinismou eis tin anaptixin tis Neoteras Egiptou، الإسكندرية، ١٩٢٧، ١٩٣٠ (الإصدار الفرنسى، "الهيلينية ومصر الحديثة"، مجلدان، باريس: صادر عن فيليكس الكان، ١٩٢٩– ٣٠).

٥٦- من بين العديد من الأعمال، كان عمل تاسوس بالايولوجس ـ "O Egip-.istoria ke drasis tiotis Ellinismos (753 II.X - 1953)" ـ المجلد ١، الإسكندرية، ١٩٥٣.

٥٧- مانوليس يالوراكيس، " يونانيو مصر: I Egiptos ton Ellinon"، أثينا، ١٩٦٧.

٥٨- سولويانيس، "مكانة اليونانيين فى مصر"، ٢٦٥. كان ديميتريس خاريتاتوس واحدا من مؤسسى الجمعية اليونانية للمحفوظات الأدبية والتاريخية فى ١٩٨٠، وفيما بعد رئيسًا لها وكان يونانيا من الإسكندرية.

٥٩- لمعرفة السرد الكامل لأعمال سولويانيس راجع عمله "I Thes to Ellino sti Egipto" مكانة اليونانيين فى مصر، ١٩٩٩" عمل خريستوس هادزيوسيف، "المستعمرة اليونانية فى مصر" ١٨٣٢–١٨٥٦، ورسالة لم تنشر تحت اسم، جامعة السوربون باريس، ١٩٨٠ وعمل بنديليس إم جالفانيس، "مظاهر الاقتصاد والتاريخ الاجتماعى للمجتمع اليونانى فى الإسكندرية أثناء القرن التاسع عشر" رسالة دكتوراه، جامعة هال، ١٩٨٩.

٦٠- عمل الكساندر كيتروف، "اليونانيون فى مصر، ١٩١٩–١٩٣٧: العرقية والطبقة"، ١٩٨٩ ٦ ما لم يدون كان بمثابة الصمت الذى فرضه المؤرخون المصريون حول هذا الموضوع.

٦١- كما ورد فى المرجع السابق، ٤٢-٧.

٦٢- كما ورد فى المرجع السابق، ١٣٦–٤٠.

٦٣- كما ورد فى المرجع السابق، ١٤٠.

٦٤- عمل أر البرت وأى ياناكاكيس، الإسكندرية ١٨٦٠–١٩٦٠" النموذج المؤقت للحياة المشتركة : المجتمعات والهوية العالمية " ـ un modele ephemere de convivialite: communautés et identite cosmopolite، ـ إصدارات أخرى، باريس، ١٩٩٢ (بعد ذلك تم إصداره باللغة الإنجليزية باسم" الإسكندرية" ١٨٦٠–١٩٦٠ "حياة قصيرة لمجتمع عالمى"، الإسكندرية: هاربوكراتيس، ١٩٩٧). ومن بين المساهمين كان إليوس ياناكاكيس وكاترينا تريمى (الأول

ولد فى مصر والثانى ينتمى لعائلة مصرية يونانية) من الجانب اليونانى كان جاكس هاسون (يهوديًا مصريًا) من الجانب اليهودى، إدوارد الخراط، كاتب قبطى وحوار مع يوسف شاهين. وفيما يتعلق بالجانب اليهودى، انظر عمل جاكس هاسون، "يهود النيل"، باريس: صادر عن لوسايكامور، ١٩٨١.

٦٥- لدى المجتمع الأرمينى أيضا حياة ثقافية نشطة وسجل من النشر فى مصر. من بين عدد من المؤرخين الذين لهم كتابات فى الشأن الأرمينى فى مصر، كان أويتس يابوشين، وهو رئيس تحرير جريدة أريف لزمن طويل، وهى جريدة أرمينية ما زالت تنشر فى القاهرة. ومن بين أعماله "تاريخ الثقافة المصرية الأرمينية"، ١٩٨١ (مقابلة شخصية مع أويتس يابوشين).

٦٦- لمناقشة مفهوم كاتب الخيال باعتباره مؤرخًا سريًا وانظر عمل محرز، "الكتاب المصريون بين التاريخ والخيال"، ٦-٨.

٦٧- نشــر بالفعـل فـى ثـلاثة مجـلدات فـى أثينا باسـم (1960) I Leskhi، (1962) I Ariagni (1965) I Nikhterida. ـ للترجمة الإنجليزية، "مدن الركام"، ترجمة كيه سيسليس، نيويورك: الفريد نوبف، ١٩٧٤.

٦٨- كتب تسيركاس عددا من الروايات المختلفة ومجموعات شعرية تتكلم عن حياته فى مصر، بالإضافة إلى ما كتبه من تاريخ أكاديمى" حياة كوافيس كى: O Kawafis ke I Wpokhi tou" أثينا: كيدروس، ١٩٥٨.

٦٩- عمل بيتر ليفى، "العالم من أسفل الأرض" ملحق التايمز الأدبى ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ ١٢٥٦.

٧٠- على سبيل المثال عمل إفجينيا بلايولوجو بيتروندا، " مذكرة تفاهم ستو كيرو" S to Kero tou papous mou، 1983، I Loti tou pathous، 1991، وعمل إيلينى فويسكو، [c.1963] "Anixe tin porta"، وعمل أيواما كاتسناكى، (1993) I Agapimeni poli، عمل جورج بى بيردس، "ذكريات وقصص من مصر" نيقوسيا :صادر عن دياسبورا ١٩٩٢.

٧١- عمل روبيرسولية، Le Tarbouche "الطربوش"، باريس: صادر عن لوستيول ١٩٩٢ (تم إصداره حديثا مترجم باللغة الإنجليزية تحت اسم طيوز المتجوال، ٢٠٠٠، راجع الحوار الذى أجرى مع أمين معلوف، الحنين إلى النيل صادر عن ليموند ١٩٩٢، ٢٣. إن أفضل معالجة أكاديمية تتعلق بوجود السوريين فى مصر تعود إلى المؤرخ الألمانى، توماس فيليب فى عمله "السوريون فى مصر ١٧٢٥- ١٩٧٥"، شتوتجارد، نشرته شتاينر فيسبادن فيرلاج المحدودة، ١٩٨٥، انظر أيضا عمل اليزابث بانفالون، "المهاجرون اللبنانيون والسوريون فى مصر (١٧٢٤- ١٩٦٠) " إستراتيجية الحفاظ على تمييز الأقلية" "Une strategie de maintien d'une distinction minoritaire"، DEA ـ ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣.

٧٢ ـ عمل أندريه أسمان، "خارج مصر، مذكرات"، نيويورك: صادر عن فارار ستراوس جيروكس، ١٩٩٤. فى عام ١٩٩٥، حصل عمل "خارج مصر" على جائزة كتاب وايتنينج للأعمال التى تخلو من القصص الأدبى ولكنه كان عرضة للنقد فى هذا الشأن، راجع سمير رفعت فى، عمل أندريه أسمان "خارج مصر" الجريدة المصرية (إيجيبشن جازيت) فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٦ وعمل «أسمان إنكور، "أخيرا عمى العظيم فيلى رسولفيد خارج مصر"» "البريد المصرى" ١ فبراير ١٩٩٧.

٧٣- انظر على سبيل المثال عمل توفيق الحكيم، "مجلس العدل"، صادر عن مطبعة جامعة أوستن، أوستن، ١٩٨٩ ـ ٥٣.

٧٤- على سبيل المثال عمل مجدى وهبة، "ذكريات القاهرة"، مقابلة ٦٢ رقم ٥ (مايو ١٩٨٤) ٩ ـ ٤٧ ومقالات عن اليونانيين (عمل باسكال غزالة، "طاف بالمدينة"، جريدة "الأهرام الأسبوعى" ٦-١٢ أغسطس ١٩٩٨) وعن الأرمينيين (ملحق الأهرام الأسبوعى ٢٠-٢٦ مايو ١٩٩٩).

٧٥- إن سمير رفعت هو ابن الراحل الدكتور عهدى رفعت، وهو فقيه دستورى لامع، وتجمعه قرابة بعلى شمسى باشا، وهو وزير التعليم الوفدى للعشرينيات من القرن العشرين. اتصالات شخصية مع سمير رفعت، ٢٦ مايو ١٩٩٧.

٧٦- للاطلاع على هذه المقالات راجع الموقع: http://www.egy.com/history/source.html الجريدة المصرية (إيجيبشن جازيت) ـ مقالات السبت.

٧٧- عمل سمير رفعت، "البنك الوطنى المصرى ١٨٩٨-١٩٩٨، الأشخاص الذين رخصوا البنك"، البريد المصرى ١١ مايو و٢٥ مايو ١٩٩٦.

٧٨- المعادى ١٩٠٤-٦٢: "التاريخ والمجتمع بضواحى القاهرة"، صادر فى القاهرة عن مطبعة بام باريس، ١٩٩٤.

٧٩- عن على صبرى راجع عمل غالى شكرى، "المثقفون والسلطة فى مصر"، المجلد ١ القاهرة: ١٩٩٠ ـ ٦ ـ ١٤٥.

٨٠- اتصالات شخصية مع سمير رفعت، ٢٦ مايو ١٩٩٧.

٨١- انظرالمرجع السابق.

٨٢- كما ورد فى المرجع السابق، كانت لسمير رفعت مقالات لاذعة كانت ترفض لكونها "مثيرة جدا للجدل" وحتى تلك التى كانت تكتب باللغة الإنجليزية، انظر عمل سمير رفعت، "الإصلاح الذى قمنا به. الآن علينا التنفيذ" "http://www.egy.com/history/97-05-14.shtml" ـ وقد يكون من الأهمية بمكان هنا معرفه أنه هناك مقالات عن المجتمعات الأجنبية كانت باللغة الإنجليزية فى الأهرام الأسبوعى لم تظهر باللغة العربية. وراجع على

سبيل المثال عمل باسكال غزالة، "طاف بالمدينة"، الأهرام الأسبوعي ٦-١٢ أغسطس ١٩٩٨، "والملحق الخاص عن الأرمينيين في مصر" صدر عن الأهرام الأسبوعي ٢٠-٢٦ مايو ١٩٩٩.

٨٣- يجسد تعليق بوتمان هذا الرأي، كان الماركسيون الأرمن والإيطاليون واليونانيون مرتبطين بالأحزاب الشيوعية الموجودة ببلادهم ولم يكونوا في حالة نشاط مباشر في الساحة السياسية المصرية"، انظر "صعود الشيوعية المصرية"، ٥. حتى الآن لا توجد دراسة متكاملة عن اليسار اليوناني في مصر ومع ذلك انظر عمل أنتوني جورمان، "إغفال مصر للشيوعيين: اليسار اليوناني في فترة ما بعد الحرب"، صادر عن جريدة الدراسات اليونانية الحديثة ٢٠ (٢٠٠٢) ١-٢٧، وعمل آي باناكاكيس ـ "origines du communisme "egyptienne ١٩٢٠ - ١٩٤٠أصول الشيوعية المصرية ١٩٢٠ -١٩٤٠ " وعمل (Anastasiadis Yiannis "ذكريات تأثير الحركة اليسارية في الهيلنية المصرية " صادر عن أثينا ١٩٩٣ ـ Mnimes apo ti drasi tou aristerou Kinimatos tou Egiptiotou Ellinismou، Athens ـ ١٩٩٣.

٨٤- وفيما يتعلق بالعنصر الجنائي، راجع عمل عبد الوهاب بكر، "البوليس المصري ١٩٢٢-١٩٥٢، القاهرة: دار الزهراء، ١٩٩٣ ـ ١٩ ـ ١٩٦، وفيما يتعلق بالصحف راجع عمل إبراهيم عبده، "تطور الصحافة المصرية"، ١٨٩٨-١٩٨١، القاهرة: سجل العرب، الإصدار الرابع، ١٩٨٢ ـ ٦٢ ـ ٢٥٦.

٨٥- كانت هناك رغبة عارمة من قبل بعض المؤرخين الاقتصاديين الغربيين في تقديم إعادة تقييم جذري عن الدور الاقتصادي الذي لعبه الرأسماليون الأجانب المقيمون وكذلك إعادة بناء المفاهيم الخاصة بعلاقاتهم مع الرأسماليين المصريين. عمل روبرت تيجنور، "الدولة، المشروعات الخاصة وتغيير الاقتصاد في مصر"، ٢٤٣: "على الرغم من تميز بعض رجال الأعمال المصريين وتكريم بعض منهم (مثل الشخصية البارزة طلعت حرب)، فإنه كان هناك العديد من الأجانب المقيمين في مصر يلعبون أدوارا مهمة، كان لها بالغ الأثر في مجمل العملية الاقتصادية، غير أن المعلقين أهملوا تلك الأدوار بصفة أساسية فيما بعد. فنادرا ما ظهرت في الدراسات المصرية الحديثة أسماء كهنري ناوس ومايكل سالفاجو ويوسف شيكوريل ويوسف أصلان قطاوي، على الرغم من أن تأثيرهم على الأحداث كان كبيرا للغاية" انظر أيضا عمل روبرت فيتاليس، "عندما يصطدم الرأسماليون، تتعارض المصالح وتنتهي الإمبراطورية في مصر"، ١٩٩٥، وعمل ماريوس ديب، "دور الاقتصاد الاجتماعي الذي لعبته الأقليات من الأجانب المحليين في مصر"، ١٨٠٥ ـ ١٩٦١ ـ ١١- ٢٢.

٨٦- الأعمال الحديثة الخاصة بمحمود محمد سليمان، "الأجانب في مصر، دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي"، القاهرة، صادر عن عين، ١٩٩٦، وعمل سيد عشماوي، "اليونانيون في مصر، دراسة تاريخية في الدور الاقتصادي السياسي، ١٨٠٥ ـ ١٩٥٦ " ١٩٩٧، وعمل

محمد رفعت الإمام، "تاريخ الجالية الأرمينية فى مصر"، القاهرة: "الهيئة المصرية العامة للكتاب"، ١٩٩٩ (والذى لم يذهب تحليله إلى ما قبل بدايات القرن العشرين) وهذا يشير إلى أنه على الأقل هناك رغبة متزايدة للخوض فى هذا الموضوع.

٨٧- بى جيه فاتيكيوتس، "الكتابات التاريخية الغربية الجديدة عن مصر الحديثة"، ٣٢٣، والذى تحدث عن الراديكاليين اليونانيين فى مصر.

٨٨- عمل فيتاليس، "عندما يصطدم الرأسماليون"، ١٦٥.

الخاتمة

إن تطور الكتابة التاريخية المصرية فى القرن العشرين، كان نتاج تفاعل معقد لعوامل سياسية واجتماعية وثقافية وفكرية. فالمناخ الأكاديمى والدولة - إضافة إلى القوى المتنوعة الأخرى فى المجتمع المدنى - كانت بدورها مواقع مهمة للنضال، كما كانت أيضًا نقاطًا مرجعية مهمة فى سباق تشكيل الكتابة التاريخية القومية المهيمنة. وبينما كان واضحا أن سلطة الدولة تعد عاملا مهمًا فى هذا السباق فإن تأثيرها قد تحكمت فيه أوضاع وطبيعة القوى السياسية والاجتماعية. وكان نتاج هذا تنوعا فى التفسيرات التاريخية عبّر عن الطبيعة المتصارعة للتيارات السياسية، كما عبّر مشروع كتابة التاريخ من منظور سياسى عن مدى تعقد المجتمع المصرى.

إن التفاعل بين المناخ الأكاديمى والسياسة اتخذ أشكالا بعينها. ففى أثناء القرن التاسع عشر، ثم وبشكل خاص فى عهد الملك فؤاد، كانت السلطة الملكية مدركة تماما لمدى المنفعة السياسية التى تعود عليها من احتضان بعض الأفراد والجمعيات والمؤسسات الأكاديمية لكتابة تاريخ متعاطف معها. ففى القرن العشرين ظهرت علاقة أكثر تعقيدا بين سلطة الدولة والمجتمع الأكاديمى بعد تغير المناخ السياسى وبروز نظام حديث للجامعة، حيث تواطأتا لتحجيم حدود الخطاب القومى. فلم يكن المجتمع الأكاديمى والدولة بمفردهما فى تقدير الأبعاد السياسية للكتابة التاريخية. ومنذ ظهور الطبقة المتوسطة المتعلمة فى نهاية القرن

التاسع عشر، كان المؤرخون من العناصر المؤثرة فى الكتابة التاريخية الإبداعية والمفعمة بالحيوية. فقد قدم هؤلاء المؤرخون غير المؤهلين أكاديميا تفسيرا تاريخيا بديلا باعتباره جزءًا من برنامج سياسى ورؤية اجتماعية أكبر. ولأن هؤلاء المؤرخين لم يملكوا المصادر المطلوبة، كما أنهم لم يتمتعوا بدعم الدولة، فإنهم لم يتأثروا بأيديولوجية الدولة ولم يستجيبوا للضغوط السياسية والمهنية التى تعرضت لها الفئة الأكاديمية. وفى الحقيقة أنتج هؤلاء المؤرخون خطابات مختلفة تكاملت مع الخطاب المهمين فى بعض الأحيان، وتحدته، بل وأطاحت به فى أحيان أخرى. إن هذه المواضيع الثلاثة، متمثلة فى الجامعة والدولة والشارع السياسى، كانت مصادر رئيسية للمعرفة التاريخية، كما أنها كانت مسئولة عن إنتاج ودعم واستمرار تيارات الخطاب المعاصر.

إن مدارس التفسير التاريخى التى ناقشناها هنا قد اتفقت فى صياغتها لخطاباتها مع مواقفها السياسية، كما أنها قدمت مفاهيم متنافسة للهوية القومية وللتمثيلات البديلة لجوانب المجتمع المصرى، كما أنها قدمت بنى هرمية متنافسة للقوى والعناصر الفاعلة التى حملت مضامين متعددة للشرعية السياسية. فالمدرسة الملكية استفادت من مصطلح إنشاء الدولة على أساس بنية مؤسسية، ومن القيادة الخيّرة التى جعلت الأمة داخلة فى نطاق القصر فقط. والمدرسة الليبرالية التى وظفت شعار تحقيق الاستقلال السياسى، صورت إرادة الأمة المصرية كما عبر عنها القادة السياسيون مثل مصطفى كامل وسعد زغلول فى معاركهما ضد الاستعمار. أما بالنسبه للمدرسة المادية فإن البرجوازية القومية والحركة الشيوعية كانتا فى جبهة الصراع لتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى، فى الوقت الذى قدم فيه التيار الإسلامى ثقافة "القومية الأصيلة" التى اعتمدت على قيم الإسلام كما جسدتها جماعات مثل الإخوان المسلمين. وكل من هذه المداخل فى اعتمادها على جوانب من التراث المصرى المتنوع، حاولت تقديم خطاب قومى مثّل الهوية الجمعية لكل المصريين. وبالتالى فإن هذه

الاتجاهات كانت منشغلة، ولو بطرق مختلفة، بالأحداث القومية، متمثلة فى ثورة ١٩١٩، والصراع ضد البريطانيين وثورة يوليو ونظام عبد الناصر. وهذا المنظور القومى كان أيضًا ممثلا للمدرستين المادية والإسلامية اللتين عرضتا على الأقل توجها أكثر عالمية.

وفى هذه الدراسة رأيت أن التفسير التاريخى كان تفويضا من القوى السياسية التى كانت بدورها وسيلة لتحديد ودعم وتبرير بل، وقبل كل شىء، التنافس حول تحقيق كل ما كان شرعيا ومجديا من الناحية السياسية. ولا شك أن نمط التطور المستقبلى فى الكتابة التاريخية المصرية سوف يسيطر عليه هذا المناخ المفعم بالحيوية والديناميكية. وبداخل هذه المنظومة من العوامل السياسية والاقتصادية سوف تبقى الجامعات المعقل الذى يحتضن هذا التيار الواسع من الفكر، الذى يضم جناحى المحافظين والليبراليين، حيث ولدت عناصر المدرستين الليبرالية والمادية "المدرسة الاجتماعية". ومع جو الحرية الكافية للتعبير، فإن القوى السياسية خارج المجتمع الأكاديمى سوف تستمر فى رعاية إصدارات ومراجعات التاريخ المصرى التى تتفق مع أصولها الأيديولوجية ومع برامجها السياسية. وتأتى التحديات التى تواجهها الكتابة التاريخية فى خلق اتفاق قومى - علمانى تؤيده الفئة الأكاديمية والدولة من عدة اتجاهات: أول هذه الاتجاهات هو التيار الإسلامى العريض الذى يشكل أكثر التهديدات السياسية لأى نظام سياسى علمانى فى جوهره. وواحدة من الظواهر المعاصرة فى هذا السياق تتمثل فى الكتابة التاريخية القبطية المعاصرة، والتى ظهرت من جراء فشل الدولة فى تمثيل أمة متحدة قائمة على مبدأ المواطنة كما تدعى. ومع الصراع الدائم بين التوجهات الإسلامية والعلمانية، فمن المحتمل أن صوت الخطاب القبطى سوف يستمر فى الظهور فى الكتابة التاريخية. ومصدر آخر، وإن كان أقل تهديدا، يكمن فى بعض الأصوات من المجتمع المدنى التى تدعم الأصوات المنشقة بما

يتناسب مع أهميتها الاجتماعية والسياسية. كما أن علم كتابة التاريخ من منظور نسوى بإمكانه أن يتحدى التوجه الذكورى المهيمن على المعرفة التاريخية، ولكن دون أن يملك القدرة على أن يحدث نقلة نوعية فى مكانة المرأة فى المجتمع المصرى، فيبدو أنه من غير المحتمل أن يكون ذا تأثير كبير. وبعض الأعمال الجديدة حول الدور التاريخى للحركة العمالية والشيوعية قدمت وصفا أكثر استقلالية ودقة للاتجاه اليسارى. أما خارج مصر فإن أصوات المتمصرين المشتتين عملت على تقديم صورة متنوعة تمثل ثقافات متعددة لمصر، وهذه لعبت دورا مهمًا وإن كان ضعيفًا سياسيا فى مواجهة الخطاب القومى السائد.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين واجهت السياسية المصرية عددا من التحديات المهمة. منها عدم استقرار حالة التوازن التى دعمتها الدولة، ومنها دعوات لتحقيق مجتمع أكثر إسلامية، ومطالب تحقيق ثقافة أكثر انفتاحا، وثقافة ديمقراطية سياسية، إضافة إلى الضغوط الخارجية من الرأسمالية العالمية، والتحالفات الدولية، كل ذلك سينعكس حتما على نمط الكتابة التاريخية. وربما يتسبب تيار إسلامى أكثر قوة فى تأكيد القيم الثقافية الدينية لمجتمع إسلامى - وبالضرورة لمجتمع عربى - ويهمل فى ذات الوقت، أو حتى يرفض، العناصر الأخرى التى يعتبرها أجنبية. وفى ظل مناخ متعدد ثقافيا وأقل تركيزا على جوهر الأمة، ربما يمكن إعادة تقييم ونقد للدور التاريخى الذى لعبته العناصر الثانوية فى المجتمع المصرى مثل المتمصرين، وهذا بدوره ربما يسهل تشكيل وجهة نظر أقل شوفينية، وربما يحفل بتقديم رؤية تاريخية ومعاصرة لتنوع المجتمع المصرى، أكثر من الإصرار على وجود وحدة مستقرة منظمة، باتت لغزا فى الكتابة التاريخية القومية.

البيليوجرافيا

INTERVIEWS

'Abd al-'Azim Ramadan
'Abd al-'Aziz (Sulayman) Nawwar
'Abd al-Hamid Muhammad al-Batriq
'Abd al-Khaliq Lashin
'Abd al-Mun'im I. al-Disuqi al-Jumay'i
Abu Sayf Yusuf
'Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot
Ahmad 'Abd al-Rahim Mustafa
Ahmad Zakariyya al-Shiliq
'Ali Barakat
'Asim al-Disuqi
Ghali Shukri
Hillel Schwartz (telephone)
Mahmud Mitwalli
Muhammad 'Afifi
Ra'uf 'Abbas Hamid
Rafiq Habib
Rif'at al-Sa'id
Salah al-'Aqqad
Samir Murqus
Sulayman Nasim
Tariq al-Bishri
Wilyum Sulayman Qilada
Yawaqim Rizq Murqus
Yunan Labib Rizq

NB: With the exception of Hillel Schwartz, all interviews were conducted in Cairo, the great majority of them between April 1993 and March 1994.

NEWSPAPERS

Egypt (all Cairo except where noted)

al-Ahali
al-Ahram
al-Ahram Weekly
Cairo Times
Egyptian Gazette
al-Jumhurriya
Misr
al-Sha'b
al-Yunani al-Mutamassir – Egiptiotis Ellin (Alexandria, 1932–40)

Other

Le Monde, Paris
New York Times
The Times, London

SOURCES IN ARABIC

'Abbas Hamid, Ra'uf. *al-Harakat al-'ummaliyya fi misr 1899–1952*. Cairo: Dar al-katib al-'arabi, 1967.

'Abbas Hamid, Ra'uf. 'Himaya watha'iqina al-qawmiyya', *al-Hilal* May 2001, 9–15.

'Abbas Hamid, Ra'uf. 'Hinri Kuriyil', *al-Hilal* 96 (November 1988) 42–7.

'Abbas Hamid, Ra'uf. 'Maktabat al-thawra al-'urabiyya', *al-Siyasa al-dawliyya* 64 (April 1981) 210.

'Abbas Hamid, Ra'uf. 'al-Watha'iq al-baritaniyya wa tarikh misr', *al-Ahram al-iqtisadi* 888 (20 January 1986) 36–7.

'Abbas Hamid, Ra'uf (ed.) *Arba'un 'aman 'ala thawrat yuliu*. Cairo: Markaz al-dirasat al-siyasiyya wa'l-istratijiyya bi'l-ahram, 1992.

'Abbas Hamid, Ra'uf (ed.) *Awraq Hinri Kuriyil wa'l-haraka al-shuyu'iyya al-misriyya*. Cairo: Sina, 1988.

'Abd al-Hamid, Ahmad Nazmi and al-Barawi, Rashid. *al-Nizam al-ishtiraki - 'arad wa-tahlil wa naqd*. Cairo: Maktaba al-nahda al-misriyya, 1946.

'Abd al-Hamid Sayyid Ahmad, Nabil. *al-Nashat al-iqtisadi li'l-ajanib wa-atharuhu fi al-mujtama' al-misri min 1922 ila 1952*. Cairo: al-Hay'a al-misriyya al-'ama li'l-kitab, 1982.

'Abd al-Karim, Ahmad 'Izzat. 'kalima 'an Shafiq Ghurbal', *al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya* 11 (1963) 10–20.

'Abd al-Karim, Ahmad 'Izzat. 'Muhammad Shafiq Ghurbal, ustadh zil wa sahib madrasa', *al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya* 19 (1972) 25–31.

'Abd al-Karim, Ahmad 'Izzat (ed.) *50 'aman 'ala thawrat 1919*. Cairo: al-Ahram [*c*. 1970].

'Abd al-Karim, Ahmad 'Izzat; Abu al-Hamid al-Batriq and Abu al-Futuh Radwan. *Tarikh al-'alam al-'arabi fi al-'asr al-hadith*. Cairo, 1960.

'Abd Allah, Ahmad (ed.) *Tarikh misr: bayna al-manahij al-'alimi wa'l-sira' al-hizbi*. Cairo: Dar al-shuhdi li'l-nashr, 1988.

'Abd al-Rahim, 'Abd al-Rahim 'Abd al-Rahman. 'al-Kitaba al-misriyya 'an thawrat 1919 bayna al-mawdu'iyya wa'l-iltizam', 207–14 in Ahmad 'Abd Allah (ed.) *Tarikh misr: bayna al-manahij al-'alimi wa'l-sira' al-hizbi*. Cairo: Dar al-shuhdi li'l-nashr, 1988.

'Abduh, Ibrahim. *Tatawwur al-sihafa al-misriyya, 1898–1981*. 4th edn, Cairo: Sijl al-'arab, 1982.

Abu al-As'ad, Muhammad. *al-Sihafa al-misriyya wa tazyif al-wa'y*. Cairo: Dar al-thaqafa al-jadida, 1988.

A'da' al-Siminar. *Siminar al-dirasat al-'ulya li'l-tarikh al-hadith, 1955–75*. Cairo: Jami'at 'Ain Shams, 1976.

'Afifi, Muhammad. *al-Aqbat fi al-'asr al-'uthmani, 1517–1798*. Cairo, 1992.

'Afifi, Muhammad (ed.) *al-Madrasa al-tarikhiyya al-misriyya, 1970–1995*, Cairo: Dar al-shuruq, 1997.

Ahmad, Muhammad Sid. 'al-Yahud fi al-haraka al-shuyu'iyya al-misriyya wa'l-sira' al-'arabi al-isra'ili', *al-Hilal* 95 (June 1988) 21–7.
'Amr, Ibrahim. *al-Ard wa'l-fallah, al-mas'ala al-zira'iyya fi misr*. Cairo: Dar al-misriyya, 1958.
'Amr, Ibrahim. *Thawrat misr al-qawmiyya*. Cairo: Dar al-nadim, 1957.
Anis, 'Abd al-'Azim. 'al-Fitna al-ta'ifiyya...mas'uliyya man?!!', *al-Yasar* 3 (1990) 20–1.
Anis, Muhammad. *Dirasat fi watha'iq thawrat 1919, al-mursilat al-sirriyya bayna Sa'd Zaghlul wa 'Abd al-Rahman Fahmi*. Cairo: al-Hay'a al-misriyya al-'ama li'l-kitab, 1988.
Anis, Muhammad. 'Fu'ad Shukri', *al-Ahram* 30 December 1963.
Anis, Muhammad. 'al-Mu'arrikh al-rahil Muhammad Fu'ad Shukri', *al-Ahram* 20 December 1963.
Anis, Muhammad. 'Shafiq Ghurbal wa madrasat al-tarikh al-misri al-hadith', *al-Majalla* 58 (November 1961) 12–17.
Anis, Muhammad. 'al-Tarikh fi khidmat al-tatawwur al-ishtiraki, al-ishtirakiyya taqyim li-madina bi-qadrima ma hiya tanzim li-hadirna', *al-Ahram* 7 July 1963.
Anis, Muhammad. 'Tarikh: Tahia ila 'alim mu'arrikh fi mihnatihu, hal hat al-usatidha 'ala jami'atihum?', *al-Ahram* 10 April 1963.
Anis, Muhammad. 'Tarikh: Turathna al-qawmi...ya wazir al-thaqafa? hal yusbaqna al-ajanib li-dirasa watha'iqna al-tarikhiyya', *al-Ahram* 1 April 1963.
Anis, Muhammad. 'Tarikhna al-qawmi fi al-mithaq', *al-Katib* 63 (June 1966) 69–74.
Anis, Muhammad and Haraz, al-Sayyid Rajab. *Thawrat 23 yuliu 1952*. Cairo: Dar al-nahda al-'arabiyya, 1965.
al-'Aqqad, Salah. 'Muhammad Anis, mu'arrikhan wa mufakkiran', *al-Ahram* 4 September 1986.
al-'Aqqad, Salah. *Qadiyat filastin, al-marhala al-harja 1945–56*. Cairo, 1968.
'Ashur, Sa'id 'Abd al-Fatah. *Thawrat sha'b*. Cairo: Dar al-nahda al-'arabiyya, 1965.
'Aziz, Khayri. 'Mawqif 26 Yuliu 1956 min al-Tarikh', *al-Tali'a*, July 1965, 32–9.
Badawi, Jamal. *al-Fitna al-ta'ifiyya fi misr, judhuruha wa asbabahu*. Cairo: al-Zahra' li'l-a'lam al-'arabi, 1992 (first published 1977).
Bahr, Samira. *al-Aqbat fi al-haya al-siyasiyya al-misriyya*. 2nd edn, Cairo: al-Inglu al-misriyya, 1984.
Bakr, 'Abd al-Wahab. *Adwa' ala al-nashat al-shuyu'i fi misr 1921–1950*. Cairo: Dar al-ma'arif, 1984.
Bakr, 'Abd al-Wahab. *al-Bulis al-misri 1922–1952*. Cairo: Dar al-Zahr, 1993.
Barakat, 'Ali. 'Fi al-tariq ila madrasa ijtima'iyya fi kitabat tarikh misr al-hadith, 1798–1952', *Fikr* 5 (March 1985) 56–61.
Barakat, 'Ali. 'al-Tarikh wa'l-qadaya al-manhaj fi misr al-mu'asira', *Qadaya fikriyya* 11–12 (July 1992) 73–90.
Basili, Bulus (al-Qummus). *al-Aqbat: wataniyya wa tarikh*. Cairo, 1987.
Bayumi, Zakariyya Sulayman. *al-Ikhwan al-muslimun bayna 'Abd al-Nasir wa'l-Sadat min al-manshiyya ila al-minassa, 1952–1981*. Cairo: Maktaba wahba, 1987.
Bayumi, Zakariyya Sulayman. *al-Ikhwan al-muslimun wa'l-jama'a al-islamiyya fi al-haya al-siyasiyya al-misriyya, 1928–48*. Cairo: Maktaba wahba, 1991.
Bayumi, Zakariyya Sulayman. 'al-Ittijahat al-diniyya bayna 'ahdi 'Abd al-Nasir wa'l-Sadat wa athar harakatihum al-mu'asira 'ala tanawulu durahum qabla 1952', 413–14 in Ahmad 'Abd Allah (ed.) *Tarikh misr: bayna al-manahij al-'alimi wa'l-sira' al-hizbi*. Cairo: Dar al-shuhdi li'l-nashr, 1988.

Bayumi, Zakariyya Sulayman. *al-Ittijah al-islami fi thawra al-misriyyat 1919*. Cairo: Dar al-kitab al-jami'i, 1983.

al-Bishri, Tariq. 'Abd al-Rahman al-Rafi'i, mu'arrikhan wa siyasiyyan', *al-Tali'a* December 1971, 88–108.

al-Bishri, Tariq. 'Awraq Hinri Kuriyil', *al-Hilal* 95 (April 1988) 18–25.

al-Bishri, Tariq. *Dirasat fi al-dimuqratiyya al-misriyya*. Cairo: Dar al-shuruq, 1987.

al-Bishri, Tariq. *al-Haraka al-siyasiyya fi misr, 1945–52*. 2nd edn, Cairo: Dar al-shuruq, 1983.

al-Bishri, Tariq. *al-Muslimun wa'l-aqbat fi atar al-jama'a al-wataniyya*. Cairo: Dar al-shuruq, 1982.

al-Daqaq, Majdi. 'Ba'd taqdim istiqalatahu al-hay'a al-'ulya lil-wafd al-duktur Muhammad Anis yarwa qissataha ma'a hizb al-wafd al-jadid' *al-Musawwar* 25 May 1984.

al-Disuqi, 'Asim. 'al-Fitna al-ta'ifiyya fi asul tawa'if al-mujtama' al-misri', *al-Yasar* 4 (June 1990) 32–4.

al-Disuqi, 'Asim. 'Judhur al-mas'ala al-ta'ifiyya fi misr haditha', 30–42 in Lajna al-difa' 'an al-thaqafa al-qawmiyya. *al-Mushkila al-ta'ifiyya fi misr*. Cairo: Markaz al-buhuth al-'arabiyya, 1988.

al-Disuqi, 'Asim. *Misr al-mu'asira fi dirasat al-mu'arrikhin al-misriyyin*. Cairo: Dar al-hurriyya, [*c*. 1976].

al-Disuqi, 'Asim. 'Muhammad Anis wa duruhu fi ta'qil dirasat al-tarikh bi'l-jami'a al-misriyya, 1950–1986', *al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya* 34 (1987) 3–13.

al-Disuqi, 'Asim. *Nahwa fahm tarikh misr al-iqtisadi wa'l-ijtima'i*. Cairo: Dar al-kitab al-jama'i, 1981.

al-Disuqi, 'Asim. 'Naqd al-madkhal al-akhlaqi fi taqwim waqa'i' al-tarikh: dirasa tatbiqiyya 'ala al-tarikh li-thawrat 1919', 193–206 in Ahmad 'Abd Allah (ed.) *Tarikh misr: bayna al-manahij al-'alimi wa'l-sira' al-hizbi*. Cairo: Dar al-shuhdi li'l-nashr, 1988.

'al-Duktur Muhammad Fu'ad Shukri, 1904–1963', *al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya* 11 (1963).

Farid, Muhammad. *Kitab al-bahjah al-tawfiqiyya fi tarikh mu'assis al-'a'ila al-khidiwiyya*. Bulaq: al-Matba'a al-amiriyya, 1891.

Farid, Muhammad. *Tarikh al-dawla al-'aliyya al-'uthmaniyya*. Cairo: Matba'at al-taqaddum bi-misr, 1912 (orig. published 1894).

Fawda, 'Abbud. 'Hadith al-madina: ma'a al-Duktur Muhammad Anis', *al-Jumhuriyya* 17 May 1961.

Fawda, 'Abbud. 'Hadith al-madina, ma'a Shafiq Ghorbal', *al-Jumhuriyya* 8 May 1961.

'Fu'ad Shukri', *al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya* 11 (1963).

Ghali, Butrus Butrus (ed.) *al-Sha'b al-wahid wa'l-watan al-wahid, dirasa fi asul al-wahda al-wataniyya*. Cairo: Markaz al-dirasat al-siyasiyya wa'l-istratijiyya bi'l-ahram, 1982.

Ghallab, Muhammad al-Sayyid. 'al-Dirasat al-ifriqiyya – African Studies', *Majallat al-dirasat al-ifriqiyya* 1 (1972) 1–8.

Ghurbal, Muhammad Shafiq. *Minhaj mufassal li-durus fi al-'awamil al-tarikhiyya fi bina' al-umma al-'arabiyya*. Cairo: Centre for Arabic Studies of the Arab League, 1961.

Ghurbal, Muhammad Shafiq. *Takwin misr 'abr al-'asur*. Cairo: al-Hay'a al-misriyya al-'ama li'l-kitab, 1990.
Ghurbal, Muhammad Shafiq. *Tarikh al-mufawadat al-misriyya al-baritaniyya, bahth fi 'alaqat al-baritaniyya min al-ihtilal ila 'aqd mu'ahadat al-tahalluf 1882–1936*. Vol. 1, Cairo: Maktabat al-nahda al-misriyya, 1952.
Ghurbal, Muhammad Shafiq (ed.) *Tarikh al-hadara al-misriyya, al-'asr al-fir'auni*. Vol. 1, Cairo: Maktaba al-nahda al-misriyya, 1961.
Habib, Rafiq. *Ightiyal jil, al-kanisa wa 'awda muhakam al-taftish*. Cairo: Yafa, 1992.
Habib, Rafiq. *al-Ihtijaj al-dini wa'l-sira' al-tabaqi fi misr*. Cairo: Sina, 1989.
Habib, Rafiq. *al-Masihiyya al-siyasiyya fi misr*. Cairo: Yafa, 1990.
'Hadith ma'a al-duktur Muhammad Sabri', *al-Katib* 9 (1961) 80–8.
Hamdan, Jamal. *Shakhsiyyat misr, dirasa fi 'abqariyyat al-makan*. Cairo: Dar al-hilal, 1993.
Hanna, Milad. *Misr lakull al-misriyyun*. Cairo: Dar sa'd al-sabah, 1993.
Hanna, Milad. *Na'am aqbat wa lakinna misriyyun*. Cairo, 1980.
Haykal, Muhammad Hasanayn. *al-Infijar – 1967*. Cairo: al-Ahram, 1990.
al-Hitta, Ahmad. *Tarikh al-zira'a al-misriyya fi 'ahd Muhammad 'Ali al-kabir*. Cairo, 1950.
Hunayyin, Jirjis. *al-Atyan wa'l-dara'ib fi al-qutr al-misri*. Bulaq: al-Matba'at al-kubra al-amiriyya, 1904.
al-Husayni, 'Adil. 'al-Tarikh kidhab', *Ruz al-Yusuf* 1777 (2 July 1962) 30–1.
Isma'il, Hamada Mahmud Ahmad. *Sina'at tarikh misr al-hadith, dirasa fi fikr 'Abd al-Rahman al-Rafi'i*. Cairo: al-Hay'a al-misriyya al-'ama li'l-kitab, 1987.
'Isa, Salah. *al-Burjuwaziyya al-misriyya wa uslub al-mufawada, 1900–1940*. Cairo: al-Thaqafa al-wataniyya, 1980.
'Ittihad al-mu'arrikhin al-'arab', *al-Katib* 158 (May 1974) 51–2.
'Izz al-Din, Amin. *al-Tabaqa al-'amila al-misriyya*. i. *mundhu nash'atiha hatta thawrat 1919* ii. 1919–29 iii. 1929–39. Cairo: Dar al-sha'b, 1967–72.
al-Jabarti, 'Abd al-Rahman. *'Aja'ib al-athar fi al-tarajim wa'l-akhbar*. 3 vols, Beirut: Dar al-faris, nd.
Jirjis, Fawzi. *Dirasat fi tarikh misr al-siyasi, mundhu al-'asr al-mamluki*. Cairo: al-Dar al-misriyya, 1958.
al-Jumay'i, 'Abd al-Mun'im Ibrahim al-Disuqi. *Ittijahat al-kitaba al-tarikhiyya fi tarikh misr al-hadith al-mu'asir*, Cairo: Ein for Human and Social Studies, 1994.
al-Jumay'i, 'Abd al-Mun'im Ibrahim al-Disuqi. *al-Jami'a al-misriyya wa'l-mujtama', 1908–1940*. Cairo: Markaz al-dirasat al-siyasiyya wa'l-istratijiyya bi'l-ahram, 1983.
al-Jumay'i, 'Abd al-Mun'im Ibrahim al-Disuqi. *al-Jam'iyya al-misriyya lil-dirasat al-tarikhiyya*, Shubra: Matb'at al-jablawi, 1985.
al-Jundi, Anwar. 'Hal yuktiba al-tarikh min jadid', *al-Risala* 1000 (1 September 1952) 985.
al-Jundi, Anwar. 'Tathir al-tarikh', *al-Risala* 1002 (15 September 1952) 1043.
Kamil, Mustafa, *al-Mas'ala al-sharqiyya*. 2 vols, Cairo: Matba'at al-liwa', 1909 (orig. published 1898).
al-Kharbutli, 'Ali Husni. *al-Tarikh al-muwahhad li'l-umma al-'arabiyya*. Cairo, 1970.
Lajna al-difa' 'an al-thaqafa al-qawmiyya. *al-Mushkila al-ta'ifiyya fi misr*. Cairo: Markaz al-buhuth al-'arabiyya, 1988.
al-Lajna al-misriyya li'l-wahda al-wataniyya. *al-Bayan al-awwal*, nd.

Lajna tathiq tarikh al-haraka al-shuyu'iyya al-misriyya hatta 1965, *Shahadat wa ru'a, min tarikh al-haraka al-shuyu'iyya fi misr*, 5 vols, Cairo: Markaz al-buhuth al-'arabiyya, 1998–2001.
Lashin, 'Abd al-Khaliq. *Misriyyat fi al-fikr wa'l-siyasa*. Cairo: Sina, 1993.
Lashin, 'Abd al-Khaliq. 'al-Haqa'iq al-gha'iba nashr mudhakkirat Sa'd Zaghlul', *al-Hilal* 94 (March 1987) 15–20.
'al-Madrasa al-thalitha kitabat al-tarikh', *al-Jumhuriyya* 19 September 1963.
Mikha'il, Zaghib. *Farraq tasud, al-wahda al-wataniyya wa'l-akhlaq al-qawmiyya*. 1950.
Mikha'ilidhis, Sutiri. 'Khristuf Numiku, 'Alim yunani fi tarikh al-'arab wa'l-islam wa'l-athar', *Deltion Ellino-Aravikon Sindesmos* 2 no. 8, 14–12.
Mubarak, 'Ali. *al-Khitat al-tawfiqiyya al-jadida li-misr al-qahirah wa muduniha wa biladiha al-qadima wa'l-mashhura*. 20 vols, Bulaq, 1306 AH (1889–90).
Muhyi al-Din, Khalid. *Wa alan atkallim*. Cairo: Markaz al-dirasat al-siyasiyya wa'l-istratijiyya bi'l-ahram, 1992.
Muhyi al-Din, Khalid (ed.) *al-Mas'ala al-ta'ifiyya fi misr*. Beirut: Dar al-tali'a, 1980.
Murqus, Samir. '"al-Majlis al-milli", madiyya ... hadara ... mustaqbalahu', *Majalla madaris al-ahad* January/February 1984.
Murqus, Samir. 'Tarikh khidmat madaris al-ahad wa'l-atharaha al-ta'limi fi al-fatra min 1900–1950', *Majalla madaris al-ahad* November/December 1984.
Musa, Salama. 'Tarikh al-wataniyya al-misriyya, nashu'ha wa tatawwurha', *al-Hilal* 36 no. 3 (January 1928) 267–71.
Mustafa, Ahmad 'Abd al-Rahim. ''Abd al-Rahman al-Rafi'i 1889–1966', *al-Hilal* 75 (January 1967) 40–7.
Mustafa, Ahmad 'Abd al-Rahim. ''Abd al-Rahman al-Rafi'i' wa tarikh al-haraka al-qawmiyya', *al-Majalla* 60 (January 1962) 22–7.
Mustafa, Ahmad 'Abd al-Rahim. 'Hamla al-mubakhir wa san'u al-tigha fi al-siyasa wa fi al-tarikh', *al-Hilal* 94 (March 1987) 10–14.
Mustafa, Ahmad 'Abd al-Rahim. 'Hawla i'adat taqyim tarikhna al-qawmi', *Ruz al-Yusuf* 1830 (8 July 1963) 12.
Mustafa, Ahmad 'Abd al-Rahim. 'Muhammad Anis, mu'arrikhan wa munadilan', *al-Hilal* 94 (November 1986) 60–7.
Mustafa, Ahmad 'Abd al-Rahim. 'Nadwat i'adat kitabat al-tarikh al-qawmi', *al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya* 13 (1967) 345–69.
Mustafa, Ahmad 'Abd al-Rahim. 'Shafiq Ghorbal mu'arrikhan', *al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya* 11 (1963) 255–78.
al-Muti'i, Lam'i. *Mawsu'at hadha al-rajul min misr*. Cairo: Dar al-shuruq, 1997.
al-Naqqash, Salim. *Misr li'l-misriyyin*. 6 vols, Alexandria: Matba'at al-mahrusa, 1884.
Nasim, Sulayman. '"Khirafa" al-aqlayya fi misr', *Watani* 17 May 1992.
Nasim, Sulayman. *Siyagha al-ta'lim al-misri al-hadith 1922–52, dur al-qawa al-siyasiyya wa'l-ijtima'iyya wa'l-fikriyya*. Cairo: al-Hay'a al-misriyya al-'ama li'l-kitab, 1984.
al-Nukhayli, Sulayman Muhammad. *al-Haraka al-'ummaliyya fi misr wa mawqif al-sihafa wa'l-sulta misriyya minha sanat 1882 ila sanat 1952*. Cairo, 1967.
Qilada, Wilyum Sulayman. *al-Masihiyya wa'l-islam fi misr*. Cairo: Sina, 1993.
al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *Fi 'aqab al-thawra al-misriyya*. 3 vols, Cairo: Maktaba al-nahda al-misriyya, 1947–51.

al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *al-Jam'iyyat al-wataniyya, sahifa min al-tarikh al-nahdat al-qawmiyya.* Cairo: Matba'at al-nahda, 1922.

al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *Misr, 3 – al-sha'b al-watani.* Cairo: Dirasat qawmiyya, 1979.

al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *Mudhakkirati 1889–1951.* Cairo: Kitab al-yawm, 1989.

al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *Muhammad Farid, ramz al-ikhlas wa'l-tadhiyya, tarikh misr al-qawmi min sanat 1908 ila sanat 1919.* Cairo: Maktaba Mustafa al-Halabi, 1941.

al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *Muqaddamat thawrat 23 yuliu 1952.* Cairo, 1957.

al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *Mustafa Kamil, ba'th al-haraka al-wataniyya.* Cairo, 1939.

al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *Qawa'id al-mu'ahada, istiqlal am himayya.* Cairo: Matba'a al-azhar, 1936.

al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *Thawrat 1919, tarikh misr al-qawmi 1914–1921.* 4th edn, Cairo: Dar al-ma'arif, 1987.

al-Rafi'i, 'Abd al-Rahman. *Thawrat 23 yuliu 1952 – tarikhna al-qawmi fi sabi' sanawat 1952–1959,* 1959.

Ramadan, 'Abd al-'Azim. ''Ilm al-tarikh bayna al-mawdu'iyya al-dhatiyya', *al-Majalla al-tarikhiyya al-maghribiyya* 13–14 (January 1979) 43–53.

Ramadan, 'Abd al-'Azim. 'Madaris kitabat tarikh misr al-mu'asir', 59–68 in Ahmad 'Abd Allah (ed.) *Tarikh misr: bayna al-manahij al-'alimi wa'l-sira' al-hizbi.* Cairo: Dar al-shuhdi li'l-nashr, 1988.

Ramadan, 'Abd al-'Azim. *Misr fi 'asr al-Sadat.* 2 vols, Cairo: Madbouli, 1989.

Ramadan, 'Abd al-'Azim. *Mudhakkirat al-siyasiyyin wa'l zu'ama fi misr 1891–1981.* Cairo: al-Watan al-'arabi, 1984.

Ramadan, 'Abd al-'Azim. *Tatawwur al-haraka al-wataniyya fi misr 1918–36.* Cairo: Madbouli, 1983.

Ramadan, 'Abd al-'Azim. *Tatawwur al-haraka al-wataniyya fi misr mundhu ibram mu'ahada 1936 ila nihaya al-harb al-'alamiyya al-thaniyya,* Beirut, 1970.

Ramadan, 'Abd al-'Azim and Ahmad 'Abd Allah. 'Hawla al-ma'raka ilati darat baynahama 'ala safhat al-suhuf bi-khusus taqwim dur al-za'im Sa'd Zaghlul', 277–80 in Ahmad 'Abd Allah (ed.) *Tarikh misr, bayna al-manahij al-'alimi wa'l-sira' al-hizbi.* Cairo: Dar al-shuhdi li'l-nashr, 1988.

Rif'at, Muhammad. 'Kalima al-ustadh Muhammad Rif'at', *al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya* 11 (1963) 7–9.

Rizq, Jabir. *Madhabih al-ikhwan fi sijun Nasir.* Cairo: Dar al-i'tisam, 1977.

Rizq, Yunan Labib. '"Abu Qarqas"..wa sina'at al-munakh al-fitna al-ta'ifiyya', *al-Yasar* 5 (July 1990) 34–6.

Rizq, Yunan Labib. '"Abu Qarqas" wa sina'at al-munakh (2), al-'auda ila al-za'amat al-diniyya', *al-Yasar* 6 (August 1990) 31–3.

Rizq, Yunan Labib. *al-Azhab al-siyasiyya min misr 1907–1984.* Cairo: Kitab al-hilal, 1984.

Rizq, Yunan Labib. 'Bayna al-mawdu'iyya wa'l-tahazzub fi kitabat al-tarikh al-azhab al-siyasiyya fi misr', 363–74 in Ahmad 'Abd Allah (ed.) *Tarikh misr; bayna al-manhaj al-'ilmi wa'l-sira' al-hizbi.* Cairo: Dar shuhdi li'l-nashr, 1988.

Rizq, Yunan Labib. 'Tahalluf didda al-tarikh', *al-Musawwar* 11 May 1984 16–17, 65.

Sa'd, Ahmad Sadiq. *Mushkilat al-fallah.* Cairo: Dar al-qarn al-'ishrin, 1945.

Sa'd, Ahmad Sadiq. *Safhat min al-yasar al-misri fi a'qab al-harb al-'alamiyya al-thaniyya 1945–46.* Cairo: Madbouli, 1976.

al-Sa'id, Rif'at. *Hasan al-Banna, mu'assis jama'at al-ikhwan al-muslimin, mata.. kayfa wa-limadha?* Cairo: Dar al-thaqafa al-jadida, 1984.
al-Sa'id, Rif'at. *Misr muslimin wa'l-aqbatan.* [Cairo]: np, 1993.
al-Sa'id, Rif'at. *Mustafa al-Nahhas, al-siyasi wa'l-za'im wa'l-munadil.* Beirut: Dar al-qadaya, 1976.
al-Sa'id, Rif'at. *Sa'd Zaghlul bayna al-yimin wa'l-yasar.* Beirut: Dar al-qadaya, 1976.
al-Sa'id, Rif'at. *Safhat min tarikh misr, ru'ya al-'alaqa bayna tarikh wa'l-siyasa.* Cairo: Dar al-thaqafa al-jadida, 1984.
al-Sa'id, Rif'at. *Tarikh al-haraka al-shuyu'iyya al-misriyya, 1900–1940.* 5 vols, Cairo: Shirkat al-amal, 1987–9.
al-Sa'id, Rif'at. *Tarikh al-munazzamat al-yasariyya al-misriyya, 1940–1950.* Cairo: Dar al-thaqafa al-jadida, 1976.
Salama, Usama. 'Akadhib sawt amrika wa hujum 'ala al-hukuma madfu' al-ajr', *Ruz al-Yusuf* no. 3491 (8 May 1995) 24–5.
Salim, Latifa Muhammad. *al-Mar'a al-misriyya wa al-taghyir al-ijtima'i 1919–1945.* Cairo: al-Hay'a al-misriyya al-'ama li'l-kitab, 1984.
Sami, Amin. 'Lamma kuntu mu'alliman', *al-Hilal* 45 (1937) 610–12.
Sami, Amin. *Misr wa'l-nil min fajr al-tarikh ila alan.* Cairo: Dar al-kutub al-misriyya, 1938.
Sami, Amin. *Taqwim al-Nil.* 6 vols, Cairo: Dar al-kutub al-misriyya bi'l-qahira, 1916–36.
Sarhank, Isma'il. *Haqa'iq al-akhbar 'an duwal al-bihar.* 3 vols, Cairo: Matba'at al-amiriyya bi-bulaq, 1896, 1898, 1923.
al-Sayyid, Ahmad Lutfi. *Safhat matwiyya, min tarikh li'l-istiqlal fi misr min maris 1908 ila maris 1909.* Cairo: Maktabat al-nahda al-misriyya, 1946.
al-Sayyid, Jalal. 'Tarikhna al-qawmi fi daw' al-ishtirakiyya', *al-Katib* 29 (August 1963) 87–92.
al-Shafi'i, Shuhdi 'Atiya. *Tatawwur al-haraka al-wataniyya al-misriyya 1882–1956.* Cairo, 1957.
al-Shafi'i, Shuhdi 'Atiya and al-Jibayli, 'Abd al-Ma'bud. *Ahdafuna al-wataniyya.* Cairo: al-Risala, 1945.
Shafiq, Ahmad. *Hawliyyat misr al-siyasiyya.* 6 vols, Cairo, 1924–31.
Sharubim, Mikha'il. *al-Kafi fi al-tarikh misr al-qadim wa'l-hadith.* 4 vols, Bulaq: al-Matba'at al-kubra al-amiriyya, 1898–1900.
Shinuda, Zaki. *Qibti shahid 'ala al-'asr.* Cairo: Nabil 'Adli Matias, 1992.
al-Shiliq, Ahmad Zakariyya. Review of *al-Muslimun wa'l-aqbat fi atar al-jama'a al-wataniyya*, by Tariq al-Bishri, *al-Siyasa al-dawliyya* 68 (April 1982) 211–16.
Shukri, Ghali. *al-Aqbat fi watan mutaghayyir.* Cairo: Dar al-shuruq, 1991.
Shukri, Ghali. *al-Muthaqqafun wa'l-sulta fi misr.* Vol. 1, Cairo, 1990.
Shukri, Ghali. 'Hisan tarawada al-masihi fi misr (2)', *al-Watan al-'arabi* 166 (18 May 1990) 26–8.
Shukri, Ghali. 'al-Sira' al-masihi – al-masihi fi misr (3)', *al-Watan al-'arabi* 167 (25 May 1990) 24–6.
Shukri, Muhammad Fu'ad. *Bina' dawla misr Muhammad 'Ali.* Cairo, 1948.
Shukri, Muhammad Fu'ad. *Misr fi matla' al-qarn al-tasi' 'ashar.* 1801–11, 3 vols, 1954–8.
'Su'al wa jawab ma'a al-duktur Muhammad Anis', *al-Jumhuriyya* 11 August 1962, 10.

al-Subki, Amal Kamil Bayumi. *al-Haraka al-nisa'iyya fi misr ma bayna al-thawratayn 1919 wa 1952*. Cairo: al-Hay'a al-misriyya al-'ama li'l-kitab, 1986.

al-Tahtawi, Rifa'ah Rafi'. *Kitab manahij al-albab al-misriyya fi mabahij al-adab al-'asriyya*. Cairo: Matba'at shirkat al-ragha'ib, 1912.

Tamawi, Ahmad Husayn. *Muhammad Sabri*. Cairo: al-Hay'a al-misriyya al-'ama li'l-kitab, 1994.

Tajir, Jak. *al-Aqbat wa'l-muslimin mundhu al-fath al-'arabi ila 'am 1922*. Cairo, np, 1951.

Taqdir wa 'Urfan li'l-ustadh al-duktur Ahmad 'Izzat 'Abd al-Karim. Cairo, Jami'at 'Ain Shams, 1976. (*Studies in Modern History, Didicated [sic] to Prof Dr Ahmed Ezzat Abdul Karim*. Ain Shams University Press, 1976).

Tiba, Mustafa. 'Hawla awraq Hinri Kuriyil matlub taqyim mawdu'i li'l-tarikh al-hadith', *al-Hilal* 96 (November 1988) 48–53.

Tilmisani, 'Umar. *Dhikrayyat.... la mudhakkirat*. Cairo: Dar al-islamiyya, 1985.

Tilmisani, 'Umar. *Qala al-nas... wa lam aqal fi hukm 'Abd al-Nasir*. Cairo: Dar al-ansar, 1980.

Yahya, Jalal. *et al. al-'Alam al-'arabi al-hadith mundhu al-harb al-'alamiyya al-thaniyya*. Cairo, 1980.

Yassin, al-Sayyid (ed.) *al-Thawra wa'l-taghir al-ijtima'i, ruba' qarn ba'd 23 yuliu 1952*. Cairo: Markaz al-dirasat al-siyasiyya wa'l-istratijiyya bi'l-ahram, 1977.

Yusuf, Abu Sayf. *al-Aqbat wa'l-qawmiyya al-'arabiyya*. Beirut: Markaz dirasat al-wahda al-tarikhiyya, 1987.

Yusuf, Abu Sayf. *Watha'iq wa mawaqif min tarikh al-yasar al-misri, 1941–1957*. Cairo: al-Amal, 2000.

Zaydan, Jurji. *Kitab tarikh misr al-hadith*. (orig. title *Tarikh misr al-jadid min al-fath al-islami ila alan*) 2 vols, Cairo: Dar al-hilal, 1925.

SOURCES IN ENGLISH, FRENCH, GREEK AND ITALIAN

Abbas Hamed, Raouf [Ra'uf]. 'The Copts under British Rule in Egypt, 1882–1914', *al-Majalla al-tarikhiyya al-misriyya* 26 (1989) 49–59.

Abdalla, Ahmed. *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923–1973*. London: al-Saqi, 1985.

Abdel-Malek, Anouar. *Egypt: Military Society*. New York: Random House, 1968.

Aciman, André. *Out of Egypt, A Memoir*. New York: Farrar Strauss Giroux, 1994.

Adalian, Rouben. 'The Armenian Colony of Egypt During the Reign of Muhammad Ali (1805–1848)', *Armenian Review* 33 (1980) 115–45.

'Afaf Lutfi El-Sayyid: Student of Egypt's Past', *Newsletter of American Research Center in Egypt* 160 (Winter 1993) 13–14.

Ahmed, Jamal Mohammed. *The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism*. London: Oxford UP, 1960.

Akbarzadeh, Shahram, 'Nation-building in Uzbekistan', *Central Asian Survey* 15 no. 1 (1996) 23–32.

Alleaume, Ghislaine. 'L'Égypte et son histoire: actualité et controversies', *CEDEJ Bulletin* 20 (1986) 9–78.

BIBLIOGRAPHY

Ammar, Samira Helmy. 'Censorship of English Language Books in Egypt 1952–1990'. MA thesis. AUC, May 1990.

Anastasiadis, Yiannis. *Mnimes apo ti drasi tou aristerou kinimatos tou Egiptioti Ellinismou* ('Memories from the Activity of the Egyptian–Greek Left Movement') Athens, np, 1993.

Anderson, Lisa. 'Legitimacy, Identity, and the Writing of History in Libya', 71–91 in Eric Davis and Nicolas Gavrielides (eds) *Statecraft in the Middle East, Oil, Historical Memory, and Popular Culture*. Miami: Florida International University Press, 1991.

Aroian, Lois Armine. *The Nationalization of Arabic and Islamic Education in Egypt: Dar al-'Ulum and al-Azhar*. American University in Cairo, 1983.

Artin, Ya'qub. *L'Instruction publique en Égypte*. Paris, 1890.

Artin, Ya'qub. *La Propriété foncière en Égypte*. Cairo, 1908.

Atiya, Aziz S. (ed.) *The Coptic Encyclopedia*. 8 vols, New York: Macmillan, 1991.

Ayalon, David. 'The Historian al-Jabarti', 391–402 in B. Lewis and P.M. Holt (eds). *Historians of the Middle East*. London: Oxford UP, 1962.

Ayalon, David. 'The Historian al-Jabarti and His Background', *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 23 (1960) 217–49.

Ayubi, Nazih. *Political Islam, Religion and Politics in the Arab World*. London & New York: Routledge, 1991.

Badran, Margot. *Feminists, Islam, and Nation*. Cairo: AUC Press, 1996.

Badran, Margot and Cooke, Miriam (eds) *Opening the Gates, A Century of Arab Feminist Writing*. Bloomington and Indianapolis: Indiana UP, 1990.

Baker, Raymond. *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat*. Cambridge, Mass.: Harvard UP 1978.

Baker, Raymond. *Sadat and After, Struggles for Egypt's Political Soul*. Cambridge, Mass.: Harvard UP, 1990.

Baram, Amatzia. *Culture, History & Ideology in the Formation of Ba'thist Iraq 1968–89*. New York: St Martin's Press, 1991.

Baron, Beth. *The Women's Awakening in Egypt*. New Haven & London: Yale UP, 1994.

Barraclough, Geoffrey. *Main Trends in History*. New York and London: Holmes & Meier, 1979.

Beattie, Kirk J. *Egypt During the Nasser Years, Ideology, Politics and Civil Society*. Boulder, Co: Westview Press, 1994.

Beinin, Joel. 'The Communist Movement and Nationalist Political Discourse in Nasirist Egypt', *Middle East Journal* 41 no. 4 (Autumn 1987) 568–84.

Beinin, Joel. *The Dispersion of Egyptian Jewry*. Berkeley: University of California Press, 1998.

Beinin, Joel. 'The Egyptian Regime and the Left: Between Islamism and Secularism', *Middle East Report* 185 (November–December 1993) 25–6.

Beinin, Joel. 'Will the Real Egyptian Working Class Please Stand Up?', 247–70 in Zachary Lockman (ed.) *Workers and Working Classes in the Middle East, Struggles, Histories, Historiographies*. State University of New York Press, 1994.

Beinin, Joel and Lockman, Zachary. *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882–1954*. London: I.B. Tauris, 1988.

Berque, Jacques. *Egypt, Imperialism & Revolution*. Trans. Jean Stewart, New York & Washington: Praeger, 1972.

BIBLIOGRAPHY

lboul, Roger R. (ed.) *Retrospective Index to Theses of Great Britain and Ireland 1716–1950*. Vol. 1, American Bibliographical Center, 1975.

nder, Leonard. *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies*. Chicago & London: University of Chicago Press, 1988.

-Bishri, Tariq. 'Mouvement National et Mouvement Islamiste', *Peuples Méditerraéens* 21 (October–December 1982) 23–30.

attner, E.J. *Who's Who in Egypt and the Middle East*. Cairo: Minerbo, 1949.

›ia, Lucian (ed.) *Great Historians of the Modern Age*. New York: Greenwood Press, 1991.

›tman, Selma. *The Rise of Egyptian Communism, 1939–70*. Syracuse UP, 1988.

›tman, Selma. 'Women's Participation in Radical Egyptian Politics 1939–1952', 12–25 in Magda Salman *et al*. *Women in the Middle East*. London & New Jersey: Zed Books, *Khamsin* series, 1987.

›ullata, Issa. *Trends and Issues in Contemporary Arab Thought*. Albany: State University of New York Press, 1990.

·own, Nathan J. *Peasant Politics in Modern Egypt, The Struggle Against the State*. New Haven and London: Yale UP, 1990.

ırns, Elinor. *British Imperialism in Egypt*. London: Labour Research Department, 1928.

ıstros, Gabriel M. (ed.) *Who's Who of the Arab World*. 7th edn, Beirut: Publitec, 1984–5.

ınnon, John (ed.) *The Blackwell Dictionary of Historians*. Oxford: Blackwell, 1988.

ırter, Barbara. *The Copts in Egyptian Politics 1918–1952*. Cairo: AUC Press, 1986.

ıejne, Anwar G. 'The Concept of History in the Modern Arab World', *Studies in Islam* 4 (1967) 1–31.

ıejne, Anwar G. 'The Use of History by Modern Arab Writers', *Middle East Journal* 14 (Autumn 1960) 382–96.

ıoueiri, Youssef M. *Arab History and the Nation-State, A Study in Modern Arab Historiography 1820–1980*. London & New York: Routledge, 1989.

ıristian, David. 'Marat Durdyiev and Turkmen Nationalism', 57–81 in Aleksandar Pavkovic *et al*. (eds) *Nationalism and Postcommunism, A Collection of Essays*. Aldershot: Dartmouth, 1995.

eveland, William L. *The Making of an Arab Nationalist, Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati' al-Husri*. Princeton NJ: Princeton UP, 1971.

›ntu, Giuseppe. 'Ahmad Izzat 'Abd al-Karim 1909–1980, Storico arabo contemporaneo', 219–38 in Clelia Sarnelli Cerqua (ed.) *Studi arabo-islamici in onore di Roberto Rubinacci nel suo settantesimo cumpleano*. Vol. 1, Napoli: Istituto Universitario Orientale, 1975.

›ntu, Giuseppe. 'La conoscenza del mundo arabo moderno e contemporaneo attraverso gli studi storici di' Ayn Shams 1976–77', *Annali* (Istituto Universitario Orientale di Napoli) 39 (1979) 333–44.

·abbs, Jack A. Jr. 'Politics, History, and Culture in Nasser's Egypt', *IJMES* 6 (1975) 386–420.

:abbs, Jack A. Jr. *The Writing of History in Nineteenth-Century Egypt, A Study in National Transformation*. Detroit: Wayne State University & Cairo: AUC Press, 1984.

:abitès, Pierre. *Americans in the Egyptian Army*. London: George Routledge, 1938.

Crabitès, Pierre. *Ibrahim of Egypt*. London: George Routledge, 1935.
Crabitès, Pierre. *Ismail, The Maligned Khedive*. London: George Routledge, 1933.
Deeb, Marius. 'The Socioeconomic Role of the Local Foreign Minorities in Modern Egypt, 1805–1961', *IJMES* 9 (1978) 11–22.
Dehérain Henri, 'Un Mécène Royal: Le Roi Fouad I^er^', iii–xxxii, in Gabriel Hanotaux (ed.) *Histoire de la nation égyptienne*. Vol. VII, Paris: Libraire Plon, 1931–40.
Dekmejian, R. Hrair. *Egypt under Nasir, A Study in Political Dynamics*. University of London Press, 1971.
Delanoue, Gilbert. *Moralistes et politiques musulmans dans l'Égypte du XIXe siècle*, vol. 1, Cairo: IFAO, 1982.
'Divers Historiens et Archèologues'. *Précis de l'histoire d'Égypte*. 3 vols, L'Institut Français D'Archéologie Orientale du Caire, 1932–3; vol. 4, Rome, 1935.
Dodwell, Henry Herbert. *The Founder of Modern Egypt, A Study of Muhammad 'Ali*. Cambridge UP, 1931.
Cromer, Earl of. *Modern Egypt*. 2 vols, London: Macmillan, 1908.
Enteen, George M. *The Soviet Scholar-Bureaucrat, M.N. Pokrovskii and the Society of Marxist Historians*. Pennsylvania UP, 1978.
Egger, Vernon. *A Fabian in Egypt, Salamah Musa and the Rise of the Professional Classes in Egypt, 1909–39*. Lanham, MD: University Press of America, *c.* 1986.
Ellul, Jean. *Index des communications et mémoires publiés par l'Institut d'Égypte (1859–1952)*. Cairo: L'Institut Français d'Archéologie Orientale, 1952.
Fahmy [Fahmi], Muhammad. *La Verité sur la question d'Égypte*. Saint-Imier, 1913.
Faksh, Mahmud A. 'The Consequences of the Introduction and Spread of Modern Education: Education and National Integration in Egypt', *Middle Eastern Studies* 16 no. 2 (1980) 42–55.
Farah, Nadia Ramsis. *Religious Strife in Egypt, Crisis and Ideological Conflict in the Seventies*. Montreux: Gordon and Breach, 1986.
Faris, Nabih Amin. 'The Arabs and Their History', *Middle East Journal* 8 (1954) 155–62.
El-Feki [al-Fiqi], Mustafa. *Copts in Egyptian Politics 1919–1952*. Cairo: General Egyptian Book Organization, 1991.
El-Feki, Mustafa. 'Makram Ebeid, A Coptic Leader in the Egyptian National Movement, A Case Study in the Role of the Copts in Egyptian Politics, 1919–1952'. PhD thesis. University of London, 1977.
Gallagher, Nancy E. (ed.). *Approaches to the History of the Middle East: Interviews with Leading Middle East Historians*. Reading: Ithaca, 1994.
Gallagher, Nancy E. 'The Life and Times of a Moroccan Historian: An Interview with Abdallah Laroui', *Journal of Maghrebi Studies* 2 no. 1 (1994) 25–6.
Gendzier, Irene L. *The Practical Visions of Ya'qub Sanu'*. Cambridge, Mass.: Harvard UP, 1966.
Gershoni, Israel. 'Imagining and Reimagining the Past: The Use of History by Egyptian Nationalist Writers, 1919–1952', *History and Memory* 4 no. 2 (1992) 5–37.
Gershoni, Israel. 'New Pasts for New National Images: The Perception of History in Modern Egyptian Thought', 51–8 in Shimon Shamir (ed.) *Self-Views in Historical Perspective in Egypt and Israel*. Tel Aviv University, 1981.
Gershoni, Israel and Jankowski, James P. *Egypt, Islam and the Arabs, The Search for Egyptian Nationhood, 1900–1930*. New York & Oxford: Oxford University Press, 1986.

Ghali, Waguih. *Beer in the Snooker Club*. New York: New Amsterdam, 1964, reprint, 1987.
Ghorbal [Ghurbal], Shafik. *The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali*. London: George Routledge, 1928.
Ghorbal [Ghurbal], Shafik. Mohammed. *The Making of Egypt, A Series of Ten Talks*. 2nd edn, Cairo: League of Arab States, nd.
Goldberg, Ellis. *Tinker, Tailor and Textile Worker, Class and Politics in Egypt, 1930–1952*. University of California Press, 1986.
Goldschmidt Jr, Arthur. *Biographical Dictionary of Egypt*. Cairo: AUC Press, 2000.
Goldschmidt Jr, Arthur. 'The Butrus Ghali Family', *Journal of American Research Center in Egypt* 30 (1993) 183–8.
Goldschmidt Jr, Arthur. *Modern Egypt, The Formation of a Nation-State*. Boulder, Co: Westview Press, 1988.
Gorman, Anthony. 'Egiptiotis Ellin', *Ta nea tou ELIA* 58 (summer 2001) 13–18.
Gorman, Anthony. 'Egypt's Forgotten Communists: The Post-War Greek Left', *Journal of Modern Greek Studies* 20(2002) 1–27.
Gran, Peter. *Beyond Eurocentrism, A New View of Modern World History*. Syracuse UP, 1996.
Gran, Peter. 'Commitment and Objectivity in Italian Road Historiography: The Case of Egyptian Writing after World War II', Unpublished paper, 1987. (Arabic translation in Ahmad 'Abd Allah (ed.) *Tarikh misr*. Cairo: Dar al-shuhdi lil-nashr, 1988, 87–94.)
Gran, Peter. 'Modern Trends in Egyptian Historiography: A Review Article', *IJMES* 9 (1978) 367–71.
Graves, Robert. *Good-bye to All That, An Autobiography*. London: Jonathan Cape, 1929.
Guha, R. and Spivak, G.C. (eds). *Selected Subaltern Studies*. Oxford UP, 1988.
Haddad, Yvonne Y. *Contemporary Islam and the Challenge of History*. Albany: State University of New York, 1982.
Hagg, Tomas (ed.) *Nubian Culture Past and Present*. Stockholm: Almqvist and Wiksell International, 1987.
Hanotaux, Gabriel (ed.) *Histoire de la nation égyptienne*. 7 vols, Paris: Libraire Plon, 1931–40.
Hassoun, Jacques (ed.) *Juifs du Nil*. Paris: Le Sycamore, 1981.
Hatem, Mervat. 'The Enduring Alliance of Nationalism and Patriarchy in Muslim Personal Status Laws: The Case of Modern Egypt', *Feminist Issues* 6 (1986) 19–43.
Hatem, Mervat. 'Through Each Other's Eyes: Egyptian, Levantine-Egyptian, and European Women's Images of Themselves and of Each Other (1862–1920)', *Women's Studies International Forum* 12 (1989) 183–98.
Haykal, Muhammad H. [Heikal, Mohamed] *Autumn of Fury, The Assassination of Sadat*. London: Corgi, 1983.
Heyworth-Dunne, J. *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt*. London: Frank Cass, 1968.
Hinnebusch, Raymond A. Jr. *Egyptian Politics Under Sadat, The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State*. Cambridge: Cambridge UP, 1985.
Hourani, Albert. *Arabic Thought in the Liberal Age 1798–1939*. Oxford UP, 1970.
Hourani, Albert. *Minorities in the Arab World*. London: Oxford UP, 1947.

Hussein, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt 1945–1970*. New York and London: Monthly Review Press, 1973.
Hussein [Husayn], Taha. *The Future of Culture in Egypt*. New York: Octagon, 1975.
Hyde, Georgie. *Education in Modern Egypt: Ideals and Realities*. London: Routledge & Kegan Paul, 1978.
Ibrahim, Sonallah. 'The Experience of a Generation', *Index on Censorship* 9 (1987) 19–22.
Ilbert, Robert and Ilios Yannakakis (eds), *Alexandrie 1860–1960, un modèle éphémère de convivialité: communautés et identité cosmopolite*. Editions Autrement, Paris, 1992 (later published in English as *Alexandria 1860–1960, The Brief Life of a Cosmopolitan Community*. Alexandria: Harpocrates 1997).
Inalcik, Halil. 'Some Remarks on the Study of History in Islamic Countries', *Middle East Journal* 7 (1953) 451–5.
L'Institut Égyptien, *Livre d'or de l'Institut Égyptien, 1859–1899*. Cairo, 1899.
Ismael, Tareq Y. and Rifa'at El-Sa'id. *The Communist Movement in Egypt, 1920–1988*. Syracuse UP, 1990.
Issawi, Charles. *Egypt in Revolution*. Oxford UP, 1963.
Jacobs, P.M. *History Theses, 1901–1970*. University of London: Institute of Historical Research, 1976.
JanMohamed, Abdul R. and Lloyd, David. 'Introduction: Toward a Theory of Minority Discourse: What is to be Done?', 1–16 in Abdul R. JanMohamed and David Lloyd (eds) *The Nature and Context of Minority Discourse*. New York and Oxford: Oxford UP, 1990.
Jansen, J.J.G. 'Ibrahim Abduh (b. 1913), His Autobiographies and His Political Polemical Writings', *Bibliotheca Orientalis* 37 (1980) 128–32.
Jewsiewicki, Bogumil and Newbury, David (eds). *African Historiographies, What History for Which Africa*. Beverly Hills, CA: Sage, 1986.
Keddie, Nikki R. 'Problems in the Study of Middle Eastern Women', *IJMES* 10 (1979) 225–40.
Keddie, Nikki R. and Baron, Beth (eds). *Women in Middle Eastern History*. New Haven and London: Yale UP, 1991.
Kendall, W. *The Revolutionary Movement in Britain, 1900–21*. London: Wiedenfeld and Nicolson, 1969.
Kenney, Jeffrey T. 'Enemies Near and Far: The Image of the Jews in Islamist Discourse in Egypt', *Religion* 24 (1994) 253–70.
Kepel, Gilles. *The Prophet and Pharaoh, Muslim Extremism in Egypt*. Paris: al Saqi Books, 1985.
Khalaf, Samir. 'The Growing Pains of Arab Intellectuals', *Diogenes* 54 (1966) 59–80.
Kisch, Richard. *The Days of the Good Soldiers, Communists in the Armed Forces WWII*. London & New York: Journeyman, 1985.
Kitroeff, Alexander. *The Greeks in Egypt, 1919–1937, Ethnicity and Class*. London: Ithaca, 1989.
Klausner, Samuel Z. 'A Professor's-Eye View of the Egyptian Academy', *Journal of Higher Education* 57 no. 4 (July/August 1986) 345–69.
Kourvetaris, Yorgos A. 'The Greeks of Asia Minor and Egypt as Middleman Economic Minorities during the late 19th and 20th Centuries', *Ethnic Groups* 7 (1988) 85–111.

Krämer, Gudrun. 'History and Legitimacy: The Use of History in Contemporary Egyptian Party Politics'. Paper presented at the conference 'Commitment and Objectivity in Contemporary Historiography of Egypt 1919–1952', Netherlands Institute of Archaeology and Arabic Studies in Cairo, 1987. (Published in Arabic translation in Ahmad 'Abd Allah (ed.) *Tarikh misr: bayna al-manahij al-'alimi wa'l-sira' al-hizbi*. Cairo: Dar al-shuhdi lil-nashr, 1988, 275–84.)

Krämer, Gudrun. *The Jews in Modern Egypt, 1914–1952*. London: I.B. Tauris, 1989.

Krämer, Gudrun. '"Radical" Nationalists, Fundamentalists, and the Jews in Egypt or, Who is a Real Egyptian?', 354–71 in G.R. Warburg and Uri Kupferschmidt (eds) *Islam, Nationalism, and Radicalism in Egypt and the Sudan*. New York: Praeger, 1983.

Krug, Mark M. 'History Teaching in Nasser's Egypt', *Teachers College Record* 66 (1964) 128–37.

Lane, E.W. *Manners and Customs of the Modern Egyptians*. London: East-West, 1978.

Laroui, Abdallah. *The Crisis of the Arab Intellectual, Traditionalism or Historicism?* University of California Press, 1976.

Levi, Isaac G. 'Angelo Sammarco (1883–1948)', *Bulletin de l'Institut d'Egypte* 31 (1949) 205–7.

Levi, Peter. 'The World from Underground', *Times Literary Supplement* 14 November 1975, 1356.

Lewis, Bernard. 'History-Writing and National Revival in Turkey', *Middle Eastern Affairs* 4 nos. 6–7 (1953) 218–27.

Lewis, Bernard and Holt, P.M. (eds) *Historians of the Middle East*. London: Oxford UP, 1962.

Lockman, Zachary (ed.) *Workers and Working Classes in the Middle East, Struggles, Histories, Historiographies*. State University of New York Press, 1994.

Marshall, J.E. *The Egyptian Enigma, 1890–1928*. London: John Murray, 1928.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. 'Egyptian Historical Research and Writing on Egypt in the 20th Century', *MESA Bulletin* 7 no. 2 (1973) 1–15.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. *Egypt's Liberal Experiment, 1922–36*. Berkeley: University of California Press, 1977.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. 'The Revolutionary Gentlewomen in Egypt', 261–76 in Lois Beck and Nikki Keddie (eds), *Women in the Muslim World*. Cambridge, Mass.: Harvard UP, 1978.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. 'Survey of Egyptian Works of History', *American Historical Review* (1991) 1422–34.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. *A Short History of Modern Egypt*. Cambridge UP, 1985.

Masselos, Jim. 'The Dis/appearance of Subalterns: A Reading of a Decade of Subaltern Studies', *South Asia* 25 no. 1 (1992) 105–25.

Mayer, Thomas. *The Changing Past, Egyptian Historiography of the Urabi Revolt, 1882–1983*. Gainsville: University of Florida Press, 1988.

Mehrez, Samia. *Egyptian Writers between Fiction and History*. Cairo: AUC Press, 1994.

Meijer, Roel. 'Changing Political Perspectives in the Contemporary Historiography of the Period 1919–1952'. Paper presented at the conference 'Commitment and Objectivity in Contemporary Historiography of Egypt 1919–1952', Netherlands

Institute of Archaeology and Arabic Studies in Cairo, 1987. (Published in Arabic translation in Ahmad 'Abd Allah (ed.) *Tarikh misr: bayna al-manahij al-'alimi wa'l-sira' al-hizbi*. Cairo: Dar al-shuhdi lil-nashr, 1988, 28–35.)
Meijer, Roel. 'Contemporary Egyptian Historiography of the Period 1936–1942: A Study of Its Scientific and Political Character'. Amsterdam, 1985.
Meijer, Roel. *History, Authenticity, and Politics: Tariq al-Bishri's Interpretation of Modern Egyptian History*. Occasional Paper no. 4, Amsterdam, Middle East Research Associates, 1989.
Mikhail, Kyriakos. *Copts and Moslems under British Control, A Collection of Facts and a Resume of Authoritative Opinions on the Coptic Question*. New York & London: Kennikat Press, 1911, reprint, 1971.
Mitchell, Richard P. *The Society of the Muslim Brothers*. London: Oxford UP, 1969.
Mitchell, Timothy. *Colonising Egypt*. Cairo: AUC Press, 1989.
Mitchell, Timothy. 'The Invention and Reinvention of the Egyptian Peasant', *IJMES* 22 (1990) 129–50.
Moussa [Musa], Salama. 'Intellectual Currents in Egypt', *Middle Eastern Affairs* 2 (1951) 267–72.
Nasser, Gamal Abdel. *The Philosophy of the Revolution*. Buffalo NY: Smith, Keynes & Marshall, 1959.
Najjar, Fauzi M. 'State and University in Egypt During the Period of Socialist Transformation, 1961–1967', *The Review of Politics* 38 (1976) 57–87.
Neguib [Najib], Mohammed. *Egypt's Destiny*. London: Victor Gollancz, 1955.
Nelson, Cynthia. *Doria Shafik, Egyptian Feminist, A Woman Apart*. American University in Cairo Press, 1996.
Nomikos, Khristophoros. *Aravika istorimata* ('Arab Narratives'). Grammata: Alexandria, 1920.
Palaiologos, Tasos P. *O Egiptiotis Ellinismos, istoria ke drasis (753 π.Χ.–1953)* ('Egyptian Hellenism, History and Activity 753 B.C–1953'). Vol. 1, Alexandria, 1953.
Panfalone, Elisabeth. 'Les Emigres libanais et syriens en Egypte (1724–1960): Une strategie de maintien d'une distinction minoritaire'. DEA, 1992/93.
Parker, Richard B. *The Politics of Miscalculation in the Middle East*. Bloomington and Indianapolis: Indiana UP, 1993.
Pelt, Adrian. *Libyan Independence and the United Nations, A Case of Planned Decolonization*. Yale UP, 1970.
Pennington, J.D. 'The Copts in Egypt', *Middle Eastern Studies* 18 (1982) 158–79.
Philipp, Thomas. 'Feminism and Nationalist Politics in Egypt', 277–94 in Lois Beck and Nikki Keddie (eds.) *Women in the Muslim World*. Cambridge, Mass.: Harvard UP, 1978.
Philipp, Thomas. *The Syrians in Egypt 1725–1975*. Stuttgart: Steiner Verlag Wiesbaden GmbH, 1985.
Pierides, George P. *Memories and Stories from Egypt*. Nicosia: Diaspora, 1992.
Politis, Athanase G. *O Ellinismos ke i Neotera Egiptos* ('Hellenism and Modern Egypt'). vol. I. *Istoria tou Egiptiotou Ellinismou apo tou 1798 mekhri 1927*, vol. II. *Simvoli tou Ellinismou eis tin anaptixin tis Neoteras Egiptou*, Alexandria, 1927, 1930 (French trans. *L'Hellenisme et l'Égypte moderne*. 2 vols, Paris: Félix Alcan, 1929–30).
Politis, Athanase G. *Les Rapports de la Grèce et de l'Égypte pendant le règne de Mohamed-Aly, 1833–1849*. Cairo, 1930.

Qattawi [Cattaui], René. 'Georges Douin (1884–1944)', *Bulletin de l'Institut d'Egypte* 27 (1946) 89–95.

Qattawi [Cattaui], René. *Le Règne de Mohamed-Aly d'après les archives russes en Égypte*. Cairo, 1931.

Qattawi, Yusuf [Cattaui Pacha, Joseph] (ed.) *L'Égypte, Aperçu historique et géographique gouvernement et institutions vie économique et sociale*. Cairo: L'Institut Français, 1926.

Radopoulos, Radamanthos G. *O Vasilefs Fouat o protos ke anagennomeni Egiptos* ('King Fu'ad I and Reborn Egypt') Alexandria, 1930.

Radwan, Abu al-Futouh Ahmad. *Old and New Forces in Egyptian Education*. New York: Columbia University, 1951.

Raafat, Samir. *Maadi 1904–62: History and Society in a Cairo Suburb*. Cairo: Palm Press, 1994.

Raafat, Samir. *The Egyptian Gazette – The Saturday Articles* [http://www.egy.com/history/source.html].

Reid, Anthony and Marr, David (eds) *Perceptions of the Past in Southeast Asia*. Singapore: Heinemann Educational Books, 1979.

Reid, Donald M. 'Archaeology, Social Reform and Modern Identity among the Copts (1854–1952)', 311–35 in Alain Rousillon (ed.), *Entre réforme sociale et mouvement national*, Cairo: CEDEJ, 1995.

Reid, Donald M. *Cairo University and the Making of Modern Egypt*. Cairo: AUC Press, 1991.

Reid, Donald M. 'Cairo University and the Orientalists', *IJMES* 19 (1987) 51–75.

Reid, Donald M. 'The Egyptian Geographical Society: from Foreign Laymen's Society to Indigenous Professional Association', *Poetics Today* 14 no. 3 (Fall 1993) 539–72.

Reid, Donald M. *Lawyers and Politics in the Arab World, 1880–1960*. Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1981.

Reid, Donald M. 'The National Bar Association and Egyptian Politics, 1912–1954', *International Journal of African Historical Studies* 7 (1974) 608–46.

Reid, Donald M. 'The Rise of Professions and Professional Organizations in Modern Egypt', *Comparative Studies in Society and History* 16 (1974) 24–57.

Rejwan, Nissim. *Nasserist Ideology, Its Exponents and Critics*. Jerusalem: Israel Universities Press, 1974.

Rifaat [Rif'at] Bey, Muhammad. *The Awakening of Modern Egypt*. London: Longmans, Green, 1947.

Rossi, Ettore. 'In Memoriam, Angelo Sammarco (1883–1948)', *Oriente Moderno* 28 (October–December 1948) 198–200.

Sabry, M. (Muhammad Sabri). *La Revolution égyptienne*. 2 vols, Paris: Librairie J. Vrin, 1919–21.

al-Sadat, Anwar. *Revolt on the Nile*, New York: John Day, 1957.

al-Sadat, Anwar. *In Search of Identity*, New York: Harper and Row, 1978.

Safran, Nadav. *In Search of Political Community, An Analysis of the Intellectual and Political Revolution of Egypt, 1804–1952*. Cambridge, Mass.: Harvard UP, 1961.

Sagiv, David. *Fundamentalism and Intellectuals in Egypt, 1973–1993*. London: Frank Cass, 1995.

Salibi, Kamal. *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered*. Berkeley: University of California Press, 1988.

Salman, Magda *et al. Women in the Middle East*. London & New Jersey: Zed Books, *Khamsin* series, 1987.
Sammarco, Angelo. *Il contributo degl'Italiani ai progressi scientifici e practici della medicina in Egitto sotto il regno di Mohammed Ali*. Cairo, 1928.
Sammarco, Angelo. *Gli Italiani in Egitto: Il contributo italiano nella formazione dell'Egitto moderno*. Alexandria, 1937.
Sammarco, Angelo. *La Marina egiziana sotto Mohammed Ali, Il contributo italiano*. Cairo, 1931.
Sammarco, Angelo. *Le Règne du Khédive Ismaïl de 1863 à 1875*. Cairo, 1937.
Sevastopoulou, Despina. *I Alexandreia pou fevgi* ('The Alexandria which is gone'), Alexandria, 1953.
Shafik, Doria Ragaï. *La Femme et de le droit religieux de l'Égypte contemporaine*. Paris: Paul Geuthner, 1940.
Shamir, Shimon. 'Radicalism in Egyptian Historiography', 215–27 in Gabriel R. Warburg and Uri M. Kupferschmidt (eds) *Islam, Nationalism, and Radicalism in Egypt and the Sudan*. New York: Praeger, 1983.
Shamir, Shimon. 'Self-Views in Modern Egyptian Historiography', 37–49 in Shimon Shamir (ed.) *Self-Views in Historical Perspective in Egypt and Israel*. Tel Aviv University, 1981.
Sharabi, Hisham. 'The Crisis of the Intelligentsia in the Middle East', *The Muslim World* 47 (July 1957) 187–93.
el-Shayyal, Gamal el-Din. 'Historiography in Egypt in the Nineteenth Century', 403–21 in B. Lewis and P.M. Holt (eds) *Historians of the Middle East*. London: Oxford UP, 1962.
el-Shayyal, Gamal el-Din. *A History of Egyptian Historiography in the Nineteenth Century*. Faculty of Arts, no.15, Alexandria: Alexandria UP, 1962.
al-Shiliq, Ahmad Zakariyya. Review of *al-Muslimun wa'l-aqbat fi atar al-jama'a al-wataniyya*, 1982 by Tariq al-Bishri, *al-Siyasa al-dawliyya* 68 (April 1982) 211–16.
Shoukri, [Shukri], Ghali. *Egypt: Portrait of a President*. London: Zed Books, 1981.
Smith, Charles D. 'The "Crisis of Orientation": The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s', *IJMES* 4 (1973) 382—410.
Smith, Charles D. *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: a Biography of Muhammad Husayn Haykal*. Albany: State University of New York Press, 1983.
Solé, Robert. *Le Tarbouche*. Paris: Le Seuil, 1992.
Sonbol, Amira. 'Society, Politics and Sectarian Strife', 265–81 in Ibrahim M. Oweiss (ed.) *The Political Economy of Contemporary Egypt*. Washington: Center for Contemporary Arab Studies, 1990.
Souloyiannis, Efthimios. *I Thesi ton Ellinon stin Egipto* ('The Position of G[illegible]ks in Egypt'), Athens, Dimos Athineon, 1999.
Springborg, Robert. *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei – his [illegible]lan, Clients, and Cohorts*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 19[illegible]2.
Talhami, Ghada Hashem. *Palestine and Egyptian National Identity*. N[illegible] [illegible]ork: Praeger, 1992.
Taylor, A.J.P. *A Personal History*. London: Hamish Hamilton, 1983.
Temu, Arnold and Bonaventure Swai. *Historians and Africanist History: A C[illegible]que, Post-Colonial Historiography Examined*. London: Zed Press, 1981.

Tignor, Robert L. 'The Economic Activities of Foreigners in Egypt, 1920–1950: From Millet to Haute Bourgeoisie', *Comparative Studies in Society and History* 23 (1980) 416–49.

Tignor, Robert L. *State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt*. Princeton NJ: Princeton UP, 1984.

Tsirkas, Stratis. *Drifting Cities*. trans. K. Cicellis New York, Alfred Knopf, 1974 (orig. published in Greek as *Akivernites polities*, Athens: Kedros, 1960, 1962, 1965).

Tsirkas, Stratis. *O Kavafis ke i epokhi tou* ('Kavafy and His Age'). Athens: Kedros, 1958.

Tucker, Judith E. 'Problems in the Historiography of Women in the Middle East: The Case of Nineteenth-Century Egypt', *IJMES* 15 (1983) 321–36.

'L'Unione degli storici arabi', *Oriente Moderno* 58 (December 1978) 861–2.

Vatikiotis, P.J. *Arab and Regional Politics in the Middle East*. London: Croom Helm, 1984.

Vatikiotis, P.J. *The Modern History of Egypt*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.

Vatikiotis, P.J. 'The New Western Historiography of Modern Egypt', *Middle Eastern Studies* 27 no. 2 (April 1991) 322–8.

Vatikiotis, P.J. 'State and Class in Egypt: A Review Essay', 875–89 in C.E. Bosworth *et al.* (eds) *The Islamic World, From Classical to Modern Times, Essays in Honor of Bernard Lewis*. Princeton, N.J.: Darwin Press, 1989.

Vitalis, Robert. *When Capitalists Collide, Business Conflict and the End of Empire in Egypt*. Berkeley: University of California Press, 1995.

Vryonis, Speros, Jr. *The Turkish State and History, Clio Meets the Grey Wolf*. Thessaloniki: Institute for Balkan Studies, 1991.

Wahba, Magdi. 'Cairo Memories', *Encounter* 62 no. 5 (May 1984) 74–9.

Wakin, Edward. *A Lonely Minority, The Modern Story of Egypt's Copts*. New York: William Morrow 1963.

Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat, The Political Economy of Two Regimes*. Princeton NJ: Princeton UP, 1983.

Wendell, Charles. *The Evolution of the Egyptian National Image, From its Origins to Ahmad Lutfi al-Sayyid*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1972.

Wiet, Gaston. 'Jacques Tagher', *Cahiers d'histoire égyptienne* 4 (October 1952) 163–5.

Wilson, P.W. 'A Challenging Biography of Egypt's Ismail', *New York Times Book Review* 24 June 1934, 4.

Yalourakis, Manolis. *I Egiptos ton Ellinon* ('Egypt of the Greeks'). Athens, 1967.

Yannakakis I. 'Aux origines du communisme égyptien 1920–1940', 91–103 in *Le Mouvement communiste au Moyen-Orient*. Paris, 1984.

Ziada [Ziyada], Muhammad Mostafa. 'Modern Egyptian Historiography', *Middle Eastern Affairs* 4 (1953) 266–71.

Ziadeh, Farhat J. *Lawyers, the Rule of Law and Liberalism in Modern Egypt*. Stanford, CA: Stanford University, 1968.

المؤلف فى سطور:

أنتونى جورمان Gorman Anthony

- محاضر فى التاريخ الحديث للشرق الأوسط فى جامعة «إدنبرة: Edinburgh» باسكتلندا.
- حصل على درجة البكالوريوس من جامعة سيدنى بأستراليا. وعمل فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى قسم العلوم السياسية.
- عمل فى قسم التاريخ بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.
- عمل فى الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ بمشروع أطلق عليه "ثقافات الحبس" أو ما سمى بالإنجليزية (Confinement of Cultures).
- تشمل اهتماماته البحثية مجال علم السياسة العلمانى الراديكالى، وخاصة تاريخ الحركة «الأناركى: anarchism» فى مصر قبل عام ١٩١٤، إضافة إلى تاريخ السجون فى الشرق الأوسط.
- نشر الكتاب الذى بين أيدينا عام ٢٠٠٣، فى لندن، كما أنه نشر عددا كبيرا من الأبحاث ومنها:

١ ـ "فشل إعادة التكيف: التجربة اليونانية المصرية بعد الحرب"، مجلة (Journal of the Hellenic Diaspora) ـ مجلد ٣٥، العدد الثانى، ص ٤٥- ٦١، ٢٠٠٩.

٢ ـ "الاشتراكية فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى: دور الأناركيين"، مجلة ـ (Les Cahiers d'Histoire) العددان ١٠٥-١٠٦، يوليو ـ ديسمبر ، ص ٤٧-٦٤.

٣ ـ " فى بيت عمتها : المرأة فى السجون فى الشرق الأوسط"، مجلة (International Institute for Asian Studies Newsletter) ـ العدد ٣٩، ديسمبر ٢٠٠٥ .

٤ ـ " الأناركيون فى التعليم : الجامعة المجانية العامة فى مصر (١٩٠١)"، مجلة (Middle Eastern Studies)، مجلد ٤١ عدد رقم ٢، ص ٣٠٢-٣٢٠، ٢٠٠٥.

٥ ـ "من نستهم مصر من الشيوعيين: اليونانيين الذين تركوا مصر بعد الحرب"، مجلة (Journal of Modern Greek Studies)، مجلد رقم ٢٠، عدد رقم ١، ص ١-٢٧، ٢٠٠٢.

٦ ـ "رفقاء قدماء وصراعات جديدة (Stratis Tsirkas) واليسار المصرى" مجلة Anti (أثينا)، المجلد رقم٢٠، ص ٣٢-٣٦، نوفمبر ٢٠٠١ (تصدر باللغة اليونانية).

ـ له مقالات منشورة، شارك أنتونى جورمان فى عدد كبير من الكتب بفصول كتبها، ومنها ما يلى:

١ ـ "تعددت الأجناس والأديان والجنسيات، ولكنها توحدت فى طموحاتها نحو تحقيق تقدم مدنى: الأناركية فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى"، فصل فى كتاب بعنوان "الأناركية والنقابية فى العالم فى فترة الاستعمار وما بعده، ١٨٨٠-١٩٤٠)، ص ٣-٣١، حرره: Steven Hirsch و (Lucien van der Walt Leiden) ـ نشر فى (EJ Brill) عام ٢٠١٠.

٢ ـ "الأقليات الأجنبية فى مصر: ما السبيل إلى دمج أصواتهم فى التاريخ الوطنى؟" فصل فى كتاب حررته هدى السعدى بعنوان "فى إنتاج المعرفة عن العالم العربى"، نشر فى القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠١٠.

٣ ـ "تحجيم المعارضة السياسية فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢". فصل فى كتاب بعنوان "ممارسات الحبس: السجون والشرطة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ص ١٧٣– ١٥٧، حرره (L. Khalili) ، (J. Schwedler)، صدر فى لندن (Hurst) ٢٠١٠.

٤ ـ العودة إلى الوطن، هجرة أو إعادة التكيف: المعضلات اليونانية المصرية فى الخمسينيات من القرن العشرين"، فصل فى كتاب بعنوان" فى اليونان وخارجها: الشتات والمنفى والهجرة"، ص.ص ٦١–٧٢، حرره (D. Tziovas Aldershot: Ashgate)، صدر فى ٢٠٠٩.

٥ ـ العمال الأجانب فى مصر ١٨٨٢– ١٩١٤، فصيل مستبعد أم نخبة عاملة؟" فصل فى كتاب بعنوان الفصائل المستبعدة والاحتجاجات الاجتماعية: التاريخ من أسفل المجتمع فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، ص ٢٢٧– ٢٥٩ حرره (S. Cronin) صدر فى لندن (Routledge) ٢٠٠٢.

٦ ـ التهذيب والإصلاح والمقاومة فى سجون الشرق الأوسط" فصل فى كتاب بعنوان "ثقافات الحبس: دراسة تاريخ السجون فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية" ,ص ٩٥– ١٤٦، حرره كل من ـ .F. Dikötter and I) Brown) ـ نشر فى لندن فى(Hurst) عام ٢٠٠٧.

المترجم فى سطور:

محمود شعبان عزاز

- مترجم وباحث مصرى فى علم اللغة التطبيقى، يدرس الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية فى جامعة أريزونا للحصول على درجة الدكتوراه فى تخصص اللغويات التطبيقية.
- يشغل درجة مدرس مساعد بقسم اللغة الإنجليزية، تخصص اللغويات بكلية الآداب جامعة عين شمس.
- حصل محمود عزاز على درجة البكالوريوس عام ٢٠٠١، من جامعة القاهرة كلية التربية قسم اللغة الإنجليزية بالفيوم، بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف، وعمل معيدا حتى عام ٢٠٠٥.
- حصل على الدبلوم الخاص فى تدريس اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة أجنبية عام ٢٠٠٦.
- حصل على ليسانس فى الآداب من جامعة عين شمس، قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف.
- انتقل للعمل معيدا فى تخصص اللغويات التطبيقية.
- حصل على درجة الماجستير فى علم اللغة التطبيقى من قسم اللغة الإنجليزية بتقدير ممتاز مع توصية بتبادل رسالته مع الجامعات العربية والأجنبية.

- حصل على منحة من هيئة فولبريت (Fulbright) للتبادل العلمى للتدريس فى الولايات المتحدة الأمريكية فى جامعة كاليفورنيا بمدينة (Chico) عام ٢٠٠٩.
- فى عام ٢٠١٠، حصل على منحة من جامعة أريزونا للحصول على درجة الدكتوراه فى تخصص اللغويات التطبيقية.
- تشمل اهتماماته البحثية عددا من المجالات أهمها: الترجمة السياسية والتاريخية من وإلى العربية والإنجليزية، هذا بالإضافة إلى دراسة اكتساب اللغة الثانية وتدريسها وطرق تمثيل أكثر من لغة فى العقل البشرى. يهتم أيضًا بعلم لغويات اللغة العربية، حيث يقوم الآن بتدريس اللغة العربية فى جامعة أريزونا.
- عمل فى مجال الترجمة القانونية فى إحدى الشركات الأجنبية لمدة ٣ أعوام. كما قام بترجمة عدد من المقالات والدراسات فى مجالات مختلفة منها التاريخ والسياسة والفلسفة والأدب.
- قدم عددا من الأبحاث فى مجال اللغويات التطبيقية فى بعض المؤتمرات ومنها:
  - "دراسة ظاهرة السببية (Causativity) فى اللغة العربية (الفصحى والعامية) مع مقارنتها باللغة الإنجليزية"، بحث مقدم للمؤتمر الحادى عشر لدراسات لغات الشرق الأوسط فى جامعة أريزونا،٢٠١١ .
  - "بحث أثر تشنيط الوعى بمهارات ما وراء اللغة - Awareness) (Metalinguistic - وأثره فى تنمية مهارات الكتابة باللغة الإنجليزية باعتبارها لغة ثانية" بحث مقدم إلى مؤتمر قسم اللغة الإنجليزية بجامعة أريزونا، ٢٠١١.
  - "بحث تأثير اللغة الأولى على إنتاج اللغة الثانية" بحث مقدم إلى ندوة برنامج اكتساب اللغة الثانية وتدريسها، بجامعة أريزونا، ٢٠١٢.
  - "بحث تأثير دمج الأنواع الأدبية (Genres) فى تدريس اللغة العربية باعتبارها لغة ثانية"، بحث مقدم للمؤتمر الثانى عشر لدراسات لغات الشرق الأوسط فى جامعة أريزونا، ٢٠١٢ .

المراجع فى سطور:

أحمد زكريا الشلق

- من مواليد طنطا ١٩٤٨.
- حصل على الدكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة عين شمس ١٩٨١.
- يعمل حاليًا أستاذا للتاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس.
- حصل على جائزة الدولة للتفوق فى العلوم الاجتماعية ٢٠٠٦.
- حصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٠.
- رئيس تحرير سلسلة "مصر النهضة" التى تصدر عن مركز تاريخ مصر بدار الكتب والوثائق القومية.
- رئيس تحرير سلسلة "ذاكرة الكتابة" التى تصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة.
- رئيس تحرير سلسلة "تراث النهضة" التى تصدر بالهيئة المصرية العامة للكتاب.
- من مستشارى تحرير سلسلة "التاريخ - الجانب الآخر" التى تصدرها دار الشروق.
- عضو" الجمعية المصرية للدراسات التاريخية"؛ و"لجنة التاريخ" بالمجلس الأعلى للثقافة؛ ومقرر "اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر" بدار الكتب والوثائق القومية.

من أهم مؤلفاته

١- حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.

٢- حزب الأحرار الدستوريين، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

٣- رؤية فى تحديث الفكر المصرى (جزءان)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ و١٩٨٧.

٤- الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.

٥- فصول من تاريخ قطر السياسى، المركز الأكاديمى بالدوحة، ١٩٩٩.

٦- العرب والدولة العثمانية ١٥١٦ - ١٩١٦، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٢ .

٧- تطور مصر الحديثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣.

٨- الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسى وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦.

٩- أحمد فتحى زغلول والآثار الفتحية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٦.

١٠- الشيخ مصطفى عبد الرازق ومذكراته، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٦.

١١- تطور مصر المعاصرة: فصول من التاريخ السياسى والاجتماعى، القاهرة ٢٠٠٧.

١٢- طه حسين، جدل الفكر والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٨.

١٣- من الحوليات إلى التاريخ العلمى، نهضة الكتابة التاريخية فى مصر، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١.

١٤ - ثورة يوليو والحياة الحزبية، دار الشروق، القاهرة ٢٠١١.

بالإضافة إلى عشرات البحوث والدراسات فى المؤلفات المشتركة والدوريات العلمية.

التصحيح اللغوى: وجـــيه فــاروق

الإشـراف الفنى: محسن مصطفى



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب